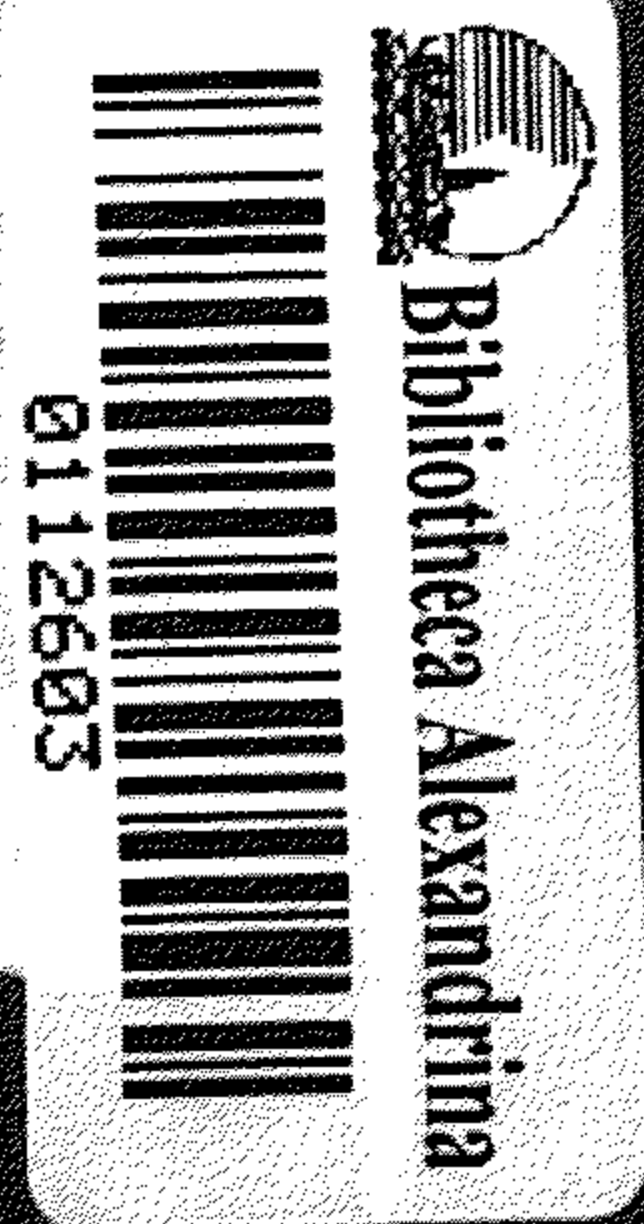


الفكر السياسي

من افلاطون الى محمد عبده

دكتورة

حورية توفيق مجاهد



الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده

دكتورة
حورية توفيق مجاهد

أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

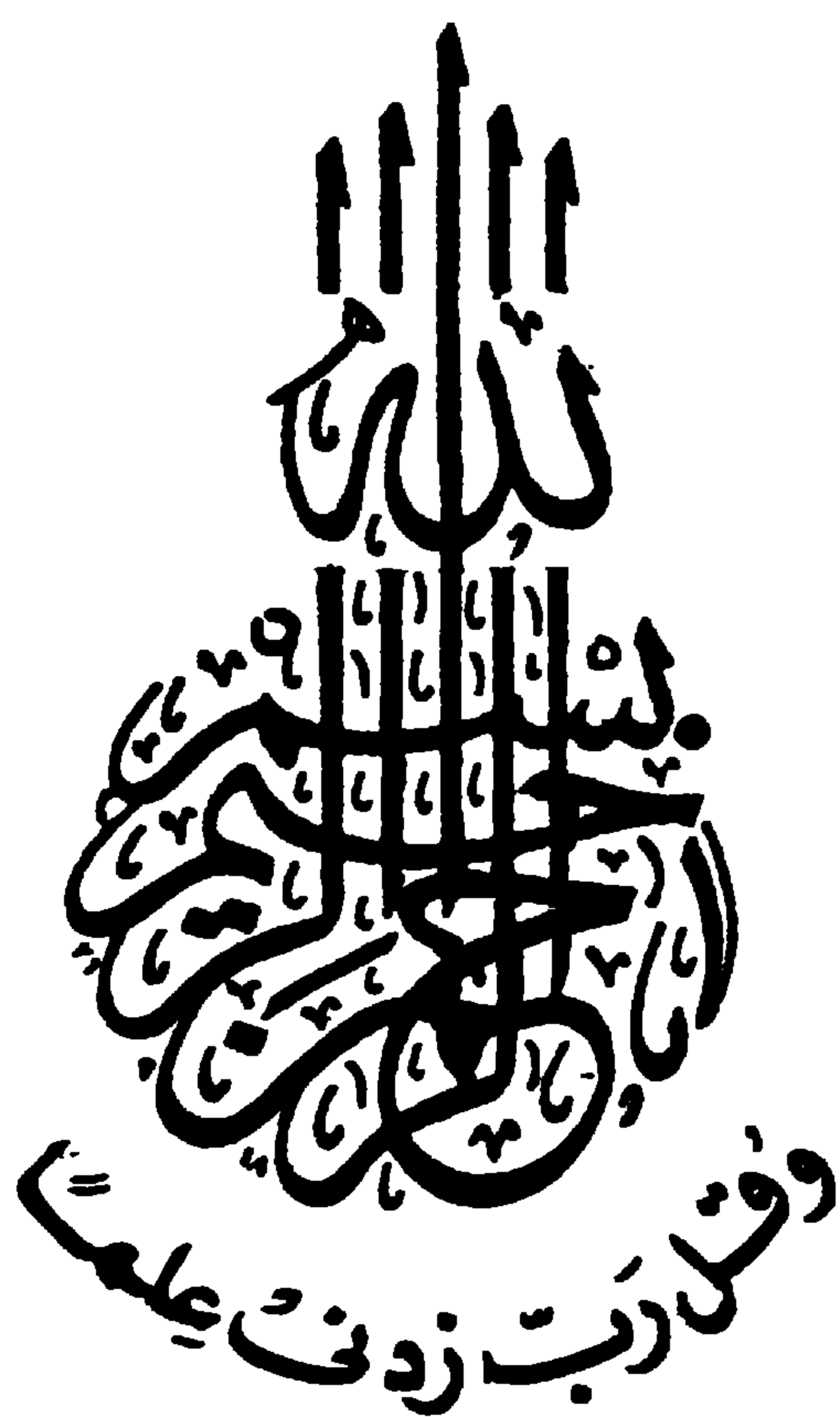
١٩٩٩

الطبعة الثالثة

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف
لا يجوز إعادة تصوير
أو نسخ أو طبع أى جزء
إلا بموافقة كتابية من المؤلف



إلى

زوجى ...

تقديم الطبعة الثانية

تأتى الطبعة الجديدة من هذا المؤلف فى ظل تغيرات فكرية جذرية أحدثت صداها فى العالم أجمع وفرضت نفسها على دارسى العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة .

فبعد وصول الرئيس ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥ ومناداته بحركته الإصلاحية فى ظل البيريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة) بدأت التغيرات السريعة فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والتي انتهت بتداعى الشيوعية وتساقط المفاهيم والأسس المختلفة التى قامت عليها الماركسية كنظرية مغلقة ، سعى الاتحاد السوفيتى لتكريسها كعقيدة منذ الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ .

ومع أن التطورات فى المنطقة وآثارها على العالم أجمع مازالت تتتابع بسرعة كبيرة وتمثل أهم التيارات الفكرية العكسية منذ جاءت الماركسية نفسها ومنذ تبناها الاتحاد السوفيتى كأيدولوجية وليطوعها لينين وفقا للظروف المخالفة ، إلا أن ما يحدث الآن من تداعيات للنظم الشيوعية التى قامت على أساس من الماركسية يؤكد أحد الأسس الرئيسية التى تقوم عليها دراستنا للفكر السياسى وهو أنه نتاج عقل بشرى قابل للحض والنقض وأن الأفكار السياسية للمفكر هى انعكاس لعصره ويجب أخذها فى إطار الظروف التى عاشها .

ومن هنا يبدو تميز الفكر السياسى الإسلامى الذى ينادى بالتجديد وضرورة إعمال النظر العقلى وعدم الجمود فى جانب المعاملات والمواكبة المستمرة للعصر .

أ.د. حورية توفيق مجاهد

مقدمة

تعتبر الأفكار السياسية لأى مفكر بمثابة المرآة التى تعكس الظروف والأوضاع التى عاشها والمؤسسات السياسية التى عاصرها . فالأفكار السياسية هى نتاج عقل الفيلسوف السياسى أو المفكر السياسى ، وهى فى الحقيقة نتاج لتفاعل عقله مع مجتمعه . وهى تمثل مجموعة الأفكار عن مجتمع ما ، حاضره ومستقبله ، كما يعبر عنها المفكر السياسى ، وهو شخص محايد بالنسبة للظاهرة السياسية . فالفكر السياسى يتناول التنظير والتفكير فى السلوك البشرى - السلوك السياسى - فى إطار الحياة السياسية ، ويهتم أساسا بدراسة الظاهرة السياسية : ظاهرة السلطة فى الدولة وكيفية تحقيق الالتزام السياسى فى إطارها .

والفكر السياسى بهذا المعنى يرتبط بالنظرية السياسية ويعتبر أساسا لها ، فهو يعبر عن نتاج عقلى لمفكر عن ظاهرة أو أوضاع سياسية سائدة عامة فى عصره ، وان كانت مساهمات المفكرين السياسيين غالبا ماتتخطى عصرهم ، وهم عادة يسعون الى الوصول الى آراء متكاملة بمعنى أنهم يحاولون تنظير أفكارهم . ولكن النظرية السياسية تتضمن التجريد والتعميم لما توصل اليه المفكرون السياسيون ، كل على حدة ، فى بحث الظواهر السياسية : فالنظرية تهتم بالتعميم التجريدى للظواهر السياسية ، أما الفكر السياسى فيغلب عليه تشخيص (شخصية) الأفكار كما يعبر عنها المفكر السياسى باعتبارها تعبر عن ذاته .

وفى هذا المجال أيضا يلاحظ الاختلاف بين الفكر السياسى - وهو موضوع اهتمامنا - والايديولوجية ^(١) وان كان هناك تشابه سطحى بينهما . فكل من المجالين يتشابه فى انه يعبر عن مجموعة افكار عن مجتمع ما ، حاضره ومستقبله ، ولكن فى الوقت الذى يعتبر الفكر انسياسى والنظرية السياسية المرتبطة به نتاجا لعقل المفكر السياسى ، أى مجالها شخص أو دارس محايد عادة بالنسبة للظاهرة السياسية ، فان مجال الايديولوجية والداعى لها هو الزعامة ، أو الصفوة ، أو الطليعة فى مجتمع ما . والايديولوجية مجالها الواقع وهى عادة ماتتضمن جانب الفكر وجانب العمل : بمعنى أنها تتضمن مجموعة الأفكار والبرنامج الذى يترجمها الى واقع عملى (أى برنامج العمل) ، وكلا الشقين مرتبطان بالآخر، بمعنى أن كليهما سبب ونتيجة لنجاح الآخر .

وأخيرا فانه يجب أيضا التفرقة بين الفكر السياسى فى مجال اهتمامنا هذا وبين العقيدة أو المذهب حيث أن العقيدة تتضمن الايمان أو الاعتقاد ومجالها الشعب فى مجموعه : فهى وان تشابهت مع كل من الفكر السياسى أو النظرية السياسية والايديولوجية فى انها تعبر عن مجموعة افكار عن مجتمع ما ، حاضره ومستقبله ، فان مجالها هو الايمان أو الاعتقاد الجماهيرى بها : أى أن العقيدة مرتبطة بتقبل الشعب فى مجموعه للأفكار، بحيث تصبح جزءاً من حياته اليومية وبحيث يعيش بها ولها . ولاشك فى أن الفكر السياسى يتأثر بالأيديولوجية والعقائد السائدة والتي تمثل حدودا للفكر، باعتبارها جزءاً من ابعاد النظام السياسى والاجتماعى ككل

(١) وتعنى حرفيا علم الفكرة الذى يهتم بدراسة مصدر الافكار وطبيعتها . والكلمة تستخدم عادة بدلالة سياسية لتعنى النسق الفكرى الشامل أيا كان اتجاهه .

من المراجع الاساسية عن الايديولوجية انظر :

Karl Mannheim, Ideology & Utopia, A Harvest Book, New York : Harcourt, Brace & World, Inc., 1964 .

انظر أيضا : عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجيا ، الدار البيضاء ، المغرب : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨٣ .

الفكر السياسى بين المثالية والواقعية :

يتنازع المفكرين السياسيين على مر العصور اتجاهان أساسيان هما: الاتجاه المثالى الذى يقوم على تقديم وصفة معنوية علاجية من جانب المفكر السياسى ويقوم على الأبعاد الذاتية القيمة ، والاتجاه الواقعى الذى يقوم على توصيف الواقع ، ويعبر عن ذات المفكر، الا أنه يبنى على الحقائق ولايقوم على الاعتبارات القيمة ويهدف للوصف اللاقيمى أو التحليل للسلوك السياسى .

فالأفكار السياسية إما أن تسعى الى مهاجمة الأوضاع القائمة مع تقديم وصفة علاجية معنوية « Prescription » لحكم الأفراد ، أو أنها تسعى الى وصف الأوضاع القائمة أى تكون فى شكل توصيف « Description » للأوضاع والحقائق القائمة ، مع اعادة ترتيبها وتحليلها^(٢) .

فالمشكلة أساسا فى الاتجاه الأول وهو المثالى ، هى مشكلة معنوية ومنطقية والمفكر ينطلق من السياسات القائمة فى عصره، ولكن يسعى لتغييرها وفقا لنمط مثالى أخلاقى لا يوجد فى أى مكان إلا فى ذهنه وبالتالي يعمل على تطوير تفسيرات معينة بناء على تلك الوصفات . وهذه الوصفات لها معنى فى المجال غير التجريبي : فهى مفاهيم تقوم بالدرجة الأولى بواسطة أدوات المنطق ، وبالدرجة الثانية بالاشارة للحقائق . والهدف منها هو التعليم والتوجيه وليس مجرد الوصف . ويلاحظ فى هذا المجال أنه وان كانت الوصفة العلاجية بأكملها لا وجود لها فى الواقع ولم تتحقق الا فى ذهن صاحبها الا أن المفكر السياسى فى الوصول اليها يقدم العديد من الاختيارات والبدائل ذات الاختيار العملى مفتوحة للأفراد فى المجتمع السياسى . وهذا يعنى أن التصور الكامل النهائى قد يقع فى عالم المثاليات إذ قد لا يكون له وجود وقد لا يتحقق إطلاقا ولكن لايعنى هذا أنه

(٢) نمزيد من المعلومات راجع :

Thomas P . Jenkin, The Study of Political Theory, Studies in Political Sciences, New York : Random House, Inc . , 1955 . PP . 2 - 6 and - 8 - 11 .

عديم الفائدة من الناحية العملية إذ أن المفكر يسعى في سبيل الوصول له وتحقيق نتائجه إلى طرح العديد من الآراء والاقتراحات ذات الطبيعة العملية التي يمكن-وكثيرا ما يتحقق هذا-أن تترجم الى واقع عملي ، وليس بالضرورة أن يحدث هذا في عصر المفكر ولكن ربما بعده بعصور .

أما الاتجاه الثاني فهو وصفى يعادل النظرية بنتائج مستمدة من الواقع . وعليه فان المشكلة الاساسية هي تحليل «حقائق» الحياة السياسية حتى يمكن تقسيمها وترتيبها في تعميمات . وهذه الافكار محددة بواسطة الحقائق المعنية كما أنها في طبيعتها يجب أن تكون نسبية شأنها في ذلك شأن طبيعة «الحقائق» . وهذا الاتجاه يعنى بأشخاص حقيقيين في ظروف وأوضاع حقيقية :

وبالتالى فان الأفكار السياسية إما أن تكون واقعية أى منطلقها واقع الأحداث واهتمامها بما هو قائم بالفعل What is أو مثالية تقوم على مايجب أن تكون عليه الأوضاع What ought to be وليس على ما هو قائم ، وذلك وفقا لمثاليات عليا في ذهن الفيلسوف أو المفكر .

ويلاحظ ان الأفكار السياسية مهما كانت مثالياتها تنطلق عادة من الواقع - لأن الصورة الخيالية ماهى إلا محاولة ذهنية من جانب المفكر في رسم أوضاع مخالفة لما هو قائم ، وعادة لا يستطيع المفكر أن ينقض الأوضاع القائمة مباشرة فيعمل على هدمها ونقضها عن طريق عمل ذهنى تصورى يرسم صورة خيالية مثالية يوتوبية ^(٣) مخالفة لما هو موجود في الواقع .

أهم مناهج الفكر السياسى :

يتنازع المفكرين السياسيين منذ القدم منهجان أساسيان قديمان قدم الفكر السياسى نفسه ، هما المنهج الاستنباطى الذى تبناه افلاطون ومن

(٣) Utopianus من يوتوبيا Utopia ، ويوتوبيا من كلمة يونانية Outopos وهى من شقين هما Ou وتعنى not أى ليست ، Topos وتعنى Place أى مكان . أى ان الكلمة تعنى No Place أو No Where يعنى ليست مكانا أو ليست فى مكان : فهى الشئ غير الموجود فى الواقع .

بعده الكثيرون ، والمنهج الاستقرائي الذي تزعمه أرسطو . فضلا عن منهج ثالث أحدث وهو المنهج الافتراضي التجريبي الذي ازدهر بوضوح بعد الحرب العالمية الأولى^(٤) .

المنهج الاستنباطي : « Deductive Method »

ويعرف بالاستنباطي المنطقي حيث يقوم على المنطق القياسي . ويعتمد على مقدمة (افتراض) ونقاش أو جدل قياسي وخاتمة وهي عادة ماتستخدم كأساس لمقدمة افتراضية جديدة . فمن تساؤله عن مفهوم العدالة طور أفلاطون رؤية كاملة لدولة مثالية عن طريق القياس الجدلي وتقابل الأضداد . وهو قائم على جدل حول فكرة ومنها يستخلص عكسها ثم الخروج بفكرة جديدة وان كانت نتاج للسابقتين إلا أنها تعتبر من الناحية المنطقية متقدمة عليها وتستخدم كأساس للنقاش المنطقي حتى تكتمل الصورة عن طريق «الرؤية المعمارية Architectonic vision»^(٥) . والمنهج الاستنباطي يقوم على الانتقال من العام الى الخاص أى مما هو معلوم الى ما هو غير معلوم : أى من الظواهر الخارجية او الجزئيات الى الكليات أو الماهيات التى ينظر إلى أن وجودها هو الوجود الحقيقى بينما الجزئيات أقل مرتبة فى الوجود لانه وجود مستعار وليس وجودا حقيقيا .

المنهج الاستقرائي : « Inductive Method »

ويعرف بالمنهج الاستقرائي التاريخي . ويتضمن تحديد أو تمييز كيانات قامت بالفعل سواء كانت أشخاصاً ، أو مؤسسات أو أحداثاً .

(٤) لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق ص ١٥ - ٢١ .

(٥) «الرؤية المعمارية» تتمثل فى أن التصور السياسى يسعى الى تشكيل الظاهرة السياسية فى مجموعها وفقاً لرؤية عما هو افضل ويقع خارج النظام السياسى . انظر لمزيد من المعلومات :

Sheldon S . Wolin, Politics & Vision . Continuity & Innovation in Western Political Thought.. Boston, Toronto : Little Brown & Co . Inc . 1960 , P . 19 - 21 .

فالاهتمام بما حدث وبما كان قائما هو مجور التساؤل . وبالتالي فان مايعكسه المفكر وما يصل إليه من نتائج هو فى الواقع موجه بواسطة الحقائق . وعادة مايسعى المفكر الى تحليل العلاقات الارتباطية بين الوقائع والأحداث بحثا عن كل ماله تأثير .

فالوقائع التاريخية هى المحددة للاتجاه الفكرى بدلا من التجريد ذهنى أو « الرؤية المعمارية » ذات الأساس المنطقى كما هو الحال فى المنهج الاستنباطى . ودور المفكر من الناحية الذهنية يعتبر سلبيا على عكس الاتجاه الأول الذى يتضمن عملية « خلق » أو « إنشاء » من الناحية الذهنية . والمشكلة التى تواجه المفكر هى عملية الانتقال بين الحقائق والأحداث . فهو نقاء فى إطار هذا الاتجاه وما يصل إليه من نتائج يتوقف على عملية الانتقال هذه . وأرسطو باعتماده فى آرائه على ما وصل اليه من تحليل ١٥٨ دستور دولة مدينة كان رائدا فى هذا الاتجاه . والمنهج الاستقرائى يقوم على الانتقال من الخاص الى العام .

المنهج الافتراضى التجريبي : Empirical Hypothetical Method

وهو يقوم على المضاهاة والقياس بمناهج مستمدة من العلوم الطبيعية . والحكم على الظواهر هنا يأتى نتيجة تكرارها .

التعريف بمادة تطور الفكر السياسى ومكانها بين العلوم السياسية :

يعتبر الفكر السياسى أقدم فروع العلوم السياسية ، ومع ذلك فانه أكثرها اثارة للبس والتداخل . ولعل سبب هذا هو أن مفهوم الفكر يتداخل مع مفاهيم أخرى كالايدلوجية والعقيدة أو المذاهب السياسية وغيرها . كما ان الفكر السياسى مجاله الحياة السياسية بشمولها وتداخلها مع الحياة الاجتماعية بابعادها وبالتالي فان مجاله يتداخل مع غيره من المجالات .

ولا خلاف فى أن الفكر السياسى هذا يعتبر الأساس العلمى لآى دراسة علمية منظمة فى مجال العلوم السياسية بفروعها المختلفة . فكافة

المثاليات العليا كالديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون نجد أصولها في هذا الفرع مع استمرارية المفاهيم وتغير معانيها على مر العصور باختلاف الظروف التي يمر بها الفكر السياسي والتي تنعكس على أفكاره . وبنفس المثل فإن المبادئ الأساسية في نظم الحكم والعلاقات الدولية نجد المفكرين السياسيين قد تناولوها على مستوى الفكر ربما انعكاسا للواقع بطريقة مباشرة أو نتيجة رؤية تصورية من ناحية أخرى . فالفكر السياسي يمثل المركز الذي تدور حوله كافة فروع العلوم السياسية ، وبالتالي فهو همزة الوصل بينها : فمادة تطور الفكر السياسي تمثل المادة الأم بالنسبة لبقية العلوم السياسية . وهناك شبه اتفاق على أنها تنتمي لفرع موسع من العلوم السياسية هو فرع النظرية السياسية : والنظرية عن أي شيء هي تعميم تجريدي وعليه فهي متعلقة بالعقل - بالذهن - بدلا من الحقيقة وهي بالتأكيد تكون مركزة في جهودها ومحددة بواسطة العوامل الاجتماعية ولكن مصدرها ذهني وليس محسوساً . وهذا الفرع العام الذي تتفرع عنه مادة تطور الفكر السياسي يتضمن النظرية السياسية بالمعنى الضيق الذي سبق أن أوضحناه عند التفرقة بينها وبين الفكر السياسي عند تحديد ماهيته ، بالإضافة إلى تفرع آخر عن الأيديولوجية والمذاهب السياسية فضلا عن مواد متخصصة في الفكر السياسي* في عصر من العصور كالفكر السياسي المعاصر ، أو يرتبط بأبعاد دينية كالفكر السياسي الاسلامي أو المسيحي أو غير ذلك .

وإذا اختلفت الجامعات في الدول المختلفة في شأن المواد التي تدخل في تدريس العلوم السياسية فإنه لاخلاف في أن مادة الفكر السياسي تعتبر قاسما مشتركا بين كافة أقسام العلوم السياسية على مستوى العالم . بل إن الجامعات الأمريكية ذات الصيت في تدريس العلوم السياسية تجعل هذه المادة هي المادة الاجبارية الأساسية في الدراسات العليا مع التسليم بأن الطالب درسها على مستوى البكالوريوس على مرحلتين على الأقل .

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة والمنهاج المتبع :

هناك ملاحظتان أساسيتان في شأن النطاق الزمني والموضوعي للدراسة :
الأولى : إن تدريس تطور الفكر السياسي في الجامعات الأجنبية يقتصر عادة على الفكر السياسي الغربي . أما في إطار هذه الدراسة فإننا سنتناول الفكر الغربي والاسلامي .

الثانية : إن نطاق هذه الدراسة يبدأ بالعصر الذهبي للفكر السياسي ممثلاً في الفكر السياسي لأفلاطون وأرسطو في اليونان القديمة ، إلا أنه عادة ما يقف عند ماركس . ولكن تناولنا للموضوع يدفع به الى بداية العصر الحالي ليضم الشيخ محمد عبده باعتباره يمثل مدرسة التجديد في الفكر الاسلامي المعاصر حتى تكتمل حلقات أهم الاتجاهات الفكرية المعاصرة وهي المدرسة الليبرالية الغربية ، والاشتركية ، والتجديد في الفكر الاسلامي .

وايماننا منا بأن الأفكار السياسية لا تنشأ في فراغ كما أنها لا تنتهي الى لا شيء فان هذه الدراسة تتناول تطور الفكر السياسي على أساس وضع كل مفكر في إطار البيئة السياسية التي عاشها وتعايش معها وباعتبار أفكاره حلقة في سلسلة تطور الفكر السياسي من العصور القديمة الى العصر الحالي مروراً بالعصور الوسطى . وذلك في محاولة لتحليل الأفكار السياسية للمفكرين السياسيين على مر العصور مع محاولة المقارنة بينهم في دفع الأفكار السياسية للأمام .

وغنى عن الذكر أنه ليس من الممكن تغطية كل من ساهم في سلسلة تطور الفكر السياسي ولهذا سنقتصر بقدر الامكان على من عرفوا بأباء الفكر السياسي ورواده الممثلين لأهم حلقاتها واتجاهاتها على مر العصور .

وعليه فقد قسمنا هذا المؤلف الى جزئين :

الجزء الأول : ويتناول الفكر السياسى فى العصور القديمة والوسطى ، متضمنا المفكرين من أفلاطون الى ابن خلدون . حيث ازدهار الفكر السياسى فى تلك الفترة الممتدة ، وإن كان قد بدأ يونانيا غربيا ، إلا أنه انتهى إسلاميا . فان كانت اليونان القديمة قد قدمت العصر الذهبى للفكر السياسى والنظرية السياسية فى الغرب ، فان الفكر السياسى الاسلامى كان فى عصره الذهبى فى مرحلة العصور الوسطى حيث أنتج الشوامخ ، بينما تميزت تلك العصور فى أوروبا بالظلام الفكرى بحيث لم يظهر بها أى مفكر سياسى له ثقله لأكثر من عشرة قرون .

أما الجزء الثانى : فيتناول الفكر السياسى فى عصر النهضة والعصر الحديث متضمنا المفكرين من مكيا فيلى الى محمد عبده ، حيث الشقة طويلة ومتعددة المفكرين ، بين مكيا فيلى بأفكاره فى السياسة الواقعية والعلمانية واخضاع الاخلاق والدين للسياسة فى محاولة لتخطى ظلام العصور الوسطى واحياء التراث الحضارى القديم ، والامام محمد عبده بأفكاره فى السياسة القائمة على الأخلاق والدين والعودة للأصول . وقد كان الأساس فى التقسيم الى جزئين هو أن الفكر السياسى فى عصر النهضة وبداية العصر الحديث شهد بلورة الدولة الاقليمية التى تحولت الى دولة قومية والتى أصبحت أعلى الوحدات السياسية فى العصر الحديث ، ومحط الولاء الأسمى للأفراد كحقيقة أو كهدف منشود . وحيث الدولة القومية أصبحت وريثة الوحدات المعروفة من قبل ، من دولة مدينة الى امبراطورية الى مقاطعات اقطاعية وغيرها . واصبحت الاطار الأساسى الذى تدور الأفكار فى نطاقه .

وبعد فقد نما هذا المؤلف معى نموا طبيعيا ، حيث جاء نتاجا لتراكم جهد بحثى وتدريسى مستمر منذ عام ١٩٦٦ وحتى الآن : فقد تطور مع محاضراتى فى الفكر السياسى التى قدمتھا فى الجامعات الوطنية والأجنبية ، والتى تجسدت منذ عام ١٩٨٢ فى شكل محاضرات مطبوعة لطلبة السنة الثانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،

تحت عنوان : « محاضرات في تطور الفكر السياسي الاسلامي والغربي » والتي تعتبر حجر الأساس لهذا المؤلف .

وغنى عن الذكر أن مجال البحث والدراسة في الفكر السياسي مجال ليس بالسهل نظرا لتعدد المفكرين والأفكار ، وكثرة ما كتب عن كل منهم مع التباين في مستوى ما يكتب . ومما زاد الأمر صعوبة طول الفترة الزمنية التي قمت بتغطيتها .

وقد حرصت على تمييز هذا المؤلف من نواح ثلاث ، الأولى : هي تقديم رؤية جديدة مستقلة للفكر السياسي الغربي والاسلامي على حد سواء ، وذلك بالاعتماد أساسا على ما كتبه المفكرون أنفسهم من مصادر أصلية ، بدلا من الاعتماد على ما كتب عنهم في مصادر ثانوية ، مع عدم الاعتماد على مجرد سرد النصوص كما دأبت معظم المؤلفات ، ولكن مناقشة الأفكار وتحليلها ، والاستشهاد بالنصوص كلما لزم الأمر . والثانية : الاهتمام بالأفكار أكثر من تأريخها ، عن طريق استخدام التاريخ كخلفية للانطلاق في التحليل ، دون التوقف عند محدوديته . وان كنت قد وضعت المفكر في عصره وموقعه التاريخي ، إلا أن الجوهر ليس تاريخ الفكر السياسي ولكن تحليل الأفكار السياسية . أما الناحية الثالثة : فهي إعطاء جرعة مكثفة للفكر السياسي الاسلامي ، الأمر الذي لم تجر العادة بأن تركز عليه المراجع الأخرى في ذات الموضوع ، حيث تكتفى بإعطاء مجرد لمحات عنه .

وايمانا منا بأن الفكر السياسي لأي مفكر ما هو الا نتاج عقل بشري ، فهو إذن قابل للحض وقابل للنقد ، وبالتالي فان دراستنا ستتضمن ، قدر الامكان ، تقييم آراء المفكرين موضوعيا لتوضيح أهم مساهماتهم في الفكر السياسي ، مع تحييد أنفسنا بالنسبة لتلك الآراء .

والله ولي التوفيق ، ، ،

د . حورية توفيق مجاهد

الجزء الأول
الفكر السياسى
فى العصور القديمة والوسطى

ترتبط بداية الفكر السياسى بنشأة المؤسسات وظهور الوحدات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة ووجود من يفكر فى هذه النظم ويحللها ، وبالتالي فمما لاجدال فيه أن التفكير فى السلطة وممارستها ، وهو محور اهتمام الفكر السياسى ، قديم قدم ظهور السلطة السياسية نفسها . فعادة ما تمتزج الأفكار السياسية بالأساطير الخاصة بالشعوب المختلفة ، حيث تجيء فى اطار البناء الروائى لتلك الأساطير . ولكن فى معظم الحالات لا يوجد تدوين لآراء من عبروا عن ظاهرة السلطة فى العصور القديمة فى الحضارات المختلفة حيث الاعتماد أساسا على التقاليد الشفهية ، كما أن التدوين إن وجد فقد اعتمد أساسا - كما هو الحال فى مصر الفرعونية مثلا - على البرديات ، وبالتالي فانه من المعتقد أن ما وصلنا منها يعد محدوداً بالنسبة إلى ما لم يصل إلينا .

ومن أهم البرديات التى تعبر عن أفكار سياسية فى مصر الفرعونية ، بردية ايبورور^(١) التى تحمل اسم صاحبها كحكيم يعبر أمام الملك عن الثورة الاجتماعية وفساد الأوضاع فى مرحلة الانحلال والتدهور السياسى والاجتماعى فى أواخر الأسرة السادسة من الدولة القديمة^(٢) . وبردية نفرتى^(٣) : وتعبر عن نفس الأزمة ، وإن كانت تمثل نبوءة رئيس الكهنة - نفرتى - بمجىء الملك القوى (امينى) الذى يخلص مصر من التدهور . أما البردية الثالثة فتعرف ببردية النصائح وتتضمن نصائح على لسان الملك اختوى الرابع (خيتى) بعد وفاته الى ابنه الملك

(١) وهى موجودة بمتحف لينن بهولندا ، أما البردية الثانية والثالثة فموجودتان بمتحف ليننجراد بالاتحاد السوفيتى . لمزيد من المعلومات انظر د . أحمد فخرى ، مصر الفرعونية ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ، ١٩٦٠ ، ص ١٥٩ - ١٦١ ، ١٧١ - ١٧٩ .

انظر أيضا ويل ديورانت ، قصة الحضارة فى العالم ، ترجمة محمد بدران وزكى نجيب محمود . القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦١ ، المجلد الاول . انحرز الثاني ، ص ٦٧ - ٧١ .

(٢) من ٢٥٢٠ الى ٢٢٨٠ ق . د .

(٣) وقد عرفت بنسب نفرزوهو .

مريكارع يحثه على الحذر من المحيطين به ويدعوه لتقدير الكفاءات الشخصية وتحسين صلته بالجنوب . أما الأخيرة فهي بردية القروي الفصيح التي تعبر عن مظلمة فلاح - يدعى خوان انوب - من ظلم وقع عليه من مسئول بالبلاط الملكي ، وتتمثل في تسع رسائل وتعد من أهم القطع الأدبية المعروفة في مصر القديمة .

وجميع هذه البرديات وإن كانت لم تأت من مفكرين سياسيين بالمعنى المفهوم ، إلا أنها تتضمن أفكارا سياسية تدور جميعها حول أهمية العدل تجاه الرعية وضرورة تجنب الظلم . وإن كانت الأخيرتان تتحدثان عن أهمية العدل في الدنيا حتى يكون هناك عدل بعد الموت كما أن بردية النصائح تتضمن لأول مرة فكرة وجود محكمة للحساب بعد الموت يقف أمامها الظالم ولاينفع أمامها إلا العمل الصالح .

ومن الجدير بالملاحظة أن مثل هذه الأفكار جاءت أساسا في مرحلة الدولة الوسطى حيث لم يكن لها مكان في مرحلة الدولة القديمة في ظل مفهوم الملك الإله مما لم يدع مجالا للتساؤل حول السلطة .

ولعل أكمل أفكار سياسية وصلتنا من الحضارات الشرقية القديمة هي الخاصة بكونفوشيوس في النصين في إطار آرائه الدينية . حيث ترك عدة مؤلفات^(٤) وجاء بالعديد من الأفكار من تلك تأكيده على أن فساد الخلق يؤدي إلى فساد الدولة وفساد الحكم الذي يؤدي إلى الحرب . حيث فساد الأخلاق والنفوس عند الأفراد يؤدي إلى فساد نظام الأسرة وتحللها معا يؤدي إلى التحلل الاجتماعي الذي يدفع إلى فساد الحكم . وبالتالي فإن الإصلاح لا يكون إلا بإصلاح نفوس وأخلاق الأفراد والتوسع في المعرفة المجردة عن الهوى والشهوات فضلا عن القدوة الصالحة مما يؤدي إلى توافر نظام اجتماعي صالح يكون أساسا لحكم قوى صالح أيضا . وقد أعطى للحكومة دوراً أخلاقياً أساسياً في هذا المجال كما أكد على أهمية نشر التعليم بما يرفع مستوى الأفراد . فضلا عن أهمية تدخل

(٤) زهمي : تنعبد التكبير ، والأغاني . وعقيدة الوسط .

وقد عثر كونفوشيوس في الفترة من ٥٥١ إلى ٤٧٩ ق . م .

الحكومة الصالحة في توزيع الثروات على المواطنين ، على أوسع نطاق حتى يمكن جمع شمل الشعب الذي يفرقه تركيز الثروة . وفي سلم ترتيبه للمهام التي تقوم بها الحكومة أعطى الأفضلية المطلقة للثقة في الحكام من جانب المحكومين حيث اعتبرها أساس بقاء الدولة ، يليها توفير الطعام ، وأخيرا توفير العتاد الحربي . كما أوضح رؤيته عن امكانية أن يصبح العالم كجمهورية واحدة يتولى فيها الحكم أصحاب الفضائل والمواهب^(٥) .

وغنى عن البيان أنه في ظل الملكيات المقدسة التي سادت تلك الحضارات القديمة في مراحلها الأولى خاصة ، لم يوجد مكان للفكر السياسى ، حيث كان هناك تسليم للسلطة ، وحتى بعد الغاء مفهوم الملك الاله استمرت قداسة السلطة الى حد كبير في وجدان الأفراد ، وقد لعب الكهنة دورا جوهريا في هذا المجال . وعامة فقد ارتبط الفرد بشخص الملك أكثر من ارتباطه بالدولة .

وإذا كانت الحضارات الشرقية القديمة كالهندية والاشورية والبابلية والصينية وعلى رأسها الفرعونية قد عرفت ببناء الدولة متسعة النطاق بنظامها الإدارى والقانونى المتميز ، فإن أهم ما خلفته اليونان القديمة - التي لم تعرف الوحدة السياسية فى العصر الهلنى^(٦) - للبشرية هو الأفكار السياسية لرواد الفكر السياسى أفلاطون - تلميذ سقراط - أبى الفلسفة السياسية ، وتلميذه أرسطو أبى العلوم السياسية حيث أفرخت العصر الذهبى للفكر السياسى والنظرية السياسية .

ومع أهمية أفكار أفلاطون وأرسطو إلا أنها قد تميزت بالمحدودية ، وإن كان قد ظهر بعد موت أرسطو والتحلل السياسى الذى صاحب انهيار

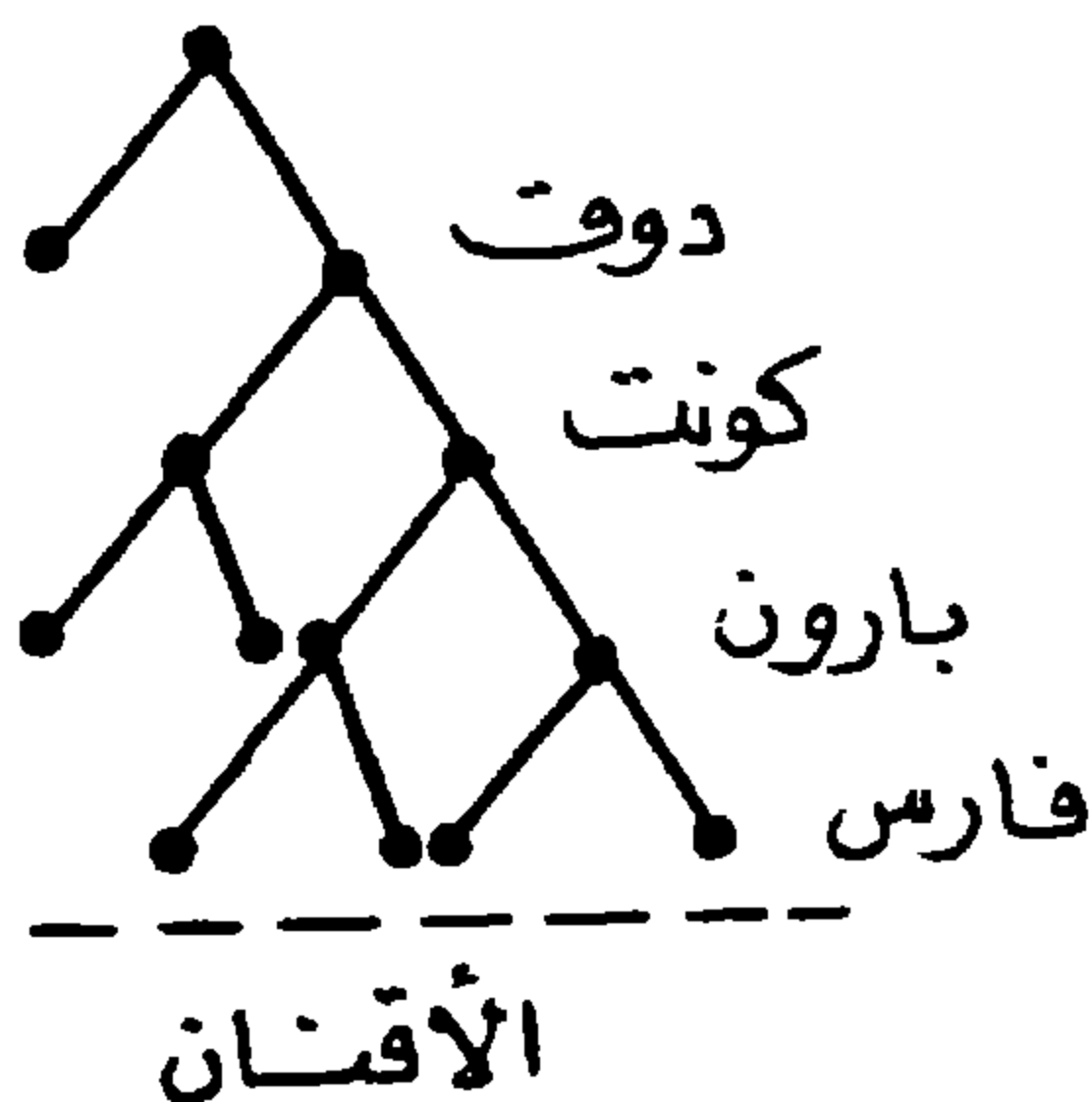
(٥) ولمزيد من المعلومات انظر : هـ . ج . كريل : الفكر الصينى من كونفوشيوس إلى ماوتسى تونج ، ترجمة عبد المجيد سليم ، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧١ .

(٦) وهى مستمدة من كلمة Hellas تعنى اليونان القديمة (الاعريق) .

دولة المدينة في اليونان القديمة ، الاتجاه نحو العالمية على المستوى الفلسفي في السياسات ، الجوانبية والانكفائية ، للابيقوية والرواقية التي تركز على الاكتفاء الذاتي من جانب الأفراد بعيدا عن السياسة في اطار الاخوة البشرية والمساواة العالمية المطلقة . وقد استمر الاتجاه نحو العالمية ممثلا في الامبراطورية الرومانية ، ولكن على مستوى قانوني واداري . فلم ينتج الرومان فكرا متميزا خاصا بهم حيث وقعوا منذ البداية في نطاق الثقافة اليونانية على الرغم من تسلطهم سياسيا على اليونان . وبظهور المسيحية استمر مفهوم العالمية ولكن على أساس ديني .

وفي الأصل فان المسيحية لم تأت بجديد في الفلسفة السياسية حيث كانت ، موجهة أساسا للنواحي الروحانية وحدها . وقد أصبحت الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي ، ولكن تلك الامبراطورية بدأت تتدهور بفضل طوفان القبائل الجرمانية الوافدة من الشمال ، والتي دمرت النظم السياسية والاجتماعية في أوروبا ، الأمر الذي لم تسلم منه روما نفسها ، وكانت النتيجة هي انتقال الحكم من روما الى القسطنطينية . وانهارت الامبراطورية الرومانية تماما في القرن الخامس .

وقد اعتبرت العصور الوسطى في الغرب - والتي امتدت من القرن السادس الى القرن الخامس عشر الميلادي - مرحلة ظلام شملت كافة أوجه الحياة . فقد تحللت الدولة وأصبحت الوحدة الأساسية هي الوحدة المعروفة بالضبعة أو «المانور Manor» ، وبالتالي لم تعد هناك سلطة مركزية بل كان هناك تسلسل في الولاء حيث كل فرد كان تابعا لآخر ومتبوعا من آخرين فيما عدا الأقتان ، الذين كانوا يتبعون الفرسان أصحاب الضيعات دون أن يكون لهم بالطبع تابعون^(٧) . ملك



(٧) ويمكن توضيح النظام الهيراركي في العصور الوسطى في التالي .

ومن أهم ما ميز تلك العصور الوسطى هو انتشار المسيحية في أوروبا كلها واكتساب الكنيسة ثراء كبيراً وهيبة على حساب الملوك المحليين . وقد بدأت الكنيسة في بناء منظمة شبه سياسية وطورت الكثير من الأفكار المتعلقة بالسلطة السياسية . أى أن الكنيسة بدأت تكتسب حقوقاً وهيبة ذات طبيعة سياسية وأصبحت هناك مشكلة شغلت الأوضاع السياسية والفكر السياسي لعدة قرون وهى : من له اليد الطولى فى الدولة ؟ الملك ممثل السلطة الزمنية أم البابا رأس الكنيسة ممثل السلطة الروحية ؟ وبالتالي فإن الأفكار السياسية المسيحية ولقرون ظلت تدور حول هذه النقطة بالذات فى محاولة لتحديد العلاقة بين السلطتين الدينية والدنيوية . ومن ثم دخل الفكر السياسى فى عصوره المظلمة ولم يستطع الغرب أن يفرخ ولقرون طويلة أى مفكر سياسى يقف على قدم المساواة مع رواد العصر الذهبى - أفلاطون وأرسطو - وكان عليه أن ينتظر حتى مكيا فيلى فى عصر النهضة .

وعلى النقيض من ذلك ومع التوازي نجد أن العصور الوسطى بالنسبة للفكر الإسلامى مثلت فترة ثراء فكري وازدهار . فقد ظهر الإسلام كدين ودولة معا ، وقدم العديد من المبادئ التى أرسى عليها الحكم والدولة ، ودار حولها الفكر السياسى ، كما توسعت الدولة الإسلامية وبسرعة حتى ضمت الأندلس ووصلت الى جنوب فرنسا وتحول البحر الأبيض إلى بحيرة إسلامية . والفكر السياسى الإسلامى كان فى عصره الذهبى إذا أنتج العديد من الشوامخ فى نفس الوقت الذى كان الغرب فيه يغرق فى ظلام العصور الوسطى .

ومن الجدير بالملاحظة أنه كان هناك تأثير وتأثر بين الفكر السياسى الإسلامى ، والغربى : ففي فترة ازدهار الأول نشطت الترجمات من اليونانية إلى العربية وما لبث المفكرون الغربيون أن أخذوا عن الترجمات العربية إلى اللاتينية قبل أن تنتشر الترجمات من اليونانية إلى اللاتينية مباشرة مما كان أساس عصر النهضة . وإذا كان الفارابى - الذى عرف بالمعلم الثانى من بعد أرسطو - يمثل حلقة الوصل الهامة بين الفكر

الاسلامى ، واليونانى ، فإن الماوردى ، والغزالى ، وابن تيمية وابن خلدون وغيرهم قد قدموا فكرا اسلاميا خالصا . وقد أخذ المفكرون الغربيون فى العصور الوسطى عن رواد الفكر السياسى الاسلامى حيث ترجمت مؤلفاتهم من العربية إلى اللاتينية، ولعب اليهود دورا أساسيا فى هذا المجال حيث نشطوا فى النقل من العربية إلى العبرية ومنها نقلت إلى اللاتينية ، قبل أن تنتشر الترجمة من العربية إلى اللاتينية مباشرة .

وعليه فقد قسمنا هذا الجزء الى أبواب ثلاثة :

الباب الأول : الفكر السياسى واليونانى والرومانى .

الباب الثانى : الفكر السياسى المسيحى .

الباب الثالث : الفكر السياسى الاسلامى .

الباب الأول

الفكر السياسى اليونانى والرومانى

ترجع بداية ازدهار الفكر السياسى الى اليونان القديمة وخاصة أثينا ، حيث يعتبر أهم ما خلفته الحضارة اليونانية القديمة للبشرية هو الفكر السياسى لأفلاطون - فهو أبو الفلسفة السياسية وتلميذ سقراط ، وارسطو - أبو العلوم السياسية . وقد عرفت تلك الفترة بالعصر الذهبى للفكر السياسى والفلسفة السياسية والنظرية السياسية عامة . ويرجع الفضل لليونان القديمة فى وضع الفكر السياسى على طريق المعرفة العلمية المنهجية المنظمة .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى مجال الفكر السياسى وربط بداية ازدهاره باليونان القديمة وخاصة أثينا ، هو لماذا اليونان ؟ ولماذا أثينا بالذات ؟

وللإجابة على هذا السؤال يتطلب الحال التعرف على الظروف البيئية السياسية فى اليونان القديمة عامة وأثينا خاصة ، وذلك انطلاقاً من أن الأفكار السياسية لا تظهر فى فراغ .

ومن نفس الفرضية السابقة نجد أن أفكار كل من افلاطون وارسطو - رغم انها رائدة وتعتبر من أهم معالم الفكر السياسى قاطبة - الا أنها تتميز بالمحدودية : محدودية دولة المدينة التى جاءت انعكاساً أميناً لها ، ولكن بانهايار دولة المدينة بدأت الأفكار تتجه نحو العالمية : العالمية على أساس فلسفى كما اتضح من الابيقورية والرواقية التى تركت الاخيرة خاصة بصماتها الواضحة على تطور الفكر السياسى الغربى ، والعالمية على أساس قانونى وإدارى كما اتضح من الفكر السياسى الرومانى ، حيث وقع الرومان منذ فجر تاريخهم فى اطار التبعية الثقافية للحضارة اليونانية على الرغم من غزوهم لليونان ومساهماتهم فى القضاء على نظامها السياسى المتميز .

وعليه فقد قسمنا هذا الباب الى خمسة فصول تتضمن :

الفصل الأول : البيئة السياسية فى اليونان القديمة .

الفصل الثانى : افلاطون .

الفصل الثالث : ارسطو .

الفصل الرابع : انهيار دولة المدينة والاتجاه نحو العالمية .

الفصل الخامس : الفكر السياسى الرومانى .

الفصل الأول

البيئة السياسية فى اليونان القديمة

دولة المدينة :

لم تمثل اليونان القديمة وحدة سياسية واحدة - أى لم تكن دولة موحدة ، أو حتى اتحادية فى أى صورة من الصور - بل تكونت من العديد من الوحدات السياسية المنتشرة فى جبال وسهول وسواحل وجزر اليونان والتي عرفت كل منها باسم دولة المدينة City State أو الـ Polis . وكان ينظر اليها على أنها « عطية الآلهة ».... التى يتميز بها الهلينيون المتحضرون عن البرابرة الأميين الذين يعيشون شعوبا وقبائل ^(١) .

ويمكن القول بأن كل دولة مدينة كانت تعتبر سياسيا دولة لاستقلالها السياسى والاقتصادى وتمتع كل منها بالسيادة بمفهومها الحديث ولكن بحكم محدودية نطاقها الجغرافى ومحدودية سكانها الذين وصل تعدادهم فى المتوسط الى ٣٠٠ ألف نسمة فان كلا منها كانت بمثابة مدينة . ومع هذا الاستقلال فقد كانت هناك علاقات دينية واقتصادية ورياضية تجمع بين دول المدينة

(١) انظر : جان توشار وآخرين ، تاريخ الفكر السياسى ، ترجمة د . على مقلد ، بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١ ، ص ١١ . ويستخدم تعبير الحاضرة بدلا من دولة المدينة . ويعد هذا المرجع من المراجع الاساسية فى الفكر السياسى التى تقدم رؤية جديدة وتحليل متميز .

ولمزيد من المعلومات عن دولة المدينة انظر : جورج هـ . سباين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الأول ، ترجمة حسن جلال العروسي ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٥٤ ، ص ١ - ٢١ .

المختلفة . كما أنها وان اختلفت فى نظمها السياسية الا انها تشابهت فى وجود الدستور والمؤسسات التمثيلية بدرجات متفاوتة فى كل منها كما تشابهت فى وجود التسامح الدينى الذى أتاح التفكير الحر حيث لم تعرف سلطة الكهنة التى ميزت غيرها من الدول القديمة مثل مصر الفرعونية ، والتى انتشرت فيها ظاهرة الملكية المقدسة بما لا يفسح المجال أمام الجدل والنقاش حول السلطة . وكانت المدينة حياة مشتركة فى نظر أبنائها ، وعلى هذا كان أساس فكر الاغريق السياسى هو تحقيق الانسجام والتوافق فى هذه الحياة المشتركة من جانب الافراد .

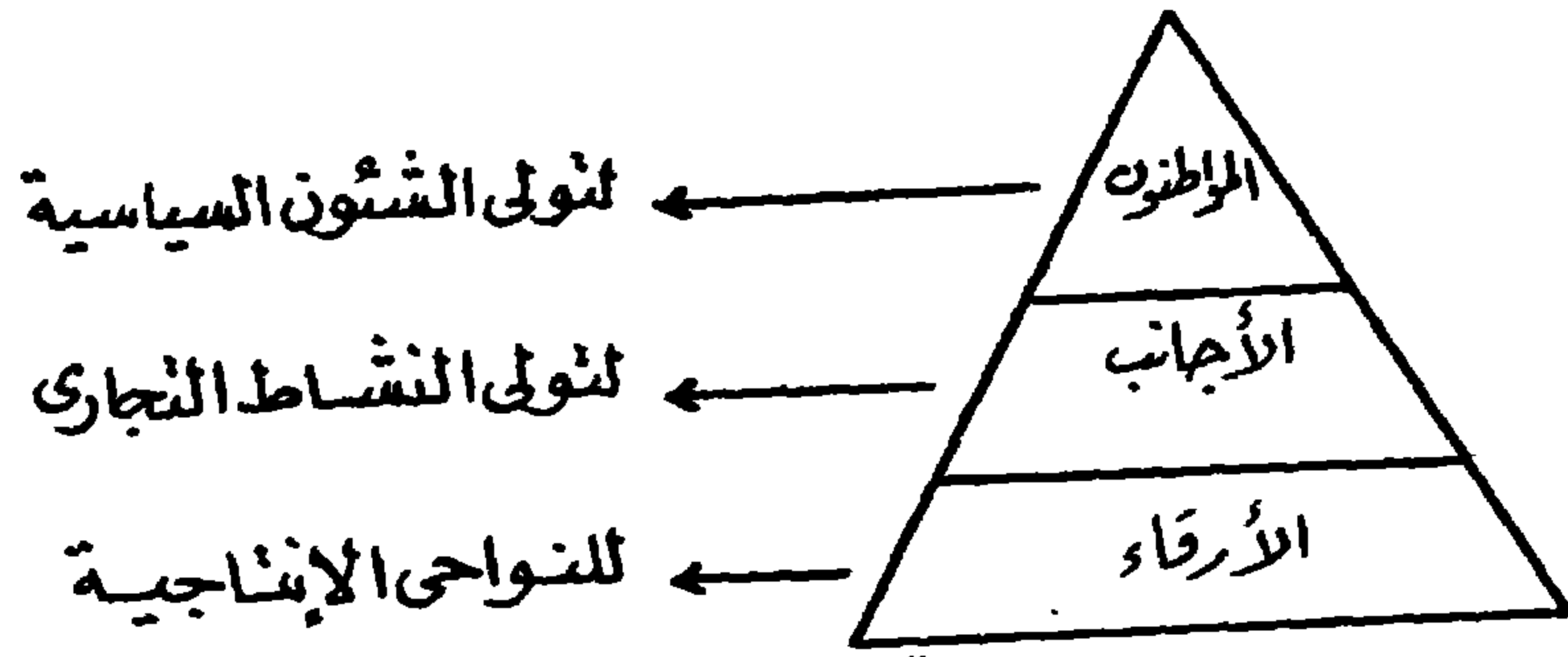
ولقد بلغت دول المدينة اوج ازدهارها فى القرن الخامس قبل الميلاد وكانت أهم دول المدينة هى اثينا « Athens » التى كانت لها الزعامة بين دول المدينة بحكم تفوق نظامها السياسى ، وعدوها التقليدى اسبرطة « Sparta » . ولكن لماذا ازدهر الفكر السياسى فى اثينا بصفة خاصة ؟

الواقع أن النظام السياسى فى اثينا كان مختلفا عنه فى اسبرطة أو غيرها من دول المدينة وقد أسهم نظام اثينا بخصائصه المميزة فى ايجاد المناخ الملائم لازدهار الفكر السياسى .

وقد قام النظام السياسى فى اثينا على الديمقراطية المباشرة (الديمقراطية الاثينية) التى أسهمت فى ازدهار اثينا الذى بلغ أوجه فى القرن الخامس قبل الميلاد . وقد كان للنظام السياسى فى اثينا والمناخ السياسى العام اثره فى ازدهار اثينا وتفوقها بين دول المدينة اليونانية وخاصة عدوها التقليدى اسبرطة .

كانت اثينا دولة ديمقراطية تجارية وقد قام تنظيمها الاجتماعى على النظام الطبقي حيث تكون الهرم الاجتماعى من ثلاث طبقات مختلفة تماما بما يتبع ذلك من اختلاف فى الحقوق والواجبات ، وذلك على الوجه التالى :

ففى قمة الهرم الاجتماعى والسياسى ، المواطنون ، وكلمة مواطن كانت قاصرة على من تجرى فى عروقه دماء اثينية فقط وكانت صفة



متوارثه فلم يسمح بالتجنس . ولذا كان عدد المواطنين محدودا بالنسبة لعدد سكان المدينة والتي كان عددها قليلا اصلا كما اوضحنا حيث بلغ عدد المواطنين في بداية القرن الخامس قبل الميلاد نحو ١٠٠ ألف شخص . كما كانت المواطنة قاصرة على الذكور من سن ٢٠ عاما دون الاناث ، على أن يكونوا مسجلين في أحد احياء اثينا^(٢) . وكانت المواطنة وظيفة قبل كل شيء تملى على المواطن حق وواجب الاشتراك في الحياة السياسية مباشرة وفي الاشتراك في المؤسسات السياسية المختلفة ، كما سيرد توضيحه . وقد عاش المواطنون في رفاهية من العمل اليدوي المنتج حيث تولته عنهم خاصة طبقة العبيد ، وذلك حتى يتفرغ المواطنون لشئون الحكم والعمل السياسي عامة ولايعنى بهذا أنهم عاشوا حياة مترفة - وذلك نظرا للظروف الاقتصادية وضيق الحياة الاقتصادية - ولكن قصد بها انهم لم ينشغلوا بالمهام الانتاجية . هذا وقد انقسمت طبقة المواطنين داخليا الى فئة الاشراف وفئة العامة وقد قامت التفرقة في بادئ الامر على أساس الاصل والنبل ثم اصبحت على اساس درجة الغنى .

(٢) احتفظت احياء اثينا العشرة - التي قامت على أساس قبلي - بسجلات للمواطنين من المولودين بها بحيث يعتبر المواطن تابعا لها حيثما ذهب . وقد جاء في بعض المصادر أن سن المواطن ١٨ عاما . ولكن الاتفاق عامة هو على أن بلوغ سن الرشد في الذكور هو شرط المواطنة .

يلى طبقة المواطنين طبقة « الاجانب المقيمون Metics » ومع كونهم احرارا الا انهم لم يكن لهم حق الاشتراك فى الحياة السياسية حيث كانت قاصرة على المواطنين . وتظل صفة اجنبى لصيقة بالفرد وبذريته من بعده حتى وان عاش الاسلاف فى اثينا لقرون حيث لم يسمح بالتجنس كما سبق نكره . وكانت هذه الطبقة هى التى تقوم بالنشاط التجارى الذى كان اساس اقتصاد اثينا . وباختصار فان أفراد هذه الطبقة كانت لهم الحقوق الاجتماعية والقانونية باعتبارهم احراراً ولكن ليس لهم حقوق سياسية باعتبارهم غير مواطنين .

اما الطبقة الثالثة التى مثلت قاع الهرم الاجتماعى فهى طبقة الارقاء ويصل عددها الى نحو ثلث مجموع السكان وكانت تتولى المهام الانتاجية ، حتى يتولى المواطنون التفرغ للحياة السياسية ، وتسيير عجلة الحياة السياسية . وهذه الطبقة محرومة من اية حقوق سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وغنى عن الذكر أن الرق كان مؤسسة معترفا بها ومن مسلمات الوضع الاجتماعى ، ولا يقتصر هذا على اليونان القديمة ولكن تلك النظرة ظلت سائدة حتى الغاء الرق فى القرن الماضى .

وبالمقارنة باثينا نجد أن النظام فى اسبرطه قام على الارستقراطية العسكرية من الناحية السياسية بدلا من الديمقراطية المباشرة اما النظام الاقتصادى فقد قام على الزراعة بدلا من التجارة . وقد قام التنظيم الاجتماعى هو ايضا على النظام الطبقي اذ قام الهرم الاجتماعى على ثلاث طبقات متباينة :

فى قمة الهرم الاجتماعى طبقة الارستقراطية العسكرية من سلالة المحاربين من الغزاة الاول الدوريين « Dorians » وقد تميزت بالعيش حياة مشاعية فى معسكرات^(٣) كما حرم عليهم تملك الذهب

(٣) تميزت اسبرطه بقيام الدولة برعاية المواطنين الذكور من لحظة ولادتهم . وقد كانوا يعيشون فى معسكرات من سن السابعة وحتى سن الستين ، وذلك تحت الاشراف المباشر للدولة حيث تكثف لهم التدريبات الرياضية والموسيقى والدراسات الادبية حتى يصل الشباب الى سن العشرين - وهى سن الخدمة العسكرية - فينضموا الى معسكر حتى سن الثلاثين حيث يصبحون كاملي المواطنة .

والفضة - حيث كانت العملة من الحديد - ولكن سمح لهم بامتلاك الاراضى الزراعية التى قام بزراعتها واستغلالها الاقنان . وكانوا يتولون الحكم على اساس ارسقراطى عسكرى ، وكانت هذه الطبقة محدودة العدد اذا قورنت بعدد المواطنين فى اثينا حيث قدر عددهم فى بداية القرن الخامس قبل الميلاد بحوالى ٨ آلاف مواطن فقط أى أقل من ١/٣ من مثيلهم فى أثينا . وقد أثرت الشيوعية التى كانت نمط حياة الارستقراطية العسكرية على افكار العسكرية على افكار افلاطون خاصة بعد هزيمة اسبرطة لاثينا . اما الطبقة الثانية فهى الاحرار وكانوا يتولون العمل فى النواحي الاقتصادية ، ولكن لايتولون الحكم وكانوا يمثلون مجموع المواطنين ويقومون بممارسة الحياة السياسية والتمتع بالحقوق القانونية والاجتماعية والسياسية . وان كان مفهوم المشاركة السياسية واسعة النطاق التى عرفتها اثينا فى ظل الديمقراطية المباشرة لم يكن مأخوذا به أساسا .

اما طبقة الاقنان وهم عبيد الارض فقد كانوا ركيزة النظام الاقتصادى القائم على الزراعة . ويصل عددهم الى نحو نصف السكان - فهى اكثر عددا بالمقارنة بطبقة العبيد فى النظام الاثينى .

هذا ويلاحظ ان اسبرطة هى ايضا كان بها - مثلها مثل بقية المدن اليونانية - مجلس نيابى يشبه مجلس الشيوخ ، ويتكون من اعضاء يختارون لمدى الحياة وغير مسئولين امام جمعية المواطنين . وكان اساس الاختيار ، الأصل وعراقته ، أى أن أساس الاختيار لم يكن شعبيا كما كان فى أثينا .

طبيعة النظام السياسى لاثينا :

ولنتعرف اولا على البيئة السياسية والمناخ السياسى العام الذى أفرخ آراء المفكرين السياسيين فى العصر الذهبي للفكر السياسى والفلسفة السياسية والنظرية السياسية عامة .

وقد تركت البيئة السياسية آثارها وبصماتها على ثراء الفكر السياسى وازدهاره ممثلا فى آراء افلاطون وأرسطو كما اثرت على

افكارهما الى حد بعيد حيث ان كلا منهما - مع الاختلافات الواضحة بينهما - اتخذ من الازدحام القائمة اساسا لتحليله .

فالبينة السياسية في اثينا تضمنت العديد من المثل العليا التي تركت بصماتها ليس فقط على آراء افلاطون وارسطو ولكن ايضا تركت بصماتها على المفكرين عبر العصور . بل ان الكثير منها لم يتقبل وتظهر آثاره الا في العصر الحالي . تلك المثل العليا اكتسبت معاني خاصة بها نابعة من الظروف السائدة في ذلك العصر وظلت المفاهيم مستمرة حتى عصرنا الحالي وان اكتسبت معاني مختلفة على مر العصور وفقا للظروف السائدة في كل حالة .

تميز النظام السياسي في اثينا بالديمقراطية المباشرة التي كانت وراء ازدهار اثينا من جهة وازدهار الفكر السياسي من جهة أخرى . وقد صيغت المؤسسات السياسية في اثينا لتعبر بدورها عن ممارسة هذه الديمقراطية المباشرة التي كانت ركيزة النظام السياسي .

اولا : طبيعة الديمقراطية المباشرة (الديمقراطية الاثينية) وأثرها :

اخذت اثينا بالديمقراطية المباشرة وكانت اكثر من غيرها من دول المدينة في الأخذ بأكثر قدر من أبعاد ذلك النظام بما يتضمنه من نقاش وجدال ومشاركة سياسية مباشرة من جانب المواطنين . وقد تميز النظام بالتالي :

- قامت الديمقراطية المباشرة (او الاثينية) على المشاركة السياسية المباشرة للمواطنين في الحياة السياسية . واعتبر ان المواطنة تعطي حق وواجب الاشتراك في الحياة السياسية وان مثل هذه المشاركة يمكن ان يحسن تأديتها والقيام بها المواطن العادي ، حيث اعتبر انها لا تتطلب كفاءة ذهنية خاصة بل هي في متناول الشخص العادي .

- ان مفهوم المواطنة يجعلها تعني الحق والواجب من النواحي السياسية وهو يختلف عن المواطنة حديثا والتي تقوم على الحق والواجب من الناحية القانونية .

الديمقراطية في اثينا افترضت صلاحية اى فرد - بمعنى أى مواطن - لتولى أى منصب سياسى مع عدم تخصيص وظيفة أو أوضاع متميزة لأشخاص معينة . وكانت الوظائف تشغل من جانب المواطنين عن طريق الانتخاب أو القرعة . ومن الملاحظ ان الوظيفة لم تكن تعهد لشخص بل للجنة من عشرة كل منهم من إحدى القبائل العشر ، التى تتكون منها اثينا .

التأكيد على ان قاعدة الحكم والادارة تقوم على الكثرة لا القلة ، مع تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن الفقر او المركز الاجتماعى الذى لم يعتبر حائلا للمشاركة السياسية .

تميز النظام الديمقراطى في اثينا بسيادة القانون « Nomos » حيث كان القضاء يسيطر على الحياة العامة والموظف يخضع للقانون ، والقانون يخضع للدستور . وباختصار فقد كان هناك اعتقاد راسخ متوارث فى أهمية القانون واعتباره أساس الحرية بالنسبة للمواطن^(٤) .

التأكيد على المساواة بين المواطنين وعلى الحرية السياسية لهم . أى أنه قد ارتبط بالمشاركة السياسية مفهوم الحرية السياسية وارتبطت هذه بضرورة احترام القانون واعلاء كلمته أى الايمان بسيادة القانون^(٥) حيث المفهوم الاغريقى للحرية يتميز بازدواجية : حرية بحكم القانون وخضوع لحكم القانون^(٦)

ومن الطبيعى ان يتطابق مفهوم الديمقراطية المباشرة هذا مع المعنى اللفظى للديمقراطية^(٧) وهو حكم الشعب وان كانت هناك عدة

(٤) عن أهمية القانون ودوره انظر : توشار ، مرجع سابق ص ١٤ - ١٦ ، ٢٢ - ٢٥ .

(٥) وعن المساواة انظر المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ .

(٦) المرجع السابق ص ٢١ .

(٧) حيث كلمة ديمقراطية هى كلمة لاتينية من شقين هما Demos بمعنى شعب و Cratia بمعنى سلطة أو حكم وبالتالي فالكلمة تعنى حكم الشعب مباشرة .

- ملاحظات يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تقييم التجربة الاثينية :
- ان مفهوم الديمقراطية المباشرة الاثينية كان اساسه ارسقراطيا وليس ديمقراطيا حيث في الواقع حكم الشعب هنا عنى حكم المواطنين ، وقد مثلوا اقلية بالنسبة لمجموع السكان وفقا للتنظيم الاجتماعى السابق توضيحه .
 - فالحرية السياسية والمشاركة السياسية اقتصرت على المواطنين . أما بقية السكان فقد حرموا منها .
 - اقتصرت صفة المواطن على الذكور من الاثينيين من سن ٢٠ عاما ، دون الاناث . وهذه الصفة أعطت المواطنين حق الاشتراك فى الجمعية والترشيح للوظائف المحلية والوظائف العامة .
 - ان الديمقراطية الاثينية اهتمت بالحرية والحقوق السياسية دون غيرها من حريات وحقوق .
 - ان ممارسة الديمقراطية المباشرة فى اثينا كانت ممكنة التطبيق ، وذلك فى اطار محدوية دولة المدينة - التى لم تزد عن مدينة محدودة السكان ، فضلا عن الاطار الأكثر محدوية للمواطنين الذين مثلوا اقلية من مجموع السكان المحدود اصلا .
 - وبصرف النظر عن الانتقادات الموجهة للديمقراطية الاثينية بإبعادها السابق توضيحها إلا أن المشاركة السياسية المباشرة شجعت النقاش والجدال والالتقاء المباشر بين المواطنين مما أسهم فى تقابل الآراء وتعارضها وشجع على حرية التعبير مما أوجد المناخ العام الملائم لتبلور الأفكار المختلفة .

ثانيا : المؤسسات السياسية :

وتبدو ترجمة الديمقراطية المباشرة الى واقع عملى فى أثينا فى المؤسسات السياسية الموجودة فى ذلك الوقت والتى وفرت اكبر قدر من المشاركة السياسية : وقد قامت هذه المؤسسات اصلا على اشتراك كافة المواطنين مباشرة ، كما وجدت أيضا أجهزة تمثيلية للتغلب على المشكلة

العديدية . وقد تمثلت اهم المؤسسات السياسية فى :

الجمعية : أو المؤتمر العام Ecclesia

وقد اعتبرت أعلى المؤسسات السياسية وهى الترجمة الواقعية لمفهوم الديمقراطية المباشرة (الأثينية) ويتطابق فى اطارها التطبيق العملى للديمقراطية ومعناها اللفظي المتمثل فى حكم الشعب مباشرة . وبالفعل فان الجمعية قامت على هذا الأساس حيث اعتبرت بمثابة برلمان عام أو مؤتمر قومى عام ، أى مؤتمر عام لدولة المدينة كلها بمعنى كل مواطنيها . فقد ضمت جميع المواطنين فى ضوء مفهوم المواطنة السابق توضيحه . وكانت الجمعية تجتمع عشرة اجتماعات عادية فى العام على الأقل فضلا عن الاجتماعات غير العادية التى كانت تعقدتها بناء على دعوة المجلس لها . وتميزت الجمعية بحرية الرأى التى اتضحت من المناقشات والتى أوضحت المشاركة المباشرة من جانب المواطنين .

تختص الجمعية بالنظر فى الشئون العامة ورسم السياسات العامة للدولة . ولكن نظرا لكثرة اعضائها - التى تتمشى مع عدد كافة المواطنين فى الدولة - فلم تكن من الناحية الواقعية لديها القدرة على اتخاذ القرارات الفعالة فى المجالات السياسية والتشريعية . وعليه فان الجمعية وهى أوسع الأجهزة السياسية مثلت منبرا للمناقشة بين المواطنين فى كافة الأمور العامة . وفى اطارها ازدهر النقاش والجدال . فالمواطنون من الناحية الواقعية لم يتولوا الحكم مباشرة من خلال الجمعية ، ولكن تولوا النقاش فى المسائل العامة والسياسة العامة . ولكن يلاحظ أن الجمعية ظلت لها الكلمة النهائية فى المسائل الهامة مثل إعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات وفرض الضرائب الجديدة ، والرقابة على الميزانية العامة وسن القوانين حيث يجب اقرارها أولا من الجمعية .

ونظرا لعدم إمكانية اتخاذ القرارات الفعالة فى الجمعية فان العمل التنفيذى والتشريعى تولته أجهزة تمثيلية أكثر محدودية من حيث العضوية وهى المجلس واللجنة المنبثقة عنه .

المجلس :

عرف باسم مجلس الخمسمائة حيث يتكون من خمسمائة عضو ينتخبون من القبائل العشر التي تتكون منها اثينا على التساوى بحيث ترسل له كل قبيلة خمسين عضوا ليمثلوها في المجلس أى أن المجلس يختار اختيارا شعبيا ويمثل كافة الشعب ممثلا في قبائله .

والمجلس هو الاداة التنفيذية والتشريعية في الدولة ، وقد قام بها بنجاح خاصة في وقت ازدهار الديمقراطية الاثينية . والمجلس عمل في ظل الجمعية وتحت رقابتها حيث يعتبر اداتها التنفيذية . وكانت المراسيم تصدر باسم المجلس والجمعية . ومهمة المجلس التشريعية تنفيذية يبدو شقها الأول في تزويد الجمعية بالمقترحات ، وفيما بعد ذلك تولى إعداد المشروعات للجمعية لمناقشتها ، أما الشق الثانى التنفيذى فهو متعدد الأبعاد : حيث كان أداة الاتصال بالسفارات الأجنبية ، وتولى الاشراف على الموظفين العموميين حيث كانوا خاضعين له مباشرة ، كما كانت له سلطة حبس بل واعدام المواطنين بناء على حكم يصدره لمحكمته او يستصدره من إحدى المحاكم ، كما دخل فى اختصاصه الاشراف التام على الشئون المالية وادارة الاملاك العامة والضرائب وكذلك تولى الرقابة المباشرة على الأسطول ، ولاتنسى أن اثينا كانت دولة تجارية بحرية . ولكن واقعا فان الكثرة النسبية لعدد الأعضاء لم تمكن المجلس فى النهاية من اتخاذ القرارات الفعالة ، وبالتالي انبثقت عنه لجنة الخمسين .

اللجنة :

وقد عرفت باسم لجنة الخمسين . وهى التى تولت العمل السياسى اليومى فى اثينا حيث عهد اليها بمسئولية الحكم وتسيير عجلة العمل السياسى . وقد قامت على مبدأ تناوب القبائل العشرة فى الحكم بحيث تتولى كل قبيلة الحكم عن طريق اللجنة عشر السنة بواسطة ممثليها الخمسين على أن ينضم اليهم ممثل واحد عن كل من القبائل التسع

الأخرى^(٨) . وكانت رئاسة اللجنة عن طريق الاقتراع بين أعضائها ، وتكون الرئاسة ليوم واحد فقط ولا تتجدد حتى لا ينال أى اثنى شرف الرئاسة الا يوما واحداً فى حياته .

المحاكم :

تميز النظام السياسى فى أثينا بتأكيد أهمية المحاكم التى لعبت دوراً رقابياً وسياسياً فضلاً عن دورها القضائى ، وقد أهلتها طبيعة تكوينها القائم على ممثلين للشعب لأن تلعب هذا الدور المتعدد الجوانب . وكان أعضاؤها الذين يصل عددهم الى نحو ستة آلاف عضو يختارون من الشعب عن طريق الوحدات الادارية التى قامت على أساس قبلى^(٩) . وكل محكمة كانت تعتبر أنها الشعب فى نطاقها . وكان الاعضاء يقومون بدور القاضى والمحلف^(١٠) فى نفس الوقت ، وقد بلغ أعضاء المحكمة فى العادة ٥٠١ عضواً إلا أنه فى بعض الحالات كان العدد لا يصل إلا الى ٢٠١ عضواً فقط .

واحكام المحاكم كانت نهائية غير قابلة للاستئناف أو الطعن . وقد امتد اختصاص المحاكم الى مراقبة القوانين ودستوريتها والنظر فى أى طعون من المواطنين بخصوصها ومراقبة صلاحية المرشحين للوظائف العامة وكذلك مراقبة أعمال الموظفين العموميين فى ادائهم لمهامهم ، وكذلك مراقبة الحسابات العامة والانفاق العام .

وخلاصة الامر أن الديمقراطية المباشرة التى مارستها أثينا والتى عرفت بالديمقراطية الاثينية لم تكن مجرد ايدىولوجية ، بل إن المؤسسات السياسية صيغت لتتمشى مع مفهوم الديمقراطية المباشرة التى لم تأخذ فقط

(٨) أى أن لجنة الخمسين كانت مكونة من ٥٩ عضواً (٥٠ من القبيلة التى تتولى الحكم يضاف إليهم ٩ ممثلين كل عن قبيلة) مع التناوب .

(٩) بلغ عدد الوحدات الادارية فى أثينا مائة وحدة ، تقوم كل منها باختيار ٦٠ مرشحاً لتمثيلها فى السلطة القضائية . أما توزيع هؤلاء الاعضاء على المحاكم المختلفة فى أثينا فكان يتم عن طريق الاقتراع .

(١٠) كان يشترط ألا يقل سن المحلف عن ٣٠ سنة .

الجانب التأسيسي ولكن تحولت الى عقيدة عند الاثنيين يعيشون بها ولها ويعتزون بها باعتبارهم اساس تفوقهم على غيرهم . وان كان تقييم الديمقراطية الاثينية يجب ان يؤخذ في اطار الوضع القائم والمفهوم العام عن المواطنة والمشاركة السياسية المباشرة حيث نطاق دولة المدينة محدود وحيث عدد المواطنين اكثر محدودية من مجموع السكان - حيث مثلوا أقلية - وحيث صفة المواطن قاصرة فقط على الذكور دون الاناث اى تضيف الى المحدودية التى تميزت بها دولة المدينة ، والمواطنين بها والمشاركة السياسية . فالمساواة والحرية كانتا تطبقان فقط بين المواطنين لا بين جميع السكان . حيث اعتبر المواطنين وحدهم هم الشعب .

حرب البلوبونيز واثرها فى ازدهار الفكر السياسى :

عادة ما تزدهر الافكار السياسية فى اوقات الأزمات ، وكلما اشتدت الأزمة كلما زادت الافكار ازدهارا . وهذه حقيقة صالحة للتعميم على مر العصور . فمن الطبيعى ان تثير الأزمات التفكير فيها وكيفية التغلب عليها ، وبالتالي تكون مصدر الهام للمفكرين خاصة وللأفراد عامة ، ومن ثم يرتبط بالازمات الجدل والنقاش حولها مع تبلور الاتجاهات المختلفة حول ما هو الحل لمواجهتها والخروج منها .

وهذا ما مرت به اليونان القديمة فقد مرت بحرب ضارية هى حرب البلوبونيز « Peloponnesian War » التى استمرت لاكثر من ربع قرن من الزمان (من ٤٣١ - ٤٠٤ ق . م .) وادت فى النهاية الى هزيمة اثينا على يد عدوها التقليدى اسبرطة والقضاء على اطماعها الاستعمارية ، كما ادت الى اختفاء العديد من دول المدينة اليونانية من الخريطة السياسية . فما هى الاسباب المباشرة لهذه الحرب ؟ وماهى اهم آثارها على ازدهار الفكر السياسى فى اليونان القديمة وظهور عصره الذهبى ؟

سبق ان اشرنا الى حقيقة التنافس بين اثينا واسبرطة على الزعامة بين دول المدينة فى اليونان القديمة بما لكل منهما من نظام سياسى واقتصادى متميز . حيث حاولت كل منهما التأثير على باقى دول المدينة

لنشر نظامها السياسى واستقطاب هذه الدول الى جانبها فاصبحت بالطبيعة متنافستين . وان كانت الغلبة والزعامة لاثينا وذلك بفضل ديمقراطيتها وقد وصلت اثينا الى اقوى وضع لها وازدهرت ديمقراطيتها ونظامها فى الفترة من ٥٠٠ الى ٤٣١ ق . م . وفى هذه الاثناء قويت شوكة اثينا كقوة بحرية ، وقد تمكنت من ان تقود باقى دول المدينة - فى درء خطر عدوان الفرس وتهديدهم للمدن اليونانية بعد خروجهم من اسيا الصغرى متجهين ناحية اليونان - وذلك فى ظل اتحاد كونفيدرالى عرف باسم Delian Confederacy تم تحت زعامتها وانضمت اليه دول المدينة الأخرى اختياريا . ولكن بعد هزيمة الفرس حاولت دول المدينة الاخرى الخروج من هذا الاتحاد فرفضت اثينا ونقلت مقر الاتحاد من الجزيرة التى كان بها مقره ديلوس Delos ومنها استمد اسمه الى اثينا نفسها وبدأت تستخدم اسلوب القهر ضد بقية دول المدينة لتجبرها على البقاء فى الاتحاد . أى بعبارة اخرى تحولت اثينا من دولة ديمقراطية الى دولة تمارس التوسع على حساب الدول الأخرى مما دفع هذه الأخيرة الى الاتحاد تحت زعامة اسبرطة عدوها التقليدى . ونتج عن ذلك حرب البلوبونيز التى دامت لمدة ٢٧ عاما ، وانتهت بهزيمة اثينا وتحلل نظامها السياسى الذى طالما افتخرت به كما دمرت العديد من دول المدينة تدميرا كاملا .

هذا الوضع ادى الى نشأة كثير من الافكار السياسية للتعبير عن الازمة : ازمة حرب البلوبونيز ولكن على وجه الخصوص التعبير عن هزيمة اثينا وتدهورها السياسى على يد اسبرطة الامر الذى مثل الازمة الحقيقية التى اثارت الافكار السياسية حيث مثلت تلك الهزيمة هزيمة للديمقراطية والعدالة والمثاليات التى مثلها النظام الاثينى ، وانتصارا للقوة المادية والواقعية العملية التى مثلها النظام الاسبرطى . فقد حاول البعض أن يصف الأحداث ويفسر الحرب كمؤرخ يعمل على التحليل فى اطار الاحداث ، كما حاول البعض الآخر الاستفادة من الازمة والنظر الى الاحداث نظرة واقعية عملية ونفعية ، اما البعض الثالث فقد حاول تفسيرها وتحليلها كمصلح اجتماعى بهدف الخروج منها عن طريق الاهتداء

بمثاليات عليا . وقد مثل الاتجاه الاول توسيديديز ، اما الاتجاه الثانى فقد تزعمه السفستائيون ، والاتجاه الاخير تزعمه سقراط .

فبالنسبة لتوسيديديز^(١١) Thucydides فقد كان رد فعله كمفكر عبر من الناحية التاريخية عن هذه الاحداث التى قامت فى هذا العصر ومن اهم ما تضمنه كتابه تحليل للأسباب التى ادت الى تدهور اثينا وتكلم لأول مرة عن فكرة توازن القوى على أساس ان اتباع اثينا لسياسة توسعية اخلت بتوازن القوى القائم بينها وبين الدول الاخرى مما دفع هذه الدول الأخرى الى الاتحاد ضدها ، وعليه فالحرب كانت مؤكدة لهذا السبب . ومن ناحية أخرى فقد نكر توسيديديز ان من الاسباب الرئيسية لهزيمة اثينا الوضع الاخلاقى المتدهور بها . فقد أكد على أن الحرب ونتيجتها كانت مؤكدة حيث ترك الاثينيون الصفة الرئيسية التى كانوا يتحلون بها وهى ضبط النفس . وقد عبر عن ذلك بقوله : «كانوا يعدون الاقدام فى تهور شجاعة صادقة ، والاحجام فى تبصر حجة الجبان ، والاعتدال قناعا يستر المتخنثين ، والعلم بالاشياء ذريعة للعود عن العمل ، والاندفاع مع الطيش شيمة الرجال ، ولم يعد يؤتمن الا صاحب البطش واصبح التحزب أقوى من روابط القرابة وتعاونوا فيما بينهم على الاثم والعدوان لا على البر والتقوى » . وعليه فالانسجام والوفاق للعيش المشترك فى المدينة لم يتحقق فى النهاية وانتهى بالتحزب والانقسام والولاء الجزئى لحزب سياسى او لحكم معين لا للمدينة ذاتها . وفتح المجال للأناية السياسية . وباختصار يمكن القول ان النظام السياسى الاثينى تحلل داخليا قبل أن تكمل على انهياره حرب البلوبونيز .

وعامة فقد أكد توسيديديز على عدة أسباب عامة للتحلل والحرب على رأسها حب السلطة ، والنظر الى مصالح الشعب من جانب القائمين

(١١) لمزيد من المعلومات راجع :

Thucydides, The Peloponnesian War, translated by Rex Warner, Baltimore - Maryland : Penguin The Classics, 1962 .

بالسلطة نظرة نفعية لتحقيق مصالحهم ، وعدم مراعاة العدالة والمصلحة العامة ، مع التأكيد على روح العصبية والتحزب ، والابتعاد عن الدين والقيم الاخلاقية ، والتحلل من العهود مع عدم الثقة بالآخرين والاعتماد على الذات في تحقيق الامن حتى وان كان على حساب الآخرين .

اما السفسطائيون « The Sophists » فقد جاء رد فعلهم مخالفا حيث عبروا عن الاتجاه العملي النفعى وسعوا لتفسير الحرب واقعا . والسفسطائيون هم مجموعة من المعلمين المتجولين^(١٢) أخذوا على عاتقهم تعليم الشباب الاثيني كيفية ممارسة السياسة وكانوا يتعيشون مما يعود عليهم من تلامذتهم خاصة الاثرياء منهم . وقد اعتبروا ان الانسان هو محور الاشياء ومقياسها الاساسي : فهو معيار كل شيء ، وان المعرفة وليدة الحواس والقوى الانسانية الاخرى فهي بالتالى عمل انساني بحث . وبالتالي فقد جاءوا بفلسفة انسانية جديدة على خلاف الرأى الأسبق وهو الاستخلاص من الطبيعة اى التفسير الطبيعى . وعليه فقد نظروا الى كل شيء على أنه نسبي حيث يختلف الانسان وفقا للزمان والظروف والمكان . ونادوا بأنه ليس هناك عدالة مطلقة ولا حقيقة مطلقة وان الحق للقوة بينما القانون والتمسك به ما هو الا سبيل الضعفاء الذين لا يستطيعون حماية انفسهم بأنفسهم . وعليه فالقوة هي أساس الشرعية السياسية ، وهي قائمة على قدرة الأقوى على فرض ارادته على الأضعف ، وان الطبيعة تؤكد على أنه من العدل ان ينال الاقوياء أكثر من الضعفاء وبالتالي فان لهم أن يحققوا مصالحهم وشهواتهم استنادا على الحكم وادارتهم له . وعليه فان العدالة هي مصلحة الاقوى كما يعبر عنها أحد روادهم وهو ثراسيماخس .

وقد آمن السفسطائيون بأن كل فرد يمكنه أن يعمل فى السياسة عن طريق الجدل والمنطق والتأثير فى الآخرين ومن ثم فقد اهتموا باعداد

(١٢) لمزيد من المعلومات عن السفسطائيين والأوضاع السائدة فى دولة المدينة انظر : سير ارنست باركر ، النظرية السياسية عند اليونان ، ترجمة لويس اسكندر ، القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦ .

النشء - المتعطش لتحقيق النجاح فى اطار تحلل القيم وسيادة روح الفردية - فى هذه المجالات حيث دارت تعاليمهم حول : « كيف تكسب الاصدقاء وتؤثر فى الآخرين^(١٣) » ، وبذلك اعتبروا ان الحكم يمكن أن يكون مأربا لأى فرد يمكن الوصول اليه . وهم باختصار قد فصلوا بين الاخلاق والسياسة التى هى محور اهتمامهم - لا للعمل بها هم انفسهم ولكن لتعليم الآخرين كيفية انتهاز الفرص للعمل بها والوصول للحكم .

وكرد فعل للأحداث عامة ، ولرأى السفسطائيين ونشاطهم خاصة جاءت افكار سقراط Socrates (٤٦٩ - ٣٩٩ ق . م) كمصلح اجتماعى محاولا التغلب على الافكار السابقة بيبث بعض القيم المعنوية فى الاثينيين . حيث نادى بأن هناك عدالة مطلقة ورفض مفهوم النسبية وكون الحكم مأربا لاي شخص ولكنه فى رأيه للاكثر معرفة حيث ان : « الفضلية هى المعرفة Virtue is knowledge » وفقا لمقولته ، وبالتالي فهى قابلة للتعليم والتعلم^(١٤) . وانه ليس من الحقيقى ان اى شخص يصلح لتولى أى منصب . ومهمة السياسى أو رجل الدولة هى مهمة سياسية - أخلاقية : فهو من ناحية يدير شئون الدولة ورعاياها ، وهو من ناحية أخرى يجعل المعرفة أساس الحكم الصالح . وقد اسهم سقراط فى تحويل الاتجاهات الفكرية المختلفة الى فلسفة محددة المعالم . وكان من نتيجة آراء سقراط المعادية للسفسطائيين من جهة وللديمقراطيين^(١٥) - وهو الأهم - من جهة أخرى ، ان حوكم بتهمة افساد الشباب ، وسب الآلهة . الأمر الذى انتهى باعدامه بعد أن رفض فرصة اتاحت له للهرب من سجنه باعتباره

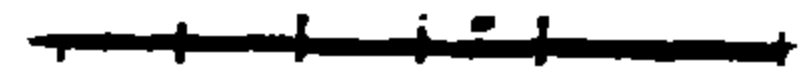
(١٣) Otto Butz, Man & Politics, New York : Rinehart & Co . Inc . , 1960 , p . 27

(١٤) وقد رأى ان الانسان خير بطبعه ، أما الشر فهو نتاج للجهل ، وبالتالي فمن الضرورى ان يكون التعليم كأساس لتبلور الفضيلة التى تقوم على المعرفة العليا التى تتلخص فى قيم اخلاقية ثابتة . فسقراط كان دائما ما يركز على عنصرين أساسيين فى المجتمع هما الفضيلة والعدالة : والاولى تتضح فى القيم الاخلاقية الثابتة والمستقرة ، أما الثانية فتتمثل فى احترام القانون وسيادته .

(١٥) كان أهم انتقاداته للديمقراطية يقوم على أساس أنها تغفل التركيز على أهمية المعرفة المتخصصة التى للحكام والقادة وبالتالي أصبح الحكم فى أيدي من لا يتمتعون بقدرات عقلية وذهنية أو كفاءة ، كما أنها تساوى بين المواطنين وآرائهم .

عملا غير اخلاقي يخرق القوانين التي طالما أكد على ضرورة احترامها
أيا كانت كما رفض التراجع عن آرائه مفضلا الموت عن التخلي عن
الأخلاق التي كرس لها حياته^(١٦) .

هذا وتبدو أهم مساهمات سقراط في تأثيره على تلامذته وأهمهم
افلاطون الذي تأثر بآرائه في حياته وبواقعة موته المأساوية فآلى على
نفسه نشر مبادئه وافكاره من بعد موته .



(١٦) لمزيد من المعلومات عن محاكمة سقراط انظر محاوره افلاطون :

The Apology : The Defence of Socrates, in Eric H . Warmington & Philip G . Rouse (eds .) ,
Great Dialogues of Plato, Translated by W . H . D . Rouse, A Mentor Book , New York : The
New American Library, 1964, PP . 423 - 446 .

عن آرائه وهو في سجنه قبل اعدامه انظر محاوره : . 447 - 459 PP . , op . cit . , «Crito»
وعن اعدامه انظر محاوره : . 460 - 521 pp . , op . cit . , « Phaedo» .

الفصل الثانى

افلاطون Plato

(٤٢٧ - ٣٤٧ ق . م .)

جاء افلاطون - أبو الفلسفة السياسية - من عائلة اثينية ارسقراطية عريقة ^(١) اعدته للعمل بالسياسة ولكنه تأثرا باعدام استاذة سقراط قرر هجر فكرة العمل بالسياسة ذاكرا قوله بأن السياسة لم تعد مجالا للرجل الفاضل . وقد كرس حياته لنشر تعاليم وآراء أستاذه سقراط خاصة فى أن « الفضيلة هى المعرفة » . فقام بإنشاء مدرسته التى عرفت بالاكاديمية والتى تولى فيها تدريس محاوراته ^(٢) وعلى رأسها « الجمهورية » التى جاءت على لسان سقراط باعتباره أهم شخصيات المحاورة والتى انطلقت اساسا من مبادئ وافكاره ، فكان هدفه من وراء انشائها تنمية روح المعرفة الحقة كأساس لفكرة فلسفة صناعة الحكم ^(٣) .

فأفلاطون تأثر بالعديد من العوامل التى تركت بصماتها الواضحة على أفكاره ، ومن أهمها تلمذته على يد سقراط حيث لازمه لمدة أربع سنوات وتوثقت الصلة بينهما ، ثم اعدام سقراط نتيجة لأفكاره حيث جاءت

(١) كان أبو افلاطون من نسل فدروس آخر ملوك أثينا ، أما أمه فكانت من نسل صولون الحكيم . كما كان عمه كريتياس - رئيسا لمجلس الثلاثين الذى حكم أثينا بعد حرب البلوبونيز .

أنظر ولمزيد من المعلومات : Sir Ernest Barker, The Political Thought Plato & Aristotle, New York : Dover Publications, Inc . , 1957 .

ويعد هذا المرجع أهم ماكتب عن أفلاطون وأرسطه .

(٢) يبلغ عدد محاوراته خمسا وثلاثين . . . Warmington & Reuse, op . cit
وعن النص الكامل للجمهورية وغيرها انظر :

(٣) نظر افلاطون للحاكم على أنه فنى فى صناعة الحكم ، أما المادة الخام فهى الأفراد المحكومون ، وبقدر مهارة الصانع بقدر امكانيته فى تشكيل المادة .

افكار افلاطون متأثرة ومستلهمة من آراء سقراط . ويبدو هذا من افكاره في شبابه كما عبر عنها « في الجمهورية » وبعد موت سقراط هاجر أفلاطون من أثينا الى صقلية ، وقد باعه ملكها ديونيسيوس الأول « Dionysius I » - الذى عرف باستبداده - كرقيق ، ولكنه أعتق بفدية كبيرة . وعاد لاثينا ليكرس جهده لنشر تعاليم استاذة سقراط . وقد زادت تجربته مع ديونيسيوس مرارة من الحكام المستبدين ^(٤) . فضلا عن هذا فقد بلغ افلاطون نضجه في أواخر حرب البلوبونيز وعاصر انهيار اثينا وهزيمتها ، وبالتالي فانه وهو الفخور بأثينيته - شأنه شأن الاثينيين - فقد تأثر لهزيمتها وتأثر بنظام أسبرطة - عدوها التقليدى - التى هزمتها في النهاية .

وبالتالى فقد جاءت آراؤه في شبابه والمتمثلة في « الجمهورية » في اطار مثالى يوتوبى ربما لعدم قدرته على نقض الأوضاع بطريقة مباشرة ، استفادة من درس اعدام استاذة سقراط ، وبالتالي استعان برويته « المعمارية » في بناء صورة مثالية لدولة خيالية تتحقق فيها المثاليات العليا التى نادى بها سقراط وينقض من خلالها الأوضاع القائمة بطريقة ضمنية ^(٥) والحوار في الجمهورية وان بدأ سقراطيا معبرا عن آراء سقراط الخالصة ، الا أنه ينتهى افلاطونيا ^(٦) معبرا عن آراء أفلاطون وطاقته الذهنية الضخمة .

وقد آمن افلاطون بأن مكان الفيلسوف السياسى أو المفكر السياسى هو الكهف - بمعنى العزلة المادية أو المعنوية - وليس

(٤) نظلة الحكيم و محمد مظهر سعيد ، جمهورية أفلاطون ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣ ، ص ٨

(٥) عن رأى الذى يؤكد على أن الجمهورية ليست يوتوبيا بل تمثل الاهتمام الأصيل من جانب افلاطون بالسياسة العملية أنظر :

William Ebenstein, Great Political Thinkers : Plato to the Present, Third Edition, New York : Holt, Rinehart & Winston, 1965, P . 11 .

ويعد هذا المؤلف من المراجع الأساسية في مجال الفكر السياسى ، ويتميز عن غيره بأنه يتفحص تحليل آراء المفكر ثم اجزاء كاملة منتقاة من أهم مؤلفاته .

(٦) نظلة الحكيم و محمد مظهر سعيد ، مرجع سابق ص ٩ .

الارتباط بمقر السلطة السياسية . وبالفعل حرص افلاطون طوال حياته على الابتعاد عن مقر السلطة وتكريس جهده للتعليم في نطاق اكاديميته التي جعلها مستقلة عن ايه انتماءات سياسية . ولم يخرج عن هذا المبدأ الذي وضعه لنفسه الا مرتين في عام ٣٦٧ و ٣٦١ عندما دعاه صديقه ديون زوج شقيقة ديونيسيوس الثاني - الذي خلف والده كطاغية على سيراكيوز وهو في سن الثلاثين - لتعليمه وتوجيهه، فرحب في محاولة لترجمة آرائه المثالية التي أوردها في الجمهورية الى واقع عملي بحيث يجعل من سيراكيوز ما يقرب من الدولة الكاملة^(٧) ولكنه بفشله في تحقيقها - ونعني على وجه الخصوص فشله في تحويل ديونيسيوس الى الحاكم الفيلسوف - عاد الى اثينا مستأنفا نشاطه بالاكاديمية حتى نهاية حياته ، بعد أن زادت هذه التجربة ايمانا بعدم امكانية تحويل الحكام خاصة المستبدن الى فلاسفة ، مما زاد من كراهيته للحكم المستبد^(٨) .

وقد جاء افلاطون بالعديد من المؤلفات خاصة المحاورات ولكن أهمها من ناحية الفلسفة السياسية والفكر السياسي هي : « الجمهورية The Republic » ، في شبابه ، « والسياسي^(٩) The Statesman » و « القوانين The Laws » في شيخوخته . ويعتقد ان هناك فاصلا زمنيا نحو ٣٠ عاما بين الجمهورية والقوانين^(١٠) والتي توفي وهو يعدها ، أما السياسي فقد جاء بينهما ولكن اقرب للقوانين حيث سبقها بنحو ٥ سنوات .

(٧) كان لسيراكيوز أهمية خاصة بالنسبة لاثينا حيث مثلت مملكة فاصلة بينها وبين قرطاجنة القوية .

(٨) وقد أرجع أفلاطون فشل تجربته هذه الى عدة أسباب على رأسها : طبيعة ديونيسيوس نفسه وصلابة رأيه مع تشككه في الآخرين ، ومؤمرات القصر ، فضلا عن سوء الحظ . وقد انتهت التجربة بطرد ديون من سيراكيوز أما افلاطون فقد استطاع ان ينجو بنفسه وعاد لاثينا فلم يتركها حتى مات بعدها بنحو عشرين عاما .

لمزيد من المعلومات ، انظر : Barker, The Political Thought of Plato & Aristotle , op . cit, P . 63 .

انظر ايضا : نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد ، مرجع سابق ص ٨ .

(٩) يعرف أيضا باسم « رجل الدولة » .

(١٠) يعرف أيضا باسم « الشرائع » ، « والنواميس » .

وآراء افلاطون تدخل في مجال الفلسفة ولكنه كان فيلسوفا متعدد الجوانب حيث كان رائدا في كثير من الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والاخلاقية وغيرها ولكن يعنينا من آرائه الجانب السياسي الذي يمكن استخلاصه من بين الجوانب الاخرى اذ لم يأت بصيغة مباشرة .

وقد بدأ افلاطون في شبابه بآراء مثالية ولكنه انتهى في شيخوخته بآراء اكثر واقعية وان كانت ليست لها جاذبية وشهرة الاولى .

وتدور آراء افلاطون في الجمهورية حول فكرة سقراط في ان «الفضيلة هي المعرفة، فقد آمن بأن هناك حياة افضل للأفراد وللدول يمكن الوصول اليها عن طريق المعرفة والدراسة واستخدام المنطق . والفضيلة هي في رأيه أساس أي مجتمع سياسي ، وهي ليست وسيلة بل غاية نهائية لأي مجتمع . ولكن لا يستطيع أن يتوصل الى الحقيقة المطلقة - التي تختفي خلف الحقائق النسبية الزائفة والمصطبغة بالصبغة الشخصية - الا قلة هم أصحاب المعرفة الحقة وهؤلاء يجب ان يتولوا الحكم حتى يستطيعوا اتخاذ القرارات الصائبة .

مفهوم افلاطون عن العدالة :

كانت لأفلاطون رؤية عن فضيلة معنوية عظيمة اسمها العدالة^(١١) حيث كان من الطبيعي أن يكون شاغله الأساسي هو العدالة والحكم الصالح الذي تتحقق في ظله^(١٢) . فالعدالة في رأيه هي الفضيلة الأساسية للروح . وبالتالي فالرجل العادل هو الأسعد والاحكم والافضل والأقوى . ولكن العدالة لا يستطيع أن يتعرف عليها سوى قلة قليلة من الافراد وهؤلاء

(١١) ففي قوله على لسان سقراط : «العدالة بالطبع هي أعلى الاشياء الطيبة التي يقدرها من يسعى وراء السعادة الحقة ، من أجل ذاتها ، ومن أجل نتائجها» . المرجع السابق ، ص ٣٩ ؛ الجمهورية ، فقرة ٣٥٨ .

(١٢) من الجدير بالملاحظة ان افلاطون أطلق على «الجمهورية» في بدء الأمر اسم محول العدالة، .

يجب أن يوجهوا الآخرين الذين يعتبرهم قادرين على تحقيق شيء من الفضيلة وبالتالي يكون هناك تناسق وانسجام مع الفضيلة الأسمى .

ولقد بدأ أفلاطون من تساؤل بسيط على لسان سقراط^(١٣) عن ماهية العدالة ؟ وانتهى منه الى بناء دولة مثالية تحقق العدالة المطلقة كما تخيلها .

وفي الاجابة عن ماهية العدالة ؟ لجأ افلاطون الى اسلوب الجدل والقياس المنطقي لأهم التعريفات العامة المتداولة مبينا نسبيتها وبالتالي قصورها . مثل مايراه السفسطائيون من أن العدالة هي : «مصلحة الأقوى» ، بمعنى «أن العدالة هي فعل ماهو في مصلحة الأقوى» . وبالتالي تكون العدالة هي : «طاعة القوانين» التي تصدرها النخبة الحاكمة . أو أن العدالة هي : «فعل الخير لأصدقائنا والضرر لأعدائنا» . أو هي : «قول الحق ورد ماأخذه الانسان من غيره» . بمعنى أن «العدالة هي أن نرد لكل انسان ماهو ملك له» . على أساس أن العدالة بهذا المعنى قد تعنى أيضا عدم العدالة^(١٤) وأن كافة هذه التعريفات نسبية تتوقف على طبيعة الوضع .

وبالتالى فبحثا عن العدالة المطلقة بالنسبة للفرد - التي اعتبرها حقيقة مطلقة تختفى وراء الحقائق النسبية - لجأ افلاطون الى تحليل أسس الدولة ونشأتها حيث اعتبر الدولة شخصا مكبرا ، وحيث تبدو أسس العدالة فيها أوضح . فالعدالة في رأيه فضيلة عامة وخاصة : فالفرد العادل لا يستطيع أن يعيش الا في دولة عادلة ، والفرد الفاضل لا يستطيع أن يعيش الا في دولة فاضلة . فالدولة العادلة الفاضلة هي بالضرورة دولة كاملة وهي صنو المواطن العادل الفاضل .

(١٣) جاء الحوار في الجمهورية على لسان سقراط - كأهم محاور - مع سيفاليس ، الذى يمثل حكمة الشيوخ وابنه بوليمارخس وجلافكن وأسيمانتس وإخوة افلاطون الذين يمثلون حماس الشباب واندفاعه ، وثراسيماخس السفسطائي .

(١٤) حيث أوضح انه وفقا لهذا المعنى اذا اودع شخص عند آخر سلاحا ثم جاء وهو متهيج يطلبه ليقتل به آخر فمنعه عنه حتى لايسء استخدامه فهل هذا عدم عدالة ؟ وبالتالي اصبحت العدالة فى ألا يعطى لصاحب الحق حقه .

أنظر : نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

وعليه فالعدالة فى الفرد هى أن يوفق بين نزعاته وينمى النزعات السامية ويحاول التغلب على النزعات الضارة . كما ان العدالة فى الدولة هى ان يتولى كل فرد العمل الذى تؤهله له طبيعته البشرية وقدراته الجسدية والذهنية . أى أن الفرد العادل هو الذى يقوم بالعمل الذى تؤهله له طبيعته ونزعاته بحيث لا يوجد اغتراب بينه وبين نفسه « Alienation » أما الدولة العادلة فهى التى تضع كل شخص فى المكان المناسب الذى تؤهله له طبيعته ونزعاته . فالعدالة فى رأى افلاطون تقوم على العلاقة المتناسقة بين الطبقات المختلفة للدولة بحيث يقوم كل فرد فى الدولة بتولى العمل الذى تؤهله له طبيعته . وهى على هذا عبارة عن اتحاد يؤلف بين الافراد بحيث يجد فيه كل منهم الدور الذى يقوم به فى الحياة وفقا لطبيعته واستعداداته الفطرية وما اكتسبه من خبرة وتدريب .

وآراء افلاطون كما وردت فى دولته المثالية تدور حول محورين اساسيين : من ناحية ، أن القلة التى تستطيع أن تصل الى الحقيقة المجردة والمعرفة الصحيحة ، وبالتالي تحقيق الفضيلة ، هى التى يجب أن تتولى ادارة شئون الآخرين وتوجيههم - أى تتولى الحكم - حيث اعتبر الحكم فنا يعتمد على المعرفة الصحيحة . ومن ناحية أخرى ، أن المجتمع يقوم على تبادل الخدمات بين الأفراد بحيث تتكامل مواهبهم .

ومن الملاحظ أن نظرية افلاطون الأصلية والرئيسية كما وردت فى الجمهورية تطغى عليها طبيعة الحياة السياسية فى دولة المدينة بمحدودية نطاقها وببساطة الحياة فيها والتصاق الفرد بها فى كافة أوجه نشاطه . كما يلاحظ أن افلاطون لم يفرق عامة بين المجتمع والدولة والحكومة حيث تداخلت المفاهيم واستخدمت كترادفات .

نشأة الدولة عند افلاطون :

يرى أفلاطون أن المجتمعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التى لا يمكن اشباعها الا بتعاون الافراد مع بعضهم البعض . اذ لا يوجد انسان كامل بمعنى أنه لا يوجد إنسان يستطيع ان ينتج جميع احتياجاته الضرورية بمفرده فهو غير قادر على الاكتفاء الذاتى ويحتاج الى مبادلة انتاجه بانتاج

الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات حياته ، ومن هنا فلا بد من التخصص وتقسيم العمل بحيث يؤدي كل فرد عملاً واحداً فقط وفقاً لمواهبه الطبيعية^(١٥) . أي أن أفلاطون نظر إلى النشأة المصطنعة للدولة فهي ليست كائناً حياً ينمو ولكنها تنشأ لسد احتياجات الأفراد وتبادل الخدمات ، أي أن أساس نشأة الدولة أساس اقتصادي .

والدولة وفقاً للتخصص وتقسيم العمل تتطلب ثلاث مهام أو وظائف رئيسية : أولها وأهمها : مهمة الحكم التي تعتبر في نظره أهم وظيفة معنوية . وثانيها : مهمة الدفاع عن الدولة . وثالثها : المهمة الإنتاجية .

وقد نظر إلى الطبيعة البشرية أو النفس الإنسانية فرأى أن الفرد تتنازع ثلاث نزعات رئيسية هي :

- (١) نزعة العقل والتفكير والحكمة .
- (٢) نزعة غضبية أي نزعة شجاعة .
- (٣) نزعة شهوانية أي نزعة حب التملك .

ويرى أفلاطون أن كل إنسان توجد لديه هذه النزعات الثلاث ولكن أحداها تتغلب على الآخرين ، وكما أن المعادن بعضها نفيس نادر كالذهب ، وشبه نفيس وأكثر توافراً كالفضة ، ورخيص ومتوافر كالنحاس والحديد فإن طبائع الأفراد تختلف وتتباين مدى ندرتها ونفاستها أو توافرها ورداعتها . وعليه فإن أصحاب نزعة العقل يمثلون بنفاسة الذهب ، وأصحاب النزعة الغضبية يمثلون بالفضة ، أما أصحاب النزعة الشهوانية فيمثلون بالنحاس والحديد .

وترتبط بهذه النزعات الثلاث ، ثلاثة أنواع من اللذة وتتمثل في : لذة الحكمة لدى أصحاب نزعة العقل والحكمة ولذة الشرف لدى أصحاب النزعة الغضبية ، ولذة الكسب لدى أصحاب النزعة الشهوانية (نزعة الشهوة) .

(١٥) انظر المرجع السابق ، ص ٤٥ ؛ الجمهورية ، فقرة ٣٧ .

وتحقيقاً للعدالة بمعناها الخاص والعام وفقاً لما سبق توضيحه - على أساس أنها تعنى اتحاداً يؤلف بين الأفراد بحيث يجد فيه كل منهم الدور الذى يقوم به فى الحياة وفقاً لنزعاته وطبيعته ، فمن هنا نشأ تنظيم اجتماعى مكون من ثلاث طبقات متميزة مبنية على النزعات الثلاث الأساسية فى الأفراد وهى :

(١) طبقة الحكام الفلاسفة أو الأوصياء^(١٦) «Guardians» وتتوافر

فيهم أسمى النزعات وهى العقل والحكمة ويتولون مهمة الحكم . «وقد أطلق عليهم أيضاً حراس الدولة» .

(٢) طبقة المدافعين : أو الجنود أو الحراس وتتوافر فيهم النزعة الغضبية أو الشجاعة ويتولون مهمة الدفاع .

(٣) طبقة المنتجين : من زراع وصناع وتتوافر فيهم أدنى النزعات وهى حب التملك ، والنزعة الشهوانية ويتولون المهمة الانتاجية فى الدولة .

وقد أهتم افلاطون أساساً بالوصول الى الكمال السياسى والمعنوى عند الطبقة الأولى . فقد رأى أنه كما أن الفرد الفاضل هو الذى يحكمه عقله فإن الدولة الفاضلة أو المثلى هى التى يحكمها أكثر الأفراد عقلاً وحكمة .^(١٧)

(١٦) يوضح تحديد مفهوم الأوصياء والحراس بقوله : « ويحق أن نسميهم أوصياء كاملين ، باعتبارهم أهلاً لأن يجعلوا أصدقاءهم فى الوطن راغبين عن فعل أى شر ، واعداءهم فى الخارج عاجزين عنه . وأن نسمى الشباب الذين ينفذون قرارات الحكام حراساً أو مساعدين » .

المرجع السابق ص ٦٢ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤١٤ .

وقد اشار اليهم أيضاً باسم حراس المدينة ، مستعيراً مهمة كلاب الحراسة .

(١٧) أوضح افلاطون ان النفس الانسانية تتكون من ثلاث نفوس جزئية هى : النفس العاقلة . . والنفس الغضبية والنفس الشهوانية وان لكل منها فضيلة تتمثل على التوالي فى الحكمة ، والشجاعة ، والعفة . وان التناسق والتكامل بينها هام تحقيقاً للتوازن وان اسمى الأنفس وهى النفس العاقلة التى تمثل فضيلة الحكمة هى القادرة على تحقيق ذلك حيث أنها هى القادرة على التمييز بين أنواع الخير لتحقيق أسماها وتحديد النفع على أساس الطبيعة . وفى محاوره فيدروس شبه النفس بعجلة يجرها جوادان : احدهما =

حكم الفلاسفة :

يصل تحليل أفلاطون الى قمته بوصول الفلاسفة الى الحكم أى بتولى الحكم أكثر العناصر حكمة وعقلا والذين تسيطر عليهم النفس العاقلة وتخضع ماعداها من نفوس ونزعات^(١٨) وبالتالي تتحقق العدالة والفضيلة فى الدولة . وقد اعتبر افلاطون أنه لاخلص للعالم من مشاكله ولاسبيل لاسعاد الجنس البشرى ، الا اذا أصبح الحكام فلاسفة - وهذا صعب المنال - أو اذا أصبح الفلاسفة حكاما . وفى قوله تعقيا على الظروف التى عاصرها والتحلل السياسى .

« كانت نتيجة ذلك أننى بعد أن كنت متلهفا الى أقصى حد للاشتغال بالشئون العامة ، انعمت النظر فى معترك الحياة السياسية فراعنى تلاحق الأحداث فيها وأخذ بعضها برقاب بعض ، فأحسست بدوار ، وانتهى بى المطاف الى أن أتبين بوضوح أن جميع أنظمة الحكم الموجودة الآن وبدون استثناء أنظمة فاسدة ، ففسايرها جميعا أدنى الى أن تكون مستعصية على الاصلاح مالم تجتمع لاصلاحها معجزة من المعجزات القديمة مصحوبة بالتوفيق الحسن . وقد دفعنى ذلك الى أن أقول فى إطاراء الفلسفة الصحيحة إنها ترفعنا الى مكان ممتاز يمكننا من التعرف فى كل حالة على

= أسود جامع يرمز للشهوة والآخر أبيض يرمز للنفس الغضبية بينما الحوزى المتحكم فى العجلة وفى جوانبها والمنسق بينهما فيرمز للنفس العاقلة .
هذا وتمثل العدالة أسمى الفضائل وهى توفق بين الفضائل الثلاث للنفوس الجزئية للنفس الانسانية وهى الحكمة والشجاعة والعفة .

(١٨) وأهم صفات الفيلسوف الحق هى :

- ١ - رغبة ملحة لمعرفة الوجود الحقيقى الابدى والتعلق بالعلوم التى تكشف عنه ،
- ٢ - كراهية الباطل والتمسك بالصدق والحق ،
- ٣ - احتقار ملذات الجسد ،
- ٤ - عدم الاهتمام بالمال ،
- ٥ - سمو العقل والسماحة ،
- ٦ - الاتصاف بالعدالة واللطف ،
- ٧ - سرعة الفهم والذاكرة الجيدة ،
- ٨ - مزاج موسيقى منظم منسجم .

المرجع السابق ص ١٦ . ولمزيد من المعلومات انظر الفصل السادس من نفس المرجع حيث أفرده افلاطون لبحث هذا الموضوع .

ما هو خير للجماعات وللأفراد على السواء ، وأنه لاسبيل لتحقيق حياة أسعد للجنس البشرى إلا باحدى وسيلتين : فإما أن يتولى مقاليد الحكم جمهرة الفلاسفة السائرين على نهج الفلسفة الصحيحة الحقّة ، وإما أن تحول الطبقة الحاكمة المهيمنة على الشؤون السياسية - بمعجزة من معجزات الارادة الالهية - الى فلاسفة حقيقيين^(١٩) .

كما يؤكد أفلاطون نفس المعنى بمقولته على لسان سقراط : « فما لم تعط الفلاسفة سلطة الملوك فى الحكم ، أو يتشرب من نسميهم الآن ملوكا وحكاما قسطا وافرا من الفلسفة الحقّة ، وبعبارة أخرى مالم يجمع الحاكم بين القوة السياسية والفلسفية ، قلن يتم خلاص المدن ، ولا الجنس البشرى ؛ ولن تصبح الدولة ، التى رسمنا حدودها الآن نظريا ، أمرا محتمل الوقوع ، أو ترى نور النهار^(٢٠) » .

وقد نظر أفلاطون الى أن الشعب فى مجموعه جاهل ولايستطيع ان يحكم نفسه بنفسه وان صعوبات دولة المدينة لا ترجع فقط الى سوء التعليم وحده أو قصور القيم المعنوية عند رجال الدولة أو المعلمين فحسب ولكن ترجع فى الواقع الى اعتلال مجموع افراد الشعب والى اعتلال الطبيعة البشرية نفسها . وفى قوله ان « الشعب نفسه هو السفسطائى الاكبر^(٢١) » وفى تعاليمه الخلقية يؤكد افلاطون على أن الطبيعة البشرية فى حرب دائمة مع نفسها وأنه لا أمل فى استعادة المجتمع لطمأنينة النفس التى سبق وأن سعد بها إلا عن طريق التعرف على النفس البشرية ودراستها ووصول أصحاب الحكمة - القادرين على الوصول الى الحقيقة المطلقة والتعرف على النفس البشرية - الى الحكم . فهم الذين يلمون

(١٩) من الخطاب السابع ٣٢٥ د - ٣٢٦ ب أفلاطون ، نقلا عن سباين ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ص ٤٥ .

(٢٠) نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد ، ص ٩٣ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٧٣ .

(٢١) سباين ، الكتاب الاول ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

« بعلم الحماية ، القائم على المعرفة التى تنظم شئون الدولة لمصلحة الدولة ككل (٢٢) .

ومن الواضح أن افلاطون لم يثق فى الديمقراطيين ولا فى المساواة المطلقة بين الأفراد.. وذلك لاختلاف النزعات والقدرات الذهنية . فالدولة لا يجب أن تقلل من الفوارق الطبقيّة بل يجب أن تبني عليها بحيث يكون هناك تواز بين القوى العقلية والطبقات الاجتماعية . ويرى البعض أن السبب فى عدم ثقة أفلاطون بالديمقراطية وحكم الشعب هو نشأته الارستقراطية . ولكن فى الواقع فإن الظروف التى عاصرها فى ظل الديمقراطية المباشرة وما الت اليه كان لها أثرها المباشر فى نقضه الشديد لحكم الشعب مؤكداً على حتمية الحكم المطلق المستنير فى يد الفلاسفة الحكام .

وقد انتقد افلاطون أحد العيوب الرئيسية التى ميزت الحكومات الديمقراطية وهى جهل رجال السياسة وعدم كفايتهم ، وفى رأيه : أن الصناع عليهم أن يعرفوا مهنتهم أما السياسيون فلا يعرفون شيئاً على الاطلاق ، الا ان يمارسوا فن الاسفاف ويستخدموه فى ارضاء شهواتهم وحبهم للتملك (٢٣) . مع أن نقص الكفاية ، أو الجهل أو انحلال الخلق عندما يكون فى الطبقات الدنيا فإنه لا يمثل خطورة على الدولة ، بينما اذا كان مثل هذا القصور والخلل فى الحكام ، فإنه يهدم الدولة من أساسها (٢٤) .

(٢٢) ، والمعرفة وليس الجهل ، هى التى تجعل الناس يقدرّون الأمور بحزم . ولكن هناك فى الدولة أنواع مختلفة من المعرفة . فالمعرفة التى تنظم أمور الدولة الخارجية والداخلية على أحسن حال ، لا لمصلحة أى شىء فى الدولة وإنما لمصلحتها كلها ، هى علم «الحماية» ، الذى يلم به طبقة الحكام ، الذين وصفناهم بأنهم أوصياء كاملون . ويفضل هذه المعرفة تكون الدولة حازمة فى رأيها ، حكيمة حقاً . . انظر نظرة الحكيم ومحمد مظهر سعيد ، مرجع سابق ص ٧١ - ٧٢ : الجمهورية . فقرة ٤٢٨ .

(٢٣) سباين ، مرجع سابق ص ٥٣ .

(٢٤) ، فنقص الكفاية وانحلال الخلق والادعاء المجانب للحقيقة فى صانع الأحنية ، ليس =

وعليه فان حكم الفلاسفة هو حتمية تملئها ليس فقط طبيعة الظروف السياسية السائدة ولكنه أطلقها وعممها بحيث تملئها طبيعة النفس البشرية ذاتها . ولكن اين مكان القانون فى مشروع أفلاطون المثالى ؟

إن افلاطون لم يجد مجالا للقانون ولم يعترف به كقيد على الحاكم . فحكم الفلاسفة الذى جعله افلاطون قمة تحليله ، حكم لايتقيد بالقانون اى لايتقيد بأى قيد وضعى على الحاكم حيث القيد ذاتى داخلى وينبثق من الحكمة والعقل المسيطر على الفيلسوف الحاكم القادر على الوصول الى القرارات الصائبة المنزهة عن الهوى . وفى رأى افلاطون أن العقل أسمى من القانون ومن غير المنطقى أن يقيد الفيلسوف الحاكم بالقانون حيث أنه هو مصدره . واساس الحكم يقوم على حقيقة التفوق الذهنى والعقلى عند قلة لديها الكفاية السياسية ، وبالتالي تستطيع أن تصل الى القرارات الصائبة والحقائق المطلقة المجردة ، وكثرة معدومة الكفاية السياسية لاتستطيع إلا الطاعة . فكأن الأفراد تحت الوصاية الدائمة للحاكم - وهى دائمة بحكم ديمومة معرفته وقدرته على اتخاذ القرارات وعدم قدرتهم بحكم طبيعتهم على ذلك . وانه من خلال حكم الفلاسفة تتحقق العدالة والفضيلة والخير فى الدولة والفرد .

وعلى الرغم من تأكيد افلاطون على أهمية الفلاسفة الحكام ودورهم فى الدولة باعتبارهم عقلها المفكر الا أنه لم يجعل حكمهم غاية فى حد ذاته بل هو وسيلة تحقيق العدالة والدولة الفاضلة . فهو لم يجعل الفلاسفة الحكام فى تلك المنزلة المميزة بوضعهم فوق الشعب وباطلاق أيديهم من أى قيد وضعى ليصبحوا سادة المجتمع بل فى الواقع ليصبحوا خدমে المحققين لاهدافه . ففى قوله على لسان سقراط مخاطبا اياهم : « نحن الذين انجبناكم من أجل الدولة ومن أجل أنفسكم ، لتكونوا قواد الخلية

= فيه خطر على الدولة ، ولكن اذا صار حماة القانون والدولة كذلك ، فى المظهر فقط وليس فى الحقيقة فانهم يهدمون الدولة كلها من أساسها .

نظنة انحكيم ومحمد مظهر سعيد ، مرجع سابق ص ٦٨ : الجمهورية ، فقرة

. ٤٦١

وملوكها ، وأكمل تدريبا ، وأصلح للعب دوركم فى شئون الحياة فينبغى أن تنزلوا بالدور ، وتخالطوا بقية المجتمع^(٢٥) ، .

ولكن كيف يضمن افلاطون الوصول الى حكم الفلاسفة وتحقيق الكمال السياسى والمعنوى لهم وهم ركيزة الدولة المثالية فى رأيه ؟

أسس وضوابط الدولة المثالية : التعليم والشيوعية :

لجأ افلاطون الى أسلوبين أساسيين لضمان وصول الأكثر حكمة الى الحكم ، مع عدم فسادهم وتدهورهم بعد الوصول اليه واعتبرها بمثابة ضوابط لنجاح النظام المثالى وهما :

أولا - التعليم ثانيا - الشيوعية

أما عن التعليم : فله دوره الأساسى فى افكار افلاطون عن دولته المثالية ، وذلك على الرغم من أنه أكد على عوامل الوراثة والنزعات السيكولوجية واهتم بها . ونجد ان الغرض من التعليم فى نظره : من ناحية ، وضع كل فرد فى الوظيفة ومن ثم فى الطبقة التى تتماشى مع طبيعته وهذا هو الهدف الأولى ، أما الهدف النهائى من ناحية أخرى فهو الوصول الى الحكمة وتنمية الغالب منها عند الفرد . أى ان الهدف من التعليم والاهتمام به هو انتقاء اصحاب الحكمة بالطبيعة بالتعرف على استعداداتهم الطبيعية وصقل مواهبهم وتنميتها للوصول بهم الى الحكم القائم أساسا على التخصص تحقيقا للعدالة . وقد نظر افلاطون الى الدولة على أنها مؤسسة تعليمية وبالتالي فالتعليم اجبارى وعام فى يد الدولة وجعله مفتوحا للجميع ، وهذا على نقيض التعليم الخاص الذى تولاه السفستائيون وهاجمه سقراط ومن بعده افلاطون والذى لم يقدر عليه سوى الاغنياء . فأهم خصائص نظام التعليم عند افلاطون كانت فكرة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع بما فى ذلك التكور والاناث وبصرف النظر عن الطبقات التى ينتمون اليها وذلك حرصا على الاستفادة من كافة

(٢٥) المرجع السابق ص ١١٧ : الجمهورية . فقرة ٥٢٠ .

الطاقة الفكرية في خدمة المجتمع وخاصة في مهمة الحكم . وكان التعليم يقوم على سلسلة من المراحل الدراسية والامتحانات التصوفية بهدف الوصول الى القلة أصحاب الحكمة والعقل حتى تكثف عليهم الدراسة ليعدوا لمهمة الحكم ويصبحوا الفلاسفة الحكام . كأن التعليم وان كان قد فتح للجميع الا انه قد كثف على الطبقات العليا ولم يهدف الى بث الحكمة فيهم ولكن الى صقل مواهبهم وغرائزهم الطبيعية عن طريق التدريب والمعرفة . فالموهبة الطبيعية تصقل وتكمل بخبرات مكتسبة . كأن أهم ، ماهدف اليه أفلاطون من التعليم هو تنمية المعرفة والتفكير السليم عند القلة أصحاب الحكمة بالطبيعة .

فالتعليم يقوم على أساس سلسلة من المراحل الدراسية والامتحانات لتصفية الأفراد كل حسب قدراته ونزعاته . ففي المراحل الأولية^(٢٦) يركز التعليم على الموسيقى - وتتضمن أيضا دراسة الشعر الجيد والأساطير والقصص المنتقاة « القصص الخرافية الواقعية » - لتغذية الروح ، والتربية البدنية - الجمباز - لسلامة الجسد . أي تنمية الأفراد روحيا وجسديا ففي قوله : «الجمباز للجسم والموسيقى للعقل» وقد جعل التنمية الروحية مقامة على الجسدية ومتطلبا سابقا لها .^(٢٧) وركز افلاطون في التعليم العالي^(٢٨) في المرحلة الثانية على دراسة الفلك والرياضيات^(٢٩) وما وراء الطبيعة (الميتافيزيقيا) والمنطق حيث رآها «المدخل الوحيد لدراسة الفلسفة . أما المرحلة الثالثة - ومدتها خمس سنوات - فلا ينضم اليها الا من تميز في المرحلة السابقة ليس فقط دراسيا ولكن أيضا في التدريبات العملية والعسكرية والحرب . وذلك ممن وصلوا لبسن الثلاثين فتكثف عليهم الاختبارات للتأكد من قدراتهم على استخدام

(٢٦) وهي حتى سن العشرين . وتنقسم داخليا الى مرحلتين : من سن العاشرة حتى الثامنة عشرة : حيث الدراسة المنظمة ثم يتبعها تدريب عسكري حتى سن العشرين .

(٢٧) ففي قوله « ونحسن صنعا ان أعطينا العقل أولا العلاج المطلوب ، ثم نحمله تبعه وضع التفاصيل لعلاج البدن » ، المرجع السابق ، ص ٥٦ : الجمهورية ، فقرة ٤٠٣ .

(٢٨) ويبدأ من سن العشرين الى الخامسة والثلاثين ويقسم الى مرحلتين فرعيتين .

(٢٩) اقترح افلاطون تدريس الحساب - أو كما أطلق عليه علم الاعداد أو الأرقام - والهندسة ، وقد رأى في هذا مايجذب النفس بقوة الى أعلى .

كافة طاقاتهم العقلية والحسية وتتمحور الدراسة حول الجدل الديالكتيكي والتأمل فيما وراء الطبيعة كمتطلب سابق لدراسة الفلسفة والتأمل في مجالها . وخلاصة الأمر فإن من يفشل في المراحل الأولية ينتمى الى فئة المنتجين ومن لا يستطيع اجتياز نهاية المرحلة الثانية يصبح من فئة المدافعين عن الوطن . أما القلة التي تستطيع اجتياز هذه المرحلة من أصحاب الحكمة يؤهلون ليصبحوا فلاسفة حكاما ومن ثم تكثف عليهم الدراسات الفلسفية والقدرة على التأمل . وجدير بالذكر انه بعد الدراسة المنظمة في المراحل المذكورة - حيث تكون القلة القليلة من المتميزين قد وصلت في الاختبارات التتابعية السابقة الى سن الخامسة والثلاثين - يبدأ هؤلاء مرحلة جديدة من الممارسة العملية لأنشطة الدولة المختلفة لاكتساب الخبرة العملية ومواجهة الاغراءات الوظيفية وذلك لمدة خمسة عشر عاما . وعليه فقد جمع افلاطون في برنامجه التعليمي بين النظرية والتطبيق وبين العلم والعمل ودعم الدراسة المنهجية بالخبرة العملية في كافة مجالات أنشطة الدولة كما وازن بين انواع المعرفة التي تنمي الطاقات المختلفة وصولا الى اقصاها بحيث تركز التأمل الفلسفي . وبذلك فإن القلة التي تستطيع ان تثبت كفاءتها في كافة تلك المراحل والاختبارات تكون مؤهلة لتصبح الفلاسفة الحكام كأوصياء أو حراس للدولة .

ومن الجدير بالملاحظة أن أفكار افلاطون وآراءه في التعليم كانت متقدمة الى حد كبير عن عصره . ويعتبر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص هو الأساس في التعليم ومن ثم في الانتماء الطبقي والوظيفي : حيث أن الطبقات الاجتماعية في دولة افلاطون المثالية ليست بالطبقات المغلقة « Caste System » ، بل هناك تحرك اجتماعي لأعلى ولأسفل كل حسب قدراته وطاقاته ونزعاته الطبيعية^(٣٠) التي يثبتها النظام التعليمي ثم

(٣٠) « فان الأب الذهبي قد ينجب طفلا فضيا في بعض الاحيان ، والأب الفضي طفلا ذهبيا ، وهكذا قد ينجب كل أب طفلا من أي فريق . ولهذا وجب على الحكام أن يراقبوا الأطفال الذين يولدون أكثر من أي شيء آخر ، بصفتهم أوصياء يقظين ، ليروا أن هذه المعادن تدخل في تركيب نفوسهم . واذا ولد طفل به خليط من النحاس أو الحديد مثلا ، فلا يشفقون عليه بأية حال . بل يعطونه القيمة المناسبة لطبيعته ، فيقذفون به بعيدا الى طبقة الزراع أو الصناع . ولو وجدوا بين هؤلاء الاطفال طفلا =

يصقلها . كما أنه نادى بالمساواة بين الرجل والمرأة ليس فقط في التعليم ولكن حتى في تولى الوظائف بما فيها وظيفة الحكم ، (٣١) وذلك في محاولة للاستفادة من كافة الطاقات العقلية في المجتمع . وفي قوله على لسان سقراط : « ليس هناك وظيفة واحدة من وظائف تنظيم الدولة ، تخص المرأة كامرأة ، ولا الرجل كرجل . فالهبات الطبيعية توجد هنا وهناك في الجنسين على السواء » (٣٢) ،

ولكن ومع بدايته بالنسبة للتعليم بنظرة «ديمقراطية» تقوم على المساواة ، إلا أن هدفه من ورائه ارسنقراطى : وهو التركيز على الطبقات العليا ولكنها ارسنقراطية الفكر : الارسنقراطية القائمة على الحكمة والمعرفة وليس على الأصل أو الغنى . والحكمة وفقا لتحليل افلاطون نتاج للمواهب الطبيعية الأصيلة التى يضمنها ويكرسها النظام التعليمى .
أما عن أفكاره الخاصة بالشيوعية :

فقد جاءت آراؤه عنها متأثرة بالشيوعية المطبقة فى اسبرطة كطريقة حياة الطبقة الارسنقراطية العسكرية الحاكمة . فقد رأى افلاطون أن تكون الشيوعية طريقة حياة الطبقة العليا بحيث يمثلون وفقا لرأيه : اخوة يشتركون فى كل شىء على المشاع ، أو « كل شىء مشاع بين الاصدقاء » (٣٣) : وعلى هذا نادى بالتالى بالنسبة لهم :

= به خليط من الذهب أو الفضة ، فبمجرد أن يعرفوا معدنه ، يرفعونه الى طبقة الأوصياء أو الحراس المحاربين .

انظر المرجع السابق ، ص ٦٣ ؛ الجمهورية فقرة ٤١٥ .
كما يضيف على لسان سقراط : «ولقد قلنا إنه من الصواب أن يبعد الطفل المتخلف الذى يولد بين الأوصياء ، ونضعه فى طبقة أخرى . وإذا ولد طفل ظاهر التفوق بين الطبقات الأخرى ، نضعه بين الحكام » .

المرجع السابق ، ص ٧٠ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٢٣ .

(٣١) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، ص ٨٣ - ٨٥ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٤٩ - ٤٥٧ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٨٤ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٥٤ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٧٠ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٢٤ .

- الغاء الملكية الخاصة .

وهو يؤكد على هذا بقوله : « لا يملك واحد منهم مسكنا أو مخزنا ، يحظر دخوله على كل من يشاء عندما يريد » ... « يحرم عليهم تناول الذهب او الفضة ولمسهما ، أو التزين بهما ووضعهما على الملابس ، أو الشرب في اوان من هذه المعادن الثمينة » (٣٤) .

- عدم أعطائهم رواتب أو اجر على مايقومون به من أعمال ولكن يحصلون على كافة الضروريات اللازمة للاستهلاك العام فقط وذلك بتعيين منتظم من المواطنين . « هم يطعمون فقط ولا ... ولايتقاضون اجرا فوق حصة طعامهم » (٣٥) .

- الغاء الاسرة بمعنى الزوجة والاولاد (٣٦) ، أى خرمانهم من الزواج ، مع الاعتراف بالعلاقات وتنظيمها بهدف الوصول الى سلالة صالحة قوية . (٣٧) وتقوم الدولة بتربية الاطفال الناتجين عن التزاوج بين الطبقة العليا - وهى طبقة الحراس أو الأوصياء وتشمل الذكور والاناث على حد سواء .

- أن يعيشوا عيشة مشتركة ، « ويكون طعامهم مشتركا ، ويعيشون معا كما يفعل الناس فى المعسكر » (٣٨) .

(٣٤) المرجع السابق ص ٦٣ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤١٦ .

(٣٥) المرجع السابق ص ٦٧ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٦٠ .

(٣٦) « أن جميع النساء ، بلا استثناء ينبغى أن يكن زوجات مشتركات لهؤلاء الرجال ، بحيث لا يكون لكل واحد منهم زوجة خاصة به . وبالمثل يكون الأطفال مشتركين ، فلا يغرف الوالد ولده ، ولا الولد أباه » ، المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٦ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٥٧ .

(٣٧) « اذا أردنا للقطيع سلالة من الطراز الأول » ، كما يقول افلاطون على لسان سقراط . وينبغى أن يكون الأطفال نتاج والدين فى ريعان الحياة ، وهو سن العشرين للمرأة ، والثلاثين للرجل . وتحمل النساء الاطفال للدولة الى سن الاربعين ، وينجب الرجال الى سن الخامسة والخمسين .

أنظر المرجع السابق ص ٨٧ - ٨٨ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤٦٠ .

(٣٨) المرجع السابق ص ٦٣ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤١٦ .

- أن تقوم الطبقة الدنيا بخدمة الطبقة العليا وذلك حتى يتفرغ أفرادها كلية لمهمة الحكم . « ويجب أن يعفى الحكام من كل صناعة أخرى حتى يكتسبوا الخبرة الشاملة في فن خلق الحرية لبلادهم^(٣٩) » .

هذا وكان غرض افلاطون من شيوعيته هو : تحقيق الوحدة التامة بين الفئة الحاكمة حتى لا يتنازعون ويتصارعون فيما بينهم هذا من ناحية ، وإن يتفرغوا تماما للحكم دون أن تصرفهم مشاغل عائلية أو مشاكل وانشغالات وجانبية الملكية الخاصة ، من ناحية أخرى .

وإذا قارنا آراء افلاطون في الشيوعية بالأفكار الشيوعية والاشتراكية المعاصرة خاصة الثورية نجد أنها تختلف عنها الى حد كبير :

- فشيوعية افلاطون كانت تطبق فقط على الطبقات العليا والذين يمثلون قلة من الافراد ، وترتبط ارتباطا تاما بنظام اجتماعي ارسقراطي ، هذا على خلاف الآراء الاشتراكية والشيوعية المعاصرة التي تأخذ أساسا ديمقراطيا وتطبق على جميع الطبقات وتتادى بالديمقراطية التامة في جوهرها .

- الملكية الخاصة في رأي افلاطون كان معترفا بها بالنسبة لغالبية جميع الشعب وهي تتمشى مع نزعاتهم ، ولم يحرمها إلا على الطبقة العليا اصحاب النزعة الأسمى وبالتالي يكون قد أخذ منهم مالا يهتمون به بحكم طبيعتهم^(٤٠) ، أما الأفكار الشيوعية المعاصرة فتسعى للقضاء على الملكية الخاصة في كل المجتمع وكل الطبقات ولا تفرق بين طبقة وأخرى مع التأكيد على الملكية العامة ودورها الأساسي في الحياة الاقتصادية .

- لم يهدف افلاطون الى الملكية العامة لوسائل الانتاج أو الى إعادة توزيع الدخل بحيث يقلل إن لم يكن يقضى على الفوارق الطبقيّة ، حيث أبقي

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٥٣ ؛ الجمهورية ، فقرة ٣٩٥ .

(٤٠) ففي قوله : «أما عن الذهب والفضة فيجب أن نخبرهم أنهم يملكون أنواعا من المعادن الثمينة ، أودعتها الآلهة نفوسهم ، وهم لذلك في غنى عن معدن الأرض . في الحق انه من التجديف أن تلوث ثروتهم الروحية بحياسة الذهب ، لأن عملة الدنيا مصدر أنواع من الزندقة لا عدد لها ، في حين ان عملتهم غير ملوثة » .

المرجع السابق ص ٦٣ - ٦٤ ؛ الجمهورية ، فقرة ٤١٦ .

على الانتاج وملكية وسائله، للطبقة الدنيا في حين أن الاشتراكيات الحديثة تهدف إلى الملكية العامة لوسائل الانتاج وإعادة توزيع الدخل بغرض القضاء في النهاية على الفوارق الطبقيّة .

- بالنسبة لالغاء الأسرة عند الطبقة العليا فقد سار افلاطون خطوات أبعد من التطبيق الاشتراكي المعاصر أيا كان .

- اذا كانت الشيوعية تهدف في أسمى مراحلها إلى الغاء الطبقات والغاء الدولة ، فان هدف افلاطون هو ايجاد دولة قوية تقوم على نظام طبقي محدد .

أنواع الحكومات والتغير السياسي :

يرى أفلاطون أن هناك اتجاهاً مستمرا في أن تتدهور الحكومات ، حتى أكثرها مثالية^(٤١) لتصبح حكومات أقل جودة وذلك نتيجة الطبيعة البشرية وتدهور النزعات المسيطرة على الفئة الحاكمة . فقد طور أفلاطون نظريته في التغير الاجتماعي والسياسي ، وهي مبنية على التدهور في النزعات والمبادئ المسيطرة على الطبقة الحاكمة . إذ وضع قاعدة لتطور الحكومات وتدهورها مؤداها : « أن التغيرات التي تحدث لأي نظام تنشأ بدون استثناء في الهيئة الحاكمة ، عندما تصبح هذه الهيئة موطناً للخلافات ، ومادامت تستمر متحدة ، فهي لا يمكن أن تترنح ، ولو كانت تافهة من الناحية العددية »^(٤٢) وقد جعل أنواع الدول مرتبة بحيث يتولد الواحد منها عن فساد الآخر ، وبالتالي فان أفلاطون في «الجمهورية» قسم أنواع الحكومات أو الدول على أساس أنها في حالة تدهور في تطورها . أي أنها تتطور تطورا سلبيا - فيما عدا مرحلتها الأخيرة التي منها تبدأ الدورة من جديد وفقا لمنطق تحليله . ويمكننا أن نتصور طبقا لما يوضحه الشكل التالي اطوار الحكومات عند افلاطون :

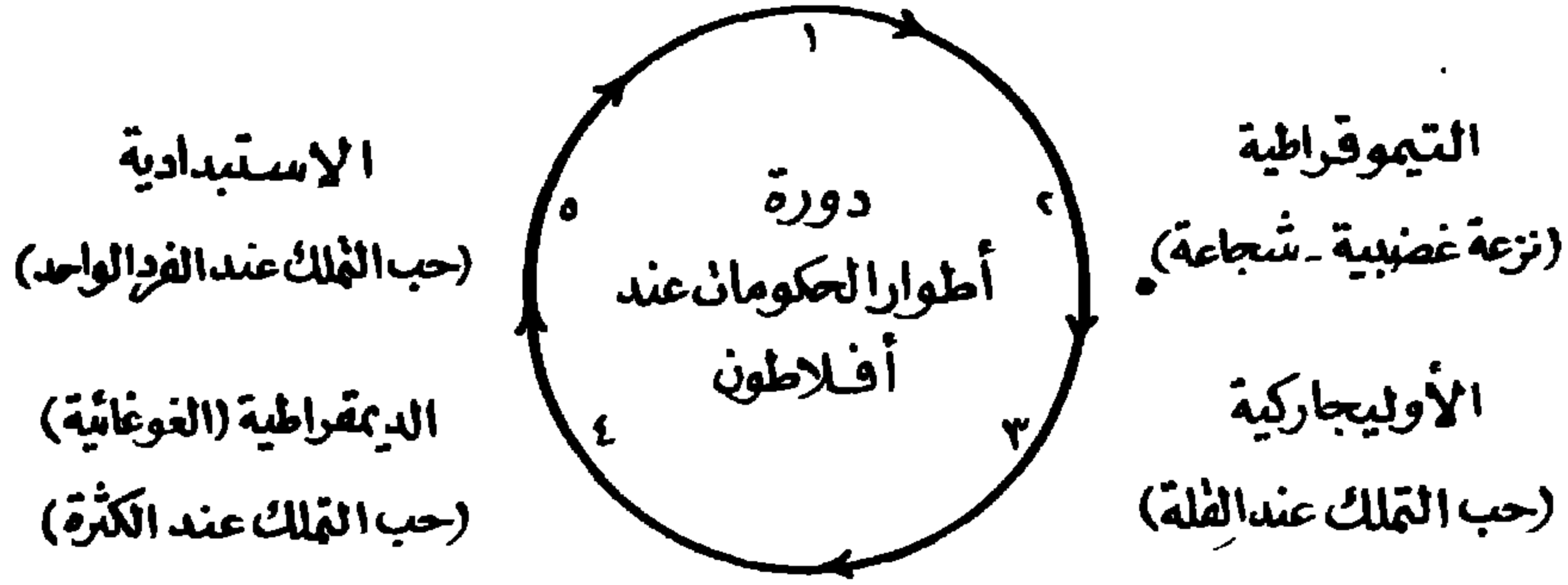
(٤١) ففي قوله : « من الصعب في الواقع على دولة ، مؤلفة على هذا النظام أن تهتز ، ولكن كل ما يكون سيفنى يوما ما ، ونظام كمنظامنا لا يمكن أن يدوم إلى الأبد ، بل ينحتم أن ينحل » ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ؛ الجمهورية ، فقرة ٥٤٦ .

(٤٢) المرجع السابق ص ١٣١ ؛ الجمهورية ، فقرة ٥٤٦ .

ولمزيد من المعلومات عن تحليل انواع الحكومات وتدهورها انظر :

Barker, The Political Thought of Plato & Aristotle, op . cit . , 172 - 207 .

الدولة المثالية
حكم الفلاسفة (ملكية أو أرستقراطية)
(نزعة حكمة وعقل)



فأفضل أنواع الحكم عنده هي حكم الفلاسفة : أى ملكية أو أرستقراطية الفلاسفة وتسيطر على الفئة الحاكمة فيه أسمى النزعات وهي نزعة العقل والحكمة وفقاً لما سبق توضيحه ، ويهدف الى تحقيق الفضيلة ويمثل الدولة المثالية العادلة . ولكن بمرور الوقت سيتدهور هذا النوع من الحكم المثالى فى نظره نتيجة زيجات غير مناسبة وبالتالي فان فريقاً من أبناء الفلاسفة لن يكونوا موهبين بل ستكون لهم صفات أقل من الخصال المطلوبة فى الحراس أى فى الفلاسفة الحكام بمعنى أنهم سيكونون طموحين وتتطور لديهم صفة الشجاعة عن الحكمة أو على حساب الحكمة وستتمو الروح العسكرية وتتغلب وتنتهى بالسيطرة على الدولة وذلك فى اطار الانقسام الذى يميز هذا الجيل الجديد من الحكام . وبالتالي ينشأ نوع جديد من الحكومات يسمى « التيموقراطية ^(٤٣) Timocracy » أو

(٤٣) والتيموقراطية تعنى حكومة الشرف والأشراف لمزيد من المعلومات انظر : نظلة الحكيم ومحمد مظهر سيد ، مرجع سابق ص ١٢١ .

«تيماركية» أى الارستقراطية العسكرية وتهدف للمجد والشرف . ومن الجدير بالملاحظة أنه جعل أفضل دولة واقعية تلى الدولة المثالية على نمط النظام السياسى فى اسبرطة وذلك تأثراً بغلبها لدولته اثينا . ولكن بمرور الوقت فان نزعة الشجاعة التى تغلب لدى الطبقة الحاكمة فى هذا النوع من الحكومات الذى يلى فى أفضليته الحكومة المثالية تبدأ فى التدهور نتيجة لبعض الصفات التى يطورها أبناء الحكام العسكريين حيث يبدأون فى استخدام القوة العسكرية فى الحصول على مكاسب شخصية ... أو بمعنى آخر تبدأ نزعة التملك والرغبة فى الحصول على الثروة تنمو على حساب الشجاعة ، وبالتالي تنشأ حكومة جديدة تعرف بالاوليجاركية Oligarchy أى أرستقراطية الأغنياء حيث تتغلب نزعة حب تملك الثروة نتيجة استخدام القوة . ويتميز هذا النوع من الحكم بأن الأغنياء يحكمون والفقراء ليست لهم أية حقوق ، وسيطر على الحكم الهدف الاساسى الخاص بتحقيق الثروة والتملك . وهو يعطيه تعريفاً محدداً بأنه : « نظام مؤسس على خصائص التملك ، يحكم فيه الاغنياء وليس للفقراء أى نصيب »^(٤٤) . فالقانون الاساسى الذى يقوم عليه هذا النظام يحرم الفقير حتى وان كل أفضل من غيره فى القيادة . كما تنتشر الانقسامات والمؤامرات بين الأغنياء والفقراء ، بحيث « إن المدينة تفقد وحدتها بالضرورة ، وتصبح مدينتين ، احدهما للأغنياء والاخرى للفقراء ، الذين يعيشون معا على نفس الأرض ، ولكنهم دائماً يتآمرون ، بعضهم ضد البعض الآخر » .^(٤٥)

وبتطور هذا النوع من الحكم وتحلله نتيجة « التعطش الذى لا يرتوى للثروة »^(٤٦) ، ينشأ نوع جديد من الحكم أو الحكومات يعرف بالديمقراطية Democracy ويجعلها مرادفة للغوغائية . حيث تبدأ الاغلبية فى السعى للسلطة وتهدف لتكريس الحرية والديمقراطية وهى كما رآها افلاطون

(٤٤) المرجع السابق ص ١٣٤ .

ولمزيد من المعلومات عن النظام الأوليجاركى انظر ص ١٣٤ - ١٣٧ .

(٤٥) المرجع السابق ص ١٣٥ ؛ الجمهورية ، فقرة ٥٥١ .

(٤٦) المرجع السابق ص ١٤٣ ؛ الجمهورية فقرة ٥٦٢ .

تعرف باسم « حكم العامة » أو الدهماء ويعتبرها من أسوأ أنواع الحكومات ، حيث تقوم على المساواة بين غير المتساوين .

ويتطور نظام الحكم الديمقراطي - نتيجة أنه حكم الغوغاء ويسمح بكثير من الفوضى والفساد وابتذال القوانين والتمادى فى الحرية الى حد الاباحية - الى حكم الاستبداد الفردى « Tyranny » أى الاستبدادية أو الطغيان .^(٤٧) ويعتبر افلاطون الحكومة الاستبدادية اسوأ انواع الحكومات قاطبة أو حسب تعبيره : « أسوأ مرض يصيب الدول »^(٤٨) .

وينتج عن وجود شخص يتوهم فى نفسه القوة أو يتوسمها فيه غيره من أعضاء المجتمع بما يؤدي فى النهاية الى سيطرته على الحكم عن طريق القوة . وهذا النوع من الحكم يعتبر أسوأ أنواع الحكومات لأنه تغلبه أدناً أنواع النزعات وتمثل قمة تركيز الأنانية وحب التملك والنزعة الشهوانية فى المجتمع ممثلة فى شخص واحد .

ويمكننا أن ننتهى إلى أن هذه الحالة التى وصل اليها المجتمع تؤدي منطقياً الى التفكير فى تخليص المجتمع من هذا الانهيار ، مما يؤدي الى التفكير فى اقامة الدولة المثالية التى تتغلب فيها النزعات السامية على غيرها من النزعات الدنيئة . حيث رأى افلاطون أنه لن يكون هناك خلاص للمجتمع من مشاكله الا إذا أصبح الحكام فلاسفة أو الفلاسفة حكاما .

واقعية أفلاطون فى شيخوخته :

جاء أفلاطون فى كتابيه « السياسى » - أو « رجل الدولة » و « القوانين » بالعديد من الأفكار الجديدة الى تختلف عما جاء به فى شبابه كما عبر عنه فى الجمهورية . هذا وعلى الرغم من أهمية الافكار التى جاء بها فى شيخوخته إلا أنها تفتقر لجاذبية ما جاء به فى الجمهورية . ويمكن

(٤٧) « فى جميع الاحتمالات انز تضع الديمقراطية ، والديمقراطية وحدها ، أساس الحكم المستبد . وبعبارة أخرى ، الحرية الواسعة تضع الأساس لاثقل انواع العبودية وأشدها شراسة » . المرجع السابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ؛ الجمهورية فقرة ٥٦٤ .

(٤٨) المرجع السابق ص ١٣٠ ؛ الجمهورية فقرة ٥٤٤ .

باختصار القول بأن أفلاطون «السياسي» و «القوانين» جاء أكثر واقعية وأقل مثالية من أفلاطون «الجمهورية» .

وهناك عدة محاولات لتفسير ذلك :

- فمن ناحية هناك من يرجع واقعية افلاطون في شيخوخته الى تأثير السن والنضج حيث يرى هؤلاء أن اندفاعية الشباب وحماسه كانت قد خمدت فيه وأكسبته السن والتجربة رؤية جديدة مختلفة بل إن هناك من يذهب الى أن آراء افلاطون في شيخوخته تمثل تدهورا في قواه الذهنية والفكرية الفياضة وقدراته الخلاقة التي وضحت في شبابه .
- من ناحية أخرى ، هناك من يرى أن الفارق الزمني بين الجمهورية والقوانين - هو ٣٠ عاما والفارق بالنسبة «للسياسي» أقل من ذلك قليلا - أسهم في تغير الظروف التي أسهمت بدورها في اختلاف آراء افلاطون : فمن ناحية فإن نكرى موت سقراط المأسوي كانت قد خمدت كما أن تأثير سقراط قد قل عنه في شباب أفلاطون . فضلا عن هذا فإن اثينا كانت قد بدأت تزدهر من جديد بينما اسبرطه كان نظامها السياسي قد بدأ ينهار .

- ولكن الرأي الغالب هو أن أفلاطون لم يرجع عن آرائه التي جاءت في شبابه في دولته المثالية ولم يظهر خطؤه فيها ولكن كل ما هناك هو أنه رأى أنها أكثر مثالية من ان يستوعبها الافراد غير المثاليين : وبالتالي أراد أن يقدم لهم أفكارا غير مثالية للتمشي مع حقيقة عدم مثاليتهم فكان افكاره في شيخوخته تمثل انتقام المفكر السياسي أو الفيلسوف السياسي من المجتمع الذي لم يتقبل آراءه المثالية فلم يعد يقدم له أحسن ما عنده من آراء . فالطبيعة البشرية بما أنها ليست مثالية ، لذا يجب أن تعطى للأفراد حكومات تتمشى معها .

ويلاحظ أن كتاب أفلاطون «الجمهورية» كانت محاورته تدور على لسان سقراط أساسا . أما في كتاب «القوانين» - وهو أهم ما جاء به في شيخوخته - فقد دارت المحاورات على لسان ثلاثة أشخاص : أحدهم من كريت حيث كان يسود حكم القانون في ذلك الوقت ، والثاني من اسبرطة

حيث كان يسود الحكم الارستقراطي العسكرى ، والثالث من أثينا حيث كان يسود الحكم الديمقراطي . فأحد المتحاورين يؤمن بالقانون ويمثله ويتحدث عنه والآخر كان يؤمن بالقوة ويتحدث عن الحكم العسكرى والثالث يؤمن بالديمقراطية ويدافع عن حكم الشعب . وفى كتابه «السياسى» فان الحوار الاساسى كان على لسان غريب قادم من إليا Elea فى جنوب ايطاليا ، بينما كان سقراط الأكثر استماعا .

أهم آراء افلاطون الواقعية :

جاء افلاطون بالعديد من الافكار السياسية والتي تتمثل فى التالى :

- قد بدا واضحا أن افلاطون ترك جانبا تساؤله عن شكل الدولة المثالية ، وأخذ يركز على سيادة القانون وعلى أن السلطة العليا فى الدولة لا تكون فى يد حاكم حتى ولو كان مستنيرا ولكن تكون فى يد الدستور والقانون ، والحاكم ماهو إلا حارس القانون وخادمه . فاذا كان افلاطون فى شبابه فى الجمهورية اعتبر أن أفضل أنواع الحكومات هو حكم الفلاسفة وانه يجب الا يخضع للقانون ، الا انه فى شيخوخته اعتبر أن هذا النوع من الحكم مثالى الهى وأنه فى غياب الحكمة لابد من القانون الذى يمثل القيد على الحكام والمحكومين على حد سواء . وعليه فأهم ما جاء به افلاطون فى آرائه الواقعية هو التركيز على القانون ، وقد اعتبر أن أساس التفرقة بين الحكومات هو التمسك أو عدم التمسك به . وبالتالي فقد أكد على ما أسماه «بالقيد الذهبى للقانون» على أساس أنه يمثل «العقل مجردا عن الهوى» . ومن ثم فالحكومات إما صالحة : وهى تتمسك بالقانون ، أو غير صالحة أى فاسدة : وهى التى لا تتمسك بالقانون^(٤٩) .

وعليه فقد قسم افلاطون الحكومات أو الدول فى «السياسى» الى :

الدولة المثالية : وهى التى يحكمها الفيلسوف أو الفلاسفة وفقا لمشروعه السابق توضيحه ولكنها فى رأيه دولة إلهية يصعب تحقيقها فى الواقع .

(٤٩) لمزيد من المعلومات انظر : .

الدول الواقعية : وتتمثل في دول صالحة لتتقيد بالقانون هي :

- الملكية المستنيرة .
- الارستقراطية .
- الديمقراطية المعتدلة .
- ودول غير صالحة لاتتقيد بالقانون وهي :**
- الملكية الاستبدادية .
- الاوليجاركية .
- الديمقراطية المتطرفة أو الغوغائية .

- جاء أفلاطون في «القوانين» بمفهوم «الدولة المختلطة» التي تقوم على التوازن والجمع بين المبادئ المختلفة في الحكم وعدم التطرف في أي منها . فالدولة المختلطة تجمع بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي . ومن الجدير بالملاحظة أن المشكلة الخالدة التي شغلت المفكرين السياسيين على مر العصور هي كيفية التوفيق بين السلطة المطلقة والحرية المطلقة . وقد عالجها افلاطون في آرائه الواقعية بينما في الجمهورية كان تركيزه على السلطة وأغفل الحرية . وهذا النوع من الحكم في ظل الدولة المختلطة هو الذي تأثر به أرسطو . وقد أوضح افلاطون أن التوازن يتم بين السلطة المطلقة والحرية المطلقة بوضع قيود على الحاكم عن طريق القانون .

- ذكر افلاطون مؤسسات الحكم في ظل الدستور المختلط والتي عن طريقها يتحقق تنفيذ فكرته وهي وجود مجلس (مجلس الثلاثمائة والستين) منتخب من جانب المواطنين على أن يخصص ربع أعضاء المجلس لكل من الطبقات الأربع من المواطنين الملاك . فضلا عن هذا فهناك المجلس الأعلى للقضاة - وقد أطلق عليهم افلاطون اسم حراس القانون بدلا من الحراس في (الجمهورية) ويتكون من ٣٧ عضوا منتخبين على ثلاث درجات (اقتراع أول ينتخب فيه ٣٠٠ من المرشحين ومنهم ينتخب مائة ومنهم يتم اقتراع اخير لانتخاب الـ ٣٧ عضوا) .

- ناقش افلاطون في «السياسي» فن الحكم باعتباره أحد فنون رعاية القطعان : ولكن فن رعاية قطعان الأدميين . وهو فن متخصص يجعل التشابه تاما بين الحاكم ورب الأسرة : « فهل من فرق بين نظام بيت كبير . ومدينة صغيرة من حيث الحكم وممارسة السلطة . كلا . » (٥٠) . كما شبه افلاطون أيضا فن الحكم بفن النسيج : حيث الحاكم يقوم بتكوين نسيج مجتمعه على نسق النسيج العنكبوتي . كما أن أقسام المجتمع تتعاطف مع بعضها تعاطف اقسام النسيج في القطعة الواحدة .
- أوضح افلاطون في «السياسي» مفهوم «السلطة العائلية» أو «السلطة الابوية» حيث اعتبر أن سلطة الحاكم بالنسبة للمحكومين تشبه سلطة رب العائلة بالنسبة لأفراد عائلته على أساس أن كلا منهما يرعى أفراد الجماعة ويعمل لصالحها . وأن السياسي هو صاحب المعرفة الحقيقية وهو الذي يعمل للمصلحة العامة ورعاية المجتمع ، وبالتالي لاداعي لاسترضاء المحكومين ولا ضرورة لذلك .
- هذا ومن أهم الأفكار التي تركها افلاطون في ظل الدولة الجديدة هو الشيوعية : حيث ألغى فكرة الشيوعية التي كانت أساسية في دولته المثالية إذ أصبح ينظر إليها على أنها صعبة التحقيق وبالتالي سمح بالزواج والأسرة ، كما سمح بالتملك للطبقة الحاكمة .
- ومع رجوع افلاطون عن الشيوعية كما صورها في مشروعه الأول إلا أنه أكد على ضرورة تدخل الدولة والقانون في توزيع الثروة بحيث لا تزيد ثروة أغنى مواطن في الدولة أكثر من أربع مرات عن أفقر مواطن فيها . وقد قسم المواطنين الى أربع طبقات من الملاك على أساس الثراء .
- وبدلا من طبقات المواطنين السابق توضيحها في الجمهورية وهي (الفلاسفة الحكام ، والمدافعون ، والمنتجون) فإن افلاطون يقسم المجتمع الى ثلاث طبقات هي المواطنون يستأثرون بالعمل السياسي والوظائف السياسية ، والأحرار غير المواطنين للعمل بالتجارة (٥٠) انظر : افلاطون ، رجل الدولة ، بيروت : دار بيروت وصانق للنشر والطبع ،

والصناعة ، والعبيد للعمل بالزراعة ، وهذا التقسيم يتضمن المجتمع ككل . وقد سار في تقسيمه هذا على نفس نهج ماكان قائما في أثينا .
- بالنسبة لاعادة توزيع الثروة فقد نادى بالغاء بعض العمليات التجارية التى يقوم بها الأشخاص ويحققون من ورائها الارباح الطائلة وأن تحد الدولة من شراء بعض الأفراد للاراضى والمضاربات فيها .

- وبالنسبة للتعليم فلم يبلغ افلاطون التعليم ودوره الأساسى فى الدولة ولكن الجديد فى هذا المجال هو انه بدأ ينادى بأهمية التعليم للجميع لابرستقراطية التعليم كهدف وفقا لما سبق توضيحه .

أهم مساهمات أفلاطون فى الفكر السياسى :

يعتبر افلاطون بحق «أبو الفلسفة السياسية» وقد أثرى الفكر السياسى بمساهماته التى تركت بصماتها على مر العصور . وهو يعد أشهر الفلاسفة السياسيين على الإطلاق . ومساهماته تدخل فى مجال الفلسفة السياسية أكثر منها فى العلوم السياسية .

وعلى الرغم مما يؤخذ على افلاطون من محدودية أفكاره التى جاءت انعكاسا لدول المدينة فى عصره وتأثرا بالوضع السائد بما فى ذلك معارضته للاستعمار بأنواعه - ربما تأثرا بممارسة أثينا له ، الأمر الذى انتهى بهزيمتها وانهار نظامها الديمقراطي الذى تفوقت به - الا أنه قد ترك الكثير من المساهمات فى الفكر السياسى .

فمن أهم افكار افلاطون الخالدة فكرة ارسقراطية المتقنين بمعنى ان السلطة السياسية يجب ألا تعطى للأغنى أو للأقوى أو للأكثر عراقة ولكن الأكثر تعليما ومعرفة وهى تعتبر من الافكار القائمة فى العصر الحالى حيث التعليم اساس النخبة الحاكمة .

كما أن أفكاره فى ديمقراطية التعليم والمساواة المطلقة فى تكافؤ الفرص تعتبر من الافكار الخالدة ، وقد سبق أن ذكرنا أنه نادى بجعل الدولة مؤسسة تعليمية بايجاد نظام للتعليم العام تعطى فيه الفرصة لكافة أبناء الشعب وطبقاته بصرف النظر عن الوضع الاجتماعى أو الجنس .

من ناحية أخرى ، فإن آراءه فى تدهور الحكومات وميلها للانحيار الى الأسوأ نتيجة لتغلب نزعات أدنى عند الحكام - أى ميل الزعامة للتدهور - تعتبر من المساهمات الهامة .

كما أن من أهم مساهمات افلاطون التأكيد على وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب يضاف الى هذا آراؤه اللاحقة الأكثر واقعية خاصة فى حكم القانون والدولة المختلطة والتي تركت بصماتها الواضحة على أرسطو .

وأخيرا فإن آراءه ذات الطبيعة الاقتصادية فى نشأة الدولة وضرورة التخصص وتقسيم العمل تعتبر من أهم المساهمات السياسية - الاقتصادية .

وكما أن من أهم اسهامات سقراط أنه كان أستاذ افلاطون فإن من أهم مساهمات افلاطون أنه كان أستاذ أرسطو الذى يعتبر بحق أبو العلوم السياسية .

الفصل الثالث

أرسطو Aristotle «

(٣٨٤ (*) - ٣٢٢ ق م)

يعتبر أرسطو من أهم المفكرين اليونانيين وإن كانت آراؤه ليس لها جانبية آراء أفلاطون ومساهماته في الفكر السياسي لا تدور أساساً حول إيجاده لأفكار جديدة بقدر ما تدور حول إعادة تبويبه لأفكار سابقه خاصة أفلاطون مع تطويرها وتحليلها .

وأهم ما جاء به أرسطو - الذي يعرف «بالمعلم الأول» هو أسلوبه التحليلي الواقعي الذي جعله مختلفاً تماماً مع أستاذه أفلاطون - وإن كان من الملاحظ أن أرسطو تأثر كثيراً بأفكار أفلاطون على الرغم من واقعية أرسطو ومثالية أفلاطون .

فنقطة انطلاق أرسطو في تحليل أفكاره هي نفسها نقطة انطلاق أفلاطون ، فقد بدأ من افتراض أن «الفضيلة هي المعرفة» : وأن الهدف الأسمى للدولة هو تحقيق الفضيلة ، وأن الفضيلة تنتمي إلى دولة المدينة ولا تتحقق إلا فيها . أي أن أرسطو تبنى الهدف الأخلاقي للدولة من أفلاطون .

ولكن أرسطو انتهى نهاية مختلفة عن أستاذه في تحليل الدولة ونظم الحكم . فأرسطو يعتبر إلى حد كبير أبو العلوم السياسية وخاصة أبو فرع الحكومات المقارنة . وهو أحد الفروع المتخصصة من هذه العلوم السياسية ، هذا إذا اعتبرنا أفلاطون « أبو الفلسفة السياسية » فقد فصل

* ورد في بعض المصادر أنه ولد عام ٣٨٥ ق م

أرسطو بين الأخلاق والسياسة في تحليله وإن كان في بعض النواحي ظل متأثراً بأستاذه أفلاطون . كما فصل بين السياسة وبين مجرد التفكير الفلسفي والعمل الذهني . فقد بنى أفكاره لا على مجرد التفكير المجرد كما هي الحال بالنسبة لأفلاطون ، بل عن طريق تحليل نحو ١٥٨ دستور دولة مدينة كانت قائمة في ذلك الوقت وقام باستخلاص نتائجه عن طريق إعادة ترتيب وتبويب الحقائق . فأرسطو الذي كان رائداً للواقعية على خلاف أستاذه أفلاطون على الرغم من أنه بدأ مثله من واقع الحياة الإثنية إلا أنه لم يهدف إلى إعادة ترتيب العلاقات الإنسانية في المجتمع بل هدف إلى مجرد بحث الأوضاع وتحليلها كما هي لا كما يجب أن تكون وفقاً لنظرة معمارية في ذهنه . وعليه فإن أرسطو يعتبر بحق أبو الحكومات المقارنة ورائد الواقعية كما كان أفلاطون رائد المثالية .

وقد أكد أرسطو على ضرورة ارتباط المفكر السياسي بالسلطة السياسية . فمكان المفكر السياسي ليس الكهف بمعنى الانعزال (المادي أو المعنوي) والتفكير المجرد وفقاً لرأي أفلاطون بل الارتباط بمقر السلطة .

أهم اسباب واقعية أرسطو :

هناك عدة محاولات لتفسير الأسباب وراء هذه الواقعية :

- فالبعض يرجعها إلى الظروف البيئية المباشرة التي عاشها أرسطو والبعض الآخر يرجعها إلى الظروف العامة الموجودة في اليونان القديمة في وقته . والثالث ، يؤكد على طبيعة تفكيره المستقل وتراكم العديد من الظروف البيئية المباشرة وغير مباشرة .
- وبصفة عامة فإن أرسطو لم يولد في أثينا وإنما جاء من شمالها - من ستاجيرا على حدود مقدونيا - وهو في السابعة عشرة ليتلقى تعليمه ، وتتلّمذ على يد أفلاطون في الأكاديمية لمدة عشرين عاماً حتى وفاة أفلاطون^(١) . وأهمية هذا أنه إلى حد بعيد لم يكن يرتبط عاطفياً

(١) انظر : Ebenstein, op . cit . . p .

بأثينا ، وبالتالي فقد كان أكثر قدرة على التحليل المستقل . اى أن البعض يرى أن عدم انتماء ارسطو الأصلي لأثينا جعله أكثر موضوعية فى تحليل أسباب تدهورها وفى تحليل نظامها السياسى ونظم غيرها من دول المدينة . فقد جاء من مجتمعه الى مجتمع أجنبى عنه مما أدى الى قدرته على حرية التفكير ، وبالتالي كان أكثر موضوعية ومحايده بالنسبة لمشاكل التدهور السياسى لأثينا وهزيمتها السابق ذكرها .

- ومن ناحية ثانية ، فقد ولد أرسطو أصلا فى مقر سلطة ، فقد كان والده - أوينير نيقوماخس Nikomachos - طبيبيا خاصا لملك مقدونيا - امنياس الثالث - وقد ترك هذا أثره على أفكار أرسطو فى ضرورة ربط الفكر السياسى لنفسه بمقر سلطة . كما عمل ارسطو لفترة ، وذلك بدعوة من الملك فيليب ملك مقدونيا كمعلم لابنه الاسكندر ، الذى أصبح فيما بعد الاسكندر الأكبر صاحب ثانى أكبر امبراطورية فى التاريخ . وقد ظل فى بلاط مقدونيا حتى اعتلى الاسكندر العرش . وحتى بعد أن عاد أرسطو لأثينا فقد جاء فى حماية الاسكندر كسلطة أجنبية متسلطة على أثينا ، وان كان لم يشغل بالسياسة وممارستها : فقد ظل أجنبيا فى أثينا. وبانشائه لمدرسته وهى اللوقيون Likeion أو الليسية Lyceum أو المشائية^(٢) - على نسق اكاديمية افلاطون - فانها لم تكن مستقلة بل كانت تحت رعاية - انتياتر - الحاكم المطلق الذى كان يحكم اليونان من قبل الاسكندر ، ملك مقدونيا فى ذلك الوقت . وقد توسعت اللوقيون وضمت العديد من المساكن للطلبة ، كما تضمنت معبدا فضلا عن العديد من المباني مما جعلها تصبح مؤسسة تعليمية كبيرة الحجم .

- فضلا عن هذا فقد تأثر ارسطو بدراسة والده للطب فجاء تحليله متأثرا بالتحليل العلمى ودراسة الفيزياء على خلاف افلاطون وتأثره بالرياضيات والتحليل التجريدى . وقد كانت له مؤلفاته فى العلوم الطبيعية والعلوم العضوية فضلا عن مؤلفاته فى المنطق والموضوعات الفلسفية والسياسية .

(٢) كانت هذه المدرسة تقع بجوار معبد ابولون اللوقيونى . كما اشتهرت باسم ، المشائية Peripatetic نظرا لان أرسطو كان يتمشى جيئة وذهابا وهو يحاضر .

- من ناحية أخرى نلاحظ أن أرسطو تتلمذ على أفلاطون في شيخوخته
أي على يد أفلاطون الواقعي لا على يد أفلاطون المثالي أي تتلمذ على
يد أفلاطون « القوانين » لا أفلاطون « الجمهورية » . وبالتالي فإن الكثير
من أفكار أرسطو السياسية قام على ما جاء به أفلاطون في القوانين
وفي السياسي .

- كما تنقل بعد وفاة أفلاطون - وتشتت أتباع الأكاديمية - في آسيا
الصغرى^(٣) ، مما أعطاه خبرة ورؤية عما يجري خارج أثينا بل
واليونان .

- فضلا عن هذا فإن أرسطو عاش في فترة بداية ازدهار أثينا من جديد
مع بداية تدهور اسبرطة ونظامها الارستقراطي العسكري القائم على
الشيوعية كما أن نكريات حرب البلوبونيز كانت قد خمدت الى حد
كبير .

وفي نهاية حياة أرسطو تعرض لما كاد أن يعيد للأذهان الموت
المأسوي لسقراط - الذي أعدم نتيجة آرائه - حيث قام الصراع بين أثينا
ومقدونيا بعد توسع الاسكندر الأكبر واتخاذ أسلوب ما يعرف « بالاستبداد
الشرقي » وقد تعرض أرسطو لتيارين معاديين مختلفين : حيث من جهة
اكتسب عدم شعبية في أثينا نتيجة صلاته بمقدونيا والاسكندر تلميذه
السابق ، ولكن من جهة أخرى فإن أرسطو اكتسب عدااء الاسكندر نفسه
بعد محاولة فاشلة لقتله اشترك فيها أحد أبناء أخوة أرسطو والذي عذب
وأعدم بسببها ، ومع هذا فإن هذه الحادثة لم تحسن وضع أرسطو أو
شعبيته في أثينا . ففي الحملة المعادية لمقدونيا بعد وفاة الاسكندر الأكبر

(٣) انظر ولمزيد من المعلومات عن حياته : عبد الرحمن بدوي ، أرسطو ، خلاصة
الفكر الاوربي ، سلسلة الينايب ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٣ ، ص
٣ - ٣٥ .

ومن المراجع الأساسية عن أرسطو أنظر : Ernest Barker, The Politics of Aristotle, London : Oxford Univ . press . , 1968 .

لمزيد من المعلومات عن حياته انظر المقدمة .

انظر أيضا : Barker, The Political Thought of Plato & Aristotle, Op . cit . , pp .

208 - 263 .

سنة ٣٢٣ حكم عليه بالاعدام بتهمة تدعيم سب المقدسات وهى تهمة شائعة فى ذلك الوقت وكانت من ضمن مآثهم به سقراط من قبل كما سبق توضيحه . ولكن أرسطو نجا من الحكم وعمل على الابتعاد عن أثينا حتى وفاته^(٤) .

ويعتبر كتاب السياسة^(٥) « The Politics » أهم إنجازات أرسطو فى الفكر السياسى ويعتقد أنه عمل لم يتم فى حياة أرسطو بل انه قد جمعه شخص مابعد وفاته . ويتضمن الكتاب مجموعة مما يمكن أن يعتبر مقالات وخواطر سياسية لأرسطو وينقصه الترابط الى حد كبير . كما انه يلاحظ عليه التكرار بين فصوله . هذا فضلا عن كتاب الأخلاق النيقوماخية^(٦) .

نشأة الدولة عند أرسطو :

يرى أرسطو أن الدولة تنشأ نشأة طبيعية ، فهى تمثل نموا طبيعيا للعائلة والقرية- التى اطلق عليها « المستعمرة الطبيعية للعائلة »^(٧) ، وذلك على خلاف رأى أفلاطون الذى رأى انها تنشأ نشأة مصطنعة نتيجة الحاجة لسد احتياجات الافراد وحاجات تقسيم العمل لمواجهة الأبعاد الاقتصادية . فأرسطو اعتبر أن الدولة كائن حى ينمو بنمو الأسرة والقرية . ولكن من الملاحظ أنه قد أعطى للدولة هدفا أسمى من ذلك الذى أعطاه لها أفلاطون تحقيقا للكمال المعنوى . فالدولة توجد لا لمجرد سد احتياجات الافراد حيث أن الأسرة والقرية كفيلة بهذا ، ولكن توجد لتحقيق الكمال المعنوى للفرد . وهو يؤكد هذا بقوله : « غير ان الجماعة السياسية موضوعها ليس المعيشة المادية لافرادها وحسب بل سعادتهم

(٤) التى نتجت عن مرض مزمن فى المعدة .

(٥) ويعرف أيضا بالسياسات .

ولمزيد من المعلومات عن مؤلفات أرسطو العديدة فى المجالات المختلفة ، انظر : مقدمة د . عبد الحميد بدوى فى : أرسطو ، السياسة ، مرجع سابق ص ٣٦ - ٥٢ .

(٦) وقد أهداه الى ابنه نيقوماخس .

(٧) أرسطو طاليس ، السياسة ، ترجمة أحمد لطفى السيد ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، الكتاب الأول ، الباب الأول ، فقرة ٧ ، ص ٩٥ .

وفضيلتهم»^(٨) . اى ان الدولة فى نظر أرسطو لها مهمة معنوية أسمى من تلك التى بدأ منها افلاطون ، فالفرد وان كان يستطيع أن يسد احتياجاته الأولية فى الأسرة والقرية الا انه يعيش فى الدولة ليحيا حياة أفضل . ويرى أرسطو أن الانسان حيوان سياسى أى أنه لايعيش الا فى مجتمع سياسى بحكم طبيعته حيث يسعى لتحقيق ذاته فى المجتمع السياسى أو الدولة . وقد أكد على أن من لايعيش فى مجتمع سياسى فهو إما فوق البشر : أى إله أو دون الانسان أو البشر : أى حيوان^(٩) . فهناك تأكيد مستمر على أن حياة الجماعة تعتبر طبيعية وضرورية للفرد حيث أن هناك غريزة اجتماعية لدى جميع الأفراد بالطبيعة للتجمع . « فالطبع اذن يدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسى »^(١٠) . والدولة هى ذلك النوع من المنظمات الذى يجعل الحياة الاجتماعية ممكنة ، حيث انها ليست مجرد جماعة من الكائنات الحية ، ولكنها جماعة من المتساوين تهدف لأفضل حياة ممكنة : وما يضم الأفراد فى جماعات وعلى رأسها الدولة هو صالحهم العام .

علم السياسة : علم السعادة أو علم السيادة :

كان أرسطو أول من تناول علم السياسة بالتعريف والتحليل : وهو فى رأيه العلم الذى يضى على الانسان الخير . فهو الذى يكشف للانسان عن أعلى قيمة فى الحياة ، ويوضح له السلوك الذى يجب اتباعه للوصول الى هذه القيمة . وعلى هذا فهو أهم العلوم وأولها ، حيث انه هو الذى ينظمها ويحدد مكانها فى المدينة . وعلم السياسة هو العلم الذى يهتم بنظام المدينة بأجمعها ، حيث الانسان يحقق ذاته وكماله فيها . هذا والهدف النهائى المنشود كهدف مطلق يسعى اليه الفرد لذاته هو السعادة : فهى أعلى قيمة تصبو اليها النفس البشرية . والجماعة السياسية أو المدينة ،

(٨) المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، الباب الخامس ، فقرة ١١ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٩) ففى قوله : « وأن هذا الذى لا يستطيع أن يعيش فى الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فنلك لا يستطيع ألبيه أن يكون عضوا فى الدولة . انما هو بهيمة أو إله » . المرجع انسابق ، الكتاب الأول ، الباب الأول ، فقرة ١٢ ، ص ٩٧ .

(١٠) المرجع السابق ، فقرة ١٣ ، ص ٩٧ .

التي هي موضع اهتمام علم السياسة ، هدفها الأساسي تحقيق السعادة . وقد كرر هذا المعنى في كتاباته ، من ذلك قوله : « غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس المعيشة المادية لأفرادها وحسب بل سعادتهم وفضيلتهم . والا لأمكن أن تنشأ بين أرقاء أو بين كائنات أخرى غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأليفها البتة بما أنهم غير أهل للسعادة وللأختيار الحر»^(١١) ، كما يقول : « فالمدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها».... « فغاية الدولة انما هي سعادة المواطنين» « على هذا فالاجتماع السياسي اذا موضوعه حتما هو فضيلة الافراد وسعادتهم لامجرد العيش المشترك فقط »^(١٢) .

فالسعادة تعتبر فضيلة^(١٣) خاصة وعامة في نفس الوقت . وعلم السياسة هو علم السعادة^(١٤) . وقد عرف أرسطو بفيلسوف السعادة في الغرب نظرا للدور المحوري الذي أعطاه للسعادة في تحليله للأخلاق والسياسة .

ويوضح أرسطو أن التعقل هو الفضيلة التي جوهرها الخير المطلق وليس الخيرات الخاصة . والخير المطلق هو السعادة أو شيء مما له نفع عظيم في أن ينال به السعادة .^(١٥) وهو يفرق بين التعقل والحكمة : فالأخيرة من حيث أنها تدرك أفضل الأشياء وأكملها فان موضوعها ليس إنسانيا بل إلهيا .

(١١) . المرجع سابق الكتاب الثالث ، الباب الخامس ، فقرة ١١ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(١٢) . المرجع السابق ص ٢٠٤ .

(١٣) يؤكد أرسطو على أن السعادة هي تنمية الفضيلة المطلقة لا الفضيلة الإضافية . ويوضح هذا بقوله : «ان السعادة هي تنمية الفضيلة ومزاولتها مزاولة تامة ، لا الفضيلة الإضافية بل المطلقة : وأعني بالإضافة الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التي تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب » انظر : المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، الباب الثاني عشر ، فقرة ٣ ، ص ٢٧٢ .

(14) Aristotle, Ethique de Nicomaque, T . J . Voliquin, Paris : Garnier Flammarion, 1968, X, 1177

A 15 .

(١٥) . المرجع السابق ، الكتاب السادس ، ١١٤٠ أ ٢٨ .

وفى تحليله للفضيلة تبنى أرسطو مفهوم الوسطية حيث رأى أن الفضيلة ماهى إلا وسط بين رزيلتين فهى : « هيئات نفسية وملكات متوسطة بين هيئتين كلتيهما رزيلتين ، احدهما أزيد والأخرى أنقص »^(١٦) (فالشجاعة مثلا كفضيلة هى وسط بين رزيلتين هما التهور والجبن) . ولكنه قصد به « المتوسط بالنسبة إلينا » أو المتوسط النسبى ، وليس المتوسط فى نفسه أو الوسط الحسابى .^(١٧)

والعدالة فى رأيه من أهم الفضائل ، وهى تتمثل فى « تقسيم الخيرات المشتركة لأهل المدينة عليهم جميعا » . وقد أطلق عليها العدالة التوزيعية ، ولكن يكملها العدالة التصحيحية : وهى الخاصة بحفظ تلك التوزيع وتأمين الخيرات الموزعة بتصحيح أى خلل يمس التوزيع .

ويرجع الفضل إلى أرسطو فى أنه كان الرائد فى جعل علم السياسة فى مصاف العلوم وهذا العلم له جانبان : أولهما أنه علم السعادة وفقا لما سبق توضيحه ، أما الجانب الثانى فهو أنه : علم السيادة ، حيث السعادة لا تتحقق إلا فى الدولة ، ومن ثم كان الأهتمام بموقع السيادة فى الدولة وكيفية ممارستها . ويتضح هذا الجانب التطبيقى لعلم السياسة من تحليل أرسطو لأنواع الحكومات ، كما سيرد توضيحه^(١٨) .

(١٦) المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ١١٥٦ ب ٣٥ .

(١٧) فقد أوضح أن ٦ هى المتوسط الدقيق بين ١٠ ، ٢ وهى ثابتة أيا كان الوضع ، ولا تكون الا تلك ($6 = 2 + 10 = 12 \div 2 = 6$) . أما المتوسط النسبى فقد أوضحه بالغذاء الكافى بالنسبة للصبى والذى يختلف عنه بالنسبة للمصارع الشهير ميلون . انظر ولمزيد من المعلومات : المرجع السابق ، الكتاب الثانى ، ١١٠٦ ب ١ - ٧ .

(١٨) فى قول أرسطو : « بما أن السعادة هى الخير الأعلى ، وبما أنها تنحصر فى ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن الفضيلة فى النظام الطبيعى للأشياء موزعة لاعلى سواء بين الناس ، لان حظ بعضهم منها قليل جدا وبعضهم مجردون منها تماما ، يكون من البديهي هنا لزوم البحث فى ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات » . انظر ، أرسطو ، أحمد لطفى السيد ، الكتاب الرابع ، الباب السابق ، فقرة ٣ ، ص ٢٥٨ .

أهم الانتقادات التي وجهها أرسطو لأفلاطون :

مع أن أرسطو قد رأى أن الأسرة هي ركيزة الدولة إلا أنه لا يمكن تشبيه سلطة رب الأسرة بسلطة الحاكم في الدولة : فمع تأكيده أن الأسرة هي نواة للدولة ودعامتها ، وإن كلا من رب الأسرة وحاكم الدولة يعملان لصالح الجماعة (وإن كانت في الأسرة الجماعة محددة ومرتبطة برابطة الدم) إلا أنه يؤكد نقده لما جاء به أفلاطون من تشبيه سلطة الحاكم في الدولة بالسلطة الأبوية أو العائلية وذلك من وجهتين :

١ - فقد أوضح أن سلطة الحاكم في الدولة هي سلطة أحرار على أحرار أى أن أساسها المساواة أما سلطة رب العائلة على أعضائها فلا تقوم على مبدأ المساواة حيث يرعى رب الأسرة زوجته - والمرأة كما أوضح أرسطو دون قدرات الرجل - كما يرعى رب الأسرة أبنائه القصر وهم بالطبع دون قدراته ، ويرعى أيضا عبيده وهم دون قدرات زوجته وأبنائه على الأقل من ناحية القدرات الذهنية . فضلا عن أن العلاقة بين السيد والعبد هي في صالح السيد بالدرجة الأولى .

٢ - أما الوجهة الثانية فإن أرسطو يوضح أن سلطة رب العائلة في حد ذاتها ليست واحدة بل إنها تتنوع ممارستها وفقا لطبيعة من تمارس عليه . ففي رأيه أن رب الأسرة يتعامل مع زوجته على أنه حاكم دستوري أو مقيد ، أما مع أطفاله القصر فهو يتعامل معهم كحاكم مطلق ، أما مع عبيده فهو يتعامل كحاكم مستبد . ومن هنا فقد جاء أرسطو بمساهمة هامة تتمثل في توضيح تنوع السلطة . وقدم في مجالها أهم انتقاداته السياسية لأستاذه أفلاطون ، والخاصة بأساس السلطة في الدولة ، الأمر الذي سنتعرض له من جديد عند بحث رأى أرسطو في الحكومات وأساس السلطة . وإذا كان أنصار الاتجاه الديكتاتوري قد تبناوا مفهوم السلطة العائلية - أو الأبوية كأساس سلطة الحاكم في الدولة فإن انتقادات أرسطو في هذا المجال ظلت على مر العصور من أهم ماوجه لهذا الأساس في السلطة من نقد .

وفضلاً عن ذلك فإن أرسطو وجه انتقادات أخرى شديدة لاستاذة أفلاطون ، تناولت العديد من أفكاره . فقد انتقد على وجه الخصوص شيوعية أفلاطون واعتبر :

- أن الشيوعية لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق حاجات فاضلة أى لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق الوحدة الفاضلة المعنوية (الروحية) فى المجتمع حيث أن الفرد بطبيعته وأياً كانت حكمته لا يمكن أن يشعر بالارتباط بما يمتلك على الشيوع . وبالتالي فإنه إذا لم يكن للحكام ارتباط خاص فلا يمكن لهم فى نظر أرسطو أن يهتموا بالمصالح العامة .
- كما أكد ان القضاء على الاسرة لا يمكن أن يطبق كلية حيث أن الأطفال سيتمكنون من التعرف على آبائهم على الأقل عن طريق الشبه .
- كما أن هذه الأفكار قد تؤدي الى الكثير من الجرائم الخلقية أى أنها قد تقضى على بعض الاختلافات فى جانب ولكنها ستبدى مساوئها عند تطبيقها .
- وان الملكية الجماعية ستؤدي الى فقر عام وستثير مشاكل عديدة حيث ينعدم الدافع الشخصى .
- كما انتقد أيضاً أفلاطون فى آرائه الأكثر واقعية كما جاءت فى القوانين والخاصة بتحديد الملكية بأنه إذا لم يحدد عدد السكان فى الدولة - بمعنى ادق عدد أفراد العائلة الواحدة - فإن الزيادة غير المتساوية فى حجم العائلات ستؤدي بالضرورة الى اخلال التوازن المنشود .
- فضلاً عن هذا فقد أكد على أن الطبقات العليا لن تكون راضية عن هذا التساوى فى الملكية . يضاف الى ذلك أن الخلافات المدنية لن تنتهى بانتهاء عنصر عدم المساواة فى الملكية حيث أن الصراع على القوة أو الشهرة سيأخذ أشكالاً جديدة حتى إذا انتهى عنصر عدم المساواة فى الثروة .

وباختصار فقد رأيت أن شيوعية افلاطون غير انسانية وغير عملية .
وفى قوله : « للانسان باعثنان كبيران للرحمة ، وهما الملكية والعواطف .
وانه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر فى جمهورية
افلاطون » (١٩) .

ومن الانتقادات التى وجهها أرسطو الى أفلاطون ما يتعلق بالقوانين
العامّة فقد نادى بإمكانية ، بل بضرورة إعادة تفسير وإصلاح القوانين طبقا
للأوضاع الجديدة التى طرأت بعد إيجاد هذه القوانين . فقد أكد أن طاعة
القوانين تعتمد بالدرجة الأولى على مجرد التعود والخوف ، وبالتالى فإن
هذا الشعور سيتلاشى اذا بدأ المواطنون فى التعود على النقد وتقييم
القوانين بهدف تعديلها إذا لم تكن صالحة (٢٠) .

كما انتقد أيضا مفهوم الوحدة التامة - خاصة بين الحكام - التى
بنى عليها افلاطون دولته المثالية : حيث أكد أرسطو على أن أساس الدولة
هو الاختلاف والتعدد ، بل إن الدولة التى تذهب الى هذا الحد من الوحدة
فإنها لاتصبح دولة فى رأيه حيث تخرج عن طبيعة الدولة المتمثلة فى
التعدد : فالدولة قائمة على التعاون بين « أنواع مختلفة من الأفراد » . كما
يتكرر أن نفس المبدأ ينطبق على الأسرة .

ومع تأكيدده على الاختلاف والتعدد كأساس مميز للدولة الا أنه
حرص على تأكيد الهدف المشترك والرابطة المشتركة بين
المواطنين (٢١) .

(١٩) أرسطو ، أحمد لطفى السيد ، مرجع سابق ، الكتاب الثانى ، الباب الأول ، فقرة ١٧ ،
ص ١٣٣ .

(٢٠) هناك من يوضح ان معارضة أرسطو لافلاطون بدأت فى وقت مبكر ، فى حياة
افلاطون نفسه الذى ينسب اليه قوله : « لقد داسنى أرسطو كما يدرس المهر أمه » .
انظر ، مقدمة د . عبد الرحمن بدوى فى أرسطو ، السياسة ، مرجع سابق ص ٢٢ .
وعليه فكثيرا ما يتكرر ان أرسطو انتمى لأكاديمية افلاطون بالجسم فقط بينما كان
بروحه معاديا لها ، انظر المرجع السابق ص ٢٦ .

(٢١) شبه أرسطو المواطنين بالملاحين الذين وان اختلفوا فى وظائفهم إلا أنه يجمعهم هدف
مشترك هو سلامة السفينة . وهو يعبر عن هذا بقوله : « اعضاء الدولة يشبهون =

الانتقادات التي وجهها أرسطو لاسبرطة :

- انتقد أرسطو نظام الحكم في أسبرطة من عدة أوجه :
- فقد أكد على أن هدف الدولة هدف خاطيء حيث أنه لايرمى الى تحقيق الفضيلة بل الى الغزو العسكرى .
- كما رأى أنهم يسيئون معاملة الأقتان .
- هذا بالاضافة الى أن نساءهم يتمتعن بنفوذ كبير .
- فضلا عن أن تركيز الملكية فى أيدي قليلة يحرم معظم جماهير المواطنين من النفوذ ومن صفة المواطنين .
- كما أكد أرسطو فى انتقاده لأسبارطة أن أوضاعها المالية كانت على درجة كبيرة من سوء حيث أنه لم يكن هناك احتياطي ، وكان المواطنون يضطرون لدفع الضرائب كلما تطلب الأمر - كما أوضح أن نظام الوراثة المعمول به فى اسبرطة أدى إلى ايجاد عناصر غير صالحة للحكم .

رأى أرسطو فى الدستور :

فيما يتعلق بتعريف الدستور فقد اعتبر أرسطو أن الدستور بمثابة العمود الفقري الأساسى للدولة ، وبالتالي إذا انهار هذا الدستور تغير هيكل الدولة وإذا تلاشى تتلاشى الدولة . وقد أوضح أن الدستور يمثل النظام العام للسلطة الذى تمارس الدولة من خلاله وظائفها وانه يتضمن مقر السيادة فى الدولة وعدد المؤسسات الحكومية وطبيعتها والعلاقة بينها ووضع موظفى الدولة وأسلوب التوظيف ... الخ . والحكومة الجديدة من المنطقى فى رأيه أن تتصل من قيود والتزامات وديون الحكومة القديمة وذلك عقب ثورة ، حيث ان الثورة والتغيير الجذرى يعنى قيام وضع جديد فى ظل دستور جديد . ويتساءل أرسطو عن مقر السيادة فى الدولة بمعنى أن السيادة يجب أن تركز فى القلة = الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف وظائفهم سلامة الجماعة هى عملهم المشترك . والجماعة هنا هى الدولة .

انظر : أرسطو ، أحمد إطفى السيد ، مرجع سابق ، الكتاب الثالث ، الباب الثانى ، فقرة ٢٠١ ، ص ١٨٧ .

أم في الكثرة ؟ وفي هذا المجال يوضح أرسطو أن الدولة مؤسسة ليس الهدف منها تحقيق الأهداف المحددة ، ولكن ممارسة وتطوير الفضيلة التي يعنى بها الكمال الثقافى والخلقى . وهو يرى أن طبيعة جماعة الرفاهية التي تمثلها أى دولة تتوقف على دستورها بحيث يمكن اعتبار الدولة والدستور متطابقين ومتماثلين . وبالتالي فإن تغير الدستور يعنى تغير علاقات الجماعة .

ويؤكد أرسطو أن أولئك الذين يساهمون أكثر في تحقيق حياة أفضل يجب أن يتمتعوا بسلطة خاصة . ولكن في نفس الوقت يؤكد أن الشعب في مجموعه تزيد فضيلته عن فضيلة أى فرد أو قلة من الأفراد . وعليه فإن السيادة يجب أن تستقر في الشعب . ولا يعنى هذا أن الشعب في مجموعه يتولى السلطة والوظائف ولكن يعنى أن مجموع المواطنين يجب أن تكون لهم الكلمة العليا في القرارات السياسية الهامة الرئيسية .

ويرى أرسطو أن الحكمة الجماعية ستكون بالضرورة أفضل من حكم القلة المميزة . وفي نفس الوقت يؤكد أنه إذا وجد شخص أو قلة تتمتع بحكمة تزيد في مجموعها عما يتمتع به مجموع الشعب في هذه الحالة ، التي يعتبرها صعبة التحقيق ، يجب أن يكون لهذا الشخص أو هذه القلة السلطة العليا في الدولة .

كما يؤكد أرسطو أن القانون - وهو « العقل مجردا عن الهوى » - يجب أن تكون له السلطة المطلقة في الدولة وإن كان يبدو في بعض الأحوال أن نتاج تطبيقه يترتب عليه بعض مظاهر عدم العدالة إلا أن هذا أفضل كثيرا من عدم وجود قانون ومن السلطة العشوائية المطلقة في يد فرد أو جماعة .

صفة المواطن عند أرسطو وأساس الدولة :

لقد تأثر أرسطو تأثرا مباشرا بالتجربة اليونانية في تحديد صفة المواطن حيث رأى أن : المواطن هو الذى يقوم بممارسة السلطة

السياسية ويقوم بمشاركة سياسية مباشرة ففي قوله : « وهذا الذى يكون مواطنًا تمامًا هو الذى له نصيب فى السلطات العامة »^(٢٢) . وبالتالى فإن عدد المواطنين بالنسبة لأرسطو كان بالضرورة محدودا . وقد اشترط للمواطنة شرط الذكورة لمن هم فى سن القيد المدنى ، والجنسية - أى المولود من أب وام مواطنين ، والقدرة على إعالة تابعيه^(٢٣) . والمواطن فى رأيه - متأثرا بالتجربة اليونانية - يجب أن يحرر من أعباء الحياة اليومية والمهام الانتاجية اليدوية^(٢٤) ، وبالتالى فهو يخرج من عداد المواطنين العمال والفنيين وغيرهم مؤكدا أن هؤلاء لديهم القدرة على الطاعة فقط ، ولكن ليس لديهم المقدرة على القيادة واتخاذ القرارات بينما المواطن يجب أن يكون قادرا على الطاعة والقيادة واتخاذ القرار فى آن واحد .

وعليه فقد دافع أرسطو عن وجود العبيد على أساس عدم قدرتهم الذهنية : فالرق فى نظره مفيد للطرفين : السادة والعبيد على حد سواء^(٢٥) . حيث أنه يحقق الاكتفاء الاقتصادى والانتاجية من جانب العبيد وبذلك يستفيد السادة بينما فى نفس الوقت هو مفيد بالنسبة للعبيد حيث أنهم لا يتسنى لهم امكانية اتخاذ القرارات وبذلك سيوفر لهم مجهود مواجهة المشاكل وتخطي مشكلة اتخاذ القرار . وقد رأى -

(٢٢) أرسطو ، السياسة ، احمد لطفى السيد ، مرجع سابق ص ١٩٤ .

(٢٣) المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، الباب الأول ، الفصل التاسع ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .
وينكر أرسطو بهذا الصدد أن الأولاد الذين لم يبلغوا سن القيد المدنى يعتبروا مواطنين ناقصين ، أما الشيوخ الذين حذفت اسماءهم منه فهم مواطنون متقاعدون .

(٢٤) ويوضح ذلك بقوله : « فى هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعا على اطلاق الكلمة بتمامه لا أضافيا إلى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لا يزاولون الزراعة ، فإنه ينبغى أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشئ العام » .

انظر : المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، الباب الثامن . فقرة ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٢٥) لمزيد من المعلومات عن رأيه فى الرق انظر : المرجع السابق ، الكتاب الأول ، الباب الأول فقرة ٥ ص ٩٤ ، والباب الثانى كله ص ٩٨ - ١٠٧ .

ارسطو ان منفعة العبيد والحيوانات الأليفة لا تختلف كثيرا حيث ان كليهما يسهر على احتياجات الحياة^(٢٦) . وكانت هذه النظرة هي السائدة ليس فقط في عصره ولكن في الغرب عامة حتى الغاء الرق في القرن الماضي. فالعبد كان ينظر اليه كعضو ضروري في العائلة . ويلاحظ أن العبيد كانوا يتمتعون بمعاملة طيبة في اليونان على عكس الحال في روما مثلا .

وقد فرق أرسطو بين « العبودية بالقانون » و « العبودية بالطبيعة » ، فالعبد بالطبيعة هو الشخص الذي ينتمى للعقل فقط بما يمكنه من مجرد الفهم والادراك ولكن دون أن يكون لديه عقل للتفكير واتخاذ القرار . وبالتالي فقد أقر ارسطو فقط العبودية بالطبيعة القائمة على عدم التفوق الذهني للعبد وتخلفه بالنسبة للسيد^(٢٧) . ووفقا لآرائه هذه فقد ذهب إلى أن اخضاع الأفراد للرق نتيجة للحروب - حيث أن معظم العبيد أخذوا في الحروب - لا يتمشى مع العدالة بالنسبة للكثيرين الذين ليسوا عبيدا بالطبيعة ولكن أصبحوا عبيدا بالقانون : قانون الحرب ، مع أن الحرب نفسها قد تكون جائزة .

وفي مجال توضيح صفة المواطن ودوره في الدولة وتحديد الأساس الذي تقوم عليه الدولة ينتقد ارسطو انتقادا شديدا الأساس الذي تقوم عليه الدولة عند افلاطون . فقد اعتبر أن تركيز افلاطون على الرغبة في الوحدة التامة للدولة يعتبر مبالغا فيه الى حد كبير حيث ان الدولة يجب ألا تكون موحدة كلية بل يجب أن تكون بمثابة كائن عضوي متماسك فتكون من مجموعة افراد مختلفين بوظائف متعددة . من ناحية أخرى ، يرى ارسطو أن تفسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفقا لأفلاطون على أنها مجرد علاقة مبسطة قائمة على أن القلة لديها الحكمة والعقل وبالتالي لديها المقدرة على اتخاذ القرار والكثرة ليس لديها هذه المقدرة بل كل ما يمكنها هو الطاعة ، يعتبر الى حد كبير تبسيطا أكثر مما يجب . فنظام الحكم في رأي ارسطو يتطلب البحث عن نقاط أكثر تعقيدا مثل : أين تقع

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٢٧) وحيث أن اليونانيين عامة لديهم تفوق ذهني - كما أوضح ارسطو وفقا للنظرة السائدة في اليونان القديمة - فانهم لا يمثلون مصدرا للرق .

السلطة فى الدولة ؟ ولمصلحة من تمارس هذه السلطة ؟ وما هو شكل الدستور الموجود فى الدولة ؟ وغيرها من نقاط . فالقول بأن أساس الحكم هو المقدرة على اتخاذ القرار من جانب والطاعة من جانب آخر قول خاطئ حيث أن المواطنين جميعا لديهم القدرة على اتخاذ القرار والطاعة معا .

وقد أكد على أن : « جميع المواطنين يجب أن يشتركوا فى حكومة الدولة » ، كل حسب عمره وتجربته وأهليته : بحيث يكون حمل السلاح للشباب ، والوظائف السياسية للكهولة ، والكهنوت للشيخوخة . فضلا عن هذا فإن المواطنين وحدهم هم الذين لهم حق ملكية الأموال الثابتة^(٢٨) .

آراء أرسطو فى الحكم وأنواع الحكومات :

قام أرسطو بتحليل دساتير نحو ١٥٨ دولة مدينة فى محاولة للوصول الى أنواع الحكم ، ومن الملاحظ أن أرسطو لم يؤكد على الدولة المثالية . ففي رأيه أن الأفضل يتوقف عادة على طبيعة الأوضاع والظروف . وبصفة عامة فقد أوضح أرسطو أن الأفضل هو الوسيط المنطقي بين أمرين متطرفين^(٢٩) وعليه ففي تحليله لدساتير التي جمعها مع تلاميذه والتي كانت أساس الدراسة فى مدرسته فقد استخدم معيارين أساسيين لتقسيم أنواع الحكومات :

المعيار الأول عددي أو كمي : ويقوم على أساس كم عدد القائمين بممارسة السلطة السياسية ؟ أما المعيار الثاني فهو نوعي أو كيفي : ويدور حول ، لمصلحة من تمارس السلطة السياسية فى الدولة ، أى هل تمارس لمصلحة الحاكمين أم المحكومين ؟

(٢٨) المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، الباب الثامن ص ٢٥٩ - ٢٦١ .

(٢٩) فقد طبق أرسطو مبدأ الاخلاق فى « الوسط الذهبى The Golden mean » على حقل السياسة : حيث رأى ان عادة الفضيلة هى عادة التلطيف وأن « الفضيلة تستهدف الى الوسط ، حيث تكون الممارسة الصحيحة للمهام والوظائف - كما توضعها العلوم والفنون - هى أساسا مسألة تناسق وانسجام وتوازن : بمعنى تحاشي التطرف والخطأ . ويوضح أن الفضيلة تستهدف الى الوسط : لا الوسط الحسابي بالمعنى الدقيق ولكن قصد « الوسط النسبي » ويعنى النسبي بالنسبة لطبيعة واحتياجات الشخص المعنى ، وتتكيف مع الوضع بأكمله الذى يجد فيه نفسه .

ووفقا لهذين المعيارين قام أرسطو بتقسيم الحكومات (٣٠) الى ستة أنواع : ثلاثة منها نقية وشرعية وطبيعية (٣١) ، وثلاثة غير نقية وغير شرعية تمثل فساد أو مسخ الأنواع الثلاثة الأولى وتقابلها . ومعيار التفرقة بين كل مجموعة هو أن الحكومات النقية تعمل لصالح المحكومين - أي الصالح العام - وغير النقية تعمل لصالح الحاكمين - أي الصالح الفردى . أما معيار التفرقة بين انواع الحكومات داخل كل مجموعة فيتوقف على عدد القائمين بالحكم : شخص واحد ، أو قلة أو الكثرة (أي موزعة بين المواطنين ككل) .

والشكل التالي يوضح انواع الحكومات عند أرسطو ومعايير تقسيمها :

معياري نوعي		معياري كمي
حكومات فاسدة	حكومات نقية	فرد واحد قِلة الكثرة
استبدادية	ملكية	
أوليغاركية	أرستقراطية	
ديمقراطية غوغائية	دستورية	

(٣٠) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ص ١٩٨ - ٢٠٥ .

(٣١) اوضح ارسطو ان الملكية ، والارستقراطية والدستورية تعتبر انواعا طبيعية وهي على صورة انواع السلطة في العائلة . وانها تهدف كما تهدف الى تحقيق الصالح العام : حيث ان العائلة تسبق تاريخيا الدولة وتصور مسبقا العلاقات التي تتم بعدها على مستوى مكبر في الدولة . فسلطة رب العائلة مشابهة لاثنتين من انواع الحكم الثلاثة الطبيعية النقية المذكورة : فالزوج يحكم ابناؤه وزوجته كاحرار ولكن نوع الحكم مختلف فهو يحكم ابناؤه كملك باعتباره متفوقا طبيعيا عليهم ، اما بالنسبة لزوجته فهو يحكم بما يشبه الحكم الدستوري ومضمونه ان طبيعة المواطنين متساوية ولا يوجد اختلافات مع فارق اساسي في ان السلطة بيد =

وقد رأى أرسطو متأثراً برأى افلاطون وتحليله للساتير الواقعية أن هناك اتجاهات حتمية للحكومات للتدهور من الحكومات النقية الى الحكومات الفاسدة . ومن حكم القلة الى حكم الكثرة .

ويلاحظ أن أرسطو وان اعتبر أن الملكية - باعتبارها حكم الفرد الواحد للصالح العام - هي أكثرها الهيأة ومثالية ، الا أن مسخها وفسادها - وهو الاستبدادية - يعتبر اسوأ انواع الحكم . وبالتالي فإن التسلسل بالنسبة للحكومات الفاسدة يبدأ بأسوأها ويتدرج الى الأقل سوءاً حيث الديمقراطية أكثرها احتمالاً معرقاً إياها بأنها « حيث يحكم الفقراء فهذه هي ديمقراطية » .

من ناحية أخرى فقد قام أرسطو بنقض الدولة الفاضلة المثالية كما صورها افلاطون في جمهوريته سواء من حيث الأساس الذي تقوم عليه أو من حيث حكم الفلاسفة كما سبق توضيحه . وبصفة عامة فقد وجه أرسطو نقداً لفكرة الدولة المثالية كما جاء بها افلاطون فقد اعتبر ان الأفضل يتوقف دائماً على الأوضاع السائدة ، وان الاحسن في نظره هو الوسيط المنطقي بين أمرين متطرفين .

فالحكم على أي من أنواع الحكم أفضل بالنسبة لشعب ما يتوقف على الخصائص الاجتماعية لذلك الشعب . « فالشعب الذي بحكم طبيعته قادر على انتاج جنس متفوق في الفضيلة والقدرات السياسية يتلائم مع الحكومة الملكية أو الحكومة الارستقراطية في حالة ما اذا كانت مجموعة بدلاً من فرد هي التي تمثل هذا التفوق وتعبّر عنه . وفي أي من هاتين الحالتين فان نظام الحكم يمثل أفضل انواع الحكم . حيث أن « الأفضل هو الذي يدار بواسطة الأفضل » . وهما النوعين الوحيدين اللذين يصبح فيهما الرجل الفاضل متطابقاً مع المواطن الفاضل في التعليم والعادات

= الزوج ولاتتناوب كما هي الحال بين المواطنين في الحكم الدستوري . أما سلطة رب العائلة على عبيده فهي تشبه الحكم الاختيادي . وهي تشبه سلطة الروح على الجسد . وقد اعتبر هذا النوع ايضاً على مستوى العائلة طبيعياً وشرعياً وفقاً لمفهومي .

والصفات . ولكن أيا من النوعين - الملكية والارستقراطية - لا يعتبر عادلا أو مناسبا اذا كان الافراد متشابهين ومتساوين . وعليه فان الشعب المناسب للحرية الدستورية هو الذى يوجد بين أفراده طبيعيا تعدد يشبه الحرب ويكون قادرا على أن يحكم وأن يطيع فى مقابل ذلك بواسطة قانون يعطى الوظائف والمراكز لمن يستطيعون القيام بها وفقا لما يستحقونه . والدستورية تختلف عن الديمقراطية فى انها تعترف بمصالح الاغنياء ضمن الصالح العام ، كما تختلف عن الارستقراطية فى ادخال أعضاء من كل الطبقات للمناصب فى الدولة .

هذا ويتناول ارسطو بالتحليل أنواع الحكومات المختلفة مبينا مزايا وعيوب كل نوع وكيفية تطورها :

فبالنسبة للملكية : يحلل انواعها منطلقا أساسا من الواقع اليونانى ، موضحا ان الملوك الأول بها كانوا أبطالاً من النموذج الهوميروسى حيث أدت انجازاتهم الى ان تبعهم الرعايا باختيارهم^(٣٢) . بمعنى آخر يمكن القول بأن هؤلاء الملوك الأول تمتعوا بالزعامة الكاريزمية نتيجة انجازاتهم . وكانت سلطاتهم ممتدة لتشمل كل شىء - فقد كان الملك يقوم فى نفس الوقت بوظيفة القائد والقاضى والكاهن . ولكنهم تركوا سلطتهم لابنائهم من بعدهم . وقد تقلصت تلك السلطة تدريجيا حتى لم يبق لهم فى بعض دول المدينة الا بعض الشئون الدينية المتمثلة فى رئاسة القرابين^(٣٣) . وفى الحقيقة لم يبق لهم من السيادة المطلقة الا حق ادارة الشئون العسكرية وقت الحرب خارج حدودهم - وكان هذا هو وضع اسبرطة وقت ارسطو - وفى وقت الحرب كانت السلطة الملكية مطلقة فى الحملات التى قادوها ، كما ان الأمور الدينية كانت فى يدهم . وينكر ارسطو أن السائد بين الشعوب «المتوحشة»^(٣٤) خاصة الآسيوية

(٣٢) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، الباب التاسع ، فقرة ٢ ، ٧ ، ٨ ، ص ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٣٣) بمعنى تقريبها بأنفسهم حيث يكون حضور الكهنة غير ضرورى .

(٣٤) المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، الباب التاسع ، فقرة ٣ ، ص ٢٢٢ .

هو تمتع الملوك بها بسلطة غير محدودة . حيث «أن هذه الشعوب تطبق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تنمر» ، وفقا لقوله . ومع هذا فان مثل هذه الحكومة الاستبدادية تعتبر في رأيه شرعية لأنها تستند على قانون وضعي وعرف : فهي ملوكية استبدادية ووراثية بالقانون . وهناك نوع رابع يتشابه مع هذا النوع الاستبدادي ولكنه موجود بين الاغريق القدماء قائم على الانتخاب وليس الوراثة : فهي طغيان بالانتخاب ، وذلك عادة لمدة معينة أو لحدث معين . أما النوع الخامس والأخير فهو يشبه بالسلطة العائلية حيث يتصرف الملك في كل شيء في الدولة كما يتصرف الأب تجاه عائلته ، أو كما تتصرف الدولة في وطن آخر .^(٣٥) وكذا يوضح ان الاتجاه في اليونان هو الاتجاه دائما من الملكية الى الديمقراطية : حيث الأولى لايمكنها أن تظهر في شكلها الأصلي القديم الا في حالة المدن الصغيرة . ولكن مع ازدياد حجم المدن فان الشكل الوحيد من اشكال الحكومات هو الديمقراطية وذلك بقيام الجماهير بأخذ السلطة واقامة الديمقراطية .

وينكر أرسطو بعض الانتقادات العملية للملكية كنوع من انواع الحكم وتتضح في التالي :

- ان الملكية تقترب من المثالية من الناحية النظرية لا من الناحية التطبيقية وأنه من المستحيل تطبيقها في المدن الكبيرة كما ذكرنا .
- ان الملك قد يكون مستقر السلطة كاملة قانونيا de jure ولكن واقعا de facto ، فان السلطة موزعة بين اداريين واقسام تنفيذية . وعلى هذا فانه حتى في حالة الملكية المطلقة فان «حكم الأفضل» ليس حكم شخص منفرد . وهو يفسر رأيه بقوله : « ولكن رجلا واحدا لايمكن أن يرى كل شيء بعينه بل ينبغي ان يكل سلطانه الى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع في بداءة الأصل خير من أن يترك الى ارادة فرد واحد »^(٣٦) .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٣٦) المرجع السابق ، الكتاب الثالث ، الباب الحادي عشر ، فقرة ٧ ، ص ٢٣١ .

- ان مسألة الخلافة - الوراثة - مسألة هامة حيث لا يوجد في ظل الملكيات أى ضمان بأن أبناء الملك سيكونون متفوقين ، ومع هذا فان من الحقائق العملية أنه سيسلم سلطته لهم على الرغم من هذا .

- ان الملك يجب ان يكون له حراس وهو يحتاج لزيادة عددهم ويعتمد عليهم ويزيد قوتهم ومن ثم يكسب صفة المستبد حيث لا يستطيع الشعب مواجهته الا بالثورة .

- أن هناك مشكلة علاقته بالقانون المكتوب والعرفي : « فحكم القانون أفضل من حكم الفرد » ، كما يقول أرسطو . والبعض قد يركز على أن الملك هو المفسر للقانون حيث يمكنه القيام بالتطبيق الخاص للقوانين على الحالات المعنية ، ومع هذا فيجب حتى في هذه الحالة ان يكون هناك الكثير من القضاة وليس واحدا فقط . وحتى اذا كان من الأحكم تفضيل قرارات الملك في هذا الصدد على النظام القانوني فان الأمر يختلف بالنسبة للقانون العرفي ، حيث للقوانين العرفية ثقل أكبر فهي ترتبط بموضوعات أكثر أهمية من القوانين المكتوبة ، مثل الاخلاق والعادات ، ولا يمكن لحكم الفرد ان يكون آمن منها .

وعليه فالملكية مع أنها شكل حقيقى للحكومة الا ان بها العديد من نقاط الضعف فى واقعها التطبيقي .

أما بالنسبة للأرستقراطية فشيئتها الفضيلة ، وينكر ارسطو انه اذا قلنا ان الاستقراطية هي حكم عديد من الاشخاص جميعهم فاضلين ، بينما الملكية هي حكم شخص واحد فقط ، فان الاستقراطية تكون أفضل للدولة من الملكية هذا بشرط أن يمكن العثور على عدد من الأشخاص لهم فضيلة متساوية . هذا الرأي قائم على أساس أن الأشخاص العديدين يكونون أقل ميلا للفساد من كائن واحد منفرد ومتفوق ، وذلك على الرغم من ان أرسطو يكرر قوله بأن الملكية هي أول وأكثر نظم الحكم الهية . ومع ذلك فانه يعتبر ما اذا كان حكم مجموعة من الافراد يؤدي الى حكومة افضل مسألة تجريدية الى حد بعيد : حيث من الناحية الواقعية لا يوجد حالات لمثل هذه المجموعة في دولة ارستقراطية أصيلة . فالفضيلة أو

الامتياز ليست الخصيصة الحاسمة للانتماء للطبقة السياسية المسيطرة .
ومن الناحية الواقعية كل ما نجده هو أوليجاركيات بدرجات متفاوتة في
مدى ابتعادها عن هذه المثالية . ونفس هذا الوضع ينطبق على الحكومات
الدستورية باستثناء أن مسخها يأخذ دائما شكل الديمقراطية .

وقد أكد ارسطو على الحكومة الدستورية باعتبارها أفضل
الحكومات العملية في نظره ، الأمر الذي سنتناوله بشيء من التفصيل في
نهاية تحليل بقية أنظمة الحكم .

وبالنسبة للاستبدادية باعتبارها مسخاً للملكية فهو يوضح سهولة
تحول نوع من الحكم الى مسخه المقابل له . ففي حالة الأنظمة الاستبدادية
الوراثية فإن الاختلاف بين الملكية والاستبدادية محدود للغاية . حيث ان
التفرقة الأساسية هي وجود اساس قانوني وسابقة لتولى سلطة غير
محدودة ، أما بالنسبة للمواطنين فإن هذه لا تمثل اختلافا عمليا ينكر .
والاقتراب القانوني من الاستبدادية يمكن تطبيقه فقط في رأيه على
« البرابرة الآسيويين » ، أما الشعوب التي لديها مزيد من الروح فإنها
بطبيعتها لا تتقبل ولا تحتمل الاستبدادية . فالمستبدون أصبحوا نادرين في
رأيه وكذلك الحال بالنسبة للملوك . يضاف الى هذا زيادة حجم المدن
واتساعها بما لا يمكن من حكم الفرد ملكيا كان أو استبداديا . والاستبدادية
تجمع بين أسوأ خصائص شكلين من الحكومات التي تعتبر هي نفسها
مسخا لأنواع فاضلة وهي الديمقراطية والأوليجاركية . حيث أنها تأخذ من
الأولى أصلها الديماجوجي « الغوغائي » وهو مايمدها - أي
الاستبدادية - بمظهر ديمقراطي الا وهو الكراهية المستمرة للنبلاء
ومعارضتهم . أما المظهر الاوليجاركي في الاستبدادية فهو انها تهدف الى
الثروة التي عن طريقها يمكن للحاكم المستبد الاحتفاظ بالحراس
وبرفاهيته . وبما ان الاستبدادية تجمع بين أسوأ مظاهر مسخين من
الحكومات فإنها تعتبر بلا أي تحفظ أسوأ مسخا من مسخ الحكومات الفاسدة
هذه .

اما الاوليجاركية كمسخ للاستقرابية : فان ارسطو يعرفها بأنه حيث يحكم الأشخاص بسبب ثرائهم سواء أكانوا قلة أو كثرة فان هذه هي الاوليجاركية التي تمثل مسخا للاستقرابية كنوع طبيعي من الحكم . فالشيمة الاساسية للأوليجاركية هي الثروة . ففي الوقت الذي تحكم فيه في النظام الارستقراطي أقلية على أساس الصالح العام ، ويقوم المجتمع لتحقيق اهداف نبيلة فبالتالي فان أكثر الأفراد مساهمة في تحقيق تلك الأهداف ، هم أكثرهم أحقية للمناصب في الدولة . ولكن هناك العديد من المجالات للتفوق حيث هناك عدة قيم يمكن أن يتفوق فيها الأفراد ويتميزوا : فهناك الثروة ، والنبيل ، والميلاد الحر ، والتعليم ، والفضيلة ، والكفاءة العسكرية والحكمة السياسية . وبالتالي فانه نظرا لان الكثير من هذه القيم والمجالات متقاربة فمن الصعب تحديد أى المناصب الخاصة في الدولة يشغلها أصحابها ، أو مدى نصيب من له تلك الصفات والى أى مدى يكون لصاحب احداها نصيب أكبر من غيره . وأرسطو لم يقدم تأكيدا تاريخيا لارستقراطية مؤسسة عقلانيا . - أى رشيدة - حتى يمكن مناقشتها مما يمكن القول معه بأن الارستقراطية ليست نوعا عمليا من انواع الحكم . وبالتالي فاننا نجد بدلا منها الاوليجاركية وهي نوع أدنى منها باعتبار الارستقراطية مثالية ويتوقف مدى دنو الاوليجاركية من النظام الارستقراطي او تدنيها عنه على أساس الى أى مدى يستخدم الثراء كمعيار للحق السياسي . وهو يرى أن الاوليجاركية تأتي كنتاج للتنافس - سواء أكان عنيفا أو غير عنيف بين نوعين من الامتياز والتفوق هما : الغني - وهو دائما مايكون محدودا في القلة - ، والقوة العسكرية - وهي موجودة في الجماهير .

وأرسطو يؤكد على أن الاوليجاركية أفضل من الاستبدادية لأنها تتضمن بعض التوزيع على الأقل بالنسبة للحق السياسي والسلطة . ولكنه ينتقدها على أساس ان الدولة توجد من أجل الحياة الفاضلة وليس من أجل مجرد الحياة . وعليه فان القول بأن أصحاب الثراء يحكمون من حيث انهم هم الذين لهم نصيب في الدولة يتمشى مع الشق الثاني : وهو النظر الى الدولة على انها تقوم من أجل الحياة ولكن من حيث أنها تقوم من أجل

حياة أفضل فان الاعتماد على أصحاب الغنى لا يكفي لتحقيق الهدف الأسمى . فضلا عن أن الأوليغاركية تتعرض لعدم الاستقرار والتغيير بطريقة عنيفة فمن قوله : « ان الدولة التي بها كثير من الفقراء مستبعدون عن الحكم والوظائف ستكون بالضرورة مليئة بالأعداء » .

أما بالنسبة للديمقراطية باعتبارها مسخا للدستورية فهي حسب تحليله تأتي في سلم التفضيل للحكومات أقلها سوءا . والقاعدة الأساسية في الديمقراطية هي الحرية والمساواة . وقد أوضح أن هناك خمسة أنواع من الديمقراطية^(٣٧) وفقا لهذه القاعدة . النوع الأول : وهو الديمقراطية الخالصة من أي شائبة ؛ وتتميز بالمساواة التامة في الحقوق السياسية ، حيث الشعب فيها هو الأكثر عددا ، ورأى الأكثرية هو القانون . والنوع الثاني : وهو الذي تكون فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب محدد ومغلقة دون الذين لا يملكونه . أما النوع الثالث : فيتميز بأن كل المواطنين الذين لانزاع في صفتهم هذه يصلون الى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . والنوع الرابع : يكفي فيه ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأي صفة كانت ، والسيادة فيه أيضا للقانون . أما النوع الأخير : فهو قائم على نفس الشروط المذكورة في النوع السابق ، مع اختلاف وهو أن سيادة القانون تنقل الى الكثرة التي تقوم مقامه : « وحيث تكون الأوامر الشعبية هي التي تقضى وليس القانون ، والفضل في هذا للديماغوجيين^(٣٨) » . وأرسطو يؤكد على سيادة القانون ، « حيث الديماغوجيون لا يظهرون الا حيث يفقد القانون سيادته » . وعليه ففي هذا النوع المتطرف من الديمقراطية لا يوجد قانون ، وغياب القانون هذا يمثل قاسما مشتركا بين هذا النوع من الديمقراطية والاستبدادية : ففي كلتا الحالتين لا يوجد دستور ، لأنه حيث لا يوجد قانون لا يوجد دستور .

(٣٧) المرجع السابق ، الكتاب السادس ، الباب الرابع ، ص ٣٢٣ - ٣٢٥ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

رأى أرسطو فى الحكومة الدستورية :

أوضح أرسطو أن أفضل الحكومات العملية فى رأيه هى الحكومة الدستورية «Polity»^(٣٩) وهذا النوع من الحكم بصفة عامة يقوم على التوازن بين القيم الأساسية الموجودة فى المجتمع وبين الطبقات الممثلة لهذه القيم . وقد رأى أن الأفضل باستمرار وسط بين نقيضين ، وتكر أكثر من مرة أن أفضل أنواع الحكم بصفة عامة يتوقف على الوضع القائم ، وعليه فانه من الناحية المثالية الملكية والارستقراطية يعتبران أفضل أنواع الحكم ولكن فى الظروف العادية فان الدستورية - حيث ينتهى كل من الفقر الشديد والغنى الشديد وحيث تمسك الطبقة الوسطى ميزان القوة فى الدولة - تعتبر فى رأيه أفضل الأنواع . والحكومة الدستورية تمثل التوازن بين الديمقراطية والاوليغاركية وذلك بالمزج بينهما - حيث تأخذ أفضل ما فى كل منهما وتعمل على التخلص من أخطائهما - كما تمثل التوازن بين السلطة والحرية . فهى «تحاول توحيد حرية » الفقر مع ثراء الغنى » . وتقوم على : « التآليف بين حقوق الأغنياء والفقراء بين الثروة والحرية »^(٤٠) .

كما ان هذا النوع من الحكومات قائم على طبقة وسطى قوية . ويؤكد أرسطو على هذه الطبقة بالذات لأنها فى رأيه أقل ميلا للفساد والتطرف عن غيرها من الطبقات مع تأكيده على ضرورة أن يدعم النظام عن طريق : أ - عدم الاساءة للفقراء وحسن معاملتهم ، ب - فتح الوظائف السياسية ولكن بدون أجر ، ج - تعليم المواطنين على احترام الدستور . ويؤكد أرسطو على أن الحكم الدستورى يمتاز بأنه حكم يستهدف الصالح العام أى لا يستهدف صالح القائمين بالحكم . كما انه حكم قانونى حيث تقوم الحكومة بمهامها وفقا لقواعد عامة لا بموجب أوامر تحكمية وتراعى الحكومة العادات المرعية والعرف الدستورى ، كما انه حكم يعنى حكومة المواطنين الراضية عن الحكم لا المرغمين عليه - كما

(٣٩) استخدم المرجع السابق تعبير « جمهورية » بدلا من « دستورية » .

(٤٠) المرجع السابق ، الكتاب السادس ، الباب السادس ، فقرة ٤ ، ص ٣٣٢ .

هى الحال - فى الحكم الاستبدادى^(٤١) . وهذه النقطة الأخيرة تؤكد أهمية الرضاء الشعبى فى الحكم .

والحكم الدستورى بصفة عامة يؤكد على أهمية القانون حيث يعتبره أرسطو الضامن الأساسى للحريات والمحافظة عليها .

وقد أكد أرسطو على وجود ثلاث عناصر (سلطات) فى تلك الدولة الدستورية تتميز على أساس وظائفها وهى :

- ١ - الجمعية العمومية : وتمثل السلطة التشريعية وتتولى سن القوانين وإعلان الحرب وعقد المعاهدات وغيرها من الشئون العامة .
- ٢ - هيئة الحكام : وتمثل السلطة التنفيذية ، وتسير أمور الدولة حيث تركز على إدارات الحكم وأعضائها .
- ٣ - المحاكم : وتتولى السلطة القضائية . حيث يتولى القضاء - وهم من جمع المواطنين أو من جزء منهم - الذين يؤلفون المحاكم بالانتخاب أو بالقرعة ، الاختصاصات القضائية المتنوعة^(٤٢) .

وبالتالى فقد كان أرسطو سباقا على عصره حيث تناول مفهوم مبدأ فصل السلطات ، الأمر الذى لم يبلور فى العصر الحديث إلا فى القرن الثامن عشر من بعد مونتسكيو كما سيرد تحليله .

وقد يكون الاشتراك فى الجمعية العمومية ديمقراطيا والتعيين على أساس أرسطى والعكس .

(٤١) انظر سباين ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ١٢٠ - ١٢١ :

(٤٢) جاء أرسطو بالعديد من أنواع المحاكم التى تتناول الاختصاصات المختلفة ، وعددها فى ثمانية أنواع : (١) محكمة لتصفية الحسابات العامة (٢) ومحكمة للفصل فى الأضرار التى تلحق للدولة (٣) ومحكمة للفصل فى انتهاك الحرمات الدستورية (٤) ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام (٥) ومحكمة إليها ترفع القضايا المدنية المهمة (٦) ومحكمة لقضايا القتل (٧) ومحكمة للأجانب ... (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم فى جميع الأقضية الجزئية التى يكون موضوعها من درهم إلى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا هذه القضايا مهما قلت قيمتها فإنها يجب ، فى الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال إلى قضاء القضاء العاديين . انظر : أرسطو ، أحمد لطفى السيد ، مرجع سابق ، الكتاب السادس ، الباب الثالث عشر ، فقرة ١ ، ٢ ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

ويرى أرسطو أن الدولة يجب أن لا يزيد عددها عن ١٠٠ ألف شخص حتى يستطيع الأفراد أن يمارسوا الحياة السياسية ويعرفوا بعضهم البعض ويقيموا حياة اجتماعية .

وقد اقترح عدة اقتراحات لضمان قوة وسلامة المواطنين وحتى لا يزيد عدد الأفراد في الدولة عن العدد الذي قرره منها^(٤٣) :

١ - تحديد سن الزواج^(٤٤) .

٢ - تدخل الدولة لتحديد النسل .

٣ - الاجهاض المبكر .

٤ - قتل الأطفال المشوهين .

ولم يرتئِ أرسطو ضرورة وجود أى اتحاد بين دول المدينة ، وقد ظلت صفة المواطن عنده مرتبطة بالمشاركة السياسية ، أى أنه فيما يتعلق بنطاق الدولة ودور المواطن ، كانت دولة المدينة السائدة في عصره ودور المواطن بها هما الوضع الأمثل .

النظرية العامة للثورات^(٤٥) :

اعتبر أرسطو أن هناك عدة عوامل للثورة وكانت من أهم ما يميز به تاريخ الدولة اليونانية ، وقد تناول تحديد مفهوم الثورة كما تناول شعور القائمين بها والدوافع التي تدفعهم إلى ذلك وأسباب قيام الثورة عامة بل إنه تناول أيضا كيفية التغلب على الثورات . و أرسطو عامة يرى أن الثورات مرجعها الشعور بالرغبة في المساواة أو الرغبة في عدم المساواة . ذلك الشعور الذي يولد أثارا نفسية كبيرة ويزكى الوعي عند البعض مما يدفعه إلى الثورة وتحريض الآخرين على القيام بها .

وهو في تناوله لموضوع الثورات تناولها بنظرة واقعية موضحا أن المذاهب السياسية المختلفة تعترف بحقوق الأفراد في المساواة إلا أن

(٤٣) المرجع السابق ص ٢٨١ - ٢٨٥ .

(٤٤) وقد رأى تعيينه بثمانى عشرة سنة للنساء وبسبع وثلاثين سنة أو أقل قليلا للرجال .

(٤٥) أفرد أرسطو الكتاب الثامن من مؤلفه : السياسة ، لتحليل هذا الموضوع بجوانبه

المختلفة استخلاصا من نظم الحكم المختلفة . لمزيد من المعلومات انظر :

المرجع السابق ص ٣٨٦ - ٤٤٩ .

الواقع يوضح انه عند التطبيق فإنها تحيد عن هذه المساواة^(٤٦) . فهو يرى ان الطبقة الأدنى قد تنثور في محاولة للحصول على مساواتها بالطبقة الأعلى . وهذه الأخيرة قد تنثور اذا أحست بأنها لم تعد مميزة . أى قد تنثور في محاولة للمحافظة على تفوقها وتميزها . بصفة عامة فان أسباب الثورات عند ارسطو ترجع الى ماسبق نكره من عنصر عدم الرضا والرغبة فى المساواة الكلية أو الجزئية وقد اعتبر هذه العلة العامة التى تهيب النفوس للثورة . أما بالنسبة للأسباب الثانوية للثورة فهى مرتبطة أيضا بما سبق نكره فترجع الى الأهانة والاحتقار والخوف أو التماذى فى السيطرة أو الزيادة الكبيرة فى بعض اجزاء الدولة أو قد تكون الثورات مرجعها التزوير فى الانتخابات والكيد والاهمال أو اختلاف الاصول حتى يتم اختلاط السلالات واستيعابها ، أو أن سببها بعض الامور الثانوية أو التافهة مما يؤدى الى تراكم عدم الرضا أو الشعور بالظلم^(٤٧) .

ويوضح ارسطو انه يجب التفرقة بين الثورة وبين المشاكل السياسية الصغيرة أو الانتفاضات السياسية البسيطة التى تمر عرضا حيث ان الثورات تتطلب شعورا أعمق بعدم الرضا وتهدف الى تغييرات أكثر جذرية . هذا الشعور قد يكون لسبب متوهم أو قد يكون نتيجة لعدم وضوح القوة السياسية والاقتصادية القائمة . كما يوضح أن « الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة »^(٤٨) .

ثم يتناول ارسطو اتجاهات الحكومات المختلفة عقب تعرضها للثورة :

فمثلا الديمقراطية قد تصبح استبدادية اذا استطاع شخص من بين الغوغائيين أن يحصل على ثقة الأفراد وأن يعمل على الحصول على قوة كافية للقضاء على أعدائه . ولكن فى نفس الوقت فإن الديمقراطية قد لا تتحول الى استبدادية بل الى اوليجاركية اذا عمل هذا الشخص على جذب العناصر الأكثر غنى الى جانبه .

(٤٦) المرجع السابق ص ٣٨٦ .

(٤٧) لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٤٨) المرجع السابق ص ٤٠٠ .

كما رأى أرسطو أن الحكومة الديمقراطية غير المتطرفة قد تتحول الى نوع متطرف من الحكم لا تتقيد بأى قوانين . اى أنه أوضح أن الحكم الديمقراطى درجات كما أوضح أن النظام الأوليجاركى هو أكثر النظم اتجاها للتدهور والانهيـار نتيجة للخلافات بين الزعماء وان النظم المختلفة كالنظام الجمهورى هى أكثرها استقرارا وأكثرها قوة حتى مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وقد أوضح أرسطو فى هذا المجال إمكانية منع الثورات .

ورأى أن تحتفظ الدساتير المختلفة بالرقابة على التغيرات التى قد تؤثر على الأوضاع السياسية وأوضح أن النظام الارستقراطى يجب ان يحسن معاملة مجموع المواطنين وان المساواة الجزئية يجب أن تطبق فقط على الطبقة الارستقراطية على الأقل . وان الوطنية يجب أن تشتعل أو تزداد اشتعالا على الأقل فى الطبقة المستفيدة أساسا من النظام السياسى ومن الاستقرار . كما أن ظهور أى فرد فى السلطة يجب أن يراقب بحذر كما يجب أن لاتعطى له الفرصة لزيادة سلطته حتى لايتحول الى حاكم استبدادى .

كما يوضح أرسطو أن المسيطرين على الوظائف السياسية يجب أن يمنعوا من استخدامها للحصول على مكاسب شخصية عن طريق نفوذهم أو الرشوة أو غيرها .

ويرى أرسطو ضرورة تحقيق الرقابة على المسئولين عن الميزانية فى الدولة حتى لايسيئوا باستخدام سلطتهم وذلك لتحقيق مكاسب شخصية . كما اقترح أيضا أن الوظائف الثانوية فى الدولة التى لاتتضمن السيادة تفتح للطبقات الفقيرة من الاوليجاركيين وللمجموعات الغنية من الديمقراطيين فى محاولة لتحقيق التوازن المنشود السابق النص عليه . والأساس فى هذا المجال وفقا لرأيه أن كل العناصر الموجودة فى الدولة لها قيمتها وأنه لايجب القضاء عليها أى على أى من هذه العناصر كلية حيث فى هذا قيام الاضطرابات . ويؤكد أرسطو على أن الأسلوب الأساسى لتلافى الثورات هو تعليم الشباب روح الدساتير أى تعريفهم بأساسيات نظام الحكم فى دولتهم .

فيما يتعلق بالنظام الاستبدادي فان ارسطو تناوله تناولاً موجزاً بوجه لم يأت فيه بجديد وقد اعتبر أن الملكية قد أصبحت في طي التاريخ والسبب الرئيسي في هذا استحالة وجود شخص يتفوق في قيمه ومبادئه وحكمه على المجموع . وعليه فاما تحد سلطات الملك وفي هذه الحالة لايعتبر ملكاً أو يعمل على الاحتفاظ بسلطته عن طريق القوة وفي هذه الحالة يعتبر مستبداً .

مساهمات ارسطو في الفكر السياسي :

إذا نظرنا الى مساهمات ارسطو في الفكر السياسي نجد أنه لم يأت بجديد أو بأفكار جديدة بقدر ما أسهم في اتجاهين أساسيين :

أولهما : أسلوبه ومنهجه في التحليل الذي كان أساساً لقواعد التحليل السياسي وخاصة في مجال نظم الحكم وهو الأمر الذي أهله لأن يعرف بأب الحكومات المقارنة . هذا الأسلوب الواقعي التحليلي أدى الى الكثير من التعميمات ذات القيمة الدائمة .

ثانيهما : إعادة تحليل وتبويب ما جاء به سابقوه من أفكار . فقد طور العديد من الافكار التي جاء بها خاصة افلاطون وبلور منها نظريات متكاملة .

وان كان يؤخذ على ارسطو بصفة عامة ما أخذ على افلاطون وهو المحدودية فقد بنى فكره وتحليله على النطاق المحدود لدولة المدينة بل رأى أن الوضع الأمثل هو العودة لهذا النطاق المحدود وقد وضح هذا من تحليله لحجم الدولة وصفة المواطن وغيرها . حيث تأثر مباشرة بالتجربة اليونانية ، وقد أخذ عليه وهو معلم من أصبح الاسكندر الأكبر بأنه لم يحبذ أهمية الاتحادات أو التوسعات .

ومع هذا فان هذا لا يقلل من مساهمته في الفكر السياسي في عدة مجالات . فمن ناحية أكد ارسطو على أهمية التوازن في الدولة وتوضيح ان المشكلة السياسية المجردة هي ايجاد توازن بين الحرية والسلطة في الدولة

وهو لم يكتف بمجرد توضيح الاساس بل انه حل كيفية اقامة الدولة على مثل هذا التوازن .

كما ان من مساهماته توضيح ان سلطة الحكومة تخضع للرأى العام والقوانين الخاصة بالدولة . فضلا عن هذا فقد عالج فكرة السيادة فى الدولة ذلك المفهوم الذى طوره جون بودان فى عصر النهضة . ومن ناحية أخرى فقد اقتررب أيضا من مبدأ فصل السلطات فى الدولة بتوضيحه أن الأجهزة الثلاثة فى الحكومة يجب ان تميز عن بعض .

كما يعتبر ارسطو رائدا فى الدفاع عن الملكية الخاصة وتعتبر مساهماته فى هذا المجال من المساهمات الخالدة فى هذا المجال .

وعليه فانه اذا اعتبر أن المساهمة الرئيسية لافلاطون هى فى أفكاره السياسية التى تنادى بالتغيير الثورى الدينامكى للوصول الى الأمثل فان أهم مساهمات ارسطو هى فى مجال تحليله الواقعى للحكومات القائمة وتوضيحه للقوانين التى تحكم الظواهر السياسية .

ومن الواضح أنه لم يناد بضرورة اعادة تشكيل المجتمع من جديد على اسس يرسمها هو كما فعل افلاطون بل انه حل الواقع كما هو ومبدؤه هذا واضح فى تحليله للثورات كظاهرة عامة يمكن أن تتحقق فى أى مجتمع وأى نظام سياسى وفقا لتحليله مع اعطائه مرشدا لكيفية التغلب على امكانية قيامها .

الفصل الرابع

انهيار دولة المدينة والاتجاه نحو العالمية

واهم ما يلاحظ على الأوضاع السياسية والافكار السياسية بعد أرسطو هو انهيار وحدة دولة المدينة التي مثلت الوحدة السياسية الرئيسية في اليونان القديمة والتي أنتجت اثينا - وهي أهمها - أول فكر سياسي أوروبي منظم . فالأوضاع التي سادت بعد أرسطو لم تكن لتشجع على ازدهار الفكر السياسي . ولقد تميز الوضع من الناحية السياسية بقيام الامبراطوريات ، فقد قضت مقدونيا - على يد الاسكندر الأكبر - ومن بعدها روما على دولة المدينة اليونانية . أى أن المحدودية التي ميزت دولة المدينة اختفت في ظل الامبراطوريات والتوسع . وبنفس المثل يلاحظ ان المحدودية التي ميزت أفكار افلاطون وأرسطو بدأت تتلاشى وظهر اتجاه نحو العالمية : « العالمية على المستوى الفلسفي » .

فمن ناحية الفكر السياسي يلاحظ ان أهم المفكرين اليونانيين فيما بعد أرسطو انتهوا الى أن السياسة والنشاط فيها تعتبر شرا وبالتالي فان على الفرد أن يبحث عن سعادته في مجالات أخرى غير المجالات السياسية . وقد بدا واضحا ان السلطة السياسية في ظل التوسعات الاستعمارية قد انفصلت عن العدالة وعليه فان أهم ما يميز الافكار السياسية في تلك الفترة هو النظرة المتشائمة والساخرة التي انتشرت بعد أرسطو والتي تمثلت في أفكار الابقورية^(١) والرواقية^(٢) ، وكان أهمها

(١) نسبة الى الفيلسوف اليوناني ابيقور Epicurus مؤسس تلك المدرسة الابقورية Epicurean وقد عاش في الفترة من ٣٤٢ - ٢٧٠ ق . م .

(٢) والرواقية Stoicism مدرسة فلسفية في الفكر السياسي أسسها زينون zeno عام ٣٠٨ ق . م . وقد استمدت اسمها من المكان الذي كان يقوم زينون بالتدريس فيه وهو «Stoa» الرواق المنقوش .

الاساسى «أن تأخذ بأيدي الناس فى أوقات الشدة والبلاء وذلك باستخدام اساليب انكفائية يتحصن داخلها الحكيم تجاه تفكك الحاضرات»^(٣) .

ويلاحظ ان الاختلاف بين هذين الاتجاهين لا يتمثل فى اساس النظره للوضع السياسى والنشاط السياسى ولكن الاختلاف بينهما يبدو فى الافكار المقدمة فى ظل هذه الأوضاع السياسىة . فبينما اتخذ الابقوريون موقفا سلبيا وطوروا افكارا سلبية بالدرجة الاولى اساسها ان أى حكومة يمكنها السيطرة على الافراد تعتبر حكومة فاضلة يجب طاعتها ، فان الرواقيين^(٤) قدموا الكثير من الافكار الايجابية خاصة فى مجال المساواة العالمىة والقانون الطبيعى التى أثرت كثيرا على الفكر السياسى الأوروبى .

الابقورية : وهذه الفلسفة تحاول ان تفلسف أو ترشد وتمنطق الوضع القائم الذى وضع فيه انفصال الفرد عن الدولة وضرورة ان يبحث الفرد بنفسه عن هدفه فى الحياة وهو تحقيق السعادة . وقد اوضح الابقوريون أن أهم هدف للحياة هو تحقيق السعادة للفرد ، وان السعادة هى اشباع الرغبات الروحية والاخلاقية والمادية لكل فرد . وبالتالى فان الدولة ماهى الا اداة لاشباع رغبات الأفراد . والقانون ماهو الا وسيلة نفعية لضمان السلام والطمأنينة بالنسبة للأفراد . وعليه فان من وجهة نظرهم أن أى حكومة يمكنها أن تفرض القانون تعتبر حكومة فاضلة ويجب ان يخضع لها الأفراد تحقيقا لمصالحهم . ومن ثم فلا يوجد فرق بين نظام ملكى مستنير ونظام استبدادى مادامت جميعها تحقق للفرد رغباته^(٥) . فقد طغى الاتجاه النفعى على افكار الابقوريين .

(٣) انظر : توشار ، مرجع سابق ص ٥٢ .

(٤) The Stoics ، كما يطلق عليهم أيضا ، أصحاب الرواق ، أو أهل المظال ، .

(٥) لمزيد من المعلومات عن الابقورية انظر : سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الأول ، ص ١٧٠ - ١٧٤ .

الرواقية : وهى فلسفة أخلاقية مثالية «جوانية»^(٦) بمعنى أنها تهتم بالحياة الروحية الداخلية للإنسان ولا تبالى بما يقع له من أحداث خارجية ، ويتجلى هذا فى أخلاقياتها القائمة على أصالة فكرة الحرية وسيطرة النفس على انفعالاتها ، حيث تلتزم قاعدتها ومعياريها فى اطمئنان النفس ورضى الضمير . والحرية وفقا لهذا ، حرية الشخصية التى تعرف كيف تحكم نفسها وفقا لقانون تسنه هى نفسها عن طريق التدريب الشديد للإرادة وعدم الاهتمام بالملذات الظاهرة^(٧) : ومن ثم تكون السعادة فى يد الفرد نفسه وتحكمه فى انفعالاته بصرف النظر عن المؤثرات الخارجية والتى لاسيطرة له عليها .

وقد تميزت هذه المدرسة الفكرية بأنها جاءت ثمرة لجهد العديد من الرواد على مر تاريخها الطويل منذ أسسها زينون وحتى الغاء المدارس اليونانية فى القرن السادس الميلادى^(٨) . كما تميزت بانتشار افكارها وجانبياتها ، فقد جمعت بين روادها النقيضين : القاع والقمة . وضمت من كان عبدا - وهو ابكتيتوس ، ومن كان امبراطورا - وهو ماركوس (مرقس) أوريليوس^(٩) - وذلك فى نسيج فكرى متكامل ومتربط ينادى بالمساواة العالمية بين البشر جميعا .

(٦) د . عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٩ و ١٦٩ .

(٧) انظر : سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الثانى ، ص ٢١٩ . لمزيد من المعلومات عن الرواقية عامة انظر ص ٢٠٩ - ٢٣١ .

(٨) والمذاهب الرواقية يقسم عادة إلى ثلاثة عصور :
أ - الرواقية القديمة : من ٣٢٢ - ٢٠٤ ق . م .
وأهم روادها زينون وكليانوس .

ب - الرواقية الوسطى : فى القرنين الثانى والأول ق . م .
ومن أهم روادها : بنسياتوس ، وبويتوس ، وبوزيونيوس (وهو سورى الأصل) . وقد تأثرت افكار تلك الفترة بأفلاطون وأرسطو .

ج - الرواقية الحديثة : من القرن الأول بعد الميلاد وحتى اغلاق المدارس اليونانية عام ٥٢٩ . وأهم روادها من الرومان هم : سنيكا ، وابكتيتوس ، وماركوس أوريليوس .

انظر ولمزيد من المعلومات : المرجع السابق ص ٣ - ٨٠ .

(٩) عن آراء كل منهما انظر عثمان أمين ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ - ٢٦٩ .

انظر ايضا : . 145 - 166 . pp . Ebenstein, op. cit .

وهي تعتبر الى حد كبير اعادة صياغة لافكار افلاطون وأرسطو المحدودة مع اعادة تفسيرها على مستوى عالمي، أي انها تمثل انعكاسا لدور الامبراطوريات ولكن اساسها مازال افكار افلاطون وأرسطو الى حد كبير . فالافكار التي اعتبرها افلاطون وأرسطو صالحة للتطبيق بالنسبة للآثينيين ، جعلها الرواقيون صالحة وفي متناول أي فرد دون تفرقة بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة أو غيرها .

ومن الجدير بالذكر أن معظم روادها ليسوا من اليونانيين بل من مناطق البحر الابيض المختلفة بما في ذلك منطقة سوريا والجزر . كما أن أكثر أفكارها جانبية جاء بها الرواقيون الرومانيون ، الذين وقعوا تحت تأثير الثقافة اليونانية ؛ وقد تزامنت مع ازدهار مدرسة الاسكندرية - التي ذاع صيتها ثقافيا - والتي يعتقد أن الرواقية قد تأثرت بها .

فقد نادت الرواقية بالعالمية والمساواة وضرورة التمسك بالاخلاق ووضحت مكانة القانون الطبيعي من الوجهة الفلسفية الأمر الذي تبناه الرومان فيما بعد من الوجهة القانونية . والفلسفة الرواقية تهدف لبلوغ السعادة . ومن ثم فقد اهتم روادها بالفلسفة لتوصلهم للحكمة التي تمكن الانسان من الوقوف على الحقيقة التامة الشاملة لاجزئياتها . فالفلسفة في نظرهم هي : « علم الأمور الالهية والأمور البشرية » ، وهي علم الموجودات العاقلة حيث العنصر المشترك بين العالم الالهي والعالم البشري هو العقل (١٠) .

فلافتراض الفلسفي الاساسي للرواقية هو ان كافة اوجه الطبيعة هي تعبير عن حكمة عالمية تقترب من مفهوم الإله الواحد . فقد وجد الرواقيون ان هناك حكمة ومعقولية ورشدا ينتمي اليها كل ما هو موجود في الطبيعة بما يقترب من مفهوم الإله الواحد . وأن الفرد باعتباره كائناً

(١٠) عثمان أمين مرجع سابق ، ص ٨٤ .

ويوضح الرواقيون أن مهمة الفلسفة مهمة عقلية عملية أساساً حيث تتركز على استبعاد كل ما يخالف العقل . وأهم العلوم الفرعية للفلسفة في نظرهم هو علم الأخلاق وهو يأتي قبل علم الطبيعة وعلم المنطق : الذي اعتبروا مهمته سلبية ، علي عكس السفسطائيين الذي اتخذوا نفس التقسيم الثلاثي ولكن اعتبروا علم المنطق أهم تلك العلوم .

مفكراً بالدرجة الأولى ينتمى الى المعقولة والرشد ويمكن أن يدرك حقائق الأمور كما توضحها الطبيعة . وأن هذا الرشد وهذه المعقولة يتميز بها الأفراد جميعاً أى لاتقتصر على عنصر أو فئة أو جنس معين . أى ان ما اعتبره اليونانيون فى ظل اثينا او فى افكار أرسطو قاصراً على الاثينيين من المواطنين وما اعتبره افلاطون قاصراً على الفلاسفة الحكام ، اعتبره الرواقيون صفة أساسية للفرد ككائن رشيد وعاقل . فالعقل والحكمة تنتمى للانسان كإنسان .

وبالتالى فقد نتج عن هذا المنطق الفلسفى عدة مبادئ أساسية :

(١) ان الكون يحكمه قانون طبيعى واحد لا يتبدل وان هذا القانون الطبيعى يمكن أن يدركه العقل الانسانى ، وان الخروج عليه خروج على طبيعة الاشياء .

(٢) أن الافراد متساوون بحكم تمتع كل منهم بالرشد والعقل - فالجميع ينتمون لمملكة العقل - وأنه لا يوجد فارق بين العقلاء بل ان الفارق هو بين العاقل وغير العاقل أو المجنون .

(٣) أن الافراد ينتمون الى أخوة عالمية وبالتالي يتخطون على أساسها حدود الدولة . فالدولة فى رأيهم ليست بالضرورة الوحدة الأساسية التى يمكن ان تحقق للفرد ذاته وان تحقق الفضيلة بل إن على الافراد التطلع الى خارج اطار الدولة أى الى العالم ككل .

ومن الجدير بالذكر أن الرواقيين قد فصلوا تماماً بين الأخلاق والسياسة واعتبروا ان الاخلاق وحدها دون السياسة هى القوة المحركة للأفراد وانها ليست من اختصاص الجماعة بل هى من اختصاص الفرد وحده وبالتالي يمكنه التحكم فيها ، فقد كان التأكيد على الاكتفاء الذاتى المعنوى للفرد . ومع اهتمامهم بالاخلاق على المستوى الفردى فقد اهتموا السياسة تماماً واعتبروا ان حياة الفرد أسمى من الحدود التى تفرضها الدولة عليه . وان الدولة ليست هى الوسيلة الوحيدة التى بها يظهر الرجل الفاضل حيث ان الانسان ينتمى لمجتمع اكبر هو الانسانية ككل . والفرد يستطيع أن يصل الى الكمال، - بصرف النظر عن النظام القائم فى

دولته - عن طريق اتباع القانون الطبيعي . وعلى هذا فقد أطلقوا على الفرد لقب «المواطن العالمي» . وباختصار فالأفراد يخضعون لقانون طبيعي واحد ويتمتعون بالمساواة من حيث أن كلا منهم يتمتع بالعقل والحكمة وجميعهم ينتمون الى جماعة عالمية طبيعية واحدة . فقد دعوا «لجامعة انسانية»^(١١) : بمعنى حركة وحدة جامعة «Pan Movement» ، ولكن على مستوى عالمي وعلى أساس روحاني وليس سياسي .

فالأفراد يجمع بينهم اتحاد يتمثل في القانون الطبيعي ، وذلك في اطار العالم «Cosmos» ككل الذي أطلقوا عليه «مدينة العالم»^(١٢) . «Cosmopolis» رمزا لترابط ووحدة أجزائه في كل واحد ، حيث يعيش الأفراد جميعا في اطار هذه العائلة العالمية الكبيرة التي لاتحدها حدود سياسية أو انقسامات مفتعلة . وبالتالي فان أية قوانين وضعية وان كان من الواجب تقبلها الا أنها لاتخل بالقانون الطبيعي .

وفي هذا المجال يلاحظ ان الرواقيين وان نادوا بالمساواة المطلقة وفقا للقانون الطبيعي الا أنهم في نفس الوقت كانوا واقعيين في تسليمهم بوجود فوارق بين الأفراد : أي بوجود عدم مساواة . ولكن هذه الفوارق الاجتماعية والمادية يعتبرون انها نتاج القوانين الوضعية : فهي شروخ في الجزئيات ومظاهر الأشياء ، ولاتنتقص من الحرية الحقيقية للفرد وهي حريته الداخلية : أي سلطته على ذاته وقدرته على التحكم في نفسه . وتأكيذا للمساواة الطبيعية الأصلية فقد أوضحوا أن الأفراد عاشوا قبل المجتمع المنظم فيما أسموه بالعصر الذهبي حيث كان اتصالهم بالطبيعة مباشرا وحيث كانت المساواة بينهم مطلقة وعليه فقد نادى الرواقيون بضرورة تقبل مايفرض من عدم مساواة ، وفلسفته على أساس انه يمثل خروجا عن القوانين الطبيعية وعن الأصل .

واذا كان الرواقيون قد وضعوا الأسس الفكرية للعالمية على مستوى فلسفي ، فان العالمية من بعدهم استمرت في شكل قانوني وإداري في ظل الامبراطورية الرومانية ثم في شكل ديني وسياسي في ظل الفكر السياسي المسيحي والاسلامي .

(١١) المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٦ و ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(١٢) انظر توشار ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

الفصل الخامس

الفكر السياسي الروماني

أول ما يلاحظ أن الرومان لم ينتجوا فكرا سياسيا أصيلا خاصا بهم على الرغم من أن الامبراطورية الرومانية دامت أكثر من ألف عام إلا أن الرومان لم يكونوا رجال فكر وقلم وانما رجال سياسة وإدارة وعسكرية . والبعض يتساءل عن سبب هذه الظاهرة وهناك عدة تبريرات :

١ - أن الرومانيين وقعوا في أوائل تاريخهم في إطار الثقافة اليونانية وبالتالي فقد تأثروا بها وأصبحوا تلامذتها أي « تهلنوا »^(١٣) وصار هناك نوعاً من الاندماج بين الثقافة اليونانية والرومانية . ويمكن النظر الى أن تدريس أرسطو لاسكندر مثل رمزا حقيقة أن اليونان ظلت سيدة العالم في مجال الفكر على الرغم من فقدانها لاستقلالها السياسي . والتغير الوحيد الذي تم في هذا المجال خلال قرنين من وفاة أرسطو هو حلول روما محل مقدونيا مع استمرار التأثير الثقافي اليوناني وسموه .^(١٤) ومن الجدير بالملاحظة أن الرومان قد تأثروا خاصة بالرواقية والابيقورية وما تضمنته من مفهوم العالمية والقانون . وقد استمر تأثير الثقافة الهلينية « Hellenic » لمدة خمسة قرون تبدأ من ٣٠٠ ق . م . حيث أخذ عنها ، ومن ثم عرفت تلك الفترة بالمرحلة الهلنستية Hellenistic ، القائمة على ذلك التهلن .

(١٣) لمزيد من المعلومات عن مفهوم « الفكر المتهلن » ، وابعاده انظر : توشار ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٨ .

Ebenstein, op, cit . , 109 .

(١٤) انظر :

٢ - من ناحية أخرى فالامبراطورية الرومانية مع مرورها بالعديد من الازمات الصغيرة الا انها لم تمر بأزمة واحدة طاحنة تهز كيائها . وقد سبق ان اوضحنا ان الفكر السياسى عامة يزدهر فى وقت الازمات . فلم تقع الامبراطورية الرومانية فى حرب طاحنة مثل البلويونيز وما أنتجته من آثار كان من أهمها ازدهار الفكر السياسى اليونانى .

٣ - يضاف الى هذا ان اتساع الامبراطورية جعلها تضم العديد من الجماعات والافراد والدول وبالتالي فقد افتقرت الى ارتباط الفرد المباشر بها ، فالشعور بالانتماء كان ضعيفا نتيجة كبر حجم الامبراطورية . على خلاف الوضع فى اليونان القديمة وفقا لما اوضحناه فى ظل دولة المدينة .

وباختصار يمكن القول أن الرومانيين تميزوا بالتجربة الواقعية والعملية ولم يتميزوا بالفكر السياسى على عكس اليونانيين .

ومن الملاحظ انه لم يكن - حتى أصبحت روما أقوى قوة فى العالم فى ذلك الوقت - أن بدأ التحليل المنطقى لمنظوماتها السياسية ، وحتى عندما تم ذلك فقد حدث على أيدي بوليبيوس ، وهو يونانى الأصل ، وخليفته شيشرون وهو وان كان رومانيا الا انه لم يأت بالجديد من الافكار - بل كانت افكاره تكرارا لافكار ارسطو وبوليبيوس والرواقية ، فضلا عن سنيكا الذى كان رواقيا رومانيا .

أى ان الافكار السياسية التى جاءت فى العصور الرومانية تفسيرا للأوضاع السياسية القائمة فى ظل الامبراطورية الرومانية جاء بها اما يونانى أو رومانى مكررا لافكار يونانية ولكن على نطاق عالمى .

بوليبوس Polybius

(٢٠٤ - ١٢٢ ق . م)

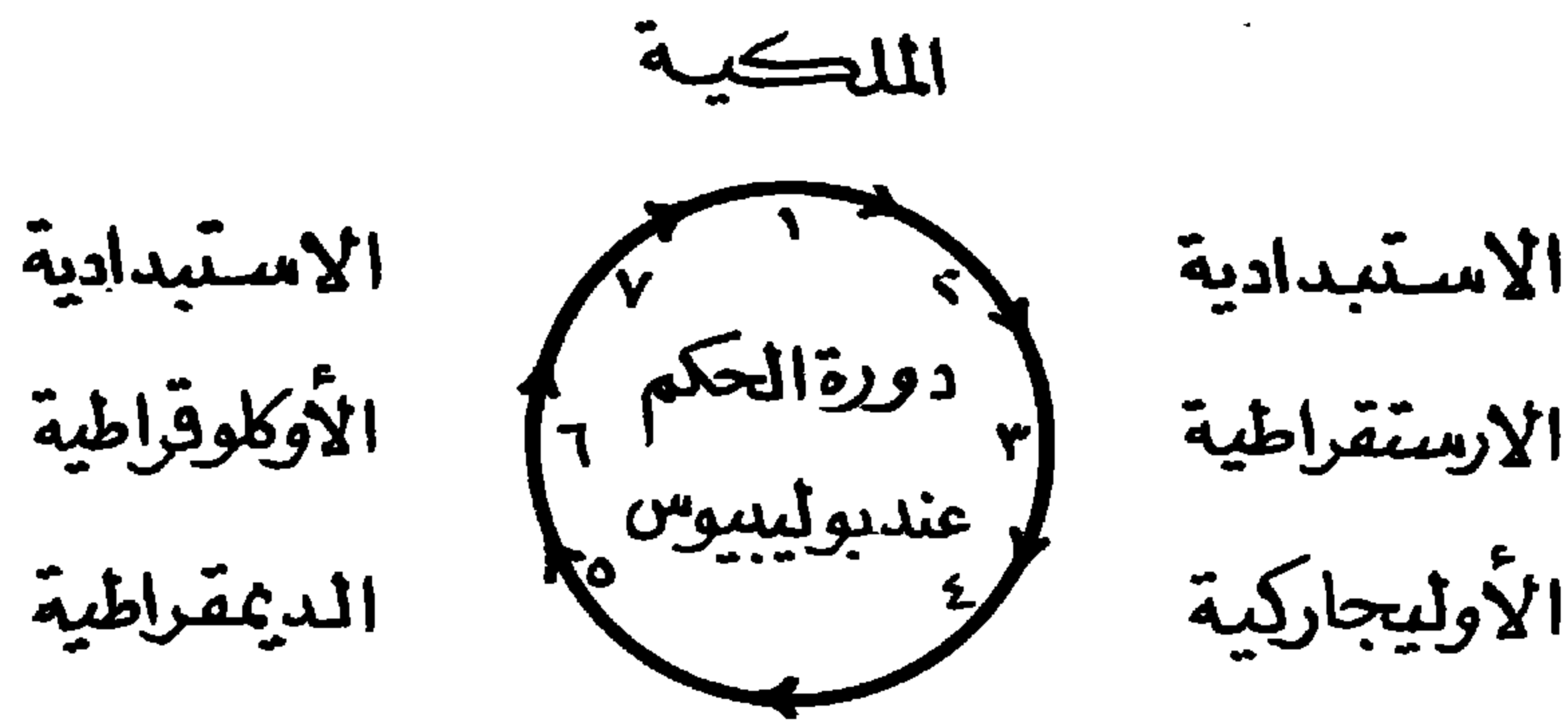
وهو مؤرخ يوناني الأصل ، تولى العديد من المناصب السياسية والعسكرية مما جعله من ضمن اليونانيين الذين أسروا وارسلوا الى روما حيث ظل بها نحو ١٧ عاما .^(١٥) وقد عمل في خلال هذه الفترة على دراسة تاريخ روما^(١٦) والأوضاع السياسية الرومانية ، فضلا عن نشاطه التربوي واتصالاته الواسعة . وقد انتهى به الحال للعودة لوطنه اعترافا بعلمه وجهده التربوي .

ولعل أهم ما قدمه بوليبوس للفكر السياسي هو نظريته في دورة الحكومات ، دورة اشكال الحكومات . أو كما اطلق عليه عجلة الدساتير أو الدورة الدموية للدساتير . وقد انطلق في تحليله من نفس آراء افلاطون وأرسطو وخاصة الأخير : حيث قسم الحكومات الى ستة انواع ثلاثة منها نقية ، صالحة ، غير مختلطة هي : الملكية ، والارستقراطية ، والديمقراطية ، وتقابلها ثلاثة مختلطة ، غير نقية هي : الاستبدادية ، والاوليجاركية ، والاوكلوقراطية . ومعيار التفرقة بين النوعين هي ما اذا كان الحكم لصالح الحاكمين أم المحكومين . كما أوضح أن كل نوع جيد يتحول في الدورة الى نقيضه الذي ينشأ منه نوع الحكم الصالح التالي في أفضليته وهكذا .

فقد افترض ان الشكل الاصيل للحكم هو الملكية مع ارتباط الملك بالمثاليات الاساسية مثل العدالة والواجب . ولكن هذا النوع يتدهور الى الحكم الاستبدادي وذلك اذا مابدا الملك في الاطاحة بالعدالة والقيم المعنوية القائمة . والنوع الاستبدادي يؤدي الى ائتلاف مكون من النبلاء والحكماء وقد أطلق على هذا النوع الذي يمثلونه « الارستقراطية » اما اذا بدأت القلة^(١٥) كان من بين نحو ١٠٠٠ من الشخصيات البارزة الذين أخذتهم روما بعد غزوها لمقدونيا بدعوى محاكمتهم وظل بها حتى أفرج عنه هو وال ٣٠٠ الباقون على قيد الحياة .

(١٦) ركز عمله على فترة قصيرة نسبيا من تاريخ روما الطويل وهي من ٢١٩ ق . م إلى ١٦٧ م .

فى فقدان الحكمة والفضيلة فانها تتجه الى الحكم بعيدا عن العدالة وينشأ نوع جديد يعرف بالاوليجاركية ، أما الديمقراطية فتحدث عندما يبدأ الشعب أو الأفراد فى الثورة ضد اساءة الحكم . والديمقراطية نفسها تتحول الى حكم غوغائى صرف ، أو ما أطلق عليه « الاوكلوقراطية » وهذا النوع قد يؤدى الى ظهور حاكم مستبد جديد يستخدم العنف والقوة فى قهر الآخرين ومن ثم تبدأ الدورة من جديد . والشكل التالى يوضح دورة الحكم عند بوليبيوس :



هذا وبنظرة تحليلية موضوعية تنبأ بوليبيوس بحتمية انهيار الامبراطورية الرومانية التى عاصر نهضتها وازدهارها لتصبح قوة عالمية تتميز بامتدادها فى العالمين الغربى والشرقى ، وذلك فى ضوء رؤيته السابقة لدورة الحكومات .

ومن ناحية أخرى فان بوليبيوس أسهم بنظريته فى الاستقرار السياسى التى تأثر فيها بأفكار ارسطو وان كان من الناحية العملية التحليلية قد قدم الكثير عنها . فقد رأى لكل نوع من الحكم يحوى بذور فئائه وجراثومة فسادة وعليه فان الدستور يجب أن يجمع بين عناصر كل نوع من أنواع الحكم ، وهذا التوازن فى رأيه هو السبب فى الاستقرار السياسى فى كل من اسبرطه والامبراطورية الرومانية . فالدستور المختلط هو أساس الاستقرار حيث يكبح الدورة الدموية للفساد والميل للتدهور .

وفي تحليله لروما بالذات فقد أوضح ان دستور روما يحقق هذا التوازن : فالقناصل تضمنوا السلطة الملكية أما مجلس الشيوخ « أو السيناتو Senato » فقد مثل السلطة الارستقراطية ، أما الارادة الشعبية فتتمثل في الجمعيات الشعبية .

وقد أكد على أن وجود سلطات ثلاث ومصادر ثلاثة لهذه السلطة يتطلب وينتج عنه نظام للرقابة والتوازن .

وقد كان هذا بمثابة أول تحليل للرقابة والتوازن بين السلطات يقترب الى حد كبير من المفاهيم الحديثة في هذا المجال ويعتبر متقدما عن أفكار سابقه أفلاطون وأرسطو . فاذا كان افلاطون قد اقترح مبدأ الدستور المختلط ، كما بلوره أرسطو بوضوح خاصة في دولته الدستورية ، الا أن عنصر الاختلاط هنا يتمثل في جماعات وطبقات اقتصادية واجتماعية وليس في فروع الحكومة : وكما وضع من آراء أرسطو فان الدولة الدستورية قائمة على مبادئ ثراء القلة ، وحرية الكثرة من الفقراء ، على خلاف بوليبيوس الذي قصد خليطا من مبادئ السلطة الحكومية .^(١٧)

وقد اعتبر بوليبيوس أن نظام الرقابة والتوازن هذا اسهم في استقرار روما وقوتها مما مكنها من تحقيق الانتصارات الضخمة ، كما أن قوة روما ترجع للجيش الروماني وما تميز به من طابع خاص ، حيث اعتمد كجيش شعبي على المواطنين الرومانيين وما ارتبط بهم من وعي سياسي وانتماء للدولة والارتباط بها . فضلا عن أن قوة الامبراطورية الرومانية ترجع لنظامها القانوني ودستورها القائم على أساس عقلاني مركيزة للسلطة التي لا ترجع لأصل ديني يستند لرضاء الآلهة عنها .

ويعد بوليبيوس أول من طبق الأسلوب المؤسسي في دراسة السياسة ، ورائدا في ربط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية . حقيقة أنه تأثر بأفلاطون وأرسطو في تحليله المؤسسي ، الا انهما درسا تلك المؤسسات بربطها بالحياة الفاضلة للجماعة ولل فرد في ظل دولة المدينة التي اعتبرت الوضع الأمثل ، بينما كان بوليبيوس رائدا في بحث ودراسة النسيج المؤسسي للدولة باعتباره العامل الأساسي المحدد في تكوين القوة القومية .

شيشرون « سيسرو » Cicero

(١٠٦ - ٤١ ق . م)

أسهم ماركوس تولىوس شيشرون إسهاما كبيرا فى مجال القانون الطبيعى ولولا أفكاره لما اتجه الفكر الغربى لهذا التطور^(١٨) . ويعتبر أهم من حاول تطبيق الأفكار اليونانية على الوضع الرومانى . فقد كان سباقا فى نقل الفلسفة اليونانية الى اللاتينية . وقد عمل شيشرون بالسياسة والمحاماة وكان كاتباً وأديباً وأهم ما خلفه لنا هو كتابى « الجمهورية » و « القوانين » . ومن المعروف انه قد تأثر تأثراً مباشراً بالأفكار اليونانية ومن الواضح تأثره حتى فى اتخاذ أهم كتابات افلاطون لتكون عناوين كتاباته . وقد درس الفلسفة على يد فيلسوف تربى فى أكاديمية افلاطون - هو فيلون لاريسا - وهاجر الى روما عام ٨٨ ق . م ثم استكمل دراسة الفلسفة فى اثينا ، كما درس القانون فى روما ، ولكن كتاباته تميزت بالنواحي التجريبية أكثر من الاتجاهات الفلسفية . وقد تجول فى رحلة علمية الى اليونان وآسيا الصغرى فى دراسة للبلاغة والفلسفة اسهمت فى تشكيل أفكاره . وقد تميز فى الخطابة والبلاغة وعرف بأنه أكبر خطباء روما ، كما نفى لمدة عام من دولته وكان من أكبر مناصرى القانون والدفاع عنه وقد عاصر فترة الصراع بين الارستقراطية والجماهير الشعبية الرومانية ، مع انه كان من أهم مناصرى القانون الا أنه لم يستطع الا أن يواجه الجماهير بأقصى درجات الطغيان على أمل تحقيق الاستقرار . ولكنه وجد فى هذا مناقضة لآرائه المنادية بسيادة القانون فاتجه الى مجابهة الطغيان والتأكيد على التخوف منه . وبالتالي فقد كان من المشجعين على قتل يوليوس قيصر عام ٤٤ ق . م حيث تولى على اثر ذلك منصب حاكم ، ولكن فى العام التالى لهذا العام قتل شيشرون نفسه على يد انطونيوس ، الذى عرف بعدائه للنظام الجمهورى

(١٨) لمزيد من المعلومات انظر مباين ، مرجع سابق ، الكتاب الثانى ، ص ٢٢٣ - ٢٤٤ .

ذلك النظام الذى كرس شيشرون حياته وكفاحه السياسى للدفاع عنه . هذا وتمثل حياته كلها الصراع بين الأفكار والتطبيق العملى .

وقد اتبع شيشرون نفس أفكار ارسطو فيما يتعلق بالجماعة أو الدولة حيث اعتبرها كائناً طبيعياً ينمو نتيجة نمو الحياة الاجتماعية بين الافراد ولم يعتبرها هيئة مصطنعة تنشأ لتحقيق مصالح الافراد . كما فسر الحكومة على انها مؤسسة تنشأ بهدف المحافظة على وحدة الجماعة . وقد جاءت أفكاره فى أشكال الحكومات ودورة الحكومات وضرورة وجود نظام مختلط للحكم ونظام للرقابة والتوازن على نسق أفكار بوليبيوس .

ففيما يتعلق بالحكومات فقد أخذ أفكار ارسطو وطبقها على روما كما تأثر أيضا بأفكار بوليبيوس وقد اعتبر ان دستور روما الأصلى هو الملكية ولكن بما ان الحكومات لديها ميل اساسى الى التدهور فان هذا النوع لابد ان يتدهور وفقا لما أوضحه أرسطو .

والامر فى النهاية سينتهى بتبلور نظام الحكم الاستبدادى ، وبالتالي فانه لاخلاص من تدهور الأوضاع الا بايجاد حكومة دستورية على نمط التحليل الأرسطى فيتحقق فى اطارها التوازن بين الديمقراطية والاستبدادية .

وقد أخذ شيشرون نظرية القانون الطبيعى عن الرواقية ولكن بلورها وأكسبها شهرة كبيرة فى أوربا . حيث رأى أن الطبيعة والمبادئ الاخلاقية والعقلانية والرشد يمكن اعتبارها كمتراذفات تبوح للفرد ببعض القوانين التى توضح لنكاء الفرد ماهو فى نفس الوقت طبيعى ورشيد واخلاقى . وهى فى ذلك تمده بمستويات مطلقة للصواب والخطأ بما يجب أن يسترشد به فى كافة التصرفات البشرية وأن يحكم عليها بموجبه . وبإختصار شديد فان هناك قانوناً طبيعياً عاما هو العقل والحق . ويستدل عليه من أن الكون له خالق واحد هو الإله ، وبالتالي فلهذا الإله قانون واحد يسرى على جميع الأفراد . هذا القانون الطبيعى هو دستور العالم أجمع وهو خالد لايتغير لا بالزمان ولا بالمكان ويتساوى أمامه الأفراد على أساس العقل .

وقد أوضح شيشرون تسلسلا من مساواة الافراد فى العقل وأمام الخالق - مفهوم المواطنة أو الرعوية - حيث يتساوى الأفراد فى رعويتهم للدولة . ومن الملاحظ فى هذا المجال انه لم يهتم بهذه الآراء دفاعا عن الديمقراطية السياسية ولكنه اهتم بالدفاع عن البشر كبشر لهم حقوق وكرامة وبالتالي تناول الرق ولم يعتبرهم مجرد آلات حية بل اعتبرهم من البشر ؛ الأرقاء لهم حقوق أصيلة ، ولذلك دافع عنهم .

ومن رأى شيشرون ان الدولة لاتقوم الا اذا اعترفت بحقوق الأفراد و الالتزامات وان هذه الالتزامات والحقوق هى الرابط الاساسى واعتبر أن الدولة مجتمع أخلاقى ، وهى مجموعة من الأفراد تملك فيما بينها القوانين والدولة بهدف تحقيق الصالح العام المشترك : ومن هنا جاء لفظ الكومنولث « Commonwealth » والذى يعنى ثروة الشعب . فتأكيده على أن الدولة مؤسسة أخلاقية انتهى به الى ان الدولة ملك عام للشعب . ومن هنا فقد أكد على أن أى سلطة سياسية لايمكن ان تعتبر شرعية الا اذا ارتكزت على ارادة شعبية ، هذا فى اطار ما أكده من ان الدولة وقوانينها تخضع للقانون الأعظم ، وهو القانون الطبيعى الذى يمثل اعلى قواعد الحق والعدالة .

سينيكا Sineca

وأهم افكاره السياسية ، دفاعه عن الطغيان والحكم الاستبدادى^(١٩) ، حيث أكد أن المشكلة ليست البحث عن أفضل انواع الحكومات ولكن الأهم اقرار الأوضاع القائمة . وبالتالي فقد أقر الحكم الديكتاتورى حيث رأى أن الشعب يتميز بالفساد وان حكم الشعب يتميز بالطغيان والظلم أكثر من حكم الديكتاتورية . وأوضح ان السياسة ليست مجالا للرجل الفاضل ولكنه وجد - باعتباره رواقيا - أن الشخص الفاضل وان لم يعد له مجال فى خدمة مجتمعه نتيجة فساد هذا المجتمع الا انه يمكنه أن يقدم خدماته بفاعلية فى مجتمعه الأوسع وهو الانسانية . أى أنه رأى أن الفرد مواطن فى دولته كما انه مواطن فى مجتمع أوسع

(١٩) لمزيد من المعلومات عن سينيكا انظر : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ - ٢٧٣ .

انظر أيضاً : د . عثمان أمين ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤٠ .

وهو البشرية بأجمعها ، بالتالى فان الفرد الفاضل يمكنه أن يقدم خدماته الاجتماعية للانسانية حتى وان لم تكن لديه قوة سياسية وجدير بالذكر ان سنيكا عاش في ظل حكم نيرون - طاغية روما ، وكان معلمه لفترة .

وقد جاء سنيكا بنظرية العصر الذهبي التى تدور حول ان : الافراد وجدوا فى مجتمع مثالى سابق على وجود الدولة وفى ظل هذا المجتمع عاشوا حياة بسيطة وتمتعوا بالمساواة المطلقة فى ظلها احتكموا لأكثرهم عقلا ولكن تطور المدنية أدى الى الحاجة الى ظهور الحكومة والدولة والقانون لتنظيم شئون الأفراد وهؤلاء الأفراد بدأوا فى الاعتداء على بعضهم البعض لتحقيق مصالحهم الخاصة وبالتالي كان لابد من وجود القانون . وقد انتحر سنيكا بأمر من نيرون بعد اشتراكه فى مؤامرة ضده .

أهم مساهمات الرومان فى مجال الفكر السياسى :

كانت مساهماتهم محدودة ولكن يلاحظ اسهامهم الواضح فى مجال القانون . فقد انتهوا الى تجميع القوانين ووضع قانون روما الموحد الذى تكون من القانون الرومانى والتى أخذت من الشعوب المختلفة التى ضمتها الامبراطورية الرومانية . ومن ناحية اخرى فقد ركزوا على سيادة القانون فالمشكلة ليست مشكلة اختلافات عنصرية ولكنها فى الواقع مشكلة كيفية ترتيب حقوق وواجبات للأفراد داخل الامبراطورية ، وقد اتسع مفهوم الرعوية ، أى المواطنة ، وقام على اعطاء حقوق وواجبات قبل الأفراد بعضهم بعض قبل الدولة . وركزوا على مفهوم المساواة وبالتالي تركت حرية اكتساب الجنسية أى أنهم وسعوا قاعدة المواطنين وجعلوا للجميع قانوناً واحداً باعتبارهم رعايا الامبراطورية الرومانية كأن المواطنة أخذت طابعاً عالمياً وليس محلياً كما كان الحال فى اليونان القديمة ، فقد اسهموا فى الهياكل التنظيمية للحكم الرومانى فى تطوير المحاكم الرومانية ، وركزوا على مفهوم السيادة الشعبية أى أن الدولة مع أنها مصدر الحقوق القانونية الا أن السلطة للشعب .

وفى هذا المجال يلاحظ ان الرومان اخذوا بالنشأة الطبيعية للدولة ولم يأخذوا بالنشأة المصطنعة ولا بالعقد الاجتماعى . ومع ذلك فانهم على الرغم من عدم أخذهم بالعقد الاجتماعى فى نشأة الدولة الا انهم اتخذوا

مفهوم العقد الحكومي : حيث اعتبروا أن هناك عقدا بين الشعب والحاكم حيث ان الشعب هو مصدر السيادة ولكن الشعب تنازل بموجب هذا العقد عن سيادته للحاكم . فكان الحاكم في رأيهم هو وكيل للشعب والشعب هو مصدر السيادة ومع هذا فانهم لم يقرّوا مبدأ الثورة . ومن المعروف أن مبدأ السيادة تبلور بوضوح في الفكر السياسي في ظل الامبراطورية الرومانية في اطار سلطة روما على الشعوب الأخرى التي تضمها الامبراطورية .

فقد جاء الرومان بمفهوم السلطة العليا ، أو السيادة «Imperium» ، وهي من أصل لاتيني ، وقد استخدمت أصلا في مجال الامبراطورية الرومانية ، وما تضمنته من سلطة عليا فرضت على الشعوب الأجنبية «Imperium Romanum» ، ومنها اشتقت كلمة امبريالية Imperialism . (٢٠) .

(٢٠) كما ان منها جاءت كلمة امبراطور Imperator .

لمزيد من المعلومات انظر :

د . حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية ، القاهرة : عالم الكتب ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ - ٢٠ .

الباب الثانى

الفكر السياسى المسيحى

جاءت المسيحية كديانة روحية خالصة ، وسيطر على الفكر المسيحي قول المسيح : «مملكتي ليست من هذا العالم» . (١) فالمسيحية دين فقط وليست دينا ودولة معا ، وبالتالي لم تتضمن تعاليم المسيح مبادئ سياسية أو أسسا للدولة ، وإن كان قد نص على مبدأ الطاعة والتسليم للسلطة الزمنية القائمة . فالتأكيد هو على السمو الروحي وأن يكون كل فرد في داخله على صورة «مملكة الله» التي أعلنها المسيح (٢) ، فمن الطبيعي إذن أن تنظر نظرة سلبية لكافة الاعتبارات المادية حيث الأهمية الحقيقية للقيمة الأخلاقية ، كما أن الضوابط في طبيعتها روحية خالصة ؛ أما الأمور الدنيوية على اختلافها فقد نظر لها نظرة متدنية على أنها لذات أرضية . وبالتالي فإن على الفرد أن يتحمل الشرور الدنيوية ، وينشد السعادة في الحياة الأخرى . فهدف الحياة الروحية يلغى كافة مشاكل الحياة الدنيوية ، وتتضح هذه الرؤية في ضوء ما أكده المسيح في بشارته بأن نهاية العالم وشيكة بحيث أن البعض من الموجودين في وقت ظهوره لن يموتوا حتى يرون تلك النهاية . (٣) ومن ثم فيجب على الفرد ألا يقتصر

(١) انجيل يوحنا ، الاصحاح الثامن عشر : ٣٦ ، الكتاب المقدس : أى كتب العهد القديم والعهد الجديد ، مترجم من اللغات الاصلية وهي اللغة العبرانية واللغة الكلدانية واللغة اليونانية ، القاهرة : دار الكتاب المقدس ، ١٩٧٦ .
وقد اعتمدنا على هذا المصدر في كافة الاشارات المرجعية الخاصة بالانجيل وأعمال الرسل والرسائل .

(٢) يرى توشار أن اعلان المسيح بمملكة الله ، عني بالضرورة نهاية السياسة ، بقدر ما تعتبر هذه الاخيرة منهجا عقلانيا لتنظيم العالم . انظر : توشار ، مرجع سابق ص ٨٤ - ٨٥ .

(٣) « حقا أقول لكم إن من القيام ههنا قوما لا ينفقون الموت حتي يروا ملكوت الله » ، انجيل لوقا ، الاصحاح التاسع : ٢٧ . كما جاء في الانجيل أن يوحنا المعمدان كان يكرز قائلا : « توبوا لأنه قد اقترب ملكوت الرب » ، انجيل متى ، الاصحاح الثالث : ٢٠ . كما كرر المسيح نفس العبارة : « من ذلك الزمان ابتداء يسوع يكرز ويقول توبوا لأنه قد اقترب ملكوت السموات » ، انجيل متى ، الاصحاح الرابع : ١٧ . كما ينصح تلاميذه الاثنى عشر قائلا : « اكرزوا قائلين انه قد اقترب ملكوت السموات » ، انجيل متى ، الاصحاح العاشر : ٧ .
لمزيد من المعلومات انظر : توشار ، مرجع سابق ص ٨٤ - ٨٦ .

على مجرد تحمل الشرور الدنيوية بل أن يستثمر المآسى والآلام لصالح حياته الروحية الخالصة . فالدعوة للهدف الروحي هي دعوة للتسامي « الملائكى » والتشبه بالقدّيسين . فمن تعاليم المسيح : « سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن . وأما أنا فأقول لكم لاتقاوموا الشر . بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا . ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا ، ومن سخر بك ميلا واحدا فاهرب معه اثنين . »^(٤) كما جاء في قول بطرس الرسول : « كأولاد الطاعة لاتشاكلوا شهواتكم السابقة في جهالتكم بل نظير القدوس الذى دعاكم كونوا أنتم أيضا قدّيسين في كل سيرة . لأنه مكتوب كونوا قدّيسين لأنى أنا قدوس »^(٥) .

وعليه فان الانجيل لاتتضمن فكرا سياسيا ولكن منهاجا روحيا خالصا . فما يتعلق بالسياسة والسلطة دنيوى ، والهدف السامى المنشود أخروى . ومع هذا فان أعمال الرسل عليها التوفيق بين ما ينادى به المسيح من أمور روحية خالصة ، وبين واقع عملى يملئ الخضوع للسلطة المدنية القائمة . ومن ثم فان أعمال الرسل تتضمن النص على أن السلطة منبثقة من الله وبالتالي ضرورة طاعة الحاكم الزمنى . وكان الهدف هو كسب رضا الحكام حتى يمكن أن تتفرغ الكنيسة لممارسة نشاطها الروحي ، « ولم يكن قصد الرسل بالتأكيد الا شرعنة النظام ، طمعا في المزيد من احترامه »^(٦) .

ومن الجدير بالملاحظة أن مسألة البشارة بأن نهاية العالم وشيكة «جمدت» في الفكر المسيحي ، وتأجل البحث فيها خاصة ابتداء من القرن الثانى الميلادى ، ولم يعد التركيز من جانب الكنيسة قاصرا على الأمور الروحية وحدها ، «وأصبح على المسيحي أن يحدد لنفسه اخلاقيات مؤقتة تجاه الحاضرة»^(٧) .

(٤) انجيل متى ، الاصحاح الخامس : ٣٨ - ٤١ .

(٥) رسالة بطرس الرسول الأولى ، الاصحاح الأول : ١٤ - ١٦ .

(٦) توشار ، مرجع سابق ص ٨٧ .

(٧) المرجع السابق ص ٨٨ .

هذا وان كنا لانجد في المسيحية أسسا للدولة ولجانب السياسات ،
الا أن ما يتعلق بالسلطة السياسية فرض نفسه على الواقع حيث دار الفكر
السياسي المسيحي ولقرون حول الصراع بين السلطتين الدينية والزمنية
وحيث اكتسبت الكنيسة ورجالها وعلى رأسهم البابا - رأسها ووريث
الحواريين - سلطة سياسية ضخمة من وراء السلطة الدينية ، وذلك فضلا
عن الثراء الضخم الذي تمتعت به الكنيسة ورجالها من وراء ستار الدين .

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الباب الى أربعة فصول تشمل :

الفصل الأول : الأسس الفلسفية للفكر السياسي المسيحي .

الفصل الثاني : القديس أوجستين .

الفصل الثالث : القديس توما الأكويني .

الفصل الرابع : مارسيليو البادوى .

الفصل الأول

الأسس الفلسفية للفكر السياسى المسيحى

ويهمنا فى هذا المجال قبل توضيح آراء آباء الكنيسة ثم آراء أهم مفكرى العصور الوسطى الذين انشغلوا بالصراع السابق ذكره ، يهمننا الإشارة الى بعض الأسس الفلسفية السياسية للفكر المسيحى . وقد كانت هناك بعض الأمور الأساسية التى واجهت آباء الكنيسة عند تطبيقها للدين المسيحى فى الأمور الزمنية (الدنيوية) : (١) .

أولا : موقف الكنيسة من القانون :

فقد تقبلت المفهوم الرومانى بوجود المستويات الثلاثة للقانون السابق ذكرها : وهى : القانون المدنى ، وقانون الشعوب والقانون الطبيعى . ولكن المستوى الثالث وهو القانون الطبيعى حل محله ايمان رجال الكنيسة بالقانون الإلهى المستمد من العهد الجديد (الانجيل) . وعلى هذا فقد اعتبر رجال الكنيسة أن الافراد قد عاشوا أساسا فى حياة مثالية سعيدة تقترب مما وصفه الرواقيون فى الطبيعة وبما وصفه سنيكا بالعصر الذهبى وان هذا الوضع المثالى تحقق فى معيشة الأفراد فى جنة عدن وأن تدهور الأفراد جاء نتيجة عدم طاعتهم لئله وبالتالي ارتكابهم للمعصية أو الخطيئة الأولى (٢) وان الخلاص من الشرور الدنيوية والخطيئة يوجد

(١) لمزيد من المعلومات انظر : Butz, op . cit . , 53 - 59
ومن المراجع الأساسية عن المسيحية أنظر : اندروملر ، مختصر تاريخ الكنيسة : من البداية الى القرن العشرين ، القاهرة : مكتبة كنيسة الاخوة ، ١٩٧١ . وهو مؤلف ضخمة من جزعين يقع فى نحو ١٤٠٠ صفحة ولاغنى عنه لمن يرغب فى الاستزادة فى هذا المجال .

(٢) وهى الخطيئة التى يؤمن المسيحيون أن الافراد جميعا ممثلين فى شخص آدم - عليه السلام - قد ارتكبوها .

فى طاعتهم للقانون الالهى للمسيحية ، حيث المسيح - فى رأى
المسيحيين - هو «ابن الله» الفادى الذى بذل نفسه من أجل خطايا الأفراد
لينقذهم من الشرور الدنيوية^(٣) .

ثانيا : المساواة وعدم المساواة :

فى ضوء ماسبق نكره من تركيز المسيحية على الأمور الروحية
وحدها ، يثور تساؤل حول موقف الكنيسة ورجالها الأول من موضوع
المساواة : فعادة ما يتردد فى مجال بحث المسيحية انها جاءت بالمساواة
التامة بين الأفراد^(٤) ، ويستشهد فى هذا الصدد بقول بولس الرسول :
« ليس يهوديا ولا يونانيا . ليس عبدا ولا حرا . ليس نكرا وأنثى لأنكم
جميعا واحد » ، مع التأكيد على أن المسيحية أخذت عن الرواقية مفهوم
المساواة العالمية . ولكن هذا النص اذا قرئ كاملا فانه يؤكد أن هذه
المساواة التى اعتبرت مطلقة ، اساسها الايمان المسيحى^(٥) ، ولا يقصد
بها المساواة العالمية الأساسية بين البشر باعتبارهم بشرا .

(٣) جاء فى رسالة بولس الرسول الى أهل غلاطية : «منعمة لكم وسلام من الله الآب ومن
ربنا يسوع المسيح الذى بذل نفسه لأجل خطايانا لينقذنا من العالم الحاضر الشرير
حسب ارادة الله وأبيننا » ، الاصحاح الأول : ٣ : ٥ . وقد تؤكد نفس المعنى عدة
مرات فى الانجيل نفسه على لسان المسيح ، وفى رسالات الرسل ، مع توضيح
كيف أرسل الله ابنه ، لهذا الهدف .

لمزيد من المعلومات انظر د . جورج بوست ، فهرس الكتاب المقدس ، بيروت :
مكتبة المشعل باشراف رابطة الكنائس الانجيلية فى الشرق الأوسط ، ١٩٨١ ، ص
١٧٤ - ١٧٥ ، و ٤٥٠ .

(٤) عن هذا رأى انظر مثلا : د . بطرس بطرس غالى و د . محمود خيرى عيسى ،
المدخل فى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٤ .
حيث يستشهد بقول الرسول بولس المتكور على أنه استنكار منه للتفرقة بين الناس
على أساس الجنس أو المركز الاجتماعى وذلك نقلا عن سباين ، مرجع سابق ، الجزء
الثانى ص ٢٦٤ . انظر ايضا نفس رأى والاستشهاد فى عثمان أمين ، مرجع سابق
ص ٢٧٥ .

انظر : Butz, op . cit . , p . 53

(٥) والنص الكامل : « لأنكم جميعا أبناء الله بالايمان بالمسيح يسوع . لأنكم كلكم النين
اعتمدتم بالمسيح قد لبستم المسيح . ليس يهودي ولا يوناني . ليس عبد ولا حر .
ليس نكر وأنثى لأنكم جميعا واحد فى المسيح يسوع . فان كنتم للمسيح فانتم اذا نسل
ابراهيم وحسب الموعد ورثة » .

ومن الجدير بالملاحظة أن المسيحية لم تؤكد على وحدة الطبيعة البشرية بصرف النظر عن الاختلافات ، ولم تؤكد على المساواة المطلقة بين البشر كبشر كما فعلت الرواقية بمناداتها بالمساواة العالمية . بل إن هناك تأكيداً واضحاً في أقوال بولس الرسول^(٦) - المؤسس الحقيقي للمسيحية - على ماسبق أن جاء في العهد القديم (التوراة) من أن البشر غير متساوين أصلاً : فهناك أبناء حرة وأبناء جارية ، وإن أبناء الحرة هم أبناء السيدة سارة من اليهود ومن بعدهم المسيحيين ، أما أبناء الجارية فهم أبناء السيدة هاجر من غير هؤلاء من الشعوب حيث يقول في هذا المجال في رسالته لأهل غلاطية - التي أصبحت المركز الرئيسي للمسيحية - «لكن ماذا يقول الكتاب . اطرده الجارية وابنها لأنه لا يرث ابن الجارية مع ابن الحرة إذا أيها الأخوة لسنا أولاد جارية بل أولاد الحرة»^(٧) . بل أن هناك بعض بصمات مفهوم « شعب الله المختار »

= انظر : رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطية ، الاصحاح الثالث : ٢٦ - ٢٩ ، ويؤكد نفس المعنى قول المسيح :

«ولست أسأل من أجل هؤلاء فقط بل أيضاً من أجل الذين يؤمنون بى بكلامهم . ليكون الجميع واحداً كما أنك أنت أيها الآب واحد فى وأنا فيك ليكونوا هم أيضاً واحداً فينا ليؤمن العالم أنك أرسلتني . وأنا قد اعطيتهم المجد الذى اعطيتني ليكونوا واحداً كما أننا نحن واحد . أنا فيهم وأنت فى ليكونوا مكملين إلى واحد وليعلم العالم أنك أرسلتني واحبيتهم كما احببتني ، أيها الآب أريد أن هؤلاء الذين اعطيتني يكونون معي حيث أكون أنا لينظروا مجدى الذى اعطيتني لانك احببتني قبل انشاء العالم، انجيل يوحنا ، الاصحاح السابع عشر : ٢٠ - ٢٥ .

(٦) ويعتبره الكثيرون الرسول الثالث عشر ، بل أنه يتميز عن الرسل الحواريين بأنه لم يرسل من المسيح ولكنه وفقاً للاعتقاد المسيحي مرسل من الله مباشرة بعد المسيح . وكان يهودياً ويدعى شاول الطرسوسى ودخل المسيحية عام ٣٦ م . ويرجع إليه الفضل فى حمل الانجيل إلى أوروبا . وقد أعدم فى النهاية عام ٦٧ فى عهد نيرون . لمزيد من المعلومات انظر : ملر ، مرجع سابق ، ص ٨٦ - ١٦٠ .

(٧) « قولوا لى انتم الذين تريدون أن تكونوا تحت الناموس أستمعوا لناموس . فانه مكتوب أنه كان لابراهيم ابنان واحد من الجارية والاخر من الحرة . لكن الذين من الجارية ولد حسب الجسد وأما الذى من الحرة فبالوعد ، وكل ذلك رمز لأن هاتين هما العهدان أحدهما من جبل سيناء الوالد للعبودية الذى هو هاجر . لأن هاجر جبل سيناء فى العربية . ولكنه يقابل أورشليم الحاضرة فانها مستعبدة مع بنيتها . وأما أورشليم العليا التى هى أمنا جميعاً فهى حرة . لانه مكتوب إفرحى ايتها العاقرة التى لم تلد . اهتفى واصرخى ايتها التى لم تتمخض فان أولاد الموحشة أكثر من التى =

الذى يمثل محور اليهودية^(٨) . ففي قول بطرس الرسول فى رسالته الأولى : « وأما أنتم فجنس مختار وكهنوت ملوكى أمة مقدسة شعب أقتنا لى تخبروا بفضائل الذى دعاكم من الظلمة الى نورة العجيب . الذين قبلا لم تكونوا شعبا وإنما الآن فأنتم شعب الله . الذين كنتم غير مرحومين وأما الآن فمرحومين^(٩) .

فالمساواة هى فى اطار الوحدة التى تربط بين المسيحيين برباط روحى أقوى من أى رباط دنيوى : فما جعله الاثنيون لصيقا بهم ، وما جعلته الرواقية لصيقا بالبشر ، وما جعله اليهود لصيقا بعنصرهم ، جعلته المسيحية لصيقا بالمسيحيين فى نطاق المسيحية ذات التوجه العالمى .

أما الفكرة التى شغلت آباء الكنيسة وواجهتهم من الناحية الواقعية فهى كيفية التوفيق بين المثالية المسيحية المنادية بالحرية البشرية والمساواة وفقا لما سبق توضيحه ، مع واقع عدم المساواة ووجود الرق . وفى هذا المجال أوضحوا أن الأصل قبل ارتكاب الأفراد للمعصية الأولى كان المساواة المطلقة والحرية التامة . وبالتالي فإن وجود عدم المساواة على الأرض بالنسبة للفرد أو وضعه فى اطار العبودية تعتبر أمورا عرضية دنيوية وعلى الفرد أن يتقبلها كنوع من التكفير عن الذنب حيث

= لها زوج . وأما نحن أيها الاخوة فنظير اسحق أولاد الموعد . ولكن كما كان حينئذ الذى ولد حسب الجسد يضطهد الذى حسب الروح هكذا الآن أيضا . لكن ماذا يقول الكتاب . اطرده الجارية وابنها لانه لا يرث ابن الجارية مع ابن الحرة . اذا أيها الاخوة لسنا أولاد جارية بل أولاد الحرة .

انظر : رسالة بولس الرسول الى أهل غلاطية ، الاصحاح الرابع : ٢١ - ٣١ . أما «الكتاب» الذى اشار اليه واستشهد به فهو التوراة - أو العهد القديم من الكتاب المقدس - حيث جاء فيه : «ورأت سارة ابن هاجر المصرية الذى ولنته لابراهيم يمزح فقالت لابراهيم اطرده هذه الجارية وابنها . لان ابن هذه الجارية لا يرث مع ابني اسحق .»

التكوين ، اصحاح ٢١ : ١٠ .

(٨) لمزيد من المعلومات ، انظر : توشار ، مرجع سابق ص ٨٤ .

(٩) رسالة بطرس الرسول الأولى ، الاصحاح الثانى ، ٩ - ١٠ .

أوضحوا أنه حتى وإن كان هناك عدم مساواة في الدنيا فإن هناك حرية ومساواة في الحياة الأبدية . والرق يمثل عبودية للجسد أما الروح فهي طليقة . وعليه فقد تقبلت المسيحية الرق على أنه حقيقة واقعة ومن مقتضيات الأمور ولم تسع لتضييق ابواب الدخول إليه أو فتح منافذ الخروج منه .

ثالثا : النظم الاستبدادية ومبدأ الطاعة :

من الأسس الفلسفية التي تطرق اليها رجال الكنيسة الأول ، موضوع الاستبدادية والطغيان أى كيفية المواءمة بين أن يكون الفرد حرا في ظل الاله وفي نفس الوقت يجد نفسه خاضعا لنظام الدولة وقوانينها . ونفس الجدل السابق طبق في هذا المجال على أساس أن المعاناة الطبيعية وإن الأفراد بما يتميزون به من خطيئة في حياتهم الدنيوية يجب أن يقوموا بالخضوع لنظام الدولة . وعلى هذا المنطق يقوم مبدأ الطاعة في المسيحية التي تنادى بالطاعة المطلقة للحكومات أيا كانت . هذا وقد أكد الرسول بولس على أن مصدر السلطات كلها من الله ، ومن ثم يجب طاعة الحكام طاعة مطلقة . ففي قوله : « لتخضع كل نفس للسلطين الفائقة ، لأنه ليس سلطان الا من الله والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله . حتى ان من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله » (١٠) .

ويتردد نفس المعنى في قول بطرس الرسول : « فاخضعوا لكل ترتيب بشرى من أجل الرب . ان كان للملك فكمن هو فوق الكل . أو للولاة فكمرسلين منه للانتقام من فاعلى الشر وللمدح لفاعلى الخير . . خافوا الله . أكرموا الملك » (١١) . فالخضوع للسلطة الزمنية مرجعه وظيفيتها في التغلب على الشر الدنيوى . وقد ذهب الى نفس رأى العديد من رجال الكنيسة الأول ، بل إن البعض ذهب في التأكيد على الطاعة المطلقة الى حد طاعة الحاكم المستبد حتى ولو خالف تعاليم الدين .

(١٠) رسالة بولس الرسول الى أهل رومية ، الاصحاح الثالث عشر: ١ .

(١١) رسالة بطرس الرسول الأولى ، الاصحاح الثانى : ١٣ - ١٧ .

رابعاً : الملكية الخاصة :

أوضح رواد الكنيسة ورجالها الأول أن الأصل في الحياة الأولى المثالية لم تكن هناك ملكية خاصة وإن تطور الملكية الخاصة جاء نتاج المعصية أو الخطيئة الأولى واتجاه الفرد الى الأتانية والأمور الدنيوية الخاصة . ولكن طالما ظل الأفراد على خطيئتهم فإن الملكية الخاصة تعتبر ضرورية ولازمة ويجب تنظيمها . والمسيحية عامة في تركيزها على الأمور الروحية دون الدنيوية تؤكد على الزهد وعلى «الفقر الارادى» خوفاً من أن تؤدي المغريات الدنيوية الى البعد عن الروحانيات . فقد جاء على لسان المسيح قوله لتلاميذه : « الحق أقول لكم انه يعسر ان يدخل غنى الى ملكوت السموات . وأقول لكم أيضا ان مرور جمل من ثقب أبرة ايسر من أن يدخل غنى الى ملكوت الله»^(١٢) . ومن ذلك أيضا قوله : « لا يقدر أحد أن يخدم سيدين لانه إما أن يبغض الواحد ويحب الآخر أو يلازم الواحد ويحتقر الآخر . لا تقدر أن تخدموا الله والمال . لذلك أقول لكم لا تهتموا لحياتكم بما تأكلون وبما تشربون . ولا لاجسادكم بما تلبسون ... انظروا الى طيور السماء انها لا تزرع ولا تحصد ولا تجمع الى مخازن . وأبوكم السماوى يقوتها . انتم بأحرى أفضل منها ... فلا تهتموا للغد لان الغد يهتم بما لنفسه . يكفى اليوم شره» . ويؤكد نفس المعنى بقوله ينصح شابا جاء يسأله عما يمكنه أن يعمل لتكون له الحياة الأبدية بعد ان نصحه أولا بحفظ الوصايا : « ان اردت أن تكون كاملا فاهرب وبع املاكك واعط الفقراء فيكون لك كنز فى السماء وتعال اتبعنى »^(١٣) .

والمسيحي عامة وفقا لتعاليم المسيحية يجب الا يحزن على الأشياء الدنيوية ان فاتته انتظارا لمملكة أعلى وأسمى . كما يؤكد هذا المعنى قوله : « سعداء انتم ايها الفقراء لان مملكة السماء هى لكم »^(١٤) .

(١٢) انجيل متى ، الاصحاح السادس : ١٩ - ٣٠ ، ٣١ - ٣٤ .

(١٣) انجيل متى ، الاصحاح التاسع عشرة ١٦ - ٢٤ .

(١٤) انجيل لوقا ، الاصحاح السادس : ٢٠ .

خامسا : مبدأ ازدواج السلطتين أو «مذهب السيفين» :

ولكن المسألة الجوهرية التي شغلت الفكر السياسى المسيحى تتمثل فى مبدأ ازدواج السلطتين . وفى الواقع اذا نظرنا الى تعاليم المسيح نفسه - عليه السلام - نجد أن الدين المسيحى وجه أساسا للأمور الروحية لا للأمور الدنيوية انطلاقا من قول المسيح : « مملكتى ليست من هذا العالم » ، والجديد الذى جاءت به المسيحية هي انها اعتبرت ان للفرد طبيعتين متميزتين : احدهما تتعلق بالروح والأخرى بالجسد . وأن كلا من الطبيعتين تحتاج الى اشراف ، وبالتالي فان الكنيسة تتولى الاشراف على الأمور الروحية بينما تتولى الدولة أو السلطة الزمنية ممثلة فى الحاكم أو الامبراطور الاشراف على الأمور الدنيوية وتنظيم ما يتعلق بها . وعليه فان على الفرد أن يتوجه بولائه لكل من السلطتين كل فى مجالها . وقد جاء هذا المبدأ انطلاقا من قول المسيح « اعطوا ... ما لقيصر لقيصر وماله لله » (١٥) .

والمشكلة فى الحقيقة ليست فى ازدواج الولاء الذى افترضته المسيحية كأحد المسلمات والذى نتج عن الطبيعة المزدوجة للفرد ، ولكن فى حالة تعارض الولاء فلاى من السلطتين اليد العليا ؟ وبمعنى آخر أى من السلطتين يجب أن يطيع الفرد ولمن يعطى ولائه الأسمى فى حالة التعارض بينهما ؟

هذه المسألة بالذات هي التي شغلت الفكر السياسى المسيحى ولقرون طوال العصور الوسطى . وفى بدء الأمر سلم رجال الكنيسة الأول (١٥) وقد قالها ردا على من جاء من الفريسيين (اليهود) الذين ارادوا أن يوقعوا به ، ويصطادوه بكلمة ، بسؤالهم : « ايجوز ان تعطى جزية لقيصر أم لا . فعلم يسوع خبثهم وقال لماذا تجربوننى يا مراؤون . أرونى معاملة الجزية . فقدموا له دينارا . فقال لهم لمن هذه الصورة او الكتابة . قالوا له لقيصر . فقال لهم اعطوا اذا ما لقيصر لقيصر وما لله لله . »

انجيل متى ، الاصحاح الثانى والعشرون : ١٧ - ٢٠ .
والفريسيون كلمة من الارامية ومعناها « المنعزلون » وهم احدى فئات اليهود الرئيسية الثلاث التى تتاهضن الفتنين الاخرين : فتنى الصدوقيين والاسينيين .
انظر : قاموس الكتاب المقدس ، بيروت : مكتبة مشعل باشراف رابطة الكنائس الانجيلية فى الشرق الاوسط ، الطبعة السادسة ، ١٩٨١ ، ص ٦٨٤ .

بضرورة احترام كل من السلطتين لاختصاصها ومجالها . وقد أوضح على وجه الخصوص البابا جيلاسيوس الأول « Gelasius 1 » في أواخر القرن الخامس الميلادي مايتعلق بمبدأ فصل السلطتين فيما اطلق عليه « مذهب السيفين The Doctrin of the Two Swords » أو نظرية السيفين^(١٦) . وفقا لهذا المبدأ أكد جيلاسيوس أن هناك سيفين يمثل كل منهما مركزاً للسلطة . فمن ناحية هناك سلطة الكنيسة التي تعنى اساسا بما يتعلق بالوضع الروحي للفرد وغير هذا بما يتعلق بالمظاهر الروحية حتى حياة الامبراطور نفسه . ومن ناحية أخرى هناك سلطة زمنية تتضمن كافة مجالات حياة الافراد الدنيوية وأن كلا من السلطتين مستمدة من أصل الهى وكلا منهما متساوية مع الاخرى وان كانت كل منهما تعتمد بالضرورة على الأخرى . فوفقا لرأى جيلاسيوس فان الاباطرة المسيحيين فى حاجة الى رجال الدين من أجل الحياة الأبدية وفى نفس الوقت فان رجال الدين فى حاجة أيضا لسلطة الاباطرة لتحقيق النظام وما يتعلق بالأمور الدنيوية .

ويلاحظ انه عندما كانت الكنيسة ضعيفة بادية الأمر كانت الأفكار تنادى بضرورة ضمان سلطاتها وحريتها فى نشر دعوتها وتمتعها بممتلكاتها والحث على طاعة الحاكم حتى وان كانت آراؤه مخالفة للدين^(١٧) . ولكن تدريجيا اكتسبت سلطة ضخمة وثراء ووصل بها الأمر الى أن أصبحت دولة داخل الدولة . أصبح للبابا - رأس الكنيسة - اليد الطولى فى مواجهة الحكام ولعل المرسوم الهام الذى أصدره غريغورى السابع فى سنة ١٠٧٥ والذى يتكون من ٢٥ بندا ، يعطى الرؤية الواضحة عن الأولوية الباباوية والامتيازات التى حصلت عليها الكنيسة الرومانية :

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الثانى ، ص ٢٨٣ .

(١٧) وقد عبر عن هذا بوضوح سانت امبروز - وهو من الاباء الاوائل للفكر السياسى المسيحى حيث نادى بضرورة تمتع الكنيسة بالاستقلال الذاتى فى الامور الدينية وان هذا لايتعارض مع سلطة الامبراطور المطلقة للأمور الدنيوية . وضرورة طاعة المسيحيين لأوامر الأمبراطور حتى وان كانت مخالفة لأوامر الدين مع خضوع الامبراطور لسلطة الكنيسة فى الأمور الدينية .

انظر : د . بطرس غالى و د . خيرى عيسى ، مرجع سابق ص ١٣٩ - ١٤٠ .

من ذلك على سبيل المثال :

- «وحده الحبر الرومانى يستطيع خلع الاساقفة والعفو عنهم .
- البابا هو الرجل الوحيد الذى يقبل الأمراء قدميه .
- يجوز له خلع الاباطرة .
- لايمكن تسمية أى مجمع بأنه عام بدون أمره .
- لايمكن لأحد أن يعدل حكم البابا . وهو وحده يستطيع تعديل احكام الجميع .
- ليس لأحد أن يحاكمه .
- يستطيع البابا أن يحل من يمين الولاء المعطى للكفار»^(١٨) .

وقد كان السند الأساسى للسلطة الكنسية هو توسيع نطاق ماأعطاه المسيح لبطرس خاصة^(١٩) ، وللحواريين عامة^(٢٠) ، من سلطة الحل والربط فى الأرض والسماء ، لتشمل أيضا الأمور الدنيوية السياسية^(٢١) .

(١٨) توشار ، مرجع سابق ص ١٣٠ - ١٣١ .

ولمزيد من المعلومات أنظر : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٤٥ .
هذا ويعرف غريغورى أيضا باسم جريجورى وغريغوار . ولمزيد من المعلومات عنه انظر : المرجع السابق ص ٤٤١ - ٤٧٢ ، انظر أيضا سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الثانى ، ص ٣٢٩ - ٣٤٣ .

(١٩) « وأنا أقول لك أيضا أنت بطرس وعلى هذه الصخرة أبني كنيسة وأبواب الجحيم لن تقو عليها . وأعطيك مفاتيح ملكوت السموات . فكل ماتربطه على الأرض يكون مربوطا فى السموات . وكل ما تحله على الأرض يكون محلولا فى السموات » .
انجيل متى الاصحاح السادس عشر : ١٨ - ٢٠ .

(٢٠) وفى قول المسيح لتلاميذه : « الحق أقول لكم كل ماتربطونه على الأرض يكون مربوطا فى السماء وكل ماتحلونه على الأرض يكون محلولا فى السماء » . انجيل متى : الاصحاح الثامن عشر : ١٨ . « فقال لهم يسوع أيضا سلام لكم . كما أرسلنى الأب أرسلكم أنا من غفرتم خطاياهم تغفر له . ومن أمسكتكم خطاياهم أمسكت . »
انجيل يوحنا ، الاصحاح العشرون : ١٩ - ٢٣ .

(٢١) استند البابا غريغورى السابع على « سلطان المفاتيح الذى اعطى لبطرس وخلفائه » .
ونلك فى خلع وحرمان الملك هنرى الرابع - الذى حاول الخروج عن طاعته بل والتحريض على خلعه - مستنكرا اعتراض الملك بقوله : « من يستطيع فتح السماء وغلقها ألا يستطيع الحكم بأمر الأرض ؟ » .

وعليه فباكتساب الكنيسة لسلطاتها الضخمة أصبحت الافكار تدور حول الدفاع عن سلطتها في مواجهة السلطة الزمنية واعطائها اليد العليا ، وانتهى الأمر في نهاية العصور الوسطى - التي مارست فيها الكنيسة ورجالها الأزهاب الفكرى واستخدام صكوك الغفران^(٢٢) وصكوك الحرمان حتى في مواجهة الأباطرة انفسهم مع تنصيبهم أو عزلهم - الى المناداة بضرورة اخضاع الكنيسة لسلطة الدولة كأي مؤسسة داخل الدولة .

= انظر : توشار ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

كما تضمنت أيضا مراسيمه وأقواله المأثورة :

، فالبابا هو فوق كل الأحكام وباستحقاقات القديس بطرس صار مقدسا تقديسا تاما . ان الكنيسة لم تقم لتكون خادمة للامراء بل سيدة عليهم ، واذا كانت قد تسلمت من الله السلطان بان تربط وتحل في السماء ، فبالأولى جدا يكون لها نفس هذا السلطان في الأمور الارضية ، .

انظر : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٤٤٥ .

(٢٢) وهي ، عبارة عن وثائق مكتوبة تحمل وعدا من البابا لغفران خطايا الانسان والحصول على الحياة الأبدية ، . وقد ذهب الحال الى بيع صكوك غفران تضمن غفران الخطايا الماضية فحسب بل تلك المستقبلية أيضا ... بل في امكان الشخص أن يدفع مبلغا معيناً من المال فينقذ بذلك اصدقاءه واقرباءه من العذاب في ما يسمونه بالمطهر ، . وان الانتقال من المطهر يتم بمجرد دخول النقود الى الخزانة (خزانة الكنيسة) . وكان هذا من أهم اسباب مناداة مارتن لوثر بحركته الاصلاحية في اطار البروتستنتية احتجاجا على صكوك الغفران هذه كما سيرد تحليله . انظر : أ . موريسون ، حياة لوثر : زعيم الاصلاح ، ترجمة القس باقى صدقة ، القاهرة : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٧ ، ص ٣٦ .

ولمزيد من المعلومات عن مفهوم «المطهر» ، انظر : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٥٥٥ - ٥٦٠ .

الفصل الثانى

القديس أوجستين St . Augustine

(٣٥٤ - ٤٣٠)

وهو من أهم الآباء الأول فى الفكر السياسى المسيحى الذين عبروا عن العلاقة بين الكنيسة والدولة فى إطار من ازدواج السلطتين . وقد جاءت آراؤه مدعمة لأولوية السلطة الدينية . وهو يقترب فى بعض آرائه وظروفه من أفلاطون ويشبهه الكثيرون به . حيث أن كلا منهما تأثر بالتدهور الموجود فى عصره وكلا منهما سعى إلى الوصول بالإنسان إلى حياة فاضلة فى ظل وضع مثالى ارتآه . ولكن أوجستين^(١) حاول توضيح الأمر فى إطار من التعاليم المسيحية . فهو يعد مؤسس الأفلاطونية المسيحية^(٢) . ويذهب البعض إلى التأكيد على أنه كان أفلاطونيا ليس فقط فى أفكاره ، ولكن أيضا فى شخصيته ، وأسلوبه وغيرها^(٣) . وإن كان الاختلاف الجوهرى بينهما يتمثل فى أنه فى الوقت الذى أعطى فيه أفلاطون الأولوية للفلسفة والعقل ، أعطى أوجستين الأولوية للإيمان قبل كل شيء .

- (١) كما يطلق عليه البعض القديس أوغسطين ، أو أوغسطينوس ، أو أغسطس .
(٢) لمزيد من المعلومات انظر : يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط ، بيروت : دار القلم ، ١٩٧٩ ، ص ١٩ - ٥٠ .
ويعد من المراجع الأساسية عن مفكرى العصور الوسطى فى الغرب ولكن من الناحية الفلسفية .
(٣) انظر : Ebenstein , op . cit . , p 170 .

ولد أوجستين في الجزائر ، وتصلع في اللاتينية . وأنشأ مدرسة للبيان في قرطاجنة ثم في روما وعمل أستاذا للبيان في ميلانو ثم انتظم في سلك الرهبنة وأصبح كاهنا - على الرغم من أنه ظل لفترة ينظر نظرة متدنية للديانة المسيحية حيث اعتبرها ديانة الغوغاء^(٤) . ولكنه بعد دراسة وتأثر خاصة بالقديس أمبروز ، انتظم في سلك الرهبنة . وقد تأثر كثيرا بفترة الشك التي مر بها ، حيث حاول الوصول الى الحقيقة بعيدا عن العقيدة . قال على نفسه الدفاع عن السلطة الدينية وعن المسيحية عامة .

وقد عاصر اوجستين ظروف انهيار الامبراطورية الرومانية وكان منطلقه أن كل مايتعلق بالانهيار في العالم الدنيوى هو في واقعه نتيجة للأنانية وحب الذات والتملك ، وقد طبق هذا الأمر على الأفراد من جهة كما اعتبر قيام الامبراطوريات وتوسعها على حساب الغير هو نتيجة للعوامل السابقة ، وأن انهيارها هو نتيجة لنفس العوامل حيث يتوسع الغير على حسابها مدفوعا بنفس العوامل . وقد أوضح أن الله قد خلق العالم وأن كل الكائنات وكل الأشياء وكل الأحداث ماهى إلا تعبير عن قوة الله وحكمته ، وعليه فقد أخذ مفهوم «الكومنولث» الذى سبق أن أوضحه شيشرون والذى يعنى تجمع قائم على اتفاق مشترك متعلق بالحق والمصالح المشتركة^(٥) . ولكن ركز على إيجاد «الكومنولث المسيحى»^(٦) الذى يعنى فى هذا المجال تجمع روحانى ويمثل فى رأيه قمة بل نهاية تطور البشرية . تلك الفكرة التى ظلت مهيمنة على التفكير السياسى فى الغرب خلال العصور الوسطى وامتدت حتى إلى العصر الحديث .

(٤) انظر د . ابراهيم دسوقي أباطة ود . عبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسى ، بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) انظر ولمزيد من المعلومات : Wolin, op . cit . , p . 126 - 7 .

(٦) انظر : د . بطرس غالى ود . خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ١٤٠ - ١٤٢ .

وقد أسهم القديس أوجستين بآرائه هذه في كتابه «مدينة الله City of God»^(٧). فقد بنى آراءه على الفكرة السائدة بين الرواقيين من أن الفرد ينتمي إلى مجتمعين ودولتين في وقت واحد. مع صياغتها في قالب مسيحي. حيث أوضح أن الإنسان مكون من عنصرين، عنصر الروح وعنصر الجسد، وعليه فإنه ينتمي إلى وطنين أحدهما الأرض والآخر السماء وذلك تمشياً مع وجود، أمور دنيوية مصدرها الجسد وأمور دينية مصدرها الروح. وقد هدف أوجستين من وراء هذا المنطلق توضيح تطور التاريخ البشرى على أساس أنه وليد تطور الصراع بين مجتمعين، المجتمع الدنيوي الذي تسيطر عليه قوى الشر الناجم من حب الذات والاندفاع لتحقيق الملذات، والمجتمع الديني وتسيطر عليه قوى الخير المستمدة من الروح وحب الله والتسامي عن الغرائز الدنيا. وقد أطلق على المجتمع الأول اسم «مملكة الشيطان» أو «المدينة الأرضية» «Civitas Terrena» ويعتبر أنها وجدت منذ عصيان آدم حيث دخل الشر الأرض نتيجة لذلك. وبالتالي فإن «مملكة الشيطان» هذه تمثلت في الامبراطوريات السابقة بما فيها الامبراطورية الرومانية. أما الثانية وهي «مملكة المسيح» أو «مدينة الله Civitas Dei» فيرى أنها تمثلت أولاً في الشعب اليهودي ثم الكنيسة والامبراطورية المسيحية^(٨). ورأى أن الصراع الدائم بين هاتين المملكتين مصيره في النهاية هو أنتصار «مدينة الله» حيث لا يوجد سلام إلا في ظلها. وعلى هذا الأساس يرى سقوط الامبراطورية الرومانية على أنها مملكة دنيوية زائلة حتماً. ومن الملاحظ أنه وضح هذه الفكرة ليستخلص منها أن الفرد تتنازع قوتان دينية

(٧) وقد أراد به الدفاع عن المسيحية والرد على الوثنيين الذين اتهموها بأنها سبب انهيار الامبراطورية الرومانية التي اتخذتها عام ٣٩٣ كدين رسمي وذلك قبل انهيارها عام ٤١٠، بسنوات قليلة.

انظر: سباين، مرجع سابق، الكتاب الثاني، ص ٢٧٦.

انظر ايضا: Ebenstein, op. cit., p. 168.

انظر الكتاب نفسه: The City of God by st. Augustine, translated & edited by Marcus Dods, New York: Hafner Publishing Co., 1948.

(٨) د. بطرس غالي ود. خيرى عيسى، مرجع سابق ص ١٤١.

ودنيوية . وأن الأولى تعمل على خلاص الانسان وسعادته وأن الأخرى تعمل على تعاسته وأن الاثنتين موجودتان في هذا العالم أى فى الحياة الدنيا ولا يمكن أن ينفصلا إلا فى الحياة الآخرة .

ومن الملاحظ أن سانت أوجستين لم يعالج الأمور السياسية بطريقة مباشرة ولكنها جاءت ضمنية نتيجة إهتمامه بمعالجة الأمور الروحية فى عالم دنيوى . فقد أوضح أن الكنيسة المسيحية ليست إلا منظمة غايتها تحقيق الوحدة بين جميع «المؤمنين» فى العالم الذين هم أقرب إلى أن يكونوا مواطنين^(٩) فى «مدينة الله» . وهى نقطة تحول فى تاريخ الصراع البشرى بين قوى الخير والشر ، وأن صلاح البشرية يتحقق بانتصار قوى الخير الممثلة فى الكنيسة وان انتصارها يعنى انتصار الله فى الأرض . من هنا فإن أوجستين يرى أن تخضع الدولة للكنيسة وتنفيذ أوامرها وأن الدول يجب أن تعترف بالديانة المسيحية كدين رسمى لها وفقا لرأيه . وهو بصفة عامة يرى أن الحكومة شر لا بد منه ، وأن الحاكم يستمد سلطته من الله فطاعته واجبة على الأفراد ، وأن الرق عقاب من الله يجب أن يتقبل برضاء وهو رق للجسد فقط وليس للروح حيث ان الروح طليقة .

حرية الارادة الانسانية :

وأوجستين يؤكد على حرية الارادة الانسانية على أساس أنها أهم ما يملكه الفرد . فالانسان فى رأيه مسئول عن أفعاله حيث هو ربها ولا يخضع لقدر أعمى . فهو إذن مخير وليس مسيرا ، أما معرفة الله المسبقة بفعل الانسان فهى لا تنتقص من حريته فى القيام به . ولو لم تكن هذه الحرية لما كان التكليف الالهى . هذا وللارادة قانون طبيعى يجب عليها اتباعه ويمكن للأفراد إداركه بالنظر لأنفسهم وللأشياء حولهم : حيث أن لكل موجود ماهية ونظاما ثابتا وميلا طبيعيا إلى غايته . والموجود العاقل يتجه إلى غايته بإدراك وحرية . فالخير يطابق النظام ومن هنا كان خيرا ، على عكس الشر الذى يعارض النظام وبالتالي فهو شر . وطاعة القانون تستحق الثواب لأنها فضيلة ، ومخالفته تستحق العقاب لأنها رذيلة

Butz, op . cit . , pp . 60 - 61

(٩) انظر :

ويقوم القانون الخلقى على مبدأ أساسى يتمثل فى إخضاع الحواس للعقل . وإخضاع العقل لله حيث أن الترتيب الطبيعى هو أن تتجه حياة الافراد كلها «للحصول على الله»^(١٠) .

وعليه فقد عالج موضوع العقل والايان حيث سلم بتمايزهما ، ولكنه ربط بينهما فى حكمة كلية تظهر الافراد على حقيقة الوجود ، وتدلهم على غايتهم الحقّة ، كما تمدّهم بالوسائل لبلوغ تلك الغاية : ألا وهى المسيحية . فقد رفع مبدأ : «أمن حتى تتعقل» . حيث أكد على أن الايمان له قيمة عقلية وتتم به الحكمة . وقد رأى أن هذا المبدأ ينطبق على كل مضمون الايمان بما فيه وجود الله^(١١) . وفى الحقيقة فإن الايمان المسيحى يقوم على هذا المبدأ : وهو أسبقية الايمان على التعقل وأن الأول هو السبيل للأخير .

وفى رأيه فإن السعادة والفضيلة متطابقتان . فالسعادة الكاملة لا تتحقق إلا فى الحياة الآخرة ، أما الفضائل الأرضية فما هى إلا وسائل لهذه الغاية الأسمى والأبعد منها .

وقد أوضح أوجستين أن المجتمع ليس مجرد تجمع آلى للأفراد والجماعات ولكنه اشتراك فى الفكر والعاطفة^(١٢) «فالشعب هو تجمع العديد من الكائنات الرشيدة متحدين فى الأخوة نتيجة حب مشترك لنفس الأشياء» .^(١٣) وأن هناك نوعين من المحبة : حب الله حتى لو كان فى ذلك إمتهان للذات أو العكس . فالمدينة السماوية أو «مدينة الله» نشأت نتيجة حب الله ، بينما المدينة الدنيوية أو «مدينة الشيطان» جاءت نتيجة حب الذات^(١٤) : فكان وراء وجود المدينتين نوعان من المحبة متصارعان فى النفس البشرية ، والفرد ينتمى لأى من المدينتين بأرائته

(١٠) يوسف كرم ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٧ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

Wolin, op . cit . , p . 127 .

(١٣) انظر :

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٢٢

City of God, op . cit . , xiv, p . 28

انظر لمزيد من المعلومات :

وفقاً لطبيعة المحبة المسيطرة عليه والتي توجه أعماله . أما الكنيسة فإنها المؤسسة التي تأخذ بيد الفرد وتساعد في التوجه إلى الله وتغلبه محبته على حب الذات والشرور الدنيوية المرتبطة بها .

هذا ويوضح أوجستين أن المدينتين : مدينة الله ومدينة الشيطان كان بينهما منذ البداية حرب هائلة حيث تجاهد الأولى لتحقيق العدالة وتجاهد الثانية لنصرة الظلم وأن هذه الحرب ستستمر حتى نهاية العالم حيث سيفصل بينهما المسيح في آخر الزمان : وبالتالي تنعم الواحدة بالسعادة الأبدية ، بينما تلقى الأخرى العقاب والجزاء في النار الأبدية أيضاً . ولم تكن المدينتان في بادئ الأمر متميزتين سياسياً : بل كانتا مختلطتين وغير متميزتين وذلك منذ قابيل إلى أن جاء إبراهيم حيث بدأتاً تتمايزان سياسياً : فالمدينة السماوية - أو مدينة الله - يمثلها بنو إسرائيل ، والمدينة الدنيوية الأرضية - أو مدينة الشيطان - تضم باقى الإنسانية ، وقد بلغت هذه الأخيرة ذروتها فى الامبراطورية الرومانية . ومع هذا فإن المدينتين على اختلافهما كانتا تتقدمان نحو المسيح وإن كان التقدم فى المدينة السماوية - مدينة الله - أى فى إسرائيل التى تمثلها ، يتم بتدخل مباشر ومستمر ومتزايد مع الزمن ، بينما فى المدينة الأرضية الوثنية - مدينة الشيطان - فإن هذا التقدم يتحقق بشيء من المشاركة غير المباشرة وغير المقصودة فى التمهيد للمسيحية سياسياً وعقلياً^(١٥) ، وذلك بناء على تدبير العناية الإلهية . بمعنى أن مدينة الله مع أنها كانت ممثلة تمثيلاً مادياً فى شعب إسرائيل ، إلا أنها كانت تتجاوزه لتشمل جميع الذين شاركوا فى الحركة الموجهة للعالم نحو المسيح . وبالمسيح ينتهى التمايز السياسى بين المدينتين فتختلطان من جديد ، وتعود كل منهما وحدة معنوية لها اعضاء فى الإنسانية جمعاء . كأن مدينة الله ليست فى السماء والأخرى ليست فى الأرض : فالمدينة السماوية هى جماعة «المختارين» فى الماضى والحاضر والمستقبل ، وذلك قبل مجىء المسيح وتكوين الكنيسة وبعدها وداخل الكنيسة بل وخارجها أيضاً «ولكن الكنيسة هى الجماعة البشرية التى تعمل على بناء المدينة السماوية ، إرادتها الله

(١٥) انظر يوسف كرم ، مرجع سابق ص ٤٦ .

وأسسها لهذه الغاية ، وما يزال يؤيدها في تحقيقها^(١٦) ، وكما أن الصراع بين الخير والشر موجود في البشرية عامة فإنه موجود في كل فرد ، والفرد بارادته الحرة ينتمى لأى من المدينتين .

فالمسيحيون في رأيه يتمتعون «بالجنسية الإلهية»^(١٧) بأنتمائهم لمدينة الله التى ينتشر أعضاؤها فى الجماعة الانسانية بأكملها .

وخلاصة الأمر أن المدينتين : «مدينة الله» و «مدينة الشيطان» موجودتان فى الحياة الدنيا ، ولكن مع فارق جوهري وهو أن أعضاء المدينة السماوية وان شاركوا فى الحياة الدنيوية الأرضية الا أنهم لا ينتمون إليها روحيا ، بمعنى أنهم فيها ولكنهم ليسوا منها^(١٨) . ففى الوقت الذى يسعى فيه أهل المدينة الأرضية لتحقيق الخيرات المادية الدنيوية كغاية ، فإن أهل المدينة السماوية يعتبرونها وسيلة لصيانة حياتهم وتحقيق الغاية الأسمى وهى الفضيلة والكمال الروحي^(١٨) . فالسمو الروحي هو الذى يميز الأخيرين بينما الغايات الشهوانية هى التى تدفع الأول . فكأن «مدينة الله» تتمثل فى طريقة حياة موجهة لله ويرمز لها أوجستين بالكنيسة باعتبارها وكيلا لتحقيق هذا الهدف الأخرى . كما أن «مدينة الشيطان» تتمثل فى الدول الوثنية .

وبالتالى فبالنظر للغاية المنشودة ، فإن الدولة أننى من الكنيسة وتخضع لها حيث تهدف الأولى لأهداف مادية ، بينما تهدف الأخيرة لأهداف روحية سامية معتبرة غاية الأولى مجرد وسيلة لتحقيق غايتها هى . وعليه فإنه متى تمسكت الدولة بالاخلاق والفضيلة كانت أداة نظام وسلام ومساعدة للكنيسة فى تحقيق غايتها ، وبالتالي يسود الوفاق

(١٦) يوسف كرم ، مرجع سابق ص ٤٦ .

(١٧) د . ابراهيم اباطة ، ود . عبد العزيز الغنام ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(١٨) «بينما يستخدم الخيرون الحياة الدنيوية حتى ينالوا السعادة من الله ، يرغب الأشرار فى العكس باستخدام الله حتى يتلذذوا بالحياة الدنيا ، .

انظر النص فى : المرجع السابق ، ص ١١٨ .

وانظر ولمزيد من المعلومات : City of God, op . cit . , II , pp . 326 - 9

بينهما . والعكس صحيح . والعدالة الحقيقية لا توجد وفقا لما يرى ، إلا في اطار المسيحية في ظل «الكومنولث المسيحى» .

مفهوم الطاعة والاستبداد :

يوضح أوجستين أن المسيح بقوله : «اعطوا ما لقيصر وما لله لله» ، قد حدد العلاقة بين الكنيسة والدولة ، وإن كان هذا المبدأ يعتبر انطلاقا من محبة الله وليس محبة قيصر . فطاعة الحاكم واجبة بصرف النظر عما إذا كان صالحا أو فاسدا حيث أن «سلطانه من عند الله» ، وذلك وفقا لما ذكره القديس بولس . فضلا عن أن الله هو الذى سلطه اذا كان شريرا . وهو يؤكد على ضرورة تحمل الظلم وعدم مقاومة الشر وذلك وفقا لتعاليم المسيحية . هذا عن اعطاء قيصر ما له ، أما اذا طلب قيصر ما لله فما هو موقف أوجستين كأحد آباء الكنيسة ، وأحد آباء الفكر السياسى المسيحى ؟ يوضح أوجستين أن المسيحى يجب أن يرفض ذلك ولكن بدون أن يثور ، بل عليه أن يتحمل الظلم . من ناحية أخرى فإنه يدافع عن هذه المواقف التى تدعو إليها المسيحية من مسالمة إن لم تكن سلبية تجاه الظلم والاستبداد ، ويرد على من يقول بأن «تعاليم المسيحية مخالفة لمقتضيات الدولة» من حيث أنها تدعو لعدم مقاومة الشر ، مؤكدا على أن التجاوز عن الاساءة كان دائما موضع اكبار وتقدير . وأن هذه التعاليم المسيحية تحقق التآلف : حيث ان الدولة ماهى الا جماعة متآلفة والمحبة المسيحية خير ضمان لتحقيق ذلك حيث تقضى على الحقد وتمنع الشر الظاهر وتشفى الشر الباطن للشرير وتحوله الى شخص مسالم نافع للمجتمع . وعلى العكس من ذلك فان مقاومة العدوان بل ومقابلته بالمثل تعمق الشر فى قلب المعتدى وتدخل الشر الى قلب من يقاوم وباختصار تنشر الشقاق وتضر بالمجتمع عامة .

رأيه فى القانون الطبيعى والقانون الوضعى :

ويؤكد أوجستين على القانون الطبيعى باعتباره أساس الحياة الاجتماعية ، وهذا القانون يستكشفه الأفراد بالعقل ويحترمونه ويقوم على

أساسين : الأول : الا يلحق المرء بالآخرين ما لا يود أن يلحق به هو ،
والثاني : أن يعطى كل ذى حق حقه . وبالتالي فالاساس الأول يملى على
عقل الفرد ونكائه ألا يعتدى على الآخرين حتى لا يعتدوا عليه ، اما الثانى
فيملى عليه ألا يأخذ من الآخرين ما يحق لهم وذلك محافظة على حقه
هو . ولكن يرى أوجستين أنه نتيجة لمعصية آدم لربه بالخطيئة الأولى
أن انحط من المرتبة التى رفعه الله اليها بل وحط معه ذريته بالتبعية .
وبالتالى أصبح الانسان منذ الخطيئة الاولى خاليا من المواهب الالهية ،
وبالتالى اختلف طبيعته الرشيدة ولم يبتعد فقط عن القانون الطبيعى وما
وراءه من قوة جزاء للوقوف فى وجه العابثين به وتقويمهم مع تحقيق
الأمن والطمأنينة للصالحين . وعليه فقد تطلب الحال وجود السلطة الزمنية
لتتولى هذه المهمة ، أو كما يقول القديس بولس : «هى التى تسوغ السلطة
الزمنية» . أى أن حقيقة الطبيعة الخاطئة والمختلة للانسان هى التى
اقتضت وجود السلطة الزمنية وما ارتبط بها من حق السلطان فى الاكراه
وما ارتبط بذلك من مستلزمات من سيف وحرب وملكية فردية : حيث
أن هذه الأمور تعتبر عقابا على الخطيئة الأولى وضمانا للنظام بعدها .
ومن هذا التحليل يبدو واضحا موقف آباء الكنيسة - كما يجسده
أوجستين - فى تبرير الاستبداد والرق والملكية الفردية على انها نتاج
للخطيئة الأولى وعقاب عليها ومن متطلبات تقويمها .

والقانون الوضعى مع أهميته الا أن له ضوابط أساسية تدور حول
محدوبيته : فمن ناحية ، يجب أن ينبثق عن القانون الطبيعى ، ومن ناحية
أخرى ، فانه لحقيقة كونه أضيق نطاقا من القانون الطبيعى - حيث
لا يتناول إلا الأعمال الظاهرة - فانه يترك لله العقاب على ما لا يعاقب
عليه ، ومن ناحية ثالثة ، فان القانون الوضعى نسبي يختلف باختلاف
الزمان والمكان ، وبالتالي فان الأخلاق تختلف وفقا لاختلاف أحوال
الانسانية الخاطئة ، إلا أن العدالة ثابتة^(١٩) .

(١٩) يوسف كرم ، مرجع سابق ص ٤٨ - ٤٩ .

موقفه من الملكية الخاصة (٢٠):

يوضح أوجستين أهمية قيام الدولة بأقرار الملكية وحمايتها على أساس أن : المالك الحقيقي هو الله خالق كل شيء ولكن الحياة المشروعة وكافة التعاملات من شراء وبدل وهبة وارث تعطى الحق فى الملكية . بينما يعد الاستيلاء بطرق أخرى على ملك الغير سرقة واغتصاباً . وقد أوضح ان سوء تصرف المالك فيما يملك لا يبطل حقه فى الملكية . وهو لا يقر تدخل الدولة لتوزيع الخيرات والمناصب على قدر العدالة والكفاية والفضيلة على أساس أن مثل هذا التدخل يؤدي الى تعريض النظام الاجتماعى لكثير من الاضطرابات . فضلاً عن أن مثل هذا التوزيع ليس فقط عسيراً ولكنه فى حكم المستحيل ، واذا تم يكون قصير الأجل . بالاضافة إلى أن العدالة التامة على أى حال لا يمكن توقع تحقيقها فى الحياة الدنيوية حيث المدينة السماوية لا يمكن تحقيقها على هذه الأرض . وهو يوضح موقف المسيحية من الأمور الدنيوية على أساس أن المسيحى يجب ألا ييكى على أى شيء دنيوى فاته انتظاراً لمملكة سماوية أعلى وأسمى . هذا ويعد القديس أوجستين أهم المفكرين المسيحيين على مر العصور .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

الفصل الثالث

القديس توما الأكويني St . Thomas Aquinas
(١٢٢٥ - ١٢٧٤)

جاء من عائلة ارسقراطية حيث كان والده دوق أكوينو في جنوب ايطاليا . وقد التحق بسلك الرهبنة رغم معارضة أسرته . وبعد استكمال دراسته الجامعية في نابولي وكولونيا قام بتدريس اللاهوت في جامعة باريس^(١) . وقد تأثر بالمفكرين الاسلاميين الذين ازدهرت افكارهم في عصره : فهو مدين لابن رشد كما أنه تأثر ايضا بافكار الإمام الغزالي^(٢) . كما أعتمد في قراءة التراث اليوناني على الترجمات العربية المنتشرة في ذلك الوقت .

وهو يعبر عن الافكار التي سادت في القرن الثالث عشر بعد أن بدأت الأمور في العصور الوسطى تنتهي منها الصفة الدينية . وقد أسهم أسهاما جادا فيما يتعلق بالتوفيق بين عنصرين أساسيين قامت عليهما الحضارة الغربية : أولهما : مايتعلق من التراث اليهودي بالفكر الذي أحتل الأهمية الكبرى منذ قيام المسيحية ، وثانيهما : التراث اليوناني الروماني ، الذي حاولت الكنيسة لقرون أن تتحاشاه .

(١) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) انظر ولمزيد من المعلومات : أمين الخولي ، صلة الاسلام باصلاح المسيحية ، بحث قدم وألقيت خلاصته في مؤتمر تاريخ الأديان الدولي السادس المنعقد بمدينة بروكسل من ١٦ - ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ، القاهرة : مطبعة الأزهر ، ١٩٣٩ ، ص ٤٣ - ٤٤ ، عن جوستاف لوبون ، حضارة العرب ، ص ٦١٨ .

فقد عمل القديس توما الأكويني على بذل جهود كبيرة لتطويع المسيحية للأفكار اليونانية الرومانية . أى محاولة إحياء التراث القديم - الذى أصبح أساس عصر النهضة فيما بعد - حيث عمل على بعث أفكار أرسطو وأفلاطون فى محاولة للتغلب على فكر عصور الظلام ، والصراع بين السلطتين ؛ وما أن بدأ هذا الاتجاه حتى استمر على أيدى الكثيرين من بعده . كما أن جهده ينصب على ضرورة التوفيق بين ماتنادى به المسيحية من ضرورة الايمان ومايتمشى مع ضرورة التقدم واستخدام العقل ، أى ضرورة التوفيق بين الايمان والعقل .

وهو نقطة تحول هامة فى الفكر المسيحى الذى نادى بتقبل كل شىء تقبلا مطلقا انطلاقا من أولوية الايمان على التعقل حيث أصبح الجدل فى عصره يدور حول كيف يمكن أن نجعل الفكر المسيحى وماتوارث عنه يتمشى مع التقدم الحضارى السارى فى أوربا . وقد بذل توما الاكويني جهودا كبيرة فى إحياء التراث اليونانى وخاصة تراث أرسطو ومن المعروف أن تراث أرسطو لقى فى تلك الفترة أهمية سواء من الغرب أو بالنسبة للمفكرين المسلمين الذين انتقلت جهودهم إلى أوربا عن طريق الأندلس وغيرها حيث أمتد نفوذ العرب وسيطرتهم ليس فقط إليها بل الى جنوب فرنسا ... ومن المعروف أن توما الاكويني أعتمد فقط على الترجمات العربية للتراث اليونانى . وقد عمل على جعل الفلسفة والدين متكاملين وليس متناقضين بمعنى أنه جعل من الممكن أن يكون الانسان مسيحيا ومع ذلك يمكنه أن يفكر ويدقق فى الأمور الدينية ، ومن المعروف أن رجال الكنيسة مارسوا ، ولقرون عدة الأرهاط الفكرى . أما الأكويني فقد أكد على أنه لاتعارض بين الدين والعقل ، حيث رأى أن كل ما هو موجود فى الحقيقة هو عام وشامل . وكل الموجودات فى العالم هى جزئيات من الحقيقة وكل هذه الحقائق مصدرها عام وهو الله ، ولو أن العلوم الطبيعية تدلنا على بعض الحقائق إلا أن هذه الحقائق ليست ذات أهمية كبرى . فجميعها أوجه عامة للحقيقة ، التى يمكن الوصول الى جزئية منها عن طريق العلوم الطبيعية والبعض الآخر عن طريق العقل ، ولكن الأسمى عن طريق الايمان . فلا تعارض بين العقل والدين ويرى

أن الأسمى هو ما يتعرض للأمور الدينية والإيمان وهي غير متناقضة مع الحقائق حيث أن جميعها مصدرها الله .

أنواع القوانين :

وقد اتبع تقسيما رباعيا هو^(٣) : القانون الأزلي (الأبدى) القانون الطبيعي - القانون المقدس - القانون البشرى :

القانون الأزلي : هو حكم الله لأنه يمثل الخطة الأبدية التي وضعتها الحكمة الإلهية لتنظيم الخليقة بأجمعها وهذا القانون ، كما يوضح ، فوق مستوى قدرة الإنسان وعقله ولايعنى هذا أنه يتعارض مع العقل ولكن يعنى أن العقل البشرى نفسه غير متطور بالدرجة الكافية وعليه فإن على الإنسان أن يقبله كما هو دون فهم أسرار^(٤)ه .

القانون الطبيعي : وهو يحتوى المبادئ التي يمكن ان يفهمها العقل ، وهو انعكاس للحكمة الإلهية على الخليقة ويظهر في نزوع الافراد إلى الخير مع التكيف مع الظروف المحيطة والميل للعيش في جماعات والبحث عن الحقيقة والسعى إلى المدنية .

وهذا القانون يتضمن تأملات عن الفرد والطبيعة وأصبح يدخل في نطاق ما يتداول في العصر الحديث في العلوم الطبيعية والاجتماعية .

القانون المقدس : ويقصد به كلام الله كما جاء في الكتب السماوية التي تتضمن تلك الارشادات الخاصة بالتصرفات البشرية مثل الوصايا العشر وغيرها . وهذا القانون يعتبر منحة من اللاموليس اكتشافا من الانسان فحكمة الانسان تتمشى مع هذا القانون حيث ان كلام الله يكمل حكمة الانسان .

(٣) لمزيد من المعلومات انظر : د . ابراهيم أباطة ود . عبد العزيز الغنام ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ - ١٢٧ .

انظر أيضا : د . بطرس غالى وذ . خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ - ١٦٠ .

(٤) المرجع السابق ص ١٥٧ .

القانون البشرى : يوضح ان القوانين المذكورة سابقا ليست قاصرة على البشر وحدهم بينما هذا القانون يعمل على تنظيم شئون نوع واحد من المخلوقات وهو وضعى لايقدم مبادئ جديدة حيث يتمشى مع المبادئ العامة التى تتضمنها القوانين الأخرى . وهدفه تحقيق الصالح العام فهو يستمد سلطته من الصالح العام وهو نتاج للشعب كله ولايستمد السلطة من فرد أو من مجموعة أفراد. ومن هنا يمكن أن نلاحظ تطور الفكر فى إيتعاده عن الأصل الالهى للسلطة: فهذا القانون ينتج إما عن تشريع أو من العرف والعادات وينفذه حاكم يمثل الشعب ويوكل اليه الشعب مهمة تنظيم حياته . وهذا القانون من صنع الانسان وذلك عن طريق استخدام عقله ورشده بهدف تحقيق النظام الاجتماعى والمحافظة عليه . وهو إن تمشى مع القوانين السابقة إلا انه ليس متطابقا معها تماما ، حيث أنه أكثر تحديدا وانعكاسا لخصوصية الأوضاع والظروف . وبالتالي فالقانون البشرى خاضع للتغيير كلما اقتضت الضرورة ذلك^(٥) .

رأى توما الأكوينى فى الدولة :

يرى أن الدولة هيئة موحدة وذلك بتنظيم أفرادها ، مؤكدا على وحدة النظام سواء فى الجماعات الحيوانية كالنمل والنحل والطيور وغيرها : حيث تصدر فيها عن الغريزة ، أو فى الجماعات الانسانية : حيث ترجع إلى العقل والارادة أى تقوم على نوع من التعاقد^(٦) . فهو يؤكد على أهمية النظام والتراتب بالنسبة للكون ككل حيث ينساب كل شىء من الإله ، كما يؤدى كل فرد دوره فى تحقيق الكمال .

والانسان خلق مدنيا بطبعه ، ولديه مبادئ أوليه عن الحق والخير . وبالتالي فالاجتماع طبيعى لاستكمال الفرد لطبيعته الانسانية وتحقيق ذاته كإنسان . والغرض من وجود المجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة . وبالتالي فان مهمة الدولة هى مساعدة الفرد وذلك عن طريق تحقيق مالا يستطيع وحده تحقيقه ، أما مهمة الكنيسة فهى تولى النواحي الروحية والخلقية للفرد .

(٥) انظر ولمزيد من المعلومات : . 7 - 230 . pp . Ebenstein, op . cit . .

(٦) يوسف كرم ، مرجع سابق ص ١٩٨ .

ويبدو تأثره بأفلاطون وأرسطو من تأكيده على أن هذه الخدمات التي يقدمها المجتمع تؤدي إلى تحقيق حياة فاضلة . وبالتالي فهو يوضح أن لكل فئة من فئات المجتمع أهميتها . فالفلاحون والعمال يقومون بالمهام الانتاجية والجنود بالمهام الدفاعية أما رجال الدين فيتولون المهام الروحية عن طريق بث التقاليد الدينية ونشر الصلاة . معنى هذا أنه اعتبر رجال الدين يؤدون خدمة مثل بقية أعضاء المجتمع وبالتالي فإنه تسلسلا بهذا المنطق يضع رجال الدين في نفس مصاف بقية أعضاء المجتمع من حيث أداء الخدمات^(٧) .

فضلا عن هذا فقد انتهى إلى أن الاجتماع يقتضى السلطان : الحاكم ضرورى للمجتمع لتنظيم تبادل الخدمات أى ان الحاكم أيضا ترجع أهميته الى تأدية خدمة للمجتمع شأنه شأن الآخرين . وهذا الحاكم فى رأيه أساسى وهام لانه يمثل الروح بالنسبة للجسد فى المجتمع وهو فى هذا المجال يؤكد على الحكم كوظيفة ومهمة وليس على شخص الحاكم فالحكم مركز تحكمه طبيعة المجتمع ولكن فى طبقة عليا . فالحاكم فى رأيه يشبه ريان السفينة الذى عليه أن يصل بها إلى الهدف : وهو بر الأمان ، ومهمة كل منهما تتعدى مجرد المحافظة على مايقوم بتوجيهه إلى ضرورة تحقيق الهدف المنشود من المهمة المخول القيام بها^(٨) .

ومن هذا التحليل يتدرج الى ان الحاكم يعتبر مثله مثل بقية افراد المجتمع حيث أن الجميع تربطهم الرغبة فى تحقيق المصلحة العامة .

ولكى يحقق الحاكم مهمته على أفضل وجه وأكملة وفقا للهدف المنشود فعليه أن يلتزم بحدود سلطته ، فالحكومة تقوم لتحقيق هدف أخلاقى ولذلك يجب عليها تحقيق هذا الهدف . أما عن العلاقة بين السلطتين الزمنية والدينية فإن لكل منهما مجالها ولكن الدولة فى رأيه تكون خاضعة للكنيسة بقدر خضوع الغاية الزمنية للغاية الأبدية^(٩)

(٧) انظر نص رأى أكويناس فى : Ebenstein, op . cit . , p . 228

(٨) سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الثانى ص ٣٥٢ .

(٩) يوسف كرم ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

أنواع الحكومات :

جاءت آراء توما الأكويني في هذا المجال متأثرة بآراء أرسطو بل ومتطابقة معها سواء في أنواع الحكومات ، أو في التأكيد على أن النظم السياسية في تغير مستمر وفي ميل للتدهور ، وكذلك في التأكيد على النظام الوسط المختلط .

فقد قسم أنواع الحكومات الى ستة : ثلاثة أنواع فاضلة وثلاثة أنواع فاسدة ، فالحكومات الفاضلة هي :

الملكية : وهي حكومة الفرد الفاضل . ويجب أن تقوم على الفضيلة فضلاً عن الانتخاب . وهي في رأيه خير من الارستقراطية . والملكية متمشية مع الطبيعة حيث كل شيء يديره مبدأ واحد : فالجسم تدبره النفس ، والاسرة يديرها الأب والعالم يديره الله . ولكن يجب وضع الضوابط الكفيلة بحسن اختيار الحاكم وحسن ادائه لمهامه حتى لا يتحول أفضل أنواع الحكومات إلى أشدها سوءاً^(١٠) .

الارستقراطية : وهي حكومة القلة الفاضلة .

الدستورية (بوليتيا) : وهي حكومة الشعب العادل .

ولكنه يرى أن كل نظام يتضمن بذور فئائه أو جرثومة فساده . فلا يوجد نظام كامل أو دائم وكل نظام يتحول إلى نقيضه : فالملكية تتحول إلى استبدادية . والارستقراطية تتحول إلى أوليجاركية (حكومة الأغنياء) . والدستورية تتحول إلى ديمقراطية (ويعرفها بأنها ديماجوجية غوغائية) .

ومن الوجهة العملية فإن أفضل أنواع نظم الحكم وأكثرها استقراراً هو النظام الوسط ويوضحه بأنه : ملكية معدلة بأرستقراطية وديمقراطية .

(١٠) لمزيد من المعلومات انظر : 9 - 222 . pp . cit . . Ebenstein,

أى ملكية ولكن بجانبها مجلس أرستقراطي ينتخبه الشعب^(١١) .

وظائف الدولة :

أكد الاكوينى على الوظيفة الأمنية : بمعنى حماية الدولة وتأمين الجماعة من أى خطر داخلى أو خارجى . وتحقيقا للشق الداخلى من هذه المهمة تتولى الدولة التشريع وذلك باقامة العدالة بين الأفراد ومن ثم فرض القانون . والقانون الوضعى يجب أن يكون طبقا للقانون الطبيعى ومن ثم طبقا للقانون الأزلى . وهو يجب أن يعمل للخير العام ، ويستتبع ذلك وجود القضاء حتى يمكن تطبيق العدالة واقامتها . أما بالنسبة للخطر الخارجى فالدولة يجب أن تكون مستعدة للحرب ولكن الحرب يجب ان تكون عادلة . وقد وضع شروطا ثلاثة للحرب العادلة وهى تتمثل فى التالى^(١٢) :

- ١ - أن تقوم باعلانها السلطة الشرعية وأن تباشرها بنفسها .
- ٢ - أن يكون اعلانها لسبب عادل : أى أن يكون لدفع الظلم .
- ٣ - أن تمضى فيها الدولة لارغام العدو على قبول السلم : أى ألا تذهب إلى حد الايذاء وحب التسلط والانتقام .

وباعتبار ان توما الأكوينى مهتم أساسا بالنواحى الروحية ، فإنه لا يقر الخداع والكذب حتى مع الأعداء فى الحرب ، وإن كان يقر إخفاء النوايا والتكتم حتى يتحقق النصر . والحرب فى رأيه جائزة فى أيام الأعياد كلما كانت هناك ضرورة . ولكن لايجوز أن يشترك رجال الدين فى الحرب حتى يتفرغوا لمهمتهم الروحية الأسمى وأن يحاربوا بأسلحتهم الروحية : من صلاة ووعظ وتشجيع المحاربين واقامة الشعائر .

(١١) يوضح توما الأكوينى أن هذا هو النظام الذى منه الله لسيدنا موسى الذى كان يحكم هو وخلفاؤه بمعاونة ٧٢ حكيما مختارين من الشعب ، بينما كان الله هو الذى يختار الحاكم .

يوسف كرم ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

السلطة ومبدأ الطاعة :

أكد توما الأكويني على أن على المواطنين واجب الطاعة بالنسبة لأولى الأمر طالما هم يتوخون العدالة^(١٣) . فطاعة القانون الوضعي واجبة طالما يعمل في إطار القانون الطبيعي والالهي ، ولكن إذا خالفه فلا يجوز طاعته . أما إذا كان الأمر يتعلق بحق ثانوي فيجب الطاعة حيث أن مخالفته في هذه الحالة قد تكون خطرا على المجتمع . كما أنه لاطاعة للحاكم المغتصب للسلطة أي الذي لا تقوم سلطته على أساس شرعي بأن تكون قد آلت إليه على أساس العدالة . فالرضاء الشعبي أساس لشرعية الحكم ، وهذا الرضاء قد يكون صريحا أو ضمنيا ، كما أن الشرعية قد تكون نتاج اقرار السلطة من جانب سلطة أعلى منها ومن ثم يكون من الواجب على الشعب الخروج على الحاكم غير الشرعي حيث يعتبره الأكويني ليس حاكما أو ملكا . أما قتل الحاكم فلا يجوز أن يقوم به شخص واحد بنفسه وبتصرف تلقائي ، ولكن يجوز أن يتولاه الشعب بأجمعه أو ممثلا في مجلس . فالشعب هو الذي يختار الحاكم وهو الذي له حق عزله ، فهو بمثابة تعاقد بين الشعب والحاكم ، وبالتالي فاخلال الحاكم بعهدة يحل الشعب من التزاماته بطاعته ويعطيه الحق في الخروج عليه .

ولكن ماذا عن الحاكم المستبد الجائر ؟ في هذا المجال يلاحظ أنه يدعو إلى مهادنة ومطالبة الحاكم الظالم حيث أن الثورة في مثل هذه الحالة غير مضمونة النتائج : فمن ناحية قد لا تنجح فيزداد الطاغية طغيانا ، ومن ناحية أخرى فإنها قد تفتح الباب للاضطرابات أثناءها وبعدها ، ومن ناحية أخيرة فإنها حتى إذا نجحت في الاطاحة بالطاغية فقد يأتي من هو أشد منه طغيانا .

وعليه فإن توما الأكويني لا يقر الثورة على الحاكم المستبد حيث يعتبر الاستبداد على أي حال عقابا من الله على الخطيئة الأولى . وبالتالي فهو أكثر ميلا إلى المناداة بالسلبية في هذا الصدد : وفي قوله : «وإذا عدم

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

الشعب كل وسيلة فليتوجه الى الله صادقاً فيغير الله قلب الملك أو يثله أو يسقطه . فما يسمح الله بالطغيان الا عقاباً على الخطيئة»^(١٤) .

الملكية والثروة :

يرفض توما الأكويني الشيوعية ، وينتقد افلاطون في ذلك كما يؤيد آراء أرسطو . فحق الملكية في رأيه ضروري لتحقيق الرخاء : وهو وضع عام من أجل الصالح العام والخير العام حيث يمثل اصطلاحاً اجتماعياً نافعا ، ومن ثم يندرج في القانون الطبيعي^(١٥) . والسؤال هو كيف يمكن التوفيق بين الملكية والثروة وبين ما تنادي به المسيحية من «فقر ارادى» ؟ يوضح توما الأكويني ان الملكية والثروة ليست السبب في الشرور الدنيوية . حقيقة ان التخلي عن الخيرات الدنيوية يعتبر وسيلة للفضيلة - حيث هذه الخيرات تفتح المجال لتلك الشرور الدنيوية - ولكن من الممكن عملاً الجمع بين الملكية ، أو الخيرات الدنيوية ، والفضيلة وذلك اذا أحسن الغنى اعطاء الفقير ولم يستأثر بالملكية . فالملكية ليست شراً في حد ذاتها بل الشر في كيفية استخدامها ، أو بالأدق في سوء استخدامها .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٥) انظر ولمزيد من المعلومات : المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

الفصل الرابع

مارسيليو البادوى Marsilio De Padua

(١٢٨٠ - ١٣٤٣) (١)

ولد فى ايطاليا ، وعمل طبيباً وفى نفس الوقت درس الفلسفة والقانون ، كما قام بالتدريس فى جامعة باريس بل أنه شغل منصب رئيس الجامعة عام ١٣١٢ (٢) . ومن المعروف عنه أنه كان رشدياً شهيراً (٣) وهو باحث من الدرجة الأولى تحقق على يديه الفصل بين السلطتين الزمنية والدينية ، الأمر الذى أكمله مكيافيللى فى آرائه .

وكان يهدف من كتاباته مقاومة تسلط البابا على جميع أجزاء ايطاليا وسيطرته عليها ، أى مقاومة الاستعمار البابوى : وقد عرفت بادوا بروح الحرية والاستقلال ومواجهة سلطة الكنيسة الرومانية . ومن ناحية أخرى فقد هدف الى اخضاع الكنيسة اخضاعاً تاماً للملك حيث حسم الصراع الذى دام لقرون . وافكاره هى التى بنى عليها مفكرو عصر النهضة آراءهم .

ومن ناحية تحديد سلطة البابا نادى بالحد من السلطة الدينية وقصرها على الأمور الروحية واخضاعها للدولة . وقد تأثر مارسيليو بدوا بادوا بأراء أرسطو واعتبر نفسه مكملًا لها . حتى انه فيما يتعلق بتحليل الثورات وتحليل ارسطو لها اعتبر انه يقدم اضافة جديدة لها على اساس

(١) مارسيليو بدوا أو مارسيليو أوف بادوا Marsilio of Padua

(٢) انظر ولمزيد من المعلومات Ebenstein, op . cit . , p . 260 - 261

(٣) أمين الخولى ، مرجع سابق ص ٥٢ .

ان ارسطو لم يتصور احد الاسباب الهامة للثورة وهو ما يتعلق بتقلد البابا السلطة العليا وبسط سلطانه مما أدى الى المشاكل والصراع فى اوريا . وقد اعتبر انه يقدم حلا لهذه المشكلة التى لم يتناولها ارسطو - اى وصفة علاجية للمشاكل القائمة فى ذلك الوقت - وذلك بمواجهة سلطان البابا الذى اعتبره المصدر الأساسى للصراع فى ذلك الوقت .

رأى مارسيليو البادوى فى الدولة :

تأثر فى هذا المجال بأرسطو حيث اعتبرها كائنا حيا يقوم بوظائف لاستمرار حياته . فهى كائن حى يتكون من أفراد كل منهم يؤدى وظيفة هامة لاستمرار حياة هذا الكائن . وبالتالي فان مدى سعادة الافراد والدولة يتوقف على مدى فاعلية الافراد فى القيام بهذه الوظائف - والعكس صحيح أى أن تعاسة الافراد وتحلل الدولة يكون من فشل الافراد فى القيام بوظائفهم وكذلك فى تدخل عضو فيما يخص بقية الأعضاء . والدولة تعد تطورا للمدينة التى تعتبر تطورا للعائلة .

والمجتمع هو الذى يحقق للحياة الفاضلة التى تنقسم إلى قسمين : دنيوى - وأخروى . وفى الحياة الدنيا تتحقق الحياة الفاضلة بالعقل والفلسفة أما فى الآخرة فتتحقق عن طريق الدين . والعقل يؤدى إلى التأكيد على الأفراد على أهمية الحكومات المدنية حيث يتحقق عن طريقها السلام اللازم لتحقيق الحياة الفاضلة .

التراتب الاجتماعى :

يؤكد مارسيليو بدوى بادوا على أهمية الطبقات وقيام كل طبقة بوظيفتها الخاصة . فالزراع والصناع مهمتهم انتاجية أما الجنود فمهمتهم هى الدفاع عن الوطن وبالنسبة للموظفين فمهمتهم هى تولى مهام الدولة ورجل الدين للأمور الروحية وما يتعلق بالحياة الآخرة والحياة الفاضلة - وتلك الطبقات فى رأيه موجودة فى كل مجتمع . ومع تأثره بأرسطو فقد اضاف عامل الدين وهو يؤكد على أهمية رجال الدين فى الأمور الروحية وما يفتح طريق الخلاص الأبدى فى الآخرة .

أما من الناحية المدنية فرجال الدين طبقة من طبقات المجتمع وبالتالي فالمسيحية يجب أن تخضع لاشراف الدولة كما تخضع الزراعة والصناعة وخضوع رجال الدين للدولة يجب أن يكون مثل خضوع الطبقات الأخرى .

وهو لم يهاجم المسيحية ولكنه أراد توضيح أن الكنيسة ليست دولة داخل الدولة . فالدين شيء والكنيسة شيء آخر^(٤) .

أنواع القوانين عند مارسيليو البادوى :

وقد أوضح أن هناك نوعين أساسيين من القوانين^(٥) :

- (١) القانون المقدس : من الله لتحقيق النعيم في الآخرة .
- (٢) القانون الوضعي ، (البشرى) : هو أوامر مجموع أو أغلبية المواطنين لتحقيق الحياة الفاضلة في هذه الدنيا . ويتميز بوجود السلطة التنفيذية .

وبالتالى فإن القانون المقدس عقوبته ليست دنيوية بل مكانها الآخرة . أما القانون البشرى فعقوبته دنيوية ويستمد سلطته من البشر فهو إذا ليس له أصل مقدس . وهو خطوة أكثر تبلورا فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية . وفى هذا المجال ينتهى إلى أن رجال الدين ليست لهم سلطة فعلية لعدم وجود سلطة تنفيذية لهم فى هذه الدنيا . وبالتالي فالقانون مصدره الشعب ويوضح أهمية مجموع المواطنين فالمرشع هو الشعب أو الجزء السائد (نوعيا أو عدديا) . وفى تأكيد على أهمية الشعب والمرشع فهو يعتبر سباقا إلى حد كبير على الأفكار التى تبلورت فيما بعد فى العصر الحديث فى ظل الليبرالية الغربية ، كما أنه أحيا الأفكار التى سادت فى اليونان القديمة .

أما عن الهيئة التنفيذية فقد أوضح أنها تنتخب من الشعب حيث يحدد

(٤) انظر ولمزيد من المعلومات : د . بطرس غالى ود . خيرى عيسى ، مرجع سابق ص ١٦٤ - ١٦٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

الشعب ما لهذه الهيئة من حقوق وواجبات^(٦) .

وبلاحظ أنه في محاولته التأكيد على إخضاع الكنيسة يؤكد أن أى موظف عمومى يمارس سلطة يستمدّها من المجتمع بالوكالة أو النذب . وعلى هذا فرجال الكنيسة ليس لهم سلطة على الاطلاق فهم مجرد طبقة فى المجتمع يؤدون وظيفة دينية ويخضعون لقوانين وتنظيمات شأنهم فى ذلك شأن أى طبقة .

وبالتالى فإنهم إذا خالفوا هذه القوانين فإنهم يقدمون للمحاكم الأهلية شأن باقى الافراد ويطبق عليهم القانون البشرى أما إذا خالفوا القانون المقدس فذلك يوقعهم تحت عقوبة الله فى الآخرة فقط .

وبالتالى فإن مارسيليو دى بادوا يعتبر أن هناك قانونا واحدا فقط هو القانون البشرى . أما القانون الالهى فهو يخرج فى رأيه عن الصفة القانونية لأن عقوبته ليست من وضع الانسان . ورجال الكنيسة يتقاضون أجرا مثل بقية الموظفين فى الدولة . وبالتالى فإن للدولة حق ارغامهم على أداء واجبات الوظيفة مثل أى موظف . كما أوضح أنه ليس للكنيسة أن تعتبر أن لها املاكا لان ماتملكه هو اعانات تقدم لتحقيق الاهداف الروحية . ولذا ليس لها حق فرض الضرائب أو الاعفاء منها .

تنظيم الكنيسة :

وفيما يتعلق بتنظيم الكنيسة فقد أكد أن الكنيسة تضم رجال الكنيسة والمسيحيين المدنيين ، ورجال الكنيسة موكلون بأداء الشعائر الدينية والمهام الروحية . وهذه النقطة تعتبر هامة فى هذا المجال لانها مختلفة عما توارثه المسيحيون . وعلى هذا فرجال الكنيسة متساوون وليس هناك هيراركية (سلطة سلسلة) داخل الكنيسة ، اى لا يوجد - وفقا لتحليله - تسلسل كنسى ، فالابا متساو مع أى قس آخر : وعليه فإنه ينفى ماسبق أن أكدته الكنيسة من أن البابا يستمد سلطته من أنه خليفة الرسول بطرس^(٧) وفقا «لسلطان المفاتيح» السابق توضيحه .

(٦) لمزيد من المعلومات انظر :

Benstein, op . cit . , pp . 270 - 7

(٧) المرجع السابق ص ١٧٠ - ١٧١

فكانه نادى بالمساواة بين رجال الدين المسيحيين وعلى هذا فهو يؤكد أن البابا ليست لتعاليمه صفة القانون . فالقانون المقدس مصدره الانجيل ، ولذا فالبابا ليس له حق تنظيم الكنيسة بل إن تنظيمها يجب أن يتم عن طريق مجلس عام منتخب وقرارات هذا المجلس تلزم البابا وغيره من رجال الكنيسة . وبهذه الآراء لما رسيلىو البادوى يكون قد تم حسم الصراع الذى دام لقرون بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية حيث خضعت الأولى للثانية واعتبر رجالها موظفين فى الدولة يتقاضون اجورهم منها .

وهذا الاتجاه تبناه رجال عصر النهضة - كما سبق القول - وكما سيرد بتفصيل اكبر فيما بعد مع مكيا فيلى الذى رأى ليس فقط خضوع الدين للدولة ولكن ايضا استغلاله لتحقيق المصالح .

الباب الثالث

الفكر السياسي الاسلامي

جاء الاسلام بالعديد من المبادئ والأسس التى قامت عليها الدولة ودار حولها الفكر السياسى الاسلامى . فعلى النقيض مع الفكر المسيحى الذى قام أساسا على ازدواج السلطتين الدينية والزمنية فإن الاسلام نادى بعدم الفصل بين السلطتين حيث جاء بمبدأ الارتباط وليس الازدواج : فالاسلام دين ودولة . فهو على خلاف الديانات السماوية الأخرى لم يتناول فقط الأمور الروحانية وإنما أحكم التوازن بين الناحيتين من الأمور : الدينية والدنيوية ، فهو دين وسط . فالشريعة الإسلامية - وهى المصدر الأساسى للتشريع فى الاسلام - تتضمن مجالين : أحدهما خاص بالعبادات أو الشعائر والآخر خاص بالمعاملات أو الشرائع . فالمجال الأول يتعلق بالأمور الروحانية وعلاقة الفرد بربه ، والثانى يتعلق بعلاقة الفرد فى تعامله مع غيره من الأفراد وفى تعامله مع الدولة ، والمجالان مرتبطان ومتكاملان . والرسول صلى الله عليه وسلم عندما جاء برسالة السماوية جاء ببداية الدولة الإسلامية ، التى أسسها فى المدينة : فكان مبشرا بالدين ورئيسا للدولة فى آن واحد .

والاسلام لم يعرف انفصال السلطتين والصراع بينهما ، ومن الطبيعى فى هذا الأمر أن يتناول الاسلام أمر الخلافة التى مثلت محور الفكر السياسى ؛ وهى تعنى ببساطة الإمامة : وهى سلطة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول .

كما لم يعرف الاسلام واسطة بين الفرد وربه ، فالعلاقة مباشرة فى كافة ممارسات الدين الاسلامى : حيث لا يعترف الاسلام مفهوم رجل الدين بالمعنى المتعارف عليه فى المسيحية - والذى يحتاجه المسيحى فى كافة المذاهب الأصلية منذ ميلاده لتعميده مرورا بأسرار الكنيسة الأخرى طوال حياته . كما لا يعرف الاسلام سلطة كهنوتية مسلسلة^(١) أو سلطة الحل والربط فى الارض والسماء السابق توضيحها فى المسيحية فى ظل سر

(١) درجات الكهنوت ثلاث هى : درجة الأسقف وهى الأعلى ، تليها القس وأخيراً الشماس .

ولمزيد من المعلومات انظر : حبيب جرجس ، أسرار الكنيسة السبعة ، طبعة خامسة ، القاهرة : مكتبة المحبة ، ١٩٧٩ ، ص ١٧٧ - ١٨٠ .

الكهنوت^(٢) كأحد أسرار الكنيسة . وعالم الدين الأسلامى ليس أفضل من أى فرد إلا بعمله ؛ بل إن أحكام العبادات ليست قصرا على علماء الدين ، إذ أن كل فرد مسلم يستطيع أن يتفهم أحكامها وفقا لقدراته .

وقد حرص الاسلام على النظرة الموضوعية للطبيعة البشرية ، فلم ينشد من الانسان أن يتسامى إلى مرتبة الملائكة أو ينحط إلى درجة الوحوش . فمع تأكيده على ضرورة حرص كل مكلف مسلم على عدم التهاون فى حقه ، شجع فى نفس الوقت على العفو عند المقدرة . ففى قوله تعالى : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له»^(٣) .

والاسلام لم يتضمن مجرد بعض المبادئ الأخلاقية أو الوصايا التى ينتهجها المؤمن ، إنما جاء بالعديد من القوانين المحكمة التى جاءت بها الشريعة . والتى تمثل مبادئ عامة مع ترك الباب مفتوحا لتفسير هذه المجالات ، على أساس من تلك القواعد العامة . والمصدر الأساسى للتشريع هو القرآن وجاءت السنة لتفسيره وفتح الباب للاجتهاد بصوره المختلفة^(٤) . فمع وجود هذه القوانين العامة والمبادئ الاساسية ترك التفصيل للظروف الخاصة لكل مجتمع عن طريق الاجتهاد فيما لانص شرعى عليه . وعلى هذا فقد تميز الاسلام بالمرونة وبأنه دين يتمشى مع كل عصر وكل زمان حيث يمكن تطبيق أحكامه فى العصور المختلفة .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٩ - ١٩٤ .

وأسرار الكنيسة السبعة هى : المعمودية ، الميرون (المسحة المقدسة) ، الشكر أو الافخارستيا (العشاء الربانى) ، التوبة ، مسحة المرضى ، الزيجة ، والكهنوت .

(٣) المائدة : ٤٥ .

(٤) ويوضح حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مع معاذ بن جبل عندما أرسله عاملا على اليمن ، أسس التشريع وتسلسلها ، حيث سأل الرسول قائلا : «كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟» قال «أقضى بكتاب الله» قال : «فإن لم تجد فى كتاب الله ؟» قال : «فبسنة رسول الله» . قال : «فإن لم تجد فى سنة رسول الله ؟» قال : «اجتهد برأى ولا آلو» . قال : «فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره وقال : الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى به رسول الله» . رواد الترمذى وابو داود عن ابى هريرة .

ويتضمن هذا الباب ستة فصول :

- الفصل الأول : أسس الدولة في الفكر السياسي الاسلامي .
- الفصل الثاني : الفارابي .
- الفصل الثالث : الماوردي .
- الفصل الرابع : الأمام الغزالي .
- الفصل الخامس : الامام ابن تيمية .
- الفصل السادس : ابن خلدون .

الفصل الأول

أسس الدولة فى الفكر السياسى الإسلامى

ويهمنا فى هذا المجال توضيح أهم المبادئ الأساسية التى جاء بها الإسلام والتى تقام عليها دعائم الدولة ويدور حولها الفكر السياسى أى التى استرشد بها فى الأفكار السياسية^(١). وتمثل المبادئ الدستورية الإسلامية من شورى وعدالة ومساواة ومسئولية أولى الأمر وغيرها :

(١) هناك العشرات من كتب التراث فى مجال الفكر السياسى وما يتعلق بالسلطة السياسية . ولأخذ رؤية عن هذا الثراء الفكرى فى هذا المجال انظر تقديم : «التحفة الملوكية فى الآداب السياسية» ، المنسوبة للإمام أبى الحسن الماوردى (المتوفى عام ٤٥٠ هـ) ، تحقيق ودراسة د . فؤاد عبد المنعم ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، د . ت . ، ٥ - ٢٢ .

انظر : د . ابراهيم ابراهيم هلال ، «تحقيق وتقديم» ، الإسلام وأصول الحكم : عند الإمام على رضى الله عنه ، دراسة وتحليل لكتابه رضى الله عنه إلى الأئمة النخعي حينما ولاه حكم مصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .

كما أن هناك العديد من المؤلفات الحديثة التى تناولت الدولة فى الإسلام من تلك : د . محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، المكتبة التاريخية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩ .

ود . مصطفى كمال وصفى ، مصنفه النظم الإسلامية : الدستورية والدولية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة : مكتبة وهبة : ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .

ود . عبد الحميد متولى ، مبادئ نظام الحكم فى الإسلام ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦ . وخاله محمد خالد ، الدولة فى الإسلام ، القاهرة : دار ثابت للنشر والتوزيع ، ١٤٠١ - ١٩٨١ . ومحمد أسد ، منهاج الإسلام فى الحكم ، نقله إلى العربية منصور محمد ماضى ، الطبعة الخامسة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨ . وفهمى هويدى ، القرآن والسلطان : هموم إسلامية معاصرة ، الطبعة الثانية ، بيروت - القاهرة : دار الشروق ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢ . ود . مصطفى كمال وصفى ، النظم الإسلامية الأساسية ، القاهرة : عالم الكتب ، د . ت . ود . محمد حسين هيكى ، الحكومة الإسلامية ، القاهرة : دار المعارف ، د . ت . ود . حسن ابراهيم حسن ود . على ابراهيم حسن . النظم الإسلامية ، القاهرة : مكتبة النهضة =

مبدأ الحكم بما أنزل الله :

أى أن الشريعة هى المصدر الاساسى للحكم فى الدولة ، وأساس شرعيته . فمصدر التشريع فى الدولة الاسلامية يجب أن يكون الشريعة الاسلامية ، وفقا لمضمونها السابق نكره . والقوانين الوضعية لابد أن تتطابق مع الشريعة الاسلامية ، وإذا كان هناك تناقض فتكون تلك القوانين باطلة . وقد تكرر على التوالى فى سورة المائدة وصف من لم يحكم بما أنزل الله فى قوله تعالى : «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» ، و «من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون»^(٢) ، كأن صفة من يخرج على هذا المبدأ الاساسى هى الكفر ، والفسوق ، والظلم ، والنص صريح على ذلك . ويعرف هذا المبدأ بالحاكمية على أساس ان الحكم كله الله .

مبدأ المساواة :

وهو من المبادئ الاساسية التى يقوم عليها الفكر الاسلامى ، وتقوم عليها الدولة فى الاسلام ، وقد جاءت المساواة فى الاسلام بصورة مطلقة لم ترد فى أى دين آخر . حقيقة أن مبدأ المساواة وارد فى كافة الأديان السماوية ، ولكن التأكيد على المساواة وعلى أهميتها العامة والخاصة

= المصرية ، د . ت . والشيخ عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية ، القاهرة : دار الأنصار ، ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .

وقد قام عدد من المعيدىين والمدرسين المساعدين بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بأعداد رسائل عن النظام السياسى فى الاسلام وابعاده المختلفة . أنكر منها بعضا مما أشرفت على اعداده : نيفين عبد الخالق مصطفى ، «المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى» ، ١٩٨٣ (رسالة دكتوراه منشورة) ، ومصطفى محمود منجود ، «الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية فى صدر الاسلام» ، ١٩٨٤ (رسالة ماجستير غير منشورة) وسيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الاسلامية : نظرة فى الواقع العربى المعاصر ، ١٩٨٧ ، (رسالة دكتوراه منشور جزء منها) ، ومصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية للأمن فى الاسلام ، ١٩٩٠ ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) . وماجدة على صالح ربيع ، الدور السياسى للأزهر ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، ١٩٩٠ .

(٢) المائدة : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ .

بالنسبة للأفراد قد تكرر في الاسلام ، فهي من أهم القواعد الأساسية في الاسلام ، وقد ورد في القرآن والسنة التأكيد على المساواة بين البشر كبشر ، ثم على المساواة بين المسلمين . ويبدو الاطلاق فيما يتعلق بمفهوم المساواة من أن كلمة الناس - الدالة على الجنس البشري - تكررت ٢٤٠ مرة في القرآن مما يؤكد على الأخوة البشرية ، كما تكررت كلمة الانسان نحو ٦٥ مرة ، أما كلمة البشر فقد تكررت في ٣٦ آية . وكثرة التكرار هذه المقصود بها أن ترسخ في ذهن المسلم معنى الانسانية العام ، ووحدة الجنس البشري^(٤) ، أي التأكيد على المساواة في القيمة الانسانية .

وعلى هذا نجد أن الاسلام ركز على مفهوم المساواة دون أن يقبل الأمر أي شك أو تأويل . وبطريقة منطقية أكد على الأصل الواحد للبشر ، بصرف النظر عن اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو المولد أو غيرها : حيث الجميع مرجعهم إلى آدم عليه السلام ، أي إلى نفس واحدة^(٥) . وفضلا عن أن الأفراد جاءوا من نشأة واحدة - من طين^(٦) - ومروا

(٤) لمزيد من المعلومات انظر : محمد المبارك ، استراتيجية العالم الاسلامي ، وزارة الحج والاقواف ، المملكة العربية السعودية ، ذو الحجة ١٣٩١ - يناير ١٩٧٢ ، ص ٨٣ - ١١٨ ، انظر خاصة ص ٩٦ - ٩٨ .

انظر : محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الكتب المصرية ، القسم الادبي ، بيروت : دار احياء التراث العربي ، د . ت .

(٥) من ذلك قوله تعالى :
«خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها» ، الزمر : ٦ .
«هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها» ، الاعراف : ١٨٩ .
«وهو الذي انشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع» ، الأنعام : ٩٨ .
«ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة إن الله سميع بصير» ، لقمان : ٢٨ .
«يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء» النساء : ١ . وتؤكد السنة هذا المعنى بما لا يدع أي مجال للبس ، ففي حديث الرسول : «كلكم لآدم وادم من تراب» .

(٦) «تكرر نفس المعنى في العديد من الآيات من ذلك :
«خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين» ، النحل : ٤ .
«ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين» ، المؤمنون : ١٢ .
«وبدا خلق الانسان من طين» ، السجدة : ٧ .

بنفس الأطوار على الرغم من اختلافاتهم الظاهرية^(٧)، والنهاية واحدة بالنسبة للجميع فإن الأفراد مآلهم لخالق واحد . فالاسلام لايفترض وجود أبناء حرة وأبناء جارية كأساس للتفرقة بين البشر .

وبالتالى جاء الاسلام فى هذا المجال بالعالمية المطلقة التى تشدها الرواقيون فلسفيا وتلك العالمية تبدو فى كافة المبادئ العامة الاساسية التى أرسى دعائمها الإسلام كما تبدو أيضا فى الدعوة نفسها حيث أنها موجهة للناس كافة . وفى التأكيد على مبدأ المساواة نجد التأكيد على أن الأفراد متساوون أمام الخالق ومعيار التفرقة والتفاضل هو التقوى وهى رهينة بعمل الفرد وفى متناوله شخصيا . فالعمل الصالح هو عنصر التمييز بين الأفراد بعضهم وبعض . وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن الاسلام نظر نظرة موضوعية الى أن الافراد مختلفون فى قبائل وشعوب وان بعضهم يفضل البعض الآخر فى الرزق وغيره ، ولكن الأفضل عند الله هو الأتقى ،^(٨) وفى «سورة عبس» الدرس المستفاد .^(٩)

= «أو لم ير الانسان انا خلقناه من نطفه فاذا هو خصيم» ، يس : ٧٧ .
«خلق الانسان من صلصال كالفخار» ، الرحمن : ١٤ .
«انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج نبتليه» ، الانسان : ٢ .
«واذ قال ربك للملائكة انى خالق بشرا من صلصال من حمأ مسنون» ، الحجر : ٢٨ .
«وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا» ، الفرقان : ٥٤ .

(٧) «ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين» ، ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين» ، المؤمنون : ١٢ - ١٤ .

(٨) «ياأيها الناس انا خلقناكم من نكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم» ، الحجرات : ١٣ .

وقد تأكد هذا المعنى فى كثير من الاحاديث التى نصت على المساواة وعدم التفرقة .
العنصرية ، فى قول الرسول : «الناس سواسية كأسنان المشط» (كنز العمال للمتقى)
وقد أكد عليه الصلاة والسلام على الاخوة والمساواة بين البشر فى حجة الوداع اذ قال : «ياأيها الناس الا ان ربكم واحد وان أباكم واحد ، لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأعجمى على عربى ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى» .
(رواه أحمد فى مسنده) .

(٩) ان الله عز وجل قد عاتب رسوله لما بدر منه من تفرقه - قد كان لها مايبيررها بقوله تعالى : «عبس وتولى» ، أن جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزكى ، أو =

من ناحية اخرى فان ربط الاسلام للبشر جميعا برابطة الانسانية والاخوة العالمية تتأكد أيضا بارتباطهم بخالق واحد . فالعبودية لله وحده والبشر جميعا ايا كانوا عباد الله ، ولا يوجد في الاسلام شعب معين يعتبر شعب الله المختار ، على عكس اليهودية مثلا .

فهناك تأكيد في الاسلام على أمة الاسلام «دار سلام» لتضم كافة المسلمين في رابطة انتماء أقوى للاسلام الذي يضم المسلمين جميعا في وحدة دون أى اعتبار للقومية أو العصبية أو اللون : «ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون»^(١٠) وهناك تأكيد على عالمية الرسالة الاسلامية وعالمية الدعوة لها : فالاسلام دين عالمي موجه لكافة الناس ولكافة انحاء العالم ولم يوجه لشعب معين .

وموضوع المساواة يثير تساؤلا حول موقف الاسلام من الرق . فقد وقف الاسلام موقفا واضحا من موضوع الرق يعد متقدما كثيرا عن النظرة السائدة في المجتمعات المختلفة والتي اعتبرت الرق مؤسسة طبيعية مشروعة .

فقد اتخذ الاسلام سياسة منظمة للقضاء عليه في النهاية : فمن ناحية سعى إلى تضيق أبواب الدخول اليه وقصرها على الحرب المشروعة

= ينكر فتنفعه التكرى أما من استغنى ، فانت له تصدى وما عليك ألا يزكى ، وأما من جاءك يسعى وهو يخشى ، فانت عنه تلهى . (عبس : ١ - ١٠) ويعتبر هذا من أهم الدروس المستفادة في المساواة .

وقد نزلت هذه الآية تنكرة للرسول صلى الله عليه وسلم وتنبيها له بضرورة مراعاة المساواة التامة المطلقة أيا كان السبب، حيث جاءه عبد الله بن أم مكتوم - وكان أعمى - طالبا منه أن يعلمه في أمر الدين ولكن الرسول الذي كان مشغولا بأمر اسلام بعض اشراف قريش - ويقال الوليد بن المغيرة - تولى عنه لاقناع هؤلاء . وكان الرسول يقول اذا رآه بعد ذلك : مرحبا بمن عاتبنى فيه ربي ويسط له رداءه .

(١٠) الانبياء : ٩٢ .

«وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون» . المؤمنون : ٥٢ .

بين المسلمين والكفار - أى كحالة استثنائية أساسها المعاملة بالمثل ودفع الاعتداء- وحتى فى هذه الحالة الوحيدة فقد فتح الباب أيضا لامكانية الخروج منه : إما منا أو فداء^(١١) .

ومن ناحية أخرى فتح الاسلام منافذ الخروج من الرق على أوسعها وتعددت سبل ذلك . فهناك تحرير الرقاب بعمل فردى اختياري، تقربا الى الله وطلبا لمغفرته، ويحث الاسلام على ذلك صراحة^(١٢) . وقد خصص لتمويل عتق الرقاب أحد المصارف الثمانية للزكاة التى نص عليها الله تعالى فى القرآن الكريم : «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم»^(١٣) .

فضلا عن التحرير الاجبارى : حيث جعل الله تعالى عتق الرقبة أولى الكفارات محو الذنوب وتكفيرا للخطايا والآثام الكبيرة مثل : الظهار والقتل الخطأ والجماع فى نهار رمضان والحنث فى اليمين (اليمين المنعقدة). كما أعطى للرقيق الحق فى الالتجاء الى القضاء للحصول على حكم قضائى بعثقه فى حالة إساءة معاملته . فضلا عن التحرير كنتيجة للنذر ، واستيلاء الأمة - حيث ابن الحر حر ، اما الام فلا تعتبر أمة ولكن أم ابن سيدها فيحرم بيعها ورهنها وتحرر بموت مالکها ، والتدبير - بمعنى تعليق عتق الرقيق بموت مالکه . اما التصرف الثنائى

(١١) انظر : محمد : ٤ .

(١٢) «ولكن البر من آمن بالله ... وآتى المال على حبه نوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، والسائلين وفى الرقاب» ، البقرة : ١٧٧ .
وفى مجال آخر يقول الله تعالى : «فلا اقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة» ، البلد : ١١ - ١٦ .

(١٣) التوبة : ٦٠ .

فيمثل في العتق بالتعاقد (المكاتبة) أى بالاتفاق الرضائي نظير مبلغ من المال .

في ضوء ما جاء به الاسلام بكل مضمون مايعرف في وقتنا المعاصر بالاعلان العالمي لحقوق الانسان . فقد اعطى الاسلام للرفيق الكثير من الحقوق ، واعاد اليهم انسانيته : فلم ينظر اليهم النظرة الشائعه «كشيء» ، أو «آله حية» ، أو «كشبه انسان» ، بل ان هناك تنبيهاً الى أن الله قد فضل الناس بعضهم على بعض في الرزق ، الا أن رقيقهم يشاركونهم في هذا الرزق . وقد ذهب الاسلام الى حد تشجيع المسلمين على الزواج من امائهم : «وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم»^(١٤) .

مبدأ العدل :

وكلمة العدل كررت في القرآن نحو ٢٨ مرة . والقرآن يدعو الحكام والأفراد بالحكم على أساس العدل ، والتأكيد على أهميته سواء في الأمور الخاصة أو العامة ، كما ترد في أحاديث الرسول التأكيد على نفس المعنى^(١٥) . والعدل يتطلب سواء في تعامل المسلمين مع بعضهم ، أو في تعامل أولى الأمر مع المسلمين أو غير المسلمين . فدولة الاسلام تتضمن الأمة (جماعة المسلمين) ، وأهل الكتاب (اليهود والنصارى أى الديانات العالمية السابقة على الاسلام) ، وأهل الفطرة (أى من يتبعون الديانات التقليدية - ديانات الأجداد - ممن لم تصلهم رسالة الاسلام ، وهم في نفس الوقت يؤمنون بالخالق الأعظم) والمشركون والكفار (والمشركين هم الذين يعبدون آلهة من عندهم ، أما الكفار فهم من لم يؤمنوا بالله).

(١٤) النور : ٣٢ .

(١٥) من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : «ان أحب الخلق إلى الله إمام عادل ، وأبغض الخلق إلى الله إمام جائر» . رواه الامام أحمد في مسنده .

وقد اعتبر العدل أساس الدولة وعلى الحاكم أن يراعيه وألا ينصف مسلماً على غيره دون وجه حق ، وهذا ما اتبعه الرسول والخلفاء : قالاسلام قائم على واحدية القيم فى التعامل ولايعرف ثنائية نظام القيم عند التعامل فى جميع المذاهب والحضارات الأخرى^(١٦) .

والعدل مرتبط بالعدالة من الناحية القانونية - أى المساواة أمام القانون - كما يرتبط أيضاً بالعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى . وقد أقر الاسلام حق الملكية الخاصة ونظم الأمور المتعلقة بها^(١٧) . ومن الأركان الأساسية التى لايقوم اسلام المسلم إلا بها الزكاة وقد نكرت الزكاة مقترنة بالصلاة نحو ٢٥ مرة فى القرآن الكريم تأكيداً على أهميتها وأنها من الاركان الاساسية وتحقق التكافل الاجتماعى . والاسلام لم يدع للفقر الارادى ، أو الزهد ولكنه نظم ما للفقراء والمساكين على الأغنياء من حقوق : فمصارف الزكاة الثمانية واضحة ومحددة . فلا بأس للغنى مع التقوى .

مبدأ الشورى :

وتعتبر من أهم المبادئ التى تقوم عليها الديمقراطية عامة وهى حكم الشعب . فان الاسلام فى الواقع ركز على أهمية ارتباط الفرد بالمجتمع وأهمية الجماعة . وقد جعل الاسلام الشورى أساساً من أسس الدولة ونص على مبدأ الشورى فى القرآن بما لايقبل التأويل فهناك سورة الشورى وقد جاء فيها : «وأمرهم شورى بينهم»^(١٨) ، هذا الأساس نجده لا يقتصر على تعامل الافراد فى علاقاتهم مع بعضهم البعض إنما يتعداه الى العلاقات العامة . ويسرى مبدأ الشورى على كافة أوجه الحياة

(١٦) د . حامد ربيع ، الاسلام والقوى الدولية : نحو ثورة القرن الواحد والعشرين ، دار الموقف العربى ، القاهرة : ١٩٨١ .

(١٧) حمد عبد الرحمن الجنيدل ، التملك فى الاسلام ، رسالة ماجستير من المعهد العالى للقضاء بالرياض ، «منشورة» ، الرياض : عالم الكتب ، ١٣٩٠ هـ .

(١٨) الشورى : ٣٨ .
وأمرهم هنا يقصد بها كافة الامور ذات الطابع العام ، أما بينهم فتشير الى المجتمع عامة .

السياسية وكافة الأمور ذات الطابع العام في الدولة . والشورى جزء لا يتجزأ من أسلوب الحكم . وفي قول الرسول لأبى بكر وعمر وكانا من أقرب مستشاريه : «لو اجتمعتما في مشورة ماخالفتكما» . وهناك العديد من الأمثلة في القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح تأكيداً للشورى كأساس لممارسة السلطة في كافة جوانبها الا ان هناك تأكيداً على ضرورة اتخاذ القرار النهائى من جانب المسئول : «وشاورهم في الأمر فاذا عزمتم فتوكل على الله» (١٩) .

وتدرجا من مبدأ الشورى بصفة عامة فان البيعة كانت معروفة في عصر الرسول ، وهناك آية تنص صراحة على مبايعة الرسول : «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم» . ثم عرف الانتخاب بعد ذلك للخليفة . من ناحية أخرى فان البعض تدرج من الشورى الى أنها تتطلب ايجاد مجلس للشورى لتنظيم أمر الشورى على أسس تنظيمية . ومجلس الشورى هذا يأتي عن طريق الانتخاب من الأمة . وتوضيحا لأهمية الشورى فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤكد عليها مكررا : «اتبعوا السواد الأعظم» (٢٠) ، «وعليكم بالجماعة والعامة» (٢١) .

والشورى من المفاهيم الأساسية الهامة التي تمثل جوهر مضمون الديمقراطية ، بمعنى المشاركة الشعبية ، والرقابة الشعبية ، أو الاشراف الشعبى على أعمال الحكومة . وهناك ركيزة أساسية مشتقة من الشورى وهى أن دولة الاسلام تقوم على الرضاء الشعبى ، ويترتب عليه مبدأ الطاعة .

مبدأ الطاعة :

وهو مبدأ اساسى فى الحكم وقد ورد صراحة فى القرآن الكريم : «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» (٢٢) ، فطاعة الله واجبة وكذلك طاعة الرسول وطاعة أولى الأمر، ولكن طاعة أولى الأمر رهينة بأمرين :

(١٩) آل عمران : ١٥٩ .

(٢٠) رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر .

(٢١) رواه أحمد عن معاذ بن جبل . (٢٢) النساء : ٥٩ .

أولهما بأن يكونوا من جماعة المسلمين (منكم) ، وثانيهما : انها رهينة بطاعة أولى الأمر لله ورسوله ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .
 أى أن طاعة أولى الأمر مرتبطة بطاعتهم لتعاليم الله ورسوله . وهى ليست تدهوراً من البشر انما نظرة واقعية لواجب الطاعة وعدم الخروج أساساً . وتأكيذاً لذلك قول الرسول «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» .^(٢٣) وهناك من يناقش بعض الأمور المتعلقة بالطاعة مثل حق الثورة وهل يمكن الخروج على الحاكم اذا استبد^(٢٤) . فى الواقع هناك مفهوم الرضاء الشعبى ، أى أن الحكومة نابعة من الشعب والاختيار الحر للشعب واتفاق أغلب افراد الشعب أمر ضرورى حسب ما قال الرسول : «ان الله لا يجمع أمتى على ضلالة» . وكذلك قول الرسول : «من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى»^(٢٥) . ولكن الأمير يجب أن يتقيد بتعاليم الله واذا أمر بمعصية يجب الثورة عليه . وبالتالي فالاسلام لا يقر حق الثورة طالما الحاكم جاء عن طريق الرضاء الشعبى ويعمل فى اطار ما أمر الله ، واذا خرج عليه أحد يقتل لأنه يعتبر بمثابة خروج عن الجماعة وفسخ العقد^(٢٦) . ويرتبط بمفهوم الطاعة ان رأى الاغلبية يلزم الأقلية حتى وان كانت مخالفة له فى آرائها ومصالحها . وعليه فان طاعة الحكومة الاسلامية التى يتولى أمرها من جماعة المسلمين من جاءوا بطريقة شرعية ومنفذين تعاليم الله تعتبر واجبا دينيا^(٢٧) . ولكن الالتزام بالطاعة ينتهى بانتهاء طاعة الحكام لله ورسوله .

(٢٣) رواه البخارى ومسلم عن عبد الله بن عمر .

(٢٤) لمزيد من المعلومات انظر : نيفين عبد الخالق ، «المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى» ، مرجع سابق .

حيث تقسم الاتجاهات إلى ثلاثة : مدرسة للصبر ، ومدرسة للتمكن ، ومدرسة للثورة .

(٢٥) رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة .

(٢٦) «من بايع إماما فاعطاه صفقة يده وعمره قلبه فليعطه إن استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر» . رواه مسلم عن عبد الله بن عمر .

(٢٧) محمد أسد ، مرجع سابق ص ٧٥ - ٧٦ .

الخلافة :

والاسلام فيما يتعلق بالنظام السياسى ونظام الحكم أكد على مفهوم أو مضمون انخلافة . الأمر الذى يدعو البعض للتساؤل عن السبب فى التركيز على الخلافة ؟ الواقع انه اذا كان الفكر الغربى المسيحى فى العصور الوسطى قد دار حول مفهوم الصراع بين السلطتين فان الفكر الاسلامى دار أساسا حول مفهوم الخلافة : التى تمثل الرمز المشخص للترابط بين السلطتين .

والخلافة كما سبق أن تكررنا يقصد بها سلطة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم . فكأنها تعبر عن رأس الدولة الذى عليه تدبير شئونها - أى سياسة الدنيا - كما عليه أيضا تدبير مايتعلق بالأمور الدينية - أى حراسة الدين . وقد أهتم الفكر الاسلامى بهذا الموضوع على أساس أنه إذا صلح الرأس صلح الجسد فاذا صلح الحاكم صلحت الجماعة ، وقد كان الرسول هو المثل الأعلى فى بداية الاسلام . ومن ثم وصلت الدولة الاسلامية لقوتها العظمى فى عهد الخليفة عمر ، وخلال ٣٠ سنة وصلت لقلب الدولة الرومانية فى مصر وسوريا وذلك فى فترة اتباع تعاليم الدين .

ونظام الخلافة فى الاسلام يتميز عن أى خلافة أخرى فى السلطة السياسية بأنه يعنى خلافة النبوة . فالخليفة لايتولى فقط سياسة الدنيا بل أيضا حراسة الدين . فهو رمز مشخص لوحدة الأمة الاسلامية^(٢٨) . وكما كان الرسول مبشرا بالدين الاسلامى ورئيسا للدولة الاسلامية ، فان الخليفة أو الامام هو رئيس الدولة الاسلامية ، وحارس للدين الاسلامى من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم .

(٢٨) حققت الخلافة التلاحم بين المسلمين حيث يعبر البعض بأن نظام الخلافة هو « ايدىولوجية الاسلام » ، لمزيد من المعلومات انظر : فهمى الشناوى ، « الخلافة ايدىولوجية الاسلام » ، مجلة المختار الاسلامى ، العدد ١٤ - ١٥ رمضان ١٤٠٠ هـ - اغسطس ١٩٨٠ م ، ص ١٥ - ٢٥ .

وهناك عدة ملاحظات فى شأن الخلافة :

- ١ - أن الخلافة تعنى خلافة رسول الله وليس خلافة الله .
- ٢ - أن الخليفة لا يستمد سلطته من الله ، حيث الاسلام لا يعرف الدولة الدينية - الثيوقراطية - ولا يعرف مبدأ السيفين الذى دار حوله الفكر السياسى المسيحى .
- ٣ - أن الخليفة يستمد سلطته من الرضاء - الشعبى معبرا عنه بالبيعة^(٢٩) .
- ٤ - أنه ليس بمشرع ولكنه منفذ لشرع الله . وإذا كان الرسول يحكم بما يوحى اليه فان الخليفة يحكم بالشريعة مسترشدا بمصادر التشريع فى نطاقها .
- ٥ - أنه ليس أسمى من البشر ولكنه أحدهم ، فاذا كان رسول الله بشرا فلا جدال أن خليفة رسول الله ليس متميزا عنهم .
- ٦ - أنه غير معصوم ، وهذا هو رأى أهل السنة (على عكس الشيعة الذين يؤمنون بأن الخليفة أو الامام بل كل الأئمة معصومون) .
- ٧ - بما انه غير معصوم وجاء عن طريق الرضاء الشعبى فهو خاضع للمساءلة والرقابة على ممارسة السلطة فهو يخضع للشورى من أهل الحل والعقد ، ويمكن عزله اذا أخل بمهام وظيفته وتعيين آخر بدلا منه .
- ٨ - هناك اتفاق على وجوب تنصيب الامام أو الخليفة بالعقل أو بالشرع . وهذا لايعنى أنه أحد مطالب الدين الاسلامى ، ولكنه متطلب للحفاظ على الدين وتحقيق تماسك الأمة الاسلامية^(٣٠) ، وتأكيذا على أهمية الخلافة ووجوبها ، فان البيعة للخليفة الأول فى سقيفة بنى ساعدة قدمت على دفن الرسول منعا للفتنة وتأكيذا على أهمية استمرارية وجود الرمز المشخص لوحدة الأمة الاسلامية من بعد الرسول .

(٢٩) البيعة جوهرها العهد على الطاعة : فهى تتمثل فى طرفين : يتعهد الطرف الثانى - وهم القائمون بالبيعة - بطاعة الخليفة الذى يتعهد بدوره كطرف أول بالتقيد بحدود الشريعة .

(٣٠) لمزيد من المعلومات عن الخلافة ومكانتها فى الاسلام ونحضر الرأى المخالف لذلك ، انظر د . محمد ضياء الدين الرئيس ، الاسلام والخلافة فى العصر الحديث : نقد كتاب الاسلام واصول الحكم ، القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٦ .

٩ - انه لا يوجد نمط محدد في تولية الخليفة . وقد ضرب الرسول مثلا على ذلك حيث لم يستخلف أحدا بطريقة صريحة : وبالتالي تعددت الانماط في الخلفاء الراشدين الأربعة :

- ففي خلافة أبي بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بيعة الخاصة - أو بيعة الانتقاء من أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار - في سقيفة بني ساعدة ، ثم بيعة العامة في اليوم التالي وهو على المنبر قبل أن يخطب في المصلين .

- أما بالنسبة لعمر بن الخطاب فقد كانت خلافته عهدا من سابقه - أي من أبي بكر - الذي وقع اختياره عليه ليكون خليفة المؤمنين من بعده وذلك بعد استطلاع رأى أهل الحل والعقد .

- وبالنسبة لتولية عثمان فان عمر لم يعين واحدا بالذات بل اختار ستة ،^(٣١) ليتشاوروا فيما بينهم لاختيار واحد منهم ليكون الخليفة ، فوقع الاختيار على عثمان بن عفان حيث اجتمعت الأغلبية عليه بعد أن انحصر الاختيار بينه وبين علي بن أبي طالب .

- أما علي بن أبي طالب فقد انعقدت له البيعة نتيجة الشورى : وإن كان البعض قد أحجموا عن بيعته وعلقوها على شروط وضعوها وعلى رأسها الانتقام من قتلة عثمان .

الأمر الذي رفضه علي حيث رفض مبدأ تعليق البيعة على شروط . وقد أثارت خلافة علي العديد من الخلافات التي انتهت بالفتنة الكبرى بسبب صراع معاوية على الخلافة ومناداته باسقاط علي ، وهو ما تم بالفعل أثناء واقعة التحكيم رغم اعتراض كثير من الصحابة ممن وقفوا في صف الامام علي .

١٠ - ان الخلافة بعد علي تحولت أساسا إلى ملك وصار الطابع السائد هو غلبة الوازع الدنيوي على الديني .

(٣١) وهم : علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وعبد الله بن عمر .

١١ - وان كانت الخلافة كرمز قد استمرت متنقلة بين أجزاء الأمة الإسلامية ممثلة في الخلافة الأموية في دمشق ، والعباسية في بغداد والفاطمية في مصر والمغرب والعثمانية في تركيا . وقد استمرت الخلافة العثمانية حتى العشرينيات من القرن الحالي حيث ألغاه مصطفى كمال أتاتورك في مارس ١٩٢٤ (٣٢) . وتحولت الامبراطورية العثمانية - مقر الخلافة الإسلامية - إلى تركيا التي حرصت منذ وقتها على تأكيد العلمانية والتوجه الأوروبي والبعد عن العالم الإسلامي ونبذ كتابة اللغة التركية بالحروف العربية بل استخدام اللاتينية محلها .

١٢ - تتميز الخلافة في الإسلام بالوحدانية : حيث هناك تأكيد على رفض ثنائية الخلافة . أي أن يكون هناك أمام واحد فقط للأمة الإسلامية ، وهو ما أكد عليه في سقيفة بنى ساعدة عند مبايعة أبي بكر كأول خليفة وأصبحت القاعدة العامة المرعية بعد ذلك .

١٣ - يطلق على لقب الخليفة : «الامام» وعلى الخلافة «الامامة» نسبة لأنه يؤتم به وتشبيها لدور الامام في الصلاة . وان كان يطلق عليها البعض «الامامة الكبرى أو العظمى» تمييزا لها عن إمامة المصلين أو «الامامة الصغرى» ، التي يقوم بها نائب الخليفة (٣٣) .

(٣٢) وكمال أتاتورك من أصل دونمي يهودي .

ولمزيد من المعلومات عن إلغاء الخلافة العثمانية والجهود التي تضافرت لإلغائها ودور كمال أتاتورك في ذلك انظر : د . مصطفى حلمي (تقديم ودراسة) ، الاسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية ، دراسة حول كتاب : النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والنعمة ، لشيخ الاسلام مصطفى صبري ، الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

وعن دور اليهود في إسقاط الخلافة وغيرها من ضغوط موجهة ضد الخلافة العثمانية ومورست على آخر الخلفاء العثمانيين ، انظر : منكرات السلطان عبد الحميد ، ترجمة د . محمد حرب عبد الحميد ، القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ .

(٣٣) لمزيد من المعلومات انظر : د . مصطفى حلمي ، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي ، القاهرة دار الانصار ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٩ . وعن الابعاد المختلفة الخاصة بالامامة انظر ص ص ٢٧١ - ٣٧٠ .

١٤ - إن الخلافة تجسد جوهر النظام السياسى وهى تتمثل فى : الخليفة ، الذى يمثل القيادة الواعية للمجتمع التى تركز على العقيدة - كمثالية سياسية تلتزم بها كأساس فى التعامل السياسى - مع إطار نظمى - كأطار سياسى يجسد المثالية ويعطيها الجانب الحركى حيث يمثل كيفية تعامل الجماعة مع الواقع السياسى ، وذلك فى إطار المحافظة على الأصول الاسلامية ، وبدعم من رضا الجماعة^(٣٤) .

فكأن مسألة الخلافة لا تتمثل فى مجرد القيادة - الخليفة - ولكن تدعمها العقيدة كمثالية سياسية تلتزم بها ، والاطار النظمى كأطار سياسى يجسد المثالية فى نطاق رضا الجماعة والمحافظة على الأصول الاسلامية .

وموضوع الخلافة مع أهميته الا أنه أثار الكثير من الجدل حول صفات الخليفة لأنه يمثل الرأس بالنسبة للجسد . والنص على صفات معينة لضمان صلاح الشخص اعتبر جوهرى وأساسيا . ونجد أن آراء المفكرين دارت حول صفات الخليفة وكيفية وصوله للحكم ، وكذلك المذاهب السياسية التى تبلورت ووضحت فى الشيعة والخوارج دارت حول مسألة الخلافة .

وعند بحث كل مفكر على حدة سنتناول ما يتعلق بخصائص الخلافة ، وقد حاول المفكرون السياسيون عامة وضع عدة شروط للخلافة يمكن ايجازها فى شروط سبعة هى :

- ١ - النكورة^١ : فالخلافة فى النكور فقط ولايجوز أن تنعقد لاثنى .
- ٢ - العلم المؤدى الى الاجتهاد والقياس .
- ٣ - العدالة : وتقترن بالورع والتقوى .
- ٤ - التكليف : بمعنى أن يكون حرا وعاقلا .
- ٥ - الكفاية : وترجع إلى مواهب طبيعية كالفطنة والتكاء والعقل ، وخبرات مكتسبة عن طريق الاستفادة من خبرة نوى الكفاءة والعلم

(٣٤) لمزيد من المعلومات انظر : مصطفى محمود منجود ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٩ . وعن مفهوم الخليفة انظر ص ٧٩ - ٨٣ .

والتجربة فلا يشترط أن يكون الخليفة عالما ، ولكن يجب أن يحيط نفسه بالعلماء وان يسترشد بأرائهم .

٦ - سلامة الأعضاء والحواس مما يؤثر فى الرأى والعمل .

٧ - النسب ، وهناك جدل حول هذا الشرط بالذات فقد ذهب جماعة الى أن الخليفة لابد أن يكون من قريش ، ولكن بصفة عامة وإن أخذ الكثيرون بالقرشية كشرط إلا أن هناك رأيا معارضا ينفى شرط القرشية . وهناك من يرى أن العبرة ليست بقريش ذاتها ولكن المقصود بالقرشية الاعتماد على عصبية قوية بما يمكن من تكريس حراسة الدين .
وهذه الشروط جميعها تهدف إلى ألا يكون بالخليفة مايعوقه عن أداء مهامه .

الفصل الثانى

الفارابى

(٢٦٠ - ٣٣٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن طرخان^(١) بن أوزلغ وكنيته أبى نصر ولقبه الفارابى وذلك نسبة إلى مولده فى بلدة وسيج قرب فاراب ، وهى فى منطقة تركيا .

جاء من أسرة بسيطة حيث كان يعمل والده جندياً ، وقد هاجر معه فى صغره إلى بغداد حيث درس العربية وتعلم النحو ، وتضلّع فى المنطق ودرس الفلسفة والطب . ثم عاش فى دمشق ثم فى حلب حيث لزم بلاط سيف الدولة الحمدانى ، وإن كان لم يشتغل بالسياسة بل اعتزل الناس منصرفاً الى التحصيل والقراءة والتأليف . وقد تميز الفارابى بتعدد مواهبه : فقد كان يحسن أكثر من ٧٠ لغة من لغات عصره لكنه أجاد العربية والفارسية والتركية ، كما تفوق فى الموسيقى تأليفاً ، وعزفاً حتى أنه من المعروف عنه انه هو الذى اخترع آلة القانون .

كان الفارابى كثير التنقل والسفر وزار العديد من دول الإسلام ومنها مصر ، إلا أنه لم يخبر السياسة العملية ، وتميز بالإعراض عن المناصب الرفيعة التى عرضت عليه حيث عاش حياة الزهد ، ولم يقبل من سيف

(١) تكرر أيضاً أن اسمه بن طرخان

انظر : السياسة ، لأبى نصر الفارابى (المتوفى ٣٣٩ هـ) ، مجموع فى السياسة : من تراث الفقه السياسى الإسلامى ، تحقيق ودراسة د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، شوال ١٤٠٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٣ . انظر أيضاً : د . مصطفى غالب ، الفارابى ، فى سبيل موسوعة فلسفية . بيروت : دار مكتبة الهلال ، ١٩٨٤ ، ص ١١ .

الدولة الا النذر القليل الذى يسد رمقه . بل إنه عمل حارسا فى بستان ، يسهر الليل فى القراءة والكتابة على قناديل الحراس . وقد عاد لملازمة سيف الدولة وسافر معه الى دمشق سنة ٣٣٩ هـ حتى توفى هناك . وعلى الرغم مما اكتسبه من مكانة وشهرة كبيرة بعد ما اشتهرت أخبار مؤلفاته ومواهبه ، إلا أنه ظل على سياسته فى التقشف والبعد عن العمل السياسى مكرسا جهده للدراسة والبحث .

وقد عاش الفارابى فى ظل الخلافة العباسية الثانية^(٢) فى عصر تميز بالتحلل السياسى والفن والفساد وربما كانت طبيعة العصر هى التى دفعته للبعد عن العمل السياسى وإن لم تدفعه عن مراقبة ما يجرى فى واقع الممارسة السياسية : فمكان المفكر السياسى عنده ليس الكهف والانعزال عن المجتمع ، بل الجمع بين النظرية والتطبيق وهو ما حرص على إبرازه دائما فى أفكاره . ومع هذا فهو وإن عاش فى مقر سلطة إلا أنه لم يربط نفسه بالسلطة السياسية كما فعل أرسطو مثلا . ويبدو أنه اتخذ نفس رأى أفلاطون من أن السياسة ليست مجالا للرجل الفاضل وطبق المبدأ على نفسه ، ولكنه فى نفس الوقت اختلف عنه فى أن الفكر السياسى ليس مجاله التفكير المجرد والتأمل العقلى البحث لكنه التفكير العملى المبني على مراقبة الأحداث ودراستها . وعلى هذا قلم يقيم الفارابى - المراقب للتحلل السياسى والفساد الذى ميز عصره - بمهاجمة الأوضاع السائدة مباشرة بل قدم وصفة علاجية لها بروية وخبرة الموفق بين الفكر والممارسة . كما تميز عصر الفارابى بالثراء الفكرى والثقافى ، ومن الجدير بالملاحظة أنه عاصر المتنبي .

(٢) لمزيد من المعلومات عن عصر الفارابى انظر : نيفين عبد الخالق مصطفى ، « أبو نصر الفارابى : دراسة تحليلية لفكره السياسى - دراسة فى الفكر السياسى الاسلامى » رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، من ١٦ - ٤١ .
انظر ايضا : عبد السلام بنعبد العالى ، الفلسفة السياسية عند الفارابى ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٢١ - ٥٢ .

قام الفارابي بترجمة العديد من الكتب اليونانية وخاصة كتابات أرسطو وأفلاطون كما اهتم اليهود في عصره بترجمة مصنفاته وآرائه وعنه ترجمت الى اللاتينية فكانت التغذية المرتدة : حيث تأثر بالفكر اليوناني الغربي كما أثر بدوره في الفكر الغربي . وقد كان له الفضل في شرح كتب أرسطو المنطقية وفي التوفيق بين آراء كل من أفلاطون وأرسطو . كما تميز بالتوفيق ليس فقط بين الفيلسوفين الكبيرين ، ولكن في التوفيق بين الفكر اليوناني والإسلامي^(٣) . وقد كانت لجهود الفارابي ان عرف «بالمعلم الثاني»^(٤) من بعد أرسطو - كما سمي أيضا «المنطقي» .

وقد ترك الفارابي العديد من المؤلفات والمصنفات في مختلف نواحي العلوم وإن كان مابقي منها يعد محدودا . فقد كتب في الإلهيات وماوراء الطبيعة وعلوم الدين وبخاصة الفقه والكلام ، والطبيعيات والكيمياء ، والرياضيات والفلك ، والمنطق ، والاجتماع والموسيقى والسياسة . وقد تناول الفارابي بالتحليل موضوع السعادة في عديد من مؤلفاته ومصنفاته حتى لقب «بفيلسوف السعادة» .

(٣) من المراجع الاساسية عن الفارابي انظر : ابو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته ، ٩٥٠ م ، تصدير د . أبراهيم منكور ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

انظر خاصة : د . حسن حنفي ، «الفارابي شارحا أرسطو» ، ص ٦٣ - ١٤٥ ؛ و د . ماجد فخري ، «فلسفة الفارابي الخلقية وصلتها بالاخلاق النيقوماخية» ، ص ١٩١ - ٢٢٤ ؛ وسعيد زايد ، «الفارابي والتوفيق» ، ص ١٤٧ - ١٧٠ . انظر ايضا في نفس المرجع :

Louis Gardet, «L' Accord de la Religion et de la Philosophie selon Frabi,» pp . 171 - 188 .

(٤) هناك عدة تفسيرات لهذه التسمية : أكثرها شيوعا هو ماذكر من أنه أول وأهم شارح عربي لمنطق أرسطو الذي يعرف عند العرب بالمعلم الأول ، ورأى آخر يفسر هذه التسمية الى ما تركه من أثر في نمو العلم ، وبالتالي فاذا كان أرسطو قد عرف بالمعلم الاول نتيجة مساهمته العلمية فان الفارابي هو المعلم الثاني من بعده . أما عن الرأي الثالث فيرجع تلك التسمية الى أنه قد نقل الى العربية كتاب لارسطو يسمى «التعظيم الثاني» وإن كان هذا الرأي غير شائع وغير منطقي حيث الكتاب نفسه غير ذائع الشهرة .

ومايهما كتاباته السياسية وأهمها : «آراء أهل المدينة الفاضلة» ،
و«تحصيل السعادة» ، و«السياسة المدنية» ، و«فصول منتزعة» الذي عرف
أيضا باسم «فصول مدني» ، فضلا عن رسالته في «السياسة» .

السعادة في فكر الفارابي :

عُرف الفارابي بفيلسوف السعادة بين المفكرين الاسلاميين ، كما
عرف أرسطو بنفس التسمية في الغرب . ففي ترتيبه للقيم الفاضلة اعتبر
السعادة هي القيمة العليا التي يسعى لتحقيقها المجتمع الفاضل ، هذه القيمة
العليا مثلت المحور الذي تدور حوله كافة المفاهيم في النظام السياسي ،
بل إن المجتمع السياسي قام أساسا ، بحثا عن السعادة القصوى . ومن أجل
التعرف على أبعاد هذا المفهوم في فكر الفارابي ، لزم البحث في بعض
أبعاد أفكاره التي توضح محورية ذلك الموضوع .

١ - نشأة الدولة :

يرى الفارابي أن الإنسان مدني بطبعه ميال للاجتماع بغيره من
الأفراد ، ذلك نظراً لأنه لا يستطيع أن يحقق اكتفائه بنفسه كما لا يستطيع
أن يحقق كماله بنفسه . وقد أطلق على الإنسان «الحيوان المدني» نسبة
لطبيعته هذه . ولكن الفرد مدفوع بطبيعته للاجتماع مع غيره لا مجرد سد
احتياجاته - كما رأى أفلاطون - ولكن لتحقيق كماله ، ومن هنا كان
أقرب لأرسطو . وهو يؤكد مكررا في كتاباته على ضرورة الاجتماع
السياسي بالنسبة للفرد لا كغاية ولكن كوسيلة لتحقيق كماله . فالدولة إذا
ظاهرة طبيعية ، كنتاج لطبيعة الفرد . ومما أكد في هذا المجال قوله :
«إن فطرة كل إنسان أن يكون مرتبطا فيما ينبغي أن يسعى له بإنسان
أو ناس غيره ، وكل إنسان من الناس بهذه الحال ، وإنه كذلك يحتاج كل
إنسان فيما له أن يبلغ من هذا الكمال إلى مجاورة ناس آخرين واجتماعه
معهم . وكذلك في الفطرة الطبيعية لهذا الحيوان أن يأوى ويسكن مجاوراً
لمن هو في نوعه ؛ فلذلك يسمى الحيوان الإنسي والحيوان المدني»^(٥) .

(٥) الفارابي ، تحصيل السعادة ، تحقيق وتقديم وتعليق د . جعفر آل ياسين ، بيروت :
دار الاندلس ، ١٩٨١ ، ص ٦١ - ٦٢ .

فالإجتماع ، الهدف منه تحقيق الكمال بالنسبة للفرد فهو ليس غاية
: في حد ذاته بل الوسيلة لتحقيق السعادة . وهي نفس آراء المفكرين
اليونانيين وخاصة أرسطو . ولكن يبدو الجانب الإسلامى فى آراء الفارابى
فى تأكيده على أن الهدف هو تحقيق السعادة القصوى فى الآخرة ، حيث
فرّق بين السعادة الدنيا فى الحياة الدنيا ، والسعادة القصوى فى الحياة
الآخرة ، فالفرد أوجد للمجرد التواجد وتحقيق الرغبات المادية ولكن
لتحقيق كماله بتحقيق السعادة القصوى : وهي السعادة الأخروية . ففى
قوله : « وإن كل موجود إنما كون ليبلغ أقصى الكمال الذى له أن يبلغه
بحسب رتبته فى الوجود الذى يخصه . فالذى للإنسان من هذا هو
المخصوص باسم السعادة القصوى ، وما للإنسان إنسان من ذلك بحسب
رتبته فى الإنسانية ، هو السعادة القصوى التى تخص ذلك الجنس .
والجزئى الكائن ، لأجل هذا الغرض هو الجزئى العادل / والصناعة
الجزئية التى غرضها هذا الغرض هي الصناعة الجزئية العادلة
والفاضلة . والذين يستعملون فى تأييب الأمم وأهل المدن طوعاً هم أهل
الفضائل والصنائع المنطقية . »^(٦) .

وعليه فقد نظر الفارابى إلى السعادة على أنها القيمة العليا التى
يسعى لتحقيقها المجتمع الفاضل . وهذه القيمة الأسمى مطلوبة فى حد ذاتها
فهي تمثل الغاية المطلقة وهي هدف فى حد ذاتها بينما تعتبر بقية القيم
وسيلة لتحقيقها . وفى هذا يقول الفارابى : « السعادة هي الخير على
الإطلاق . وكل ما ينفع فى أن تبلغ به السعادة وتنال به ، فهو أيضاً خير
لا لأجل ذاته ، لكن لأجل نفعه فى السعادة » .^(٧) كما يؤكد نفس المعنى
بقوله : « والسعادة هي الخير المطلوب لذاته وليست تطلب أصلاً ولا فى
وقت من الأوقات لينال بها شيء آخر وليس وراءها شيء آخر يمكن أن
يناله الإنسان أعظم منها ... » فالسعادة الحقيقية فى رأيه هي : « أعظم

(٦) المرجع السابق ص ، ٨١ .

(٧) الفارابى ، كتاب السياسة المدنية : الملقب بمبادئ الموجودات ، بيروت : المطبعة
الكاثوليكية ، ١٩٦٤ ، ص ٧٢ .

الكمال الذى استفاده الإنسان عن الأول .^(٨) والحكمة فى رأيه لها موضوعان أحدهما الواحد والآخر السعادة .

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الفارابى للسعادة يؤكد على الجانب الروحى المعنوى وليس المادى ، بل إنها تتجلى فى التسامى عن هذا الجانب المادى الذى يودى إلى «سعادة مظنوننة» وفى ذلك يقول : «وذلك هو السعادة وهى أن تصير نفس الإنسان من الكمال فى الوجود إلى حيث لا تحتاج فى قوامها إلى مادة وذلك أن تصير فى جملة الأشياء البريئة عن الأجسام فى جملة الجواهر المفارقة للمواد وأن تبقى على تلك الحال دائما أبدا ... وإنما تبلغ ذلك بأفعال ما ارادية بعضها أفعال فكرية . وبعضها أفعال بدنية وليست بأى أفعال اتفقت بل بأفعال ما محدودة مقدرة تحصل عن هيئات ما وملكات ما مقدرة محدودة»^(٩)

ولكن كيف يمكن للإنسان أن يعرف الأفعال التى تؤدى إلى السعادة حتى يمكنه تحصيلها ؟ . لم يترك الفارابى هذا التساؤل دون إجابة حيث كان على وعى بتفاوت قدرات الأفراد من جهة وبقصور الفرد بمفرده عن معرفة السعادة وسبيلها من جهة أخرى ، ومن ثم كان فى حاجة إلى من يرشده ويوجهه لطريقها ويكون المحدد لكل ما يحققها أو مايبعد عن سبيلها . وهذا هو دور الحاكم الفاضل فى رأيه بما لديه من تفوق فكرى وقدرة على الوصول إلى الحقائق . ففى قوله : «ولأجل ما قيل فى اختلاف الفطر فى أشخاص الانسان ، فليس فى فطرة كل انسان أن يعلم من تلقاء نفسه السعادة ولا الأشياء التى ينبغى أن يعملها ، بل يحتاج فى ذلك إلى

(٨) الفارابى ، فصول منتزعة ، تحقيق د . فوزى مترى نجار ، بيروت : دار المشرق ، ١٩٧١ .

(٩) المعلم الثانى أبى نصر الفارابى ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، القاهرة : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، د . ت ، مرجع سابق ، ص ٦١ .
هذه الرؤية للسعادة التى تركز على البعد عن المادة والسمو الروحى جعل البعض يفسرها بأن السعادة القصوى ليست بالضرورة فى الحياة الآخرة ولكنها حياة أخرى غير المادية وقد تكون فى الدنيا ولكن ليس منها .
ولكن لايعنى هذا أن الفارابى كان داعية للزهد وكره الحياة حيث أكد على ضرورة تمسك الفرد الفاضل بالدنيا حتى يحقق أفعال السعادة الحقيقية .

معلم ومرشد، ... بحيث «يرتّب الطوائف وكل إنسان من كل طائفة في المرتبة التي هي استيهاله . وهذا هو رئيس المدينة الفاضلة»^(١٠) . كما يقول : «وإذا كان المقصود بوجود الانسان أن يبلغ السعادة القصوى فإنه يحتاج في بلوغها إلى أن يعلم السعادة ويجعلها غايته ونصب عينيه ، ثم يحتاج بعد ذلك إلى أن يعلم الأشياء التي ينبغي أن يعلمها حتى ينال بها السعادة ، ثم أن يعمل تلك الأعمال» .

وعليه فإن اهتمام الفارابي بالسعادة القصوى بالنسبة للفرد دفعه للبحث عن أفضل النظم السياسية التي تمكن من تحقيق ذلك . وبنفس المثل كان اهتمامه بالحاكم الفاضل وتركيزه على دوره منصبا على وظيفيته في تحقيق السعادة والحياة الفاضلة التي تعتبر متطلبا سابقا لها حيث السعادة هي الغاية القصوى التي مابعداها غاية .

ومن اهتمامه بالسعادة وربطها بالمجتمع المدني أو السياسي ، حيث لا تتحقق إلا في ظله ، تدرّج الفارابي برؤيته «المعمارية» البناءة إلى وضع مخطط متكامل لدولة مثالية تتحقق بموجبها السعادة القصوى . وهو في هذا الصدد لم يركز فقط على صفات الرئيس الفاضل ولكن تناول الظاهرة السياسية بأبعادها المختلفة موضحا الدولة كحقيقة طبيعية ، عضوية ، وظيفية بنائية ، شمولية ، عقائدية .

وقبل أن نتناول بالتحليل آراء الفارابي في الدولة المثالية ومضاداتها ، هناك سؤال يطرح نفسه حول حرية الإرادة الإنسانية وهل الإنسان في الحقيقة يستطيع بإرادته أن يختار طريقه للسعادة أو للشقاء ؟ .

٢ - حرية الإرادة الإنسانية :

نظر الفارابي للنفس البشرية نظرة موضوعية : فلم ينظر نظرة متفائلة تماما مثل المثاليين ، ولا متشائمة تماما مثل الواقعيين ، ولكنه رأى أن الانسان مخير فهو قادر على أن يبلغ كماله ويصل للسعادة القصوى كما أنه في نفس الوقت قادر على إتباع الشر فينتهي في النهاية للجحيم

(١٠) الفارابي ، السياسة المدنية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

الدائم . فالإنسان يتميز بالعقل والقدرة على الاختيار ، الذى يستطيع به :
«أن يسعى نحو السعادة وأن لايسعى ، وبه يقدر على أن يفعل الخير وأن
يفعل الشر ، والجميل والقيح» . (١١) .

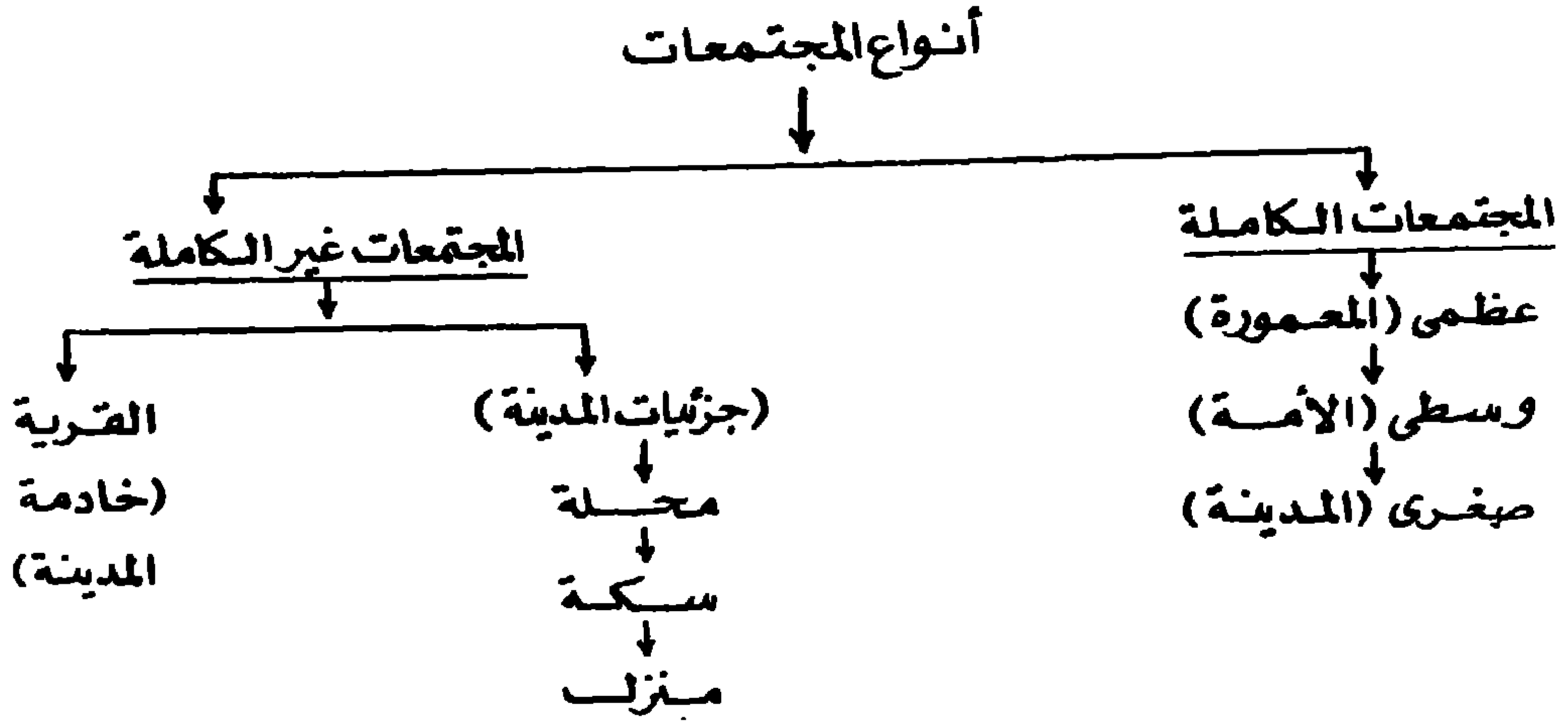
وبما أن الإنسان مخير وليس بمسير بالدرجة الأولى فهو مسئول
عن أفعاله : فإرادته يمكن أن يكون فاضلا فينعم فى النهاية بالسعادة
القصى الأخرى ، أو أن يبتعد عن الفضيلة ويحصل على سعادة مظنونة
فتكون نتيجتها أن ينعم بالشقاء الأبدى . والسؤال هو هل يولد الإنسان
فاضلا ؟ فى الواقع إن الفارابى يرى مايراه أرسطو من وجود استعداد
طبيعى عند الفرد للفضيلة أو للرنيلة . فهناك طبع غالب ولكن هناك أيضا
العادة نتيجة تكرار الأعمال والتمرس عليها فاضلة كانت أم رنيلة . أى
أن للفرد استعداداً طبيعياً لاكتساب الهيئات الناجمة عن العادة . ومن هنا
كان دور الحاكم كمعلم ومؤدب ومرشد إلى طريق الفضيلة والسعادة .

٣ - أنواع الاجتماعات الانسانية :

قسم الفارابى الاجتماعات الانسانية الى : كاملة وغير كاملة .
وداخل كل قسم اتخذ تقسيمات فرعية تتسلسل وفقا للنطاق الجغرافى أو
الحجم .

فالا اجتماعات الكاملة التى يمكن أن تتحقق فيها الفضيلة والسعادة
هى : العظمى على نطاق الجماعة الانسانية فى المعمورة كلها ، ثم
الوسطى على مستوى الأمة ، ثم الصغرى على مستوى المدينة (حيث
المعمورة تضم أمماً ، وكل من هذه تضم مدناً) . أما غير الكاملة فتضم
القرية : التى اعتبرها خادمة للمدينة ، وجزئيات المدينة من محلة ، الى
سكة ، الى منزل (حيث المدينة تضم محالاً وكل من هذه تضم سككاً ، وكل
منها تضم منازل) . وذلك وفقاً لما يوضحه الشكل التالى :

ويبدو من هذا التقسيم أن المنزل أو الأسرة هى الركيزة أو الوحدة
الأساسية للنظام السياسى والاجتماعى . هذا وقد أكد الفارابى على الأساس
العضوى لكل من الاسرة والمدينة . وبالتالي أكد على ضرورة عنصر



التآلف والترابط بين اجزاء كل منهما . كما أكد على تشابه دور رب الأسرة - المنزل - ورئيس المدينة : فكل منهما مدير للوحدة التي يرأسها . وقد رأى الفارابي أن الكمال والفضيلة لا يتحققان في الوحدات التي هي أصغر من المدينة ، فالخير الأفضل والكمال الأقصى إنما ينال أولاً^(*) بالمدينة لا بالاجتماع الذي هو أنقص منها^(١٢) . وهناك عدة تفسيرات لهذا : البعض يرى أن تأكيد الفارابي على المدينة بالذات لا على المجتمعات التي هي أكبر منها يعد انعكاساً لسوء الأوضاع في ظل الخلافة العباسية وتحللها . والبعض يراه انعكاساً لتأثره بأفلاطون وأرسطو وآرائهما التي تتميز بالمحدودية حيث دولة المدينة هي الوحدة السياسية

(*) قمنا بإبراز الكلمة لتوضيح تفسيرها .

(١٢) الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

الأمثل في نظرهما^(١٣) . وهناك رأى ثالث يؤكد على أن الفارابي لم يقصد بالمدينة الفاضلة : دولة مدينة ، وإنما قصد بها «الاجتماع المتمدن» ، أى المدنية بمعنى العمران الذى أوضحه ابن خلدون فيما بعد^(١٤) ، أيا كان النطاق الذى تشمله . وهذا الرأى أقرب إلى منطق أفكاره فمن الجدير بالملاحظة ان الفارابي كمفكر إسلامى رأى أن الخير الاقصى والكمال إنما يتحققان أولا فى المدينة ولم يقل فقط فيها . فالمدينة فى رأيه وإن كانت أولى خطوات الكمال إلا أنها ليست أكمل الاجتماعات . فقد كان على وعى بالاجتماعات الأوسع فى ظل عالمية الرسالة الاسلامية وماتحقق فى ظل الخلافة خاصة ازدهارها . ومن ثم فإن أكمل تلك الاجتماعات هى العظمى والمتمثلة فى اجتماع الافراد فى المعمورة ككل . يليها نطاق وسط يتمثل فى الأمة التى رأى أنها تتميز عن بعضها البعض بثلاثة عناصر هى : الخلق الطبيعية ، والشيم الطبيعية ، واللسان^(١٥) أى اللغة . وقد كان رائدا فى توضيح أثر الأوضاع الجغرافية : الطبوغرافية والمناخية وغيرها على اختلاف الخلق والشيم . ولكنه فى نفس الوقت لم يدخل العقيدة أو الاعتبارات القيمية ضمن عناصر الأمة .

٤ - العلم المدنى : علم السعادة :

من أهم المساهمات الأصيلة للفارابي التى لقيت صداها فى العالم الاسلامى والغربى على حد سواء ، والتى اتخذت كأساس لدى كثير من

(١٣) انظر : د . على عبد المعطى ، ود . محمد جلال أبو الفتوح شرف ، الفكر السياسى فى الاسلام : شخصيات ومذاهب ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

حيث يقول : «وينكر الفارابي أن المجتمعات الصغرى التى تمثل المدينة هى أكمل هذه المجتمعات وأميزها ويقول الفارابي فالخير الأفضل والكمال الأقصى إنما ينال أولا بالمدينة لا بالاجتماع الذى هو انقص منها . وعلى هذا النحو نجد الفارابي يعود إلى الرأى الأفلاطونى والارسطى القديم الذى يؤكد أن المدينة الدولة أو دولة المدينة هى أفضل النظم السياسية على وجه الإطلاق» .

(١٤) عن هذا الرأى انظر : العالى ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(١٥) الفارابي ، السياسة المدنية ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

المفكرين كتاب «إحصاء العلوم» الذي يعتبر عملاً رائداً في مجال التعريف بالعلوم المختلفة وتبويبها^(١٦). وقد تناول الفارابي في هذا المؤلف العلم المدني (علم الأخلاق والاجتماع والسياسة) كما تناوله ضمن كتاباته الأخرى، واعتبره من العلوم العملية.

وقد أعطى الفارابي مكانة خاصة للعلم المدني باعتباره العلم الخاص بتعريف السعادة وكيفية الوصول إليها، وجعله أساس «الصناعة أو المهنة الملكية».

ومن الملاحظ أنه لم يفصل بين الأخلاق والسياسة. فالعلم المدني عنده هو مزيج من علم السياسة والاجتماع والاخلاق حيث رآها - وفقاً لمداول تعريفه للعلم المدني أو الفلسفة المدنية - مرتبطة وتمثل كلاً يدور حول السعادة وكيفية تحقيقها أو تحصيلها. فكأن علم السياسة هو أحد أبعاد العلم المدني أو علم السعادة. وإن استخدم البعض علم السياسة والعلم المدني كمترادفين، فإن ذلك يكون على سبيل التجاوز.

ومحور تعريفه المطول للعلم المدني^(١٧) هو أنه العلم الخاص بتعريف السعادة باعتبارها الهدف الأقصى المنشود، مع بيان أنواع السعادة: حقيقية أو مظنونة، وتوضيح الأفعال الفاضلة التي تؤدي إلى

(١٦) يصنف الفارابي العلوم في كتابه «إحصاء العلوم» كالتالي: علم اللسان (ويشمل اللغة، النحو، الصرف، الشعر، الكتابة، القراءة. وعلم المنطق (ويشمل المقولات، العبارة، القياس، البرهان، المواضع الجدلية، الحكمة المموهة (سوفسطيا)، الخطابة، الشعر). وعلم التعاليم: الرياضيات (ويشمل علم العدد،

علم الهندسة، علم المناظر، البصريات، علم النجوم التعليمي، الفلك، علم الموسيقى، علم الاتصال، علم الحيل، الميكانيكا الطبيعية، والعلم الطبيعي، الفيزيقياء (ويشمل السماع الطبيعي، السماء والعالم، الكون، الآثار، النبات، الحيوان. والعلم الإلهي وما بعد الطبيعي، الميتافيزيقياء (ويشمل مبادئ البراهين في العلوم النظرية الجزئية، الموجودات التي ليست بأجسام ولا في أجسام. والعلم المدني. وعلم الفقه. وعلم الكلام.

انظر لمزيد من المعلومات: الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق وتقديم وتعليق د. عثمان أمين، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٨.

(١٧) عن هذا التعريف انظر: المرجع السابق، ص ١٢٤ - ١٢٧.

السعادة الحقيقية وأن هذا لا يتحقق إلا في ظل حاكم فاضل يدير أمر الدولة ويقود الأفراد إلى الهدف المنشود . وصناعة هذا الحاكم هو ما أطلق عليه المهنة الملكية التي هي موضع اهتمام علم السياسة في إطار ذلك التعريف الشامل .

والفارابي - وهو الحريص دائما في أفكاره على الربط بين النظرية والتطبيق - أوضح أن العلم المدني بهذا المعنى له جانبان : أحدهما نظري : خاص بتعريف السعادة وتحديد الأفعال والخصال التي توصل إليها ، والآخر عملي : خاص بما يمكن أن نطلق عليه برنامج عمل للوصول إليها عن طريق الخطط السلطانية أو ما أطلق عليه الأفعال الملكية ، ففي قوله :

«وهذا العلم جزءان :

جزء يشتمل على تعريف السعادة وتمييز ما بين الحقيقة منها والمظنون به ، وعلى احصاء الأفعال والسير والخلق والشيم الإرادية الكلية التي شأنها أن توزع في المدن والأمم ، وتمييز الفاضل منها من غير الفاضل .

وجزاء يشتمل على وجه ترتيب الشيم والسير الفاضلة في المدن والأمم ، وعلى تعريف الأفعال الملكية التي بها تمكن السير والأفعال الفاضلة وترتب في أهل المدن والأفعال التي بها يحفظ عليهم مراتبهم ومكن فيهم ؛ ثم يحصى أصناف المهن الملكية غير الفاضلة كم هي وما كل واحدة منها ، ويحصى الأفعال التي يفعلها كل واحد منها ، وأي سنن وملكات يلتبس كل واحد منها أن يمكن في المدن والأمم (حتى ينال بها غرضها من أهل المدن والأمم) التي تكون تحت رياستها ... ويبين أن تلك الأفعال والسير والملكات هي كلها كالأعراض للمدن الفاضلة»^(١٨) .

هذا عن العلم المدني الذي يتضمن في إطاره ما يعرف بعلم السياسة . وقد استخدم الفارابي مفهوم السياسة ليركز على الجانب الحركي للسلوك البشري عامة ولم يستخدمها في معناها الخاص المرتبط بالسلطة

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

السياسية - فقصد بها التدبير أو الرعاية . وبالتالي فإن رسالته التي عنوانها «السياسة» تناول فيها أولا ماذرج على تناوله في كتاباته الأخرى من التأكيد على ضرورة أن يبتدىء المرء «بمعرفة الخالق ومايجب لعزته» : حيث «إن أول ماينبغي أن يبتدىء به المرء هو أن يعلم إن لهذا العالم واجزائه صانعا ، بأن يتأمل الموجودات كلها...»^(١٩)

ثم تناول بالتحليل علاقة الفرد مع رؤسائه ، وعلاقته مع أكفائه وعلاقته مع من هم دونه ،^(٢٠) . وانتهى بعلاقة الفرد مع نفسه . وقد أكد على أن هناك «قوانين سياسية» يجب أن تؤخذ في الاعتبار في التعاملات المختلفة اذ الواحد من الناس لايمكن أن يستعمل في كل وقت مع كل أحد كل ضرب من ضروب السياسات .

وفي هذا المجال يركز الفارابي أيضا على ضرورة الجمع بين الفكر والممارسة وذلك بالتأكيد على أهمية المشاهدة والتجربة . وقد استخدم هنا تعبير علم السياسة في مجال مفهومه السابق توضيحه عن السياسة ففي قوله : «إن أنفع الأمور التي يسلكها المرء في استجلاب علم السياسة وغيره من العلوم أن يتأمل أحوال الناس وأعمالهم وتصرفاتهم ، ماشهدها ، وماغاب عنها مما سمعه وتناهى إليه منها ، وأن يعين النظر فيها ويميز بين محاسنها ومساوئها ، وبين النافع والضار لهم منها ثم ليجتهد في التمسك بمحاسنها لينال من منافعها مثل مانالوا وفي التحرز والاجتناب من مساوئها ، ليأمن من مضارها ويسلم من غوائلها مثل ماسلموا»^(٢١) .

(١٩) الفارابي ، السياسة ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٢٠) وفي قوله : «وينتفع المرء باستعمال السياسات مع هؤلاء الطبقات الثلاث : أما مع الأرفعين فلينال مرتبتهم ، وأما مع الأكفاء فليفضل عليهم ؛ وأما مع الأضعفين ، فلا ينحط إلى رتبتهم» .

المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٨ .

المدينة الفاضلة :

يتناول الفارابي بالتحليل فى كتاباته المختلفة - سواء منها الأقدم مثل : «آراء أهل المدينة الفاضلة» ، أو الأحدث ، ونخص بالذكر : «فصول منتزعة» - المدينة الفاضلة وهى فى رأيه - تمشياً مع آرائه عن السعادة القصوى باعتبارها الغاية المطلقة - المدينة التى تتحقق فيها السعادة . ففى قوله : «كل مدينة يمكن أن ينال بها السعادة . فالمدينة التى يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التى تنال بها السعادة فى الحقيقة هى المدينة الفاضلة . والاجتماع الذى به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل والأمة التى تتعاون مدنها كلها على نيل ما تنال به السعادة هى الأمة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمة التى فيها يتعاونون على بلوغ السعادة .» (٢٢)

فكأن السعادة هى جوهر مضمون المدينة الفاضلة والمعيار المميز لها : فحيثما السعادة هى الهدف المنشود فالمدينة فاضلة ، أو على وجه العموم الوحدة السياسية والاجتماعية فاضلة . والعكس صحيح ، بمعنى أنه إذا كان يقصد بالاجتماع فى المدينة التعاون على الأشياء التى لاتنال بها السعادة الحقيقية ولكن السعادة المظنونة ، فإن مثل هذه المدينة تكون غير فاضلة : أى مضادة للمدينة الفاضلة . وقد أورد الفارابي سلسلة من التعريفات والإيضاحات لمثل تلك المدن غير الفاضلة التى أطلق عليها المدن الجاهلية أو الجاهلة ، وهى التسمية التى قصد بها المدن التى لاتعرف السعادة الحقيقية أو الطريق الحقيقى الى الله سواء ما وجد منها فى الجاهلية قبل الإسلام أو بعده .

فما هى طبيعة تلك المدينة الفاضلة التى تمثل النظام السياسى الأمثل الذى يحقق السعادة المنشودة ؟ وماهى أهم ركائزها ؟

يتميز الفارابي فى هذا المجال بأنه وإن تأثر بالأفكار اليونانية خاصة أفكار أفلاطون فى «الجمهورية» إلا أنه كمفكر إسلامى جاءت أفكاره

(٢٢) الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

انعكاسا لوضعه وظروف عصره ولتجربة الدولة الإسلامية وخاصة ضعف الخلافة . كما أنه وإن جاء بأفكار نستطيع أن نسميها نمونجية إلا أنها لم تكن مثالية صرفة (يوتوبية) . فأراؤه جاءت «مثالية عملية» أو «فلسفية عملية» إن صح هذا التعبير .

قدم الفارابي رؤية متكاملة للنظام السياسي الأمثل في رأيه موضحا الأسس التي يقوم عليها هذا النظام والتي تتمثل في : رئيس فاضل ، ونظام تراتبي مرتكز على الفضيلة ينساب منه ، وروابط مشتركة مقننة وفقا للخطط السلطانية تحافظ على تماسك النظام وتربط بين أجزائه .

ولكن فهم طبيعة آراء الفارابي هذه ، لا تكون إلا بالتعرف على النظرة العضوية للدولة^(٢٣) عامة : حيث نظر إليها ككائن حي تعمل أجزاؤه في تناسق وانسجام بحيث يؤدي كل عضو الدور المحدد له لحياة الكائن ، وبحيث يصيب الخلل الذي يحقق بأى عضو بقية الأجزاء بالضرر والأذى . أما القلب بالنسبة لهذا الكائن الحي فيتمثل في الرئيس : الذى تتوقف عليه حياة الكائن كلها . ومن ثم كان دوره جوهريا كمصدر للحياة والحركة للدولة ككل . بل أنه كالقلب هو الذى ينشأ أولا ثم تتلوه بقية الأجزاء التى يمدّها بالحياة . ومن ثم فمن المنطقي إذا أن نبدا بتحليل مكانة الرئيس وسبب تميزه .

رئيس المدينة الفاضلة :

أعطى الفارابي مكانة خاصة لرئيس المدينة الفاضلة حيث اعتبره مصدر الحياة والحركة بالنسبة لها . وهو يذهب فى تشبيه دوره فى تدبير المدينة ومكانته منها بدور الخالق الأعظم فى تدبير الكون ومكانته من الموجودات فى قوله : «ومدير تلك المدينة شبيه بالسبب الأول الذى به وجود سائر الموجودات»^(٢٤) .

(٢٣) «المدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذى تتعاون أعضاؤه كلها على تنعيم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه . وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى وفيها عضو واحد رئيس هو القلب وأعضاؤه تقترب مراتبها من تلك الرئيس ... وكذلك المدينة ...» ، المرجع السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢٤) السياسة المدنية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

وقد حرص الفارابى على توضيح أن معنى الأمام والملك أو الرئيس الأول والفيلسوف وواضع النواميس معنى واحد^(٢٥) وإن كلاً منها يوضح بعداً من أبعاد الحاكم وخاصة يتميز بها ويترجمها وظيفياً الى دور ، وإن كان القاسم المشترك بينهم جميعاً هو أن كلاً منها يتضمن معنى الفضيلة العظمى والقوة العظمى :

فسم الفيلسوف : يدل على ما يمتلكه من فضيلة نظرية .

وواضع النواميس : يدل على جودة المعرفة بالمعقولات العملية والقوة على استخدامها بل وإيجادها فى الأمم عن طريق النواميس ، أى أن القوانين هى السبيل لذلك .

أما اسم الملك : فيدل على التسلط والاقتدار . وأساس الاقتدار ليس البطش ولكن قوة الفضيلة والصناعة بما يحقق السعادة القصوى للأفراد .

أما الإمام : فيدل على من يؤتم به ويتقبل ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت فضيلته أقوى وأعظم من أى فرد ... وأن تمكنه تكميل قواه وغرضه بقوى غيره ولكن لا يكون ذلك إلا إذا توافرت لديه الفضائل الفكرية التى للفيلسوف .

وقد أوضح فى «تحصيل السعادة» أن الرئيس الأول يتميز بقدرته على الاتصال بالعقل الفعال : وهو أعلى منزلة من العقل الانسانى : فالعقل الانسانى ينفع بالعقل الفعال ويستفيد منه «وغاية العقل الانسانى وسعادته فى أن يتصل بالعقل الفعال ، وبهذا الاتصال يقترب الانسان من الله . وقلة هم الذين يستطيعون ذلك وهم ممن وصلوا للصفاء الروحى والابتعاد عن المادة»^(٢٦) .

وفى هذا المجال يلاحظ أنه قد استخدم مفهوم الرئيس الأول فى بعدين أساسيين : أحدهما قائم على السبق التاريخى ويعنى الرئيس المؤسس والآخر قائم على مكانة الرئيس فى الدولة وقصد به الرئيس الأعلى .

(٢٥) الفارابى تحصيل السعادة ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٤ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

ويؤكد الفارابي على ضرورة تميز الرؤساء والملوك بالقوة الفكرية التي تمكنهم من استتباط ما هو خير وفاضل لشعوبهم . مؤكداً على أن تلك القوة الفكرية لا تتوفر في أى شخص وأنه بقدر قوتها وعظمتها بقدر قوة وعظمة الرئيس . فالملوك في رأيه ليسوا ملوكاً بالإرادة فقط - حيث لا يصلح أى شخص للرئاسة - ولكنهم ملوك ورؤساء بالطبيعة والملكات التي يمتلكونها . ففي قوله : «فليس أى إنسان اتفق تكون صناعته وفضيلته الخلقية وفضيلته الفكرية عظيمة القوة ، فإن الملوك ليس إنما هم ملوك بالإرادة فقط بل بالطبيعة ، وكذلك الخدم خدم بالطبيعة أولاً ثم ثانياً بالإرادة ، فيكمل ما أعدوا له بالطبيعة . فإذا كان كذلك ، فالفضيلة النظرية والفضيلة الفكرية العظمى والفضيلة الخلقية العظمى والصناعة العملية العظمى إنما سبيلها أن تحصل فيمن أعد لها بالطبع ، وهم نوو الطبائع الفائقة العظيمة القوى جداً ، فإذا حصلت هذه في إنسان ما يبقى بعد هذا أن تحصل الجزئية في الأمم والمدن . ويبقى أن نعلم كيف الطريق إلى إيجاد هذه الجزئية في الأمم والمدن ، فإن الذى له هذه القوة العظيمة / ينبغي أن تكون له قدرة على تحصيل جزئيات هذه في الأمم والمدن وتحصيلها بطريقتين أوليين : بتعليم وتأديب» (٢٧) .

وتصبح بالتالى مهمة هذا الرئيس أو الحاكم أن ينشر الفضيلة الجزئية بين الأفراد وذلك عن طريق سبيلين : التعليم : ويعنى بث الفضائل النظرية ، والتأديب : ويعنى إيجاد الفضائل الخلقية والعملية (٢٨) ، يكون طوعاً أو كرها حسب طبيعة الأفراد وهو يشبه دور الحاكم هنا بدور رب المنزل والقيم بالصبيان والأحداث . ففي رأيه أن : «الملك هو مؤنب الأمم ومعلمها» .

(٢٧) الفارابي ، تحصيل السعادة ، مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢٨) ففي قوله : «والتعليم هو إيجاد الفضائل النظرية في الأمم والمدن ، والتأديب هو طريق إيجاد الفضائل الخلقية والصناعات العملية في الأمم . والتعليم هو بقول فقط والتأديب هو أن تعود الأمم والمدنيون الأفعال الكائنة عن الملكات العملية وبأن تنهض عزائمهم نحو فعلها ، وأن تصير تلك وأفعالها مسئولية على نفوسهم ويجعلوا كالعاشقين لها . وانهاض العزائم نحو فعل الشئ ربما كان بقول وربما كان بفعل» . المرجع السابق ، ص ٧٨ .

الفارابي والفلسفة العملية :

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن الفارابي في تأكيده على الفضيلة ودور الرئيس في تحصيلها وبنائها أكد على الجمع بين النظرية والتطبيق ، وهو وإن أعطى الفلسفة المكان الرائد الأسمى وجعلها سيدة كل العلوم بينما بقية العلوم خادمة لها^(٢٩) إلا أنه لم يقتصر على الدعوة لمجرد التأمل المجرد بل الربط بين الفكر والتطبيق العملي . فهو يؤكد مكرراً على عدم الاكتفاء بكمال الحاكم وفضيلته في حد ذاته بل قدرته على ايجاد هذه الفضائل في الأمم والمدن بكافة الطرق باستعمال براهين يقينية وبطرق اقناعية وتخيلية إما طوعاً أو كرها ، كما لم يكن مثالياً تماماً في تصور تساوي قدرات الأفراد على استيعاب الأفكار والفضائل حيث كان حريصاً على ضرورة دراسة الحاكم للأفراد والأمم واستخدام الوسائل المناسبة .

وبالتالي يمكننا القول أنه على الرغم من مكانة وسمو الرئيس الاول أو الحاكم في الدولة ومحورية دوره ، إلا أنه ليس غاية في حد ذاته ، بل هو الوسيلة لتحقيق كمال الأفراد والذي من أجله كان وجودهم في الحياة . فهو سبيل تحقيق أو تحصيل السعادة لهم في الدنيا والآخرة . ففي قوله : «واذا انفردت العلوم النظرية ، ثم لم يكن لمن حصلت له ، قوة على استعمالها في غيره كانت فلسفة ناقصة . والفيلسوف الكامل على الاطلاق هو أن تحصل له العلوم النظرية ، وتكون له قوة على استعمالها في كل من سواه بالوجه الممكن فيه»^(٣٠) . أما من يقتصر على الجوانب النظرية دون بنائها في غيره ودون الالتزام بالفضائل المرتبطة بملة ما والافعال الجميلة مع اتباع هواه ولم يسمو بنفسه ويجردها من المادة بل أصبح هدفه من الفلسفة الحصول على الشهرة أو الرياسة أو المال ، كان وفقاً لتعبير الفارابي فيلسوف زور (أو مزور) وبهرج وباطل^(٣١) .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

فنؤكد الفارابي على الفلسفة العملية ، والسبيل الى ترجمة الأفكار إلى واقع عملي هو عن طريق القوانين أو النواميس . «فواضع النواميس هو الذي له قدرة على أن يستخرج بجودة فكرته شرائطها التي بها تصير موجودة بالفعل وجوداً تنال به السعادة القصوى» (٣٢) .

وهنا يبدو دور القانون ودور صاحب السيادة باعتبار أهم أبعادها هو سلطة عمل القوانين في الدولة .

الصفات التي يجب توافرها في رئيس المدينة الفاضلة :

اختلفت الشروط التي اشترطها الفارابي في رئيس المدينة الفاضلة تمشياً مع سلم التفضيل الذي إتبعه في شأن الرئاسة الفاضلة .

فبالنسبة لأسمى مرتبة ارتأها وهي في الرئيس الأول ، هي مرتبة النبي المنذر أو الفيلسوف ، فقد اشترط توافر صفات طبيعية فضلاً عن صفات إرادية نادراً ما تجتمع .

ونلك انطلاقاً من المكانة المتميزة التي أعطاها الفارابي للرئيس الأول للمدينة ، مستقر السيادة ، ومصدر الحياة بالنسبة للمدينة كلها ، ففي قوله : «فهذا هو الرئيس الذي لا يرأسه إنسان آخر أصلاً وهو الإمام وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة وهو رئيس الأمة الفاضلة ورئيس المعمورة من الأرض كلها» (٣٣) .

فقد اشترط الفارابي في حالة الرئيس الأول - المؤسس بمعنى آخر - توافر عدة خصال طبيعية حصرها في اثنتي عشرة خصلة تتمثل في التالي : (٣٤)

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٩١ .

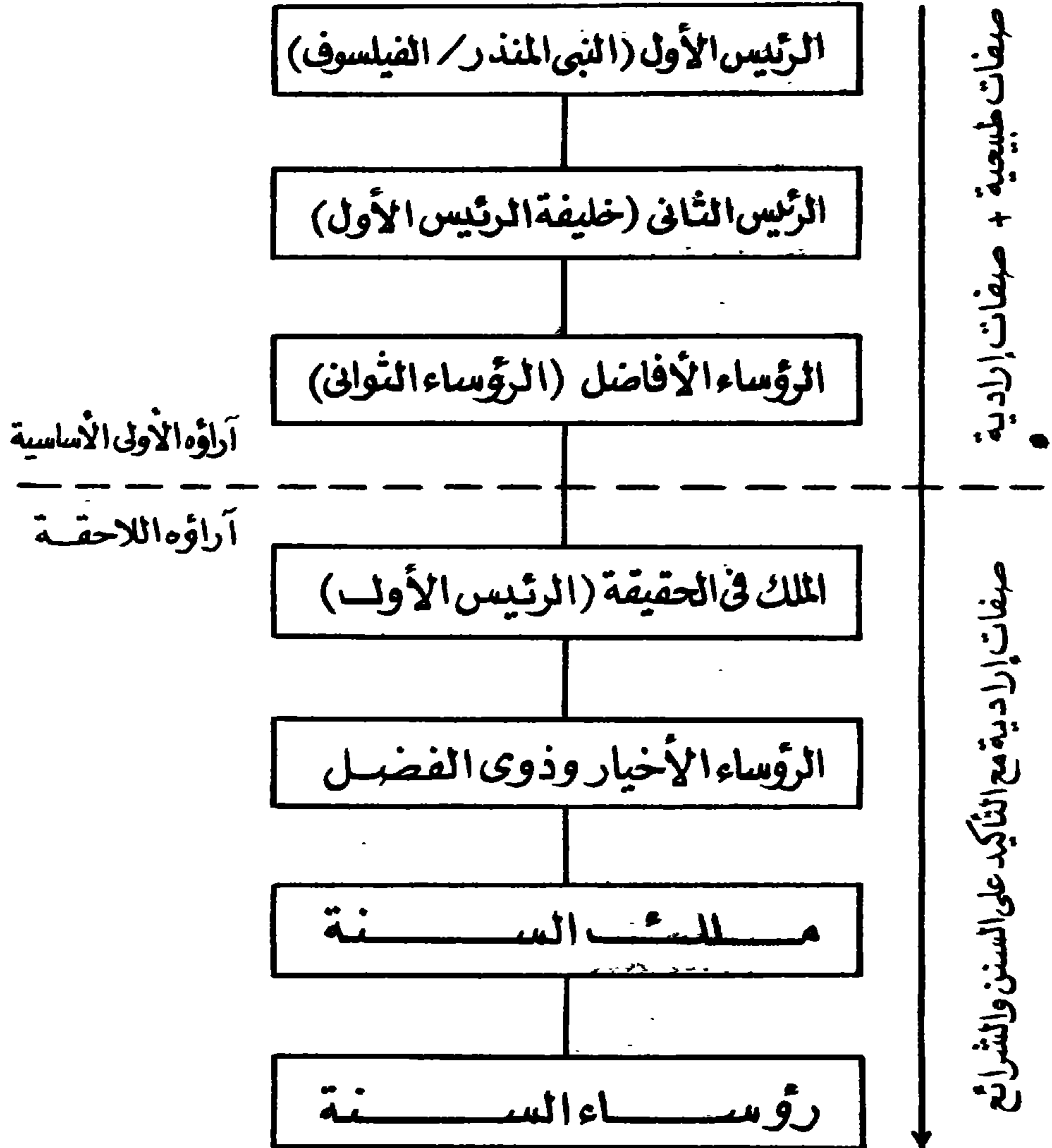
(٣٣) الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٨١ .

وهي منقولة نصاً مع اختلاف طفيف هو أننا قمنا بترقيمها بدلاً مما اتبعه الفارابي في تكرارها متتالية دون ترقيم .

- (١) «أن يكون تام الأعضاء ، قواها مؤاتية أعضائها على الأعمال التي شأنها أن تكون بها . ومتى هم عضو ما من أعضائه بعمل يكون به أتى عليه بسهولة .
- (٢) أن يكون بالطبع جيد الفهم والتصور لكل مايقال له ، فيلقاه بفهمه على مايقصده القائل وعلى حسب الأمر في نفسه .
- (٣) أن يكون جيد الحفظ لما يفهمه ولما يراه ولما يسمعه ولما يدركه ، وفي الجملة ، لا يكاد ينساه .
- (٤) أن يكون جيد الفطنة فكيا إذا رأى الشيء بأدنى دليله فطن له على الجهة التي دل عليها الدليل .
- (٥) أن يكون حسن العبارة يؤاتيه لسانه على إبانة كل مايفسره إبانة تامة .
- (٦) أن يكون محبا للتعليم والاستفادة منقادا له سهل القبول لايؤلمه تعب التعليم ولايؤنّيه الكد الذي يناله منه .
- (٧) أن يكون غير شره على المأكول والمشروب والمنكوح متجنبيا بالطبع للعب مبغضا للذات الكائنة عن هذه .
- (٨) أن يكون محبا للصدق وأهله ، مبغضا للكذب وأهله .
- (٩) أن يكون كبير النفس محبا للكرامة ، تكبر نفسه بالطبع عن كل مايشين من الأمور ، وتسمو نفسه بالطبع الى الأرفع منها .
- (١٠) ان يكون الدرهم والدينار وسائر أعراض الدنيا هينة عنده .
- (١١) أن يكون بالطبع محبا للعدل وأهله ، ومبغضا للجور والظلم وأهلها ، يعطى النصف من أهله ومن غيره ويحث عليه ويؤتى من حل به الجور مؤاتيا لكل مايراه حسنا وجميلا . ثم أن يكون عدلا غير صعب القياد ولا جموحا ولا لجوجا اذا دعى الى العدل ، بل صعب القياد اذا دعى الى الجور وإلى القبيح .
- (١٢) أن يكون قوى العزيمة على الشيء الذي يرى أنه ينبغي أن يفعل ، جسورا عليه ، مقداما غير خائف ولاضعيف النفس .

سلسلہ التفضیل للرئاسة الفاضلة عند الفارابی



وعلى الرغم من تأكيد الفارابى على ضرورة توافر هذه الخصال الطبيعية مجتمعة إلا أنه كان على وعى بصعوبة توافرها جميعا إلا فى القليل النادر من الأفراد وفى الواحد بعد الآخر : أى ليس فى مجموعة من الأشخاص فى نفس الوقت .

أما عن الشروط الارادية : فقد عددها فى ستة شروط أهمها : تميز الرئيس الأول على وجه الخصوص بقدرته على الوقوف على كافة طرق السعادة ، وذلك عن طريق ما يوحى اليه من الله عز وجل بتوسط العقل الفعال . إما عن طريق القوة المتخيلة والناطقة معا بالنسبة للنبي المنذر ، أو الأخيرة فقط ، بالنسبة للفيلسوف فى المستوى الفرعى الأدنى فى نطاق الرئيس الأول^(٣٥) . فهذا الشرط الأول مركب من شقين يميز أحدهما

(٣٥) يوضح الفارابى أساس هذا التميز بقوله : « يكون ذلك الانسان انسانا قد استكمل فصار عقلا ومعقولا بالفعل قد استكملت قوته المتخيلة بالطبع غاية الكمال على ذلك الوجه الذى قلنا وتكون هذه القوة منه معدة بالطبع لتقبل اما فى وقت اليقظة أو فى وقت النوم عن العقل الفعال الجزئيات اما بنفسها واما بما يحاكيها ثم المعقولات بما يحاكيها وأن يكون عقله المنفعل قد استكمل بالمعقولات كلها حتى لا يكون ينفى عليه منها شيء وصار عقلا بالفعل فاي انسان استكمل عقله المنفعل بالمعقولات كلها صار عقلا بالفعل ومعقولا بالفعل وصار المعقول منه هو الذى يعقل . حصل له حينئذ عقل ما بالفعل رتبته فوق العقل المنفعل اتم وأشد مفارقة للمادة ومقاربة من العقل الفعال ويسمى العقل المستفاد ويصير متوسطا بين العقل المنفعل وبين العقل الفعال ولا يكون بينه وبين العقل الفعال شيء آخر فيكون العقل المنفعل كالمادة والموضوع للعقل المستفاد والعقل المستفاد كالمادة والموضوع للعقل الفعال والقوة الناطقة التى هى هيئة طبيعية تكون مادة موضوعا للعقل المنفعل الذى هو بالفعل عقل وأول الرتبة التى بها الانسان الانسان هو أن يحصل الهيئة الطبيعية القابلة للمعدة لأن يصير عقلا بالفعل وهذه هى المشتركة للجميع فيبينها وبين العقل الفعال رتبتان أن يحصل العقل المنفعل بالفعل . وان يحصل العقل المستفاد وبين هذا الانسان الذى بلغ هذا المبلغ من أول رتبة الانسانية وبين العقل الفعال رتبتان وإذا جعل العقل المنفعل الكامل والهيئة الطبيعية كشيء واحد على مثال ما يكون المؤتلف من المادة والصورة شيئا واحدا . وإذا أخذ هذا الانسان صورة إنسانية هو العقل المنفعل الحاصل بالفعل كان بينه وبين العقل الفعال رتبة واحدة فقط . وإذا جعلت الهيئة الطبيعية مادة العقل المنفعل الذى صار عقلا بالفعل . والمنفعل مادة المستفاد . والمستفاد مادة العقل الفعال . وأخذت جملة ذلك كشيء واحد . كان هذا الانسان هو الانسان الذى حل فيه العقل الفعال . وإذا حصل ذلك فى كلا جزئى قوته =

النبي المنذر عن الفيلسوف . أما بقية الشروط فتتمثل في : جودة التخيل بالقول لكل ما يعلمه ، بحيث يستطيع التعبير عنه تعبيرا صادقا يحرك السامعين للقيام بالعمل ؛ وجودة الارشاد إلى السعادة وسبلها كهدف أساسي وأخيرا جودة ثبات لمباشرة أعمال الجزئيات في إطار المامه بالكليات .

وانطلاقا من نظرتة الواقعية في أن اكتمال كافة هذه الشروط الطبيعية والمكتسبة المذكورة في الحالة الأولى يعتبر صعبا بل نادرا مايتوافر ، ومن ثم فقد اشترط الفارابي في حالة الرئيس الثاني أو الرؤساء الثانوي توافر نفس الخصال الطبيعية التي اشترطها في الرئيس الأول . ومع أن الشروط الطبيعية المذكورة هي نفسها بالنسبة للرئيس الأول (المؤسس) والرئيس الثاني (خليفته) أو الرؤساء الثانوي ، إلا أنه بالنسبة للشروط الارادية فقد جعلها أقل تشددا - أي خففت - مع التأكيد على حفظ ما جاء به الرئيس الاول من شرائع حتى تحتذى من خليفته . ومن ثم فقد وضع ستة شروط ارادية أيضا في هذه الحالة الثانية أهمها

= الناطقة وهما النظرية والعملية ثم في قوته المتخيلة كان هذا الانسان هو الذي يوحى اليه فيكون الله عز وجل يوحى اليه بتوسط العقل الفعال فيكون مايفيض من الله تبارك وتعالى إلى العقل الفعال يفيضه العقل الفعال إلى عقله المنفعل بتوسط العقل المستفاد ثم إلى قوته المتخيلة فيكون بما يفيض منه إلى عقله المنفعل حكيمًا فيلسوفًا ومتعلقًا على التمام وبما يفيض منه إلى قوته المتخيلة . نبيا منذرا بما سيكون ومخبرا بما هو الان من الجزئيات بوجود يعقل فيه الالهى . وهذا الانسان هو في أكمل مراتب الانسانية وفي أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال على الوجه الذي قلنا وهذا الانسان هو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة فهذا أول شرائط الرئيس ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخيل بالقول لكل ما يعلمه . وقدرة على جودة الارشاد إلى السعادة إلى الاعمال التي بها يبلغ السعادة . وأن يكون له مع ذلك جودة ثبات ببينه لمباشرة أعمال الجزئيات .

الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٩ .

هو : توافر شرط الحكمة^(٣٦) وهو الأمر الذى أكد عليه بالذات بحيث ذكر أنه إن لم يوجد هذا الشرط بالذات يفقد من يحكم صفة الملك ، كما أن المدينة نفسها ماتلبث أن تهلك . وقد عبر عن هذا بقوله : «فمتى اتفق فى وقت ما أن لم تكن الحكمة جزء الرياسة وكانت فيه سائر الشرائط بقيت المدينة الفاضلة بلا ملك . وكان الرئيس القائم بأمر هذه المدينة ليس بملك وكانت المدينة تعرض للهلاك . فإن لم يتفق أن يوجد حكيم تضاف إليه لم تلبث المدينة بعد مدة أن تهلك»^(٣٧) . أما الشرط الثانى بالاضافة للحكمة فهو أن يكون عالما حافظا للشرائع والسنن والسير التى دبر بها الأولون المدينة محتذيا بأفعالهم ؛ والثالث : أن يكون جيد الاستنباط فيما لم يترك فيه السلف شريعة ، على أن يحتذى فى هذا حذو الائمة الأولين ؛ والرابع : أن يكون له جودة روية وقوة استنباط فيما يجرى فى الأوقات الحاضرة مالا يعرفه الأولون ؛ والخامس : أن يكون جيد الارشاد بالقول إلى شرائع الأولين وما استنبط بعدهم مما احتذى فيه حذوهم ؛ والآخر : أن تكون له جودة ثبات بيبده فى مباشرة أعمال الحرب ذلك أن يكون معه الصناعات الحربية الخامة والرئيسية^(٣٨) .

(٣٦) ويعرف الفارابى الحكمة بأنها : «علم الأسباب البعيدة التى بها وجود سائر الموجودات كلها ووجود الأسباب القريبة للأشياء نوات الأسباب» . وعلى هذا فالحكمة هى السبيل للتوقف على السعادة القصوى الحققة . كما يفرق بين الحكمة والتعقل الذى يعرفه بأنه : «القدرة على جودة الروية واستنباط الأشياء التى هى أجود واصلاح فيما يعمل ليحصل بها للانسان خير عظيم فى الحقيقة وغاية شريفة فاضلة» . والتعقل فى رأيه إما منزلى : وهو خاص بجودة الروية فى تدبير أمر المنزل ، أو منفى : وهو خاص بجودة الروية فى تدبير المدن ، أو مشورى : وهو الذى يستنبط مايشير به الانسان على غيره ، أو خصوصى : وهو القدرة على استنباط رأى صحيح فاضل فى مقاومة العدو أو الخصم ودفعه عامة .

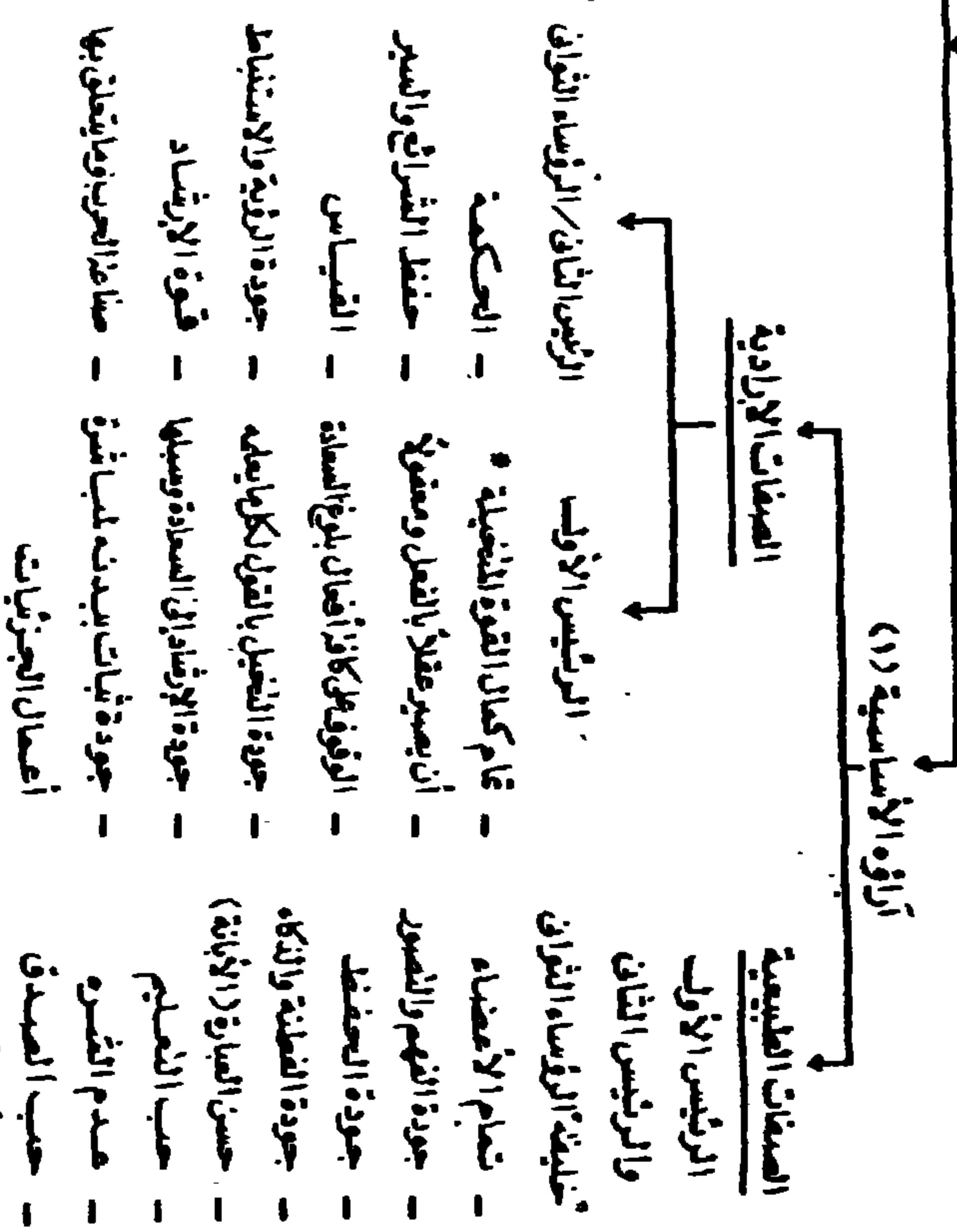
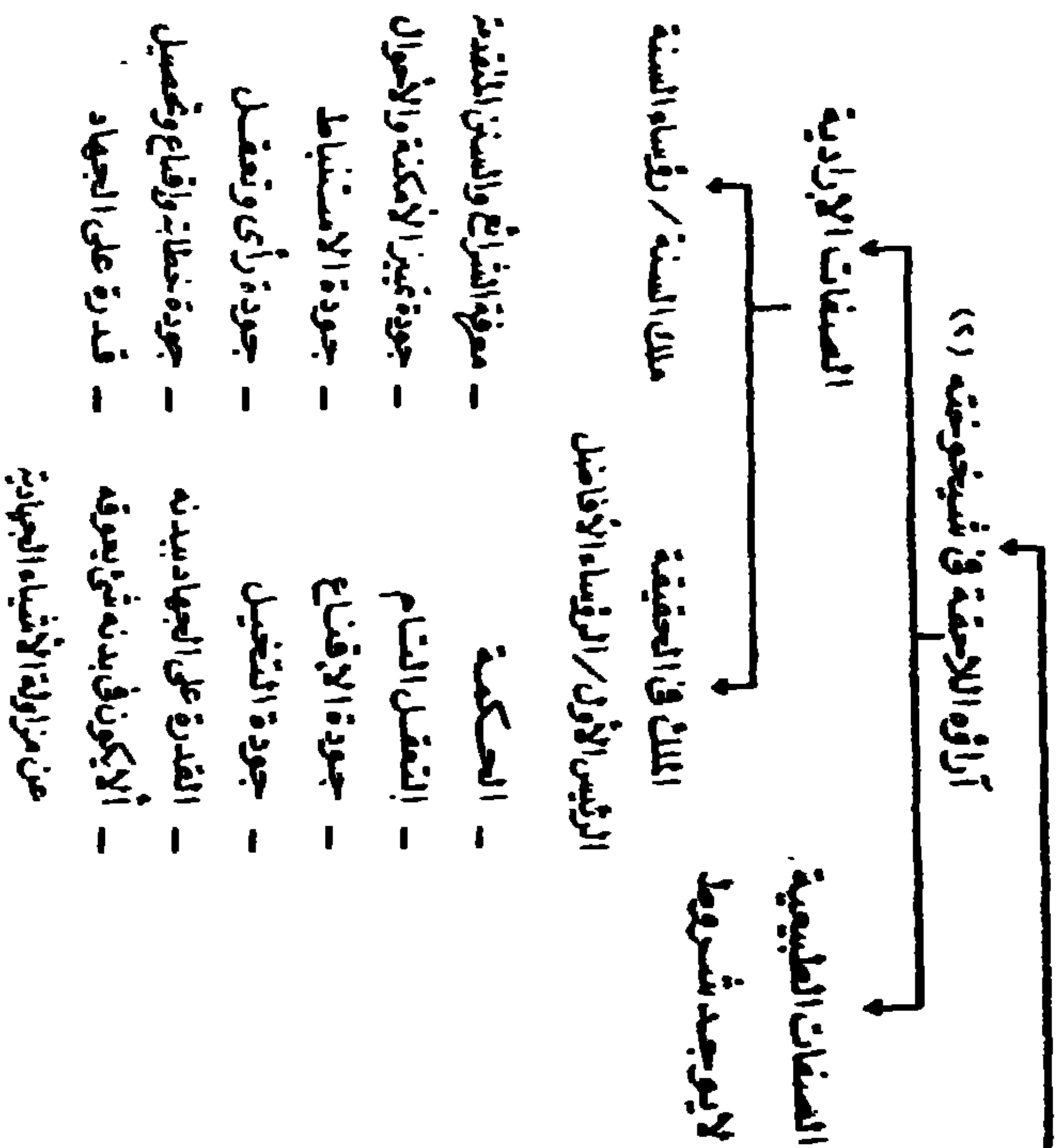
والفارابى يؤكد أن التعقل ليس ينبغى أن يكون حكمة اللهم إلا أن يكون الانسان هو أفضل ما فى العالم وأفضل الموجودات . فإذا لم يكن الانسان كذلك فالتعقل ليس بحكمة إلا بالاستعارة والتشبيه .

انظر : الفارابى ، فصول منتزعة ، ص ٥٢ ، ٥٥ ، ٦١ .

(٣٧) الفارابى ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٨١ - ٨٢ .

المشروط الواجب توافرها في رئيس المدينة الفاضلة



• وهذه الصفقة لا تتوفر إلا في النسي المنظر حسب تعبيره ، أو ما يعرف في العصر الحديث باسم قيادة النبوة كأحد أنماط القيادة الكاريزمية .

(١) كما جاءت في آراء أهل المدينة الفاضلة،
(٢) كما جاءت في فصول متفرعة، .

وقد اعتبر الفارابي أن واحدية الرئاسة هي الأصل ولم يقبل التعدد بالنسبة للرئيس الأول . أما بالنسبة لخليفته فقد أقر مبدأ التعدد باعتباره البديل التالي في حالة عدم توافر الشروط المكتسبة في شخص واحد . بحيث إذا وجدت متفرقة في اثنين أو حتى في ستة صاروا هم الرؤساء الأفاضل^(٣٩) . فكأن وحدة القيادة هي الأصل وهي مرتبطة بشخص الرئيس الأول الذي يتميز بقدرته على الاتصال بالعقل الفعال ومنه تكون الوظيفة ، أما بالنسبة للرئيس الثاني فالعبرة ليست بالشخص بل بالوظيفة المؤداة . ومن ثم إذا توافرت الشروط المطلوبة في الرئيس الثاني في أكثر من شخص صاروا هم الرؤساء الثواني - الأفاضل على أن يكونوا متلائمين ، وعلى أن تؤخذ الشرائع والسنن التي جاء بها الرئيس الأول - أو من جاءوا من بعده واستمروا على منهاجه ، والذين يمثلون الاستمرارية كأنهم رئيس واحد - ليكون هو القدوة وأساس التشريع .

هذا عن آرائه الأصلية الأولى ، أما عن آرائه اللاحقة في شيخوخته ، فمن أهم ما يلاحظ هو أنه مع تأكيده على أهمية اتباع السنن والشرائع التي جاء بها الأولون إلا أنه قد أسقط شرط الصفات الطبيعية . أما بالنسبة للصفات الإرادية أو المكتسبة فقد خفف منها تدريجياً^(٤٠) .

(٣٩) ذكر الفارابي أن الصفات المكتسبة في الرئيس الثاني إذا لم توجد في شخص واحد ولا في اثنين بحيث تكون الحكمة في شخص وبقية الشروط في آخر ولكن وجدت متفرقة ، بحيث تصبح كل صفة من الصفات الست في شخص ، صاروا هم الرؤساء الأفاضل . وقد فسر البعض هذا على أنه عني رئاسة الاثنين (أحدهما حكيم) ، أو رئاسة الستة أفاضل (وأحدهم حكيم) .

عن هذا الرأي أنظر : نيفين عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ . ولكن المنطق يقول أنه لم يقصد هذا ولكن قصد أنها قد تكون متفرقة حتى في ستة أشخاص وبالتالي يصبح هؤلاء جميعاً الرؤساء : بحيث إذا وجدت متفرقة في أقل من ٦ فالرأي عندنا أنهم يصبحون الرؤساء طالما أن أحدهم حكيم . فالعبرة بتوافر الشروط وليس بعدد من تتوافر فيهم .

(٤٠) ففي قوله :

«الملك في الحقيقة ، وهو الرئيس الأول ، وهو الذي تجتمع فيه ست شرائط : الحكمة والتعقل التام ، وجودة الاقتناع ، وجودة التخيل والقدرة على الجهاد ببذنه ، ألا يكون في بذنه شيء يعوقه عن مزاولة الأشياء الجهادية : فمن اجتمعت فيه هذه كلها ، فهو الدستور والمقتدى به في سيره وأفعاله ، والمقبول أقاويله =

وهو إن بدأ بالنسبة للملك في الحقيقة أو الرؤساء الأخيار ونوى الفضل بالتأكيد على شرط الحكمة أيضا كما أكد عليه من قبل في حالة الرئيس الثاني أو الرؤساء الثواني ، إلا أنه بالنسبة لملك السنة أو رؤساء السنة قد أسقطه مع ضرورة التمسك بالسنن والشرائع ضمن ما اشترط . ومن الجدير بالملاحظة أنه مع تأكيده على أهمية حفظ السنن والشرائع والاحتذاء بها ، إلا أنه كان أيضا داعيا للاجتهاد من جانب الحاكم .

النظام والتراتب الاجتماعي :

أكد الفارابي على أهمية النظام والتراتب في المدينة الفاضلة . بل أنه اعتبر النظام أحد الأسس الجوهرية للتمييز بين المدن الفاضلة والمدن الجاهلية والضالة : حيث الأخيرة تفتقر للنظام والقيام على مراتب . فالمدينة الفاضلة مقسمة إلى أجزاء - وفقا لتعبيره - وقائمة على مراتب ودرجات انطلاقا من اختلاف قدرات الأفراد وبالتالي اختلاف صلاحيتهم

= ووصاياه وهذا إليه أن يدبر بما رأى وكيف شاء . وهنا أيضا أوضح انه اذا لم تجتمع هذه الشروط الاربابية في شخص واحد فإن الباب مفتوح لتعدد الرؤساء ، بحيث تتوافر فيهم الشروط متفرقة : وبالتالي فإن هذه الجماعة بأجمعها التي تتوافر فيها الشروط المذكورة متفرقة « فتكون هذه الجماعة بأجمعها تقوم مقام الملك ، ويسمون الرؤساء الاخيار ونوى الفضل ورئاستهم تسمى رئاسة الافاضل » . أما إذا لم يتوافر أيضا مثل هذه فإنه يشترط فيمن يتولى السلطة الالتزام والارتكاز على سنن الأولين - وقد أطلق عليه اسم ملك السنة نظرا لهذا الأساس - وقد اشترط فيه توافر ستة شروط أيضا . تتمثل في « أن يكون عارفا بالشرائع والسنن المتقدمة التي أتى بها الأولون من الائمة ودبروا بها المدن . ثم أن يكون له جودة تمييز الأمكنة والأحوال التي ينبغي أن تستعمل فيها تلك السنن على حسن مقصود الأولين بها ، ثم أن يكون له قدرة على استنباط ما ليس يوجد مصرحا به في المحفوظة والمكتوبة من السنن القديمة ، محتذيا بما يستنبط منها حذوما تقدم عن السنن ثم أن تكون له جودة رأى أو تعقل في الحوادث الواردة شيئا فشيئا ، مما ليس سبيلها أن تكون في السير المتقدمة مما يحفظ به عمارة المدينة ، وأن يكون له جودة اقتناع وتخيل ، ويكون له مع تلك قدرة على الجهاد . فهذا يسمى ملك السنة ورئاسته تسمى ملكا سنيا . ولكن اذا لم توجد كافة هذه الشروط مجتمعة في شخص واحد . ووجدت متفرقة في جماعة فيقومون بأجمعهم مقام ملك السنة وهؤلاء الجماعة يسمون رؤساء السنة » .

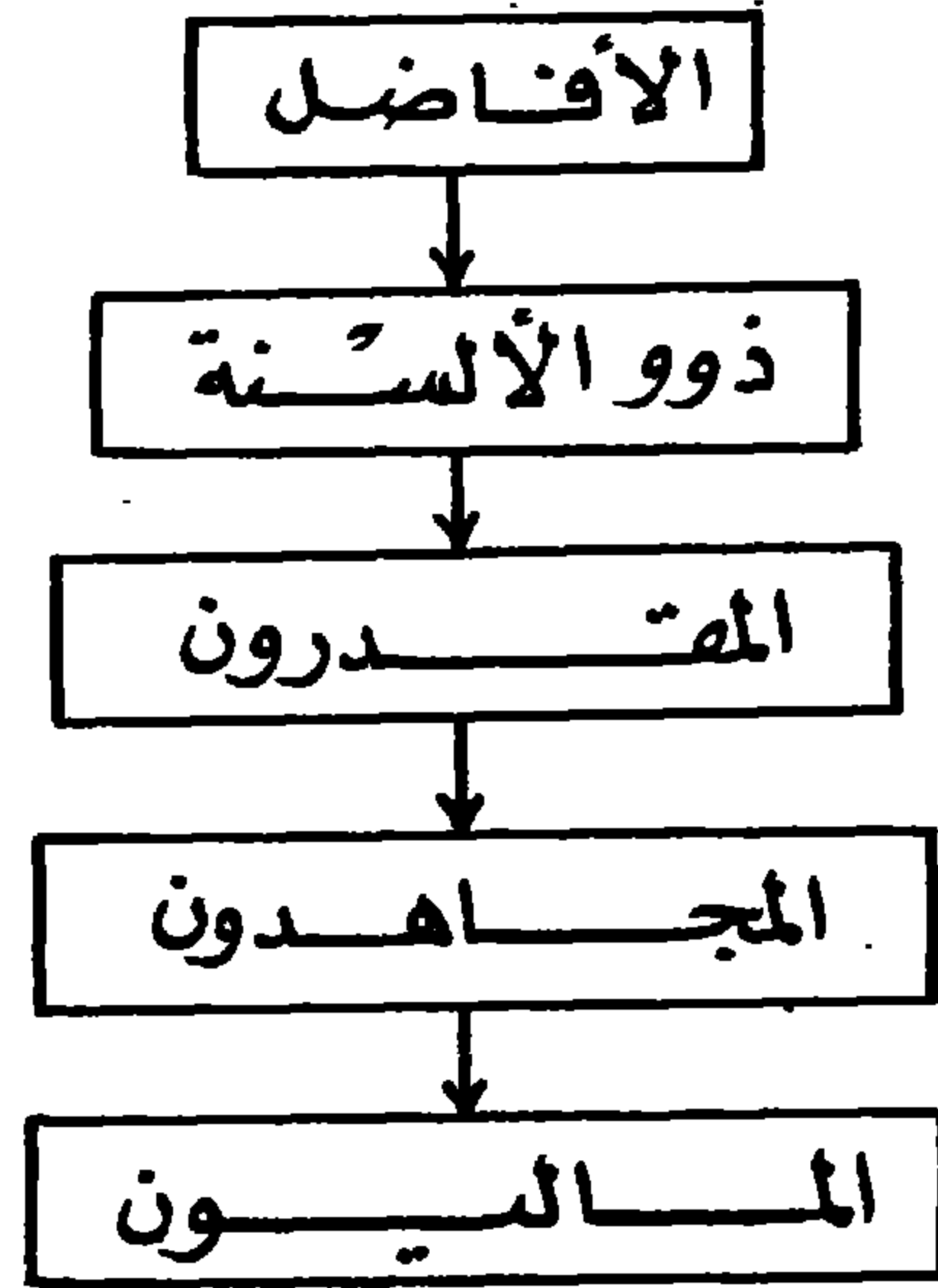
انظر ، الفارابي ، فصول منتزعة ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

للقيام بالمهام . ومن الجدير بالذكر أن المراتب التي قسمت إليها المدينة لا ترجع لأساس اقتصادى - فهي ليست طبقات بالمعنى المتعارف عليه حديثاً - ولكن ترجع لاختلاف وتدرج القوى العقلية عند الافراد : فتدرج اجزاء المدينة يتمشى مع تدرج القدرات العقلية لمواطنيها وأساس التراتب هو الفضيلة الجزئية ، وقد أكد على أن هذه القاعدة تسرى ليس فقط للتمييز بين الخاصة والعامة تفرقة قائمة على تلك القدرات العقلية والقدرة على استخدامها . فالخاصى : «هو الذى عنده من العلم الذى يحتوى على المعقولات ببراہين يقينية والباقيون عامة»^(٤١) . «والعامة هم الذين يقتصرون ؛ أو الذين سبيلهم أن يقتصر بهم فى معلوماتهم النظرية على ما يوجبه بادئ رأى المشترك . والخاصة هم الذين ليس يقتصرون فى شئ من معلوماتهم النظرية على ما يوجبه بادئ رأى المشترك بل يعتقدون ما يعتقدون ويعلمون ما يعلمونه عن مقدمات تعقبت غاية التعقب» . وقد أوضح المراتب فى المدينة الفاضلة وهو ما أطلق عليه أجزاء المدينة الفاضلة أو ما يعرف فى العصر الحديث بالطبقات قسمها الى خمسة أجزاء تتمثل فى : الأفاضل ، ونوؤ الألسنة ، والمقدرون ، والمجاهدون ، والماليون . وقد فسر ذلك فى قوله : «المدينة الفاضلة أجزاؤها خمسة : الأفاضل ونوؤ الألسنة ، والمقدرون ، والمجاهدون ، والماليون . فالأفاضل هم الحكماء والمتعللون ، ونوؤ الآراء فى الامور العظام ، ثم حملة الدين - ونوؤ الألسنة ، وهم الخطباء ، والبلغاء ، والشعراء ، والملحنون ، والكتاب ومن يجرى مجراهم ، وكان فى عدادهم - والمقدرون هم الحساب والمهندسون ، والأطباء والمنجمون ومن يجرى مجراهم - والمجاهدون هم المقاتلة والحفظة ومن يجرى مجراهم وعدّ فيهم - والماليون هم مكتسبو الأموال فى المدينة مثل الفلاحين والرعاة والباعة ، ومن يجرى مجراهم»^(٤٢) .

(٤١) الفارابى ، تحصيل السعادة ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٤٢) الفارابى ، فصول منتزعة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٦ .

المراتب في المدينة الفاضلة



ويبدو من تسلسل هذه المراتب أن اسمها تمثل في الأفاضل وهم الحكماء والمفكرون ونوو الرأي ويليهم في المرتبة حملة الدين ، وأسفلها تتمثل فيمن أطلق عليهم الماليين وهم مكتسبو الأموال أو من يعرفون بالمنتجين من فلاحين ورعاة ولكن أضاف اليهم الباعة . كما يلاحظ أن المدافعين اعطاهم منزلة دنيا : فهم يمثلون المرتبة التالية للمنتجين (ويفسر هذا بأنه انعكاس لدورهم ذي الآثار السلبية في ظل الخلافة العباسية وتحللها حيث لعب الجند دورا سياسيا أسهم في الاضطرابات وعدم الاستقرار) . كما يلاحظ أنه قد أكد على مكانة طائفتين هم : ذوو الألسنة - أو الادباء بمختلف انواعهم بما فيهم الخطباء - حيث وضعهم في منزلة تلي الحكماء ، وذلك تعبيرا عن الثراء الفكري الذي ساد عصره وعن مكانة هذه الفئة في العالم العربي والاسلامي (وهو على عكس رأى افلاطون في تلك الطائفة) - والمهنيون أو ما أطلق عليهم المقدرون . ويبدو من هذا مدى الاختلاف بين أفكار الفارابي في هذا الشأن وبين أفكار افلاطون في جمهوريته الفاضلة حيث قسمها إلى فلاسفة حكام ومدافعين ومنتجين . وحتى على مستوى قمة التنظيم فان الأفاضل على رأسهم الفلاسفة العمليون وليسوا المعتمدين على التأمل المجرد .

الروابط المشتركة :

ومع أن الدولة قائمة على أفراد مختلفين في قدراتهم وامكانياتهم الطبيعية والإرادية وكل ينتمي لطبقة محددة وفقا لإمكانياته وقدراته ومساهمته في بلوغ الأهداف ، إلا أن الأساس هو الترابط والتعاون من أجل تحقيق الكمال والسعادة القصوى . فهناك مبادئ مشتركة تجمعهم وفقا للخطط السلطانية والحاكم هو الذي يحقق التوازن في الدولة ، كما أن له دوره الأساسي في البث العقائدي لدى الأفراد ، بما يولد قاسما مشتركا بينهم ويصهر اختلافاتهم معنويا وإن لم يصهرها واقعيا . وعليه فقد أكد على أهمية الملة في تحقيق هذا الترابط . وقد عرفها بأنها : آراء وافعال، مقدرة مقيدة بشرائط يرسمها للجميع رئيسهم الأول ، يلتمس أن ينال باستعمالهم لها غرضا له فيهم أو بهم محدد^(٤٣) .

وما يجب ان يجمع الافراد من مبادئ مشتركة هو تعليمهم أصل الوجود ومبادئ الوجود ونظام الكون ومراتبه ، ونظام الدولة نفسها والمآل النهائي لكل من الخير والفضيلة والشر والرذيلة . مع التأكيد ليس فقط على 'لافكار والمبادئ ولكن على الفعل والتطبيق العملي لهذه الافكار والمبادئ . ففي قوله : «ويحتاج في كل واحد من أهل المدينة أن يعرف مبادئ الموجودات القصوى ومراتبها ، والسعادة ، والرئاسة الأولى التي للمدينة الفاضلة ومراتب رئاستها ، ثم من بعد ذلك الافعال المحدودة التي اذا فعلت نيلت بها السعادة ، وأن لا يقتصر على تعلم هذه الافعال دون أن تعمل ، ويؤخذ اهل المدينة بفعلها»^(٤٤) .

وقد كان حريصا - وبمنظرة موضوعية واقعية - على توضيح تفاوت قدرات الأفراد في تقبل المبادئ المشتركة ، حيث القلة - وهم الحكماء - هم الذين يستطيعون أن يتصوروها وأن يعقلوها ، اما الكثرة

(٤٣) الفارابي ، كتاب الملة ونصوص أخرى ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت دار المشرق ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٨ ، ص ٤٣ . وقد أوضح أن الملة قد تكون فاضلة أو غير فاضلة وفقا لطبيعة الدولة نفسها ومدى فضيلتها .

(٤٤) الفارابي ، السياسة المدنية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

فيجب أن تخيل اليهم بأشياء تحاكيها على أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف الطوائف والأمم بحيث تحاكي هذه الأشياء لكل طائفة أو أمة بالأشياء التي هي أعرف عندهم^(٤٥) .

العدالة عند الفارابي :

تناول الفارابي مفهوم العدالة من جانبين : العدل عامة عند أهل المدن الفاضلة ، والعدل عند أهل المدن الجاهلية: وقد أفرد فصلا خاصا لهذا الأخير في كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» ، مما جعل البعض يعتقد أن هذا هو رأيه الخاص في مفهوم العدل عامة ، وإن كان المقصود به هو مفهوم الجاهلية وليس مفهوم المدينة الفاضلة .

فبالنسبة للمدينة الفاضلة ، فقد جاءت آراؤه عن العدالة في ظلها متسقة مع آرائه في التأكيد على النظام مع الترابط والتماسك والمبادئ المشتركة بين أجزاء المدينة في ظل النظام التراتبي الذي حدده . وهو في هذا المجال يؤكد على عاملين أساسيين : هما المحبة التي تسهم في تحقيق التآلف والترابط ، والعدل الذي يحافظ على الدولة ويحقق تماسكها . ففي قوله ان : «أجزاء المدينة ومراتب أجزائها يتآلف بعضها مع بعض ويرتبط بالمحبة وتتماسك وتبقى محفوظة بالعدل ، وأفاعيل العدل»^(٤٦) . فقد نظر للعدل باعتباره من أهم الفضائل الجزئية .

والعدالة عند الفارابي تتمثل في جانبين متكاملين : الأول توزيعي ويتمثل في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة عليهم جميعا . وهذه الخيرات لا تقتصر على النواحي المادية ولكن تتناول بالاضافة الى هذا كافة الخيرات المعنوية مثل السلامة والكرامة والمراتب وغيرها ، على أن يكون ذلك التوزيع على أساس مدى استحقاق كل فرد . أما الجانب الثاني فهو تصحيحي وتأميني ، ويتمثل في حفظ تلك الخيرات بعد

(٤٥) الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٤٦) الفارابي ، فصول منتزعة ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

توزيعها من أن تخرج من يد أصحابها ، إما إراديا أو قهرا^(٤٧) وإلا فيجب أن يعود للشخص أو للمدينة مايساوى ماخرج من خيرات سواء من نفس النوع أو غيرها ، مع عقاب المعتدى وتصحيحه حيث أن هذا من العدل . وهو يوضح مفهوم العدل وميكانيزماته بقوله : «فالعدل أولا يكون فى قسمة الخيرات المشتركة التى لأهل المدينة على جميعهم ، ثم بعد ذلك فى حفظ ماقسم عليهم . وتلك الخيرات هى السلامة والأموال والكرامة والمراتب وسائر الخيرات التى يمكن أن يشتركوا فيها . فإن لكل واحد من أهل المدينة قسطا من هذه الخيرات مساويا لاستثاله ، فنقصه عن ذلك زيادته عليه جور ، أما نقصه فجور عليه ، وأما زيادته فجور على أهل المدينة . وعسى ان يكون نقصه أيضا جوراً على أهل المدينة»^(٤٨) .

وعليه ، فقد أكد الفارابى على أن العدل لايقوم على المساواة المطلقة ، ولكن على المساواة النسبية : كل حسب موقعه وحسب قدراته أى أن يكون هناك منطق فى التوزيع ، وهذا يقوم على الانسجام والتراتب والنظام والتناسق مع مراعاة صالح الفرد ولكن والأهم هو صالح الدولة ككل . أما الموزع للخيرات والمحافظ عليها من الضياع فهو الحاكم : مدير المدينة .

ويبدو من هذا التعريف عامة الأساس الأرسطى الذى ارتكز عليه ، مع دفع التحليل ليتمشى مع آرائه فى الدولة الفاضلة .

فضلا عن هذا المعنى الأساسى للعدالة ، فقد أشار الفارابى لمعنى آخر لها يبدو فيه تأثيره بالمفهوم الافلاطونى للعدالة حيث يعتبرها مرادفة للفضيلة . ففى قوله : «قد يقال عن معنى آخر أهم ، وهو استعمال الانسان أفعال الفضيلة فيما بينه وبين غيره ، أى فضيلة كانت»^(٤٩) .

(٤٧) والخروج الارادى يكون بالهبة والبيع والعوض وغيرها ، اما القهرى أو غير الارادى فيكون بالسرقه او الاغتصاب أو غيرها .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

أما عن المعانى الشائعة بين الناس عن العدل فهو ما تناوله فى إطار المدن الجاهلية . وهو ما يعرف بالعدل الطبيعي : والقائم على القهر والتغالب - وهو ما عبّر عنه فى محاورات أفلاطون تريدنا للرأى السفسطائى بأن : «العدالة هى مصلحة الاقوى» . حيث أوضح أن عند أهل المدن الغالبة العدل يعبر عما فى طبع أهلها من تغالب وتصارع وتهارج ومجالاتهم كثيرة منها : السلامة والكرامة واليسار واللذات ، وقد عبر عن هذا بأنه العدل الطبيعي : «فالعدل إذا هو التغالب واستعباد القاهر للمقهور هو أيضا من العدل ... وهذه كلها هى العدل الطبيعي ، وهى الفضيلة» (٥٠) .

وقد يكون العدل الظاهر نتيجة للخوف : كأن يكون هناك تكافؤ فى القوة بين الاطراف مما ينتج عنه فرص متكافئة فى التغالب ، وبالتالي يكون الخوف متبادلا وينتج عنه اتفاق بين الاطراف على التوزيع او القسمة لما يختلفون عليه أصلا . أو أن يكون الخوف من خطر هو الدافع للمشاركة والاتفاق ولكن أساسه الحقيقى الضعف والخوف . ويمكن تقريب الصورة للأذهان بأن وراء ما يبدو عدلا هو مبدأ توازن القوى المعروف حاليا فى ظل التصارع على القوة . فالاتفاق الارادى أو القهرى للتنازل عن الحقوق ليس عدلا إلا عند المدن الجاهلية إذ أنه ليس سمة المدن الفاضلة .

وخلاصة الأمر ، أن الفارابى فى سعيه لتحقيق الترابط والتماسك بين أجزاء الدولة ، نادى بتنخل الدولة لتوزيع كافة الخيرات فيها ، ليس فقط الثروة على الأفراد كل حسب استئھاله - أى استحقاقه - والموزع ، أو على وجه الدقة المحدد للتوزيع ، هو الحاكم الفاضل ، أما أساس التوزيع فهو الفضيلة والتفوق الفكرى والعقلى عند الفرد . وفى هذا المجال يجب ملاحظة ان الفارابى أكد على مبدأ أساسى فى مجال الفضيلة حيث نظر اليها نظرة نسبية وليست مطلقة .

(٥٠) الفارابى ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

الوسطية والاعتدال :

وقد تبنى الفارابى أيضا من أرسطو مبدأ الوسطية والاعتدال ، وذلك فى تحليله ورؤيته للفضائل ، حيث يرى أنها : «هيئات نفسية ، وملكات متوسطة بين هيئتين كلتيهما رذيلتان ، إحداهما أزيد والأخرى أنقص»^(٥١) . وهو يؤكد على الوسط النسبى وليس الوسط الحسابى ، وفى توضيحه للفرق بينهما : أى المتوسط بذاته والمتوسط بالاضافة الى غيره يستخدم نفس مثل أرسطو من أن ٦ هى المتوسط الحسابى بين ٢ ، ١٠ ، وهى ثابتة ولايمكن ان تكون إلا ذلك . أما المتوسط النسبى فهو يختلف باختلاف الظروف والأوقات والأفراد . فالغذاء كما يقول يختلف بالنسبة للصبي عن الرجل الناضج الكدود .^(٥٢)

ولكن الفارابى يوضح أن القادر على تحديد هذا الوسط النسبى فى الدولة : أى تحديد طبيعة الفضائل ، و «المستتبط للمتوسط» فى الأخلاق والأفعال هو رئيس المدينة الفاضلة^(٥٣) أو مدبرها ، وذلك استنادا الى الصناعة المدنية والمهنة الملكية أو الخطط السلطانية التى يستخدمها لتحديد ذلك المتوسط .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى مجال المدينة الفاضلة عند الفارابى هو : هل توقع خلودها أم رأى إمكانية تدهورها ؟ بمعنى آخر هل إنشاء المدينة على أسس فاضلة يضمن استمرارها وخلودها ؟ .

فى الواقع نظر الفارابى لهذا السؤال من وجهة نظره العضوية للدولة الفاضلة ولدور حاكمها فيها . فقد أكد على أن المدينة الفاضلة تظل فاضلة طالما يبقى رؤساؤها والسنن التى تسير عليها فاضلة . ولكنها قابلة للفساد والتدهور بتدهور رؤسائها وتدهور الشروط المطلوبة فيهم وخاصة الحكمة . فاستمرار الشروط اللازمة لتحقيق الفضيلة متطلب سابق ولازمة أساسية لوجود واستمرار الدولة الفاضلة . وتلك الشروط فى استمرارها

(٥١) الفارابى ، فصول منتزعة ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

تجعل الرؤساء كأنهم شخص واحد على مر الزمان على ألا يكون هناك انقطاع في تلك الاستمرارية . وهو يؤكد على دور الانتقاء لمن تتوافر فيهم الشروط الطبيعية اللازمة ، ودور التأديب لتحصيل المهنة الملكية حتى يكون الشخص ملكا تاما وتكون الدولة فاضلة كاملة . فهناك ما يعرف بأمراض المهنة الملكية مما يؤدي الى استحالة الرياسات الفاضلة وسنن المدن الفاضلة الى السنن والملكات الجاهلية^(٥٤) .

كما يوضح أيضا إمكانية عودة المدينة التي كانت فاضلة واستحالت الى الجاهلية الى مصاف الدول الفاضلة من جديد ، وذلك اذا جاءها رئيس تتوافر فيه المتطلبات وإذا سارت على السنن والأفعال الفاضلة . ولكن التمام المهنة الملكية الفاضلة لا يكون إلا بالارتكاز على عدة أسس : «أن منها العلوم النظرية والعملية وأن يضاف اليها القوة الخاصة عن التجربة الكائنة بطول مزاولة الأفعال في المدن والأمم ، وهي القدرة على جودة استنباط الشرائط التي تقدر بها الأفعال والسير والملكات بحسب جمع جمع أو مدينة مدينة أو أمة أمة وبحسب حال حال وعارض عارض» . فرأيه في هذا المجال يؤكد اساس افكاره وهو الربط التام بين الاخلاق والسياسي .

وقد أكد الفارابي على مبدأ هام قوامه أن الدولة الفاضلة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل حاكم فاضل - وهو نفس رأى أفلاطون من قبل - ولكن الحاكم الفاضل يمكن أن يعيش في مجتمع غير فاضل . فالملك فاضل بما لديه من قوة فكرية وأخلاقية وسمو نفسي بصرف النظر عما إذا استفاد منه المجتمع أم لا وسواء لقي التقدير المكانة أم لا ، حيث رأى أن الخطأ في هذه الحالة هو خطأ المجتمع وليس خطأ الحاكم ، وهو يقول في هذا المجال : «والفيلسوف بالحقيقة هو الذي تقدم نكره ، فإذا لم ينتفع به ، وقد بلغ ذلك المبلغ ، فليس عدم النفع به من قبل ذاته ، ولكن من جهة من لا يصغي ، أو من لا يرى أن يصغي اليه . فالملك أو الإمام هو بماهيته وبصناعته ملك وإمام ، سواء وجد من يقبل منه أو لم يجد ،

(٥٤) الفارابي ، احصاء العلوم ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

أطيع أو لم يطع ، وجد قوماً يعاونونه على غرضه أو لم يجد . كما أن الطبيب طبيب بمهنته ولا بقدرته على علاج المرضى ، وجد مرضى أو لم يجد ، وجد آلات يستعملها (في فعله) أو لم يجد ، كان ذا يسار أو فقر ، إذ ليس يزيل طبه ألا يكون له شيء من هذه ، كذلك لا يزيل إمامة الإمام ، ولا فلسفة الفيلسوف ولا ملك الملك ألا تكون له آلات يستعملها في أفعاله ، ولأناس يستخدمهم في بلوغ غرضه»^(٥٥) .

مضادات المدينة الفاضلة : أو المدن الجاهلية والنوابت :

لم يعالج الفارابي فقط أبعاد المدينة الفاضلة ، بل تناول بالتعريف والتحليل أنواع النظم غير الفاضلة : معرفاً كلا منها على أساس موقفها من السعادة القصوى الحقيقية ، والغاية التي تنتشدها . وهو يعدد مضادات المدينة الفاضلة بقوله في «آراء أهل المدينة الفاضلة» : «تضاد المدينة الجاهلية والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة ويضادها أيضاً من أفراد الناس نوابت المدن»^(٥٦) . وقد أكدها مع بعض الاختلافات في «السياسة المدنية» بقوله «والمدينة الفاضلة تضادها المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة الضالة والنوابت في المدينة الفاضلة»^(٥٧) .

وعليه فإن مضادات المدينة الفاضلة قد تكون إما مدناً : وقد أطلق عليها المدن الجاهلة أو الجاهلية ، أو أفراداً : وقد أطلق عليهم النوابت أو نوابت المدن ، باعتبارهم عناصر هدامة في المدينة الفاضلة يجب التخلص من شرورها وفقاً لما سيرد تحليله .

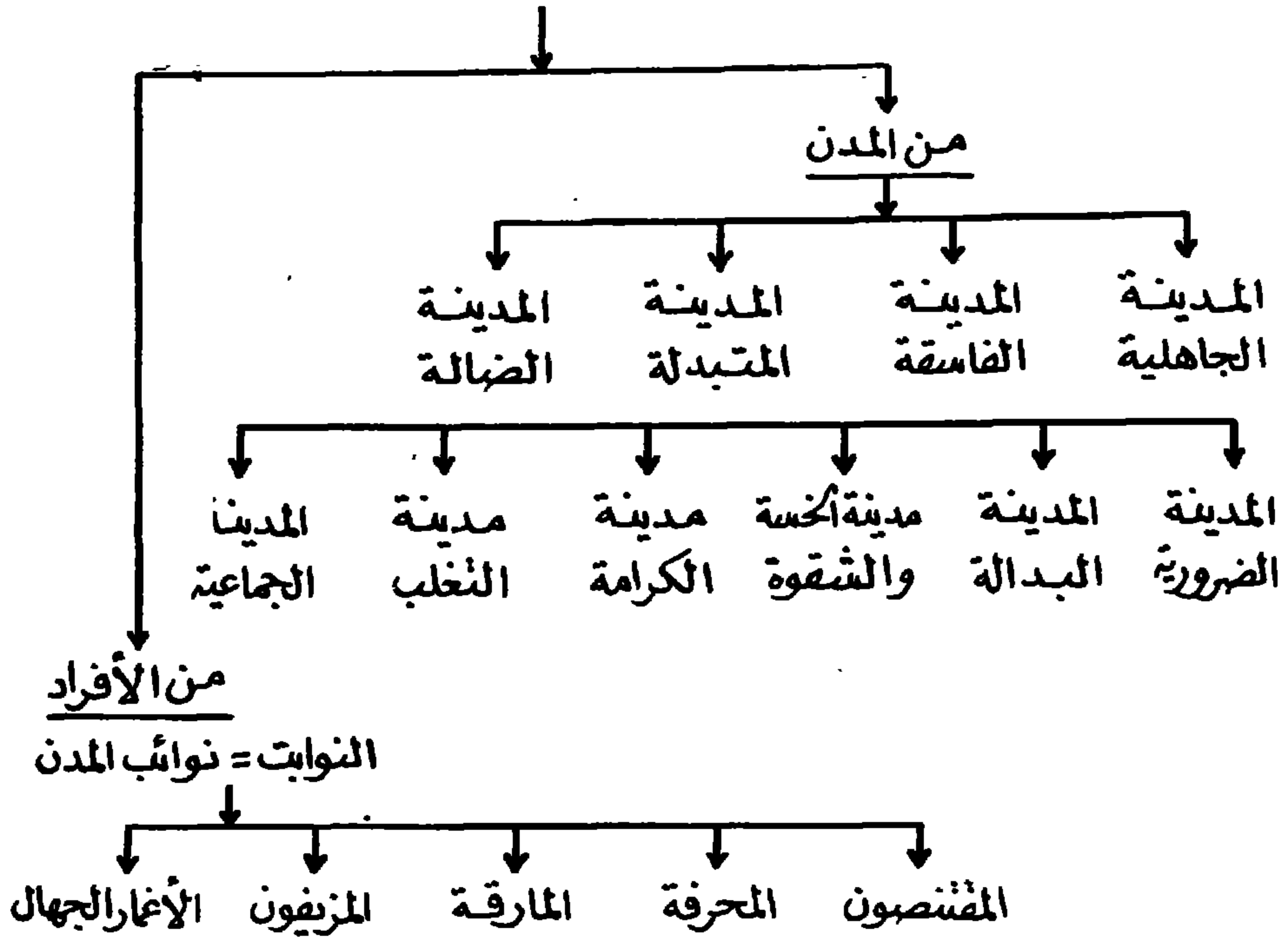
والشكل التالي يوضح أهم مضادات المدينة الفاضلة :

(٥٥) الفارابي ، تحصيل السعادة ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٥٦) الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٥٧) الفارابي ، السياسة المدنية ، ص ٨٧ .

مضادات المدينة الفاضلة



١ - المدينة الجاهلية : وهي التي لم يعرف أهلها السعادة أبداً حتى ولو أرشدوا إليها . حيث عرفوا فقط الخيرات التي يظن في الظاهر أنها كذلك ، وأنها هي الغايات المنشودة ، مثل سلامة الأبدان والثراء والتمتع باللذات والتكريم والتفاخر . حيث يعتبر أهل الجاهلية كلا من هذه الغايات الدنيوية سعادة في حد ذاتها ، أما السعادة العظمى الكاملة عندهم فهي اجتماعها جميعاً .

وهناك أنماط مختلفة من المدن الجاهلية تتمثل في :

أ - المدينة الضرورية : وهي التي يقتصر أهلها على الضروري اللازم لقوام الأبدان من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والزواج ، والتعاون على الاستفادة منها .

ب - المدينة البدالة : وهى التى قصد أهلها أن يتعاونوا على بلوغ اليسار والثروة كغاية فى حد ذاتها دون الانتفاع بذلك فى غايات أخرى .

ج - مدينة الخسة والشقوة : ويهدف أهلها التمتع باللذة من المأكّل والمشرب والتزواج : أى اللذة من المحسوس مع اللهو واللعب بكل وسيلة .

د - مدينة الكرامة : ويتعاون أهلها على أن يصبحوا مكرمين ومدوحين مشهورين سواء بين الأمم الأخرى أو فيما بينهم بعض وبعض كل على حسب محبته لهذا الهدف أو على مقدار مايمكنه بلوغه منه .

هـ - مدينة التغلب : يهدف أهلها الى أن يكونوا القاهرين لغيرهم مع الحرص ألا يقهروا من جانب الغير : حيث الغلبة فقط هى هدفهم ومصدر لنتهم وسعادتهم .

و - المدينة الجماعية : وقصد أهلها أن يكونوا أحرارا بحيث يعمل كل فرد منهم ما يشاء ، فالهدف هو الحرية الشخصية المطلقة .

ومن الملاحظ أن الفارابى قد أطلق على كل مدينة اسما مشتقا من الصفة التى يهدف أهلها الوصول إليها^(٥٨) ومن ثم فإن هذه المدن الجاهلية تنشد على التوالى : الكفاف ، اليسار ، المتع الحسية ، الشهرة والتكريم ، القهر ، والحرية المطلقة .

وملوك الجاهلية يهدف كل منهم لتحقيق أهدافه هو ومصالحه الشخصية وفى قوله : «وملوك الجاهلية على عهد مدنها أن يكون كل واحد منهم إنما يدبر المدينة التى هو مسلط عليها ليحصل هواه وميله»^(٥٩) .

(٥٨) وان كان هذا لاينطبق على المدينة البدالة حيث بما أنها تنشد اليسار كان من المفروض أن تسمى بتلك الصفة .

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

هذا ومن الجدير بالملاحظة أنه ينفي عن «ملوك» الجاهلية صفة الملك . فقد رأى أن هذه المدن الجاهلية بها : «رئاسة جاهلية وسياسة جاهلية ومهنة جاهلية ، بل لاتسمى ملكا لأن الملك عند القدماء ماكان بمهنة ملكية فاضلة»^(٦٠) . ولكنه استخدم مفهوم التدبير بالنسبة للمدن الجاهلية مثلما استخدمه بالنسبة للمدن الفاضلة : حيث التدبير استخدم بمعنى تولى الأمر ، وليس بالضرورة من أجل هدف فاضل أو صالح .

٢ - المدينة الفاسقة : وهى التى تعلم السعادة وأسسها : فتعلم الله عز وجل والثوانى والعقل الفعال وكل مايعرفه أهل المدن الفاضلة ومايعتقدونه ، ولكن هناك انفصام بين أفعال أهلها ومايعلمونه : حيث أفعالهم هى نفس أفعال أهل المدن الجاهلية . أى أنها تختلف عن النوع الأول - وهو المدن الجاهلية - من حيث أنه فى الوقت الذى لايعرف أهل المدن الجاهلية السعادة الحقيقية وبالتالي لايسعون اليها بل يعرفون فقط السعادة «المظنونة» ، فان أهل المدينة الفاسقة يعرفون السعادة الحقيقية ولكن لايعملون للوصول اليها .

٣ - المدينة المبدلة : وهى التى عرف أهلها السعادة الحقيقية فى الماضى وكانت آراؤهم وأفعالهم هى نفس آراء وأفعال أهل المدينة الفاضلة ، ولكنها تبذلت وبالتالي تحولت الى غير ذلك : أى الى مايبعدها عن السعادة الحقيقية .

٤ - المدينة الضالة : وهى التى تظن السعادة ، ولها آراؤها ومعتقداتها الفاسدة فى الله عز وجل وفى الثوانى وفى العقل الفعال . ورئيسها الأول أوهم بأنه يوحى اليه من غير أن يكون كذلك حيث يكون قد استعمل فى ذلك المخادعات والزور .

وفى هذا المجال أيضا جعل الفارابى صفة كل مدينة على حسب موقفها من السعادة الحقيقية والمظنونة ، ومن ثم فإنها جميعا لاتنشد السعادة الحقيقية ، بل أنواع من السعادة المظنونة تتميز بصفات هى : الجاهلية ، والفسق ، والتبذل ، والضلال ، على التوالى .

(٦٠) الفارابى ، الملة مرجع سابق . ص ١٥٥ .

وكما أن الاعمال الفاضلة لأهل المدينة الفاضلة تكسبهم هيئة نفسية جيدة ، فإن - بنفس المثل - الأعمال السيئة لأهل المدن غير الفاضلة تكسبهم هيئات نفسية سيئة أيضا ، حيث يقول : «وأما أهل سائر المدن فإن أفعالهم لما كانت رديئة أكسبتهم هيئات نفسية رديئة فتصير أنفسهم مرضى ، فلذلك ربما التذوا بالهيئات التي يستفيدونها بتلك الأفعال» (٦١) .

وقد فضل الفارابي من بين هذه المدن غير الفاضلة المدينة الضرورية والمدينة الجماعية ، حيث رأى أن : «انشاء المدن الفاضلة ورئاسة الأفاضل يكون من المدن الضرورية ومن المدن الجماعية من بين مدنها أمكن وأسهل» (٦٢) .

كما يوضح في مجال آخر المكانة الخاصة لمدينة الكرامة حيث يرى أنها : «مشبهة للمدينة الفاضلة وخاصة إذا كانت الكرامات ومراتب الناس من الكرامات لاجل الأنفع فالأنفع» . وهذه المدينة في رأيه «هي خير مدن أهل الجاهلية» (٦٣)

والجدير بالملاحظة أن الفارابي اعتبر النظم الجاهلية المختلفة التي نكرها مجرد نماذج نظرية مؤكداً على أن ما هو موجود بالفعل في السياسات الجاهلية لا يتمشى حرفياً مع أي منها ، بل يمثل خليطاً مركباً من السياسات المختلفة حيث الحاكم لايسير وفق سياسة ثابتة بل يتبع أهواءه وميوله التي تخضع للتغيير وفقاً لمصالحه (٦٤) .

٥ - أما عن النوايت أو نوايت المدن : فقد استخدم تعبير «نوايت المدن» في آراء أهل «المدينة الفاضلة» ، أما في «السياسة المدنية» فقد استخدم تعبير «النرايت» ، وقام بتفسير هذا التعبير حيث أعطاه معنى دقيقاً

(٦١) الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٦٢) الفارابي ، السياسة المدنية ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٦٤) الفارابي ، فصول منتزعة ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

يتمشى مع ما قصد توضيحه ، ففي قوله : «فان النوايت في المدن منزلتهم فيها منزلة الشيلم في الحنطة ، أو الشوك النابت فيما بين الزرع وسائر الحشائش غير النافعة والضارة بالزرع والغرس»^(٦٥) .

ويلاحظ بالنسبة لهؤلاء أنهم أولا من الافراد وليسوا من المدن ، وأنهم من أهالي المدن الفاضلة ولكنهم ليسوا بفاضلين : بمعنى أنهم خارجون عن الخط المشترك الذي يربط مواطني المدينة الفاضلة ، فهم بمثابة الشوك أو الاعشاب التي تنمو في الزرع والتي يجب التخلص منها للابقاء على حسن نموه .

وقد قسم الفارابي النوايت الى انواع متعددة منها^(٦٦) :

أ - **المقتنصون** : وهم الذين وان تمسكوا ظاهريا بالافعال التي تنال بها السعادة الحقيقية ، الا انهم يقصدون من وراء ذلك اقتناص أهداف كاليسار ، أو الكرامة ، أو الفخر ، أو الرئاسة .

ب - **المحرّفة** : وهم الذين يفسرون ويؤولون ألفاظ وأقاويل واضع السنة ويحرفونها حتى يحققوا اهدافهم غير الفاضلة والقائمة على السعادة المظنونة مما ترفضه وتمنعه شرائع المدينة الفاضلة .

ج - **المارقة** : وهؤلاء لا يعرفون السنن الحقيقية كما هو الحال بالنسبة للمقتنصين ، ولا يحرفونها ، كما هو الحال بالنسبة للمحرّفة ، ولكنهم يسيئون فهمها : فهم ليس لديهم التصور الصحيح لأقوال وقصد واضع السنة .

د - **المزيّفون** : وهم يعمدون الى تزيف آراء وأقاويل واضع السنة سواء فيما بين أنفسهم أو بين غيرهم ، حيث أن لديهم تخيلاً خاطئاً للآراء وهم أنواع :

(٦٥) الفارابي ، السياسة المدنية ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٦٦) الفارابي ، فصول منزعة ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

- فمنهم من لا يصر على رأى وينشد أساسا الحق ولكن مشكلتهم فى التخييل الخاطيء ، وهؤلاء يمكن إصلاحهم .

- ومنهم من يصر على التزييف حتى وإن رفعوا مرتبة ، فهدفهم تحقيق الغلبة وأهداف الجاهلية عامة ، وهم لا يحبون أن يسمعوا ما يقوى السعادة والحق فى النفوس ، فموقفهم عن فهم وإصرار وليس عن جهل وسوء فهم .

- ومنهم من يئنب لا لسوء نية ولكن لقصور فى أذهانهم عن تصور الحقيقة وبالتالي سوء فهمهم لها .

هـ - الأعمار الجاهل : وهم الذين لا يرون شيئا صادقا فيما يدرك ويعتبرون أن كل من يدرك شيئا هو كاذب .

وقد أكد الفارابى على ضرورة أن يولى الحاكم النوايت اهتماما كبيرا حتى يتخلص منهم : إما بإصلاحهم واستيعابهم ، أو بعقاب من لا يجدى فيه الاصلاح ، الأمر الذى قد يصل الى الحبس أو حتى النفى والإبعاد كلية عن المدينة الفاضلة وذلك تخليصا لها من شرورهم ، مع تقوية الفضيلة فى نفوس الأفراد . ففى قوله : «فمن أجل ذلك واجب على رئيس المدينة الفاضلة تتبع النابتة وإشغالهم وعلاج كل صنف منهم بما يصلحه خاصة ، إما بإخراج من المدينة ، أو بعقوبة أو بحبس ، أو بتصريف فى بعض الأعمال وإن لم يسعوا له»^(٦٧) . كما يؤكد على أن : «الشرور تزال عن المدن إما بالفضائل التى تمكن فى نفوس الناس وإما بأن يصيروا ضابطين لأنفسهم . وأى إنسان لا يمكن أن يزال الشر الكائن عنه لا بفضيلة تمكن فى نفسه ، ولا بضبط نفسه ، أخرج عن المدن» . ويتمشى هذا مع النظرة العضوية .

هذا وينظر البعض الى النابتة على أنهم «سفسطائيو المعلم الثانى»^(٦٨) ، حيث أنهم مصدر الاضطراب الفكرى وتشنت الآراء وفساد

(٦٧) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٦٨) العالى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

المدن . وهذا الرأى ينطبق فى الحقيقة على «المزيفين» من النوابى على وجه الخصوص .

مساهمات الفارابى ومكانته فى الفكر السياسى :

مما تقدم يثور سؤال حول أين الفارابى من الفكر السياسى ؟ يعتبر الفارابى من أكثر المفكرين اثارة للجدل : فمع أنه عرف بالمعلم الثانى من بعد أرسطو ، إلا أنه لم يحظ بشهرة تلامذته خاصة ابن سينا وابن رشد سواء فى العالم الاسلامى أو الغربى . وهو وإن اتهم بالالحاد إلا أن كتاباته تتميز عامة عن أى مفكر اسلامى آخر بأنها تبدأ بأصل الوجود والسبب الأول وما يجب لعزته . ومع بدايته بالإلهيات وما وراء الطبيعة إلا أن هدفه التدرج فى التحليل للوصول إلى النظام السياسى . فهدفه من كتاباته سياسى بالدرجة الأولى ولكن فى قالب دينى . وهو وإن تأثر بالفكر اليونانى : حيث أخذ عن افلاطون فلسفته ، وعن أرسطو منطقة - بل أنه عرف بالمنطقى نتيجة جهده فى شرح آراء أرسطو فى هذا المجال - إلا أنه كمفكر اسلامى جاءت آراؤه انعكاسا لهذا البعد الذى يميزه عن كل منهما . فقد انطلق فى تحليله متخطيا المحدودية التى ميزت افكارهما .

والفارابى تميز بشمول الرؤية وبالتأكيد على أهمية الجمع بين الفكر والممارسة : فالفلسفة عنده فلسفة عملية تتعلم وتعلم ، والحاكم يؤنب ويؤنب ، ومكان الفكر السياسى ليس الكهف - بمعنى العزلة المادية أو المعنوية - بل مكانه بجوار مقر السلطة : لا ليعمل بالسياسة ، ولكن ليتعرف على ما يجرى فى واقعها . وقد اسهم اسهاما واضحا فى التأكيد على الدور الايجابى للحاكم فى الدولة من حيث التوجيه والتوازن كأهم أبعاد المهنة الملكية .

وآراء الفارابى عن المدينة الفاضلة وإن كانت نموذجية إلا أنها ليست مثالية يوتوبية فشروطه بالنسبة لرئيس المدينة الفاضلة جاءت فى اطار اسلامى أصيل . ومن مساهماته مرونته فى تقديم البدائل موضحا سلم التفضيل بالنسبة للرئاسة الفاضلة ، وهو ما يميزه عن غيره من المفكرين الاسلاميين . بالاضافة إلى توضيحه للنظام والتراتب فى الدولة القائم على

رؤية واقعية لتفاوت قدرات الأفراد وطاقاتهم الذهنية - فهو لم يقصر الفضيلة والحكمة على الحاكم في الدولة بل رتبها في مراتب مناسبة منه . وكذلك تأكيده على المحبة والملة فضلا عن العدل كرابطة أساسية لتماسك الدولة : فقد كان رائدا في توضيح دور الايديولوجية في الدولة .

ومن المساهمات الواضحة للفارابي التي قلما تتوافر في مفكر آخر سواء أكان اسلاميا أو غربيا هو سلسلة التعريفات التي أوردها خاصة لمضادات المدينة الفاضلة سواء منها ما كان مدنا أو أفرادا . وفي هذا المجال فإن استخدامه لمفاهيم كالجاهلية أو نوائب المدن يتميز بالدقة والأصالة .

وأيا كان الرأي بالنسبة للفارابي فإنه كان صاحب مدرسة فلسفية متكاملة . ويمكن القول أن الفارابي قد أعيد اكتشافه مؤخرا حتى أن ما كتب عنه في الذكرى الألفية لوفاته يفوق ما كتب عنه قبلها .

وعلى الرغم من كل ما قدمه الفارابي من آراء سياسية إلا أنه لم يتطرق للمؤسسية ، الأمر الذي تبناه الماوردي ويعد أهم ماميز كتاباته كما سنرى .

الفصل الثالث

الماوردي

(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) (*)

اتخذ الماوردي اتجاها في الفكر السياسي مخالفا لأبي نصر الفارابي الذي مثل حلقة وصل بين الفكر اليوناني والاسلامي. فعلى الرغم من أنه عاصر مشاكل سياسية عديدة في بغداد حيث عاش هناك وحيث كانت مركز الحضارة الاسلامية ومحور الدولة الاسلامية في القرن العاشر الميلادي الا أنه لم يواجه المشاكل في شكل حلول مثالية فلم يقدم دولة نموذجية على نهج الفارابي ، فقد حاول الماوردي ان يقدم رؤية واقعية في محاولة لحل المشاكل مؤكدا على تأصيل الحكم العربي الاسلامي وقد كانت الظروف التي عاشها الماوردي لها تأثير كبير على افكاره .

والماوردي هو ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي^(١) البصري وهو عالم في الفكر الاسلامي كما أنه فقيه من أكبر فقهاء المذهب الشافعي وفي نفس الوقت كان من أبرز رجال السياسة في الدولة العباسية^(٢) . وقد ولد بالبصرة وتعلم بها ثم رحل إلى بغداد حيث تفقه ، وقد عمل بالقضاء في العديد من البلدان وعرف بأقضى القضاة - حيث

(*) (٩٧٤ - ١٠٥٨ م) .

(١) وقد جاء من عائلة اشتهرت بصناعة وبيع ماء الورد ومن هنا استمد اسم عائلته ، أما البصري فنسبة إلى مولده بالبصرة .

(٢) لمزيد من المعلومات عن حياته ومؤلفاته ، انظر : د . صلاح الدين بسيوني رسلان ، الفكر السياسي عند الماوردي ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ، ص

تميز بالشجاعة والعدل - ولكن بعد عمله بالقضاء ، الذى وصل فيه إلى منصب قاضى القضاة ، عاد الى الدرس من جديد . وقد كانت له منزلة كبيرة عند الملوك والأمراء فى عصره ومن ثم فقد كانوا يرسلونه كسفير لهم فى مهام دبلوماسية . ومع ارتباطه بالسلطة الا أن صفة الشجاعة وحرية الرأى ظلا طابعه المميز ولعل أبرز مثال لذلك هو اصراره على رفض الموافقة على الفتوى بجواز أن يتخذ الحاكم - جلال الدولة البويهى - لقب «شاهنشاه» أى «ملك الملوك» مخالفا بذلك رأى العديد من فقهاء عصره ، وعلى الرغم من العلاقة القوية التى تربطه به ، حيث أكد الماوردى على أن لقب «ملك الملوك» يجب ألا يطلق الا على الله عز وجل . وبالتالي فقد قاطع مجلس الملك ولم يعد له إلا بعد أن عاد عن رغبته واسترضاه^(٣) .

من المعروف أن بغداد كانت مركز الحضارة فى الوقت الذى عاشه وكانت قد اجتاحتها الاضطرابات السياسية على الرغم من أن الدولة الاسلامية قد توسعت أرجاؤها ووصلت الى الاندلس وتوغلت فى آسيا إلا انه بدا واضحا صعوبة حكم هذه الدولة المترامية الاطراف من جانب حاكم مركزى واحد وأصبح هناك تهديد من جانب القادة سواء من الأتراك أو من الفرس كما وضح اتجاه ينادى بضرورة ان تخرج الخلافة عن الأصل

العربى ، وردا على هذا الاتجاه تبلور اتجاه معارض يدعو الى تأصيل الحكم الاسلامى العربى ، وقد جاءت آراء الماوردى بلورة واضحة لهذا الاتجاه حيث أكد على ضرورة العودة الى القرشية كأحد أسس الخلافة .

= وهو مرجع أساسى عن الماوردى وتحليل أفكاره السياسية .

انظر ايضا : د . محمد سليمان داود ود . فؤاد عبد المنعم أحمد ، من اعلام الاسلام : الامام أبو الحسن الماوردى المتوفى عام ٤٥٠ هـ ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٨ ، ص ٣ - ٣٢ هـ .

(٣) انظر : قوانين الوزارة ، من تراث الفكر السياسى الاسلامى ، للإمام أبى الحسن الماوردى المتوفى عام ٤٥٠ هـ ، تحليل ودراسة د . فؤاد عبد المنعم أحمد ومحمد سليمان داود ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٨ ، ص ٦ - ٧ .

وللماوردي العديد من المؤلفات في التفسير والفقه أهمها «الحاوي الكبير» ، ويقع في ٢٣ مجلدا ، ولكن مايعنينا هو مؤلفاته في المجال السياسي وأهمها هو «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» ، الذي يعتبر بحق دستورا عاما للدولة يحتوى كافة الأسس التي تقوم عليها . وقد تناول مايتعلق بالخلافة كما تناول موضوع الوزارة والامارات والحدود والقضاء والحسبة وغيرها . ويعتبر هذا المؤلف من أهم كتب التراث في الفكر السياسي الاسلامي . كما أن له مؤلفا آخر مطبوعا هو «قوانين الوزارة» الذي طبع أيضا تحت اسم : «ألب الوزير» . فضلا عن هذا فان له كتابين آخرين وان كانا لم يطبعا وهما : «نصيحة الملوك»^(٤) و «وتسهيل النظر وتعجيل الظفر» . فضلا عن كتاب آخر منسوب اليه وهو : «التحفة الملوكية في الآداب السياسية» .

نشأة الدولة والأسس التي تقوم عليها :

فيما يتعلق بنشأة الدولة فقد رأى الماوردي أن الانسان مدني بطبعه أي أنه محتاج لغيره من الأفراد حيث أنه لايمكن ان يسد كل احتياجاته بنفسه . وهي نفس النظرة التي سبق أن أوضحها افلاطون وأرسطو ولكن الجديد هو أن الماوردي ادخل عاملا دينيا في هذه البداية حيث أوضح أن الله هو الذي خلق الأفراد عاجزين حتى يشعروهم بضعفهم وحاجتهم اليه . ويؤكد الماوردي أن الانسان أشد حاجة من الحيوانات الأخرى في التعامل والتعاون مع غيره من الأفراد في محاولة لسد احتياجاته . وان الله قد خلق الانسان عاجزا كأمر منه وكأحد نعمائه على الانسان حتى لايطغى أو يستكبر ولكنه في نفس الوقت منحه العقل الذي يمكن أن يرشده الى طريق السعادة حتى يمكنه أن يجمع بين الدنيا والآخرة^(٥) .

(٤) وهو مخطوط في المكتبة الوطنية في باريس في المجموع رقم ٢٤٤٧ ، ويقع في ٦٣ صفحة .

(٥) علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، أدب الدنيا والدين ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة : مكتبة الحلبي ، ١٩٥٩ ، ص ١١٦ - ١١٧ .

وقد أكد الماوردى على أن الافراد مختلفون وأن الاختلاف هو سبب التعاون والتعاون الناتج عن الاختلاف ينتهى بالأفراد الى تكوين مايسمى بالدولة . وقد أوضح الماوردى قواعد للدنيا بأسرها بصفة عامة ، والدولة بالمعنى السياسى بصفة خاصة هى باختصار : دين متبع حيث يرفع الدين من شأن الأفراد ويصرفهم عن شهواتهم ويحكم ضمائرهم ويكون رقيقا عليهم مما يقوى من شأنهم ويجعلهم مهابين من عدوهم ؛ وسلطان قاهر : يمكنه جمع القلوب المتفرقة وارهاب النفوس الظالمة ؛ وعدل شامل : يدعو الى الألفة ويبعث على الطاعة ويؤدى الى زيادة الأموال .

ويؤكد على العدل موضحا ان العدل يبدأ بعدل الانسان مع نفسه ثم عدله مع غيره أما عدل الانسان مع نفسه فيكون بحملها على المصالح وكفها عن القبائح . اما بالنسبة لعدل الانسان مع غيره فيقسم الى عدل الانسان فيمن دونه مثل السلطان فى رعيته أو الرئيس مع أتباعه وعدل الانسان مع من فوقه كالرعية مع سلطانها وعدل الانسان مع أكفائه . ويرى الماوردى ان العدل من الاعتدال وأن الفضيلة وسط بين رذيلتين^(٦) .

والأمن العام ، وهو الأساس الرابع تطمئن به النفوس ويأنس الضعفاء ويمتنع الخوف وتتم الطمأنينة على الأرواح والأموال والأهل . والخامس هو خصب دائم ويعبر عنه بأنه «أقوى الدواعى لصالح الدنيا وانتظام أحوالها حيث يؤدى الى الغنى مما يورث الأمانة والسخاء بينما الجذب يؤدى الى الفساد» والذى يوجد بينه وبين الجذب تغذية مرتدة ان صح التعبير . ويقصد بالخصب فى هذا المجال الخصب فى المكاسب والمواد (الانتاج ويعنى به فى الحقيقة الرخاء الاقتصادى) . أما الأساس الأخير فهو أمل فسيح مما يدفع الى التقدم ويعطى دافعا للحياة والاستمرار . فالدولة إذن تركز على : دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح .

وعليه فان هذه القواعد فى رأيه باعتبارها أساس الدولة ان وجدت صلحت الدولة ، أما اذا اختلفت بعضها أو كلها فتختل الدولة .

نظام الحكم :

نكرنا أن الماوردى وان شهد اضمحلال وتدهور الدولة الاسلامية فى العصر العباسى الثانى الا أنه اتسم بالواقعية ومحاولة اصلاح الواقع السياسى فى محاولة لتأكيد ضرورة أن يكون الامام الخليفة عربيا قرشيا حتى يستطيع أن يقف فى وجه الاتجاهات الجديدة سواء من الفرس أو من الأتراك .

وقد وضع الماوردى نظاما سياسيا للحكم يرتكز على الامام يليه وزير التفويض أو وزير التنفيذ يليهم أمراء الأقاليم والبلدان (الأمارة على البلاد) ، فأمير الجيوش (الامارة على الجهاد) ، فالوالى على حروب المصالح ، فالقاضى ، فوالى المظالم ، فوالى النقابة على نوى الانساب ، فوالى إمامة الصلاة ، فوالى الصدقات ، فالمحتسب^(٧) . وقد تناول الماوردى بالتحليل كلا من هذه الوظائف موضحا مكانها ودورها فى الدولة . وإن كنا سنكتفى بتناول أهمها .

الامامة :

يقصد بها منصب الخليفة أو الرئيس الأعلى أو الملك أو قائد الدولة . و «الامامة موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا»^(٨) . وعليه فان الامام يعتبر زعيما دينيا وفى نفس الوقت زعيما سياسيا . وقد تناول الماوردى عدة أمور مثل وجوب الامامة بمعنى أن عقدها واجب بالأجماع وما إذا كانت توجب بالعقل أو بالشرع^(٩) ، كما تناول طريقة اختيار الامام موضحا ضرورة النظر الى الأمر من وجهتين :

(٧) انظر : أبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى ، الاحكام السلطانية : والولايات الدينية ، راجعه د . محمد فهمى السرجانى ، القاهرة : مكتبة التوفيقية ، د . ت .

(٨) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٩) وجوب الإمامة بالعقل على أساس ما فى طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم فى حالة التنازع والتخاصم . أى أن الوجوب نتاج لأنه لولا الولاة لكانت الأمور فى فوضى والافراد فى همجية .

أهل الاختيار: (١٠) أى الذين سيقومون باختيار إمام للأمة . وقد اشترط فيهم الماوردى ضرورة توافر ثلاثة شروط هي : العدالة الجامعة لشروطها (١١) ، وضرورة ان يكونوا من نوى العلم ، وضرورة ان يكونوا من أصحاب الحكمة . كل هذا حتى يحسنوا اختيار الامام .

من ناحية اخرى فقد تناول أيضا أهل الامامة أى من سيختار أحدهم للامامة . وقد اشترط فيهم الماوردى سبعة شروط أكدها فى : العدالة على شروطها الجامعة ، والعلم المؤدى الى الاجتهاد فى النوازل والأحكام ، وسلامة الحواس من سمع وبصر ولسان ، وسلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض ، والزأى المفضى الى سياسة الرعية وتدبير المصالح ، والشجاعة والنجدة المؤبىة الى حماية المتعلقات وجهاد العدو ، والنسب : أى أن يكون قرشيا . (١٢) وهو فى مجمل آرائه يؤكد على ضرورة أن يجمع الحاكم بين القوة والعدل .

وفيما يتعلق بالخلافة (الإمامة) تناول الماوردى أيضا مايتعلق بالبيعة موضحا مايجب توافره فى تحقيقها :

وأنها تنعقد إما باختيار أهل الحل والعقد أو بعهد من قبله . فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على أساس تعاقد أو عقد مبايعة بين الإمام أو الحاكم وأهل الحل والعقد من الأمة الاسلامىة يتضمن حقوقا وواجبات

= أما وجوبها بالشرع فعلى أساس أن الامام يقوم بأمر شرعية ، وقد جاء الشرع بتفويض الأمور إلى وليه فى الدين .

أنظر : الماوردى ، الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ص ٥ . واذا كان هناك نص شرعى صريح على وجوب طاعة أولى الامر : «اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» ، فان هذا يتضمن ضرورة وجود أولى الأمر موضع الطاعة : وهذا الوجوب ضمنى .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٦ .

(١١) وتتمثل فى : الاسلام ، والحرية ، والنكورة ، والبلوغ ، والورع ، والعفة ، والاستقامة .

(١٢) يؤكد الماوردى على وجوب النسب القرشى استنادا إلى قول الرسول عليه السلام : «قدموا قرىشا ولا تقدموها» . كما ان هناك كما ينكر اجماعا على ذلك . وان كان =

متبادلة تنظم تلك العلاقة ، ويتعهد فيه الطرف الأول بتحقيق أهم واجباته وهو حراسة الدين وسياسة الدنيا . وهو في طبيعته عقد حكومي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وليس بعقد اجتماعي ينشئ الدولة^(١٣) . فالماوردي يميز في تحليله بين الدولة وهي مستمرة ، وبين الحاكم وهو المتغير . هذا وقد أكد الماوردي أنه لايجوز مبايعة أمامين في وقت واحد في مكان واحد وذلك تحقيقا لمصالحه الأمة وترابطها .

حقوق الأمة على الامام :

أوضح الماوردي أن الامام يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء ، تمثل حقوقا للأمة عليه وهي نفس واجباته قبل الأمة وتتمثل في^(١٤) :

- ١ - حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة وخاصة بالقضاء على البدع .
- ٢ - تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وانصاف المظلومين : فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم .
- ٣ - حماية الممتلكات والنساء حتى يؤمن الأفراد في المعاش والاسفار .
- ٤ - اقامة الحدود لتصان المحارم وتحفظ الحقوق .
- ٥ - تحصين الثغور حتى تؤمن البلاد من الاعداء .
- ٦ - الجهاد : جهاد من عاند الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في النمة .
- ٧ - جباية الفىء والصدقات وفقا للشرع نصا واجتهادا دون خوف أو عسف .
- ٨ - تقدير العطايا وما يستحق من بيت المال دون تقتير أو اسراف ودفعه في وقته .
- ٩ - استكفاء الامناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من أعمال ويكله من الأموال حتى تضبط الأعمال وتحفظ الأموال .

= في الواقع هناك اختلاف في الرأي حول شرط النسب كما سبق ذكره .

انظر : المرجع السابق ، ص ٦ .

(١٣) عن وصفه بأنه عقد اجتماعي انظر : رسلان ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ - ١٨٦ .

(١٤) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ١٦ - ١٧ .

١٠ - أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ويغش الناصح .

يوضح الماوردي أن الإمام إذا قام بهذه الواجبات التي تمثل حقوقاً للأمة عليه يكون قد أدى حق الله فيما لهم وعليهم ، وبالتالي يصبح له عليهم حقوقاً .

حقوق الإمام على الأمة :

وتتمثل في الطاعة والنصرة وهي واجبات الأمة تجاه الإمام . ولكن هذه الحقوق تأتي كنتاج لقيام الإمام بواجباته حيث أكد الماوردي على مبدأ أولوية الواجبات على الحقوق وأنها أساس مشروعيتها . كما وضع ضابطاً أساسياً على تلك الحقوق التي للإمام وهو شرط بقاء أوضاعه على ما هي عليه أو كما يعبر : « ما لم يتغير حاله »^(١٥) ، وهو التغير الذي قد يعوقه عن القيام بواجباته كما يجب . وقد عدد الحالات التي قد تخرج الإمام عن الإمامة : من ذلك ما يتعلق بجرح في عدالته ، أو نقص في بدنه . فالحالة الأولى تتمثل في الفسق وهو إما يكون بسبب اتباع الشهوة أي ارتكاب المحظورات أو الشبهة . وإذا كان هناك جدل حول ما إذا كانت الشبهة تخرج الإمام من الإمامة ، إلا أنه لا يوجد اختلاف حول أن اتباع الشهوة يمنع انعقاد الإمامة واستمرارها - وبالتالي فإنها تخرج من اتباعها من الإمامة - كما يتطلب عقداً جديداً إذا عاد للعدالة .

أما الحالة الثانية وهي المتعلقة بالنقص في البدن ، فيوضحها في ثلاثة أمور : فقد يرجع أولاً إلى نقص الحواس ويتمثل في زوال العقل وذهاب البصر ، أما الصمم والخرس وإن كانا يمنعان عقد الإمامة ، إلا أنه مختلف على استمرارها إن أحسن الكتابة ، ولكن الخشم في الأنف (عدم الشم) وفقد المذاق فإنهما لا يمنعان من عقد الإمامة واستمرارها - حيث يتعلقان بالملذات الشخصية . كما قد يرجع النقص في بدنه إلى نقص

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٨ - ٢٢

الأعضاء وينكر خاصة ذهاب اليدين أو الرجلين الأمر الذي يمنع عقد الإمامة واستمرارها حيث يؤثر على العمل والتصرف . وأخيرا فهناك نقص التصرف سواء بالحجر أو القهر الأمر الذي يفقد الامام حرية الارادة والتصرف وبالتالي فهي تمنع عقد الإمامة واستمرارها .

وخلاصة الأمر فإن الماوردي قد أكد على أهمية قيام الامام بواجباته وضمن استمراره في ذلك لصالح الأمة . فالإمامة تنتج عن تعاقد بين الأمة والإمام ، على أساس من شروط تتوافر فيه لصالح الأمة ، فإذا حدث ما يخل بهذه الشروط إخلالا يصادر عن مصالح الأمة فإن العقد يعتبر منفسخا وذلك لصالح الأمة صاحبة السيادة النهائية .

والماوردي - كما أوضحنا - تناول كيفية ادارة دفة الحكم في الدولة بمعنى انه لم يركز فقط على شخص الامام أو الخليفة أو الحاكم بل تناول كافة معاونيه من وزراء الى قضاة الى حكام أقاليم وغيرهم . وقد قسم هؤلاء الى عدة أقسام^(١٦) :

الأول : من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة : وهم الوزراء لأنهم ينتابون في جميع الأمور دون تخصيص .

الثاني : من تكون ولايته عامة في اعمال خاصة : وهم أمراء الأقاليم والبلدان .

الثالث : من تكون ولايته خاصة في الاعمال العامة : وهم كقاضى القضاة ونقيب الجيوش وحامى الثغور ومستوفى الخراج وجابى الصدقات .

الرابع : من تكون ولايته خاصة في الاعمال الخاصة : كقاضى بلد أو جابى خراج .

الوزارة والوزير :

تناول الماوردي الوزارة بالدراسة والتحليل ، وقد أوضح أن معناها مشتق من الوزر أى من الثقل : حيث يحمل الوزير عن الملك أثقال

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

الحكم . كما يوضح انها تأتي من الأثر وهو الظهر : لأن الوزير يقوى الملك مثل تقوية الظهر للبدن . كما أنها من الوزر أى الملجأ : حيث يلجأ للملك إلى رأيه ومعونته ، لأن عليه مدار السياسة وإليه تفرض الأموال^(١٧) . وكافة هذه المعانى فى رأيه لاتستوجب الاستبداد بالأمور .

والوزير بالنسبة للماوردى يعتبر سائسا ومسوسا أى مطيعا ومطاعا . فهو مطيع للحاكم ومطاع من الرعية^(١٨) .

ويؤكد الماوردى على خطة الوزارة من حيث القائم بها حيث يوضح ان القائم بها يعتبر بمثابة الخاضع لسيفين على رقبتة أحدهما من جانب السلطان أو الحاكم والآخر من جانب الرعية . وبالتالي فإن الوزارة كمنصب خطير تقوم على أسس^(١٩) تتمثل فى : الدين ، والعدل سواء فى الأقوال أو الأفعال ، وتولية الأكفأ ، والوفاء بالوعد والوعيد ، والجد والحق والصدق .

ويفرق الماوردى بين نوعين من الوزارة هما : وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فالأولى تقوم على تفويض الامام لبعض الامور للوزير بحيث يشاركه فى التدبير ويعاونه فى سير دقة الحكم بحيث ينييه فى ذلك بدلا من أن ينفرد بكافة الأمور^(٢٠) . وشروط وزير التفويض نظرا

(١٧) انظر : الماوردى ، قوانين الوزارة ، مرجع سابق ، ص ٦١ - ٦٢ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٩) لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٦٠ .

(٢٠) فهو يعرف وزارة التفويض بقوله : «أما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الامام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وامضاءها على اجتهاده» ، انظر : الماوردى ، الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ص ٢٣ .

ووزارة التفويض فى رأيه هى الاستيلاء على التدبير بالعقد (ويشتمل على شرطين : تنفيذ واقدام) ، والحل (ويشتمل على شرطين : دفاع وحذر) ، وتقليد وعزل .
والتنفيذ يشمل : أ - تنفيذ ماصدرت به أوامر الملك ، ب - تنفيذ ماقتضاه رأيه (أى الوزير) عن تدبير المملكة ، ح - تنفيذ ماصدر عن خلفائه (عماله) على الأعمال التى فوضها إلى آرائهم ووكلائها بآبى اجتهادهم ، د - تنفيذ أمور الرعايا على ماألفوه من عادات ومعاملات .

لأهميته هي نفس شروط الامام فيما عدا النسب . ويؤكد الماوردي على الكفاءة فيمن يختار لهذا المنصب كشرط إضافي لشروط الامامة المذكورة ، أى أن يكون الوزير من أهل الكفاية والقدرة^(٢١) . ويتطلب في وزارة التفويض من ناحية قيام الوزير باطلاع الحاكم حتى لا يستبد بالأمور . كما يتطلب من الحاكم مراقبة أعمال الوزير وتصفحها حتى يقر منها ما يتمشى مع الصواب فالسلطة النهائية بيد الامام وهذا يميز الامامة عن وزارة التفويض التي تشاركها بعض مهامها .

أما وزارة التنفيذ فحكمها اضعف وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره حيث الوزير هو وسط بينه وبين الرعايا والولاية ينفذ أوامره^(٢٢) ولكن لا يتخذ قرارات . وبالتالي فإنه فى الوقت

= والأقدام : وهو فى السياسة أو فى شروطها ويتضمن الاقدام على اجتلاب المنافع أو دفع المضار ويتطلب الحزم والعزم .

والدفاع : يتضمن : أ - الدفاع عن الملك من أليائه ، ب - الدفاع عن المملكة من الأعداء ، ج - دفاع الوزير عن نفسه من أكفائه (وهم إما وائر أو موتور أو مناخس) ، د - الدفاع عن الرعية من خوف واختلال .

أما الحذر : فيلزم من أربعة أوجه : أ - الحذر من الله تعالى فيما فرض ، ب - الحذر من السلطان فيما فوض ، ج - الحذر من الزمان فيما اعترض ، د - الحذر من غلبة الأعداء ومكر الدهاة .

والتقليد : قد يكون تقليد تقرير : وهو خاص بإنشاء قواعد جديدة خاصة به ، أو تقليد تدبير وذلك فيما استقرت قواعده ورسومه وهو يضع قواعد فى تلك الحالات لمن يقوم الوزير بتقليده واستنابته .

أما العزل : فهو نوعين : الأول : قد يكون من غير سبب : وهو فى رأيه خارج عن السياسة ، أما العزل بسبب فهو يتناوله بالتحليل موضحا العديد من الاسباب منها الخيانة ، العجز وقصور الكتابة ، اختلال العمل ، اللين وقلة الهيبة ، فضل الكفاية بحيث تكون هناك حاجة إليه فيما هو أكثر من عمله ، وجود من هو أكفأ ، منه ، والتقصير .

انظر لمزيد من المعلومات : الماوردي ، قوانين الوزارة ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ١٢٣ حيث أورد فصلا مستقلا لتحليل كل من هذه العناصر .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

الذى تجمع فيه وزارة التفويض بين كفايتى السيف والقلم وتتميز بأنها «أعم نظرا وأنفذ أمرا» ، فإن وزارة التنفيذ تختص بالرأى والحزم ، وهى أخص نقصورها عما اشتملت عليه وزارة التفويض» (٢٣) ، فهى تفتقر لكفاية السيف والقلم .

وعليه فقد أوضح بعض الاختلافات الأساسية بين وزير التفويض ووزير التنفيذ من حيث الاختصاص والمهام ويمكن منها التعرف على مدى أهمية الوظيفة التى يقوم بها الأول من ذلك :

- ١ - أن وزير التفويض يجوز له الحكم مباشرة فى المظالم بينما وزير التنفيذ لايجوز له ذلك .
 - ٢ - أن وزير التفويض يتولى تقليد الولاة ولايملك وزير التنفيذ القيام بهذا .
 - ٣ - يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير مايتعلق بالحروب بينما لايملك هذا وزير التنفيذ .
 - ٤ - يجوز لوزير التفويض التصرف فى أموال بيت المال سواء بالانفاق أو الحصول على الموارد ولايجوز هذا لوزير التنفيذ .
- هذا فضلا عن الاختلافات بين وزير التفويض ووزير التنفيذ فى التقليد والعزل (٢٤) :

- ١ - فالملك يقلد وزير التفويض فى حقوقه وحقوق رعيته ، ويقلد وزير التنفيذ فى حقوقه خاصة بون حقوق رعيته : لأن الأول ينفذ الأوامر برأيه أما الثانى فهو ينفذ أوامر الملك إليه ويمضيها عن رأى الملك وليس عن رأيه هو .
- ٢ - أن وزارة التفويض تفتقر إلى عقد يكون أساس نفاذ قراراته وافعاله ، أما وزارة التنفيذ فلا تفتقر إلى عقد لأنه فيها مأمور بتنفيذ أمر الملك .

(٢٣) وزارة التنفيذ اختصاصها محدد من عموم التفويض بأربعة قوانين هى : أ - السفارة (عكس الحجابة) بين الملك وأهل مملكته ، ب - الرأى والمشورة ، ج - عناية الوزير بالملك (بحيث يكون عينا وأنتاله) ، د - حرص الوزير على مصالح الملك .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

- ٣ - أن وزير التفويض مسئول عما يمضيه فيما فوض له ، أما وزير التنفيذ فهو غير مسئول عن الأمر وإن كان مسئولا عن التنفيذ .
- ٤ - أن وزير التفويض لا يعزل إلا بالقول أو مافى معناه - أى يجب أن يعفى من منصبه - دون المتاركة - أى دون أن يعزل نفسه ويترك - لأنه تملك الأمور مباشرة ، ولزم عليه ردها إلى مستحقها ومن فوضه فيها ؛ أما وزير التنفيذ فيعزل بالمتاركة - أى بعزل نفسه بالكف - لأنه مأمور ولا يوجد فى يده سلطة ليردها .

حقوق الملك على الوزير : (٢٥)

هذا وقد جمع الماوردى بين وزير التفويض ووزير التنفيذ فى حقوق الملك على الوزير حيث هى واحدة فى الحالتين وتتمثل فى التالى :

١ - أن يكون بأعباء الوزارة ناهضا . ٢ - أن يكون على الكدر والتعب قادرا وفى السخط والرضا صابرا . ٣ - أن يكون لاحسان الملك شاكرا ولاساءته عانرا . ٤ - أن يظهر محاسنه إن خفيت ويستتر مساويه إن ظهرت . ٥ - أن يخلص نيته فى طاعته وأن يكون سره كعلانيته ٦ - ألا يعارض الملك فيمن استبطن ولايماريه فيمن حط ورفع ٧ - أن يتقاصر عن مشاكلة الملك فى رتبته ويقبض نفسه عن نقل هيئته فلا يلبس مثل لبسه ولايركب مثل مراكبه ولايستخدم مثل خدمه ، فإن الملك يأنف إن موئل وينقم إن شوكل . ٨ - أن يستوفى للملك ولايستوفى عليه ويناول الملك ولايناول عليه .

وقد قدم الماوردى مجموعة من النصائح والوصايا للوزير أيا كان تدور حول : (٢٦)

طاعة الله وطاعة السلطان ، حسن اختيار واختبار الأعوان ، الناس على دين ملوكهم فعلى الوزير أن ينزه نفسه من الدنس حتى يتهذب

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٩ .

(٢٦) لمزيد من المعلومات انظر : الماوردى ، قوانين الوزارة ، مرجع سابق، ص ١٤٠ - ١٦٣ .

جميع أعوانه ، متابعة الأعمال ، الفراغ : راحة وعمل ، الرحمة والتواضع ، الشكر والصبر ، الاحسان والحزم ، الشورى بحيث يشاور من يثق فيه فلا يختار لأسراره إلا من يثق في دينه وكرامته ، المدح سوق النفاق ، أحماد السلطان وشكر الرعية ، قضاء حوائج الناس والحذر من دعوة المظلوم والبعد عن الشهوات .

ومن الجدير بالملاحظة أن الماوردي رأى جواز أن يتولى النمي وزارة التنفيذ دون وزارة التفويض التي قصرها على المسلم شأنها شأن الإمامة . كما أكد على عدم جواز تولى الاناث منصب الوزارة بنوعيتها حيث قصرها على الذكور شأنها في ذلك أيضا شأن الإمامة .

أمرء الاقاليم والبلدان :

وضع الماوردي عدة مهام للأمرء على رأسها النظر في تدبير الجيوش وفي الأحكام وجباية الخراج وحماية الدين وإقامة الحدود في حق الله وحقوق البشر والإمامة في الجمعة والإشراف على العمل وتوجيهه مع جهاد الأعداء إن وجدوا في جواره .

كما تناول أيضا بقية الوظائف العامة بالتحليل مثل الإمارة على الجهاد وولاية القضاء وولاية المظالم وغيرها ويهمنا الحسبة التي كان رائدا في تحليلها .

الحسبة :

سبق الماوردي ابن تيمية في تناول الحسبة كأحد الوظائف العامة في الدولة والحسبة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا ظهر ترك المعروف أو إذا ظهر فعل المنكر وفي قوله : «الحسبة : هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله»^(٢٧) ويوضح

(٢٧) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .
ولمزيد من التفاصيل عن الحسبة أنظر : ص ٢٧٠ - ٢٩١ .

الماوردي أن جميع الافراد يمكنهم أن يأمرُوا بالمعروف أى أن الأمر بالمعروف وفقا لنص القرآن نفسه^(٢٨) مفتوح للأفراد جميعا كعمل تطوعي ولكنه وضع عدة فروق بين المتطوع والمحتسب على أساس أن العمل فى هذا المجال مفروض على المحتسب أما بالنسبة للمتطوع فهو جائز، وان الناس تلجأ الى المحتسب ولا تلجأ الى متطوع وعلى المحتسب اجابة من رفع دعوة اليه اما المتطوع فليس عليه هذا الوجوب. كما ان على المحتسب أن يبحث المنكرات الظاهرة ليصل الى انكارها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر باقامته ، أما المتطوع فليس عليه بحث أو فحص فضلا عن هذا فان للمحتسب ان ينتدب أعوانا يساعده فى عمله ، أما بالنسبة للمتطوع فليس له ذلك . ولكن أهم اختلاف فى الواقع بين المحتسب والمتطوع هو أن المحتسب له أن يرتزق على حسبه أى من بيت المال أما بالنسبة للمتطوع فلا يجوز له أن يرتزق على انكار المنكر . والمحتسب يمكنه أن يجتهد برأيه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع أما المتطوع فليس له هذا .

وقد وضع الماوردى شروطا محدودة للمحتسب على رأسها ان يكون حرا عدلا ذا رأى وصرامة وخشونة فى الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة .

وينتهى الماوردى بتوضيح مدى الاتفاق والاختلاف بين ولاية الحسبة وولاية القضاء والمظالم موضحا أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم .

فالحسبة كما أوضح الماوردى تتشابه مع أحكام القضاء فى وجهين هما : جواز الاستعداد اليه وسماعه دعوى المستعدى : أى جواز الالتجاء اليه ورفع الدعوى أمامه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : أن له الزام المدعى عليه للخروج من الحق الذى عليه . كما تختلف الحسبة مع أحكام القضاء فى وجهين - يمثلان قصورا بالنسبة لها عن

(٢٨) ويستند فى هذا على قوله الله تعالى : «ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» . (آل عمران : ١٠٤) .

احكام القضاء - هما : قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن
ظواهر المنكرات - وبالتالي فهي تتسم بالمحدودية في مجال معين ، هذا
من ناحية ، كما أن المحتسب لا يستطيع - على خلاف القاضي - أن ينظر
في الأمور التي تحتاج إلى حلف يمين أو سماع بينة .

كما تزيد الحسبة على احكام القضاء في وجهين هما : أنه يجوز
للناظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من
المنكر وإن لم يحضره خصم مستعد ، بينما القاضي لايجوز له ذلك إلا
بحضور خصم حتى يمكنه سماع الدعوى منه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية
أخرى ان سلطات وصلاحيات المحتسب فيما يتعلق بالمنكرات مطلقة ،
وهو ما لا يتوافر للقاضي : «لأن الحسبة موضوعة للرغبة ... والقضاء
موضوع للمناصفة»^(٢٩) .

وأخيرا فإن الحسبة تتفق مع ولاية المظالم في وجهين هما : أن
موضوع كل منهما قائم على الرغبة المرتبطة بالسلطة وصرامة القوة ،
كما يجوز لكل منهما التعرض لأسباب المصالح والتطلع إلى انكار العدوان
الظاهر . ولكن تختلف الحسبة عن ولاية المظالم في أن مرتبة هذه
الأخيرة أعلى ، كما أنه في الوقت الذي يجوز فيه لوالى المظالم أن يحكم
فإن المحتسب أو والى الحسبة لا يملك ذلك .

الديوان :

«والديوان موضع لحفظ مايتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال
والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال»^(٣٠) .

أهم مساهمات الماوردى في الفكر السياسى :

تميز الماوردى ببحوثه السياسية التى تعتبر أهم مااسهم به في الفكر
السياسى ، حيث قدم أفكارا سياسية خالصة دون خلط بالفقه أو الفلسفة . ولم
تدر أفكاره أساسا حول شخص الخليفة وصفاته ولكن تعدتها إلى الاطار
النظمى بتوضيح الجوانب التأسيسية اللازمة في الدولة الاسلامية . وعليه

(٢٩) الماوردى ، الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٣٠) عن الديوان والسبب في تسميته ، انظر المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

فإن الماوردي يعد أهم من أسهم من المفكرين السياسيين الاسلاميين في مجال المؤسسة التي أرسى دعائمها . وهو لم يكتف بالعموميات ولكنه تناول تفصيل الجوانب المختلفة لمؤسسات الحكم فكان سباقا على غيره من المفكرين السياسيين الاسلاميين والغربيين على حد سواء . وفي هذا المجال نذكر على وجه الخصوص تحليله للأساس التعاقدى للسلطة ودور السيادة الشعبية والتأكيد على وظيفة الحاكم ، وتعد آراؤه في مجال الوزارة وقوانينها من أهم الآثار الواضحة في الفكر السياسى . وتبدو بوضوح قيمة تمييزه بين وزير التفويض ووزير التنفيذ : الأمر الذى أصبح يعرف في ظل النظم المعاصرة باسم وزير بوزارة ووزير بدون وزارة - أو وزير دولة . كما كان الماوردي رائدا في مجال تحليل الحسبة كوظيفة عامة وجاءت آراؤه فيها أسبق وأكثر شمولا وتفصيلا عن ابن تيمية الذى حظيت آراؤه عنها بشهرة واسعة .

وأخيرا فإن من المساهمات الأصيلة للماوردي هو مفهومه عن الأمن باعتباره أحد ركائز الدولة ، ذلك المفهوم الذى أصبح موضع اهتمام العلوم السياسية ، والنظم السياسية عامة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

الفصل الرابع

الأمام الغزالي

(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) (*)

يعتبر من أعظم شخصيات الفكر الاسلامي وقد تركت كتاباته العديدة التي تصل ١٣١ مؤلفا تأثيرها الكبير على مر العصور . وأهم هذه الكتابات «احياء علوم الدين» كما أن من أشهرها «فاتحة العلوم» و «المنقذ من الضلال» و «التبر المسبوك في نصيحة الملوك» . وهي تتضمن آراءه السياسية بالاضافة إلى كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» و «كتاب تهافت الفلاسفة» . وفي هذا الاخير هاجم الفلاسفة . وقد اتبع منهج ذلك الكتاب في كتاب آخر هو «الرد الجميل لالهية عيسى بصريح الانجيل»^(١) ، الذي يعد من أهم المراجع في الأدبيات المقارنة . وقد عاش الغزالي في القرن الخامس الهجري وهو القرن الذي امتاز بالنشاط الفكري والترجمات العديدة عن الفلسفة اليونانية . كما ظهرت المذاهب الاسلامية المختلفة وفي نفس الوقت انتشرت حركة الاجتهاد وقد زكى العباسيون هذا الصراع الفكري^(٢) ، وباختصار فان الغزالي قد عاش في عصر مليء بالحركة والحيوية وفي نفس الوقت بصراع المذاهب والمدارس المختلفة . وفي المجتمع الذي عاشه الغزالي في القرن الخامس الهجري انصهرت

(*) (١٠٥٨ - ١١١١ م) .

(١) الرد الجميل لالهية عيسى بصريح الانجيل ، لحجة الاسلام إبي حامد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، دراسة وتحقيق د . محمد عبد الله الشرقاوي ، الرياض : دار أمية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ .

(٢) انظر : عبد المتعال الصعيدي ، المجددون في الاسلام ، من القرن الأول الى الرابع عشر ، القاهرة : دار الحمالي للطباعة ، د . ب ، ص ١٨١ - ١٨٤ .

الحضارة الفارسية والهندية والرومانية والارريقية والمصرية القديمة ونشأ من كل هذا حضارة جديدة أساسها القرآن والسنة وهي وإن تأثرت بالحضارات الأخرى واستوعبتها إلا أنها لم تستوعب فيها . والغزالي هو محمد بن محمد بن محمد أحمد الطوسي وقد ولد في طوس وهي مقاطعة في شمال شرق ايران ولكنه عرف بأبي حامد الغزالي نسبة إلى أن أباه كان يعمل بغزل الصوف ، ومع هذا فقد كان شديد الحب لعلماء الدين حتى تأثر كثيرا بأرائهم بحيث أنه عند وفاته أوصى بالغزالي وأخيه أحمد أحد رجال الصوفية لكي يرعاها ، وعلى الرغم من أن هذا الصوفي كان فقيرا إلا أنه رعاها ووجهها في طريق العلم . وقد درس الفقه على المذهب الشافعي ثم أصبح مدرسا بالمدرسة النظامية ببغداد ، التي كان التدريس بها منتهى أمل أي عالم من العلماء . وقد كان الغزالي في الواقع مقربا إلى الوزير نظام الملك وهو الذي ساعده في الالتحاق بالعمل بها . وبدأت تظهر عبقريته فقربه الخليفة العباسي إليه ، وهو الذي شجعه على اعداد كتابه «المستظهر» الذي هاجم فيه المذاهب الدينية ، وقد كان هدف الغزالي الوصول إلى الحقيقة . ومن هنا هاجم الفلسفات المختلفة القائمة في تلك الوقت وتأثر بالأشاعرة وهي مدرسة وجدت في الوسط خير تحنول . أي أنها لاتؤمن بالتطرف واتخذت من المنطق الأرسطي وسيلة لوصول لهدفها . وقد تأثر أستاذهم ابو الحسن الأشعري بمنطق أرسطو وهذه المدرسة وإن نشأت في ظل المعتزلة إلا أنها انفصلت عنها .

وباختصار فقد رفع الغزالي رأى هذه المدرسة التي تنادى بالحل الوسط وقد ظل الغزالي في عزلة اختيارية لمدة ١١ عاما ، ثم خرج إلى الناس ليفيدوا من علمه واتجه إلى محاربة رجال الفلسفة والمشتغلين بها ورجال الدين الذين لايعرفون إلا القشور والذين صبغوا الحياة الفكرية والثقافية بطابع أبعد عن روح الاسلام السمحة . ثم عاد للتدريس والدعوة لقيم الاسلام وخرج من بغداد عام ٤٨٨ ليؤدي فريضة الحج ثم توجه إلى دمشق وزار المسجد الأقصى ورحل إلى الاسكندرية ، ولكنه عاد إلى خراسان مسقط رأسه وتولى الاشراف على المدرسة النظامية بنيسابور ولكنه هجرها وانتقل إلى بلده طوس حيث عكف على التأليف وهو يهدف

إلى ارجاع الناس إلى النبع الأول والأوحد وهو القرآن والسنة النبوية حيث بهما انتشر الاسلام وبالابتعاد عنهما كثر الجدل والصراع . ومن الملاحظ أن الغزالي في انشغاله بالصوفية لم يبد برأيه في التغلغل الصليبي في شمال فلسطين ، الأمر الذي ينتقد من جانب كثيرين ، ولكن البعض يرد على هذا بأنه وهو المسلم المدافع عن الاسلام وتعاليمه الحقّة من المعتقد أنه قد أبدى رأيه ولكنه لم يصل إلينا .

آراء الغزالي السياسية :

على الرغم من قلة تلك الآراء نسبيا الا أنها تميزت بأنها كانت متكاملة واستطاع أن يوضح افكاره هذه دون الخلط بينها وبين الفقه كما فعل غيره . وقد ربطها بالأخلاق في هذا المجال فقد أكد على إمكانية السياسة ودورها في الدولة وعلاقتها بالدين موضحا أن للدولة وظائف أساسية^(٢) وان هذه الوظائف بالضرورة مختلفة فهناك في رأيه أصول لا قوام للعالم دونها مثل الزراعة - الحياكة - البناء - السياسة - وهي للتأليف والتعاون على ضبط أسباب المعيشة . أما القسم الثاني فهي الاعمال المهيئة لكل واحدة من هذه الصناعات . أما القسم الثالث فهي الأعمال المزينة للأصول ويعنينا بالذات السياسية . وقد اعتبر أن السياسة أشرف هذه الأصول وأنها أساسا للإصلاح وهي تستدعي من الأعمال ما يستدعيه غيرها وأن من يتكفل بها يستخدم سائر الصناعات ويحتكم عليهم . ويعنى الغزالي بالسياسة وفقا لرأيه استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المستقيم في الدنيا والآخرة وقد أوضح أن للسياسة أربع مراتب :

الأولى : وهي العليا ، سياسة الأنبياء وحكمهم على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنهم .

الثانية : سياسة الخلفاء والملوك والولاة وحكمهم على الخاصة والعامة جميعا ولكن على ظاهريهم فقط .

الثالثة : سياسة العالم بالله وبيدته فالعلماء هم ورثة الأنبياء وحكمهم على باطن الخاصة فقط .

(٢) الامام ابي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ ، احياء علوم الدين ، خمسة أجزاء ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د . ت .

الرابعة : سياسة الوعاظ وحكمهم على بواطن العامة فقط .

وفى رأيه أن أشرف هذه المقامات بعد النبوة هى السياسة بمعنى افادة العلم وتهذيب نفوس الناس عن الأخلاق المذمومة المهلكة وارشادهم الى الاخلاق المحمودة التى تؤدى الى السعادة .

ومن ذلك يتضح ربط السياسة بالأخلاق عند الغزالى فهو يرى أن الشريعة الاسلامية قد أوجبت الحلول للمشاكل التى تواجه الانسان فى حياته فلا انفصال بين الدين والدنيا ولا الدين والسياسة .

وباختصار يمكن القول بأن الغزالى أكد على قوة السلطان وضرورة سيطرته على الأفراد . وهو لم يناد بالاستبداد بل نادى بالقوة القائمة على العدل حتى يتحقق للناس الأمن والأمان من خلال السلطان وهذه هى مهمة السياسة .

ولهذا قيل إن الدين والسلطان توأمان^(٤) فالدين أصل والسلطان حارس وما لأصل له فهو مهدوم وما لحارس له فهو ضائع .

وفى هذا المجال يوضح الغزالى أهمية رجال الدين أى أهمية العلماء الفقهاء فى الدين . حيث الفقيه هو العالم بقانون السياسة وبطريق التوسط بين الخلق إذا تنازعوا بحكم الشهوات . والفقيه هو معلم السلطان والفقهاء يرشدون السلاطين الى طريق سياسة الخلق حتى يمكن أن تنتظم باستقامتهم أمورهم فى الدنيا وبالتالي تنتظم أمورهم فى الآخرة . حيث أوضح ان الدنيا منزل من منازل الآخرة بل انها مزرعة الآخرة والدين لايقوم الا بالدنيا ، ومن هنا جاء تأكيده وتكراره على أن الدين والملك توأمان .

ومن تعريفه لكلمة السياسة يستفاد من آرائه انها تعنى احكام النظام ونشر الأمن عن طريق استخدام القوة مع الخارجين على النظام والعنف عند تدبير امور الدولة مع اتباع الحزم بما يظهر هبة الملك ، وقد ردد

(٤) فى رواية أخرى ، الدين والملك .

انظر : أبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى ، التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، القاهرة : مكتبة الجندى ، د . ت . ، ٦٣ .

نفس هذا المعنى فى العديد من كتاباته وفى العديد من المجالات وبالتالى فان السياسة باختصار تعنى استعمال القوة والعنف فى ادارة وتنظيم أمور الدولة واشاعة الأمن والأمان . فهو قد اهتم بالحاكم القوى . ولكننا نجد أن تلك القوة هى المستندة على الشريعة والتى قوامها الايمان والعدل وبالتالى فقد قدم الغزالى فى كتابه «التبر المسبوك فى نصيحة الملوك» مجموعة من النصائح والارشادات وهو يخاطب السلطان محمد بن ملك شاه حيث أخذ ينكره بما أعطاه الله من نعم ظاهرة يجب أن يتحدث عنها ويشكر الله عليها كما أخذ ينكره بعواقب الغرور . وقد ركز أساسا على الايمان باعتباره أساس الدولة الاسلامية ويجب أن يكون شعار الحاكم المسلم . وأوضح أن الايمان كالشجرة لها أصول وفروع : فأصول الايمان - وهى عشرة فى رأيه - تدور حول العقيدة ، أما فروعها - وهى عشرة أيضا - فتتمثل فى العمل بالأركان وتتركز حول العدل^(٥) ، وعلى الحاكم أن يتمشى فى سلوكه مع العمل بالفرائض^(٦) . وقد فسر أصولا عشرة للعدل باعتبارها فروع الايمان وتمثل أسس الحكم عنده .

أصول العدل كأساس للحكم :

قدم الغزالى للحاكم أسسا عشرة يستند اليها فى حكمه باعتبارها أسس الدولة فى الاسلام ، فقد فسر هذه الأصول فى شكل نصائح للحاكم تتمثل فى التالى^(٧) :

أولا : أن يعرف الحاكم قدر الولاية وخطرها فمن قام بحققها نال السعادة المطلقة ومن قصر بحقها نال الشقاء الذى مابعده شقاء إلا الكفر بالله . ونظرا لأن خطر الولاية عظيم فإن الحاكم لايسلم إلا بمقاربة علماء الدين ليعلموه طرق العدل ويسهلوا عليه خطر هذا الأمر .

(٥) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، ص ٧ - ١٦ .

(٦) كما يوضح الغزالى بأن شجرة الايمان تروى من مصنرين او نبعين : الأول : هو معرفة الدنيا ولم أوجد فيها الانسان ، والثانى : هو معرفة النفس الأخير وادراك حقيقة الموت التى لا مفر منها ، أى التوعية بعدم الغفلة . ويبدو فى هذا المجال اتجاه الغزالى الصوفى .

(٧) . المرجع السابق ، ص ١٦ - ٢٧ .

وعلى هذا فالأصل الثانى : هو التقرب الى العلماء والحرص على العمل بنصائحهم والحذر من علماء السوء الذين يحرصون على الدنيا طمعا فى تحقيق مكاسب وأهداف شخصية ، بينما العالم لا يطمع فيما عند الحاكم من مال وينصفه فى الوعظ وقول كلمة الحق . على أن يقبل الحاكم الوعظ .

الأصل الثالث : أن يهذب الأمير عماله فهو مسئول عن ظلمهم كمسئوليته عن ظلم نفسه ، وبالتالي فيجب عليه مراقبتهم . حيث لا يكفي ألا يظلم الحاكم بل يجب أن يتأكد من أن عماله كذلك يعدلون .

أما الأصل الرابع : فهو عدم التكبر والغضب فان ذلك من العدل أى أن الحاكم يجب ان يتميز بالعفو والصبر وعدم الغضب وأن يتعود الكرم والتجاوز .

أما الأصل الخامس : فهو أنه على الحاكم فى كل واقعة تصل اليه ان يقدر ماقد يقع على الرعية بحيث لا يرضى لأحد مالا يرضاه لنفسه . بمعنى آخر لا يجب على الحاكم أن يخون الرعية أو يغشهم .

الأصل السادس : هو قضاء حوائج الناس والنظر فى مظالمهم فى أسرع وقت - أى أن هذا الأساس يقوم على عدم تحقير انتظار أصحاب المطالب . حيث ان على الحاكم تحقيقا للعدل أن يقوم على مصالح كل الافراد وان هذا أفضل من نوافل العبادات .

الأصل السابع : البعد عن الشهوات من طعام وشراب أى الزهد فى الملابس الفاخرة والأطعمة الطيبة .

الأصل الثامن : أن يقوم الحاكم بأداء الأمور بالرفق واللفظ والحكمة وأن يبعد عن الشدة والعنف متى أمكنه ذلك .

الأصل التاسع : ان يجتهد الحاكم حتى ترضى عنه الرعية أى الاجتهاد فى جلب رضا الرعية ولكن فى ضوء الشرع أى فى الالتزام بتطبيق الشريعة الاسلامية . وعلى الحاكم ألا يغتر بمن يحاول التقرب إليه بالثناء والتملق ، بل ينبغى أن يكون له معتمدون يسألون عن حالة الرعية ليعلم عييه من أسنة الناس .

أما الأصل العاشر والأخير : فهو ألا يطلب الحاكم رضا أحد من الناس عن طريق مخالفة الشرع .

وعلى هذا فإن الغزالي في تحليله للعدل والسياسة يوضح نظرية «السلطان ظل الله في الأرض» حيث يبين أن الله اختار من الناس طائفتين :

الأولى الأنبياء : ليبينوا الطريق الصحيح للناس لعبادة الله ويوضحوا لهم الحق والباطل .

الثانية الملوك : ليرعوا مصالح الأفراد ويضمنوا عدم اعتداء بعضهم على بعض . «وان الله ملكهم أزمة الأبرام والنقض فربط بهم مصالح خلقه في معاشهم بحكمته وأحلهم أشرف محل» . وهو يؤكد على هذه المكانة العالية للحكام حيث انهم ظل الله في أرضه ولذلك فعلى الرعية ان يقدموا لهم فروض الولاء والطاعة بل إنه يؤكد على أن الطاعة وحدها لا تكفي حيث يجب ايضا المحبة وفي قوله : «ان السلطان ظل الله في أرضه . فينبغي ان يعلم ان من اعطاه الله درجة الملوك وجعله ظله في الأرض فانه يجب على الخلق محبته ويلزمهم متابعتة وطاعته ولايجوز لهم معصيته ومنازعته» ... «فينبغي لكل من آتاه الله الدين ، أن يحب الملوك والسلاطين . وأن يطيعهم فيما يأمرون ويعلم أن الله تعالى يعطي السلطنة والمملكة ، وأنه يعطي ملكه من يشاء»^(٨)

ثم يتساءل الغزالي عن هو السلطان العادل ؟ فيبين انه هو الذي يعدل بين العباد ويحذر من الفساد والظلم أينما وجد . أما الظالم فهو شؤم لايدوم في الملك . ويضرب الغزالي العديد من الأمثلة على ذلك . ومن قوله : «إن الدين بالملك والملك بالجند والجند بالمال والمال بعمارة البلاد وعمارة البلاد بالعدل في العباد»^(٩) . وبالتالي فإن العدل هو مفتاح كل

(٨) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

وفي قوله : «فينبغي أن تعلم أن عمارة الدنيا وخرابها من الملوك فاذا كان السلطان عادلا عمرت الدنيا وأمنت الرعايا ... واذا كان السلطان جائرا خربت الدنيا .

شيء . وهو يوضح أن عمارة الدنيا من الملوك إذا كانوا عادلين ، كما أن خرابها أيضا منهم إذا كانوا ظالمين .

وهناك نوعان من الظلم : (١٠)

الأول : ظلم السلطان لنفسه وهو نتاج معصيته ، وهذا النوع يغفره الله له إذا تاب وعاد وذلك لأن آثاره محدودة ولا تمس الآخرين كثيرا حيث تتعلق أساسا بالشخص نفسه .

الثاني : ظلم السلطان لرعيته وجور القوى على الضعيف وكذلك جور الغنى على الفقير وهذا النوع من الظلم لا يغفره الله .

وتوضيح الغزالي للعدل بأصوله المتكورة في ضوء نظريته يوضح أن الدين والملك مرتبطان . ويتضح هذا من نظريته السابقة عن السلطان ظل الله في أرضه وعليه فعلى الحاكم أن يحكم الناس بما أمر به الله وينهاهم عما نهى عنه الله .

أى أن على الحاكم أن يكون متدينا وعليه أن يتجنب الهوى والمنكر والشبهة والبدعة واتباع الشهوات ويهتم بدينه ويدافع عنه من الحاقدين الذين يريدون به سوءا وعليه أن يرسل جنوده إلى ثغور الدولة البعيدة للدفاع عنها ضد أى هجوم أو عدوان وأن يجتهد فى اعزاز الحق . كما أن على الحاكم أن يكون على علم دائم بسيرة من سبقه من الملوك العادلين حتى يقتدى بهم . فضلا عن هذا فإنه يجب على الحاكم أن يكون قدوة لرعيته حيث يقال ان الناس على دين ملوكهم . فطباع الرعية نتاج طباع ملوكهم ، «وصلاح الناس فى حسن سيرة الملك»^(١١) ، وفى نصائحه للأمير يقدم الغزالي خطة عمل يتحقق من خلالها الاعتدال وذلك فى رأيه بتقسيم النهار إلى أربعة أقسام تخصص لطاعة الله وعبادته والنظر فى أمر الرعية وتدبير أمر الدولة والراحة والأكل والشرب وممارسة رياضة صحية مفيدة .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١١) «ليعلم أنه فى كل زمن يقتدى الرعية بالسلطان ويعملون بأعماله . ويقتدون بأفعاله من القبيح والجميل واتباع الشهوات وإدراك الارادات .

المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٥ . - ٢٤٧ -

وهو ينصح الملوك بعدم الانشغال الدائم باللهو والرياضة حيث في هذا ضياع للوقت على حساب جمهور الرعية . كما ينصحهم بابتعاد «الأثنياء والأراذل» عن دولتهم أى تطهير الدولة وعمارتها بتقريب العلماء وأصحاب الحكمة .

ولكنه فى نفس الوقت ينصح بعدم مصاحبة الملوك وذلك فى قوله: «لاتصحب السلطان واياك وخدمته لأنك إن كنت له مطيعا أتعبك ، وإن خالفته قتلك وأعطبك» .

ويؤكد الغزالي على قول الرسول صلى الله عليه وسلم «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامام راع ومسئول عن رعيته» وبالتالى يجب أن يقوم الحاكم بالحكم على قدم المساواة . فالعدل يقتضى عدم التفرقة حسب الرتب والمناصب ويقتضى انصاف المظلوم وعدم الاستحياء من الحق والاستماتة فى تحقيقه .

كما أكد على ضرورة القوة والشدة بنشر الامن والاستقرار فى الدولة . وأكد على ضرورة الأخذ بالشورى والبعد عن الغرور . كما اكد على ضرورة تقديم العون للمحتاجين فى حالة الازمات وذلك من خزائن الدولة . كما امر ونادى بضرورة أن يأمر الحاكم بالرفق بالرعية فى وقت الازمات حتى لا يدفعهم ضعفهم للهجرة ومن هنا تضعف الدولة بهذه الهجرة وفى النهاية هى الخاسرة . وفى توضيحه لصفات الحاكم باختصار يرى ان الحاكم يجب أن يكون الاكبر علما والأرجح عقلا وان يكون جادا حاسما حتى يستطيع ان يقر الأمن والنظام فى الدولة وان يكون محاربا للظلم والجور .

وهو يعدد وظائف الحاكم ومسئوليته التى تتمثل فى مراقبة احكام دولته وتسيير نظام الحكم على اساس من العدل . كما ان من مسؤوليته ايضا حسن اختيار وزرائه وأن تكون له سياسة واضحة حتى لا يكون هذا سببا فى فقد وهلاك دولته .

ويؤكد الغزالي فى هذا المجال من خلال الأمثلة على أن جور السلطان مائة عام ولاجور الرعية على بعضها البعض سنة واحدة .

وظيفة الدولة :

وفيما يتعلق بوظيفة الدولة فقد أشار في عدة مجالات الى ان من أهم وظائفها : أولا ، تحقيق الأمن والطمأنينة على أساس انه أساس اسباب الاستقرار في الدولة . أى أن تحقيق حياة هادئة للأفراد لايتوافر الا بالأمن والطمأنينة . ثانيا : مرتبطة بالأولى وهى تحقيق العدل وبمفهوم المخالفة رفع الظلم عن الأفراد . أما ثالثا : فهى تحقيق حياة فاضلة للأفراد . والحياة الفاضلة يعنى بها الحياة الفاضلة بشقيها فى الدنيا والآخرة .

أسباب انهيار الدولة :

وقد جاء حديثه عن أسباب انهيار الدولة حتى يحذر السلطان منها ليتفادها وليحافظ على مملكته وعرشه . ويوضح هذه الأسباب فى :

الاستبداد بالرأى وإهمال المشورة وسوء التدبير - انتشار الجهل فى الطبقة الحاكمة وانتشار الغرور فيهم مما يجعلهم لايشعرون بمواطن الضعف والخلل فى الدولة ، وبالتالي لايسارعون بالاصلاح مما يؤدى الى تدهور الأوضاع وينتهى الأمر بزوال الدولة . أما السبب الأخير فى زوال وانهيار الدولة فهو تسليم الأمر لغير أهله . وانتشار الظلم والفساد مما يؤدى الى تذمر الافراد وبالتالي خروجهم على السلطان وهجرتهم للدولة .

الوزير وصفاته عند الغزالي :

تناول الغزالي فيما تناول الوزراء وأهمية دورهم فى تسيير أمور الدولة . وأوضح مايجب أن يتوافر فى هؤلاء من شروط حتى يمكنهم أن يحسنوا تقديم المشورة ومساعدته . ويوضح ان على الوزير ان يساند الحاكم بالمشورة ويكون طائعا له طالما كان عادلا وصالحا . كما أن عليه أن يرشده بالرفق اذا حاد عن العدل . كما أن عليه أن يحفظ سر السلطان ويدير أحوال المملكة ويعمرها وينظم أمورها المالية . وأن يسوس معه الحكم ويحقق معه اقامة العدل بين الرعية .

والغزالي لا يكتفى بتوضيح واجبات الوزراء بل يؤكد على الصفات الواجب توافرها فيهم حتى يمكنهم القيام بواجباتهم على خير وجه وهو يلخصها في العقل والعلم حتى تتضح له الأمور فلا يصح أن يكون جاهلاً حتى إذا كانت له مكانة عالية ، والشجاعة حتى لا يدخله الخوف في غير موضع الخوف فتفسد سياسته . والفطنة واليقظة حتى لا تغيب عنه الأمور صغيرة كانت أم كبيرة والصدق مع كتمان السر إذا أودعه السلطان إياه ، وأن يكون لبقاً وذا تجارب وخبرة واسعة ليسهل الأمور على الملك .

بمعنى آخر فإن الغزالي أورد من الصفات ما يضمن صدور القرارات السليمة أو تنفيذها التنفيذ السليم بحيث يكون الوزير أميناً على ما يوكل إليه من سلطات فيحسن استعمالها لصالح الرعية . وفي هذا المجال تجدر ملاحظة أن الغزالي أكد على المسؤولية الحقيقية الأصلية للحاكم . وأن أي ظلم يقع من مساعديه هو ظلم منه نفسه ، ومن هنا كانت ضرورة حسن اختيار الحاكم لهم تأكيداً لمفهوم العدل السابق توضيحه .

نظرية الإمامة :

وتأكيداً لدور الحاكم في الدولة وأهميته وتوضيحاً لما سبق من آراء بشأن وظيفة الحكم ودور القائم بها فإن الغزالي تناول نظرية الإمامة مؤكداً على حتميتها وعلى وجوب نصب الإمام وإن هذا مأخوذ من العقل بل هو واجب شرعاً . أي أنه يقيم البرهان الشرعي القاطع على وجوبه .

الصفات التي يجب توافرها في الإمام :

وقد اهتم الغزالي بتوضيح صفات الإمام ك شروط للإمامة وهي :
البلوغ - العقل - الحرية - النكورية - نسب قريش - سلامة السمع والبصر ، أما عن الصفات المكتسبة فهي : النجدة - الكفاية - الورع - العلم .

مساهمات الغزالي فى الفكر السياسى :

والغزالي قد قدم إسهاما كبيرا فى مجال الفكر السياسى ويعتبر البعض ان الغزالي اهم المفكرين الاسلاميين السياسيين قاطبة .

وهو يحاول العودة بالاسلام الى صورته الأصلية ومنبعه الاصلى وتخليصه من الشوائب التى ألحقها الفرق الاسلامية المختلفة . ويعتبر البعض ان الغزالي كان له اثره الكبير فى ابعاد الاسلام عن الفلسفة . وان كان يأخذ عليه البعض اتجاهه التصوفى الذى صبغ أفكاره السياسية . وقد أسهم الغزالي إسهاما واضحا وضحما فى مجال التحليل السياسى مع تنحية الفقه جانبا . ويقول البعض ان الغزالي استطاع ان يقيم أسس الدولة الاسلامية مع توضيح مكانة السياسة كعلم .

وفى الواقع فان من أهم مساهمات الغزالي ما قدمه من نصائح للحاكم أو الأمير كسبيل لخلاص دولته من الانحلال والتفكك على أساس الالتزام بالدين والعودة الى النبع الأصل ممتلا فى القرآن والسنة مع تأكيده على القوة المستندة الى العدل المستمد من الدين .

وهو فى هذا وان تشابه مع مكيا فيلى فى هدف تخليص الدولة من التفكك والانحلال السياسى إلا أنه اختلف عنه من حيث تأكيد مكيا فيلى على أن : «الغاية تبرر الوسيلة» وانه فى سبيل تحقيق الاهداف السياسية - خاصة الوحدة الوطنية - لابد من القوة المستندة الى الاستبداد .

ففى الوقت الذى ربط فيه الغزالي السياسة بالدين والدولة والحاكم ، فان مكيا فيلى فصل تماما بين الاخلاق والسياسة وبين الدين والدولة ونظر الى الدين نظرة نفعية وفقا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة .

واذا كان الغزالي قد اعتزل عالمه وما به من فساد ، مغرقا فى الصوفية ، فإن ابن تيمية قد حمل سيفه وقلمه معا فى حملة استمرت طوال حياته ترجم بها آراءه فى الجهاد .

الفصل الخامس

الامام ابن تيمية

(٦٦١ الى ٧٢٨ هـ)

يعرف بأبى العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين ابن عبد السلام بن تيمية ولد فى حران فى شمال بلاد الشام ثم هاجر مع أسرته - فرارا من غزو التتار- الى دمشق التى كانت فى ذلك الوقت مركز اشعاع ثقافى وملتقى العلماء^(١) . وقد جاء ميلاده بعد ٥ سنوات من تدمير بغداد على يد التتار وبعد ٣ سنوات من دخولهم الى حلب ودمشق ، وقد شهد فى صغره آثار الدمار الذى خلفته تلك الهجمات وماتميزت به من وحشية وبربرية . كما كان لانتصار المسلمين فى عين جالوت قبل مولده بثلاث سنوات ، وكذلك فتوحات الظاهر بيبرس - الذى ولد فى عصره والذى حكم مصر والشام وتميز بأنه كان أقوى حاكم مسلم بعد صلاح الدين الايوبى اعتنى بالجهاد والفتوحات - تركت نكرياتها فى تكوين شخصيته وحياته . ولكن تاريخ ابن تيمية الاصلاحى والتجديدى يرتبط بالخليفة الناصر الذى كان الخليفة الحقيقى للظاهر بيبرس والمشابه له فى العديد من الخصائص فقد كان المعاصر الاصيل لابن تيمية والذى انتصر على التتار انتصارا كبيرا وأعلى شأن الأمة الاسلامية .

(١) لمزيد من المعلومات عن ابن تيمية وآرائه عامة انظر :
ابو الحسن على الحسنى الندوى ، الحافظ احمد بن تيمية ، الكويت : دار القلم ،
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . وبكتور عبد الفتاح احمد ابراهيم ، ابن تيمية وموقفه من
الفكر الفلسفى ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

وقد جاء ابن تيمية من أسرة توارثت العلم حيث كان أبوه وجده من كبار العلماء ، كما عرفت أسرته باتباع مذهب ابن حنبل ، بل ان جده مجد الدين كان أماما من أئمة الحنابلة عرف بعلمه الكبير واجتهاده ولذا فقد عرف «بالمجتهد المطلق»^(٢) .

وقد درس في دمشق واصبح من الائمة المشهورين وعاش في فترة مليئة بالاحداث حيث تعرضت ديار الاسلام للغزوات الصليبية المكثفة وحيث اتجهت الانقسامات والمذاهب الفكرية الى التصارع فيما بينها . وتطورت العصبية والتعصبات التي حجت عنهم الاسس الأصلية للاسلام . وبالتالي فقد انقسم المسلمون في التفكير السياسي من جهة وانحرف البعض عن تعاليم الاسلام وخرج عليها من جهة أخرى . وفي هذا الجو من الصراع جاء ابن تيمية ثائرا على الانحرافات في العالم الاسلامي ومناديا بضرورة العودة الى النبع الأصل من الاسلام ، وخط سيره الأصلي - فقد كان سلفيا وحنبليا متشددا يبتعد عن التجديد ، الأمر الذي اعتبره بدعة وكانت لآرائه آثارها في معاداة علماء عصره . ومن الجدير بالذكر أن ابن تيمية لم يكن بالعالم المعزول عن مجتمعه بل انه اشترك في الجهاد ضد التتار الذين زحفوا على الشام كما أنه تعرض للعقاب وسجن ثلاث مرات نتيجة لآرائه المهاجمة خاصة للصوفية والبدع المرتبطة بها خاصة زيارة قبور الأولياء والتضرع اليهم ، بل إنه مات في النهاية في السجن^(٣) .

وأقل مايمكن أن يقال عن ابن تيمية أنه كان رجل علم وعمل ، رجل فكر وسيف . وقد اقترن اسمه بالجهاد عملا وفكرا . فقد كرس حياته العملية للجهاد في رفع راية الاسلام الحق ومقاومة البدع والضلالة ، كما

(٢) د . عبد اللطيف محمد العبد ، دراسات في فكر ابن تيمية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٥ .

(٣) توفي ابن تيمية في سجن قلعة دمشق بعد ان قضى فيه نحو عامين . وقد خرج في جنازته نحو ٥٠٠ ألف شخص . وقد زاره قبل وفاته الملك شمس الدين معتذرا عما بدر في حقه . انظر المرجع السابق ، ص ٢٧ .

يعتبر من أهم من كتب عن الجهاد ، وما زالت آراؤه في شأنه حية وتلهم افكار الكثيرين حتى عصرنا الحالي . من ناحية أخرى ، فلم يكن ابن تيمية بالمفكر المثالي المنعزل عن العالم ، فقد حمل السيف وشارك في الجهاد في الميدان : الجهاد ضد التتار ثم ضد الملحدين والمفسدين . واذا كان الغزالي قد اعتزل عالمه وما به من فساد مغرقا في الصوفية فلم يحارب ماحوله من فساد مكتفيا باشهار قلمه ، فان ابن تيمية حمل سيفه وقلمه في حملة كرس لها حياته حتى مات من أجلها ، مترجما بها آراءه في الجهاد .

ومما ينكر عن ابن تيمية انه انتقد المنطق الأرسطي والاف كتابا في هذا الشأن على الرغم من أن هذا المنطق الأرسطي كانت له أهمية خاصة بين علماء المسلمين الأمر الذي وضح في كتابات الفارابي كما نراه أيضا في رأي الغزالي من أن هذا المنطق هو «معيار العلوم» ، وبالتالي فان ابن تيمية يعتبر سباقا على الكثيرين من المفكرين في العصر الحديث ، من امثال بيكون وديكارت وغيرهم الذين قاموا من بعده بذلك وان كان ابن تيمية أكثر شمولاً وقوة في تحليله للمنطق الارسطي ونقده له . كما هاجم المنهج الفلسفي الحكمي العقلي ، معتبرا أنه قد غطى على عقل العلماء المسلمين وطمس تفكيرهم حيث الحكميات والعقليات ماهي في رأيه الا جهالات وضلالات . فضلا عن أنه هاجم انحراف المتصوفة^(٤) وما اتبعوه من بدع كما سبق ذكره .

ومن الجدير توضيح موقف ابن تيمية من التجديد . حيث ينظر اليه البعض على أنه ضد التجديد والبعض الآخر على انه من أهم المجددين . وفي الواقع فان ابن تيمية كان ضد البدع والمغالاة وما أدخل على الدين وممارساته من شوائب ، ولكنه في نفس الوقت كان مع التجديد القائم على استخدام العقل . حيث أكد على ضرورة أن يستخدم العالم عقله في تفهم الاسلام وان هذا لا يتناقى مع ما أمر به الاسلام ونهى عنه^(٥) .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٧٥ .

(٥) يؤكد ابن تيمية موقفه هذا بقوله : «لم يبعث الله الرسل الا الى نوى العقل ، ولم يقع التكليف الا مع وجوده . فكيف يقال إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى ؟ هذا باطل قطعاً . يشهد له كل عقل سليم ، ولكن : «من لم يجعل الله له نورا فما له من نور» .

انظر المرجع السابق ، ص ١٥ - ٢٥٤ -

- وتدور جهود ابن تيمية في مجال التجديد - بمفهومه السابق - والاصلاح في التالي^(٦) :
- تجديد عقيدة التوحيد وابطال العقائد والتقاليد المشتركة .
 - نقد الفلسفة والمنطق وعلم الكلام وترجيح منهج الكتاب والسنة وأسلوبهما على كل منهج وأسلوب .
 - الرد على الفرق والملل غير الاسلامية ومقاومة عقائدها وتقاليدها وتأثيرها .
 - تجديد العلوم الشرعية وبعث الفكر الاسلامي .

هذا وقد كان ابن تيمية ثرى العطاء فقد ترك نحو ٣٠٠ مؤلف في مجالات التفسير وعلم الكلام والفقه والرد على الفلاسفة والمتصوفة والفرق الاسلامية المختلفة وغيرها من العلوم ولكن أهم مؤلفاته التي تتناول جوانب سياسية هي : «السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية» ، «الحسبة في الاسلام» .

آراء ابن تيمية في نشأة الدولة : (٧)

يرى ابن تيمية ان الانسان مدنى بطبعه ميال الى الاجتماع والتعاون وتبادل المنافع مع غيره من الافراد فضلا عن دفع المضار . وأن مصلحة بنى آدم سواء فى الدنيا أو الآخرة لا تتم الا بهذا . وبالتالي فان الناس لابد لهم من أمر ونه ليامرهم بما يحقق المصلحة والأهداف وينهاهم عن المفساد . هذا الأمر الناهى هو من يكون رئيسا فعليا يتولى حكمهم وأمرهم . وبالتالي فان إقامة الحاكم الأعلى تعد أمرا ضروريا لخير الناس فى الدنيا الآخرة . وعليه فيجب طاعته والنصح اذا لزم الأمر والدين النصيحة وهو يؤكد على هذا ويستترشد بقول الرسول صلى الله عليه وسلم الذى كرره مرارا «الدين النصيحة» . وبالتالي فوجود أمر ونه - أى

(٦) الندوى ، مرجع سابق ، ص ١٧١ . وللتحليل ومزيد من المعلومات انظر : ص ١٧١ - ٣١١ . انظر ايضا : الصعیدی ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٧ .

(٧) شيخ الاسلام تقى الدين احمد بن تيمية ، الحسبة فى الاسلام ، الاسكندرية : دار عمر ابن الخطاب ، د . ت ، ص ٤ .

وجود حاكم - أمر حتمى يتطلبه اجتماع الافراد وتحقيق مصالحهم . ومن ثم فقد أمر الله الأفراد بطاعة أولى الأمر ، كما أمر أولى الأمر بأن يردوا الأمانات الى أهلها ، وأن يحكموا بالعدل .

الولاية وأركانها : (٨)

يوضح ابن تيمية فى هذا المجال بأن الولاية هى الكلمة العامة التى أطلقها المسلمون على سلطة الحكم وتشمل جميع مراتب الحكم من الامامة العظمى حتى أصغر الوظائف .

وفى مجال التأكيد على أهمية ولاية أمر الناس باعتبارها من أعظم واجبات الدين بل لقيام الدين الا بها يؤكد ابن تيمية على نظرية «السلطان ظل الله فى الأرض» وينكر مقولة «ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان» .

ويوضح ابن تيمية ان رئيس الدولة لا يستطيع ان يياشر كل الامور بنفسه فلا بد له ممن يعاونونه فى ادارة شئون الأمة . وهؤلاء يقومون بما يوكل اليهم من اعمال وعليه فعلى الحاكم ان يحسن اختيار هؤلاء حيث أنه بمقدار حسن اختيارهم تكون الادارة صالحة لانه يكون قد وضع كل أمر فى يد من يحسنه . أى أن ابن تيمية نادى بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب تحقيقا للصالح العام وضمانا لحسن سير الأمور فى الدولة . ويوضح ابن تيمية أن الولاية وكلاء عن الأمة وأجراء لها وأن الولاية لها ركنان : (٩)

الاول : القوة .

الثانى : الأمانة .

وافكار ابن تيمية السياسية المرتكزة على الدين تتضح فى كتابه «السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية» . ولقد أراد ابن تيمية فى

(٨) شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ، كتاب الهلال ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨١ ، ص ١٥٣ - ١٥٦ .

(٩) يستند فى هذا على قوله تعالى «ان خير من استأجرت القوى الأمين» القصص : ٢٦ .

هذا الكتاب محاولة اصلاح حال مجتمعه والقضاء على الفساد والانحلال على أثر ما أصاب الأمة الاسلامية في حروبها مع الصليبيين والتتار^(١٠) .
وفي اطار الانقسامات المذهبية الحادة لاحظ ابن تيمية أن فساد الأمة راجع الى فساد الولاة وسوء اختيارهم لعمالهم . وبالتالي حاول أن يقدم نموذجا للحكم في الاسلام على أساس أن اصلاح امر الناس لا يتم الا إذا كان الحكم سليما .

وفي كتابه المنكور تبدو أهمية ربط السياسة بالدين أى التأكيد على السياسة المرتكزة على الدين من وصف السياسة التى تناولها بأنها شرعية . كما انه يستند فى تحليله على ما جاء فى القرآن الكريم : «ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعما يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا . يأيتها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا»^(١١) . فالآية الأولى خاصة بولاة الأمور ، والثانية خاصة بالرعية . وعليه فالامانات نوعان : الولايات - وهى أهمها وهى سبب نزول الآية^(١٢) - والأموال وهى المعنى العام للأمانات .
فمن أهم الأمانات التى يجب أدائها الى أهلها هى تولية الأصلح - أى الصالح الموجود ، فاذا لم يوجد فعليه أن يختار الأمثل فالأمثل فى كل منصب وأن يكون عادلا فى هذا الاختيار قدر استطاعته .

(١٠) كتب ابن تيمية مؤلفه هذا وهو عبارة عن رسالة بطلب ولى الأمر فى مصر والشام فى عصره وهو الملك الناصر ابو الفتح محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحى (٦٨٤ - ٧٤١) .

(١١) سورة النساء : ٥٨ - ٥٩ .

(١٢) ينكر ان سبب نزولها ان الرسول بعد ان فتح مكة وتسلم مفاتيح الكعبة من بنى شيبه فطلبها العباس ليجمع بين سقاية الحاج وسدانة الكعبة فنزلت الآية لتحول دون ذلك ولتبقى مفاتيح الكعبة مع من يقومون بتلك المهام خير قيام .
انظر : المرجع السابق ، ص ١٢ - ١٧ .

ومعرفة الأصلح تكون عن طريق تحديد الغاية من الولاية ثم الوسيلة التي توصل لتلك الغاية . وإذا تساوى شخصان فيقتصر بينهما . وابن تيمية يؤكد على ضرورة أن يقوم الوالى بتعيين الأصلح وألا يعطى الولاية أو المنصب لمن طلبه أو أسرع بطلبه بل لمن يستطيع حسن تأدية مهام المنصب . ومع هذا فقد كان حريصا على إبراز أن الحاكم قد يعتمد الى عدم الالتزام بتولية الأصلح نظرا لوجود بعض العوامل المؤثرة مثل القرابة ، أو الصداقة أو الانتماء للبلد الواحد ، أو الجنس الواحد أو المذهب الواحد أو بسبب ضغون فى نفسه وقلبه على الأحق بالولاية أو المنصب أو حتى يكون بسبب رشوة حصل عليها من غير الأصلح حتى يوليه . ولكن كل هذه الحالات تخرج عن قاعدة تولية الأصلح ويكون الحاكم اذا ما قام بها قد خان الله ورسوله ولم يؤد الأمانة الى أصحابها ، أى خان ماأئتمن عليه .

كما يقدم ابن تيمية مبدأ هاما مؤداه انه إذا لم تتم المصلحة بشخص واحد لعدم توافر المقومات المطلوبة من قوة وامانة وغيرها ، فيجب الجمع بين أكثر من فرد وذلك تحقيقا للكفاية المطلوبة فحفظ الأموال يتطلب الأمانة ، لكن جبايتها تتطلب القوة . من ناحية أخرى فانه يؤكد على مبدأ هام آخر وهو جواز تولية غير الأهل للوظيفة اذا كان أصلح الموجود وذلك للضرورة . ففي رأيه أنه مالا يتم الواجب الا به فهو واجب .

فابن تيمية يؤكد على **القوة والامانة** : ويرى أن القوة أساس الولاية . كما يرى أن القوة تختلف باختلاف الأحوال والأعمال . فالقوة فى كل ولاية بحسبها . فالقوة فى امارة الحرب ترجع الى شجاعة القلب والخبرة بالحرب وبالمخادعة : فالحرب خدعة كما يقول ابن تيمية ، وترجع ايضا الى القدرة على أنواع القتال . أما القوة فى الحكم بين الناس فترجع الى العلم بالعدل الذى يدل عليه الكتاب والسنة وكذلك القدرة على تنفيذ الأحكام . ويقول ابن تيمية إن اجتماع القوة والامانة فى الناس قليل لذا فيقدم فى ولاية الحروب القوى الشجاع وان كان فيه فجور على الضعيف العاجز وان كان أمينا . كما يرى أن منصب القضاء يحتاج للعلم بالأوامر الشرعية والورع والتقوى ثم الى الكفاية للقيام بها . ويركز ابن

تيمية على ضرورة العدل لاصلاح الناس ويستشهد في هذا بالقرآن والسنة وعليه ففي رأيه أن «الأصلح في كل ولاية بحسبها»^(١٣) . أما الأمانة فتتمثل في خشية الله ، وألا يشتري بآياته ثمنا قليلا ، وترك خشية الناس . وكل من يحكم بين الناس يجب أن يتحلى بهذه الابعاد الثلاثة للأمانة ، وقد استخدم ابن تيمية مفهوم القاضي بصورة واسعة لتضم كل من يقضى بين اثنين سواء على المستوى العام في أعلى مستوى وتسلسلا للأدنى وكذلك المستوى الخاص (حتى في الفصل بين الأطفال في اللعب) .

أولو الأمر : (١٤)

في محاولة ابن تيمية للإجابة على من هم الذين يتولون قيادة الأمة ومن هم ولاية أمورها يرى أن أولى الأمر - أي أصحابه وذويه - هم الذين يأمرون الناس وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام . ولهذا فإن أولى الأمر صنفان هما :

العلماء والأمرء

فاذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس وعلى كل منهم أن يأمر بما أمر الله وينهى عما نهى الله عنه . وتكلم ابن تيمية كثيرا عن الظلم الذي كثيرا مايقع من الولاية والرعية . فالولاية يأخذون مالا يحل لهم والرعية يمنعون مايجب «ولا لهم أن يمنعوا السلطان مايجب دفعه اليه من الحقوق وان كان ظالما» والله هو سائلهم عما استرعاهم^(١٥) .

الامام وسلطته عند ابن تيمية :

أما عن رأيه في أن الامام منفذ وليس بمشرع فيوضح أن حكم الامام واراادته ليست مطلقة وان الامام ليس مشرعا يشرع للناس كما يشاء بل إنه منفذ لما تضمنه الكتاب والسنة من أحكام ومبادئ وبالتالي فطاعة

(١٣) ابن تيمية «السياسة الشرعية» ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢٨ .

(١٤) ابن تيمية ، الحسبة ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(١٥) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٣٢ . للعديد من الاحاديث النبوية في هذا المجال انظر : ص ٣٢ - ٣٣ . انظر ايضا ص ٤٢ - ٤٨ .

الامام مقيدة بقيود وليست مطلقة . ومهمة الحاكم الأساسية هي إقامة العدل وتنفيذ أحكام الشريعة فالهدف من كافة الولايات هو أن يكون الحكم كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا ، وأن تسود العبودية لله في الأرض .

ويرى ابن تيمية أنه لا لزوم للخروج على النظام السياسي مادامت أمور الدولة من دينية ونيوية مستقرة . ويوضح أن نتائج الثورة والخروج على الحكام أشد مفسدة حتى ولو كان الخارج عليهم مؤمنا . وفي هذا المجال يلاحظ أن آراء ابن تيمية هذه قد تأثرت بموقفه من الشيعة الذين لا يؤمنون بمشروعية هذا . كما تأثرت أيضا بظروف عصره التي اقتضت عدم الخروج على الحكومة التي تقف في وجه التتار والصليبيين حماية للدولة الاسلامية حتى لو اختلفت كثير من الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوافر للحاكم .

أى أن ابن تيمية نظر لمصلحة الأمة البعيدة المدى وحفظ البلاد والدين أكثر من اهتمامه بالنص على صفات الحاكم المثالية . كما أنه باختصار لم يقر حق الثورة .

وظائف الدولة :

تناول ابن تيمية وظائف الدولة ورأى أن الدولة في الاسلام تقوم بعدة وظائف يتطلبها تحقيق الصالح العام ورفع المضار لاقامة العدل في حقوق الله وحقوق العباد . ويوضح هذه الوظائف في :

أولا : الوظيفة المالية : موضحا أن كلا من الولاة والرعية عليه أن يؤدي للآخر مايجب عليه وعلى ولي الأمر وفقا لقوله «أن يأخذ المال من حله ، ويضعه في حقه ، ولايمنعه من مستحقه»^(١٦) ويتكرر مصارف الدولة ومنها المصالح العامة كتحصين الثغور وعمارة الطرقات والجسور واقامة القناطر وغيرها بالاضافة الى رواتب الموظفين .

ثانيا : وظيفة اقامة العدل : وهي أوسع من الوظيفة القضائية وتشملها .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

ثالثا : وظيفة الجهاد :^(١٧) ويؤكد على أهمية الجهاد في الاسلام ومقصوده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين ولكن يؤكد على عدم قتل النساء والصبيان والشيوخ والعميان والرهبان وأصحاب العلل وغيرهم ، وذلك عند جمهور العلماء الا اذا كانوا هم أنفسهم مقاتلين - على اساس انهم ليسوا أهل ممانعة^(١٨) . هذا ولم يناقش ابن تيمية دور الدولة فقط في الجهاد ولكن تناول دور الافراد وفقا لما دعا له الاسلام .

رابعا : وظيفة اعداد المواطنين وتوزيعهم على الاعمال : أى أن على الدولة مهمة اعداد المواطنين الصالحين لتأدية الاعمال التى هى فرض على الكافة والتي لانتم مصلحة الناس الا بها . ويؤكد ابن تيمية على أهمية هذه الوظيفة حيث ترتبط بها صلاحية سير الأمور فى الدولة .

خامسا : وظيفة الدولة من الناحية الاقتصادية : وقد كان ابن تيمية واضحا تماما فى هذه الوظيفة وعالج من خلالها العديد من المشكلات وتطرق الى مسائل أساسية منها متى يجوز للدولة أن تحد من حرية الفرد الاقتصادية فى التملك والعمل ؟ ومامدى هذا التدخل ان كان جائزا ومفيدا فى نظر الاسلام ؟ فقد استطاع ابن تيمية - وتعتبر هذه من أهم انجازاته - أن يكون من جزئيات هذه الاحكام نظرية متكاملة وأن يستنتج منها اتجاه الاسلام العام فى هذه القضية والتي تثير الاهتمام فى العالم حتى وقتنا الحاضر .

سادسا : وظيفة الدولة فى الناحية الدينية والخلقية : فلا تقتصر وظيفة الدولة فى الاسلام على الوظائف المذكورة ولكن تتعداها الى تنظيم الحياة الخلقية والدينية . ومن تنظيم الحياة الدينية - كما أوضح ابن تيمية - فتح المجال أمام عقيدة التوحيد المحررة للبشر من الوثنية حتى تنتشر وتعلو أمام معانى الحق والخير التى جاءت بها رسالة الاسلام . هذه الوظيفة أعطاها ابن تيمية مكانة خاصة تمثيا مع ما جاءت به رسالة

(١٧) عن الجهاد انظر : المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١٣١ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

الاسلام بازالة المنكرات التي تفسد الأخلاق التي حرمتها الشريعة وتهيئة الجو الصالح لارتقاء الناس خلقيا مع تهذيب نفوسهم والتدخل في أعمال الناس الضارة واعتبر ان هذا أهم بكثير من التدخل في أعمالهم الاقتصادية . فواجب الدولة في رأى ابن تيمية هو العمل على منع الشر والمعصية وتيسير طرق الخير والطاعة بكافة الوسائل المشروعة .

وابن تيمية يؤكد على «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذى أنزل الله به كتبه وأرسل رسله موضحا أن «تحریم الخبائث يندرج فى معنى النهى عن المنكر كما أن إحلال الطيبات يندرج فى الأمر بالمعروف»^(١٩) وفى هذا المجال يبين أن «الأمر بالمعروف لا يكون إلا بالمعروف»^(٢٠) .

نظام الحسبة عند ابن تيمية :

ويتضمن مراقبة سلوك الأفراد فى الدين والاقتصاد وفى كافة مجالات النشاط تحقيقا للعدل والفضيلة وفقا لمبادئ الشرع ويأمر المحتسب الناس بصدق الحديث وأداء الامانات وينهى عن المنكرات والكذب والخيانة وتطفيف الميزان ... وغيرها .

ابن تيمية والسياسة الاقتصادية للدولة :

ويوضح ابن تيمية فى مجال تدخل الدولة فى الاقتصاد ان الحرية هى الأصل وذلك فى حدود الاطار الذى حددته الشريعة للتملك وطرق الكسب والتصرف فيه . وانطلق ابن تيمية من مبدأ الحرية الى البحث فى تحديد الأحوال التى تقيد فيها هذه الحرية لمصلحة المجتمع عامة . وقد اورد ابن تيمية فى كتابه «الحسبة» بعض الحالات التى رأى فيها ضرورة

(١٩) ابن تيمية ، الحسبة ، مرجع سابق ، ص ٣٤ . ولمزيد من المعلومات عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر ص ٣٤ - ٥٨ .

انظر : شيخ الاسلام ابن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الطبعة الثانية ، القاهرة : المكتبة القيمة ، ١٤٠١ هـ .

(٢٠) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

التقييد للمصلحة العامة ، ومن ثم يكون التسعير والاجبار على البيع أو الاجبار على العمل وتحديد الأجر حين الضرورة .

فهناك عدة حالات يتحتم معها ضرورة تحديد الأسعار^(٢١) بل اجبار أصحاب السلع على بيعها وهى حالات حاجة الناس الى السلعة والاحتكار وتواطؤ البائعين . فضلا عن هذا فقد نادى بضرورة حذف الوسطاء المستغلين وأوضح طريقة التسعير حتى يكون إجباريا . حيث نادى بضرورة جمع الحاكم لوجوه أهل السوق وغيرهم بحيث يطلع منهم على كيفية اقامة البيع والشراء ثم ينتهى الأمر بالاتفاق نهائيا على التسعير أى أن التسعير يتوصل اليه بعد معرفة مصالح الباعة والمشتريين ولا يكون فيه إجحاف بأى من الطرفين . ومن ناحية أخرى فان من الآراء المتقدمة التى جاء بها ابن تيمية هو أن العمل واجب اجتماعى ، فالعمل فرض على الانسان ويعتبر حق للمجتمع كله وهو أحد المظاهر الأساسية للتكافل الاجتماعى الذى يعتبر الامر بالمعروف أحد أوجهه . ويعتبر العمل واجبا قائما مادام المجتمع محتاجا اليه : وينكر ابن تيمية حاجة الناس الى خبرة بعض الأفراد الأمر الذى يعتبر ضروريا للمجتمع ويمكن الاجبار على العمل حين الضرورة والحاجة وذلك بالتدخل من ولى الأمر . واذا احتاج الناس الى شىء هام فلا يجوز للعمال مطالبتهم بزيادة على حقهم اى لايجوز لهم زيادة أجورهم .

ومن الأفكار المبتكرة فى المجال الاقتصادى فى تحليل ابن تيمية ما يتعلق بالسعر حيث اشار الى قانون العرض والطلب - وبذلك يكون قد سبق الاقتصاديين الكلاسيك أصحاب الحرية الاقتصادية . كما تناول آثار التسعير والتدخل مبينا الآثار السلبية التى يمكن أن تنتج عن التدخل من جانب ولى الأمر وفرضه على البائعين سعرا جائرا لاتراعى فيه مصلحتهم مما يؤدى الى افساد الأسعار واخفاء الأقوات . وقد اشار الى مايعرف بالسوق السوداء حاليا . وقد سبق ان حدد الحالات التى تتطلب التدخل كما حدد الأسس التى يقوم عليها التدخل .

(٢١) لمزيد من المعلومات عن التسعير انظر : ابن تيمية ، الحسبة ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ٢٦ .

وبصفة عامة فقد اعتبر الحرية هي الأصل والتدخل استثناء في حالات الضرورة . ومن ناحية أخرى فقد بحث في تحديد أجور العمال وتقويمها وحل العمل موضعاً نظرت له الاجتماعية له . فالعمل نفسه الذي هو جهد شخص الانسان له صفة اجتماعية كالمال ، وللمجتمع علاقة به وهو نفسه ليس ملكاً فردياً مطلقاً منفصلاً تماماً عن المجتمع . ومن هنا كانت آراؤه في إمكان الاجبار على العمل خدمة للمجتمع . هذا ويلاحظ في آراء ابن تيمية أن مبدأ العدل ينتظم في جميع هذه الأمور ويعتبر المنطلق لأفكاره بتدخل ولي الأمر في تسعير السلع أو الأعمال أو الاجبار على البيع أو العمل ليس انتصاراً لطبقة وإنما هو إقامة للعدل في المجتمع .

ويذكر ابن تيمية قانوناً اجتماعياً هاما هو : دوام المجتمعات القائمة على العدل وان كانت كافرة وعدم دوام الدول القائمة على الظلم وان كانت مسلمة . وقد بنى ابن تيمية العدل على أساس المساواة الحقوقية بين الناس وعدم المفاضلة بينهم . وفي قوله : فإن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة وعاقبة العدل كريمة . ولهذا يروى : الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة^(٢٢) . وهو يكرر نفس المعنى قائلاً : «وأمر الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه اشتراك في أنواع الإثم ، أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وان لم تشترك في الإثم ولهذا قيل : ان الله يقيم الدولة العادلة وان كانت كافرة . ولا يقيم الظالمة وان كانت مسلمة»^(٢٣) . ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والاسلام»^(٢٤) . كما يتكرر حديث الرسول : «ان احب الخلق إلى الله إمام عادل ، وابغض الخلق إلى الله إمام جائر» . فالعدالة في رأيه هو نظام كل شيء^(٢٥) .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢٣) ابن تيمية : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢٤) ابن تيمية ، الحسبة ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢٥) ابن تيمية ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

أهم مساهمات ابن تيمية :

من كل ماتقدم نجد ان ابن تيمية قد قدم العديد من الاسهامات في الفكر السياسى وتعتبر افكاره سباقة على عصره . ومن المعروف انه لم يركز فيها على مصادر خارجية بل ارتكز على النبع الاساسى ممثلا في القرآن والسنة . وكثير من هذه الآراء لم يؤخذ بها في الدول الحديثة الا مؤخرا .

ومن آرائه السياسية ، التى سبق بها عصره الانتخاب بالنسبة للحاكم لاتعيينه . ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والنظر للدولة كجهاز اجتماعى وتدخل الدولة فى الأمور الدينية والخلقية . فضلا عن تحليله للجوانب الاقتصادية خاصة مايتعلق بالتركيز على الحرية الاقتصادية للفرد كأساس وتحليله لقوانين العرض والطلب . وقد أوضح ضرورة وأهمية تحديد الأسعار فى حالة الضرورة وضرورة حذف الوسطاء وغيرها . فضلا عن التأكيد على القيمة الاجتماعية للعمل . ولكن من المساهمات الفعالة التى ركز عليها ابن تيمية مبدأ العدل الذى سيطر على كل أفكاره - والذى اتضح فى كافة النواحي التطبيقية ، ومن أمثلة ذلك عدل الحاكم مع الرعية والعدل فى الميزان والعدل فى التدخل الحكومى فى الجانب الاقتصادى وغيرها .

وأخيرا فان من أهم مساهمات ابن تيمية مايتعلق بالوظيفة الخلقية والدينية للدولة ، وتحليله لضرورة قيام الدولة على أسس خلقية ودينية الأمر الذى بدأت تتجه له الدول والمجتمعات فى عصرنا الحالى .

واذا كان ابن تيمية قد كرس حياته للجهاد : جهاد التتار وغزوهم ، وجهاد الصليبيين وتخليص الأمة الإسلامية من الغزو الاجنبى ، والجهاد الدينى فى محاربة الصوفية خاصة ، ورجالها والبدع المختلفة ، إلا أنه لم يكرس جهده للجهاد ضد الحكم القائم على الرغم من فسادة . فسجنه فى المرات الثلاث التى توفى اثناء آخرها ، لم يكن لأسباب سياسية بل لأسباب دينية متعلقة بآرائه وفتاواه فى أمر الدين . ولكن قد يفسر هذا برؤيته السابق توضيحها عن الثورة وسلبياتها ومخاطرها ، وضرورة الاستقرار والاستمرار خاصة مع وجود التهديدات الخارجية للأمة الإسلامية .

الفصل السادس

ابن خلدون

(٧٢٢ - ٨٠٨ هـ)

وهو ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر ابن محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون . وعبد الرحمن هو اسمه أما ولي الدين فهو لقبه الذي عرف به بعد توليه وظيفة القضاء كقاضى القضاة فى مصر . كما عرف بأبى زيد ككنيته نسبة إلى ابنه الأكبر أما شهرته فهو ابن خلدون نسبة إلى جده . وقد جاء من أسرة أندلسية نزحت إلى تونس التى ولد فيها وانتشرت فروعها فى الأندلس والمغرب . وعرف بابن خلدون نسبة إلى جده التاسع خالد بن عثمان ، وهو أول من دخل من الأسرة إلى الأندلس مع الفاتحين واشتهر بخلدون - وبالتالى فهو رأس الأسرة بالمغرب والأندلس وعرف أفرادها ببني خلدون ومنها أخذ ابن خلدون شهرته^(١) .

ونظرا للتجربة السياسية المكثفة التى عاشها ابن خلدون والتى تأثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالظروف التى عاشها واثرت على آرائه وماتميزت به من ثراء فكرى فأننا سنتناول بشيء من التطويل تلك الظروف .

(١) لمزيد من المعلومات عن حياة ابن خلدون انظر : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقامة ابن خلدون ، تمهيد وتحقيق د . على عبد الواحد وافى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د . ت ، مقامة د . على عبد الواحد وافى ، ص ٢٩ - ١٧٩ . وسنشير لهذا المرجع باسم المقامة . وهناك العديد من المراجع العربية والاجنبية عن ابن خلدون ومن أهمها : د . محمد ربيع ، النظرية السياسية لابن خلدون ، القاهرة : دار الهنا للطباعة ، ١٩٨٣ . وايف لاکوست ، العلامة ابن خلدون ، ترجمة د . ميشال سليمان ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٢ .

وأصل أسرته يرجع الى حضرموت باليمن وترجع في نسبها الى وائل بن حجر وهو صحابي معروف روى سبعين حديثاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم وكان قد أرسله الرسول مع معاوية بن ابي سفيان الى اليمن ليعلمهم القرآن والاسلام .

وقد حفظ ابن خلدون القرآن وتفقّه في القراءات السبع ودرس التفسير والحديث كما درس النحو واللغة على أشهر أساتذة تونس التي كانت في تلك الوقت مركزاً للعلوم والآداب في بلاد المغرب . وقد تخصص في الفقه المالكي وعلوم اللغة والشعر ثم درس المنطق والفلسفة أثناء حياته العملية وتفوق فيهما . وقد تحول عن الدرس والتحصيل في سن الثامنة عشرة نتيجة للطاعون الذي استشرى في العالم والذي راح ضحيته أبواه ومدرسه والشيوخ من العلماء في بلده . وكذلك فقد كانت هناك هجرة لمن أقبلت من العلماء من تونس الى المغرب حيث هاجروا مع سلطانها ابن ابي الحسن . ومن هنا تحول الى محاولة الوصول الى الوظائف الديوانية في المغرب والاندلس معا فقد كان ابن خلدون متأثراً بأصله وما وصل اليه اجداده من مكانة مرموقة . حيث تولى جده الثاني أمر تونس كما تولى جده الأول أمر دويلة أخرى بالمنطقة .

وقد كانت افريقيا الشمالية مسرحاً للثورات السياسية العنيفة وذلك منذ القرن السابع الهجري وقد كان ابن خلدون في بداية عمله بالوظائف العامة في جانب الوزير أبي محمد عبد الله تفركين عندما انتزع عرش تونس وأقام عليها أخاه الطفل وذلك تحت كفالته واستبداده وقد سار معه في جيشه لملاقاة أمير القسطنطينية الذي سعى لهزيمة الوزير واستعادة عرش أجداده وبالتالي فقد فر ابن خلدون خفية من المعسكر المهزوم ناجياً بنفسه وجال في البلاد الى أن وصل الجزائر وقضى فيها بضعة أعوام . ومن المعروف أن شمال افريقيا في منتصف القرن الثامن الهجري حيث عاش ابن خلدون تميزت بالاضطرابات والحروب وقيام دول وانهيار أخرى وقد غلب على الجو العام الدسائس والمكائد مع التنافس بين الحكام على البذخ وبذل الهبات في جذب رجال الفكر والأدب في فترات السلم .

وباختصار فقد تميز العصر بالديناميكية والاضطراب حول دول وقصور متنقلة بين المغرب وتونس والأندلس . . .

وقد تولى ابن خلدون وظيفة كتابة العلامة وهي وضع «الحمد لله والشكر لله» وغيرهما بالقلم الغليظ على المكاتبات الرسمية وكانت تتطلب شيئاً من الانشاء والبلاغة تمشياً مع موضوع المخاطبة أو المرسوم . كانت هذه هي أول وظيفة عامة يتولاها ابن خلدون ثم عمل عضواً في المجلس العلمي الخاص بسلطنة فاس حيث عينه سلطان المغرب الأقصى أبو عثمان بعد أن تقرب إليه وأظهر له ولاءه ثم رقاؤه ليصبح ضمن كتابه وموقعيه . وقد عمل ابن خلدون باستمرار على الاستفادة من الوضع القائم والتقرب من الحكام مع التقلب تحقيقاً للوصول إلى الوظائف الأعلى مما جعل الكثيرين يتهمونهم بالانتهازية . وقد كان لابن خلدون قدرة خاصة في الحديث والبلاغة وتمتع بنفوذ قوى بين القبائل الداخلية . وعرف بقدرته على تأليب القبائل على الحكام والوشاية والدسياسة وتمكن عن طريق كل هذا من الوصول إلى المناصب العليا سواء في تونس أو المغرب أو الأندلس . وقد تأمر ابن خلدون على أبي عثمان سلطان المغرب الأقصى الذي سبق أن تقرب إليه ورقاه لأعلى ، وبالتالي فقد ألقى به في السجن لمدة عامين ثم أعيد لمناصبه بعد وفاة السلطان وتقرب من الحاكم الجديد وتولى وظيفة الكتابة ثم عادى الحاكم من جديد .

وقد أسهم ابن خلدون في خلع سلطان وتنصيب آخر واستطاع أن يصل بفضل هذا إلى أن يصبح كاتب سر السلطان وتولى الترسل (المراسلة) عنه والانشاء لمخاطباته وجعله موضع ثقته ثم ولاه خطة المظالم أي القضاء وجعله قاضي القضاة . ولما لم تنجح جهوده في الوصول إلى الوظائف الأعلى على مثال ماوصل إليه أجداده ونجحت الوشايات ضده سافر إلى تونس حيث كان الوزير الذي سبق أن تأمر ضده على السلطان قد جاء للحكم كأمر (بجاية) . وتولى ابن خلدون منصب الحجابة وهي اسمى منصب في الدولة بعد السلطان ويرافق منصب رئيس الوزراء . وعمل بكفاءة ولكن مالبث الأمير أن قتل وقام ابن خلدون بتسليم

المدينة والأمر الى السلطان المنتصر ابي العباس مما جعل هذا الأمير يبقيه في منصبه وهو الحجابة . ولكن ما لبث أن ارتاب فيه وأمر بالقبض عليه ففر وبدأ من جديد سياسته في الولاء والانقلاب وتآليب القبائل على الحكام ثم على أعدائهم وهكذا . اى الانسلاخ من جماعة حاكمة والانضمام لأخرى .

وما لبثت أن سدت قصور المغرب كلها في وجهه بعد أن أصبح موضع ريبة من أمرائها جميعا فرحل ثانية الى الاندلس وحل ضيفا على سلطانها الأمر الذى خشى معه سلطان المغرب من سائسه وطلب من سلطان الأندلس ابعاده . وبالتالي عاد الى المغرب وبدأ كتابة مؤلفه التاريخي المعروف «مقدمة ابن خلدون» . وقد كان ابن خلدون بلا منازع أعظم سياسى عرفته افريقيا الشمالية في تلك الفترة وتمتع بنفوذ ضخم بين القبائل الصحراوية وخبر السياسة بكثافة لمدة ربع قرن من الزمان وأصبح خبيرا بدسائس القصور وبخفايا السلطة وخدم في جميع الدول المغربية . ويهمنا أخيرا أن ابن خلدون خرج للحج ربما لفشله في الوصول الى مناصب أعلى نتيجة لانكشاف أمره بين الحكام جميعا وعدم تمتعه بثقة أحد . وربما كان من ناحية أخرى أنه قد زهد في السياسة ورغب في البعد عن مكائدها والتفرغ للدراسة والتدريس . سار ابن خلدون الى الاسكندرية قادمًا من المغرب بلا عودة ، بعد حياة حافلة ومنها الى القاهرة التي جذبت بهرته وكانت مركز التفكير الاسلامي . حيث اثار الاعجاب بعلمه ولباقته وكانت شهرة مؤلفه الذى سبق أن نسخه في تونس قد سبقته الى القاهرة .

وقد أكرم سلطان مصر وفادته وعينه في منصب تدريس الفقه المالكي بمدرسة القمحية فجذب لمجلسه في تلك المدرسة الأمراء والعلماء ثم عين قاضى قضاة المالكية وقام بالفعل باصلاح الفساد القائم ولكنه ووجه بالوشايات كما روع بهلاك زوجته وأولاده وكل مايملك وهم في طريقهم من تونس الى القاهرة حيث واجهت سفينتهم اعصارا ضخما . فزهد في وظيفة القضاء كما نجحت الوشايات ضده فأعفى من منصبه . ثم عكف على التدريس حيث عينه السلطان برقوق أستاذا للفقه المالكي في مدرسته الظاهرية البرقوقية . ولكنه كان أيضا موضع وشاية فأعفى منها ثم خرج

للحج وذهب للزيارة فى تلك المناطق المقدسة لفترة ولكن عاد من جديد لمصر حيث ولاه السلطان كرسى الحديث باحدى المدارس الكبرى فى ذلك الوقت . ولكن أطيح بالسلطان ففقد ابن خلدون مناصبه ، وبعد وفاته سافر ابن خلدون الى بيت المقدس حيث طاف فى زيارات ثم عاد لمصر ثانية ليعمل بالتدريس . وعندما غزا تيمورلانك بجيوشه الشام وكانت تابعة لمصر خرج السلطان من مصر لملاقاته بجيوشه وكان فى حاشيته ابن خلدون وقد تغلبت عليه من جديد روح المغامرة والخديعة وخرج لمعسكر تيمورلانك ومدحه وأقنعه بأنه سيصبح حاكم العالم كله. ولكنه عاد لمصر واسترد من جديد منصب قاضى القضاة ثم عزل منه للمرة الثالثة وأعيد اليه وتوالى ذلك ست مرات . وقد توفى فى النهاية فى القاهرة وهو فى منصبه هذا .

والذى يعنينا فى أمر ابن خلدون هو كثافة التجربة السياسية التى عاشها فقد حرص على أن يربط نفسه ودائما بمقر سلطة سياسية سواء كان هذا فى تونس أو المغرب أو الأندلس أو مصر وهذه التجربة السياسية من الدرجة الأولى أسهمت كثيرا فى عمق أفكار ابن خلدون وموضوعيتها فقد سعى فى كتاباته لتحليل الظاهرة السياسية أى ظاهرة السلطة والصراع عليها .

وآراء ابن خلدون هى نتاج لظروفه الشخصية كما أنها نتاج لوضعه الأسرى وحقيقة تميز أسرته من حيث المكانة السياسية لأجيال مما أثر على رغبته فى استعادة مكانته وهيبة أسلافه . كما أن آراء ابن خلدون هى مرآة لعصره وإن كان من الملاحظ أن ابن خلدون استطاع ان يستفيد من تجاربه ويتخطى فى مساهماته محدودية عصره .

ومع ان ابن خلدون له جوانب كثيرة فى كتاباته إلا ان مايعنينا منها هو الجانب السياسى وما يعنينا من حياته هو تجربته فى العمل السياسى والتدريس فى النهاية بعد هذه التجربة الطويلة .

أما عن مؤلفاته فأهم ماوصل إلينا منها هو كتاب «العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى

السلطان الأكبر» ويتكون هذا المؤلف الضخم من سبعة مجلدات وهو يتكون في الواقع من ثلاثة كتب مستقلة . فالمجلد الأول من هذه المجلدات الذي يعرف باسم «مقدمة ابن خلدون» يعتبر بمثابة كتاب مستقل . أما الكتاب الثاني فهو كتاب العبر والكتاب الثالث هو كتاب التعريف بابن خلدون وكان جزءاً من كتاب العبر فاستقل عنه وهو لم يقتصر على التعريف بابن خلدون بل تناول سير العديد من الدول والشعوب سواء التي زارها أو التي لم يزرها وإن كانت معلوماته في الأخيرة لا تتسم بالدقة . وقد نسخ ابن خلدون مقدمته لأول مرة وهو في تونس وأهداها إلى سلطان تونس وهو السلطان أبي العباس ثم نظمها وهو في القاهرة وفي ذلك الوقت قام بعمل نسختين أهدى أحدهما إلى سلطان مصر والثانية لسلطان المغرب الأقصى السلطان أبي فارس عبد العزيز .

آراء ابن خلدون السياسية :

واهتم ابن خلدون بدراسة المجتمع وتكوينه وخصائصه وقد جاء اهتمامه بدراسة الظاهرة السياسية كنتاج طبيعي لاهتمامه الاصيل بدراسة الظاهرة الاجتماعية وقد اعتبر السياسة موضوعاً عاماً لاموضوعاً خاصاً كما عالجه من قبل الكثيرون من المفكرين الاسلاميين . وعلى الرغم من محدودية اتجاه سابقه بمعالجة صفات الحاكم والعيوب التي يجب البعد عنها وغيرها من شروط الامامة ثم الخطط السلطانية كالوزراء والامارة الا ان ابن خلدون تناول الدولة وتحليلها بطريقة موسعة موضوعية متكاملة . فقد انتقد ابن خلدون كتاب السياسة لأرسطو على أساس أن جزءاً منه ضاع أما الباقي فهو غير واف ومختلط بغيره^(٢) بل انه ذهب الى التشكيك في نسب الكتاب لأرسطو . ولم يتحدث ابن خلدون عن افلاطون وإن كانت آراؤه في نشأة الدولة تتشابه مع ما جاء به افلاطون كما تتشابه مع سابقه من المفكرين الاسلاميين مثل الماوردي ومن قبله الفارابي . كما أن الكثير من آرائه عن الحاكم يمكن أن نجدها أيضاً في آراء سابقه . هذا ويؤكد ابن خلدون بفخر على أنه وصل بافكاره الى ما لم يصل إليه الأوائل .

(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٢٣ .

وإذا كانت آراء ابن خلدون في نشأة الدولة ورأيه في الحاكم ليست بالجديدة فعلا ولكن الجديد هو تحليله للظاهرة السياسية : ظاهرة السلطة حيث يعتبر منهاجه إسهاما أساسيا في مجال التحليل السياسى .

نشأة الدولة والمدينة :

يرى ابن خلدون أن الاجتماع الانسانى هو عمران العالم ، وهو ضرورى حيث الانسان مدنى بطبعه فلا بد له من هذا الاجتماع ، أما التاريخ فهو خبر عنه^(٣) . فالله سبحانه وتعالى خلق الانسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها الا بالغذاء وهداه الى التماسه بفطرته ولكن الانسان قاصر عن تحصيل حاجته من الغذاء الأمر الذى يحتاج للطحن والعجن والطبخ . وبالتالي للآلات وبالتالي للصناعات المتعددة من حداد ونجار وفاخورى ، حيث العلوم والصناعات هى نتيجة الفكر الذى يميز الانسان عن سائر الحيوانات . فالتعاون ضرورى لسد الاحتياجات المتعددة الضرورى منها ثم الكمالى كما أن التعاون ضرورى لصد كل عدوان خارجى من الحيوانات الكاسرة وكذلك لمواجهة خطر الطبيعة .

اى ان الاجتماع المدنى - الذى هو «المدنية» ضرورى للجنس البشرى وبقاؤه وهذا هو معنى العمران^(٤) . ولا بد للاجتماع البشرى من سياسة ينتظم بها أمره أى لابد للاجتماع الضرورى للانسان من رئيس أو سلطان حيث يوضح ابن خلدون أن طباع البشر تتميز بالحيوانية والعدوان والظلم . وبالتالي فهناك حاجة للرئيس أو السلطان وهو واحد منهم ولكن له الغلبة عليهم . وكما أن له الغلبة عليهم فإن له الحكم الوازع و السلطان واليد القاهرة وهذا هو معنى الملك فى تعريف ابن خلدون^(٥) :

(٣) فى قوله : «... حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الانسانى الذى هو عمران العالم ، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغليات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث فى ذلك العمران بطبيعته من الأحوال . انظر : المرجع السابق ، د ١ ، ص ٣٢٨ .

(٤) المرجع السابق ، د ١ ، ص ٣٣٧ .

(٥) المرجع السابق ، د ١ ، ص ٣٣٩ . - ٢٧٢ -

وابن خلدون لم يكتف بتعريف العمران بل أوضح أنواعه . فقسمه إلى قسمين رئيسيين وهما : العمران البدوي ، والعمران الحضري . ففي قوله : « العمران وهو التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات ، لما في طباعهم من التعاون على المعاش ... ومن هذا العمران ما يكون بدويا ، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الجلل المنتجة في القفار وأطراف الرمال . ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدائر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها» (٦) .

وقد عالج ابن خلدون من خلال علم العمران مختلف التقلبات التي تواجه المجتمعات موضحا الأسباب وراء ذلك في بعض المجتمعات وعدم وصول البعض الآخر الى مكانة الأولى .

من ناحية أخرى أوضح عناصر وخصائص المجتمعات المتحضرة والمسيطرة والتي تميزها عن غيرها من المجتمعات . فضلا عن هذا فقد عالج ظاهرة العمران موضحا أنها كأي ظاهرة بشرية لا بد وان يكون مصيرها الفناء حيث انها تنمو وتتكامل وتعلو ثم تتدهور وتختفي في النهاية . وقد قام بمعالجة هذه التقلبات المختلفة .

ظاهرة العمران عند ابن خلدون :

وظاهرة العمران في رأى ابن خلدون لها خصائص ثلاث وهي أنها ظاهرة :

طبيعية ، عضوية ، ووظيفية

فهى طبيعية بمعنى ان التجمع البشرى طبيعى والانسان اجتماعى بطبعه ولايستطيع ان يعيش بمفرده .

وهى عضوية بمعنى ان التجمع الانسانى لا بد وان يتطور وبشكل معين معبرا عن تطور ثابت في مجموعة الخلايا المكونة لها .

(٦) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .

وهى وظيفية بمعنى أن الأفراد يتجهون الى التخصص فى عمل معين يبرعون فيه ويكتسبون مهارات معينة .

مراحل المجتمع البشرى :

والمجتمع البشرى فى رأى ابن خلدون يمر بمراحل ثلاث^(٧) :

١ - حالة البداوة وقد اعتبرها انها الأصل ويتمثل فيها مضمون التقدم الحقيقى^(٨) .

٢ - حالة الملك وتقوم أساسا على العصبية ، ويتبع الملك «الرفه واتساع الأحوال» .

٣ - حالة الحضارة ويعرفها بأنها «التفنن فى الترف واحكام الصنائع المستعملة فى وجوهه» ، وهى تمثل غاية العمران .

العوامل الجغرافية وأثرها على السياسة (نظرية المناخ) :

عالج ابن خلدون تأثير العوامل الجغرافية على السياسة فقد سبق عصره فى تحليل هذه الظاهرة كما سبق غيره من المفكرين وان كان رأى الغالب بين المفكرين الغربيين ان مونتسكيو رائد مبدأ فصل السلطات فى صورته الحديثه ، هو أيضا رائد هذا الاتجاه الايكولوجى اى الذى ركز على اثر البيئة بمفهومها الواسع على السياسة - وهو الاتجاه الذى ظهر فى الغرب وازدهر فى هذا القرن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وفى الواقع فان ابن خلدون كان سباقا على مونتسكيو فى آرائه وان كانت آراء الأخير أشمل حيث تضمنت كافة المؤثرات البيئية . وابن خلدون سبق عصره فى هذا المجال وهو لم يكتف بتوضيح أهمية الاجتماع البشرى وطبيعته وضرورته بصفة عامة . ولكنه تناول أيضا تنوع المجتمعات البشرية وفقا للاقليم وتأثره بظروف المناخ واثار ذلك على أخلاق البشر وأحوالهم بصفة عامة وذلك من خلال دراسته لجغرافية العالم^(٩) . فمن

(٧) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٥٤٨ .

(٨) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٤٧٣ .

(٩) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، د ١ ، ص ٣٤٠ - ٣٩٧ .

خلال دراسته لتأثير العوامل الجغرافية الطبيعية أوضح أن الاعتدال في المناخ له أثره على الشعوب حيث يرتبط تطور الحضارة بالمناخ المعتدل ، بينما أكد على أن المجتمعات المتطرفة المناخ تكون بعيدة عن الحضارة والثقافة . فساكن المناطق المعتدلة مناخيا يتميزون بالاعتدال في خلقهم وخلقهم . وقد اتضح من هذا المجال مكانة العرب والفرس والرومان بينما أوضح كيف أن المجتمعات الأخرى في أوربا مثلا لم تصل الى تقدمهم ولم تسهم في دفع الحضارة . بين ابن خلدون كيف أن الذوق العام ومدى الفهم والتعقل تتأثر أيضا بالمناخ وهي بدورها تؤثر في عادات الشعوب وتقاليدها . كما أوضح أثر نظام التغذية على البناء الفسيولوجي والنفسي للشعوب . وما لذلك من آثار سياسية . واثّر نظام التغذية أوضحه في تحليله لمدى الخصب والجوع واثرها على الافراد موضحا كيف ان اهل البداوة يتميزون بالتقشف والتدين بخلاف أهل المدن والأمصار كما أكد أيضا على اثر المناخ على الدين . وقد جلل ابن خلدون العلاقة بين المناطق الشمالية والجنوبية متناولا أسباب تقدم الأولى وتخلف الأخيرة .

وفي تناوله لنظرية المناخ أبلغ في وصف تأثير البيئة على فطرة البدو وهو يؤكد ان البدو هم أصل العمران والمدنية . وعرف البدو بأنهم هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم أما الحضر فهم في تعريفه المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم^(١٠) . ومن هذه البداية أوضح ابن خلدون أن الضروري أقدم من الكمالى : أى سابق عليه فالضرورى هو الأصل بينما الكمالى ما هو الا فرع ناشىء عنه . ومن هنا أكد على أن البدو هم أصل الحضر والمدن وسابق عليها . بل إنه ذهب من تحليله هذا الى توضيح ان اهل البدو أقرب الى الخير من الحضر حيث لم تلوثهم المدنية بل ظلوا على الفطرة بما تتيحه من عوائد الخير ومزاياه بينما الحضارة هي نهاية العمران ، وبالتالي هي نهاية خروجه الى الفساد . والحضارة متصلة بالحضر لا بالبدو .

ومن ناحية أخرى أوضح أن أهل البدو أقرب الى الشجاعة من أهل الحضر ، وان وازع أهل البدو الشيوخ بينما وازع أهل الحضر هو الحاكم

(١٠) لمزيد من المعلومات ، انظر : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ - ٤٨١ .

أو السلطان. وبينما يعتمد البدو على العصبية فإن أهل الحضار يعتمدون على الجيش . وقد انتهت موازنة ابن خلدون بين البدو والحضر وأهل كل منهما الى نظرية العصبية التي كان لها صدى كبير والتي تعتبر الاساس في الانتماء الى الجماعة ايا كانت الجماعة سواء كانت أمة أو دولة أو قبيلة وهي التي كانت مقصد ابن خلدون .

نظرية العصبية :

فقد ابتكرها ابن خلدون كنظرية جديدة في تفسير نظرية الدولة وقيامها وقد ساعدت خبرته الواسعة وتربيته السياسية من الدرجة الأولى في الوصول الى العديد من الأمثلة . فقد بدأ ابن خلدون بتحديد مفهوم العصبية فمعنى العصبية عنده هي : «نُغرة كل أحد على نسبه وعصبيته وما جعل الله في قلوب عباده من الشفقة والنُغرة على ذوى أرحامهم وقربائهم موجودة في الطبائع البشرية وبها يكون التعاضد والتناصر»^(١١) : أى أن العصبية من صلة الرحم وهي صلة طبيعية بين البشر ويتولد عنها الولاء والالتحام والحلف والوُصلة . بعبارة أخرى فإن العصبية هي نغرة الانسان على من ينتسب بوجه من وجوه النسب أن يناله ضيم أو تصيبه هلكة .

وبالتالى فالعصبية والنغرة المرتبطة بها هي الترجمة لمفهوم الولاء والانتماء وهو أساس الرابطة في العصر الحديث في اطار الدولة القومية . وان كانت تجدر الإشارة الى أن الولاء في العصبية أساسه قبلى محلى أى أولى أما في الدولة القومية الحديثة فأساسه قومى ويعتبر أسمى درجات الولاء متخطيا الانتماءات الأولية داخل الدولة . والعصبية أو النغرة المرتبطة بها قد تكون للقبيلة أو العائلة الممتدة أى قد تعنى العصبية بمعناها الواسع أو قد تكون للأخوة وأبناء العم ، أى الألق من حيث صلة الرحم ، وفي هذه الحالة تكون العصبية أضيق ولكنها أقوى . وابن خلدون يرى أن العصبية مرتبطة بالرياسة لأن الأخيرة تكون في هذا النسب الخاص ولا تكون في الكل^(١٢) . ومن يتولى الرياسة لابد ان تكون عصبيته

(١١) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٤٨٤ .

(١٢) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٤٨٨ - ٤٩١ .

أقوى من الكل وبالتالي الرياسة لا بد أن تكون موروثة عن مستحقيها نظرا للتغلب بالعصبية . «وذلك أن الرياسة لا تكون إلا بالغلب ، والغلب إنما يكون بالعصبية . فلا بد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم واحدة واحدة.... والرياسة على القوم إنما تكون متناقلة في منصب واحد تعين له الغلب بالعصبية ... والرياسة لا بد أن تكون موروثة عن مستحقيها لما قلناه من التغلب بالعصبية»^(١٣) .

كما أن الحسب والشرف يرتبطان بالنسب وما يترتب عليه من عصبية . حيث يبين ابن خلدون : «أن ثمرة الانساب وفائدتها إنما هي العصبية للتغلب والتناصر ، فحيث تكون العصبية مرهوبة ومخشية والمنبت فيها زكى محمى تكون فائدة النسب أوضح وثمرتها أقوى»^(١٤) .

ويرى ابن خلدون أن أهل البدو أقدر على التغلب من غيرهم لتواجد تلك العصبية بينهم وبالتالي فإذا تبدلوا (تمدنوا) زالت عنهم الشجاعة .

ومن ناحية أخرى فقد أوضح أن «غاية العصبية هي الملك، فهي تجرى لغاية محددة بحيث أن العصبية الأقوى من بين عصبيات القبيل الواحد تغلب على بقية العصبيات وبالتالي تلتحم كل العصبيات فيها ، وتظهر كأنها عصبية واحدة كبرى . وفي تحليله للملك أظهر ابن خلدون الفرق بينه وبين الرياسة والذي يتمثل أساسا في تميز الملك بالقهر والتغلب . ففي قوله : «ان العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه ؛ وقدمنا أن الأمميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزغ بعضهم عن بعض ؛ فلا بد أن يكون متغلبا عليهم بتلك العصبية ، وإلا لم تتم قدرته على ذلك . وهذا التغلب هو الملك ، وهو أمر زائد على الرياسة ؛ لأن الرياسة إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس له عليهم قهر في أحكامه ؛ وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر . وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب مافوقها ؛ فإذا بلغ رتبة السؤدد والاتباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر لا يتركه لأنه مطلوب للنفس . ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعا .

(١٣) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٤٨٩ .

(١٤) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٤٩١ .

فالتغلب الملكى غاية للعصبية^(١٥) . فالعصبية «إذا بلغت غايتها حصل للقبيل الملك»^(١٦) .

كما أكد ابن خلدون على أن العرب هم أبعد الأمم عن سياسة الملك لأنهم أكثر بداءة وأبعد مجالا فى القفر من غيرهم ، وهم قد استغنوا عن غيرهم لأنهم ألفوا الشظف والخشونة والتوحش مما جعل من الصعب انقياد بعضهم لبعض^(١٧) .

والدولة فى رأيه إذا استقرت قد تستغنى عن العصبية إذ يصبح هناك تسليم للسلطة حيث تستحكم صبغة الرياسة^(١٨) .

وفى تحليله للعصبية لا يكتفى ابن خلدون بتوضيح النواحي الوظيفية الطبيعية واثرها أى لا يكتفى بتوضيح القوة الجسدية وحدها . ولكن يرى ضرورة توافر القوة المعنوية المرتكزة الى الأخلاق والدين . وبالتالي فان ابن خلدون يربط بين السياسة والأخلاق ربطا قويا . حيث أن السياسة والملك عنده يرتبطان بالخير وبالتالي فان أهل الملك يجب أن يعتمدوا على الصفات والأخلاق الحميدة فضلا عن العصبية . وهو يوضح ذلك بما لا يقبل الجدل . كما يؤكد على أهمية الدين وعلى ضرورة ارتكاز الملك عليه مؤكدا على أن الدين يقوى العصبية . وبالتالي فان ابن خلدون يؤكد ان العظماء من الحكام استطاعوا أن يحققوا مكانتهم تلك ليس نتيجة لعصبيتهم وقوتهم فقط ولكن بسبب تمسكهم بالمبادئ الاخلاقية والروحية والحكم بما أمر الله . بل ان ابن خلدون يذهب الى التفرقة بين الحكم وصلاحيته على اساس ما اذا كان الحاكم يعمل لصالح الجماعة ككل او يعمل لصالحه هو .

(١٥) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(١٦) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ .

(١٧) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(١٨) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ .

من ناحية أخرى فإن ابن خلدون أكد على أن الدعوة الدينية تقوى من أساس الدولة فضلا عن قوة العصبية المرتكزة عليها . حيث الصبغة الدينية تذهب بالتناقص والتحاسد الذي فى احدى العصبيات وتفسح الطريق للحق والعدالة . وهو فى نفس الوقت يوضح ان الدعوة الدينية هى الاخرى لابد وان تستند الى العصبية . وعليه فمن تحليل آرائه يمكن القول إنه أوجد علاقة سببية بين الدعوة الدينية والعصبية والدولة القائمة عليها . حيث يرى أن : «الدعوة الدينية تزيد الدولة فى أصلها قوة على قوة العصبية» ، فضلا عن أن : «الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم»^(١٩) . فهناك علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية بين العصبية والدعوة الدينية حيث كل منهما تقوى الأخرى .

كما ربط ابن خلدون بين العصبية وحدود الدولة موضحا ان الدولة يجب ان يكون امتدادها الجغرافى محدودا على قدر أهل العصبية المكونين لها بحيث لا تتسع أطرافها فيزيد عدد من يتولون الأطراف من أهل العصبية وينفذ فى النهاية فتصبح مغنما للأعداء . وهو يؤكد على أن كل دولة لها حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها .

من ناحية أخرى فقد ربط ابن خلدون ايضا بين العصبية وعمر الدولة مستندا الى المنهج العضوى . فالدولة عنده ككائن حى يولد ويحىي ثم يموت أى أنها تخضع لعوامل النمو والهلاك وبالتالي فإن لها أعمارا طبيعية كالأشخاص . وهو يوضح ان عمر الدولة فى المتوسط ١٢٠ سنة مسترشدا بحياة الافراد العاديين على اساس انها تمثل اعمار ثلاثة اجيال : على أساس أن الجيل هو عمر شخص واحد من العمر المتوسط^(٢٠) . وبالتالي فقد اوضح ابن خلدون من خلال نظريته العضوية التطورية للدولة ما تمر به من اطوار ومايصاحب كل طور من هذه الاطوار .

(١٩) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٢٠) «فهذا العمر للدولة بمثابة عمر الشخص من التزايد إلى سن الوقوف ثم إلى سن الرجوع» .

المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٥٤٥ - ٥٤٨ .

اطوار الدولة عند ابن خلدون^(٢١) :

والاجيال الثلاثة التى رآها ابن خلدون كأساس عمر الدولة هى فى الواقع تقابل خمسة أطوار :

الطور الأول : ما اطلق عليه هو «طور الظفر بالبغية» وغلب المدافع والممانع ، والاستيلاء على الملك وانتزاعه من ايدى الدولة السالفة قبلها . ويتميز هذا الطور بأن «صاحب الدولة» الذى اعتمد على عصبية قومه فى الغلب يكون أسوتهم فى اكتساب المجد وجباية المال والحماية وغيرها فلا ينفرد دونهم بشىء .

الطور الثانى : «طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة» . بل ان «صاحب الدولة» يصبح معنيا باصطناع الرجال واتخاذ الموالى والصنائع لجذع أنوف أهل عصبية وعشيرته المقاسمين له فى نسبه . أى أنه يحرص على إبعاد أهل عصبية ، ويفرد أهل بيته بمجده .

الطور الثالث : فهو «طور الفراغ والدعة» لتحصيل ثمرات الملك مما تثرع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت . وبالتالي فإن الحاكم (أو صاحب الدولة فى تعبيره) يتفرغ لتشييد المباني ، واستقبال الوفود من أكابر القوم من الأمم والقبائل المختلفة .

الطور الرابع : «طور القنوع والمسالمة» : ويكون صاحب الدولة فى هذا قانعا بما بنى أولوه ... مقلدا للماضين من سلفه «تثبيتا لآثارهم ومعتبرا أن الخروج على نهجهم مفسدة وأنهم أبصر بالأمور وبما حققوه من مجد .

الخامس : «طور الاسراف والتبذير» . ويكون صاحب الدولة فى هذا الطور متلفاً لما جمع أولوه فى سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته ... مستفسدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه حتى يضطغنوا

(٢١) انظر ولمزيد من المعلومات : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٥٣ - ٥٥٦ .
هناك من يستخدم فى هذا المجال تعبير صيرورة الدولة ، انظر : لاکوست ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ - ١٥٠ .

عليه ، ويتخاثلوا عن نصرته ، مضيعا من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته . وبصفة عامة يكون مخربا لما أسسه أسلافه وهادما لما بنوه . «وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم ويستولى عليها المرض المزمن الذي لا تكاد تخلص منه ولا يكون لها معه دواء إلى أن تنقرض» .

وفي تحليله لأطوار الدول يربطها أيضا ليس فقط بالعصبية ولكن أيضا بالبداوة وانتقال الدولة منها إلى الحضارة . كما أن هناك ارتباطا بين الأطوار المذكورة وهي خمسة في تحليله وبين الأجيال الثلاثة التي أوضحها . كل هذا في إطار رؤيته في الدولة على أساس المنهج العضوي أو وفقا لتعبيره للربط بين الدولة والكائن الحي أو بينه وبين الأشخاص . وقد وضع ابن خلدون حالة البداوة في المقدمة واعتبرها الحالة الأصلية الأولى ، وقد نمت منها كل الحالات المتتابعة . وحينما يأتي طور الحضارة أو يأتي طور القنوع أو المسالمة وطور الاسراف والتبذير أو الجيل الثالث تكون الدولة قد هرمت ووصلت إلى نهايتها ومن ثم تنفض - وبالتالي تصبح مجالا لاستيلاء عصبية جديدة عليها وتبدأ دولة جديدة في النمو .

نظام الحكم:

أما عن نظام الحكم عند ابن خلدون فقد تناول في إطار تحليله له معنى الخلافة أو الامامة مبينا ثلاث صور للنظم السياسية حيث يقسم الملك الذي اعتبره منصبا طبيعيا وضروريا للمجتمع البشري إلى ثلاثة أقسام^(٢٢) :

الاول : ملك طبيعي : ويعنى حسب تعبيره : «حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة» وأساسه التغلب والقهر . هذه هي صورة الدولة البدائية في العلوم السياسية حيث أن فكرة القانون لم تتجرد عن شخص الحاكم .

(٢٢) عن تعريف هذه الأنواع انظر : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ .

الثانى : ملك سياسى : وينصرف الى «حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار» . وفى هذه الحالة توجد قوانين سياسية - حسب رأيه - تسلم بها الكافة ويتقاضون الى حكمها - ويخضعون لها كما كان الحال بالنسبة للفرس .

الثالث : الخلافة : وهى «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة اليها» . وفى هذه الحالة يوجد قانون يسود على كل من الحاكم والمحكوم كما هى الحال فى الصورة الثانية الا أن هذا القانون تدخلت فى تحديد عناصره الارادة السماوية . حينذاك تصل الجماعة السياسية من حيث نظامها الى مرحلة الكمال وهو فى قوله هذا يتصور الجماعة الاسلامية وهى تملك سلطة زمنية تستند الى تعاليم سماوية مطلقة . فالخلافة هى : «حمل الكافة على أحكام الشريعة»^(٢٣) .

ويرى ابن خلدون أن الملك منصب طبيعى حيث أن التجمع البشرى طبيعى كما ذكرنا لأن الانسان مدنى بطبعه ، وبالتالي فمن الضرورى وجود حاكم يعتبر وازعا يزع الأفراد بعضهم عن بعض ويمنع اعتداء بعضهم على بعض . والحاكم بمقتضى الطبيعة البشرية هو الملك القاهر المتحكم وقد ربط الملك - كما سبق أن أوضحنا - بالعصبية .

السمات الأساسية للملك :

عدد ابن خلدون تلك السمات التى لا يتم الملك إلا بها وذلك على النحو التالى :

١ - **استعباد الرعية :** وخضوعها للملك بحيث لا تكون هناك كلمة الا كلمته ولا أمر إلا أمره بمعنى آخر أن تكون للملك السلطة العليا المطلقة أى السيادة بالمفهوم الحديث .

٢ - **حماية الثغور :** ويتحقق عن طريقها منع اعتداء الافراد داخل الدولة بعضهم على بعض ، وحماية الدولة نفسها من أى اعتداء خارجى عليها .

(٢٣) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠١ .

٣ - جباية الأموال .

٤ - ارسال البعوث والرسل .

وقد كان ابن خلدون حريصا على ابراز أن الملك في ظل حتمية المجتمع البشرى وفي ضوء السمات السابق ذكرها يؤدى الى اصدار أحكام جائرة ويجعل الحاكم يسير وفق رغباته وشهواته فتصبح طاعة الافراد له عسيرة وبالتالي تعم الفوضى في الدولة ، بمعنى آخر ان الملك بمعنى وجود حاكم له السلطة العليا - أى السيادة بمفهومنا الحديث - وان كان منصبا طبيعيا وضروريا ضرورية المجتمع البشرى الا أن هذا النوع من الحكم الطبيعى والضرورى قد يتطور الى حكم استبدادى حيث يستخدم الحاكم سلطته فى اصدار الأوامر العشوائية وفى تحقيق أهدافه ورغباته . وعلى هذا فمن الضرورى وفقا لرأى ابن خلدون الخضوع لقوانين سياسية مفروضة يسلم بها الكافة ويلتزمون بأحكامها .

وهو يوضح فى هذا المجال ان القوانين اذا كانت مفروضة من العقلاء والبصراء والأكابر فى الدولة كانت سياسة عقلية . أما إذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية وبالتالي نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة . وقد أكد على أن الثانية - السياسة الدينية - هى الافضل من الاولى وهى الأسمى لأنها تهتم ليس فقط بالأمور الدنيوية كما فى الأولى ولكن بالأمور الأخروية . وعلى هذا فقد نتج عن توضيحه لمفهوم الملك كمنصب طبيعى ثم للحكم القائم على الالتزام بالقوانين الوضعية السياسية والالتزام بالقوانين الالهية السياسية ، نتج عن هذا الأنواع الثلاثة من الحكم والسابق ذكرها وهى الملك الطبيعى والملك السياسى والخلافة .

وخلاصة الأمر أن السلطان ، بمعنى جوهر الملك أو الحاكم إما أن يكون دينيا : فتكون سياسته شرعية ، مستندة الى شرع منزل وأصول وقواعد سماوية ، أو تكون سياسة عقلية تستند الى عقل الانسان نفسه لا إلى وحى خارج عنه . والسياسة الشرعية بالتالى تقوم الطاعة فيها وتقبلها على الايمان بالثواب فى الدنيا والآخرة . أما فى السياسة العقلية

فان طاعتها تستند الى مايتوقع من الحاكم من ثواب أو عقاب وهي إما أن تكون مراعية للرعية ثم السلطان أو تكون مراعية للسلطان ثم الرعية .

الخلافة أو الإمامة الكبرى :

وينتقل ابن خلدون الى تحليل الخلافة ويقرنها بالامامة الكبرى مبينا أنها : «نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا»^(٢٤) . وان القائم بها يسمى إماما أو خليفة ووضح أن هذه التسمية وهي تسميته اماما تشبها بامام الصلاة في اتباعه والافتداء به . وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي صلى الله عليه وسلم في أمته . «فيقال خليفة بإطلاق ، وخليفة رسول الله»^(٢٥) .

وقد أكد على وجوب نصب الخليفة شرعا وعقلا حيث تقتضي مصلحة الأمة ذلك . فالامامة تستمد مشروعيتها من المصلحة : وحقيقتها النظر في مصالح الأمة لدينهم وديارهم^(٢٦) . أما نصب الخليفة أو الامام فيرجع إلى اختيار أهل الحل والعقد.

ويوضح ابن خلدون أهمية البيعة التي يعرفها بقوله : «البيعة هي العهد على الطاعة»^(٢٧) . حيث المبايع (وهو المحكوم) يبايع أميره (الحاكم) ويسلم له النظر في أمر نفسه وأمر المسلمين .

(٢٤) المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ٦٢٤ .

(٢٥) ويوضح ابن خلدون أنه قد اختلف في تسمية الخليفة : خليفة الله . وأن البعض قد أجازوه اقتباسا من الخلافة العامة للأمميين عامة في قوله تعالى : «إني جاعل في الأرض خليفة» (البقرة : ٣٠) ، وقوله : «جعلكم خلائف الأرض» (الأنعام : ١٦٥) ، ولكن جمهور الفقهاء منع منه ، لأن معنى الآية ليس خاصا به . وقد نهى أبو بكر عنه لما دعى به ، وقال : «لست خليفة الله ، ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم» ؛ ولأن الاستخلاف هو في حق الغائب وأما الحاضر فلا . انظر : المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ٥٧٩ .

(٢٦) المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ٦١١ .

(٢٧) المرجع السابق ، ح ٢ ، ص ٦٠٨ .

ويوضح ابن خلدون أن عملية المبايعة وعقد العهد كانت تأخذ شكل جعل اليد في اليد تأكيدا للعهد ، بما يشبه ما يتم بين البائع والمشتري «فسمى بيعة ، مصدر باع ، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي» .

شروط منصب الإمامة :

حلل ابن خلدون الشروط التي يجب توافرها فيمن يشغل منصب الإمام وتتمثل في التالي :

١ - العلم : وقصد به العلم بأحكام الله - حيث سينفذها - مع الاجتهاد لأن «التقليد نقص والإمامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال»
٢ - العدالة حيث انه منصب ديني يشرف على المناصب الأخرى التي تتطلبها . وتتفنى العدالة بارتكاب المحظورات (فسق الجوارح) وغيرها .

٣ - الكفاية : وهي أن يكون جريئاً في إقامة الحدود واقتحام الحروب ، قوياً على معاناة السياسة حتى يستطيع أن يحقق ما وجد من أجله وهو «حماية الدين وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتبدير المصالح» .

٤ - سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعطلة مما قد لا يمكنه من أداء مهام وظيفته مثل : الجنون ، والعمى ، والصمم ، والخرس أو فقد اليدين أو الرجلين (أما فقد أحد هذه الأعضاء فقط فإن شرط السلامة منه شرط كمالى) ، فضلاً عن فقد التصرف نتيجة القهر أو الأسر أو الحجر - باستيلاء بعض أعوانه عليه من غير عصيان .

كما تناول ابن خلدون الشرط الذى اختلف عليه الفقهاء وهو القرشية . وانتهى إلى أن المقصود من وراثتها هو العصبية القوية وليس القرشية بالذات . ففي قوله : «الحكمة في النسب القرشى ومقصد الشارع منه ، لم يُقْتَصَر فيه على التبرك بوصلة النبی صلى الله عليه وسلم كما هو في المشهور ، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلًا ، لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت ، فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط النسب وهي المقصودة من مشروعيتها . وإذا سبرنا وقسمنا لم نجد لها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها ، وينتظم حبل الألفة فيها» . فقريش كانوا أهل عصبية وشرف . «فاشترط نسبهم القرشى في هذا المنصب ، وهم أهل العصبية القوية ، ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة» . فاشترط القرشية الهنف مذة الارتكاز

على العصبية الغالبة القوية . فكأن «العله المشتملة على المقصود من القرشية هي وجود العصبية»^(٢٨) ، بحيث أن من الشروط الواجبة في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولى عصبية قوية حتى تجتمع الكلمة عن حسن الحماية .

كما قام بتحليل - بشيء من التفصيل - مذاهب الشيعة في حكم الامامة حيث يجمعون على أنها ركن الدين وقاعدة الاسلام . والإمام في رأيهم يعين من النبي ، «ويكون معصوما من الكبائر والصغائر، وأن علياً رضي الله عنه هو الذي عينه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص يتلقونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم ، لا يعرفها جهاذة السنة ولانقلة الشريعة ، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه»^(٢٩) .

وقد تناول ابن خلدون في تحليله الخطط الدينية الخلافة التي عن طريقها يتولى حفظ الدين وسياسة الدنيا . وبالنسبة لتصرف الخليفة أو الإمام في أمور الدين فإنه يتم بمقتضى التكليف الشرعية التي أمر بتبليغها وحمل الناس عليها ، وأما عن تصرفه في سياسة الدنيا فيتم بمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري^(٣٠) .

الخطط الدينية الخلافة :

وهي كما أوضحها تتلخص في التالي^(٣١) :

- ١ - امامة الصلاة : واعتبرها أرفع هذه الخطط .
- ٢ - الفتيا : وتتمثل في رد الخليفة للفتيا الى اهل العلم والتدريس ولمن هم أهل لها ومعاونتهم في ذلك ومنع من ليس اهلا لها .
- ٣ - القضاء : يكون ذلك بالكتاب والسنة . ويتصل بوظيفة القضاء وظيفة تنفيذية أخرى هي الشرطة وان كانت ذات طابع تنفيذي .

(٢٨) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨٥ - ٥٨٦ .

(٢٩) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨٧ .

(٣٠) انظر : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ .

(٣١) لمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢٥ - ٦٣٧ .

- ٤ - العدالة : وهى وظيفة دينية تابعة للقضاء .
- ٥ - الحسبة : وهى دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومع انها مفروضة على المسلمين عامة الا انه يتعين ان يقوم الحاكم بتعيين من يراه اهلا لها .
- ٦ - السبكة : وهى متعلقة بالنظر فى النقود المتعامل بها الافراد وحفظها من الغش أو النقص .

وجميع هذه المهام تدخل فى نطاق الإمامة أو الخلافة وتتفرع عنها لأنها هى الأصل الجامع واختصاصها شامل فى الأمور الدينية والدنيوية . وهو يعبر عن هذا بقوله : «فاعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التى هى الخلافة ، فكأنها الإمام الكبير والأصل الجامع ، وهذه كلها متفرعة عنها وداخلة فيها لعموم نظر الخلافة وتصرفها فى سائر أحوال الملة الدينية والدنيوية ، وتنفيذ أحكام المشرع فيها على العموم»^(٣٢).

انقلاب الخلافة إلى الملك^(٣٣) :

يحلل ابن خلدون طبيعة تحول الخلافة إلى الملك الأمر الذى يتضح من التغير فى الوازع : حيث الملك تقتضى طبيعته الأفراد واستئثار الواحد به ، وغلبة الوازع الدنيوى على الوازع الدينى الذى يميز الخلافة . وفى هذا المجال يفرق بين الملك الذى يستخدم فى وجوه الحق والعدالة ، وهو محمود ، والملك المذموم فى رأيه ، وهو التغلب بالباطل وتصريف الأمور وفق الأغراض والشهوات . وعليه فإن الخلافة قد وجدت بدون الملك أولا : حيث «الأمر كان فى أوله خلافة ووازع كل أحد فيها من نفسه وهو الدين ، وكانوا يؤثرونه على أمور دنياهم وإن أفضت إلى هلاكهم وحدهم دون العامة»^(٣٤) . فكانت أحوالهم فى اصلاح دينهم بفساد دنياهم ؛ ثم التبتت معانى الخلافة والملك واختلطت حيث بقيت معانى الخلافة من تحرى الدين ومذاهبه والجرى على منهاج الحق وإن تغير الوازع إلى

(٣٢) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٦٢٥ .

(٣٣) انظر : المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٥٩٨ - ٦٠٨ .

(٣٤) المرجع السابق ، د ٢ ، ص ٦٠٧ .

عصبية وسيف بدلا من أن كان دينا بحتا . ثم انفرد الملك ، حيث افترقت عصبية من عصبية الخلافة بأن « ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها وصار الأمر ملكا بحتا ، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها واستعملت في اغراضها من القهر والتقلب في الشهوات والملاذ . وأخيراً ذهب رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصبية العرب وتلاشى أحوالهم ، وبقي الأمر ملكا بحتا^(٣٥) بحيث أصبح مثلاً ملوك العجم وملوك زبانية في المغرب وغيرها يستثثرون بالملك بكافة جوانبه ولم يكن للخليفة منه شيئاً ، أما طاعتهم له فكانت لمجرد التبرك .

(٣٥) المرجع السابق ، ج ٢ ، ٦٠٨ .

ويحل ابن خلدون هذا التطور مستشهداً بالاحداث . فقد رأى حتمية تطور العصبية إلى الملك الذي يعد غايتها الطبيعية ، « وأن الشرائع والديانات وكل أمر يحمل عليه الجمهور فلا بد فيه من العصبية ... فالعصبية ضرورية للملة وبوجودها يتم أمر الله فيها ، ويستشهد بقول الرسول : « ما بعث الله نبياً إلا في منعة من قومه » . وفي هذا المجال يؤكد من جديد على وظيفة العصبية في اقرار الحق واقامة أمر الله . ومع توضيحه للتفرقة بين انواع الملك إلا أنه أكد على أن الصحابة قد رفضوا الملك وأحواله حذراً من التباسه بالباطل . وكان هذا أمر الصحابة حتى على رضى الله عنه . وإن كانت مظاهر الثراء والترف قد ظهرت أيام عثمان بن عفان ، ولكن لم يكن هذا على حساب الدين حيث جاء كأموال غنائم وقيوىء نتيجة توسع الأمة الإسلامية وازدهارها ، ولم يكن التصرف فيها باسراف . ولكن طبيعة الملك اقتضت من معاوية الانفراد مع قومه بالمجد والاستثثار به كأمر طبيعي ساقته إليه العصبية وطبيعتها . ولم يكن ليقيم الخروج على عصبية خشية افتراق الكلمة . ونفس الأمر ينطبق على عهد معاوية إلى يزيد حيث لم يكن بنو أمية يرضون تسليم الأمر إلى سواهم . وكذلك كان الحال بالنسبة لمروان بن الحكم وابنه « وإن كانوا ملوكاً فلم يكن مذهبهم في الملك مذهب أهل البطالة والبغى . وإنما كانوا متحريين لمقاصد الحق جهدهم . وكانت عدالتهم معروفة ، ونفس الأمر بالنسبة لولد عبد الملك . وتوسطهم عمر بن عبد العزيز فزاع إلى طريقة الخلفاء الأربعة والصحابة جهدهم . ثم جاء خلفهم واستعملوا طبيعة الملك في أغراضهم الدنيوية ومقاصدهم ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحرى القصد فيها واعتماد الحق في مذهبها . فكان أن تولى رجال الدعوة العباسية الأمر واستخدموا الملك في وجوه الحق والعدالة . حتى جاء بنو الرشيد فكان فيهم الصالح والطالح ، وقد أعطى بنوهم الملك والترف حقه الطبيعي وانغمسوا في الدنيا وباطلها وبنوا الدين . وتلاشت معاني الخلافة وصار الأمر ملكا بحتا واندفع إلى تطرفه ، فكان أن انتزع الله الأمر من أيدي العرب جملة . .

الوزارة عند ابن خلدون :

كما يتناول ابن خلدون بالتحليل توضيح ابعاد الوزارة باعتبارها :
أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية على أساس أن اسمها يدل على مطلق
الإعانة ؛ فالوزارة مأخوذة إما من الموازنة وهي المعاونة أو من الوزر
وهو الثقل^(٣٦) . والوزير قد ينظر في حماية الكافة بما فيها النظر في
الجند والسلاح والحروب وسائر أمور الحماية ، وقد يشرف على
المكاتبات أو أمور الجباية وانفاق الأموال . أو قد يقوم بمهمة الحاجب
حسب ظروف الدولة ، أو قد يقوم بكل هذه الوظائف . ويوضح ابن خلدون
أن الوزير قد يستبد بالحكم ويكون صاحب السلطة الفعلية فيصبح الخليفة
مجرد اسم وعلى هذا فقد قسم الوزارة الى : وزارة تنفيذ : حينما يكون
السلطان متمكناً من الحكم قائماً عليه وعلى نفسه ووزارة التفويض: حينما
يكون الوزير مستبداً بالسلطان وبالدولة .

الحجابه :

كما اوضح ابن خلدون وظيفة اخرى هي الحجابه بمعنى حجب
السلطان عن العامة . وهو لقب خاص في الدولتين الأموية والعباسية بمن
يحجب السلطان عن العامة ويخلق بابه أو يفتحه .

اما في الدولة الاموية بالاندلس فكانت الحجابه لمن يحجب السلطان
عن الخاصة والعامة معا . ويكون واسطة بينه وبين الوزراء ومن دونهم .
وقد استخدم لفظ الحجابه ليعنى اعلى وظيفة في الدولة تسمو على وظيفة
الامراء وتلى الحاكم مباشرة .

ديوان الأعمال والجبايات :

ومن ناحية أخرى تناول ابن خلدون ديوان الاعمال والجبايات
موضحاً كيف يتحقق عن طريقها اعمال الجباية وحفظ حقوق الدولة في
الداخل والمنصرف واحصاء الجند باسمائهم وتقدير ارزاقهم . ويضم هذا

(٣٦) وهو يفسر هذا بقوله : وكأنه يحمل مفاعله أوزارده وأثقاله ، وهو راجع إلى المعاونة
المطلقة . انظر : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٦٥ .

الديوان عدداً من الحاسبين المهرة ويقوم بتدوين الحسابات في دفاتر مخصصة لذلك .

ديوان الرسائل والكتابة :

وقد تناول ابن خلدون ايضاً ديوان الرسائل والكتابة واعتبر انها وظيفة غير ضرورية في الملك وحيث تستغنى عنها كثير من الدول كما في الدول العريقة في البداوة التي لم تأخذ بالحضارة وفقاً لرأيه ولكنه اكد الحاجة اليها في الدولة الاسلامية وأكد على أهميتها كأهمية اللسان العربي والبلاغة في التعبير عن المقاصد . وقد اوضح ان الكاتب يختار من اسمى الطبقات وقد يكون من اقرباء الحاكم وانسابه على ان تتوافر فيه صفة العلم والبلاغة والخلق حيث انه على احتكاك بالحاكم والمحيطين به .

هذا وقد تناول ابن خلدون فضلاً عما سبق وظيفتي الشرطة وقيادة الاساطيل باعتبارهما من مراتب الدولة وهما تحت حكم صاحب السيف في الدولة .

أهم مساهمات ابن خلدون في الفكر السياسي :

قدم ابن خلدون العديد من المساهمات الفكرية التي اسهمت في فتح الطريق للتحليل الموضوعي للمجتمع والسياسة . ومن هنا فقد اعتبر رائد علم الاجتماع والمؤسس الأول له . كما اعتبر مجدد علم التاريخ وفي نفس الوقت فإنه قد أرسى علم السياسة على أسس موضوعية . وهو أشهر المؤرخين العرب وإن كان يؤخذ عليه تحامله على العرب فضلاً عن عدم دقة بعض آرائه التاريخية. وقد قدم العديد من الاسهامات في مجال الفكر السياسي من خلال اهتمامه بالظاهرة الاجتماعية . ويتميز بأنه استطاع أن يبلور آراءه في شكل نظريات متكاملة من أهمها ما يعرف بنظرية المناخ في بحثه أثر الظروف البيئية وكان سباقاً في توضيحها على مونتسكيو الذي اشتهر بأنه رائد الاتجاه الايكولوجي في الغرب . فضلاً عن نظرية العصبية التي تعتبر عملاً رائداً في مجال تحليل النظام السياسي حيث جعل العصبية المحور الأساسي الذي دار حوله تحليله للأبعاد المختلفة للدولة ، وقد اصبحت دراساته في هذا الشأن ذات أهمية خاصة في دراسة القومية

فى العصر الحديث على الرغم من أختلاف وحدات التحليل . كما كان سباقا على الدراسات فى مجال الجيوبوليتكس بتحليله لأطوار الدولة وتفسير حتميته وكيفية اتجاه الدول للتدهور .

وقد استطاع ابن خلدون أن يقدم نظرية متكاملة للخلافة تحللها على أساس عقلانى . ويعتبر أهم من تناول الخلافة بالدراسة ، ويعد تحليله للفرق بين الخلافة والملك وكيف تم التحول إلى الأخير من الاسهامات الأساسية التى انفرد بها .

الجزء الثانى

الفكر السياسى

فى عصر النهضة والعصر الحديث

يمثل عصر النهضة مرحلة الانتقال بين العصور الاقطاعية وبداية العصر الحديث . فقد سعت أوروبا إلى تخطي ظلام العصور الوسطى التي عمت كافة أوجه الحياة بمحاولة بعث التراث اليوناني والروماني القديم ، وقد أسهم الفكر السياسي الاسلامي اسهاما واضحا في هذا المجال . وقد شهد العصر عملية بناء الدول الاقليمية التي تحولت فيما بعد الى دول قومية . وكان الملوك المطلقون هم بناء الدول التي قامت على أنقاض النظام الاقطاعي ، الذي تميز بالتحلل السياسي . فقد كان الشاغل الأساسي للسلطة هو كيفية بناء الدولة ، وبالتالي دار الفكر السياسي حول كيفية تحقيق هذا الهدف والأساس الذي يستند إليه في تحقيقه . ومن ثم جاءت أفكار مكيافيللي في السياسة الواقعية تعبيراً عن رأى المفكر الواقعي في كيفية تحقيق الوحدة القومية المنشودة . واذا كان مكيافيللي قد قدم للحاكم مرشداً يسترشد به في حكمه ، فإن بودان قدم له الأساس القانوني الذي يستند اليه وهو السيادة .

وبقدر ما لعبت الكنيسة الكاثوليكية في روما دوراً سلبياً في أوروبا ، أسهم في تكريس ظلام العصور الوسطى ، بقدر ما سعت حركة الإصلاح الديني إلى ادخال الإصلاحات التي تمكن من التغلب على ما اكتسبته الكنيسة الكاثوليكية - الرومانية من مكاسب ، مع محاولة العودة للأمور الروحية أساساً . فضلاً عن أنه بقدر هذا الدور السلبي بقدر التأكيد على العلمانية وضرورة العودة للمبدأ الأساسي في المسيحية وهو الفصل بين السلطتين . مع إتمام إخضاع الكنيسة كلية للدولة .

إن المشكلة الأساسية التي شغلت المفكرين السياسيين في عصر النهضة الذي كان مؤشراً للعصور الحديثة هي كيفية إقامة وتدعيم الوحدات السياسية المعروفة باسم الدول الاقليمية والتي تطورت فيما بعد الى دول قومية . وقد أصبحت هذه الدول وريثة للامبراطوريات والقبائل ، ودول المدينة حيث تمثل نطاقاً وسطاً بين تلك الوحدات السياسية ، وأصبحت محط ولاء الأفراد باعتبارها أعلى التجمعات الانسانية السياسية . وبالتالي نجد أن مكيافيللي أعطى مرشداً للحاكم في تحقيق

الوحدة السياسية ، بينما نجد جان بودان قد أعطى له مبدأ السيادة لتدعيم الحكم . كما أسهمت حركة الإصلاح الدينى أيضا فى تدعيم الدولة تحت سلطة الملكية المطلقة .

أما المشكلة التالية التى شغلت المفكرين السياسيين فى بداية العصر الحديث بعد إقامة تلك الوحدات السياسية - الدول - هى كيفية إدارتها وحكمها بصفة عامة . وكان الاختيار فى جانب الليبرالية الغربية (أو الديمقراطية الليبرالية) بأسسها الثلاثة : النفعية والليبرالية والديمقراطية . وقد مثلت نظرية العقد الاجتماعى حجر الزاوية فى هذا المجال منذ القرن ١٧ على الرغم مما وجه لها من انتقادات فيما بعد .

ولكن اتجاه التغير الذى بدأ فى عصر النهضة وبداية العصر الحديث وتبلور الدول الاقليمية الحديثة فى أوروبا والتغلب على سلطة الكنيسة بها قد اتخذ عدة قرون حتى تبلورت أوروبا فى شكل دول قومية تقوم على الديمقراطية الليبرالية ، وإن كانت قد بدأت تتضح بعض التغييرات الجديدة التى نتج عنها مشاكل عديدة كان على الدول القومية وعلى المؤسسات الديمقراطية الغربية أن تواجهها ، وقد وجدت بالفعل صعوبة فى مواجهتها . أول هذه الاتجاهات هو تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية الغربية بانتشار التصنيع بعد الثورة الصناعية - التى يرجعها الاقتصاديون الى الستينيات من القرن الثامن عشر - وثانيهما الاتجاه نحو الديمقراطية المتزايدة فى العلاقات البشرية من خلال امتداد سيادة الارادة الشعبية . فقد نتج عن هذا الاتجاه نحو التصنيع ونحو الديمقراطية المشكلات المختلفة التى أخذت صورا متعددة . دارت حول مطالبية العمال الصناعيين المركزين فى المدن بتطبيق المساواة السياسية التى طالما تحدث عنها الساسة ومن قبلهم المفكرون ونسبوها إليهم . كما انتشرت المطالبة بأسس أكثر عدالة لتوزيع الثروة وثمار الإنتاج الصناعى . فضلا عن ضرورة تعديل الاتجاه الاقتصادى الفردى ليتمكن التغلب على ما يطرأ من أزمات وتقلبات . مع الحاجة لتنظيم العلاقات بين الأمم : حيث زادت الثورة الصناعية من احتمال خطر الحروب بما اضافته من تقدم تكنولوجى وزيادة فى ارتباط الشعوب واعتمادها على بعضها البعض . كما تبلورت الدعوة

الى ضرورة اهتمام الدولة بالتعليم ، وأن من مسئوليات الحكومة تعليم الأغلبية من الشعب . بالاضافة الى تيار يسعى الى محاولة منع المادية والفردية الناتجة عن التصنيع من التغلب على القيم الذاتية للأفراد : أى الصحو الروحانية فى ظل المناخ المادى المسيطر .

وقد كان لظهور هذه المشاكل آثارها الهامة فى أن النظرة المتفائلة للبرالية الغربية فى نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والتي سبق التعبير عنها يجب إعادة النظر فيها وفى شأنها ، حيث أن النظرية اصطدمت بالواقع وبمشاكل جديدة لم يتصورها المنادون بالديمقراطية الغربية ، وبالتالي يجب التفكير فى حلول جديدة تتمشى مع ماوصلت إليه الأمور فى هذه النظم حتى يمكن المحافظة على الديمقراطية البرالية من الانهيار .

وتعتبر آراء هيجل وجون ستيوارت ميل انعكاسا لهذا الاتجاه . ولقد كانت هذه الأمور نفسها هى التى دفعت بأفكار ماركس والماركسيين الجدد لا كحلول للمحافظة على الديمقراطية البرالية ولكن كمحاولة لاحتلالها بنظام جديد وهو الاشتراكية . وفى وسط الصراع الايديولوجى والفكرى بين هذين التيارين الفكرين ، تبلور تيار ثالث يؤكد على الروحانيات فى وسط عالم تتصارعه الماديات والعلمانية ويسعى فى نفس الوقت إلى الأخذ بأفضل ما فى التقدم الذى حققه الغرب مع العودة للأصل وتخليص الفكر الدينى مما قد يكون قد علق به من شوائب نتيجة صراع المذاهب والتحديث : ويتمثل هذا الاتجاه فى فكر الإمام محمد عبده .

وعليه فقد قسمنا هذا الجزء الى أربعة أبواب :

الباب الاول : الفكر السياسى فى عصر النهضة .

الباب الثانى : البرالية الغربية .

الباب الثالث : الفكر الاشتراكى .

الباب الرابع : التجديد فى الفكر الاسلامى .

الباب الأول

الفكر السياسى فى عصر النهضة

تميز عصر النهضة «The Renaissance» عامة بالديناميكية والحركة والثراء الفكرى الضخم ، وذلك فى إطار السعى لإحياء التراث القديم كما عرف فى العصور اليونانية والرومانية مع محاولة تخطى ظلام العصور الوسطى . أى بدء التنقيب عن التراث القديم من جديد وأسس ارساء دعائمه .

اما من الناحية السياسية فإن أهم مايميز عصر النهضة هو زوال النظام الاقطاعى وتبلور الوضع فى تكوين الوحدات السياسية الجديدة : الدول الاقليمية - التى أصبحت دولا قومية بعد الثورة الفرنسية - والتى تمثل نطاقا وسطا بين دولة المدينة من جانب والامبراطورية من جانب آخر . وقد كانت الدولة الاقليمية أسبق من حيث التكوين فى اسبانيا وانجلترا وفرنسا . اى ظهرت الدولة بنطاقها الحديث وبسلطتها المركزية فى يد الحكام المطلقين : فقد كان الملوك المطلقون هم بناء الدول الاقليمية الحديثة التى قضت على التحلل السياسى الذى ميز العصور الوسطى . وباختصار فإن الدول الاقليمية حلت محل النظام الاقطاعى الذى تميز باللا دولة بمعنى عدم وجود سلطة مركزية .

وقد تميز عصر النهضة أيضا بضعف سلطة الكنيسة ، وبالتالى خضوعها للسلطة الزمنية وحسم الصراع التقليدى الذى استمر قرونا لصالح السلطة الزمنية تدعيما للسلطة المركزية . كما ظهرت حركة الاصلاح الدينى بزعامه لوثر وكالفن .

وقد تميزت حركة بناء الدولة بقدر كبير من الديناميكية والدسائس فى سبيل تمكين السلطة المركزية من تحقيق الوحدة السياسية على مستوى الدولة .

وقد صاحب عصر النهضة الثراء الفكرى الضخم وذلك فى محاولة للتعبير عن روح العصر عن طريق الشعر والادب والكتابة فى التاريخ والرسم وغيرها من الفنون والآداب . ومن مميزات ذلك العصر فى إطار الثراء الفكرى أن الشخص فيه كان يرتدى عدة قبعات : بمعنى انه من الممكن أن يكون أدبيا وشاعرا وسياسيا ورساما ... الخ .

وقد قُمنَا بتقسيم هذه الباب إلى ثلاثة فصول تتضمن :

الفصل الأول : مكيا فيللي .

الفصل الثاني : حركة الاصلاح الديني : البروتستانتية .

الفصل الثالث : جان بودان .

الفصل الأول

نيقولو مكيافيللي Niccolo Machiavelli
(١٤٦٩ - ١٥٢٧)

يعتبر مكيافيللي^(١) بحق الابن البار لعصر النهضة حيث يعكس صورة هذا العصر بكل وضوح وأمانة . وقد تأثر مكيافيللي في آرائه بعصر النهضة بصفة عامة ، وبظروف دولته ايطاليا بصفة خاصة ، وبتجربته الشخصية بصفة أخص . وحيث أننا قد ألقينا الضوء على عصر النهضة فإننا سنتناول كلا من ظروف دولته - ايطاليا - وظروفه الشخصية ، لتوضيح مدى تأثيره بتلك الظروف المباشرة أو غير المباشرة التي مثلت البيئة العامة التي ظهرت فيها آراؤه^(٢) .

(١) يكتب الاسم باللغة العربية : مكيافلي ، مكيافيلي ، مكيافلي ، ميكافلي ، ميكافلي ، ميكافلي ، ميكافلي وغيرها . وان كنا سنلتزم في تحليلنا بمكيافيللي ، إلا أننا سنشير إليه في المصادر بالطريقة التي كتبها كل مؤلف .

(٢) لمزيد من المعلومات انظر : مطارحات مكيافلي ، تعريب خيرى حماد ، بيروت : المكتب التجارى للتجارة والتوزيع والنشر ، ١٩٦٢ ، ص ٥ - ٧٦ . وقد اعتمدنا على تلك الترجمة وسنشير لها اسم «المطارحات» .

انظر أيضا : نيقولو مكيافلي ، الأمير ، تعليق بنيتو موسولينى ، تعريب خيرى حماد ، تعقيب فاروق سعد ، تراث الفكر السياسى قبل الأمير وبعده ، الطبعة الحادية عشرة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ٥ - ٤٧ . وقد اعتمدنا على هذه الترجمة وسنشير لها باسم «الأمير» . وعن النص الانجليزى للأمير والمطارحات انظر :

Niccolo Machiavelli, The Prince & The Discourses, Introduction by Max Lerner, New York : The Modern Library, 1950 .

انظر المقدمة .

ومن المراجع المفيدة عن تحليل آراء مكيافيللي في ضوء عصره انظر :

J . W . Allen, A History of Political Thought in The Sixteenth Century, London : Methuen, 1960, pp . 447 - 494 .

اولا : إيطاليا :

بالنسبة لايطاليا فإنها على خلاف الدول الأخرى التى سبقتها فى تحقيق الوحدة السياسية فإن إيطاليا كانت مقسمة الى دويلات أو دول مدينة أهمها خمس وحدات هى : مملكة نابولى ، دوقية ميلانو ، جمهورية فلورنسا ، جمهورية البندقية ، والدولة الباباوية فى الوسط . هذه الدويلات أو الوحدات لم تكن موحدة ، على خلاف غيرها من الدول الأوربية ، بل كانت متنازعة فيما بينها ويرجع ذلك لسببين :

أولهما : تدخل الدول الأجنبية لمنع وحدتها والعمل على انقسامها ، هذا التدخل الذى تضمن أيضا الغزو العسكرى .

والثانى : وجود البابا فى روما فى قلب إيطاليا حيث حرص على أن تبقى إيطاليا مجزأة ، بل إنه استخدم النفوذ الخارجى ليمنع وحدتها . فقد كان البابا من القوة بحيث استطاع أن يحافظ على إيطاليا مقسمة ، ومن الضعف بحيث لم يستطع أن يقوم بتوحيدها تحت رايته هو . أى أن قوة البابا كانت سلبية فى هذا المجال .

وقد عاش مكيافيللى هذه التجربة وتميز بحماسة الشديدة للوحدة الايطالية ومحاولة تحقيق ماتم فى الدول الأخرى . وقد عبر عن هذه الفترة بوضوح ، وكان هدفه الأمثل هو تحقيق وحدة ايطاليا . كما كان لموقف البابا من تلك الوحدة أثره المباشر فى آراء مكيافيللى المعادية للكنيسة .

ثانيا : ظروفه الشخصية :

فقد ولد مكيافيللى فى فلورنسا ، وجاء من أسرة عريقة عرفت بمعاداتها لأسرة دى مديشى الحاكمة ، ولذلك قضى أحد أسلافه نحبته فى السجن من جراء معارضته لتلك الأسرة الحاكمة . كما نفى جميع أعضاء أسرة مكيافيللى من فلورنسا سنة ١٢٦٠ لفترة قصيرة ، وقد شغلت أسرته العريقة مناصب بارزة على مر العصور فى فلورنسا . وكان والده محاميا

بارزا ، ومن أشد الداعين إلى الجمهورية ، وقد تنقّف مكيا فيللي في التاريخ الرومانى والترجمات اللاتينية للكتب الاغريقية القديمة - شأنه في ذلك شأن مثقفى عصره - وكانت حركة الاحياء الثقافى سمة عصره هذا .

وقد شب مكيا فيللي فى عهد الأمير لورنزو دى مديشى^(٣) Lorenzo De Medici - الذى عرف بلورنزو العظيم - والذى أسهم كثيرا فى نهضة ايطاليا فى عصره وقد احتضن أهل العلم والفن وعمل على حفظ التوازن بين وحدات ايطاليا الخمس . وقد تعرض للقتل وأصيب بالفعل كما قتل أخوه فى مؤامرة للاطاحة بالحكم . وقد خلف لورنزو بييرو ولكنه تعرض للنفى من فلورنسا نتيجة غزو شارل الثامن ملك فرنسا لفلورنسا . ومن ثم قامت حكومة ثيوقراطية دينية تولت إصلاح الجمهورية ، ولكنها انهارت وأعدم رئيسها الراهب (سافونا رولا)^(٤) وأحرقت جثته عام ١٤٩٨ . وبعدها ببضعة أشهر انتخب مكيا فيللي سكرتيرا للمستشارية الثانية لجمهورية فلورنسا والتي تشرف على الشؤون الخارجية والعسكرية ، وعليه فقد أصبح مستشارا وأميناً عاماً للدولة . أى أصبح مسئولا عن شئون السلم والحرب فى فلورنسا فى ظل الجمهورية . وبالتالي أصبح من واضعى السياسة ومخططيها . وقد تنقل بين العديد من الدول الأوربية فى مهام دبلوماسية بلغت ٢٤ بعثة . كما تنقل بين مختلف أجزاء ايطاليا ودويلاتها ، أى أن مكيا فيللي شهد مايجرى فى كواليس السياسة ، وقد ظل فى منصبه نحو ١٤ عاما حتى سقوط الجمهورية سنة ١٥١٢ أى حتى جاء الجيش الفرنسى من جديد ، مما اضطر أهل فلورنسا لاستدعاء آل مديشى . ومن ثم نفى مكيا فيللي من فلورنسا - وهو الذى كان خادما مخلصا للجمهورية - وذلك بعودة الأسرة الحاكمة السابقة . وقد قضى وقته فى المنفى فى الاطلاع وفى تأليف العديد من المؤلفات على رأسها كتاب الأمير الذى أهداه للورنزو دى مديشى ابن بييرو الذى

(٣) - حكم فى الفترة من ١٤٦٩ - ١٤٩٢ .

(٤) هو قسيس سان مارك ويتركز التاريخ .. أنه .. هو أعظم شاهد أمين للمسيح ظهر فى إيطاليا ، .

انظر : ملر ، مرجع سابق ، ح ٢ ، ص ١٨٧

خلف لورنزو العظيم ، وذلك تقربا اليه وطلبا لعفوه على أمل عودته لدولته من منفاه ولكن لورنزو أغفل الكتاب ومعه الرجاء وأهمله تماما كما أغفل دعوة مكيا فيللي له لتوحيد إيطاليا استرشادا بما أورده من نصائح في «الأمير» . وفي أخريات أيامه سنحت له الظروف للعودة إلى دولته من جديد ، وجاء ذلك نتيجة لاحتلال القوات الفرنسية لفلورنسا مرة أخرى وإقامة الجمهورية ، وكان أمله أن يستعيد مكانته في العمل السياسي والديبلوماسية ، الأمر الذي لم يتحقق إذ أن آراءه التي عبر عنها في كتابه «الأمير» جلبت اليه عدااء الكثيرين .

وكانت فترة نفيه بحق فترة ازدهار فكري بالنسبة له امتد لما بعد ذلك فقد ألف مكيا فيللي العديد من الكتب والأعمال أهمها : «الأمير The Prince» ، «المطارحات Discorsi - The Discourses» «وتاريخ فلورنسا» ، «وفن الحرب» ، بالإضافة إلى العديد من المسرحيات من أهمها مندراجولا (Mandragola) وهي مسرحية كوميدية من الدرجة الأولى كما ألف العديد من قصائد الشعر والقصص .

وعليه فإن مكيا فيللي كان متعدد المواهب - تمشيا مع روح عصره - فقد عمل موظفا عاما وديبلوماسيا ومخططا عسكريا ، وسياسيا ومؤلفا للعديد من الكتب وشاعرا ومؤرخا وقصاصا .

أهم الآراء حول مكيا فيللي :

هذا ويعد مكيا فيللي أول محلل سياسي حديث للقوة ، وقد سعى في كتابه الأمير وغيره إلى تقديم نصائح للحاكم ليسترشد بها في الحكم . هذه النصائح أصبحت منذ عبر عنها وحتى الآن موضع جدل ونقاش . بل إن مكيا فيللي نفسه من المفكرين الذين أثاروا الجدل حتى وقتنا هذا . وقد انقسمت الآراء بشأنه :

الرأي الأول :

أستند البعض إلى ما نادى به مكيا فيللي نفسه من أن «الغاية تبرر الوسيلة» فاعتبر أن مكيا فيللي شرير ، غايته الشر وهو يمثله ، بل أنه

الشیطان نفسه . وقد أصبحت «مکیافیالی» على مر العصور رمزا للخداع والغدر واللاأخلاق . وبالفعل ونتيجة لهذه الرؤية منعت الكنيسة قراءة «الأمیر» حیث وضع فی قائمة الكتب الممنوعة عام ١٥٥٩ بل وقررت محاكم التفتیش احراق جميع كتبه^(٥) . وقد ظلت بالفعل كتبه ممنوعة حتى نهاية القرن الماضي . ولكن بصرف النظر عن هذا فان كتابات مکیافیالی خاصة الأمير قرأها المفكرون والزعماء جميعهم تقريبا فی العالم بأسره .

الرأى الثانى :

یرى البعض الآخر أن المسألة لیست مسألة خیر أو شر . بل إن مکیافیالی بحکم الظروف التى عاشها وبحکم شخصيته واستعداده أصبح فنيا متخصصا فی أصول الحكم خاصة أو ما يعرف بالسیاسة الواقعية أو العملية Realpolitik ، واستطاع بحکم تجربته المكثفة أن یصل الى ما يحدث فی واقع السیاسة فیما وراء الستار . فمشكلة مکیافیالی أنه أظهر الحقيقة عارية بكل ما فیها من مساویء . فهو لیس بشریر بل إنه ازاح الستار عما یرى ویمارس واقعیا وهو ما عبر عنه بصرف النظر عن أى رتوش أو خدع . أى أن أصحاب هذا الرأى الثانى یرون أن مکیافیالی لیس بداعية شر ولكنه كمتخصص فی أصول الحكم وممارس للسیاسة الواقعية ومشاهد لها أوضح کیف تمارس السیاسة واقعیا بكل جوانبها بما فیها من شر غالب وخیر^(٦) أحيانا .

هذا وقد قدم الزعيم الايطالى الفاشى بنيتو موسولینى لطبعة كتاب الأمير سنة ١٩٢٤ وأطلق على مکیافیالی اسم «الأمین العظیم» ، كما أطلق

(٥) مکیافیالی ، الأمير ، مرجع سابق ، ص ٢٥

(٦) یعبر مکیافیالی عن وجهة نظره فی مجال السیاسة الواقعية بقوله : «لما كان من قصدی أن أكتب شیئا یرتفع منه من یفهمون ، فإنى أرى أن من الأفضل أن أمضى إلى حقائق الموضوع بدلا من تناول خیالاته ، لاسیما وأن الكثيرین قد تخيلوا جمهوریات وأمارات لم یکن لها وجود فی عالم الحقيقة وإن الطريقة التى نحيا فیها ، تختلف كثيرا عن الطريقة التى یجب أن نعيش فیها ، وأن الذى یتكرر لما یقع سعیا منه وراء ما یجب ، انما یتعلم ما یؤدى إلى تماره بدلا مما یؤدى إلى الحفاظ علیه . المرجع السابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

على الكتاب نفسه اسم «ملازم رجل الحكم»^(٧) ومن الجدير بالذكر أن كتاب الأمير هذا كان موضوعاً لرسالة دكتوراة تقدم بها موسولينى .

وفى الحقيقة فإن كتاب الأمير كان له حظ واسع من الانتشار وبصفة عامة فإنه ألهم الكثير من الساسة والزعماء ، الأمر الذى يعتقد معه أنه مامن سياسى أو زعيم مشهور إلا وقرأ هذا الكتاب أو قرأ عنه واستلهم منه . وإن كان الكثيرون ينكرون هذا صراحة إلا أن هذا هو ما يتم فى السر .

ولاجدال فى أن مكيا فيلى هو المعلم الأول لرجال السياسة فى العالم منذ وضع كتبه ، وآراؤه ونصائحه رغم اختلافات رأى من حولها إلا أنها ظلت حية حتى يومنا هذا ، وتدل على رؤية ثاقبة للنفس البشرية غير المتغيرة . وباختصار فإن كتاب الأمير، يعتبر الهادى والمرشد للكثير من الساسة فى العالم على امتداد عصور طويلة ولم ينافسه منذ ظهوره من حوالى خمسة قرون أى مؤلف آخر .

الرأى الثالث :

ثمة رأى آخر لبعضهم يقول إنه بصرف النظر عن كون مكيا فيلى شريراً أو غير شريير فهو وطنى بل وقومى من الطراز الأول متحمس لدولته ومتأثر بكونها لم تكون وحدة سياسية أسوة بما سبقها من الدول . فما ينشده هو بناء الدولة بصرف النظر عن غير ذلك من الأهداف . وعلى هذا الأساس يعتقد الكثيرون أن مكيا فيلى باعتباره وطنياً متحمساً لدولته بأى ثمن ، رأى تحقيق ذلك ولو على حساب القيم الاخلاقية والدينية . ففى رأيه أنه إذا دعا داعى الوطن يجب أن تخرس كافة الأصوات الأخرى . وفى هذا المجال تجدر ملاحظة أن محط آمال وحماس مكيا فيلى لم يكن فلورنسا بل إيطاليا ككل . فقد كان قومياً من الدرجة الأولى وسبقت آراؤه العديد من دعاة القومية مثل كافور ومازيني ، بل وسبقت دعوته وحدة إيطاليا بأكثر من ثلاثة قرون ونصف .

(٧) انظر تعليق موسولينى فى المرجع السابق ، ص ٥ - ١١ .

الرأى الرابع :

فى الواقع لا يمكن التعرف على مكياڤيللى وآرائه إلا إذا عرفنا الدور الذى لعبه البابا فى منع وحدة ايطاليا حتى عن طريق الاستعانة بالدول والجيوش الأجنبية . ومن هنا تأثر مكياڤيللى بهذا الدور السلبى للبابا والكنيسة ، ولكنه مع ذلك لم يكن فاقء الثقة بالدين .

وبغض النظر عن تلك الآراء فان مكياڤيللى يعد أكثر المفكرين شهرة خاصة بين الزعماء كما أن مقولته بأن «الغاية تبرر الوسيلة»^(٨) وأبعادها ، عادة ما تتردد على المستوى الشعبى ولم تدانها أية آراء لأى مفكر سياسى آخر ، شهرة ، وسعة انتشار ، بل وشعبية . ومشكلة مكياڤيللى انه يفهم خطأ : فهدفه الاستراتيجى هو تحقيق الوحدة السياسية لدولته ، ووسيلته لتحقيق تلك الوحدة هى وجود حاكم قوى له سلطة مطلقة يحكم بيد من حديد . ومن هنا فان مكياڤيللى اعتبر أن الحكم المطلق وسيلة لغاية هى الوحدة السياسية . فهذا الحكم المطلق فى يد حاكم قوى مطلوب فى حالة تكوين دولة جديدة وفى حالة اصلاح دولة فاسدة . وهذا الحكم القوى يتطلب وسائل ، هذه الوسائل يرى أنها لا يجب ان تكون محدودة بأى قيد . وهو انن لم يؤمن بالحكم المطلق وانما أخضعه كوسيلة لتحقيق غايته ، ورأى حتميته لأى تحليل سياسى ولكنه ليس غاية فى حد ذاته وانما هو وسيلة لغاية وهى تحقيق الوحدة السياسية . فالحكم المطلق عنده يعتبر غاية مرحلية ، أى أنه هدف هادف . فهو يؤمن بأنه حتى يمكن تحقيق وحدة سياسية لابد من المرور بمرحلة حكم مطلق . وحتى يستطيع الحاكم أن يحقق أهدافه لابد وان لا يتقيد بأى وسيلة ، ومكياڤيللى وان كان فى كتابه «الامير» يركز على الحكم المطلق الا انه يؤيد الحكم الديمقراطي الشعبى فى كتاباته الأخرى خاصة المطارحات^(٩) وتاريخ فلورنسا . فأفضل

(٨) يستخدم البعض تعبير «الغاية تبرر الوسيلة» بدلا من التعبير المنكور الذى يعد أكثر تداولاً .

(٩) واسمه كاملاً : المطارحات : عن الكتب العشرة الأولى لتيتوس - ليفيوس . وتيتوس ليفيوس اوليفى هو مؤرخ روماني مشهور عاش من ٥٩ ق . م الى ١٧ م . وكتابه هى أساس مطارحات مكياڤيللى .

أنواع الحكم عنده في حالة الاستقرار هو الحكم الديمقراطي الشعبي . وإذا كان «الأمير» وهو الواسع الانتشار قد أيد فيه الحكم المطلق وتناول الإمارات - بمعنى النظم التي في يد شخص واحد سواء وراثية أو مكتسبة ، فانه في المطارحات ركز على الجمهوريات ، وكان محور اهتمامه واهتمامه فيه هو النظام الذي ساد في الامبراطورية الرومانية في ظل القناصل .

وعلى هذا لاستطيع القول أن مكيا فيللي كان نصيرا للحكم المطلق مثل هوبز الذي وضع نظرية عامة يدافع بها عن مثل هذا النوع من الحكم باعتباره غاية ويمثل أفضل أنواع الحكم تمشيا مع الطبيعة البشرية . ومن الجدير بالملاحظة أن معظم الأحكام على آراء مكيا فيللي مبنية على ما قاله في كتاب الأمير بالذات ، مما يؤدي الى نتائج غير دقيقة . ويستمد كتاب الأمير أهمية خاصة بالنسبة لكتب مكيا فيللي ، وذلك لصغر حجمه وكثافة مادته ، وبالتالي فقد حظى بالقراءة أكثر من غيره ، وهو يعتبر بمثابة تلخيص لآرائه التي تبدو أكثر وضوحا في المطارحات على وجه الخصوص . وخلاصة الأمر أن مكيا فيللي رأى أن أفضل أنواع الحكومات في حالة الفساد والتحلل السياسي هو الحكم المطلق ، أما في حالة الاستقرار السياسي فإن أفضل أنواع الحكم هو الديمقراطي الشعبي . بل إن منطق تحليله هو أن الديمقراطية ستتبع الوحدة .

المنهاج الذي اتبعه مكيا فيللي :

اتبع منهاجا مميزا وهو المنهاج الاستقرائي التجريبي . وقد بنى منهاجه على الاستقراء التاريخي - الطبيعي فقد استقى من التاريخ أمثلة مباشرة يدلل بها على آرائه فهو لم يكن تاريخيا بمعنى وصفى ولكنه تاريخي بمعنى العودة للتاريخ للاستدلال والتوضيح ليبنى على النتائج أفكاره حيث يستخلص من التكرار ظواهر عامة . ويرجع للطبيعة ويستقى ما ما يختص بالنفس البشرية . وقد تأثر في منهاجه بأرسطو وإن كانت السحبة التجريبية واضحة في آرائه فضلا عن التحليل الطبيعي .

رأيه في الحكم وأساسه : القوة السياسية :

من تحليله وبداية منطلقه حاول أن يوضح أن القوة هي أساس الشرعية السياسية . وقد اشار الى أن النظم الموروثة لاتمثل مشكلة لأن الحكم قائم على أساس المشروعية ومشكلة الحاكم هو الاستمرار . ولكن المشكلة تتضح في المملكات - أو الامارات - الحديثة وتبدو في كيفية تحقيق الوحدة السياسية واساسها القوة السياسية . ومكيافيللي قد عبد القوة السياسية والنجاح السياسى ويرى أن السياسة يقاس مدى نجاحها بمدى استخدامها للقوة . فقد رأى مكيافيللي أن السياسة ماهى إلا معركة ، بل معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة : على أساس أن كافة السياسة ماهى إلا سياسات قوة^(١٠) . وقد حرص مكيافيللي على توعية الحاكم وتبصيره بأن يعرف دائما مايجرى من أمور تمكنه من ممارسة القوة السياسية . فقد حاول أن يتبنى المعرفة . ومن هنا نجده في الواقع قد اتخذ مبدأ «الفضيلة هي المعرفة» . والفضيلة تتمثل في تحقيق الوحدة السياسية المنشودة أى أن مصطلح الفضيلة الذى تكرر في آراء مكيافيللي لايحمل أى معنى أخلاقى . فقد قام بتسييس الفضيلة والعبرة فيها ليست بمعايير مطلقة ولكن بنسبية ما تحققه من نتائج وأهداف . أما المعرفة فهي المعرفة السياسية ، وهى هامة للرجل السياسى ، ومهمة المفكر السياسى هى تعريف الحاكم بالأمور السياسية الحقيقية فى المجال السياسى . فكأن مكيافيللي قد حاول أن يصبغ المعرفة بصبغة سياسية مطلقة بالنسبة للحاكم ، أى عمل على تسييس المعرفة . وعليه فان مكيافيللي آمن بالحاكم القوى الذى لايستند إلى أى قيم أخلاقية أو دينية ويستطيع أن يصل الى الفضيلة القائمة على المعرفة السياسية . ومن ناحية أخرى فقد فصل الأخلاق عن السياسة بل جعلها نفعية وجعل من كتابه «الأمير» خاصة محاولة لتقديم وصفة علاجية - ليست على صورة ذهنية مجردة فى خياله كما فعل أفلاطون - ولكن على أسس مستقاة من الواقع . فدوره كمفكر سياسى ورجل حركة هو أن يوجه الحاكم . وقد ذهب البعض إلى القول

Thomson., op . cit . , p . 29

(١٠) انظر :

بأنه اعتبر ان المعرفة السياسية مهمتها تعليم الحاكم فن الشر^(١١). ولكنه فى الحقيقة أراد تعليم الحاكم فن الحكم على أساس الواقع بما فيه من خير وشر . فمن الأقوال المأثورة عن مكيافيللى : «اعتقد أن الوسيلة الحقيقية لمعرفة الطريق إلى الجنة هى معرفة الطريق إلى جهنم حتى يمكن تلافى الأخير»^(١٢) .

وهو يؤكد على أنه يجب على الحاكم ان يعرف كيفية التعامل مع الأفراد فى الوصول للحكم وكيفية التعامل مع النفس البشرية . فالحكم ضرورة لأن الأفراد لا يستطيعون أن يحققوا مصالحهم إلا بوجود حاكم . فالحاكم ضرورى لصالح الأفراد والسبب الأساسى له هو احتياج الأفراد لوجوده فالأفراد يتميزون بالأنانية ، وكل منهم يسعى ويندفع لتحقيق مصالحه - وعلى رأسها نزعة حب البقاء - بصرف النظر عن مصالح الآخرين . ولو لم يوجد حاكم لقضى الأفراد على بعضهم البعض . فلا بد من وجود حاكم قوى وقوانين قوية تفرض على الأفراد الالتزام بالمبادئ . والحاكم القوى أساسى بالنسبة للدولة وهو مصدر الأخلاقيات بل هو فوقها . ولو لم توجد قوانين لما وجدت أخلاقيات . والحاكم مشرع القوانين : فهو مصدر للقانون وهو فوق القانون ولم لم يوجد لما وجدت القوانين . فهو فوق القانون والأخلاقيات لأن القانون مصدر الأخلاقيات . وإذا كانت النفس البشرية خيرة تعرف حدودها لما كان هناك حاجة الى حاكم قوى . أى أن طبيعة الأفراد تجعل وجود حاكم قوى وقوانين موضوعة من جانبه ضرورية حتى تقف أمام طبيعة الأفراد العدوانية . فقوة الحاكم هى من نتائج سوء طبيعة الأفراد .

Wolin, op . cit . , p . 209

(١١) انظر :

(١٢) من خطاب مكيافيللى إلى جويتشياردينى Guicciardini فى ١٧ مايو ١٥٢١ ، نقلًا عن المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

ولمزيد من المعلومات عن جويتشياردينى الذى تأثر كثيرا بمكيافيللى ، ومقارنة آرائهما انظر :

Allen, op . cit . , pp . 495 - 501

نظرة مكيا فيللى للطبيعة البشرية :

ومن منظور أن السياسة هي فن حكم البشر ، فقد حرص مكيا فيللى فى آرائه على تعريف الحاكم بالطبيعة البشرية - التى اعتبر أنها غير متغيرة على مر العصور . وقد نظر نظرة متشائمة للطبيعة البشرية - شأنه شأن الواقعيين عامة - حيث رأى أن البشر يتميزون بالانانية والجبن والخبت وبأنه يسهل خداعهم وأن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه وعلى رأسها مصلحة حب البقاء دون النظر لمصالح الآخرين ، وهم نفعيون يتمسكون بالمصالح المادية ومتغيرون فى أهوائهم وعواطفهم . وفى قوله : «وقد يقال عن الناس بصورة عامة ، أنهم ناكرون للجميل ، متقلبون ، مراءون ، ميالون الى تجنب الأخطار ، وشديدي الطمع وهم الى جانبك ، طالما أنك تفيدهم فينبولون لك بماءهم ، وحياتهم ، وأطفالهم ، وكل مايملكون ... طالما أن الحاجة بعيدة نائية ولكنها عندما تدنو يثورون : ومصير الأمير - الذى يركن الى وعودهم دون اتخاذ أية استعدادات أخرى - إلى الدمار والخراب»^(١٣) .

وقد حرص مكيا فيللى أن يوضح للحاكم كيفية استغلال كافة أوجه الطبيعة البشرية تحقيقا للمارب السياسية .

مكيا فيللى ومسالك الحكم :

قدم مكيا فيللى العديد من النصائح للحاكم والتي يتميز عرضه لها بالأسلوب المنطقي ، الأمر الذى لقي صدق عند الكثيرين والذى يعتبر من أهم اسهاماته وقد بلور نصائحه حول العديد من القضايا . وهو فى كل الحالات يعرض بدائل وينتقى منها فى النهاية مايعزز القوة من مسالك ، بصرف النظر عن الاعتبارات الأخلاقية . وتتمثل أهم تلك المسالك فى التالى :

(١٣) مكيا فيللى ، الأمير ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

- بين المثالية والواقعية :

نصيحتة للأمير ألا يكون مثالياً أو خيالياً في تعامله مع الأفراد ، بل يجب أن يكون واقعياً بينى حكمه ليس على ما يجب أن يكون بل على ما هو قائم فعلاً . وفى قوله : «لأريب فى أن الانسان الذى يريد امتهان الطيبة والخير فى كل شىء ، يصاب بالحزن والأسى عندما يرى نفسه محاطاً بهذا العدد الكبير من الناس الذين لاخير فيهم . ولذا فمن الضروري لكل أمير يرغب فى الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير ، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها ، وفقاً لضرورات الحالات التى يواجهها»^(١٤) .

- بين القانون والقوة :

يؤكد مكيا فيلى أن هناك أسلوبين للقتال :

الأسلوب الأول : عن طريق القانون ، وهو يصلح للتعامل بين البشر .
الأسلوب الثانى : عن طريق القوة ، وهى أسلوب للتعامل بين الحيوانات .

ولكن الانسان عادة ما يلجأ للأسلوب الثانى حيث الأول غير كاف . وعلى الحاكم أن يعرف كيف يستعمل الأسلوبين معا : القانون والقوة ، أى طريقة الانسان ، وطريقة الحيوان . أى عليه أن يتعلم الطبيعة الانسانية والحيوانية وأن إحداها لاتعيش بدون الأخرى^(١٥) .

- بين الحب والخوف والكراهية :

وانطلاقاً من تحليله للنفس البشرية وطبيعتها يرى أن على الحاكم ألا يعتمد على حب الأفراد له بل على خوفهم منه وينصح الأمير بأنه : «من الواجب أن يخافك الناس وأن يحبوك ولكن لما كان من العسير أن تجمع بين الأمرين فإن من الأفضل أن يخافوك على أن يحبوك ..

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

ولا يتردد الناس في الاساءة الى ذلك الذى يجعل نفسه محبوبا ، بقدر
ترددهم في الاساءة الى من يخافونه ، إذ أن الحب يرتبط بسلسلة من
الالتزام ، التى قد تتحطم ، بالنظر الى أنانية الناس ، عندما يخدم تحطيمها
مصالحهم ، بينما يرتكز الخوف على الخشية من العقاب وهى خشية قلما
تمنى بالفشل^(١٦) . ومن أقواله المأثورة تأكيداً لأهمية الخوف وأولويته
على الحب : «ان الناس يحبون تبعاً لأهوائهم وإرادتهم الخاصة ، ولكنهم
يخافون وفقاً لأهواء الأمير وإرادته . والأمير العاقل هو الذى يعتمد على
مايقع تحت سلطانه لاتحت سلطان الآخرين ، وعليه فقط أن يتجنب
الكراهية لشخصه» . وقد كان حريصاً فى نفس الوقت على التأكيد على
أن يحرص الحاكم على ألا يزرع الكراهية فى قلوب الأفراد . فالكراهية
والاحتقار كانا دائما سبب سقوط الأباطرة وفقاً لما أوضحه^(١٧) .
والكراهية تفتح الباب للمؤامرات من جانب الرعايا . فالأمير لا يخشى
المؤامرات إذا كان الشعب راضياً عنه^(١٨) . وبالتالي يوضح كيفية تجنب
الكراهية ، كما يؤكد على الحكم القائم على الرضاء الشعبى .

وفى مجال التأكيد على أهمية الخوف مع عدم وجود الكراهية ، فإن
مكيافيللى يتناول موضوعاً هاماً يتعلق بممتلكات المواطنين والرعايا .
موضحاً أن على الحاكم ألا يزرع الكراهية فى قلوب الأفراد وأن يعرف
كيف يوقع العقاب والثواب ، وذلك تمشياً مع طبيعة الأفراد الانانية المادية
ونزعة حب التملك عندهم . فهو ينصحه بأنه فى حالة توقيع العقاب يجب
أن يكون مرة واحدة وباتراً حتى يمكن نسيانه ، أما فى حالة الثواب فيجب
أن يعطى قطرة قطرة حتى يشعر الأفراد بفضل الحاكم وعطائه . وفى
هذا يؤكد على أن أكثر مايمكن أن يزرع الكراهية فى قلوب الأفراد هو
المساس بممتلكات الأفراد ونسائهم ، وهو الأمر الذى يجب أن يتحاشاه

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

الحاكم تماما . وهو ينصح الحاكم بأن يمتنع عن التدخل في ممتلكات مواطنيه ورعاياه لأنه من الممكن بالنسبة للفرد أن يكون في مقتل أبيه أكثر تسامحا منه في مصادرة أملاكه . وهو يعبر عن هذا بقوله : «إذ أن من الأسهل على الانسان أن ينسى وفاة والده من أن ينسى ضياع إرثه وممتلكاته»^(١٩) ، كما ينصحه بالمثل بالألمس نساء الأفراد وأعراضهم حتى يتحاشى كراهيتهم .

أما عن الرضاء الشعبي : فان مكيا فيللي حرص على التأكيد على أهمية الحكم القائم على الرضاء الشعبي وكان هدفه الأمتل هو إقامة حكم ديمقراطى شعبى قائم على الارادة الشعبية والرضاء الشعبى ولكن حتى فى دفاعه عن الحكم المطلق ووظيفيته فى تحقيق الوحدة السياسية والاستقرار السياسى ، فانه يؤكد مكررا فى كل مجال عن أهمية الرضاء الشعبى بالنسبة للحاكم حتى وهو يستخدم أكثر الوسائل بعدا عن القيم المعنوية والأخلاقية . فهو يؤكد على أن إرضاء الشعب مهم وأنه قد فشل كل من تعلق بجنوده بدلا من شعبه^(٢٠) . وان إقامة القلاع والحصون مهم فى اطار الرضاء الشعبى ، على أساس أن الحاكم الذى يخشى العدو الأجنبى يمكنه ألا يقيم القلاع طالما يستند للرضاء الشعبى ، أما القلاع والحصون فهى هامة بالنسبة للحاكم الذى لا يستند لرضاء شعبه حتى يحتمى بها من شعبه وليس من الأجنبى . وفى قوله : «ولذا فان خير قلعة يقيمها الأمير تكون فى أفدة شعبه ، إذ على الرغم من إقامتك للقلاع ، فليس فى وسعها حمايتك ، إذا كان شعبك يكرهك» . بل إنه فى حالة عدم الرضاء الشعبى فعندما يثور الشعب سيجد أنصارا له من الخارج يسارعون فى مساعدته ضد الحاكم . وهو يؤكد ثانية على أهمية الرضاء الشعبى فى هذا المجال بقوله : «ولهذه الأسباب كلها ، فانتى أطرى كل من يقيم القلاع ، وكل من لا يقيمها ، وأوجه اللوم الى كل من يضع فيها جماع ثقته ، فلا يكثرث بكراهية شعبه أو حبه»^(٢١) .

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

- بين الكرم والبخل :

يتناول مكيا فيللى بالتحليل ضرورة أن يجمع الحاكم بين متناقضات الكرم والبخل وإن كان يركز على جدوى البخل عامة خاصة مع المواطنين والرعايا حتى لا تنضب مالية الدولة ، مع جدوى الكرم مع المحيطين به حتى يضمن ولاءهم . كما أن السخاء ضرورى للأمير الذى يزحف على رأس جيوشه حتى يتبعه جنوده . وعلى هذا فإنه يقول صراحة فى تفضيله عامة للبخل على الكرم : «وليس هناك ما هو أشد ضررا على نفسك من الجود والكرم . إذ باستعمالك له تفقد قدرتك على استخدامك . وتصبح إما فقيرا وإما حقيرا ، أو إذا رغبت فى النجاة من الفقر تصبح نهابا سلابا ، يكرهك رعاياك . وعلى الأمير أن يتجنب قبل كل شيء ، أن يوصم بالحقارة ، أو يتعرض للكراهية ، ولارىب فى أن الكرم سيقوده الى إحدى هاتين النتيجةين . ولذا فمن الأفضل أن تكون بخيلا ، فهذا يعرضك للتحقير دون الكراهية ، على أن تكون مرغما بدافع الحاجة إلى أن تصبح لها سلابا ، مما يعرضك للتحقير والكراهية معا . وعليه فإن الحاكم الذى يتبع أسلوب الكرم سينتهى به الحال الى «سرقة شعبه» - حسب تعبيره - بارهاقه بالضرائب وغيرها حتى يمكنه أن يستمر فى أسلوبه هذا ، وبالتالي ينتهى به الحال الى كراهية شعبه ، الأمر الذى حرص مكيا فيللى على تجنب الحاكم إياه^(٢٢) .

- بين القوة والحيلة :

كما يدعو مكيا فيللى الحاكم الى الجمع بين القوة والحيلة حيث إنهما متكاملتان . ويستلهم أمثله من عالم الطبيعة موضحاً أن الأسد قوى يمكنه البطش بكل من يجده ويرهب الثئاب ولكنه لا يمكنه أن يفلت من فخاخ الصياد^(٢٣) . أما الثعلب فهو مكرما يمكنه عن طريق الحيلة أن ينجو من فخاخ الصياد ولكنه لا يمكنه أن يدافع عن نفسه أمام الثئاب . وعليه فإن على الحاكم أن يجمع بين قوة الأسد وبطشه وبين حيلة الثعلب ومكره

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

حتى يمكنه مواجهة كافة المواقف . ولكن على من يلجأ الى أسلوب الحيلة يجب أن يعرف كيف يتقن فن خداع الآخرين : «ولذا فان من يتقن الخداع ، يجد دائما أولئك الذين على استعداد أن تنطلي عليهم خديعته»^(٢٤) .

- بين الرحمة والقسوة :

ينصح مكيا فيللي الأمير أن يكون رحيمًا - أو على الأصح أن يعتبره رعاياه رحيمًا - ولكن عليه ألا يسيء هذه الرحمة . ويضرب مثلا بقيصر بورجيا - الذي اعتبره مثلا أعلى - والذي وان كان معتبرا من القساة غلاظ القلوب إلا أن قسوته جاءت بالنظام والوحدة الى رومانيا . «... ولذا على الأمير أن لا يكثر بوصمه بتهمة القسوة إذا كان في ذلك ما يؤدي الى وحدة رعاياه وولائهم» . وقد أكد على سلبات الحكام الذين يفرطون في الرحمة والرفقة «فيسمحون بنشوب الاضطرابات التي ينجم عنها الكثير من سفك الدماء والنهب والسلب»^(٢٥) . وهو يوضح أنه من الطبيعي أن يكون للأمير الجديد سمعة القسوة والصرامة حتى يقر حكمه ونفس الأمر ينطبق على أي نظام جديد سواء أكان طغيانيا استبداديا أو جمهوريا . ويدعو الى المعنى نفسه وهو يؤكد هذا بقوله : «ولكن كل من يعرف شيئا عن التاريخ القديم يدرك أيضا ضرورة اتخاذ إجراءات نموذجية ، في جميع الحالات التي تتحول فيها أنظمة الحكم من جمهورية الى طغيانية أو من طغيانية الى جمهورية ، ضد أولئك الذين يظهرون عداؤهم لنظام الحكم الجديد . فكل من يقيم نظاما طغيانيا ولا يقتل «بروتس» ، وكل من يقيم نظاما ديموقراطيا «ولا يقتل أولاد بروتس»

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٤٩

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

ومع هذا فإنه ينصح الأمير بأن يكون حذرا «وأن يسيطر بطريقة معتدلة ، يلفها حسن التبصر والأنسانية حتى لا تؤدي به ثقته المفرطة إلى الأهمال ، وعدم الاهتمام ، ويطرح به حياؤه إلى التعصب وعدم التسامح» .

يعرض ما يقيمه للانهيـار السـريع^(٢٦) .
ويدعو مكيا فيللى الى المضى فى القسوة فى بعض الحالات الى
درجة الـابادة الجماعية والتدمير التام للمدن المختلفة والتصفية البتنية
للمعارضين والنبلاء . وعامة فانه يرى أن الحرية عندما تكون حديثة العهد
يشترط للمحافظة عليها استخدام أقصى أنواع القسوة .^(٢٧) .

ولكن الصرامة - أو الشهرة بها فى رأيه - واجبة بالنسبة للأمير
عندما يكون مع جيشه وتحت تصرفه عدد كبير من الجنود إذ بدون مثل
هذه الشهرة يستحيل عليه الابقاء على جيشه موحدًا وخاضعًا للنظام .
وقد حرص مكيا فيللى على أن يؤكد على أن القسوة إذا استخدمت
كسبيل للعقاب يجب أن يكون ذلك العقاب باترا وسريعا وغير متكرر حتى
يمكن نسيانه مع الوقت - وفى قوله : «لعل من أكثر الأمور إضرارا
بالحكومة ، أن تثير كل يوم سخطا جديدا فى مشاعر مواطنيها ، عن
طريق ايقاع الأذى من جديد ، بهذا المواطن أو ذاك» .

- بين الوفاء بالوعد والخلف فيه :

ينصح الحاكم بألا يحافظ على وعوده وألا يحفظ عهوده بل يتنصل
منها عندما يرى أن مثل هذه المحافظة تؤدي الى الاضرار بمصالحه وأن
الأسباب التى أعطى فى ظلها الوعد قد تغيرت ولم تعد قائمة . أى أن
المحافظة على الوعود فى رأيه رهينة ببقاء الأوضاع على حالها أما إذا
تغيرت فإن الحاكم يجب أن يكون فى حل منها . وهو يوضح أن الأفراد

(٢٦) فهو يؤكد ذلك بقوله : «عندما تكون الحرية حديثة عهد بالوجود يشترط للحفاظ
عليها قتل أولاد بروتس» ، مؤكدا على جدوى القسوة الشديدة التى استخدمها بروتس
فى المحافظة على الحرية التى أسهم فى الحصول عليها لروما ، تلك القسوة التى
ذهبت الى حد الحكم بنفسه بالموت على أولاده بل وحضور اعدامهم أيضا ، لرغبتهم
فى العودة لشكل آخر من الحكم .

ومن المعروف أن بروتس كان قد تأمر على طاغية روما يوليوس قيصر واشترك
فى مقتله مع أنه كان من أقرب الناس اليه .

انظر : مكيا فيللى المطارحات ، مرجع سابق ، ص ٥٤٩ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .

عامة سيئون ولا يحافظون على عهودهم والحاكم ليس ملزماً بالمحافظة على عهوده لهم . وبالتالي يسوق العديد من الأمثلة على الأمراء الذين نقضوا المعاهدات أو تنكروا لمواثيق السلام مؤكداً أن الذين اتبعوا أسلوب الثعلب نجحوا أكثر من غيرهم ويدلل على آرائه هذه بقوله : «لاريب أن كل إنسان يدرك أن من الصفات المحمودة للأمير ، أن يكون صادقاً في وعوده وأن يعيش في شرف ونبل لا في مكر ودهاء . لكن تجارب عصرنا أثبتت أن الأمراء الذين قاموا بجلائل الأعمال ، لم يكونوا كثيرى الاهتمام بعهودهم والوفاء بها ، وتمكنوا بالمكر والدهاء من الضحك على عقول الناس وارباكهم . وتغلبوا أخيراً على أقرانهم من الذين جعلوا الاخلاص والوفاء رائدهم» .

ولكنه يبين أن على الأمير أن يعمل على توضيح المبررات للتنكر للوعد : «ولن يعدم الأمير الذى يرغب فى اظهار مبررات متلونة للتنكر لوعده ، ذريعة مشروعة لتحقيق هذه الغاية» . ولكن من يلجأ الى أسلوب الحيلة فى نكث الوعود يجب عليه أن يعرف كيف يتقن فن خداع الآخرين حتى يخفيها ، ويستطرد مكيافيللى فى قوله : «وسأكتفى بسرد مثل عصرى واحد . فالبابا اليكسندر السادس لم يقم بأى عمل سوى خداع الآخرين ، ولم يفكر فى أى شىء سوى ذلك . وكان يجد دائماً الفرصة للنجاح فى خداعه . ولم يكن ثمة من يفوقه مهارة فى تقديم الوعود ، واغداق التأكيدات ، داعماً إياها بالآيمان المغلظة ، فى الوقت الذى لم يكن هناك من هو أقل تمسكاً بها منه . ومع ذلك فقد نجح دائماً فى خداعه ، إذ أنه كان يتقن هذه الطريقة فى معالجة الأمور»^(٢٨) .

فضلاً عن هذا فإن مكيافيللى يؤكد على ضرورة الخلف فى الوعود التى تقع تحت الضغط والأكره إذا زالت القوة التى فرضتها : «ليس من العار ، الاخفاق فى الحفاظ على وعد أرغمت على إعطائه . وتتعرض جميع الوعود التى تمت بالاكراه الى الخلف ، عندما تزول القوة التى فرضتها ، وذلك دون أن يلحق العار بمن يخلفها» .

(٢٨) مكيافيللى ، الأمير ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

- بين القدر والارادة :

مع إيمانه بأهمية الحظ ودوره - الايجابى أو السلبى - فى نتائج أعمال الحكام ، إلا أنه لم يؤمن بالتواكل وأكد على ضرورة مقاومة القدر الذى يتحكم حسب رأيه فى نصف أعمالنا ، أما النصف الآخر فقد تركه لنتحكم فيه بأنفسنا^(٢٩) .

وقد شبه القدر - من ضمن ما شبهه - بالنهر الجارف الذى إذا تركه الأفراد واستسلموا له فمن الطبيعى أن يضرهم بل وقد يدمرهم ، أما إذا تحكموا فيه عن طريق إقامة السدود وغيرها يمكن أن يأتى بثمار طيبة لهم .

ومن هنا فإن مكيا فيلى ينصح الحاكم بالاعتماد على ارادته معبرا عنها بالقوة أكثر من اعتماده على الحظ على أساس أنه متقلب ومتغير وعلى الفرد أن يتحكم فيه بكل إمكانياته . وفى قوله : «وانى لاختتم حديثى قائلا ، بأن الحظ يتبدل ، أما الناس فيبقون ثابتين على أساليبهم ، وهم ينجحون طالما أن أساليبهم تتوافق مع الظروف ، أما عندما تتعارض فان الفشل سيكون نصيبهم . وانى لاعتقد أن التهور خير من الحذر»^(٣٠) .

وخلاصة الأمر فإن مكيا فيلى فى مجمل نصائحه يقدر القوة وهو يركز على القوة المادية ، ونلاحظ أن اهتمامه هذا ليس خاصا بالامارات وحدها ولكن أيضا بالجمهوريات : فالقوة فى الحكم ضرورية .

وأخيرا فإن من الجدير بالملاحظة أن مكيا فيلى يوجه اهتماما خاصا للمحيطين بالحاكم أو الأمير : وهو ينصحه بحسن اختيار وزرائه والمحيطين به والاستماع الى آرائهم ونصائحهم دون الانصياع لها بحيث يكون القرار الأخير هو قراره وعلى ألا يظهرهم على أنهم مصدر الحكمة بل يبقى هذه وكأنها احتكار له ولصيقة بشخصه . كما ينصح الحاكم ألا يستعين بالنبلأ وألا يثق بهم حتى

(٢٩) انظر : مكيا فيلى ، الأمير ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ ، ١٩٠ - ١٩١ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

لا يطيحوا به ، والأقرب الأفراد إليه بدرجة كبيرة حيث أن أخطر الأفراد على الأسد أقربهم إلى عرينه ، وبالتالي يجب ألا يطلع المحيطين به على خفاياه . وعليه أن يراقب المحيطين به لضمان عدم اكتسابهم القوة على أن يصعد البعض لأعلى مستفيداً منه ثم التخلي عنه واسقاطه . كما أن على الحاكم عامة أن يشجع كافة المهارات - بين الصناع والفنيين وغيرهم - وأن يتبنى الكفاءات .

موقف مكيا فيللي من القيم الدينية والأخلاقية :

أما عن آرائه في القيم الدينية والأخلاقية فهي مرتبطة بآرائه في القوة السياسية وتقديسه لها . وقد كانت آراؤه وما زالت موضع جدل حول هذا الموضوع بالذات حيث اعتبر أن القيم الدينية والأخلاقية ماهي الا إضافات للقوة يجب أن يستخدمها الحاكم . أي أنه نظر نظرة نفعية وظيفية للدين والأخلاق في سبيل تدعيم القوة السياسية للحاكم ، وقد فصل تماماً بين الأخلاق والسياسة . ومع هذا فإن موضع التناقض بالنسبة لمكيا فيللي هو أنه في نفس الوقت نادى بأهمية القيم الأخلاقية كدعامة للدولة وبأن التشريعات يجب أن تقوم عليها ، كما أكد على تفوق دول مثل الدولة الرومانية وسويسرا نتيجة لقيامها على قيم أخلاقية ودينية حيث عززت تلك القيم من قوتها وكانت وظيفية بالنسبة لها وليس العكس .

لكننا في الواقع يجب أن نلاحظ أن مكيا فيللي وإن كان ينادى بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، حتى وإن كانت الوسائل غير أخلاقية فإنه قصد بها الحاكم في تعاملاته مع أعدائه . أي أن الغاية تبرر الوسيلة بالنسبة للحاكم ومع أعدائه ، أما بالنسبة للأفراد فإن الغاية لا تبرر الوسيلة بالضرورة . ولم يقصد مكيا فيللي بالمناداة بهذا المبدأ كمبدأ عام بل ركز عليه كمبدأ خاص بالنسبة للحاكم مع أعدائه . فالأفراد في تعاملاتهم مع بعضهم البعض يجب أن يتقيدوا بكافة القيم الدينية والأخلاقية . كما أن على الحاكم وهو يستخدم أكثر الطرق بعداً عن مثل هذه القيم أن يبدو أمام شعبه وكأنه يلبس مسوح الرهبان . أي أنه يجب أن يستتر وراء ستار من قيم أخلاقية وروحية في الوقت الذي يستخدم فيه كافة الأساليب حتى

أكثرها بعدا عن هذه القيم . فقد عدد عددا من الصفات الحسنة التي تتمثل في الرحمة ، والوفاء بالعهد والنبل ، والانسانية والتدين مؤكدا على أن الحاكم يجب أن يظهر وكأنه يتحلى بها وخاصة التدين . فالأفراد من السهل خداعهم . فقد كان مكيا فيللي حريصا على توضيح أن الحاكم لا يستطيع أن يتمتع بكافة الصفات المحمودة التي ترمز الى الخير ، ومع هذا فعليه وهو يمارس الرذائل أن يبتعد عن التشهير بأن يمارسها في الخفاء ، وذلك إذا لم يمكنه التخلي عنها . وإذا كان لاسبيل للاحتفاظ بالدولة الا بارتكاب تلك المثالب فعليه ألا يكثرث بالتشهير : «إذ أن التعمق في درس الأمور ، يؤدي الى العثور على أن بعض الأشياء التي تبدو فضائل تؤدي إذا اتبعت الى تمار الانسان ، بينما هناك أشياء أخرى تبدو كـرذائل ولكنها تؤدي الى زيادة ما يشعر به الانسان من طمأنينة وسعادة» (٣١) .

وعليه فانه يمكن القول بأن مكيا فيللي قد نادى بمعياريين للتعامل :

أحدهما : للأفراد في تعاملهم مع بعضهم البعض .
والثاني : للحاكم في تعامله مع أعدائه .

فقد وجد مكيا فيللي وهو الواقعي في نظريته أهمية التأكيد على أنه لا يمكن إقامة دولة قوية - وهي هدفه الأسمى - على أشلاء شعب مشنت ومتحلل أخلاقيا .

من ناحية أخرى فان مكيا فيللي أعطى الفضيلة طابعا سياسيا - أي أنه قام بتسييس الفضيلة - وجعلها نسبية بحيث أن الحكم على الفضيلة والسلوك يتوقف على النتائج وبالتالي فالفضائل المتعارف عليها قد تبدو في بعض المواقف كـرذائل والعكس صحيح . وعلى الحاكم أن يعمل على المحافظة على الحكم وتعزيزه بالمسلك الذي يراه متمشيا مع الموقف أيا كانت الوسائل التي يتوقف تقييمها ، ليس على معايير مطلقة ، ولكن على أساس ما تحققه من نتائج . فقد أكد مكيا فيللي على أن الدولة يجب أن تكون لها معنويات خاصة بها ، وهي معنويات النجاح : نجاحها في حماية نفسها ، وضمان الطمأنينة لشعبها والنجاح في

(٣١) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

الغزو إذا كان ضروريا لحماية مصالحها . بمعنى آخر فإن الساسة لا يستطيعون أن يتحملوا رفاهية التصرف وفقا لمستويات المعنويات الخاصة القريبة^(٣٢) .

ومن الملاحظ أن مكيا فيللي لم يكن ضد الدين عامة . وإنما كان ضد ما وصلت اليه المسيحية وضد الكنيسة ، والبابا ورجال الدين . كما كان ضد بعض مبادئ المسيحية خاصة ما يقف منها في وجه الوحدة السياسية وما يستغل من جانب رجال الدين تحقيقا لمآربهم .

وكان انتقاده من وجهتين أساسيتين :

أولاهما : أن المسيحية تتضمن ما يحض الأفراد على التسليم والخضوع في الأمور الدنيوية على أساس تركيزها على الأمور الروحية وتعد الأفراد بحياة أفضل في الآخرة تعويضهم عن المعاناة في الدنيا . وهو يرفض التسليم الذي استغله رجال الكنيسة في إخضاع الناس لهم . وقد «عقد مقارنة بين المسيحية والاديان الأكثر رجولة في العصور القديمة وهي مقارنة لم تكن في صالح المسيحية»^(٣٣) . وفي قوله : «وقد مجدت ديانتنا المتواضعين من الرجال والميالين إلى التأمل بدلا من تمجيد رجال العمل . وقد وضعت للرجل مثله العليا في الخير والتواضع وانكار الذات واحتقار الأشياء الدنيوية بينما وضعت الديانة الأخرى للرجل مثله العليا في العظمة والقوة البدنية وكل ما يدعو إلى بعث الجراءة في قلوب الناس . وإذا كانت ديانتنا تطلب من الرجل أن يكون قويا ، فإن القوة التي تطلبها فيه ، هي ما يمكنه على احتمال الآلام لاعلى القيام بالأمور التي تتطلب الجراءة . ويبدو أن هذه الصورة من صور الحياة ، قد أدت إلى إضعاف العالم ، وإلى تقديمه فريسة سائغة للشريكين

Thomson , op . cit . , p . 28

(٣٢) انظر :

(٣٣) سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الثالث ، ص ٤٧٧ .

الغلاظ القلوب ، الذين يقومون على ادارته بنجاح
وامان ، طالما انهم يعرفون ان عامة الرجال الذين اتخنوا
من الفردوس غاية لهم ، يدرسون الطريقة المثلى
للاحتمال ، لا الطريقة المثلى للتأثر لما اصابهم من
اضرار» (٣٤) .

أما الثانية : فانه كان ينتقد سيطرة رجال الدين على عقول الناس .
كما وجه نقده لسيطرة البابا التي عرقلت تحقيق الوحدة
السياسية فى ايطاليا . ويبدو هذا بوضوح من قوله :
«نحن الايطاليين ندين لكنيسة روما وقسيسها بما وصلنا
اليه من عدم تدين وفساد خلق . بل نحن ندين لها بدين
أعظم هو ذلك الدين الذى سيؤدى بنا الى الانهيار . ذلك
أن الكنيسة هى التى عملت ومازالت تعمل على تقسيم
وطننا . والدولة لايمكن أن تتحد ولا أن تسعد إلا إذا
أذعنت إذعاناً تاماً لحكومة واحدة ، ويستوى أن تكون هذه
الحكومة ملكية أو جمهورية كما هى الحال فى فرنسا
وأسبانيا ، ولكن ايطاليا لم تسير واحدة منهما ولم تخضع
لحكم ملكى أو جمهورى وذلك كله بسبب وجود الكنيسة ،
إذ لم تكن لديها قدرة على فرض سيادتها على جميع أنحاء
إيطاليا ولم تسمح لغيرها أن يقوم بهذه المهمة . واذن فهى
المسئولة عن عدم تحقيق وحدة ايطاليا تحت زعامة واحدة
بل جعلتها خاضعة لعدد من الأمراء والنبلاء . وحين
تعرضت للانقسام ضعفت ضعفا جعلها فريسة سهلة
المنال لا للبرابرة فحسب ، بل لأى شخص يرغب فى
النيل منها» (٣٥) .

ومن الطبيعى أن مكيافيللى الأبن البار لعصر النهضة - الذى تولى
عن ظلام العصور الوسطى وما مارسته الكنيسة خلالها من إرهاب فكرى
وتسلط سياسى تحت ستار الدين - من الطبيعى أن يتخذ مثل هذا الموقف

(٣٤) مكيافيللى ، المطارحات . مرجع سابق ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

تجاه المسيحية ، وقد زاد موقفه حدة وجود البابا في روما قلب إيطاليا ودوره النشط في مواجهة وحدتها . ولكنه من كتاباته المختلفة يبدو واضحا أنه كان يؤمن بالدين ودوره في المجتمع وضرورته^(٣٦) كما كان يؤمن برسالة المسيحية الأصيلة^(٣٧)

آراؤه في الاستعمار :

بلور مكيا فيللي نظرية في الاستعمار متعددة الجوانب توضح الهدف من السياسة الاستعمارية وأساليب استخدامها ، فقد رأى أن على الدولة أن تأخذ الحروب الاستعمارية بجدية ، على أساس أن الدولة التي لا تتوسع على حساب غيرها تكون عرضة لتوسع الدول الأخرى على حسابها^(٣٨) . أى أنه رأى أن تكون السياسة الاستعمارية سياسة دائمة للدولة وليست مرحلية . وقد أوضح أن السياسة الاستعمارية تحقق هدفين :

(٣٦) «على كل من يرغب من الأمراء والجمهوريات في البقاء في نجوه من الاحتلال، أن يحتفظ بنقاء طقوس الديانة التي يؤمن الأمير أو الجمهورية بها ، وأن يحلها محل الاجلال دائما ، إذ لا دليل أصدق على انحطاط أى بلد من البلاد من رؤية العبادة السماوية فيها موضع الاهمال وعدم الاكتراث» . المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .
كما يقول : «حيثما يسود الدين يمكن الافتراض كشىء مسلم به ، ان الأمور تسير على مايرام ، وحيثما يوجد الافتقار للدين يستطيع المرء افتراض العكس» . المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(٣٧) «ولو احتفظ حكام الدول المسيحية بالروح الدينية التي رسمها لنا مؤسس المسيحية ، لكانت النصرانية وجمهورياتها في وضع أكثر اتحادا ، وأكثر سعادة مما هي عليه الآن . ولو أراد أحد أن يخمن الأسباب التي أدت الى تدهور هذه الروح الدينية ، لما وجد خيرا من التطلع الى تلك الشعوب التي تعيش على مقربة من كنيسة روما ، وهي رأس ديانتنا ، إذ يرى أن الدين أضعف لديها منه عند غيرها من الشعوب البعيدة . ولو درس المرء ديانتنا كما كانت عليه عند ظهورها ، ثم رأى مدى الخلاف الذى يقوم بينها وبين ما هو واقع اليوم ، لتوصل حتما الى النتيجة القائلة بأن ديانتنا تقترب إما من الدمار أو من الكارثة» . المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٣٨) لمزيد من المعلومات عن الاستعمار انظر : د . حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ... ، مرجع سابق .

الأول خارجى : وهو تأمين الدولة ضد أعدائها .
والثانى داخلى : وهو صرف الشعب عن أمور الحكم وشغله عن الحاكم بالحروب الاستعمارية .

وبالتالى فقد وضع عدة أساليب لممارسة السياسة الاستعمارية وفقا للظروف المختلفة :

- فقد نصح الحاكم بأن يتوسع فى مناطق لها نفس لغة وعادات شعبه الأصلي حتى يمكن ضمها واستيعابها بسهولة .
- نصح الحاكم بأن يسعى الى استيعاب شعوب المستعمرات فى شعبه الأصلي حتى يضمن استمرار السيطرة على المناطق المستعمرة واستقرار حكمه بها . بحيث يؤلف البلدان دولة واحدة فى وقت قصير .
- ينصح الحاكم بأن يقوم من جهة بإبادة أفراد الأسرة الحاكمة فى تلك المناطق المحتلة ، وعدم احداث تبديل جوهري فى قوانين هذه المملكات المحتلة وضرائبها فى حالة ماإذا كانت لها قوانينها الخاصة حتى لايشير الأفراد عليه ، من جهة أخرى .
- كما أنه ينصح الحاكم ببناء المستوطنات التى تقيم فيها الجاليات من دولته الأصلية فى المناطق المحتلة . أى أن يعتمد على الاستعمار الاستيطاني .
- وهذه السياسة فى رأيه أفضل من الاحتفاظ بحاميات لأنها لن تكلف الحاكم شيئا كما أن وجود الحاميات فى المناطق المحتلة يسبب لمشاعر مواطنيها .
- أن يقوم الحاكم بنقل مقر حكمه الى منطقة وسط بعد التوسع . وفى حالة عدم تجانس شعوب تلك المناطق المستعمرة مع شعبه الأصلي ينصحه بأن ينقل مقر حكمه الى المناطق الجديدة المستعمرة حتى يمكنه رؤية الاضطرابات والعمل على علاجها فى حالة وقوعها وحتى لاتصبح المناطق مرتعا لشهوات موظفى الحاكم المحتل وحتى لاتلجأ دول أجنبية الى مهاجمة تلك المناطق .
- أن يشن الحروب الاستعمارية بضراوة .

- ان يشجع المواطنين على الاستمرار في تدعيم السياسة الاستعمارية عن طريق تخصيص جزء من أسلاب الحرب لشن حرب جديدة وتوزيع الباقي كأسلاب حتى يجنى الأفراد ثمار التوسع .
- أن يعمل الحاكم على بناء جيش شعبي قوى على نمط الموجود في الامبراطورية الرومانية ، بحيث يعتمد على المتطوعة ، على أن يبتعد عن الجيوش المرتزقة والجيوش المساعدة . فقد آمن مكيافيللى بأن المرتزق ينقصه الدافع الوطنى والولاء وهو جبان فى الحرب لأن حياته مصدر عيشه وبالتالي لن يضحي بها^(٢٩) . أما الجيوش المساعدة فان هزيمتها تنسب للحاكم الذى استعان بها - كقوات من دول صديقة أو مجاورة - أما نصرها فينسب لدولتها الأصلية . وهى على أى حال غير موالية للدولة التى تستعين بها وبالتالي قد تتحرك ضد الحاكم وتخرج عليه .
- على الحاكم أن ينزع سلاح أهالى الدولة الجديدة بعد أن يحتلها وضمها الى دولته ، باستثناء أولئك الموالين له الذين وقفوا فى صفه عند احتلالها . ولكن عندما تحين الفرصة فان عليه أن ينزع السلاح من هؤلاء أيضا وينقل القوة الى جنوده هو : بحيث ينقل سلاح الدولة الجديدة فى النهاية تماما الى جنوده .

من كل ماتقدم يلاحظ أن مكيافيللى قد بلور نظرية عامة فى الاستعمار موضحا جدواه وأساليب ممارسته مطلقا أهميته فلم يقصرها على دولة أو حالة معينة . وآراؤه فى هذا المجال تعتبر أكثر شمولاً من لينين الذى اتخذت نظريته شهرة خاصة فى القرن الحالى . وهو يختلف فى تركيزه على الاستعمار عن أرسطو الذى اعتبر الاستعمار والتوسع أحد أسباب الثورات والتحلل السياسى فى الدولة التى تمارسه . وفى الوقت الذى لم ير فيه أرسطو وأفلاطون من قبله جدوى الاستعمار وأهميته فى تخليص دولة المدينة من مشاكلها ، رأى مكيافيللى بعين الخبرة السياسية النافذة خاصة فى مجال السياسة الواقعية أنه لا خلاص لدويلته فلورنسا ولايطاليا عامة الا بالسياسة التوسعية . وفى الوقت الذى نظر فيه كل من

(٢٩) عمل مكيافيللى لفترة قائدًا للحرب ضد بيزا ، ومع قصر الفترة إلا أنها أكسبته خبرة واسعة وإيمانا عميقا بعدم صلاحية المرتزقة كجنود يعتمد عليهم فى الحروب .

أفلاطون وأرسطو الى الخلف بهدف استعادة دولة المدينة لمكانتها وتميزها باعتبارها الوحدة السياسية الأمثل في نظرهما ، تطلع مكيا فيللى للأمام ليس فقط لقيام دولة اقليمية ولكن لقيام دولة قومية تكون محط الولاء الأسمى على مستوى ايطاليا ككل . ومكيا فيللى لم ينادِ للاستعمار بالنسبة لدولة معينة ولكن رأى ضرورته وجدواه كسياسة عامة للدولة في علاقاتها مع غيرها .

أهم مساهمات مكيا فيللى فى الفكر السياسى :

وخلاصة الأمر من كل ماتقدم أن مكيا فيللى اهتم بتوضيح القوة ووصل به الحال الى حد عبادة القوة والى نقل القيم والأخلاقيات من الاطلاق الى النسبية وجعل قياس درجة القيم متوقفا على فائدتها ونفعيتها . وكان يرى أنه على الحاكم ألا يتمسك بأية قيود وأن يتحرر من كافة القيم الروحية الدينية ، وكان حريصا فى نفس الوقت على ألا يثير ثورة الشعب على الحاكم فلم يكن من دعاة الثورة . وكان حريصا على إظهار أن الحب ليس أساسا لقيام الحكم ، وعلى الحاكم أن يكون مرهوبا وليس مكروها . فى نفس الوقت نادى باستخدام الحاكم لكافة الأساليب بما فيها الوسائل غير الأخلاقية وغير الروحية أو الدينية . كما كان مكيا فيللى رائدا من رواد المناداة بتدعيم الاستعمار واعتبره غاية ووسيلة . فهو وسيلة من أجل تحقيق قوة الدولة وغاية يجب أن تنشدها الدولة .

فعلاقات الدول لاتربطها أخلاقيات وانما مصالح . وهو فى هذا المجال (العلاقات الدولية) رائد المناداة بدوام الاستعمار . وانتهى مكيا فيللى من مجمل آرائه إلى دعوة الأمير الى تحقيق وحدة ايطاليا ، وهذا كان هدفه الأسمى . وقد فضل نظام الحكم المطلق فى الدولة حتى يتم توحيدها ، ولكن هدفه الأمثل هو حكومة موحدة تقوم على ديمقراطية شعبية . وقد تحدث مكيا فيللى فى المطارحات على الانتخابات ودورها وأثرها .

وفى الواقع فانه وان كان أكثر المفكرين الذين تعرضوا للنقاش والجدل ، كما كان فى نفس الوقت الابن البار لعصر النهضة والانعكاس

الحقيقى له ، إلا أننا بصفة عامة نجده قد تخطى حدود عصره وقدم العديد من الاسهامات الخالدة .

ومن أهم مساهماته منهاجه فى التحليل . إذ نجد أنه استخدم التاريخ ولجأ الى المنهج الاستقرائى التاريخى ومع استخدامه له الا أنه لم يلجأ اليه لمجرد الاستقراء وانما استخدمه لتنظير المفاهيم السياسية . فلم يَقم بوصف الأحداث فقط ولكنه استخدم التاريخ كمستوى أدنى للتحليل يستخلص منه الظواهر والحقائق والمفاهيم - وهذا يوضح كيف ان المحلل السياسى يجب أن يحسن استخدام التاريخ - فالنسبة لمكيافيللى نجد أنه قد قام باستخلاص آثار الأحداث أى أنه يستشهد بالأحداث وهذه ميزة له ومساهمة فى التحليل السياسى . فالمنهج التاريخى هو أحد المناهج التى يلجأ اليها المحلل السياسى ولكن الكثيرين لا يعرفون كيفية استخدامه فأصبح يعنى مجرد توصيف الأحداث ولكن مكيافيللى استخدم الأحداث للاستدلال بها ، وذلك بمناقشة كيفية الاستدلال بالوقائع التاريخية لاستخلاص نتائج عامة . وهذه هى أولى مساهماته .

من ناحية أخرى نجد أنه رائد السياسة الواقعية أى أنه أظهر السياسة كما تمارس فى واقعها أو بمعنى آخر أظهرها عارية . وكان هذا من أهم الأسباب التى جعلت النقد يوجه اليه . وقد تأثر مكيافيللى بالدبلوماسية وكتابات كانت أكثر ميلا إلى الأدب الدبلوماسى . ولذلك نجد أنه حتى فى اظهاره للحقيقة عارية ، حاول ان يسترها باطار من الأخلاقيات . وهذا يعنى أنه تشتت بين واقع مايجرى وما يجب أن يكون . والسياسة عنده مزيج من الدبلوماسية من وراء الستار والحرب .

الانتقادات الموجهة لمكيافيللى ، ومكانته بين المفكرين السياسيين :

أهم الانتقادات الموجهة اليه تتعلق بمبدئه «الغاية تبرر الوسيلة» وخاصة فى منفعية الأخلاق والدين . ونلاحظ أن مكيافيللى كان رائدا فى هذا الاتجاه فقد كانت هذه الوسائل مستخدمة ولكن الجديد فيه أنه جمع هذه الوسائل حتى يسترشد بها الحاكم . فمكيافيللى لم يبتدع هذه الوسائل إذ أن الأساليب غير الأخلاقية كانت شائعة فى عصره . وكل الذى فعله أنه

قام بتجميعها وتحليلها وربما يبدو إسهامه واضحا فى منطقية عرضها .
وكذلك كان مكيا فيلى رائدا للقومية .

ويؤخذ على مكيا فيلى فى آرائه أنها غير متكاملة فهى لم تشكل
نظرية متكاملة . وركز فقط على فن الحكم ، أى أسلوب السياسة
الواقعية .

ويختلف مكيا فيلى عن ابن خلدون فى أن الأخير كان أشمل ، فهو
رائد فى علم الاجتماع والتاريخ . كما يختلف مكيا فيلى عن المفكرين
الاسلاميين القدماء فى أنه فصل بين الأخلاق والسياسة وبين الدين
والسياسة .

وإذا كان أرسطو قد بدأ الفصل بين الأخلاق والسياسة فإن مكيا فيلى
أتم هذا الفصل وزاد عليه باستخدامها من أجل القوة .

أما بالنسبة لآرائه فى الاستعمار فهى تعتبر فى الواقع نظرية
متكاملة عن الهدف والتكنيك الاستعماري ونادى بالاستعمار ليس كمرحلة
انتقالية ولكن كسياسة دائمة . وبصرف النظر عن عدم تقيده بالقيم
والأخلاق والدين واخضاع الدين للسياسة فهو يعتبر من أهم الرواد فى
الفكر السياسى على مر العصور ، فكتابات ما زالت حية . وقد بين كيف
يستطيع المفكر السياسى أن يخدم رجل السياسة . ويرى فيه البعض
التناقض ولكن هذا ليس تناقضا فهو نسبية . وكتابات مكيا فيلى كانت نتاج
خبرة وليست نتاجا للدراسة العلمية . ويتشابه مكيا فيلى وابن خلدون فى
أنهما عاشا فى عصر اضطراب وتحلل وقيام دول وانهارها . فكلاهما
عاش فى عصر اضطراب وخبر العمل السياسى ولكن مكيا فيلى خير
العمل الدبلوماسى أكثر من السياسى بينما أن ابن خلدون ارتبط بالحكام
وتقلب بين الحكومات . والفارق الأساسى فى منهاج كل منهما أن ابن
خلدون لم يكتف بخبراته السياسية ولكن كرس جهده للدراسة . فكتاباته
كانت انعكاسا لتجربة ودراسة ولكن مكيا فيلى كانت كتاباته انعكاسا لتجربة
فقط . وفى الوقت الذى رأى فيه ابن خلدون وجوب التمسك بالقيم الدينية
والأخلاقية فإن مكيا فيلى رأى العكس . إذ أن مكيا فيلى لم يثق فى الدين

المسيحي وماتطور إليه . واذن يمكن القول أن مكيا فيللى كان بالنسبة لابن خلدون جزءاً من كل . ويمكن المقارنة بين مكيا فيللى والغزالى . فكلاهما عاش أزمة ووجه نصائح للأمير . ولكن وجه الاختلاف بينهما هو أن كافة نصائح الغزالى كانت قائمة على الدين والتمسك بالقيم الأخلاقية ، حيث الغاية لا تبرر الوسيلة عنده . ولكن العكس كان بالنسبة لمكيا فيللى فهو - كما سبق الذكر - فصل الدين عن السياسة ، ولم يركز نصائحه للأمير على أساس دينى أو أخلاقى . كما أنه لم يتجاوز الارشاد فى فن الحكم .

الفصل الثانى

حركة الاصلاح الدينى : البروتستنتية

وقد قامت أساسا كثورة ضد فساد الكنيسة الكاثوليكية فى روما وسلطة البابا ورجال الدين الذين اكتسبوا سلطة دنيوية من وراء سلطتهم الدينية والذين أسهموا فى ادخال أوربا فى عصور الظلام التى عانت منها فى كافة المجالات وذلك فى محاولة لاصلاح الديانة المسيحية واعادتها لأصولها الأولى نتيجة لما طرأ من فساد وضعف بسبب دور رجال الكنيسة السلبي . «ذلك الاصلاح الذى اكتسح دول أوربا بعد أن كانت العقيدة الكاثوليكية هى السائدة بين من دعى عليهم اسم المسيح أجمعين ، وكانت فى حقيقتها عندهم عقيدة الجهل والرعب أكثر منها عقيدة العرفان والإيمان العامل بالمحبة^(١)» . حتى إن «مبادئ المسيحية لم يبق منها وقتذاك إلا الاسم»^(٢) .

(١) موريسون ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٨٠ . ولمزيد من المعلومات عن حركة الاصلاح الدين انظر ، ص ١٩٦ - ٧٧٣ .

وفى هذا المجال يعبر ملر عن الباباوية وماوصلت إليه المسيحية فى ظلها بقوله : «أول ظاهرة تبدو لنا عند التأمل فى البابوية كنظام هى أن كلمة الله ، القادرة أن تحكم الناس للخلاص ، كانت محرمة على الشعب . حتى الأساقفة أنفسهم لم يعتبروه أمرا مخجلا أن يعترفوا بأنهم لم يقرأوا فى حياتهم أى جزء من الكتب المقدسة سوى ما كان يقابلهم فى خدماتهم الطقسية . والخدمة الدينية كانت تمارس بلغة ميتة لا يفهمها أغلب الكهنة وبعضهم كان بالكاد يعرف يقرأ لا بل حتى كتب أصول الدين =

وحركة الاصلاح الدينى هذه قامت أساسا لأهداف دينية ولكن يعيننا فى هذا المجال الجانب السياسى لتلك الحركة ، أى الانعكاسات والآثار ذات الطابع السياسى .

وقد تمثلت حركة الاصلاح الدينى فى البروتستنتية Protestantism التى تبلورت فى القرن السادس عشر وتزعّمها خاصة كل من مارتن لوثر وجان كالفن . والبروتستنتية وفقا لمعناها اللفظى تعنى حركة احتجاج ، والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو على من وعلى ما هذا الاحتجاج ؟ إن البروتستنتية تستخدم عادة لتعبر عن رفض المسيحيين من المنادين بها ومن اتباعها للادعاءات الباباوية فى اطار ما اكتسبه من سلطة دنيوية^(٣) . ولكنها بالمعنى الأرق تعنى ليس فقط رفض الادعاءات الباباوية ولكن رفض مفهوم الكنيسة كمؤسسة لها طقوس مقدسة وتنظيم وحي يهيمن عليها أجيال متعاقبة من رجال الدين الذين لهم سلطات مقدسة وغامضة . وهناك من يركز على أن من أهم جوانب البروتستنتية هو انكار الـ Transubstantiation - أى الايمان بأنه فى نقطة معينة من القداس يتحول الخبز والنبيذ الى جسد ودم السيد المسيح تحولا فعليا^(٤) وأن دور رجل الدين جوهرى فى عملية التحول هذه - حيث يؤمنون بدلا منها بالـ Consubstantiation بمعنى أن مكونات الخبز والنبيذ توجد فى القداس أو التركيز جنباً الى جنب مع مكونات جسد ودم المسيح ولكنها لا تتحول اليها . فكان المناولة عند البروتستنت لا تتضمن التحول الفعلى للخبز

= كانت هى من وضع وتأليف الاكليروس كانت معنوعة من الوصول إلى أيدي
الـ ١١-١٢-١٣ . أما نبيحة القداس فكانت تمارس للحصول على غفران الخطايا للأحياء
والأموات ، وبذلك تحولت ضمائر الناس عن النبيحة الكاملة - عمل ربنا يسوع
المسيح للكمال - التى استعاضوا عنها بالتحليلات الكهنوتية والغفرانات الباباوية .
انظر : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) لمزيد من المعلومات انظر : Allen, op . cit . . pp 1 - 4

(٤) فضلا عن الاعتقاد بان بكل من يتقدم إلى العشاء المقدس يشترك حقيقة فى جسد
المسيح ودمه . انظر : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٦٣ .

والنبيذ لجسد ودم المسيح ولكنها تستخدم كنكري^(٥) . ولكن الجدير بالملاحظة أن الاختلاف بين البروتستانت وغيرهم من الكنائس الأصلية ذات الطابع الأرثوذكسي لا يقتصر على سر المناولة ولكن يتضمن أيضا عدم اعتراف البروتستانت ببعض أسرار الكنيسة الأخرى عامة التي من ورائها اكتسب رجال الكنيسة في روما سلطات دينية - وسياسية ضخمة . فضلا عن رفض استخدام الصور والتماثيل الخاصة بإبطال الخلاص خاصة في الكنائس .

ولكن في الحقيقة أهم ما يميز البروتستانتية هو التركيز على الإرادة الحرة للفرد في تخليصه من السلطة الكنسية مع التأكيد على إمكانية قيام كل فرد بممارسة الديانة وشعائرها دون واسطة . وهناك الكثير مما يقال عن تأثير حركة الإصلاح الديني في المسيحية بالتعاليم الإسلامية . حيث تركز الاتصال المادي والمعنوي بين الغرب والشرق ومن ثم بين الدينين والذي بدأ^(٦) منذ منتصف القرن السابع الميلادي .

(٥) ومفهوم الذكرى : أن طقوس العشاء الرباني هي تذكرة دراماتيكية لمعنى الحياة والموت وقيام المسيح .
انظر :

John Dillenberger (ed .), Martin Luther : Selections From his Writings , New York : Doubleday & Co . Inc . , 1961 , p . X X V .

(٦) من الدراسات الأساسية الموثقة بالعديد من المصادر الأجنبية انظر : أمين الخولي ، صلة الإسلام باصلاح المسيحية ، مرجع سابق .
حيث يعدد دوائر ومجالات الاتصال المادي من ذلك : الفتح الإسلامي في الغرب ، والعصابات الإسلامية القوية في أوروبا - والتي استوطنت على حدود فرنسا وإيطاليا ، والحروب الصليبية ، والأسرى من الجانبين ويعطى أمثلة من ذلك ليو الأفريقي - واسمه قبل أن يأمره القراصنة هو : أبو علي الحسن بن محمد الوزان الغرناطي الفاسي وكان من الساسة البارزين - والذي حبسه البابا ليو العاشر في قلعة القديس أنجلو برومية سنة كاملة حتي تعلم المسيحية وعند بيد البابا نفسه واعطى لقب «حنا ليون» ولكن بعد أن عاد لأفريقية عاد لإسلامه . والغربيون في الجيوش الإسلامية وكذلك المسلمون في الجيوش الأوروبية ، والدخاوة السياسية التي تمس النواحي الدينية ، والمراكز الإسلامية في أوروبا ، وتبادل الوفود لأسباب مختلفة من عسكرية وسياسية وبقايا المسلمين في أوروبا بعد الاستعمار الإسلامي فضلا عن الاتصال الاجتماعي والرحلات التي تعددت أغراضها . أما الاتصال المعنوي فيوضحه من خلال الاقتباس العلمي لمعارف الشرق في ظل ظلام العصور الوسطى =

أهم الأبعاد السياسية لحركة الإصلاح الدينى :

- قام رواد حركة الإصلاح الدينى فى عصر النهضة بتدعيم سلطة الملوك - بناء الدول الاقليمية - القومية . وكان من أهم أهدافهم من وراء ذلك مناصرة الملوك لهم فى مواجهة عدائهم للكنيسة الكاثوليكية بزعامة البابا .

- قاموا باحياء بعض الافكار التى سادت من قبل فى العصور الوسطى وخاصة فكرة الحق الالهى فى الحكم : أى أن الله هو مصدر السلطة السياسية وأن صاحب السلطان - أى الحاكم - هو ظل الله فى أرضه . وقد وضعت السلطة فى أيدي الملوك والحكام بهدف تقوية مركزهم فى الدولة فى مواجهة البابا ورجال الكنيسة الكاثوليكية .

فالحاكم مسئول أمام الله حيث يستمد سلطته من الله وبالتالي فهو غير مسئول أمام البابا كما أنه غير مسئول أمام الرعايا ... وبالتالي فطاعة الرعايا للملوك مطلقة ويجب أن تكون كذلك ويتخذ الملوك مايرونه لفرضها ، بل إن من يخرج على طاعة الملك يعامل معاملة الكافر الخارج عن طاعة الله . وفى مواجهة هذا رأى ظهر رأى آخر اشتد قوة فيما بعد وهو أن الحاكم يستمد سلطته من الشعب وليس من الله ، وبالتالي فهو مسئول أمام الشعب ويمكن الخروج عليه خاصة من الأقليات الدينية .

- هاجم رواد حركة الإصلاح الدينى ماوصلت اليه الكنيسة من اكتساب سلطة دنيوية وما اكتسبته من ثراء وباختصار تحولها . عن الأمور الروحية الحقة الى أن تصبح دولة داخل الدولة . كما هاجموا السلطة الكنسية وسلطة البابا بالذات مؤكدين على أن علاقة المسيحى بالخالق يجب أن تكون مباشرة وبدون واسطة من رجال الدين .

= فى الغرب ، حيث نقلت المعارف الإسلامية وترجمت ، كما ترجم القرآن الكريم نفسه ، وتعلم اللغة العربية والعبرية : لغتا العلم فى ذلك الوقت والواسطة لدراسة العلوم الإسلامية ، وعناية الملوك والأمراء ورجال الدين بحركة النقل هذه ، والتأثر بأعلام العلماء الاسلاميين من امثال ابن سينا والغزالي وابن رشد وغيرهم وهناك عامل أساسى نبيه الأذهان إلى تلك الحركة هو ظهور الاسلام وانتشاره السريع والبيون الشاسع بين ما كانت عليه الأمة الإسلامية فى ازدهارها وبين ما كانت عليه أوروبا من تحلل وظلام شامل فى نفس مرحلة العصور الوسطى .

وقد وجدت الأبعاد السياسية في حركة الإصلاح الديني صداها الكبير بين ملوك إنجلترا وأمرأء ألمانيا خاصة ، رغبة في الحصول على ممتلكات الكنيسة الضخمة وعدم دفع الضرائب الدينية للبابا في روما ، وبالتالي اعلان الثورة على الكنيسة الكاثوليكية وعلى سلطة البابا . وقد أصبح الملوك والأمراء في تلك الدول التي اتبعت المذهب البروتستنتي الجديد حماة لهذا المذهب في الوقت الذي دعم فيه المذهب سلطة هؤلاء الملوك والأمراء وفقا لما سبق ذكره .

من ناحية أخرى فقد ظهرت مشكلة الأقليات الدينية : فحيث نجح المذهب الجديد بقيت أقليات متمسكة بمذهبها الكاثوليكي القديم ، وحيث لم ينجح تركت أقليات تدين بالبروتستنتية في الدول الكاثوليكية . وتبلورت المطالب السياسية من جانب تلك الأقليات الدينية ، كما لم تحسم المشاكل إلا بعد حروب دينية طويلة وبعد اقرار مبدأ التسامح الديني والتأكيد على المساواة القانونية التامة بين المواطنين جميعا بصرف النظر عن الاختلافات الطائفية .

وأخيرا كان الأثر غير المباشر لحركة الإصلاح الديني هو إقرار الحريات الفردية نتيجة التركيز على أهمية الفرد خاصة في مجال حرية العقيدة .

مارتن لوثر Martin Luther (١٤٨٣ - ١٥٤٦)

وهو قس ألماني ولد من أبوين كاثوليكين ولكنه نادى بحركة دينية تركت آثارا بعيدة المدى في ألمانيا خاصة وفي العلاقات الدولية عامة . ويعتبرنا الأبعاد السياسية لحركته وإن كان من الملاحظ مبدئيا أن إسهامات لوثر السياسية أقل من مثيلاتها التي جاء بها كالفرن على الرغم من الاختلافات الكبيرة بينهما .

وكان والده أصلا فلاحا ثم اتجه لصناعة تعدين النحاس . وقد درس لوثر حتى حصل على ماجستير في الآداب ثم اتجه لدراسة القانون حيث

كان والده يرغب في أن يوجهه ليصبح من رجال القانون . ولكن حدثت واقعة غيرت مجرى حياته العملية وجعلت منه أحد أعلام حركة الاصلاح الدينى : حيث أنه أثناء عودته للجامعة التى كان يدرس بها فى ايرفارت بعد قيامه بزيارة لأسرته ، واجهته فى الطريق عاصفة رعديّة شديدة وأصيب بصاعقة أوقعته أرضا وكاد أن يفقد حياته ولكنه صاح مبتهلا للقديس أن - قديس عمال المناجم فى شبابه - بمساعدته وناثرا بأنه سيصبح راهبا بقیة حياته إذا أنقذ من قبضة الشياطين . وبالفعل بعد هذه الواقعة بأسبوعين وبعد نذره هذا دخل الدير الاوغسطينى فى ايرفارت^(٧) . ومن المعتقد أنه كانت له نزعات دينية حتى قبل واقعة العاصفة الرعدية وأنه ربما كان قد انتهى به الحال الى الدير حتى ولو لم تقع تلك الواقعة . وقد استأنف الدراسة وهو فى الدير ولكن فى مجال العلوم الدينية - اللاهوت - وحصل فى النهاية على درجة الدكتوراه فى هذا التخصص وعمل بالتدريس فى جامعة ويتمبرج التى درس فيها . وبالإضافة الى ذلك فقد نشط فى الدروس التبشيرية ومن ثم تطور الى الوظائف الادارية فى الجامعة والى الاشراف على الأييرة فى المنطقة . وقد سافر إلى روما عام ١٥١٠ بتكليف ليعرض على البابا نزاعا قام بين الأييرة . ولكن ساء ماوجده من أن المدينة كانت «ملیئة بالفسق والفجور وسمع لوثر كثيرا عن حياة الشر والفساد التى عاشها البابا اسكندر السادس» (ومن بعده الباباليو العاشر) . وقد عبر بنفسه عن وضع فساد روما والبابوية بقوله : «إن أسس روما مبنية فى الجحيم»^(٨) . وقد غادر المدينة الباباوية مرددا قولته الشهيرة : «وداعا ياروما . ليتجنب روما ويهرب منها كل من يريد أن يحيا حياة مقدسة . إن كل شيء مباح فى روما إلا أن يكون الانسان رجلا أميناً»^(٩) .

(٧) انظر عن هذه الواقعة ولمزيد من المعلومات عن لوثر :

Dillenberger, op . cit . , p . xiv & after .

انظر ايضا : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٠٠ - ٢٢٣ ، وموريسون ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ومابعدها .

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٩) ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٢٢ .

وكان مارتن لوثر ثرى العطاء من الناحية الفكرية فقد قدم العديد من المؤلفات إلا أنه من الملاحظ أن أعماله لم تنشر كاملة أبدا وأن الطبعة الكاملة لأعماله بدأت في ١٨٨٣ وقد ر لها أن تكتمل في السبعينات من القرن الحالى مكونة مايقرب من مائة مجلد . أما عن النسخة الانجليزية فقد جرى نشرها في الستينات من القرن الحالى .

وفى الوقت الذى كانت فيه الكنيسة الكاثوليكية فى موضع التحدى والهجوم فى اطار الصراع المتزايد داخل النظام الكاثوليكي التقليدى ، فان أفكار لوثر مثلت الواسطة - أو الوسيلة - التى عن طريقها هدم هذا النظام رسميا فى ألمانيا خاصة . فأراؤه وجدت صدى كبيرا كواسطة للتخلص من وصاية روما التى فرضتها لقرون . وكان لموقفه من الكنيسة وخاصة بعد احتجاجه الشديد المشهور الذى اعلنه عام ١٥١٧ أن طرد من الكنيسة الكاثوليكية ، واعلن البابا ليو مرسومه فى ١٥ يونيو ١٥٢٠ الذى يقضى باحراق جميع مؤلفاته «وبتسليمه هو شخصا للشيطان كهرطوكى شرير»^(١٠) مالم يسحب تعاليمه ويطلب غفران البابا فى ظرف ستين يوما . فما كان من لوثر إلا أن أحرق ذلك المرسوم مع نسخة من القانون البابوى وذلك أمام حشد من الجماهير مؤكدا خروجه التام على البابا والكنيسة الكاثوليكية . ومارتن لوثر لم يكن يهتم كثيرا بالأمور الدنيوية المدنية حيث كان اهتمامه منصبا على الخلاص الأخرى . وقد انتقد الكاثوليكية فى عصره لاهتمامها بالمؤسسات البشرية والطقوس المختلفة .

وتتخلص أهم آراؤه فى التالى :

١ - هاجم لوثر نظام الكنيسة الكاثوليكية بما فيه من سلطة خاصة وامتيازات للبابا وهيراركية كنسية وكهنوت كما هاجم قوانين الكنيسة المدنية مؤكدا على أنها تخرج عن تعاليم الكتاب المقدس ، وأنها من ابتداء الكنيسة للحصول على السلطة الزمنية وجمع الثروة^(١١) .

(١٠) المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٣٨ .

(١١) انتقد بشدة العديد من أوجه الفساد فى الكنيسة مبلورا وموكدا على ماسبق أن أعلنه

مارسيليو دى بادوا ومكيافيللى وذلك من حيث :

- فساد البلاط البابوى وانغماسه فى الترف والبرزخ .

وقد وجه هجوما شديدا لبيع صكوك الغفران تبلور ذلك في احتجاجه الذي علقه عام ١٥١٧ على باب كنيسة وتمبرج متضمنا ٩٥ حجة 95 Thesen يتحدى به الكنيسة أن تدافع عن تنزيل وبيع الغفرانات (١٢) .

٢ - على الرغم من أن لوثر ميز بين السلطتين الدينية والزمنية الا أنه كان يرجح السلطة الزمنية . فقد رأى أن الدولة هي صاحبة السلطة المطلقة وتشمل جميع المواطنين بما فيهم رجال الدين وعليه فقد أخضع الدين للدولة - فالجميع من رجال كنيسة ومدنيين لهم دورهم ومراكزهم اللازمة في المجتمع والجميع يخضعون للسلطة السياسية في الأمور الدنيوية .

= - استنثار رجال الكنيسة من الرومانيين بون زملائهم الألمان بالوظائف الدينية الكبرى .

- فساد النظام القضائي البابوي وتفشى الرشوة فيه .

- ارسال الجزية التي تجمع من ألمانيا الى روما .

انظر د . بطرس غالي ود . خيرى عيسى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ - ٢٢٦ .

انظر ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٣١ . (١٢)

كانت الكنيسة تروج لبيع صكوك الغفران بكثير من الأقوال التجديفية التي يرددها باعنتها ، من ذلك : «إن صكوك الغفران هي أئمن وأشرف هبات الله . تعالوا فأعطيكُم رسائل مختومة ختما صحيحا بها تضمنون الغفران حتى للخطايا التي تنوون ارتكابها . لا يوجد خطية مهما عظمت لا يستطيع الغفرانات التكفير عنها ... الغفرانات لا يقف مفعولها على الإحياء بل يتناول الأموات أيضا ... إنه في نفس اللحظة التي فيها ترن نقودك في قاع الصندوق تنطلق النفس من المطهر وتطير حرة إلى السماء : إن الرب إلها لا يملك فيما بعد ، بل قد سلم كل السلطان للبابا . انظر : ملر ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٣٠ .

أما لوثر فقد قال ضمن احتجاجه : «إن غفران البابا لا يمكن أن يمحو الخطايا . الله وحده يغفر الخطايا ، وهو يغفر خطايا الذين يتوبون توبة حقيقية دون أن يحصل التائب على حل من انسان . يجوز للكنيسة أن تخفف ماتوقعه هي من جزاء ، أما سلطتها فلا تتعدى العالم الحاضر ، ولا يمكن أن تتناول ماوراء الموت . من هو هذا الانسان الذى يجرؤ على القول إن الخاطئ يستطيع الحصول على خلاص نفسه بعدد معين من النقود ؟ إن كل مسيحي بالحق يشترك في جميع بركات المسيح بنعمة الله وبدون خطاب توصية أوصك غفران .

انظر : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

٣ - رأى أن سلطة الحاكم - أى السلطة الزمنية - مستمدة من الله فهي إذن مقدسة والحاكم مسئول أمام الله مباشرة فهو إذن غير مسئول أمام الشعب أو أمام البابا . وعليه فقد آمن بنظرية الطاعة السلبية من جانب المواطنين للحاكم . بل إنه ذهب أيضا الى المناداة بعدم طاعة الملوك والأمراء الذين يدينون بمذهبه للامبراطور الكاثوليكي نظرا لتعديده اختصاصاته .

٤ - كان من رواد القومية ودورها فى تكوين الدولة حيث اعتمد على القومية الألمانية فى خلافه مع الكنيسة الكاثوليكية والبابا وهو يكاد أن يوازى فى آرائه عن القومية فى ألمانيا مانادى به مكيافيللى عن القومية فى ايطاليا ، مع الفارق الواضح بينهما فى أن لوثر اهتم أساسا بالقيم الدينية والروحية بينما مكيافيللى اهتم أساسا بالسلطة السياسية ونظر للقيم الدينية نظرة نفعية .

٥ - نادى بضرورة التسامح الدينى وان نشر مبادئ المسيحية الصحيحة وكلمة الحق لايتأتى أساسا عن طريق القوة والعنف ولكن عن طريق الاقناع الذى يفلح وحده فى تثبيت العقائد فى القلوب . وأن جوهر المسيحية لايجب أن يفرض فرضا على المرء بل يجب أن ينبعث من نفسه ذاته .

ومع هذا فقد نادى بضرورة معاقبة الزنادقة - وهم فى رأيه المخالفين لتعاليمه ومبادئه - مما جعل البعض يتهمون به بالتناقض والتعصب الدينى لمبادئه وهو المنادى بالتسامح الدينى . وقد تحالف لوثر مع الملوك والأمراء ليستخدم سلطتهم السياسية فى تحقيق الأهداف الدينية المتمثلة فى نشر مبادئه . وفى هذا يلاحظ أنه جعل للحكومة الحق فى فرض العقاب على جريمة الزندقة بالمفهوم السابق ، وبالتالي أعطاها الحق فى تحديد مفهوم الزندقة ومن ثم الحق فى تعريف العقيدة وتحديد ما أكسب الحكومة سلطات سياسية - دينية ضخمة لاتتمثل فقط فى الاشراف على الكنيسة القومية بل أيضا فى تحديد اختصاصاتها .

٦ - ان الكنيسة المسيحية في رأيه تتكون من جميع المسيحيين المؤمنين وليس لرجال الكنيسة امتيازات خاصة^(١٣) فالكنيسة ليست مؤسسة أو هيراركية ، وأن السلطة النهائية ليست للبابا ولكن لكلمة الله كما هي مكتوبة في الكتب السماوية وكما يتفهمها كل ضمير خاص . وعليه فان لوثر يرى أن كل فرد يستطيع تفسير الكتاب المقدس ، وأن دور رجال الدين يجب أن يقتصر على إقامة الطقوس الدينية مع الابتعاد عن تلقين الأفراد المعتقدات المسيحية . فقد آمن بأن الفرد مخطيء أصيل ولا يمكن لأى شخص آخر - حتى رجال الدين - من أن يخلصه من وزره ولا يوجد له من أمل الا في عفو الله عنه . وبالتالي فان علاقة الفرد بربه يجب أن تكون مباشرة ودون واسطة تأسيسية .

وقد نظر لوثر الى سلطة الدولة على أنها «شر لا بد منه» وبالتالي يجب ألا ينشغل الأفراد بمقاومتها ، بل يجب طاعتها والخضوع لها ، وذلك حتى لا ينصرف الفرد عن شاغله الخاص وهو الخلاص . وعليه فقد أخذ لوثر موقفا سلبيا من السلطة المدنية .

وكان من نتيجة آراء لوثر وحركته الاصلاحية أن قامت كنيسة قومية قوية في ألمانيا تحت السلطة المطلقة للدولة وقد فرض على المواطنين الخضوع للمذهب الدينى الجديد وصودرت أملاك الكنيسة الكاثوليكية وأغلقت الأديرة ، وألغيت كافة القوانين الدينية الكاثوليكية مع اضطهاد الموالين لها ومصادرة أملاكهم .

وعليه فان حركة الاصلاح الدينى كما تزعمها لوثر أكدت الخضوع المطلق من الكنيسة للدولة وتدعيم سلطة الدولة الاقليمية - القومية التى تأكد مفهوم القومية بالنسبة لها بعد ذلك بنحو ثلاثة قرون ونصف .

(١٣) فالتفاوت في المناصب الدينية في اطار الهيراركية الكنسية لايعنى في رأيه التفاوت في العقيدة بقدر مايعنى التفاوت في المراكز الادارية .

جان كالفن Jean Calvin

(١٥٠٩ - ١٥٦٤)

كالفن كان فرنسيا درس القانون ثم اتجه لحركة الاصلاح الديني أولا على مستوى الفكر والقلم ثم أصبح واحدا من أهم زعمائها . وفي يوليو سنة ١٥٣٦ سافر الى جنيف لأول مرة ليعمل مع جيوم فاريل على الخلاص الروحي والسياسي لأهلها ، ولكنه مالبث ان طرد منها بعد عامين . وقد رفض في بادئ الأمر العودة لجنيف ولكنه مالبث أن عاد اليها بعد أن أعلن أن الله قد دعاه للذهاب اليها ، وذهب بالفعل وبدأ صراعا جعل من جنيف الدولة النموذجية للمثالية الكالفنية مع فشله في أن يجعلها مركزا دوليا للكنائس البروتستنتية .

تميز كالفن بأسلوبه الجذاب في التعبير . وقد تبلورت آراؤه بوضوح في الفترة من ١٥٣٦ - ١٥٦٠ . ويعد كتابه «Institution de la Religion Chrétienne» أهم مؤلف صدر في القرن السادس عشر في الغرب . وقد صدر باللاتينية ثم وسعه وأصدره ثانية باللاتينية والفرنسية سنة ١٥٤١ . وقد منع هذا الكتاب في فرنسا كما أصدر البرلمان في باريس أمرا بحظره سواء بالفرنسية أو اللاتينية مما أعطاه شهرة واسعة ، وقد أحرقت نسخه في باريس أمام الجماهير . وقد أعاد كتابة مؤلفه وتنقيحه باللاتينية والفرنسية عدة مرات وظهر بصورته النهائية باللاتينية سنة ١٥٥٩ وبالفرنسية في العام التالي .

وكالفن وان انتمى لحركة الاصلاح الديني إلا أن آراءه لم تأت بثورية لوثر بل إنه يعارضه في العديد من الآراء حيث خشي على المجتمع من تمادي حركة الاصلاح الديني وهو عادة مايوصف بالرجعية . وكانت لحركته أتباعها خاصة في فرنسا واسكتلندا ووجدت صداها في هولندا ، وانجلترا أيضا . وكانت لأفكاره آثارها السياسية بعيدة المدى في القرن السادس عشر .

وقد تضمنت آراؤه نظرية حقيقية عن الدولة وهي النظرية الوحيدة عن الدولة التي أنتجت البروتستنتية وحركة الاصلاح الديني .

وهناك عاملان أساسيان في تعاليمه مع أنهما غير متعارضين من الناحية المنطقية إلا أنهما غير مرتبطين منطقياً :

أولهما : أن كالفن قد نبذ إخضاع الكنيسة للدولة إخضاعاً تاماً ، أى نبذ فكرة اندماجهما في نظام موحد ، حيث رأى أن لكل منهما نطاق عمل مخالف ، وبالتالي فإن الكنيسة يجب أن تنظم وفقاً لاحتياجاتها الخاصة وإن وجود التنظيم أساسى للمحافظة على نظام الكنيسة وعلى علاقاتها بالسلطة المدنية . على أن ينحصر نشاطها في المسائل الدينية . وأن تكون السلطة العليا بها في أيدي كبار رجال الدين . وأن للكنيسة من خلال مكوناتها السلطة في أن تعلن المبادئ والسلطات ذات الحل والربط . كما أنها يجب أن تنظم الحياة المعنوية للجماعة . وإن نص الانجيل هو قانون لكل المجتمعات وهو يخالف لوثر في آرائه في أن للفرد الحق في تفسير الكتاب المقدس حيث أكد كالفن على أن مهمة رجل اتدين أساسية بالنسبة للفرد في هذا المجال .

كما أن السلطة المدنية يجب أن تخضع وبشدة لكلمة الله كما تفسرها الكنيسة . ومن أهم مهام الحكومة هي المحافظة على المبادئ الحقيقية والعبادات الصحيحة وأن تقضى على الكفر بالقوة .

وثانيهما : أنه آمن أيضاً بنفس التأكيد والتركيز على أن المقاومة عن طريق القوة أو الثورة ضد أى سلطة مدنية قائمة قانوناً تعتبر ملعونة . فقد نادى بمبدأ عدم المقاومة وقد حرص طوال حياته على التأكيد على مبدأ عدم المقاومة المطلقة ولم يتخل عن هذا المبدأ حتى موته . وآراؤه في عدم المقاومة تتطلب منا المزيد من التحليل .

نشأة الدولة وواجب الطاعة في إطارها :

يرى كالفن أن الدولة تقوم عن طريق سلطة ممنوحة من الله . تلك المنحة جاءت من أجل احتياجات الفرد ولكن الدولة ليست نتاجا لفعل وإرادة الفرد^(١٤) . والأفراد أى الرعايا يجب أن يطيعوا السلطة لانتيجة 'الخوف ولكن لأن السلطة نتاج إرادة الله فالحكام هم نواب ووزراء الله ، وانهم يكونون وزارة الله وينفذون أوامره' . فالحكام هم «وزراء عدالة الله» حسب تعبيره .

فهناك واجب طاعة القوانين ودفع الضرائب التى يفرضها الحكام . وهو يرى ان مجرد الطاعة وحدها لا تكفى حيث أن السلطة والحكم ضرورة ، وأن الطاعة نتاج للحاجة العامة لوجود الحكام . ولكن الله يطلب منا أكثر من مجرد الطاعة حيث يطلب تبجيل الحكام واحترامهم «وأى مقاومة للحكام تعنى أننا نقاوم الله» كما يقول كالفن^(١٥) .

وشكل الحكومة فى رأيه لا يؤثر على واجب المحكومين . فلا توجد سلطة إلا لله ، « ومع أن هناك أشكالا وأنواعا متعددة من الحكام إلا أنهم لا يختلفون أبدا فى هذا ، حيث يجب أن نعتبرهم جميعا على أنهم وزراء مفروضين من الله » . وأن على الأفراد أن يؤدوا واجبهم تجاه الحكام حتى إذا لم يؤد الحكام واجبهم تجاههم .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : هل واجب الطاعة تجاه الحاكم يستمر أيضا حتى فى حالة استبداده أو ممارسته ديانة زائفة أو اضطهاده للمؤمنين الحقيقيين ؟ يؤكد كالفن بوضوح على أن قيام الأمير بواجبه تماما يعتبر معجزة : حيث أن بعض الحكام ينغمسون فى الملذات دون النظر للواجب ، وبعضهم بخلاء جامعون للذهب يبيعون الحق والعدالة ، والبعض الآخر يرهقون رعاياهم ويحملونهم مالا طاقة لهم به من الضرائب ليعززوا اسرافهم ، كما أن بعضهم يعتدون على الحرمات

Allen, op . cit . , p . 53

(١٤) انظر :

(١٥) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

ويعذبون الأبرياء . ومن الصعب اقناع الأفراد بطاعة مثل هؤلاء الحكام - أو الوحوش - كما يقول ، ولا يمكن أن يرى في هؤلاء صورة الله أو أى كلام عن وزارة إلهية . فالناس دائما يكرهون مثل هؤلاء المستبدين ولكن على الأفراد أن ينتقلوا من عدم إزعانهم الى كلمة الله وتعاليمه : هنا نجد ان الله مع أنه قد أعطى السلطة للحكام من أجل صالح الأفراد ووصف لهم واجباتهم ، فانه يعلن أنهم أيا كانوا وأيا كانت طريقة حكمهم فانهم يستمدون حكمهم فقط من الله ، وهم مسئولون أمام الله فقط . وهؤلاء الحكام عندما يحكمون بعدالة فانهم مرآة للخير الإلهي ، والبعض الذين يحكمون بدون عدالة يأتون كعقاب لخطيئة الأفراد . ولكن كلا الفريقين يمتلك تلك الهيبة والجلالة التي أعطاها الله للحكام القانونيين . فأيا كان الحاكم فانه تتمثل فيه السلطة التي أعطاها الله لوزراء عدالته . وبالتالي فأيا كانت تصرفات الحاكم لا يجب أن تدفع المحكومين الى القول بعدم طاعته أو أنهم ليسوا برعايا له .

وقد دعم كالفن آراءه هذه بالعديد من النصوص من الكتاب المقدس . ولم يدع مجالا للبس في رأيه عن عدم المقاومة مؤكدا على أنه « ليس علينا معالجة هذه الشرور ، ولكن ما علينا فقط هو أن نتوصل عون الله الذى بيده قلوب الملوك ، وتغييرات الممالك » . وأن الله يتولى تخلص عباده من الاستبداد ، أى من نوابه غير المؤمنين . واذا كان الحاكم يكسر قانون الله فهذا ليس مبررا لأن يخرج الفرد أيضا ويثور^(١٦) .

والسلطة كما يتفهمها كالفن وغيره من مفكرى القرن السادس عشر حق يتطلب الطاعة كواجب . ولكن لوثر يوضح أن وجود حقوق سياسية واضحة مؤيدة من كل الأشخاص المعنيين وكذلك من أعلى السلطات القضائية تبرر استخدام السلاح ضد صاحب السيادة - الحاكم - بالنيابة عن تلك الحقوق^(١٧) ، بينما كالفن يؤكد على مبدأ عدم المقاومة وواجب الخضوع وعدم الثورة ، مركزا من جديد على «مبدأ السيفين» الذى ناد به البابا جيلاسيوس قبلها بنحو عشرة قرون. تأكيداً للأصل الإلهي للسلطتين.

(١٦) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٥٨ - ٥٩ .

الفصل الثالث

جان بودان Jean Bodin

(١٥٣٠ - ١٥٩٦)

هو فرنسى الأصل ، عمل محاميا ، وكانت لديه خبرة واسعة فى الحياة العامة وبالتالى فان أبحاثه جمعت بين الجانبين النظرى والتجريبى . وقد عمل بالنشاط السياسى وعاش فى فترة الحروب الأهلية السياسية - الدينية فى فرنسا والتى كان الملك الكاثولىكى فيها فى موضع مهاجمة من بعض الجماعات الدينية فقد كان هناك صراع بين مؤيدى السلطة المركزية للملك وبين معارضيه . وقد انتمى بودان الى جماعة من رجال القانون خاصة عرفوا بالسياسيين «Les Politiques» وكان هدفها تدعيم سلطة الدولة الاقليمية باعادة السلام والنظام لفرنسا عن طريق القضاء على الخلافات السياسية والدينية عن طريق إقامة حكم ملكى مطلق . كما كان من أبعاد هذه الجماعة التسامح الدينى .

وأهم كتابات بودان هى « الكتب الست الخاصة بالجمهورية The Six Books of The Republic »^(١) . وقد تميز هذا العمل بالموضوعية والواقعية . فقد كانت له تجربته كما أوضحنا فى ممارسة القانون ودراسة التاريخ فضلا عن تجربته فى السياسة العملية . أما عن منهاجه فقد آمن بالتحليل الفلسفى القائم على فلسفة التاريخ والاستقراء مع الدراسة المقارنة للنظم المختلفة فى إطار تطورها . فقد جمع بين التحليل والاستقراء مع الدراسة المقارنة .

(١) وقد قام بودان بنفسه بترجمة هذا الكتاب إلى اللاتينية سنة ١٥٧٦ ، وظهرت منه طبعات جديدة سنويا حتى سنة ١٥٨٣ . ثم ترجم قبل نهاية القرن إلى الإيطالية والاسبانية والألمانية ، انظر : Allen, op. cit., p. 395

وقد أهتم بالمشاكل الأساسية فى السياسة عامة ، وبـدستور فرنسا خاصة . ولكن من الملاحظ أن كتاباته مع أهميتها إلا أنها تتميز بعدم التناسق وبـالانتشار وعدم الجاذبية عامة مما يجعله يفتقر لشهرة غيره مثل مكيافيللى الذى عاش مثله فى القرن ١٦ .

وكما قدم مكيافيللى إرشادات للحاكم يسترشد بها تدعيما للحكم المطلق كمرحلة ضرورية لتحقيق الوحدة القومية فإن أهم مساهمات بودان - الذى عاش فى دولة موحدة - هو مبدأ السيادة الذى بلوره فى محاولة لتدعيم السلطة القومية واعطائها المشروعية . وعليه فبدلاً من أن يلجأ الى ما لجأ اليه مكيافيللى ، أى الى السياسة الواقعية كموجه للعمل السياسى ، فقد لجأ الى مفهوم أو مبدأ يمكن أن يستند اليه الحاكم فى حكمه . أى أنه أراد عن طريق السيادة كمبدأ يستند اليه الحاكم فى حكمه ، أن يضع أساسا للسلطة الملكية على الدولة بأكملها على أساس حديث ، وذلك فى محاولة لتوضيح المضمون القانونى والوظيفى للدولة . وهو لم يلجأ مثل مفكرى العصور الوسطى الى الكتب السماوية أو القانون الطبيعى لتبرير حكم الملك ولكنه لجأ الى مفهوم جديد هو السيادة . وان كانت هناك آثار لحركة الاصلاح الدينى وان لم يكن لمخلفات العصور الوسطى على آرائه خاصة فى مصير السلطة .

الفرد والمجتمع ونشأة الدولة :

- آمن بودان بأن الانسان فى تقدم مستمر ، وبالتالي فقد هاجم الأفكار المسيحية التى سادت فى العصور الوسطى والتى تفسر كل الأوضاع بما فيها التحلل كنتيجة سقوط الانسان وفساده منذ طرد من الجنة أى منذ الخطيئة الأولى أو المعصية الأولى . وقد هاجم نظام الرق وحبذ التسامح الدينى . وتناول العلاقة بين الثروة والنفوذ السياسى وأوضح خطورة التفاوت فى الثروات ولكن عارض النظريات الشيوعية فلم يؤيد المساواة فى توزيع الثروات ، ولم يقر تدخل الحكام فى الممتلكات الخاصة بالرعايا . كما لم يقر تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى منادياً بحرية

التجارة ، وموضحاً أن العلاقات بين الدول تحدد أساساً بواسطة العوامل الاقتصادية حيث اهتم بطبيعة وأهمية العمليات الاقتصادية عامة^(٢) .

- على خلاف مكيا فيللي فان بودان لم يلجأ الى الفصل التام بين الأخلاق والسياسة بل اعتبر أن العدالة والأخلاق مرتبطتان بالسياسة حيث أنهما ضروريتان بالنسبة لها .

- وقد أوضح أهمية القانون الطبيعي ليس فقط في تنظيم علاقات الافراد ولكن ايضا في تقييد سلطة الحاكم .

- رأى بودان أن دراسة التاريخ يوجد فيها مفتاح مشاكل السياسة العملية . حيث يسهم في تفهم معنى الدولة ووظيفتها واحتياجاتها وهيكلها وأسباب الازدهار والانهيار . ودراسة تاريخ المجتمعات البشرية في رأيه يجب أن تكون أولاً وأساساً دراسة نظم القانون . وقد أوضح أن هناك ثلاثة أنواع من التاريخ : الأول هو التاريخ المقدس ، وهو خاص بالله وعلاقته بالفرد ؛ والثاني هو التاريخ الطبيعي ، ويتناول الأشياء الخاصة بعالم الإدراك المتميز عن الفرد ؛ أما الأخير فهو تاريخ الانسان - الفرد - . ومع أن الله هو البداية والنهاية لكل شيء ، إلا أنه يجب للدراسة والتفهم البدء بطريقة عكسية : فالمعلومات عن الله يمكن الحصول عليها تماماً من دراسة الفرد والطبيعة . ولكن هذه الأنواع من الدراسات مترابطة وليست منفصلة تماماً ، حيث التاريخ المقدس يرتبط بواسطة الدين بالتاريخ البشري ، كما يرتبط التاريخ البشري عن طريق الجغرافيا بالتاريخ الطبيعي . وأن تفهم التاريخ البشري يجب أن يبدأ بمعرفتنا لانفسنا التي يجب أن تكون الأساس . ومن معرفة عناصر الطبيعة البشرية يمكن الانتقال لدراسة الأسرة وهي التجمع الأول والطبيعي^(٣) .

- رأى أن الدولة تنشأ عن العائلة التي نشأت هي وغيرها من الجماعات الاقتصادية والدينية نتيجة أن الانسان اجتماعي بطبعه وبغريزته . أما الدولة فهي تنشأ عن طريق القوة وهذه هي أقدم أنواع

(٢) لمزيد من المعلومات عن بودان وآرائه انظر : Allen, op.cit., pp.394- 444

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

الزعامة ، فقد أدخل عنصر القوة فى نشأة الدولة على أساس أن الحروب والصراعات بين العائلات أدت الى سيطرة الأقوى على الأضعف وبالتالي أصبح الأقوى المنتصر يمثل فئة الحكام بينما أصبح الأضعف المهزوم يشكل طبقة العبيد ، وباتحاد الجماعات تكونت الدولة . وعليه فالدولة لا تنشأ أساساً ولا تستند الى تفوق الفضيلة والحكمة بل تقوم على أساس التفوق العسكرى .

وقد أكد بودان على مفهوم السلطة الأبوية أو العائلية سواء على مستوى العائلة أو الدولة بهدف تدعيم السلطة المطلقة للملك على رعاياه عن طريق إخضاع كافة المنظمات الداخلية فى الدولة - التى يرى أنه ليس لها أية حقوق ذاتية أو استقلالية - للسلطة المطلقة للملك . فالسلطة المطلقة هى للدولة وليس للمنظمات داخلها أيا كانت .

والمواطن هو الذى يخضع لسلطة الدولة أى سلطة الحاكم فى الدولة وهذه هى أهم مميزاته فقد عرف المواطن بأنه الشخص الذى يخضع لسلطة شخص آخر ويعنى به الحاكم .

والدولة تتميز عن غيرها من المؤسسات والمجتمعات الأولية داخلها - سواء العائلة أو القبيلة أو العشيرة أو الجماعات اللغوية والدينية والاقتصادية - فى انها صاحبة السلطة العليا Puissance Suprême أو السيادة Sovereignty^(٤) . وتلك الميزة هى التى تعطى للدولة صفتها كدولة .

فالدولة فى رأى بودان هى أعلى التجمعات الانسانية ووظيفتها الأساسية هى ضم شمل التجمعات داخلها وتحقيق الوحدة السياسية .
وقمة تحليل بودان لصفة المواطن والدولة هى مبدأ السيادة الذى يعتبر أهم مساهماته :

(٤) وهى من أصل لاتينى Superanus وتعنى أعلى ، أو فوق الجميع ، أوسائدة .

السيادة عند بودان :

يعرف بودان السيادة بأنها : « هي السلطة العليا التي يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين ولا تتقيد بالقوانين » . ووظيفة السيادة الرئيسية هي وضع القوانين فهي إذن مصدر القوانين وهي بالتالي لا تتقيد بها . فالسيادة عند بودان لها خصائص معينة هي أنها :

- ١ - سلطة عليا : أى لا تخضع لسلطة أخرى فوقها .
- ٢ - مطلقة : أى لا تتقيد بأى قوانين بل إنها هي سلطة عمل القوانين فى الدولة .
- ٣ - شاملة : أى أنها تطبق على جميع المواطنين وجميع المؤسسات فى الدولة .
- ٤ - دائمة : أى أن حياة الدولة مرتبطة بوجودها وهي مستمرة طالما تستمر الدولة .
- ٥ - لا تتجزأ : وإلا تفقد كلها ، فالتنازل عن ممارسة بعض الاختصاصات لا ينقص السيادة وينشئ سيادة . وبالتالى لا يمكن التنازل عن جزء منها دون فقدتها كلها .

وتبرير السيادة لا يرجع لعقاب دينى أو مما وراء الطبيعة ولكنها تنساب من الضرورة النفعية للمحافظة على النظام السياسى ، الأمر الذى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اعترف رعايا الدولة بواجبهم فى قبول قوانين الدولة وأوامرها باعتبارها مقيدة تقييدا مطلقا . ومع أن السيادة غير مقيدة بأى قوانين وضعية حيث أنها هي سلطة عمل القوانين ، إلا أن صاحبها مقيد بالقانون الالهى والقانون الطبيعى وبالالتزامات الأخلاقية المترتبة على ما تبرمه الدولة من معاهدات ومحالفات مع غيرها ، وما بينها وبين رعاياها من تعاقدات . كما تقيد أيضا السيادة بالقوانين الدستورية الأساسية للدولة مثل ما يتعلق بوراثة الحكم والقوانين المنظمة لشكل الحكومة .

فالحاكم غير مسئول عن ممارسة السيادة أمام شعبه ولكنه مسئول عن ممارستها أمام الله ، وحتى من لا يخضعون للقوانين الالهية والطبيعية فانهم يظلون متمتعين بحق السيادة . والفارق بين من لا يخضع للقوانين الالهية والطبيعية - أى المستبد - وبين من يلتزم بها ويخضع لها ، ليس فى السيادة والتمتع بها ، ولكن الفارق أخلاقى بالدرجة الأولى . والسيادة فى رأيه بتعريفها السابق مصدرها إلهى وليس مصدرها الشعب ، وبالتالي فالحاكم مسئول أمام الله وليس أمام الشعب ، فهو يستمد سلطته من الله وعلى الرعايا واجب الطاعة . فبودان لم يقر حق الثورة على الحاكم .

والسيادة هى الصفة الأساسية المميزة للدولة كدولة ، كما أن وضع السيادة فى الدولة يوضح نوع الدولة والحكم فيها بمعنى أنها إذا كانت فى يد شخص واحد تكون الدولة ملكية ، وإذا كانت ممثلة فى عدة أشخاص كانت الدولة أرستقراطية ، أما إذا كانت فى أيدي أغلبية المواطنين كانت الدولة ديمقراطية . وقد أوضح بودان إمكانية وجود الحكم المختلط وإن كان لم يؤيد مثل هذا النوع من الحكم . وأفضل أنواع الحكم عنده هو الحكم الملكى الوراثةى على أساس أنه هو النظام القادر على القضاء على المنازعات الطائفية والتغلب على تضارب المصالح بين الطبقات ، كما أنه قادر على مواجهة ومعالجة الأزمات الطارئة بحسم . والنظام الملكى فى رأيه أفضل أنواع الحكم على وجه الخصوص للدولة المقسمة وكثيرة السكان . كما أنه أكثر النظم ميلا للاستقرار والاستمرار والعكس تماما بالنسبة للنظام الديمقراطى الذى يعتبره أكثرها ميلا للانحيار . وبصرف النظر عن وضع السيادة فى الدولة - حيث يعتبر هذا موضوعا عرضيا - فالمهم بالنسبة للدولة أيا كان نظامها السياسى هو وجود السيادة وهو ما يعطيها تميزها كدولة .

وقد تأثر بودان فى العديد من أفكاره بأرسطو . ومن ناحية أخرى فانه كان سباقا على مونتسكيو فى توضيح أثر الطبيعة الجغرافية والمناخ على نظام الحكم وبالتالي اختلاف النظم وفقا لتلك الأوضاع الجغرافية (وإن كان قد سبقه ابن خلدون من المفكرين الاسلاميين) . كما أن شكل

الحكومة والقوانين الموجودة هي أيضا تترك آثارها على صفات الشعب :
أى على الطابع القومى .

ويعتبر مبدأ السيادة أهم ما أسهم به بودان فى الفكر السياسى .
حقيقة أن أرسطو تناول هذا المفهوم من قبل بالإشارة ولكن بودان بلوره .
ويعتبر تعريفه للسيادة التعريف السائد باعتباره أدق التعريفات حتى وقتنا
هذا . والفارق الأساسى هو أنه جعل السيادة مصدرها إلهى ومستقرها
الملك أما فى العصر الحديث فقد أصبحت السيادة مصدرها الشعب
ومستقرها الشعب على الأقل على المستوى الأيديولوجى والفكرى .

الباب الثانى

الليبرالية الغربية

منذ بداية القرن ١٧ سيطر على الفكر الغربى اتجاه الديمقراطية الليبرالية أو الليبرالية الغربية التى مازالت مهيمنة عليه حتى الآن . حيث أصبح الفكر السياسى الغربى يسير وفقا لمثل أعلى وهو الديمقراطية الليبرالية التى تقوم على ثلاثة افتراضات :

- افتراض نفعى Utilitarian : يرى أن الحكومة توجد كنية لصالح المحكومين .

- افتراض ليبرالى Liberal يرى أن كافة الأفراد متساوون وعليه فإن كلا منهم يتمتع على قدم المساواة بحقوق طبيعية ، وهذه الحقوق لصيقة بالفرد بما فيها حق تقرير مآيره متمشيا مع صالحه .

- افتراض ديمقراطى Democratic : مرتبط بالسابق وهو يرى أنه حيث أن الأفراد هم خير حكم على مصالحهم الخاصة فإن أكثر نظم الحكم صلاحية هو الذى يستند الى قرار أغلبية هؤلاء المعنيين .

- هذا وقد استخدمت نظرية العقد الاجتماعى - التى تعتبر من أهم إنجازات القرن السابع عشر والتى تبلورت بوضوح فى القرنين التالين - لارساء دعائم الديمقراطية الليبرالية بافتراضاتها السابقة . وإن كان أهم مفكرى العقد الاجتماعى قد انتهوا الى تأييد نظم حكم متباينة .

وتتعلق نظرية العقد الاجتماعى أساسا بنشأة الدولة وتقوم على افتراض أن : للأفراد أسبقية معنوية على وجود الدولة وأن الأفراد هم الذين أنشأوا الدولة عن طريق عقد اجتماعى وذلك خدمة لمصالحهم .

ونستخلص من ذلك ثلاث مراحل محددة مرت بها الدولة :

١ - وجود حالة فطرة أولى كانت سابقة على وجود الدولة وأطلقوا عليها حالة الطبيعة State of Nature حيث عاش الأفراد يحكمهم القانون الطبيعى ولهم حقوق طبيعية ومساواة طبيعية .

٢ - العقد الاجتماعى Social Contract : وبموجبه تعاقد الأفراد على إنشاء الدولة . أى أن الدولة نشأت نشأة مصطنعة ، فهى ليست

بالشيء الخفى الذى لا يمكن ادراكه ولكنها أنشئت نتيجة اتفاق وعقد بين الأفراد . أى أن أساس انشاء الدولة رضائى ، ومن ثم تلاشت تماما فكرة الدولة الثيوقراطية ذات الأصل الالهى .

٣ - الدولة نفسها بعد انشائها وطبيعة النظام السياسى القائم بها . وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسى بعد إنشاء الدولة فالمهم هو أنها أنشئت من جانب الأفراد خدمة لمصالحهم ، وليس نتيجة قهر وقع عليهم أو عدم إدراك ، بل نتيجة حساب للخسائر والمكاسب حيث انتهوا الى أن مكاسبهم من إنشائها تفوق خسائرهم - إن وجدت - من التخلّى عن حالة الطبيعة .

وفى الواقع نلاحظ أن مفكرى العقد الاجتماعى جميعا وان استخدموا نفس النظرية وان بدأوا من افتراض أن الأفراد عاشوا فى حالة فطرة أولى - أو عصر طبيعى - إلا أنهم اختلفوا فى طبيعة هذه المرحلة الأولية واختلفوا فى طبيعة العقد الاجتماعى ، ومن ثم اختلفوا فى طبيعة الدولة والنظام السياسى القائم بها .

فنظرة عامة على أهم مفكرى العقد الاجتماعى : هوبز ولوك وروسو توضح كيف أنهم وإن بدأوا من نفس المنطلق واستخدموا نفس النظرية إلا أنهم وصلوا الى نتائج متباينة : وباختصار يمكن القول أن هوبز بقدر ما رأى أن حالة الطبيعة الأولى كانت سيئة بقدر ما أكد على التنازل المطلق من جانب الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعية بموجب العقد الاجتماعى . وبقدر هذا بقدر تأكّده على أن الحكم المطلق هو النظام السياسى الوحيد الذى يتمشى مع طبيعة الأفراد . على أن تتركز السيادة فى يد الحاكم . أما لوك فبقدر ما رأى أن حالة الطبيعة كانت حالة شبه اجتماعية وشبه منظمة بقدر ما رأى أن الأفراد بموجب العقد يتنازلون عن بعض حقوقهم فقط بالقدر الذى يلزم لتنظيم شئونهم ولكنهم لا ينازلون عن كافة الحقوق . ومن هنا أكد على نظام الحكم البرلمانى مع بقاء السيادة فى يد الشعب .

وبالنسبة لروسو فانه يعتبر وسطا بين هوبز ولوك وإن بدأ الى حد كبير بداية تشبه لوك إلا أنه انتهى واقعا الى نهاية تشبه هوبز . حيث رأى أن حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى تتكون من مرحلتين : أولاهما : كانت نظرتة لها متفائلة ، ونيتهما : تشبه ما صور هوبز . وبالتالي فإن الأفراد تعاقدوا للخروج مما آلت اليه حالة الطبيعة للعودة الى ما كانت عليه أصلا . وعليه فإن تنازلهم مطلق ، ولكن ليس لفرد ، بل للارادة العامة ، أى للجماعة ككل ، معبرا عنها برأى الاغلبية . وتظل السيادة فى يد الجماعة .

ومن هنا فان هوبز كأحد مفكرى العقد الاجتماعى استخدم النظرية فى تدعيم الحكم المطلق وكان نصيرا للاستبداد . أما لوك فقد استخدم نفس النظرية فى تدعيم الحكم البرلمانى والوقوف فى وجه الحكم المطلق . أما روسو فقد استخدم النظرية لتدعيم الحكم والسلطة المطلقة للجماعة .

ومع أن روسو يأتى من ناحية التسلسل التاريخى بعد مونتسكيو إلا أننا لهدف التحليل والدراسة فضلنا مناقشته بعد لوك حتى تكتمل حلقات مفكرى العقد الاجتماعى .

ومع أن نظرية العقد الاجتماعى اصبحت موضع تحدٍ من جانب الكثيرين ، ونذكر على وجه الخصوص ديفيد هيوم وتقدم الهدام لابعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية ، إلى الحد الذى جعلها تتلاشى من الفكر الغربى ابتداء من القرن التاسع عشر ، إلا أن افتراضاتها ظلت ذات قيمة دائمة كأساس وركيزة لليبرالية الغربية والمذهب الفردى .

وفى وسط المناخ العام المناصر لليبرالية الغربية والفردية فى ظلها ظهرت بعض الآراء التى تسعى لتوضيح ميكانيزمات الليبرالية الغربية وكيفية ضمان حماية حقوق الأفراد حتى لا تطغى أى من مؤسسات الحكم على الأخريات . من ذلك ما بلوره مونتسكيو من مبدأ فصل السلطات مع الرقابة والتوازن بينها . فضلا عما جاء به من آراء متقدمة عن عصره عن نسبية القوانين والتى منها استمد نسبية الحكومات ، على أساس أن الأنظمة لايمكن تصديرها حيث تتبع من الظروف البيئية التخصصية فى

قوانين الدولة ، وأنها يجب أن تتباين من مكان لآخر حيث لا يوجد نمط واحد للمدنية : تلك الآراء التي أصبحت فيما بعد أساس الاتجاه الأيكولوجي الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية في دراسة النظم السياسية خاصة في الدول النامية .

فضلا عن المشكلات التي فجرتها الثورة الفرنسية واندفاع الجماهير في مطالبها تعبيراً عن الإرادة الشعبية ورأى الأغلبية : حيث أحدثت نوعاً من الردة . من ذلك ما عبر عنه البعض ، ونخص بالذكر إيموند بيرك ، الذي دافع عن الإصلاح مع مهاجمة الثورة التي تطيح بالاستمرارية والارتباط بين الأجيال ، مؤكداً أنه إذا كانت الحرية والمساواة تعد قيماً أساسية فإن العدالة والسلام وغيرها تعد أيضاً أساسية . حيث أكد على سمو المبدأ الأرستقراطي على المبدأ الديمقراطي وعلى المبادئ الثورية خاصة الإرادة الشعبية .

فالمبالغة في التأكيد على حقوق الفرد دعى البعض إلى المناداة بأولوية الواجبات على الحقوق ، مع التركيز على حقوق الدولة . بل إن هيجل ذهب في تفخيمه للدولة إلى أن الحرية الحقيقية هي حرية الدولة ، وأن كل ما للفرد من قيم مستمد من انتمائه للدولة كمواطن فيها ، وأن الأولوية هي للدولة لا للفرد . بينما جوهر الليبرالية الغربية هو أن الفرد هو الغاية وهو الوسيلة ، وبالتالي فإن دور الدولة يجب أن يظل محدوداً بما يحقق حماية الفرد ومصالحه .

كما تبلورت الأفكار حول ضرورة حماية الأقلية من تسلط الأغلبية إلى الحد الذي ذهب فيه مفكر مثل ستيوارت في التأكيد على الحرية الأصلية للفرد إلى حد القول بأنه إذا اجتمعت البشرية على رأي ، وخالفها شخص واحد ، فإن أحداً لا يملك أن يخرس ذلك الصوت المخالف ، كما نادى بضرورة الحكومة التمثيلية التي تقوم على تمثيل الفئات المختلفة ضماناً لسماع رأي الفئات المميزة ومشاركتها في الحكم .

ويتضمن هذا الباب سبعة فصول وذلك على النحو التالي :

- الفصل الأول : توماس هوبز .
- الفصل الثاني : جون لوك .
- الفصل الثالث : جان جاك روسو .
- الفصل الرابع : بارون دي مونتسكيو .
- الفصل الخامس : اموند بيرك .
- الفصل السادس : هيجل .
- الفصل السابع : جون ستيوارت ميل .

الفصل الأول

توماس هوبز Thomas Hobbes

(١٥٨٨ - ١٦٧٩)

هناك عدة مؤثرات أحاطت بحياة هوبز كان لها أثرها الواضح في آرائه . فقد عاش في فترة الحروب الأهلية في إنجلترا . والبعض يعتقد أنه يتميز بالجبن ولكن هذا يرجع الى فترة الحروب التي عاشها . بل إن مولد هوبز ارتبط بحدث ضخم هو تحطيم الأرمادا الإسبانية - وهي الأسطول الحربى المعروف - على يد الأسطول البريطانى . وقد أرخ هو بنفسه لهذا الحدث محدثا ربطا بينه وبين ما تركه في تركيب شخصيته قائلا : إنه في عام الأرمادا وضعت والدتى توأمين : « الخوف وأنا »^(١) . وعلى هذا فقد ربط بين نفسه وبين عامل أساسى يحركه باستمرار وهو الخوف ، وقد عاش طوال حياته في خوف من الموت ، وكل ما كان يطلبه هو السلامة والأمن ليستمر في حياته الهادئة في التدريس بعد أن درس في اكسفورد . وقد عمل معلما لشارل الثانى لفترة .

وقد كان هوبز في الحروب الأهلية نصيرا للسلطة الملكية واستخدم نظرية العقد الاجتماعى لتأييد الحكم الملكى المطلق الذى اعتبره أسمى نظم الحكم وأكثرها كمالا واستقرارا . وإن كان اهتمامه الأكبر بالحكم المطلق أكثر من الحكم الملكى . وقد وضع خطه الفكرى هذا منذ البداية حيث قام بترجمة كتاب توسيديديز عن حرب البولوبونيز - والسابق الإشارة اليه آنفا عند بحث الفكر السياسى فى اليونان القديمة - فى محاولة للتنبيه الى

(١) حيث ولد مبتثرا نتيجة خوف والدته بعد سماعها باقتراب الأرمادا من إنجلترا قبل تحطيمها . لمزيد من المعلومات عن حياة هوبز انظر : Thomas Hobbes, Leviathan,

Edited by Oakeshott, New York Collier Books, 1962, pp . 7 - 18 .

وقد اعتمدنا على هذه الطبعة فى تحليل أفكاره .

مشاكل الديمقراطية ومساوئها وللتأكيد على أهمية وضرورة الحكم المطلق سواء في رأى توسيديز أو في رأيه . وقد انتهج هذا الخط في كافة كتاباته ويبدو هذا واضحا في أهم كتاباته وهو المعروف باسم اللوثيان Leviathan أو التنين^(٢) رمزا للدولة والسلطة السياسية الضخمة بيدها في مواجهة الرعايا . وجوهر مؤلفه هو أن أى حكومة تستطيع أن تسيطر واقعا تعتبر حكومة شرعية يجب الخضوع لها تماما تحقيقا لصالح الأفراد أنفسهم الذين أوجدوا الدولة ، وقد لجأ هوبز الى الأسلوب الاستنباطي ولم يلجأ الى استقراء الأحداث التاريخية .

وقد تأثر بعدة مؤثرات في عصره . فمع أنه درس المنطق الأرسطي في أكسفورد إلا أنه سرعان ما اكتشف بعد زيارته للقارة الأوروبية أن الأرسطوطالية لم تعد ذات نصيت مسموع ، وحل محلها في بداية القرن السابع عشر الفلسفة الطبيعية . وكانت آراء جاليليو قد تبلورت في ذلك الوقت ووجدت صداها الكبير ؛ وقد ألهمه جاليليو ثقافيا الى حد بعيد ، حيث سافر بالفعل لاطاليا والتقى به باعتباره أهم المنادين بالفلسفة الطبيعية . وقد بدأ هوبز يرى العالم كما رآه جاليليو في حركة وليس في سكون ، ونفس الشيء ينطبق على كافة الأجسام التي رآها أيضا في حركة دائمة . فكل شيء في حركة ولكن هوبز مد هذه الفكرة الى الفرد والمجتمع .

كما تأثر بفرنسيس بيكون الذي عمق فيه الشعور بعدم الرضاء عن الأرسطوطالية من جهة وألهمه بأن المعرفة تعنى القوة من جهة أخرى . وإن كان قد اختلف معه في منهجه الاستقرائي حيث أكد على المنهاج الاستنباطي . هذا وقد عمل في مؤلفه الأول - « الرسالة الصغيرة » Little Treatise - على توضيح جانبين من فلسفته : رؤيته وفلسفته المدنية وهما في الواقع أهم مساهمتين له في مجال الفلسفة . وكتابه الأول هذا مثل هجوما على النظرية الأرسطوطالية في الحواس ووضع تصورا لنظرية

(٢) واللوثيان عبارة عن وحش خرافي بحري ضخم - حوت أو من الزواحف - ورد ذكره في التوراه على أن بعض الوحوش البحرية الأخرى حاولت الاستيلاء على سلطته ولكنه استطاع أن يردّها ويحتفظ بها وبالتسلط على بقية الوحوش .

جديدة ديناميكية . ولكنه ما لبث أن تحول ثانية للمسائل السياسية نظرا للمشاكل المدنية في إنجلترا .

ولما نشر كتابه عن « عناصر القانون »^(٣) Elements of Law سنة ١٦٤٠ موضحا فيه الحاجة لوجود سيادة غير مجزأة ، خشى على نفسه وعلى حياته وذلك في فترة الصراعات الأهلية ، فهرب للقارة الأوروبية حيث قام بنشر مؤلفه : « أصول فلسفية خاصة بالحكومة والمجتمع » موضحا فيه الهدف الحقيقي من السلطة المدنية ومداها والعلاقة بين الحكومة والدولة . وبعد مجيء شارل الثاني إلى باريس - وكان معلما له لفترة كما سبق ذكره - تحول من التأملات الطبيعية الى كتابة مؤلفه العظيم اللوثيان Leviathan . وقد أكد في كتابه هذا على الحكم القائم على الأساس الشعبي والقبول أو الرضاء بدلا من الحق الإلهي . من ناحية أخرى فقد أيد الحكم المطلق واعتبر أن القوة أساس الشرعية وأن أى حكومة تستطيع أن تحكم هي حكومة شرعية يجب الخضوع لها ، مما جعل آراءه هذه تؤيد حكم شارل الثاني ، كما تؤيد كرومويل^(٤) أو أى حكم يستطيع أن يفرض سيطرته . وبالتالي يرى الكثيرون أن كتابه كان الممهد والفتاح لطريق عودته ثانية لدولته : حيث سمح له كرومويل بعد نشره سنة ١٦٥١ بالعودة لانجلترا .

ومن الجدير بالملاحظة أن نصف كتابه هذا - الذى يعد أهم مؤلفاته - يتناول أمورا دينية بما فيها رأيه عن الإرادة الحرة . وقد دخل هوبز فى جدال مع أحد رجال الدين مما كان نتيجة أن نشر كتابه عن « مسائل خاصة بالحرية والضرورة والفرصة Questions Concerning Liberty, Necessity & Chance » والذى أثار الكثير من الجدل بين العلماء ورجال الدين لنحو ٢٠ عاما .

هذا وفى وقت الحريق الكبير والطاعون فى إنجلترا ثار الرأى بأن الله غير راض وأن هذه المآسى تعبير عن ارادته وغضبه ، وجرى العمل

(٣) وقد نشر بعدها فى جزئين : الأول تحت عنوان « الطبيعة البشرية » ، والثانى تحت عنوان « الجسم السياسى » .

(٤) انظر : Hobbes, Leviathan, op. cit., p . 11 .

على القضاء على الاحاد وتشكلت لجنة لبحث « اللوثيان » ولكن الأمر أسقط نتيجة تدخل الملك شخصيا ، مع منع هوبز من نشر آرائه . فتحول الى التاريخ ونشر كتابا عن « تاريخ الحرب الأهلية » . كما أنتج وهو فى السادسة والسبعين « مطارحاته بين فيلسوف وطالب حول قوانين عمومية فى انجلترا » فضلا عن أنه قام بكتابة تاريخ حياته باللاتينية وهو فى سن ٨٤ . وبعدها بعامين نشر ترجمة للالياذة والأوديسا Iliad & Odyssey ، مما يدل على أنه كان ثرى العطاء الفكرى حتى نهاية حياته الطويلة . ومع أنه كان من أكثر الشخصيات إثارة للجدل فى عصره وكان دائم الاشتراك فى النشاط الأكاديمى ، ألا أنه تميز بشخصية متماسكة وبسرعة بديهية . وفى وقت وفاته كان قد أصبح بمثابة مؤسسة انجليزية مثله فى ذلك مثل برنارد شو^(٥) .

هوبز وأساس نشأة الدولة :

نظر هوبز الى الدولة ككائن أو كيان مصطنع أوجده الانسان ككيان طبيعى خدمة لمصالحه . وبالتالي فان الدولة لم تنم نموا طبيعيا بل إنها أنشئت نشأة مصطنعة عن طريق الافراد . وقد عبر بنفسه عن تلك السلطة المطلقة للدولة فى مواجهة الأفراد ، وكيف أنهم هم مصدرها وأنها أوجدت ووضعت بيدها السيادة المطلقة تحقيقا لمصالحهم ، بقوله فى مقدمة « اللوثيان » :

« ان فن الانسان يستطيع أن يصنع انسانا صناعيا ... بل إن الفن يستطيع أن يذهب أبعد من ذلك فيقلد الانسان ، وذلك بأنه عن طريق الفن خلق ذلك الوحش الضخم اللوثيان الذى نسميه الكومنولث أو الدولة وباللاتينية Civitas ولا يعدو أن يكون انسانا صناعيا وان كان أعظم حجما وأشد بأسا من الانسان الطبيعى الذى ابتدعه ليحميه ويؤمنه .. إن السيادة فى هذا الانسان الصناعى هى بمثابة الروح ، إنها له الروح الصناعية فهى التى تمنح الحياة والحركة لجسده كله ، والقضاة وغيرهم من موظفى

(٥) المرجع السابق؛ ص ١٦ .

التنفيذ هم مفاصل صناعية ، والثواب والعقاب الذى عن طريقهما تربط كافة المفاصل الى مقعد السيادة ويتحرك العضو لأداء وظيفته هما الأعصاب التى تقوم بنفس الدور فى الجسد الطبيعى ... وثروات الأفراد جميعا قوته ... وسلامة الشعب وظيفته ... والعدالة والقوانين هى فيه بمثابة عقل واردة صناعية ، والوثام صحة ، والفتنة مرض ، والحرب الأهلية موت . أخيرا فان المواثيق والعقود التى أدت الى ايجاد واتحاد أجزاء هذا الكائن السياسى هى منه بمثابة ما قاله الله عندما شاءت إرادته أن يكون الانسان فقال له فلتكن فكان (٦) .

ورمزا لآرائه هذه فى دور الأفراد فى إنشاء الدولة فان هوبز قام بنفسه برسم هذا الوحش البحرى الخرافى الضخم (اللوثيان) رمز الدولة على غلاف نسخته الأولى الخطية - وعلى رأسه التاج ويده صولجان رمزا للسلطة - بحيث جعل شكله مخيفا وكريها ومع هذا فانه جعل جسده مكونا من رؤوس الرعايا رمزا لأنهم هم الذين أوجدوه وهم مكوناته . فهناك نظرة فردية للغاية فى آرائه عن نشأة الدولة وأساسها ، فأيا كانت ضخامتها وسلطتها فى مواجهة الفرد فهى ليست الا صنعة وخادمة لمصالحه .

آراء هوبز فى الطبيعة البشرية :

رأى هوبز أن الدولة كائن مصطنع من خلق الأفراد ، وبالتالي يجب للتعرف على طبيعة هذا الانسان الصناعى وكيف جاء للوجود التعرف أولا على المادة التى أنشئ منها وعلى الصانع الذى صنعه وكليهما هو الانسان ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد كان من الطبيعى بالنسبة لهوبز فى محاولته تلمس الشروط الأساسية لاستقرار المجتمع أن يتجه الى البحث عن تلك القوانين والقواعد التى تسيطر على تصرفات الأفراد . فالفرد هو الأساس وهو البداية والنهاية .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٩ .

وقد نظر هوبز نظرة متشائمة للطبيعة البشرية حيث رأى أن الأفراد بطبيعتهم مندفعون بنزعة حب البقاء وأنهم في سبيل تحقيق الطمأنينة على الحياة فإن الفرد يستخدم كافة الأساليب ويحاول أن يسعى لتحقيق القوة وزيادتها تأميناً لنفسه ، وهذه النزعة تغطي على كل النزعات الأخرى لدى الفرد ولكن في سعيه لزيادة قوته فإنه يواجه بغيره من الأفراد مندفعين بنفس النزعة . فغريزة حب البقاء والمحافظة على الحياة تدفع الإنسان إلى النضال طوال حياته وحتى مماته من أجلها ، وبالتالي يلجأ إلى وسائل زيادة قوته تأميناً لنفسه .

وعليه فإننا نجد أن الصراع على القوة يرتبط ويتميز بطبيعة الفرد الجبانية والأنانية . فالفرد يتميز بأنه جبان وأناني ويستخدم كافة طاقاته لتحقيق مصالحه . فهو لا يهتم إلا بتحقيق الطمأنينة لنفسه دون النظر لغيره إلا إذا كان بقاؤهم واطمئنأنهم ضروريا لبقائه واطمئنأنه هو . ويوضح هوبز أنه في طبيعة الإنسان نجد ثلاثة أسباب رئيسية للتصارع : أولها التنافس ، والثاني الاختلاف ، والثالث المجد . وبينما السبب الأول يجعل الأفراد يغزون ويتنازعون من أجل المكسب ، فإن الثاني يدفعهم للتصارع من أجل الطمأنينة والثالث من أجل السمعة .

ويلاحظ هوبز أن الأفراد متساوون بالطبيعة لأن قوتهم متكافئة بالجمع بين القوة الجسمانية والنكاء^(٧) . وعليه فقد عاش الأفراد في حالة الفطرة الأولى ولديهم حقوق طبيعية متساوية . كما أن الفرد في رأى هوبز يجتمع فيه الهوى مع العقل بطبيعته وهو يستخدم الأخير في تحقيق أكبر إرضاء شخصي بالنسبة لنفسه .

حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى :

ووفقا لتحليله هذا في إطار نظريته المتشائمة للطبيعة البشرية فإن حالة الفطرة الأولى كانت حالة « حرب من كل فرد ضد كل فرد »^(٨)

(٧) المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

وحياة الانسان فيها كانت قصيرة وفقيرة ووحيدة وبائسة ولم تكن هناك صناعة ولا تجارة ولا أمن . وسبب هذا أساسا هو عدم قدرة الأفراد على الحد من اندفاع كل منهم للحصول على القوة ، أما السبب الثانى فهو تساوى الجميع فى الحقوق الطبيعية . « وحق الطبيعة Jus Naturale » يتمثل فى حرية كل فرد فى أن يستخدم قوته وفقا لارادته من أجل المحافظة على طبيعته أى على حياته هو^(٩) . أما الحرية فتعنى عدم وجود قيود خارجية على الفرد بحيث يستخدم قوته وفقا لرأيه هو وما يمليه عليه عقله . فطبيعيا أن كل فرد له حرية فى كل شىء فى حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى . ومع هذا فإن الأفراد لم يتمتعوا بهذه الحرية ، بحيث أصبحوا لايشعرون بالطمأنينة لعدم وجود سلطة تسيطر على تصرفاتهم ، وتحد من صرايحهم على القوة واندفاعهم فيما أدخلهم فى « ورطة الأمن Security Dilemma » - وفقا للتعبير الحديث^(١٠) - وقوامه أن الاندفاع من أجل تحقيق الأمن والمحافظة على البقاء والصراع على القوة كوسيلة له ينتهى الى انتقاص الأمن النسبى عند الجميع ، وبالتالي فإن حالة الطبيعة الأولى كانت مساوية لحالة الحرب وهى حالة حرب مستمرة ودائمة بين الأفراد . وهوبز يرى أنه خارج الدولة والمدنية تكون حالة الحرب هذه : حيث لا تتمثل فى الحرب الفعلية ولكن فى كل أوقات عدم الطمأنينة المرتبطة بتوقعها والاستعداد لها ، أى حيث لا يوجد ضمان للسلم .

وعليه فانه من المساواة فى القدرات بين الأفراد جاءت المساواة فى الآمال لتحقيق الأهداف . وبالتالي اندفعوا ، كل لتحقيق صالحه مما انتهى بهم الى الاختلافات ، ومن الاختلافات جاءت الحرب حيث أنه لم تكن هناك وسيلة للفرد للحفاظ على نفسه الا عن طريق القوة . ويؤكد هوبز أن نتيجة حالة الحرب هذه أن الشخص البدائى عاش حياة بعيدة عن المدنية : فالملكية الخاصة لم تكن ممكنة ، كما لم توجد هناك صناعة ولا ثقافة ولا فن ، وحياة الفرد كانت فى خوف مستمر على نفسه . وبالتالي فالحياة كانت قصيرة وعاشها الفرد وحيدا .

(٩) المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(١٠) لمزيد من المعلومات عن تحديد مفهوم « ورطة الأمن » انظر : د. حورية توفيق

مجاهد ، « سياسة توازن القوى » ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٩ ، ١٩٧١ .

كما أن حالة الطبيعة لم يكن بها تمييز بين ما هو عادل وما هو غير عادل ولا بين الصواب والخطأ . وعليه يؤكد هوبز أنه طالما لا توجد هناك قوة عليا تنظم تصرفات الأفراد وتجبرهم على احترام حياة وممتلكات كل منهم للآخر فلا يمكن التحدث عن الدولة . ومن ثم فالملكية الخاصة لا يمكن أن توجد في حالة الطبيعة حيث أن الحق كان دائما للأقوى ولم يكن هناك أي إمكانية لتأكيد حقوق ثابتة على أي شيء ، هذا على الرغم من أن الحرية الطبيعية عنت أن للفرد حرية مطلقة في كل شيء كما سبق توضيحه .

ولكن هوبز يوضح أن حالة الطبيعة لم تتميز فقط بالحق الطبيعي بل تميزت أيضا بالقانون الطبيعي : « Law of Nature - Lex Naturalis » وهو منتهى ما يمكن أن يدركه العقل البشرى حيث أن أحكام قانون الطبيعة لا تخرج عن كونها شيئا يستنبطه العقل عن طبيعة البشر^(١١) . فهي الأحكام التي تقود العقل البشرى الى ما يحقق مصالحه في المحافظة على حياته بحيث يستخدم الوسائل التي تقربه من ذلك ، ومن ثم تنير الطريق أمام الأفراد وتوضح لهم أن اندفاعهم هذا سيؤدي بهم جميعا الى الهلاك وتنير لهم الطريق للخروج من تلك الحالة .

ويعطى هوبز أهمية كبيرة للعقل الذي يسترشد بقوانين الطبيعة للخروج من حالة الطبيعة بكل ما فيها من سوء . فطبيعة البشر تنطوي على عاملين : أولهما : الرغبة الفطرية في التجمع مع بقية بني جنسه والتعاطف معهم ، وثانيهما : الأنانية المتوطنة داخل الانسان والتي تدفعه للتصارع معهم . فهذان العاملان يقودان الفرد إلى النتيجة ، وهي ضرورة الخروج من هذه الحالة والا فنى الجنس البشرى .

وفي مجال اهتمامه بالجانب الحركي نظر هوبز الى الأفراد على أنهم آلات حقيقية تتحرك في نطاق حركتين أساسيتين هما :

١ - الرغبة في القوة .

٢ - الخوف من الموت .

Hobbes, Leviathan, op . cit . . p . 103

(١١) لمزيد من المعلومات انظر :

والأولى : تؤدي الى حالة الطبيعة حيث كانت حياة الانسان فيها بالصورة السيئة التي وصفناها في ظل حالة الحرب التي عاشها الأفراد .

بينما تقوم المدنية على الثانية أى على الخوف من الموت حيث يسعى الأفراد خوفا من الموت المسيطر عليهم الى اقامة الدولة من أجل فرض القواعد الاجتماعية والأمان من الموت المفاجيء^(١٢) .

وهنا يأتي دور قوانين الطبيعة ، وهي التي تتمثل أساسا في القواعد العامة التي يكتشفها العقل البشرى والتي تمنع أى تصرف ضد المحافظة على النفس ، حيث ترشد الأفراد الى ضرورة الخروج من حالة الطبيعة هذه ، أى ضرورة السعى للسلام واتباعه بوجود اتفاق بينهم لاتخاذ سلطة عليا تحد من اندفاعهم السائد في حالة الطبيعة .

هذا وقد أورد هوبز تسعة عشر قانونا طبيعيا^(١٣) تعتبر إملاء من العقل ، وهي بدورها تملئ السلام كوسيلة للمحافظة على الأفراد والذي يتحقق في ظل مبدأ المجتمع المدني فقط . وقوانين الطبيعة هذه أبدية : لأنه « لا يمكن أن تصبح الحرب هي المحافظة على الحياة والسلام هو المدمر لها »^(١٤) . ويعنينا في هذا المجال القانونين الأولين من قوانين الطبيعة وهما المرتبطان مباشرة بالخروج من حالة الطبيعة .

فالقانون الطبيعي الأول : هو أن يسعى الفرد الى السلام . وأن يعمل على اتباعه . حيث أن العقل يوحى للأفراد بأنهم يجب أن يتخلصوا من حالة الطبيعة المساوية لحالة الحرب حتى يحافظوا على أرواحهم .

أما القانون الطبيعي الثاني : فهو أن كافة الأفراد يجب أن يتنازلوا باراتهم عن حقوقهم الطبيعية غير المقيدة عن طريق اتفاق جماعى .

(١٢) المرجع السابق ، ص ١١ .

(١٣) عن قوانين الطبيعة الأول والثانى انظر : المرجع السابق ، الفصل ١٤ ، ص

١٠٣ - ١٠٥ ، أما عن بقية قوانين الطبيعة فانظر الفصل ١٥ من نفس المرجع ،

ص ١١٣ - ١٢٤ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

وباختصار فإن سوء حالة الطبيعة أدى الى الاتفاق فيما يعرف بالعقد الاجتماعى كوسيلة للخروج من حالة الطبيعة هذه والتي وإن كانت لهم فى ظلها حقوق طبيعية متساوية ومساواة مطلقة إلا أنهم لم يستطيعوا التمتع بهذه الحقوق ، وبالتالي فإنهم قد قرروا إراديا التنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية فى سبيل إيجاد المجتمع المدنى .

طبيعة العقد الاجتماعى :

والعقد وفقا لهوبز يتمثل فى التنازل المتبادل من جانب كافة الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعية تنازلا نهائيا ومطلقا لشخص ليتولى أمرهم حيث يوضح هوبز أن الفرد يمتلك ممارسة حريته الطبيعية وحقوقه الطبيعية مرة واحدة فقط ، وهى عند قراره التنازل عنها نهائيا وبصفة مطلقة ، لصاحب السيادة ذى القوة المطلقة . وبما أنه تنازل نهائى فإنه فى هذه الحالة ليس للفرد العودة عما تنازل عنه حيث إن العقد نتيجة لتصرف جماعى - قائم على تصرف فردى متبادل - ولايجوز عن طريق تصرف فردى إنهاؤه .

والعقد تصرف إرادى ولم يجبر عليه الأفراد من جانب أى شخص ولكن يجبروا عليه بحكم الطبيعة وبحكم العقل . أى أن الأفراد فاضلوا بين حريتهم المطلقة التى لم يستطيعوا التمتع بها ، وبين التنازل كلية عنها فى سبيل المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم والتمتع بها : وكان الاختيار فى جانب البديل الأخير بلا منازع .

ويرى هوبز أن الحاكم أو صاحب السيادة ليس طرفا فى العقد حيث يتم التعاقد بين الأفراد ، ويتم التنازل له عن كافة حقوقهم الطبيعية . وبما أن الحاكم ليس طرفا فى التعاقد فهو لايقيد بالعقد وإن كان ملتزما بتحقيق نتائجه ، بمعنى أنه غير مقيد إلا بأهداف العقد ، وهى تحقيق مجتمع يستطيع الفرد أن يأمن فيه على حياته وممتلكاته . أى أن هذا الشخص صاحب السيادة ، أى الحاكم ، هو نتاج للتعاقد وليس طرفا فيه ، فهو بالتالى ليس مقيدا بالعقد ولكنه مقيد فقط بتحقيق الهدف منه .

الحكم المطلق كنتاج للتعاقد :

ومن الطبيعي أن ينتج عن التعاقد بمفهومه السابق الذى نتج عن حالة الطبيعة بصورتها السيئة المذكورة نظام حكم مطلق حيث رأى هوبز : « أن العهود بدون السيف ليست سوى كلمات لا قدرة لها بتاتا على المحافظة على حياة الانسان . والكلمات أضعف من أن تستطيع ردع طموح الأفراد أو طمعهم أو غضبهم أو انفعالاتهم إلا إذا اقترنت بقوة تؤيدها أو سلطة تبعث الخوف فى نفوسهم » . وعليه فان هوبز بتحليله لطبيعة البشر فى اطار نظريته المتشائمة لها ولحالة الطبيعة حيث لا طمأنينه ولا أمان للفرد على حياته يرى ضرورة الخضوع لسلطة قوية . فالطبيعة البشرية لا يمكن تقويمها ولكن يمكن الحد من اندفاعها عن طريق سلطة أقوى . وهذه السلطة فى رأيه هى سلطة الحاكم المطلق صاحب السيادة وتتمثل فيه سلطة الدولة ككل . هذه السلطة من الطبيعي أن تكون ضخمة وتكون متفوقة على سلطة أى فرد أو جماعة بها لأنها محصلة سلطة وقوة الأفراد جميعا .

وقد أكد هوبز وبكل وضوح على أنه لا يوجد منتصف طريق أو حل وسط فإما الخضوع لحاكم مطلق يحكم بيد من حديد وإما العودة لحالة الطبيعة بكل ما تميزت به من سوء . وهو لم يحاول أن يخفى اليد من حديد قى « قفاز من مخمل » كما فعل مكيافيللى .

فهوبز يعتبر بلا منازع نصير الحكم المطلق - ملكيا كان أو غير ملكي - فالعبرة عنده بممارسة السلطة والقوة الفعلية . وهو فى هذا يختلف مع مكيافيللى وإن بدا مبدئيا متشابها معه . ولعل الاختلاف الأساسى بينهما هو أنه فى الوقت الذى اعتبر فيه مكيافيللى الحكم المطلق مرحليا ونظر له نظرة نفعية ، فان هوبز وإن كان أساس انشاء الدولة عنده نفعيا إلا أن للحكم المطلق غاية وليس مرحليا . إذ أن نتاج التعاقد بين الأفراد هو القوة الضخمة والسلطة المطلقة فى جانب صاحب السيادة والخضوع التام فى جانب الرعايا .

ولكن الجدير بالملاحظة أن هناك نظرة فردية للغاية في آرائه يقوم عليها الحكم المطلق الضروري لتحقيق مصالح الفرد . فهذا الوحش - أو الدولة - شر لا بد منه ، ولا يتصور في رأيه أن يحب الأفراد - وهم الآلات الطبيعية - مثل هذا الوحش ، الذي خلقوه كآلة صناعية ، ولكنهم يطيعونه تحقيقاً لمصالحهم الشخصية وعلى رأسها تأمين حياتهم وممتلكاتهم : وبالتالي فإن غاية الطاعة هي الحماية كما أن نهاية الطاعة رهينة بانتهاء الحماية . وقد عبر هوبز عن هذا بقوله : « فالسيادة هي روح الكومنولث ... والتي بمجرد أن تخرج من الجسد فإن الأعضاء لا تتلقى حركتها منه ... وغاية الطاعة هي الحماية » (١٥) .

وعليه فإنه بالتعاقد يتنازل الفرد إرادياً عن الحرية الطبيعية حيث لم يستمتع بها أو بنتائجها وتصبح الحرية هي في الخضوع للسلطة العليا الناتجة عن التعاقد . وباختصار فإن هوبز كان نصيراً للحكم المطلق بدون تحفظ . والدولة يجب أن تكون بيدها السيادة المطلقة على كافة الأفراد والمؤسسات مما يستوجب الطاعة المطلقة وغير المشروطة من جانب الأفراد . والسيادة وإن كان مصدرها الشعب إلا أن مستقرها الحاكم مطلق السلطات صاحب السيادة .

الثورة عند هوبز :

وبناء على ما سبق فإنه لا يجوز الثورة على الحاكم أي أن هوبز لا يقر الثورة طالما يحقق الحاكم الهدف من التعاقد أي طالما يؤمن الأفراد على أرواحهم وممتلكاتهم أي مادام يحقق الحماية . ولكن ، ماذا إذا فشل الحاكم في تحقيق الهدف من العقد ؟ أو إذا أساء الحاكم استخدام سلطاته واستبد بالأفراد فهل يجوز للأفراد أن يثوروا عليه ؟ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

رأى هوبز أنه إذا فشل الحاكم فى تحقيق الهدف من العقد فإنه يحق للأفراد الثورة عليه لأنه يكون قد عاد بهم بذلك الى حالة الطبيعة ، على أن يكون ذلك بتصريف جماعى وليس فرديا . أما إذا استبد بهم وأساء استخدام سلطاته فلا يحق لهم الثورة فى هذه الحالة لأنهم أعطوا له سلطة مطلقة ولم يقيده بوسائل فى ممارستها . وقد ذهب هوبز إلى حد القول بأن مساءلة الحاكم عن إساءة استخدام سلطاته تعتبر عدم عدالة لأن الأفراد - الرعايا - هم الذين اختاروه وهو نتاج لاتفاقهم وارانته تعبير عن ارادتهم . فاستبداده بهم ليس إلا متطلبا سابقاً لكبح جماحهم والتغلب على نزعاتهم الأنانية ، فإنه لا يمكن أن يردع الأفراد الا قوة ضخمة جدا . بل إن استبداده بهم ليس الا استبدادهم بأنفسهم . فضلا عن أن مفاهيم العدل والصواب وغيرها ليست أصيلة ، بل إنها نتاج للمجتمع المدنى ، ولم تعرف الفوارق بينها وبين نقيضاتها فى حالة الطبيعة .

لا يقر هوبز إذن حق الثورة ، بل إنه ذهب الى وجوب قتل من يخرج على الحاكم ، حيث أن تعاقد الأفراد يعنى فى رأيه التزاما مسبقا بكافة ما يقرره الحاكم كأن قراراته صادرة منهم فمن غير العدل معاقبته على قرارات هم طرف فيها ، بل أصحابها . فان التزامات الرعايا تجاه الحاكم - صاحب السيادة - تستمر طالما تستمر القوة التى عن طريقها يكون قادرا على حمايتهم . وحق ممارسته القوة ينتهى فقط عندما لايسطيع ممارستها . فالقوة فى رأى هوبز هى أساس الشرعية السياسية من الناحية الواقعية وان كانت تستند لأساس قانونى افتراضى وهو العقد الاجتماعى . والحرية فى رأيه لا تخرج عن كونها عدم وجود معارضة^(١٦) .

هذا وقد وضع هوبز عدة أسس لسلطة الحاكم فى الدولة يرى أنه لن تكون هناك سيادة ولن يستتب الحكم إلا بتوافر هذه الأسس التى لا يمكن التنازل عنها .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

حقوق ومميزات الحاكم عند هوبز :

أوضح هوبز عدة حقوق ومميزات لصيقة بصاحب السيادة ولا يمكن أخذها منه باعتبارها تنتج بمجرد اختيار الحاكم عن طريق العقد الاجتماعي وتتمثل في التالي : (١٧)

- ١ - أن الحاكم هو مستقر السيادة وصاحبها ، حقيقة أن مصدرها الأفراد ولكن من خصائص السلطة وحقوق الحاكم أنه لا يمكن أن يفقد سيادته ، وبالتالي فإن المحكومين لا يمكنهم بدون موافقته أن يختاروا صاحب سيادة جديد لأنه قد اختير للتعبير عن إرادتهم وعلى ذلك فإن أى فرد يثور على صاحب السيادة يكون من العدالة قتله لأنه بتصرفه هذا يكون قد خرج بطريقة فزنية على التعاقد ، وبالتالي يهدد الجميع بالعودة الى حالة الطبيعة التي تعاقدوا على الخروج منها .
- ٢ - لا يجوز محاسبة الحاكم أو إدانته على خرق التعاقد لأنه ليس طرفا فيه .
- ٣ - عندما تختار الأغلبية الحاكم أو صاحب السيادة فإن الأقلية ملزمة بتقبله لأنها اذا رفضته فانها تعيد المجتمع بأكمله الى حالة الحرب .
- ٤ - لا يجوز أن يدان الحاكم من جانب المحكومين بعدم العدالة أو بالقيام بأى عمل أو تصرف يضرهم لأنه بموجب التعاقد يعتبر كل فرد منهم هو نفسه مسئولاً عن أى تصرف يقوم به الحاكم .
- ٥ - لا يجوز أن يقوم المحكومون بقتل الحاكم أو معاقبته حيث يعتبر هذا خروجاً على مبادئ العدالة لأنه فى هذه الحالة يكون قد عوقب على تصرفات هم أنفسهم مسئولون عنها .

(١٧) راجع : المرجع السابق ، الفصل السابع عشر ، ص ١٣٤ - ١٤١ .

٦ - للحاكم أن يراقب ويمنع أى أفكار يعبر عنها فى الدولة وتعتبر مخالفة لارأيته .

٧ - على الحاكم أن يقوم بسن القانون المدنى كما أنه ينظم الملكية وما يتعلق بضمان معيشة الأفراد .

٨ - يتولى الحاكم تعيين الموظفين القضائيين اللازمين للمحافظة على السلم العام .

٩ - للحاكم سلطة إعلان الحرب والسلم مع الدول الأخرى ، وهو بالتالى يسيطر على كافة الوسائل اللازمة لهذا الهدف مثل الضرائب والجيش .

١٠ - يتولى الحاكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعيين كافة موظفى الدولة كما أن له الحق فى إقالتهم إذا تطلب الأمر .

١١ - للحاكم سلطة توقيع العقوبة فى حالة مخالفة القانون أو فى حالة أى تصرف مخالف للصالح القومى .

١٢ - للحاكم الحق فى تقديم المكافآت عن طريق منح العطاء والثروة أو الألقاب والمركز المتميز فى المجتمع لمن يسهمون فى تحقيق الصالح القومى .

هذه الحقوق الاثنا عشر هى فى رأى هوبز أساس السيادة ، وبالتالي لا يمكن التخلّى عن أى منها إلا بفقد السيادة ، ولذلك فانه يؤكد أنه يمكن التعرف على من يمتلك السيادة بالبحث عن هذه الحقوق . وهذه الحقوق أو المقومات تعتبر متكاملة ولا يمكن الفصل بينها ، أى لا يمكن تجزئتها : فالسيادة لا تتجزأ . وعليه فانه من الطبيعى فى ظل هذه الأسس المذكورة أن تكون سلطة وهىة صاحب السيادة متفوقة على سلطة وهىة كافة المواطنين ، حيث أن أى فرد فى الدولة تعتبر سلطته وهىيته ضئيلة وضعيفة للغاية إذا ما قورنت بتلك التى يتمتع بها الحاكم ، ولكن مجموع سلطاتهم وهىيتهم هى نفسها سلطة وهىة الحاكم . والحاكم فى تمتعه بسلطته غير مقيد أو محدد ، إلا أنه يوضح أنه محدد

بالقانون الطبيعي . هذه السلطة المطلقة هي في صالح المحكومين وإن كان البعض منهم يعتبرها مصدراً للقلق إلا أنها في رأيه المصدر الوحيد لتحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد والا تعرضوا لظاهرة التحلل السياسي والفوضوية « الاناركية Anarchism » . فالحاكم هو الحكم النهائي فيما هو ضروري لسلامة رعاياه والدفاع عنهم كما أنه الحكم بالنسبة للمبادئ المناسبة لتعليمها . فهوبز يؤكد على المبدأ القديم بأن أمن الأفراد هو القانون الأسمى وهو يوضح أبعاد ذلك المبدأ . وفي قوله « إن فن انشاء الكومنولث والمحافظة عليه يتكون من بعض القواعد مثل الهندسة والحساب وليس على الممارسة وحدها مثل لعب التنس » .

وباختصار فإن الحاكم يجب أن يكون الحكم في كل أمور القانون والمعنويات والأخلاق . وحرية المواطن تتمثل في الأمور التي لا يحرمها القانون ، والقانون هو ببساطة أمر صاحب السيادة - الحاكم ^(١٨) .

سلطة عمل القوانين :

ومن أهم مقومات السيادة في رأى هوبز ، سلطة عمل القوانين . فهي تحدد مستويات ما هو خطأ وما هو صواب ومن الطبيعي أن الحاكم غير مقيد بهذه القوانين لأنه مصدرها وصانعها . وهو يعرف القانون بأنه أمر يصدر من الشخص الذي يملك السيادة في الدولة . ويعنى بالقانون هنا القانون المدني الذي يفرق بينه وبين القانون الطبيعي على أساس أن : « القانون المدني هو الذي تقف وراءه قوة تنفيذية ، أما القانون الطبيعي فهو القواعد التي يملئها عقل الانسان » .

ويوضح هوبز العلاقة بين القانون المدني والقانون الطبيعي :
فالقوانين الطبيعية مثل العدالة والمساواة تصبح قوانين مدنية إذا عبر عنها الحاكم وأصبحت تحترم نتيجة الخوف من القانون الوضعي .

من ناحية أخرى فإن هوبز يوضح أن العرف والعادة في مجتمع ما ليست بقوة القانون إلا إذا قبلها الحاكم أو أيدتها بطريقة صريحة أو

(١٨) المرجع السابق ، ص ١١ .

ضمنية ، وبالتالي فإن قدم العرف أو العادة لا يعطيه المشروعية ولا يمكنه من الوقوف أمام إرادة الحاكم .

وفي حالة تغيير الحاكم فإن القوانين القديمة تبقى إذا تقبلها الحاكم الجديد وأراد لها الاستمرار .

علاقة الحاكم بالدين :

اهتم هوبز بهذا المجال في إطار اهتمامه بتدعيم الحكم المطلق . ويلاحظ أن هوبز - الذى كرس نحو نصف مؤلفه اللوثران لمعالجة الأمور الدينية - اتهم من جانب البعض بالالحاد وكانت لآرائه في هذا المجال التى عبر عنها في دراسة أخرى أيضا أثرها في إثارة الجدل الذى تناول جانبا منه رجال الدين لنحو ٢٠ عاما ، وذلك وفقا لما سبق ذكره .

فقد اهتم هوبز بالحكم المطلق وسعى لتدعيم السلطة المطلقة للحاكم ، ليس فقط في مواجهة الأفراد ، ولكن في مواجهة كافة المؤسسات في الدولة بما فيها الكنيسة وعليه فقد أخضع كل ما في الدول لسلطة الحاكم المطلق ، ولذلك فقد وضع هوبز الكنيسة كلها تحت سيطرة الحاكم الذى تتبعه . ولقد حرص على التأكيد على أن الحاكم هو أفضل مفسر لإرادة الله . والدين في رأيه هو « نظام قانون وليس نظام حقيقة » . وعليه فإن أى جماعة تجتمع بدون موافقة الحاكم في إطار الكنيسة لا يعتبرها هوبز كنيسة حقيقية بل إن تلك اجتماع غير شرعى . كما أنه لا يمكن أن توجد كنيسة عالمية لأن هناك تعددا في الحكام أصحاب السيادة وكل منهم له أن ينشئ أى كنيسة وفقا لرغبته .

كما يوضح هوبز أن السلطة المسلسلة لرجال الدين ليس لها أى سلطة مستمدة من الله بل إنها تستمد سلطتها من صاحب السيادة نفسه . وسلطات رجال الدين سلطات روحية فقط ، والكنيسة لا تعتبر بأى حال نوعاً من الحكومة ، وهو يؤكد أن فكرة الحكومة الروحية فكرة خاطئة ، وبالتالي فإن السلطة الزمنية هي وحدها التى لها سلطة الحكم فى الأرض ، أما السلطة الروحية للكنيسة فإنها تمارس فقط عن طريق الاقتناع والاستمالة .

حدود ما يتمتع به المحكومون من حريات :

والسؤال الذى يثور فى مجال بحث السلطات الضخمة التى يعطيها هوبز للحاكم المطلق الذى جاء من أساس نفعى فردى هو : ماهى حقوق الأفراد ؟ أى حدود ما يتمتع به المحكومون من حريات ؟ .

أكد هوبز بوضوح أن الحرية ما هى إلا حرية الدولة ، أى حرية الحاكم صاحب السيادة فى الدولة وليس حرية الأفراد وفى قوله : « إن الحرية التى يمتدحها الكتاب هى حرية أصحاب السيادة وليس حرية الأفراد »^(١٩) . ولل فرد الحرية فى حدود ما لا ينص عليه القانون وينظمه . فالأفراد كانت لهم الحرية الطبيعية التى لم يستطيعوا التمتع بها ، ومن ثم فأنهم قايضوها بالطمأنينة والأمن فى ظل المجتمع المدنى متخلين عنها إراديا وبنظرة نفعية خالصة .

ومع هذا فان هوبز يؤكد على أن هناك بعض الأشياء والتصرفات التى يمكن أن يقوم بها المحكوم ضد إرادة الحاكم : وهى الحقوق الموضحة ضمنيا فى العقد الاجتماعى وهى حريات لا يمكن التنازل عنها مثل حق الفرد فى الدفاع عن نفسه وعن جسده : فاذا أمره الحاكم بأن يقتل أو يجرح أو يعجز نفسه فله ألا يطيع . وحقه فى رفض إدانة نفسه وتجريم نفسه بحمله على الاعتراف^(٢٠) . كما أن له الحق فى الامتناع عن التضحية بحياته أو أخذ حياة الآخرين .

أهم مساهمات هوبز فى الفكر السياسى :

تميز هوبز بأسلوبه فى التحليل وبمجموعة التعريفات التى جاء بها وببنى عليها أفكاره ، فضلا عن التسلسل المنطقى لأفكاره الذى يعتبر من أهم مساهماته حتى إن البعض ينظر الى هوبز على أنه يعتبر رائد العلوم السياسية بمفهومها الحديث .

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٠) انظر المرجع السابق ، ص ١٦٣ وما بعدها .

ومن أهم مساهماته أنه أوضح بلا منازع أسس الحكم الاستبدادي المطلق . ومع أن هوبز كان النصير بلا جدال للحكم المطلق إلا أنه برر سلطة هذا الحكم بإرادة الأفراد ومنفعتهم ومصالحتهم ، فأراؤه - على الرغم مما انتهت إليه من تدعيم الاستبداد - مرتبطة بأسس الليبرالية الغربية كما سبق ذكرها ، وإن كان الكثير من الدول النامية يؤيد هوبز بإقامة حكومة على أساس شرعية القوة : حيث لا توجد شرعية بدون قوة ، فالقوة أساس الشرعية عنده .

وهوبز وإن كان يحبذ النظام الملكي المطلق - حيث اعتبره أسمى نظم الحكم وأكثرها كمالاً واستمراراً إلا أنه كان أكثر اهتماماً بقدرة الحكم على ممارسة السيادة والقوة في الدولة من اهتمامه بشكل الحكم نفسه . وفي قوله : « إن وجود حكومة ما خير من الفوضى » . فإذا لم يتمكن النظام الملكي من الاحتفاظ بالمجتمع سليماً فإن نظريته تصلح لتأييد أي نظام حكم آخر يحقق الغرض من قيام المجتمع . وعليه فإن هوبز يرى أن أي حكومة تستطيع أن تسيطر واقعياً De Facto تعتبر حكومة مشروعة يجب الخضوع لها تماماً تحقيقاً لمصالح الأفراد أنفسهم ، فالسيادة في رأيه مبدأ متأصل في أي نوع من الحكومات . وهو لا يؤمن بالتالي بنظام الحكم المشترك أو نظام الحكم المقيد حيث السيادة مطلقة ولا تتجزأ .

وهو وإن كان يتشابه مع مكيافيللي في تأييد الحكم المطلق إلا أنه يختلف عنه في أنه كان أكثر شمولاً من جهة ، فضلاً عن أنه أيد الحكم المطلق - أي كانت صورته - بلا تحفظ حيث لم يعتبره مرحلياً كما اعتبره مكيافيللي ، بل إن هوبز يرى أن الحكم المطلق هو الأمثل بصفة عامة . وقد ذهب في مناصرته للحكم المطلق إلى حد تحكم الحاكم في كافة أنشطة المجتمع بما يقربه من الشمولية : حيث يجتمع في هوبز التسلطية والشمولية معا (٢١) .

وهوبز قد أكد ، كما سبق ذكره على أن العهود بدون السيف - أي القوة - ليست إلا كلمات ليست لها القدرة على المحافظة على حياة

(٢١) لمزيد من المعلومات انظر بحثنا Dr . Horeya T . Megahed, Hobbes : Between

Totalitarianism & Authoritarianism, Bulletin of The Faculty of Law, Alexandria Univ .

1976 .

الأفراد ، إذ لابد أن ينتج عن التعاقد بين الأفراد قوة ضخمة حتى يمكنها أن تقاوم النفس البشرية حيث لا تستطيع تقويمها ، وهذه القوة الضخمة ما هي إلا نتاج للأفراد أنفسهم . وهوبز بذلك خلق حكما مستبدا ولكن أساس ذلك الحكم الأفراد إذ أنهم هم مصدر السيادة - وليس مصدرها إلهيا - ولكن مستقرها النهائي عند صاحب السيادة : الحاكم . وقد أكد هوبز على قوة الحاكم لأنها تتمثل في الواقع في محصلة قوة الأفراد وسلطتهم وهذه السلطة المطلقة الضخمة للحاكم هي وحدها التي تمثل القوة الرادعة في مواجهة كل فرد على حدة ، وهي وحدها الكفيلة بتأمين الأفراد على ممتلكاتهم وحقوقهم .

فكان هوبز قد سعى إلى تخليص الأفراد من الخوف الدائم المسيطر عليهم في حالة الطبيعة رغبة في تأمين حياتهم ، وذلك عن طريق الخوف الدائم من سلطة ضخمة - هي سلطة الدولة ممثلة في صاحب السيادة - تؤمنهم على حياتهم وممتلكاتهم وهي نتاج لارائتهم الحرة .

وهوبز حرص على ادخال الأسلوب العلمي في تحليل النظام السياسي وميكانيكيته ، وهو يعتبر رائدا في هذا المجال .

الفصل الثانى

جون لوك John Locke

(١٦٣٢ - ١٧٠٤)

كان انجليزيا مثله مثل هوبز ، وقد عاصر الحروب الأهلية والصراع بين الملك والبرلمان على السلطة السياسية ولكنه تأثر أكثر بالثورة البيضاء وتأييد الحكم البرلماني على حساب سلطة الملك ، فقد كرس كتاباته لهذا الهدف . وهو مفكر الحزب البرلماني الانجليزى ومفكر ثورة ١٦٨٨ . كما أنه مصدر أساسى لأفكار الثورة الأمريكية سنة ١٧٧٦ وهو يعد عند الكثيرين أكثر من يمثل التفكير السياسى الأنجلو أمريكى ^(١) . ولا يرجع هذا الى أنه جاء بأفكار سياسية أصيلة ، ولكن يرجع فى الواقع الى أنه أعطى تعبيراً واضحاً ورشيداً للأفكار التى كانت نتاج قرون من التجربة السياسية من السعى للحرية بين الانجليز والأمريكيين فى القرنين ١٧ ، ١٨ .

جاء لوك من أسرة من الطبقة المتوسطة كانت تدين بالبروتستنتية على مذهب المتطهرين Puritan ، أما سياسياً فكانت أسرته متعاطفة مع البرلمان ، ولهذا حارب والده فى الحروب الأهلية . ومع أنه درس فى كنيسة المسيح فى أكسفورد التى ارتبط بها لنحو ٣٠ عاماً ، إلا أنه كان نقادا للتعليم الذى تلقاه سواء فى المدرسة أو الجامعة ، وعامة لم يشهد له بالتفوق فى مجال التعليم . وقد قام بالتدريس فى الجامعة ولم يعمل فى مجال الكنيسة نظراً لأفكاره الدينية الليبرالية . وقد تحول إلى الطب ،

(١) انظر ولمزيد من المعلومات عن حياته مقامة : John Locke, The Second Tretise of :
Government, edited with an Introduction By Thomas P .Peardon, The Library of Liberal
Arts, Indianapolis, New York : The Bobbs Merrill Co . Inc . , 1952 .

وتوسع في القراءات واشتغل بالوظائف العامة والتعليم الخاص . ونظرا لأفكاره الليبرالية فقد وضع نفسه في مشاكل خلال فترة عدم الاستقرار والتهديد بالحرب الأهلية من ١٦٧٩ - ١٦٨٣ . حيث سافر في ذلك العام الى هولندا في منفى سياسى وقضى فيها ست سنوات أمضاها في الاطلاع والانتاج العلمى وبلورة افكاره ، أى فترة نفيه خارج وطنه مثلت فترة ثراء فكرى بالنسبة له وهو فى هذا يتشابه مع مكيا فيلى؛ وهوبز - ثم عاد لوطنه سنة ١٦٨٩ فى الحملة التى جاءت بالملكة ميري ، حيث عمل بالوظائف العامة وأهمها : مفوض لدى « مجلس التجارة والزراعة » وقد مارس الوظائف العامة حتى قرب وفاته .

ولقد تركت ظروف الحروب الأهلية آثارها على أفكاره ، وعبر هو بنفسه عن ذلك : « بأننى لا أعيش فى عالم بل إننى أجد نفسى فى عاصفة » (٢) . ويفسر هذا الى حد كبير كرهه للعنف والتطرف . ومحور تفكير لوك ليس الخوف كما هو حال هوبز بل الاستقرار .

كما أن نهاية القرن ١٨ مثلت مناخا ثقافيا جديدا تميز بأنه كان أقل دينية وحماسا سياسيا ، وأكثر اهتماما بالعلم والمكاسب الاقتصادية . وقد تأثر لوك بهذا المناخ العلمى حيث قرأ لنيوتن أبحاثه خاصة «مبادئ الرياضيات» الذى نشر سنة ١٦٨٧ ، كما أنه اشترك مع صديق له كيميائى فى أبحاث معملية . أى أنه كان قريبا من العلم التجريبي .

وأهم كتابات لوك هى : «مقالتان فى الحكومة» Two Treatises of Government حيث تناول فى الأولى الرد على نظرية الحق الإلهى للملوك فى الحكم ، وفى الثانية تناول أسس المجتمع السياسى وتحديد سلطة الحكومة . وقد مثل مساهمة أكثر إيجابية من الأولى. أما مؤلفه الآخر ذو الأهمية فهو : «رسالة عن التسامح» Letter on Toleration والتى تناول فيها العلاقة بين الحكومة والكنيسة : فضلا عن هذا فقد كتب «مقالة خاصة بالفهم البشرى» Essay Concerning Human Understanding هاجم فيها الأفكار المجردة ، وأرجع كل المعرفة الى التجربة - الحسية والانعكاسية .

(2) Ibid . , p . Viii .

وأفكار لوك تعتبر حديثة بالنسبة للفترة الزمنية التي عاشها ، وقد عمل كما رأينا بالعديد من الوظائف والمهام ، وبذلك تنوعت خبرته حيث عمل بالسياسة والوظائف المدنية واشتغل بالديبلوماسية والطب والكتابة ، وأكد بن الفيلسوف السياسي لا يجب أن يكتفى بالتبرير المجرد ، بل يجب أن يعتمد على التجربة والممارسة . وقد حاول الاستناد الى التجربة واستخدام الأمثلة التاريخية في مجال توضيح أفكاره ، بمعنى أنه لم يقدم أفكاراً نظرية خالصة بل دعم أفكاره بالأمثلة التجريبية .

هذا وقد أيد لوك العصيان السياسي ومشروعية الثورة على الحاكم المستبد . وقد وجه كتاباته نحو خطين للجدل الاستبدادي والمدافع عن الاستبدادية : (٣) .

الأول : وهو النظرية البطريركية Patriarchal - أي الأبوية - للحق الإلهي للملكية التي أوضحها سيرروبرت فيلمر في كتابه Patriarcha أو القوة الطبيعية للملوك الذي نشر سنة ١٦٨٠ والذي جاء فيه بآرائه الخاصة بأن الملوك هم الورثة المباشرين لآدم .

أما الثاني : فهو موجه - وإن لم يبد هذا صراحة - ضد الخط الذي أيده هوبز عن الحكم المطلق الذي رأى أن الاختيار هو بين الاستبدادية والتحلل التام .

فقد أراد لوك التأكيد على أن الدولة تتبع من الجماعة ، وتخضع للقانون وتهدف لرفاهية الشعب . وقد استخدم نظرية العقد الاجتماعي للوصول لهذا الهدف .

الرد على نظرية الحق الإلهي للملوك في الحكم :

حاول لوك نحض فكرة الحق الإلهي للملوك التي تعتبر من مخلفات العصور الوسطى - ولكن وجدت صداها من جديد في عصره من بين مؤيدي الملكية المطلقة وتأكيد سلطتها على سلطة البرلمان في الصراع بينهما - والتي أحيها وركز عليها من جديد سيرروبرت فيلمر الذي اعتمد

(3) Ibid pp . x - xii .

فى حجته على أن الحكام يستمدون سلطتهم من آدم الذى حصل من الله مباشرة على السيطرة على العالم . فقد أوضح لوك أن هذه الادعاءات من جانب فيلمر لا أساس لها وذلك للحجج التالية : (٤) .

١ - أن آدم لم يكن له أبدا السلطة على أبنائه فى الأجيال التالية لا بحكم الأبوية ولا بحكم الهبة من الله . وفى قوله : « ان آدم لم يكن له أبدا حق طبيعى فى الأبوية على الجنس البشرى ولا فى السيطرة على العالم » .

٢ - انه حتى وان كان آدم قد تمتع بهذا الحق فان ورثته لا يتمتعون به .

٣ - انه قبل وجود المجتمع السياسى لا يمكن أن تكون هناك قاعدة - مستمدة من أى قانون طبيعى أو من الله - تحدد حق الوراثة أو الخلافة أو تحدد صاحبها .

٤ - حتى وان كان هناك مثل هذا الحق فانه لا توجد طريقة لمعرفة أى من العائلات تمثل الخط الأقدم فى نرية آدم .

٥ - وعليه فان حجة فيلمر بأن السلطة الملكية تنحدر من آدم لا تعطينا أى مرشد لمن هو الحاكم الشرعى اليوم .

الطبيعة البشرية وحالة الطبيعة :

من ناحية أخرى فقد سعى الى توضيح رأيه الخاص فى طبيعة وحدود السلطة السياسية ولكن فى قالب زمنى . وفى تحليله لطبيعة السلطة الزمنية استند لوك إلى نظرية العقد الاجتماعى وسار على نهج هوبز فى استنهاض طبيعة المجتمع السياسى من طبيعة الأفراد فى حالة الطبيعة . فالفلسفة السياسية التى تقوم عليها أفكاره وأفكار هوبز من قبله كآى فلسفة سياسية تقوم على تفسير الطبيعة البشرية . ولكنه اختلف معه اختلافا جوهريا منذ البداية ، وبالتالى اختلف معه فيما وصل اليه من نتائج فى

(4) Ibid . , I, pp . 3 - 4 .

النهاية . فقد نظر لوك نظرة متفائلة للطبيعة البشرية ، بل إن البعض يرى أن نظريته كانت وريدية للغاية . فقد رأى أن حالة الطبيعة كانت حالة حرية تامة والأفراد يتصرفون في نطاق قيود قوانين الطبيعة دون الاعتماد على إرادة أى فرد . وقد أوضح أن أهم خاصية مميزة للفرد هي عقله وتفكيره الرشيد . وحالة الطبيعة كما أوضحها لوك تحكمها قوانين الطبيعة التي ذكر أنها مبادئ التصرف الصحيح والتي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق العقل . هذه القوانين أشار إليها لوك أحيانا على أنها قوانين العقل - تأكيداً على أهمية العقل في استيعابها والالتزام بها - وهي تقيد الأفراد لسببين :

الأول : لأنها تتضمن إرادة الله ، والثاني : لأنها جزء من طبيعة الفرد الأصلية . فلهذين السببين فإن الأفراد في حالة الطبيعة ليسوا بلا قيود سوى ما يمكنهم من تحقيق مصالحهم الخاصة كما رأى هوبز ، حيث أن قوانين الطبيعة في رأى لوك تحدد تصرفات الأفراد وتتدخل أسساً معنوية لهذه التصرفات بما يوضح ما هو خطأ وما هو صواب وما هو عادل وما هو غير عادل . فالقانون الطبيعي اعتبر في رأيه قاعدة موضوعية حقيقية ومقياساً نابعا من الله ، ويمكن التيقن منه بواسطة العقل . وهو يمثل اختباراً ومعياراً يمكن عن طريقه تحديد المؤسسات السياسية والسلوك والحكم عليها ، وهو سابق على القوانين الوضعية التي تضعها الدولة وأساسى أكثر منها . وقوانين الطبيعة تقيد الأفراد بالطاعة للحكومات العادلة بمجرد قيامها بواسطة الموافقة : « لأن الصدق والاخلاص وغير ذلك من الصفات تنتمى للأفراد كأفراد لا كأعضاء في مجتمع »⁽⁵⁾ .

أى أن الفرد عند لوك يتشابه مع الفرد عند هوبز في أنه رشيد عاقل ، ولكن الاختلاف بينهما هو في تفسير ماهية الرشيد والعقل . فبينما يرى هوبز أنه يعنى أن يستخدم الفرد كافة إمكانياته وطاقاته في تحقيق مصالحه وعلى رأسها حماية حياته ، فإن لوك يرى أن الفرد رشيد وأناني ، ولكن رشده يحتم عليه ألا يدفع بطاقاته ورغباته إلى أقصاها بل من الضروري احترام حقوق الآخرين حتى لا يعتدى الآخرون عليه .

وعليه فقد فرق لوك بين حالة الطبيعة وحالة الحرب (٦) واعتبر أن : حالة الطبيعة : هي التي يعيش فيها الأفراد دون الخضوع لأي سلطة عليا تنظم تصرفاتهم ، أما حالة الحرب : فتعني إخضاع الفرد قهرا لارادة غيره دون أن يجد إمكانية للرجوع لسلطة عليا ترد هذا الغير من أن يعتدى عليه . وعليه فان حالة الحرب ليست بالضرورة رهينة بحالة الطبيعة ، حيث أنها قد توجد في حالة الطبيعة إذا اعتدى الأفراد بعضهم على بعض جهلا منهم بقوانين الطبيعة - التي إذا أحسنوا تفهمها تحد من تصرفاتهم - كما أنها قد توجد في المجتمع السياسي في حالة قهر السلطة السياسية أو الحاكم للأفراد أو إذا اعتدوا على بعضهم البعض : أي في حالة خضوع الفرد لقهر قوى أيا كان مصدره . فعندما يعيش الأفراد بموجب العقل ولكن بدون قاض عام فانهم يكونون في حالة الطبيعة ، ولكن عندما يخرقون قانون الطبيعة ويلجأون للقوة ، فان حالة الحرب تنشأ سواء كان هناك قاض عام أو لم يوجد . وفي هذه الحالة يوضح لوك أن من أهم أساسيات قانون الطبيعة حماية الفرد لنفسه . وبالتالي فان استبداد الحاكم يهدد هذه الحماية مما يجوز معه بالضرورة ثورة الفرد على الحاكم الذي يرى لوك أنه لاستبداده أحقر من اللص المسلح الذي تلزم الطبيعة الأفراد حماية انفسهم من اعتدائه عليهم . فلوك يرى أن الحكم الاستبدادي ليس بالضرورة وليد حالة الطبيعة حيث أن قهر الأفراد بعضهم لبعض ليس أساسيا في تلك الحالة ، والقهر إذا حدث يكون نتيجة سوء فهم .

ولذلك يوضح لوك أن الحكم الاستبدادي يمكن أن يقوم ولكنه لا يمكن أن يتمتع بمشروعية سياسية وأن المشروعية رهينة بموافقة الشعب ، وعليه فانه بما أن طبيعة الأفراد خيرة فهي لا تتطلب تقويما بل تتطلب مجرد تنظيم للتصرفات ، هذا على خلاف ما رآه هوبز. وعليه فانه في رأى لوك فان أفضل أنواع الحكم تمشيا مع طبيعة الفرد وما يتميز به من عقل ورشد هو الحكم البرلماني الذي تكون فيه السلطة العليا للشعب والذي يتمتع فيه البرلمان على الملك باليد العليا : كأن لوك اعتبر أن حالة الطبيعة حالة مجتمع شبه منظم فالعلاقات الاجتماعية ليست وليدة للعقد

(6) Ibid . , 16 - 21 pp . 11 - 14 .

الاجتماعى فقط بل إنها سابقة عليه . والفرد مع أنه أنانى الا أنه رشيد . وعاقل وعليه فهناك حدود طبيعية للتصرفات تمنع الأفراد من الاعتداء على بعضهم البعض .

ويؤكد لوك أن الأفراد يولدون بدون معرفة أصيلة وما يعرفونه فى حياتهم يتعلمونه عن طريق المشاهدة والانعكاس أى الخبرة . ومعرفة الأفراد لا يمكن أن تكون مطلقة أو كاملة ولكن عن طريق دراسة المنطق والطبيعة بمساعدة العلم يمكن أن يقلل الأفراد من جهلهم ويكتسبوا المعرفة العلمية .

ويسمى لوك فى بعض الأحيان بمؤسس عصر الحكمة أو المنطق . على أى حال فقد كان أحد مؤسسى الحضارة الصناعية الغربية الحديثة . ومع أن العالم عامة والغرب خاصة قام بالكثير من الانجازات قبل لوك ، لكنه كان أول مفكر يشرح وجهات نظر الساسة والتجار والعلماء وغيرهم . وأهم ما يميز عقلية لوك كمفكر حديث هو اختلافه الكبير عن عقلية العصور الوسطى التى كانت دينية ، تخيلية ، روحية ، وكانت منشغلة بحياة ما بعد الموت والعالم غير المرئى ، أما تفكير لوك فقد كان مرتبطا بالعالم الدنيوى ويتميز بالتجريبية ، وعقليته أشبه بعقلية رجل الأعمال .

وباختصار فإن لوك أكد على أن حالة الطبيعة تميزت بأن الفرد له حقوق وواجبات وأنه قد عرف عن طريق الطبيعة حدود تصرفاته . فحالة الطبيعة تميزت بوجود القانون الطبيعى الذى يوضح أنه بما أن الأفراد أحرار متساوون ، فإنه ليس لأحد أن يدمر أو يؤذى آخر أو يحرمه من ممتلكاته .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو هل عرف الفرد حقوق الآخرين واحترمها لأن لديه قيماً معنوية وأخلاقية ؟ ولماذا لم يندفع الفرد فى تحقيق مصالحه مثل الفرد عند هوبز ؟ .

إن افكار لوك فيما يتعلق بالجهل الأصيل للأفراد لها أبعادها الهامة على النواحي المعنوية والدينية . فالمفكرون قبل لوك كثيراً ما عبروا عن

امتلاك الأفراد لمعنويات أصيلة مرتبطة بالطبيعة البشرية . ولكن لوك لم يؤمن بهذا فقد رأى أن ما أعطاه الله للأفراد هو شعور بحب الذات ، وأن ممارسة العقل مع هذا الشعور تؤدي إلى القيم المعنوية أي إلى المعنويات والأخلاقيات . وعليه فقد أكد لوك أن الإنسان مدفوع باللذة والألم Pleasure & Pain مما يؤدي به إلى الابتعاد عما يؤلمه مع الاقتراب من كل ما يزيد من فرص سعادته ولذته . وبحكم هذا الشعور فإن الفرد يعرف كيف يحترم حقوق الآخرين لا لأنه ولد بقيم ومعنويات واضحة ولكن لأنه على علم عن طريق التجربة بأن ما قد يلحقه من أذى بالآخرين قد يؤدي بهؤلاء إلى أن يلحقوا به هو الأذى والألم مما يقلل من لذته وسعادته .

ويوضح لوك مصادر اللذة الدائمة أو الأكثر ديمومة في الحياة وهي تدور حول : الصحة ، السمعة الطيبة ، المعرفة ، العمل الصالح أو الخير فضلا عن توقع سعادة أبدية في عالم آخر . لهذا فإن لوك لم يركز على الدين إلا بقدر نفعيته للأفراد وتحقيق سعادتهم . ويوضح أنه لا يوجد تعارض بين مفاهيم الانجيل ومفاهيمه هو حيث أنها جميعا تحقق السعادة ، وإن نفس التعاليم المسيحية ترشد الفرد للطريق الصحيح لزيادة سعادته وأن سبب طاعة ما جاء به المسيح لا ترجع إلى أنه جاء به المسيح ، ولكن لأنها تؤدي إلى زيادة سعادة ورضاء الفرد .

وقد رأى أن الأفراد جميعا يتميزون برغبة أصيلة هي حب الذات . فعمل الشر أو الخطأ ليس الا مظهرا لجهل الفرد . فالأفراد لا يدركون بالضرورة أن سعادتهم في المدى الطويل لا تشتري الا بسعادتهم في المدى القصير وغباء الأفراد قد يدفعهم إلى تحطيم سعادتهم . أما إذا كان الأفراد على علم فإنهم يكونون بالضرورة خيرين ويعرفون حدودهم ويجعلون هناك مستوى معنويا لتصرفاتهم .

وأفكار لوك في هذا المجال كانت أصيلة وجذابة وجديدة عندما عبر عنها في بادئ الأمر .

والدرس الاساسي الذي يتعلمه لوك من قانون الطبيعة هو أنه قبل وجود الحكومة فإن الأفراد كانوا أحرارا ، مستقلين ، ومتساويين في

التمتع بحقوقهم اللصيقة والتي لا يمكن أخذها منهم ، ومن أهمها حق الحياة ، والحرية والتملك . وكان دائما ما يقرنها ويطلق عليها كاسم عام : « الملكية » ^(٧) والحرية هي التي عن طريقها تتم حماية الحياة والممتلكات : وفقدتها يعنى أن الهدف هو القضاء على الحياة وعلى حق التملك .

وقد أعطى لوك أهمية خاصة لحق التملك ونظر الى أن أهم مهمة للحكومة هي حمايته . ^(٨) كأن حق الملكية سابق على وجود المجتمع المدني وليس نتاجا له كما كان سائدا في الآراء عن القانون الطبيعي قبله . من ناحية أخرى فإن لوك لم ينظر للملكية الخاصة نظرة سلبية على أنها نتاج للخطيئة الأولى - كما نظر اليها رواد الفكر السياسى المسيحى - بل اعتبرها حقا طبيعيا وهبة الله للفرد لخير البشرية ورفاهيتها . وقد عبر عن مفهومه عن الملكية الذى قصد به معنى واسعا عاما بأنه : ملكية الأفراد على أنفسهم ومتاعهم ^(٩) .

وقد تناول لوك بالتفصيل كيف نشأ حق الملكية الخاصة موضحا أن الأصل هو الملكية المشاعة سواء بالنسبة للأرض أو كل ما عليها من ثمار وثروات حيوانية وغيرها . « فالله أعطى العالم للأفراد على المشاع » ^(١٠) . وهو يحدد حجم الملكية بمقدار ما يستطيع الفرد أن يستخدم بدون افساد أى أن يتمتع ، ولكن دون تدمير لأن من يفسد بأن يحصل دون حاجة أو استخدام يكون قد خرق القانون الطبيعى العام ويمكن عقابه وأخذها منه ^(١١) . فحقيقة أن الله قد أعطى العالم للناس على المشاع ولكنه فى نفس الوقت أعطاهم العقل ليستخدموه أحسن استخدام لصالح الحياة ومن أجل المنفعة والراحة .

(٧) انظر المرجع السابق بند ١٢٣ ، ص ٧٠ - ٧١ ؛ انظر ايضا بند ٨٧ ، ص ٤٨ .

(٨) لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق ، الفصل الخامس ، ص ١٦ - ٣٠ .

(٩) انظر المرجع السابق ، بند ١٧٣ ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(١٠) تكرر نفس القول عدة مرات انظر المرجع السابق ، بند ٢٦ ، ص ١٧ وبند ٣٢ ، ص ١٩ - ٢٠ وبند ٣٤ ، ص ٢٠ - ٢١ .

(١١) انظر المرجع السابق ، بند ٣٧ ، ص ٢٣ انظر ايضا : بند ٣٨ .

وقد ركز لوك في تحليله على ملكية الأرض بالذات باعتبارها في رأيه أساس باقى أنواع الملكية فالله أعطى الأرض مشاعا للناس ولكن لا يفترض هذا أنه عنى أن تظل مشاعا أو دون زراعة : فقد أراد لها الله أن تزرع وتستغل وتنمى لرفاهية البشرية . وبالتالي فقد أمر الله الأفراد بالعمل : وبطريقة ضمنية أعطى للفرد السماح فى تخصيص العمل والأرض ^(١٢) وجعل هناك صلة بين زراعة الأرض والسيطرة عليها ، وارتباطا بين الحق فى التملك والمنفعة . فالملكية الخاصة فى الأرض يسرى عليها نفس الحكم السابق ذكره فتحدد ملكيتها بمقدار ما يمكن للفرد من أن يزرع ويحسن ويستخدم نتائجها ^(١٣) . ولوك يؤكد على قيمة العمل وكان سباقا على آراء الاقتصاديين الكلاسيك والاشتراكيين فى أن « العمل أساس القيمة، وفى قوله : « ان العمل هو الذى يضع اختلافا فى القيمة بالنسبة لكل شىء » . وهو يوضح أهمية العمل بقوله : « ومع أن الطبيعة أعطت كل شىء على المشاع الا أن الانسان بحكم كونه سيدا على نفسه ومالكا لشخصه ولتصرفاتها أو عملها - فانه مازال فيه الأساس العظيم للملكية » . وهو يوضح هذا بقوله : « وعلى الرغم من أن الأرض وكافة الكائنات الأخرى دون مرتبة الانسان مشاعة بين جميع الأفراد الا أن كل فرد له ملكية على شخصه ، ولا يوجد لأى فرد حق عليها إلا هو نفسه . فعمل جسده وعمل يديه يمكن أن نقول انها له على وجه التمام . وكل ما انتزعه الفرد من الحالة التى جاءت بها الطبيعة به وتركته عليها ، وخرج به عمله وضم اليه شيئا ملكه فهو بذلك يجعله ملكه » .

وبالتالى فان الفرد بإضافته جزءا مما يمتلك - وهو العمل - على جزء من الأرض يجعلها ملكا خاصا له مفرزا ومستخلصا من الملكية المشاعة التى أعطاها الله للناس . فكأن الفرد بواسطة عمله يعطى جزءا من شخصيته للأرض ويمزجها بها ، وبالتالي يحدد نطاق ملكيته وكأنه يحيطها بسياج أو يطوقها من الملكية المشاعة . فالله قد أمر الفرد بقهر

(١٢) وهو يوضح أن الفرد إذا خصص واستغل يعطى ١٠ أمثال مثيله الذى يترك على المشاع بما يؤكد به أن التخصيص عن طريق العمل أى الملكية الخاصة يزيد ولا ينقص من الرفاهية فى العالم . انظر المرجع السابق ، بند ٣٧ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٣) المرجع السابق ، بند ٣٢ ، ص ١٩ - ٢٠ .

الأرض - أى تحسينها - من أجل صالح الحياة وذلك بإضافة شيء يمتلكه وهو العمل . ومن يقوم بذلك وفقا لأوامر الله فانها تصبح ملكا خاصا له ولا يستطيع أحد آخر أن يأخذها منه بدون إيداء ، ^(١٤) أما ما عدا ذلك فيبقى مشاعا وليس للفرد حق خاص عليه لأنه يزيد عن حصته . كأن العمل هو أساس مشروعية الملكية حيث يأخذها من أيدي الطبيعة حيث كانت مشاعة وتنتمى للجميع ويخصصها للفرد بحكم قيامه بالعمل .

من كل ما سبق نرى أن لوك قد أوضح معيار الملكية الذي حددته الطبيعة جيدا بمدى عمل الفرد واحتياجات الحياة . وبالتالي فإن أى فرد لا يستطيع أن يهب عمله الا لجزء محدود من الأرض ، كما لا يستطيع أن يستهلك أكثر من جزء صغير محدود أيضا وعليه فإن هذا المعيار يحدد إذن ممتلكات كل شخص بجزء متواضع جدا ^(١٥) . ويرى لوك أن هذا هو الوضع الذي ساد في بادىء الأمر مع وفرة الأرض وقلة البشر ، ويضرب مثلا بالوضع في أمريكا بعد اكتشافها . فإن زيادة عدد الأفراد من جهة ، ومن جهة أخرى إخال عامل جديد وهو النقود أدى الى تعقيد الأمور . فالنقود - وهى شيء يدوم ويمكن للأفراد الاحتفاظ به دون أن يفسد - بدأ الأفراد باتفاقهم المشترك استخدامها فى التبادل بالنسبة للسلع التى تفسد ، وان كانت أكثر فائدة مباشرة للحياة ، مما مكن الأفراد من فرص التوسع فى ممتلكاتهم اعتمادا على الذهب والفضة . وبدأ يدخل عنصر الخلاف وعدم وضوح الرؤية ، ومن ثم كانت الحاجة لتنظيم الملكية . وبالتالي فإنه فقط بوضع قيمة على الذهب والفضة بالاتفاق على استخدام النقود فإن الحكومات تكون ضرورية حيث القوانين المنظمة لحق الملكية وامتلاك الأرض محددة بواسطة الدساتير الايجابية ^(١٦) .

وإذا كانت حالة الطبيعة عند لوك كما صورها بنظرته المتفائلة على أنها : «حالة يسودها السلام ، والود ، والتعاون المتبادل ، والمحافظة على النفس» ، ويحكمها القانون الطبيعي ، الأمر الذى يثير دائما التساؤل حول

(١٤) المرجع السابق ، بند ٣٥ ، ص ٢١ .

(١٥) المرجع السابق ، بند ٣٦ ، ص ٢١ - ٢٢ .

(١٦) المرجع السابق ، بند ٥٠ ، ص ٢٩ .

لماذا إذن خرج الأفراد منها ؟ فان الاجابة على هذا تبدو الآن أكثر وضوحا ، حيث يوضح لوك بأن المضايقات فى حالة الطبيعة - على الرغم من كل محاسنها - تتمثل أساسا فى عدم توافر الاطمئنان والضمان فى التمتع بالملكية والحقوق التى يجب أن يعيش فى ظلها الفرد فى حالة الطبيعة والتى يجب أن يكون راغبا فى إنشاء المجتمع المدنى من أجل التخلص منها . فحالة الطبيعة كان يحكمها القانون الطبيعى ولكن كل فرد كان هو المفسر لهذا القانون والمطبق لأحكامه حيث افتقدت حالة الطبيعة وجود الجانب التنظيمى أى المؤسسات وكان ينقصها بعض الجوانب التى احتاجت للعلاج وتمثلت فى الحاجة الى :

- أ - توضيح قانون الطبيعة بالنسبة للجميع أى وجود قانون محدد متفق عليه بين الجميع على أنه صالح .
- ب - وجود شخص محايد يعمل كحكم أو قاض يفصل فى الخلافات التى تنشأ بين الأفراد ولديه سلطة لتطبيق القانون فى الحالة المحددة .
- ج - وجود سلطة مدنية أى قوة تنفيذية لفرض القوانين وأحكام القضاء ولردع المعتدى . وعليه فان الأفراد - على الرغم من كل مميزات حالة الطبيعة - يتقادون عاجلا الى المجتمع المدنى وبذلك يتفادون تدهور حالة الطبيعة الى حالة الحرب وفقا لتفسيره السابق لها .

ومع ان لوك رأى أن الانسان اجتماعى بطبعه : وهو يولد ولديه غريزة اجتماعية قوية حيث الأسرة^(١٧) هى أول جماعة اجتماعية ، إلا أنه أكد على أن الأسرة بعيدة عن أن تكون مجتمعا مدنيا بل إنها مثلت الحال الذى عاشه الأفراد فى حالة الطبيعة مع كونهم أحرارا وعقلاء ولكل منهم القوة فى فرض قوانين الطبيعة بأيديهم . أما فى المجتمع المدنى فانهم يسلمون هذا الحق للجماعة لتصبح الحكم فى تسوية المنازعات والوكيل فى عقاب انتهاكات القانون الطبيعى والمدنى . وعليه فان وجود نظام قانونى عام وسلطة قضائية عامة هو « دمة » المجتمع المدنى .

(١٧) وهى تتضمن - كما نكر - العلاقة بين الزوج والزوجة ، وبين الآباء والأبناء وانضم اليها فيما بعد العلاقة بين السيد والخادم .

العقد الاجتماعي:

اعتقد لوك في الحقيقة التاريخية للعقد الاجتماعي ورد على الآراء المعارضة خاصة التي تدحض فكرته على أساس عدم وجود وثائق تؤكد حدوثه مؤكداً على أنه قد تم في أزمان غابرة قبل أن توجد الوثائق المكتوبة أو حتى التقاليد الشفوية . فضلاً عن أن الأفراد وجدوا أنفسهم في ظل مجتمعات مدنية وخاضعين دائماً لسلطة عليا ذات سيادة مما جعلهم يسلمون بأنها هي الأساس ولا يفكرون في كيفية مجيئها أو نشأتها . فقد دافع لوك عن العقد الاجتماعي باعتبار أنه أساس المحافظة على حرية واستقلال ومساواة الأفراد الطبيعية ، انطلاقاً من أنه بما أن الفرد بالطبيعة حر ومستقل ومتساو مع غيره فإن أحداً لا يستطيع مطلقاً أن يخضع للقوة السياسية لآخر بدون موافقته . وعليه فإن التنازل عن الحرية الطبيعية يجب أن يأتي من خلال ميثاق اجتماعي يتفق فيه عدد من الأفراد على تكوين جماعة اجتماعية لتعمل كوحدة من أجل الدفاع الأكثر فاعلية عن الحياة والملكية .

وفي استخدام لوك للعقد الاجتماعي - الذي أشار إليه بالميثاق الاجتماعي Social Compact - فإن هناك أربع سمات أساسية هي: (١٨)

١ - أنه استخدمه للمحافظة على الحقوق الطبيعية بقدر الامكان . فالأفراد لم يتنازلوا عن كافة حقوقهم وحيرياتهم الطبيعية لأنهم عرفوا في حالة الطبيعة كيف يستمتعون بها . فهم لم يحتاجوا للخروج من حالة الطبيعة كلية ولكن كل ما احتاجوا إليه هو تنظيم بعض الأوجه بها . وعليه فإن التعاقد لم يوجد المجتمع السياسي من العدم حيث أن حالة الطبيعة كانت حالة مجتمع شبه منظم تنظمه قوانين الطبيعة . والأفراد بالتعاقد يتنازلون عن جزء من حريتهم لينعموا بالباقي . فالأفراد يتنازلون فقط عن حق فرض القانون الطبيعي ، أما بنية الحقوق الأخرى فتظل في يدهم كما كانت من قبل . وحيث أن الأفراد بالطبيعة أحرار ، مستقلون ومتساوون ، فالعقد يجب أن

(18) Locke, op . cit . , pp . xv - xvi .

يكون إجماعيا - حيث قاعدة الاجماع هي المعبرة عن المساواة القانونية - ويقصد بذلك إجماع الداخلين فيه وليس اتفاقا إجماعيا بين جميع الأفراد كما هي الحال عند هوبز . أما أولئك الذين لا يرغبون في الدخول في الميثاق الاجتماعي فيسمح لهم في أن يستمروا في حالة الطبيعة . وعليه فان لوك يأمل في أن تكون الحكومة محدودة في قوتها وقائمة بشدة على الموافقة أو القبول « Consent » .

٢ - الاتفاق هو بين أفراد أحرار وليس بين المحكومين والحكام . بمعنى أنه عقد اجتماعي وليس عقدا حكوميا . فالحكام يعطى لهم فقط قوة ولكنها قوة جوفاء ^(١٩) - أما مضمونها فيظل بيد الشعب - أو بمعنى أدق ائتمان Trust ليستخدم فقط لصالح الجماعة . وقد تمشى مفهوم الائتمان مع نظريته في العلاقات الصحيحة بين الحكام والمحكومين أكثر من مفهوم العقد . لأن في العلاقات التعاقدية هناك حقوق وواجبات في الجانبين ، أما في ظل الائتمان فان الحقوق تكون جميعا في جانب المستفيد (وهو الجماعة) ، والواجبات كلها في جانب المؤتمن (الحكام) . كما أنه يسمح لهؤلاء بنطاق واسع من حرية الحركة طالما هم مخلصون لما ائتمنوا عليه . فالعلاقة بين المحكومين والحكام ما هي إلا علاقة بين مؤتمن ومؤتمن فكأن العقد الاجتماعي أو ما عبر عنه لوك بالميثاق الأصلي قد تم بين الأفراد لايجاد المجتمع المدني ، ولكن متى تنشأ الحكومة ؟ يلاحظ أن أفكار لوك في هذا المجال ينقصها الوضوح وتميزت بالابهام والغموض . وبالتالي فان هناك من يفسر أن لوك يرى أن هناك عقدين ، أولهما اجتماعي بين الأفراد : وينشئ المجتمع المدني - السياسي أو الدولة والآخر عقد سياسي أو حكومي (بين الشعب والحكام لينشئ الحكومة . وهي الفكرة التي تولاهما من قبل مفكرين آخرين مثل السوزياس وبابندورف . بينما يرى البعض الآخر أن إنشاء الحكومة هو أول تصرف للجماعة الجديدة التي أوجدها العقد الاجتماعي .

(١٩) عبر عن هذه القوة بأنها قوة بدون غطاء ذهبي «Fudiciary Power» ، تشبها بالعملة الورقية التي لا غطاء لها حيث لا تتعدى قيمتها قيمة الورقة المكتوبة عليها .

ولكن الرأى الغالب استنادا الى آراء لوك نفسه هو أن نفس العقد الاجتماعى تضمن انشاء الحكومة حيث أن العلامة الأساسية للمجتمع السياسى هى الحكومة وفى قول لوك : « ان هؤلاء المتحدين فى جسم واحد لديهم قانون عام موضوع وسلطة قضائية للالتجاء اليها ولها السلطة فى الفصل فى الخصومات بينهم وتعاقب المعتدين فهم فى مجتمع مدنى كل منهم مع الآخر ... » (٢٠) وبموجب هذا فان الحكومة نفسها هى جزء أساسى من المجتمع المدنى أو السياسى وان كليهما لا بد وأنهما جاءا للوجود معا .

٣ - وبما أن العقد يتم مرة واحدة فانه يثير مسألة موافقة الأجيال التالية . وتلك الموافقة قد يعبر عنها صراحة فى طقوس مرعية - كما هو متبع فى بعض الجماعات البدائية وكما اتضح فى الثورة الفرنسية ، ولكن لوك يؤكد على الموافقة الضمنية بحيث يستمر الفرد بعد أن يبلغ النضج فى قبول الحماية (من العنف والسرقة) ويستفيد من الحكومة المنظمة بدلا من الانسحاب الى جماعات أخرى أو إلى مناطق فسيحة فى العالم الجديد . لأن هذا ليس حلا للمشكلة حيث الافراد فى الواقع ليسوا أحرارا فى حركتهم أو ولائهم كما قد يبدو من هذا الحل الانسحابى السلبي . ولكن لوك أيضا كان حريصا على أن مجرد الموافقة الضمنية عن طريق تقبل حماية الحكومة لا تكفى لأنها لا تفرق بين الأجنبى المقيم لفترة وبين المواطن - حيث يرى أنه لا يمكن للفرد أن يكون عضوا حقيقيا فى مجتمع مدنى إلا إذا دخل بالفعل فيه « بواسطة ارتباط إيجابى ووعده واضح وعهد » .

٤ - أما المظهر الأخير الذى يثيره العقد الاجتماعى عند لوك فهو حكم الاغلبية : فقرارات الجماعة بعد قيامها لا يمكن أن تعتمد على الاجماع (لأن القرارات إذا صدرت بالاجماع تأتى مبهمة وعامة تُترضى الجميع وعامة فان من المستحيل الحصول على اجماع الجميع) . وعليه فان لوك يفترض أن حكم الأغلبية هو الذى يحكم

(٢٠) المرجع السابق ، بند ٨٧ ، ص ٤٨ - ٤٩ .

بمجرد الدخول فى العقد الاجتماعى . ولكن كيف تحكم الأقلية الحرة اذا كان من الواجب أن تتحنى لارادة الأغلبية ؟ كيف يمكن حماية الأقلية من استبداد الأغلبية ؟ لم يتناول لوك تلك المشكلة بالعلاج الحاسم وان كان على وعى بأهميتها ولكن تناولها فيما بعد مفكرون آخرون على رأسهم جون ستيوارت ميل كما سيرد تحليله .

ويستخلص من العقد الاجتماعى عند لوك أن الأفراد بتعاقدهم مع بعضهم البعض لتكوين مجتمع مدنى من أجل الحماية الأفضل والمحافظة على الحياة والحرية والملكية فانهم لا يعطون أى قوة أو حق للجماعة يتناقض مع الحقوق الطبيعية الأصلية التى يمتلكها الأفراد فى حالة الطبيعة . وبالتالي فان هناك ثلاث نتائج أساسية مستخلصة من العقد الاجتماعى :

أولها : السيادة الشعبية : فالسلطة النهائية والسيادة فى يد الشعب .
ثانيا : حكم الأغلبية : باعتباره الوسيلة العملية الوحيدة للعمل كوحدة وفى نفس الوقت تمشيا مع الارادة الشعبية .
ثالثا : حق الجماعة وموظفيها فى استخدام القوة لفرض القانون الطبيعى والمدنى .

وعليه فان لوك رفض الملكية المطلقة - التى طالما دافع عنها أنصار الملك على أنها نظام الحكم الحقيقى الوحيد - بل إنه اعتبر أنها ليست حكما مدنيا على الاطلاق ، ورأى أن نوع الحكم الناتج من التعاقد هو الحكم البرلمانى الذى تستقر فيه السيادة فى يد البرلمان الذى يعتبر رقبيا على سلطة الملك . ومن هنا اختلف عن هوبز الذى رأى أن مصدر السيادة الشعب ولكن مستقرها الحكم المطلق ، بينما رأى لوك أن مصدر السيادة الشعب ومستقرها البرلمان - ممثل الشعب .

حقوق الأفراد وحريتهم عند لوك :

ركز لوك على حقوق الأفراد وحريتهم ولكنه لم يتكلم عن حقوق الأفراد من منطلق مثاليات فقد كان يتميز بالواقعية والتجريبية وكانت

عقليته ، كما سبق القول ، أقرب الى رجال الأعمال . وهو يؤكد أن هناك حقوقاً طبيعية لصيقة بالفرد تمثل جزءاً أساسياً من الطبيعة الانسانية مثل حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية حيث لا يجوز أخذها . بل إن مدركات قانون الطبيعة كما ينكرها تهتم أساساً بحقوق الأفراد بدلاً من التزاماتهم نحو المجتمع . وبالتالي فقد أكد على أنه لا يجوز للحاكم أن يأخذ مثل هذه الحقوق من الأفراد حيث أن الهدف من التعاقد ليس التنازل عن حقوق الأفراد للدولة ولكن تنظيم هذه الحقوق . وهو يؤكد بوجه خاص على حق الملكية ورأى أنه لايجوز أن تأخذ من الأفراد أملاكهم بدون موافقتهم بل يمكن تنظيمها خاصة فيما يتعلق بالضرائب ، وذلك عن طريق مشاركة الأفراد في شكل جمعية استشارية . أى لابد من تنظيم ما قد يجد من الحقوق الطبيعية بحيث يشرك الأفراد المعنيين فيما قد يتخذ من تشريعات للحد من حقوقهم . فالملكية وإن نظمها المجتمع فإن هذا التنظيم يجب أن يكون في حدود ضيقة حيث أن كلا من المجتمع والحكومة قائم أساساً من أجل حماية هذا الحق .

وانطلاقاً من حقوق الأفراد فقد نادى بضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في الدولة لتنظيم مهامها وتنظيم حقوق الأفراد . ورأى في وجود مثل هذه السلطات مع الفصل بينها ضماناً أساسياً للحقوق . وفضلاً عن ضرورة تنظيم الضرائب فلا بد من وجود نظام مستقل للقضاء يضمن ألا يعاقب شخص برىء من قبل الدولة . ويؤكد لوك أن تدهور الأوضاع في بعض الدول الحديثة مرجعها الأساسي التخلّص من هذه المؤسسات وبالتالي قيام الديكتاتورية .

وباختصار فقد نادى لوك بالحكومة المحدودة في كافة مؤسساتها وكافة مجالات نشاطها .

أهمية القوانين في الدولة :

وفي مجال تحليل لوك ودفاعه عن الأفراد وحقوقهم الأساسية يوضح أهمية القوانين في الدولة فهي هامة لاكفاية في حد ذاتها ، ولكن لأن تطبيقها قيد على المجتمع يمكن عن طريق تحقيقه أن يكون لكل فرد

دوره فى المجتمع . ويوضح أنه إذا كفت القوانين عن عملها يصبح الأفراد فى حالة فوضى مع عدم وجود نظام أو رابطة أو وضوح رؤية وبالتالي لاتصبح هناك إدارة للعدالة لحماية حقوق الأفراد ولاتوجد هناك إمكانية لحماية الأفراد والمحافظة على حرياتهم الطبيعية السابق نكرها : وبالتالي لاتصبح هناك حقوق . وعليه فإن الأفراد يصبحون أحرارا فى إقامة أى جهاز يتولى مهام الدولة وتحقيق مصالح الأفراد ، حيث أن المجتمع لايمكن أن يتحمل خطأ بعض الأفراد أو جهلهم بما يؤدى لأن يتخلى عن الحقوق الأصلية للصيقة بالفرد .

ولكن من الملاحظ فى هذا المجال أن لوك مع تأكيده على حق الحرية بالنسبة للفرد إلا أنه لم يعن الحرية المطلقة من كل قيود ، بل قصد به الحرية فى ظل القانون فمدى ما يتمتع به الفرد من حرية يقف عند حدود حرية الآخرين كما ينظمها القانون ، هذه الحدود تحتمها المجتمعات السياسية نفسها حيث أن الفرد حر ولكن ليس له حرية الحاق الضرر بالآخرين . فالحرية فى ظل المجتمع السياسى هى حرية فى ظل القانون وهى بالتالى مقيدة بالقانون . وهذا هو أحد الأسباب الأساسية التى دفعت الأفراد الى الخروج من حالة الطبيعة حيث الحرية المطلقة التى رأى الأفراد معها الحاجة للخضوع لقانون ينظم حقوق الأفراد .

وبمجرد انشاء المجتمع المدنى فإن الحاكم عليه أن يحكم بموجب القوانين لا المراسيم العشوائية ، وأى مرسوم لايمكن أن يكون له قوة القانون الوضعى إلا إذا أيدته السلطة التشريعية لأنه بدون هذا فإن القانون لايمكن أن يكون له العنصر الضرورى تماما لأن يكون قانونا - وهو موافقة المجتمع - الذى لايمكن أن يكون لأى شخص فيه قوة عمل القانون إلا بموافقة أعضائه وبسلطة معطاة منهم .

والسلطة التشريعية نفسها محددة فى سلطتها بالقوانين الطبيعية . وبالتالي فهى لاتستطيع أن تهلك ، أو تستعبد ، أو تعتمد إفقار المواطنين . فهى محددة بالرفاهية العامة . والسلطة التشريعية لايمكنها أن تنقل

سلطانها لأيد أخرى ، لأنها ليست صاحبة اختصاص أصيل فيها ولكنها فوضت اليها . وعليه فالأفراد عليهم فقط طاعة القوانين الصادرة من السلطة التشريعية الصحيحة .

الحكومة والمجتمع عند لوك :

لم يحاول لوك أن ينشئ مجتمعا سياسيا قائما على أساس الخضوع من جانب والاختضاع من جانب آخر . أى لم يحاول أن يخضع الأفراد لكائن ضخم مرعب أسماه الدولة كما هي الحال عند هوبز . بل ركز على أن المجتمع ماهو إلا مجتمع مستقل لتحقيق الصالح العام فى ظل حكومة مسئولة قائمة على مفهوم الائتمان . فالمجتمع ليس عبدا للدولة بل إن الدولة هي أداة للمجتمع . وانشاء هذه الدولة يتمثل فى إقامة السلطة التشريعية لتحقيق مصالحهم كما يرونها . وعليه فان تحليل طبيعة الدولة فى العقد الاجتماعى يتوقف على مدى سلطتها والأهم مدى حقوق الأفراد فى ظل المجتمع المنظم . وفى الواقع فان لوك قد حسم موضوع السيادة حيث جعلها فى يد الشعب تمارسها عنه السلطة التشريعية . فالسيادة القانونية فى يد الشعب وبالتالي يمكن أن يستردها ، أما السيادة الفعلية فهى فى يد الحكومة .

وقد فرق لوك بين الدولة والمجتمع كما فرق بين الحكومة والمجتمع وتعتبر هذه خطوة متقدمة عن هوبز . وعليه فان القضاء على الحكومة لايغنى القضاء على المجتمع وبالتالي لايغنى العودة الى حالة الطبيعة كما تصور هوبز ، بل من الممكن الثورة على الحاكم والقضاء على الحكومة والاطاحة بالسلطة التشريعية - فى حالة خروجهم عن تحقيق صالح الجماعة والخروج عن القانون الطبيعى الذى يؤكد على حريات الأفراد بالمفهوم السابق توضيحه - مع ايجاد حكومة جديدة دون أن يكون هناك تهديد بالعودة لحالة الطبيعة من جديد . أى أن لوك أقر حق الثورة والعصيان السياسى فى ضوء الظروف السابق توضيحها .

فالمجتمع المدنى فى ظل المجتمع السياسى الناتج عن العقد الاجتماعى قائم على موافقة الأفراد ورضائهم أى أنه ليس قائما على القهر

والقوة السياسية التي تعطى صاحبها وفقا لآراء مكيا فيللي وهوبز المشروعية السياسية وحق الطاعة من جانب الأفراد . ولك في هذا المجال كان نصيرا للرضاء الشعبي وتأسيس هذا في شكل مؤسسات دستورية مع إعطاء اليد العليا للسلطة التشريعية فوق الملك . ويوضح لوك كما سبق أن ذكرنا أن السلطة التشريعية عليها أيضا حدود - بمعنى أنها محددة بالقانون الطبيعي ، ولا يمكنها بالتالي أن تأخذ الملكية من الأفراد دون رضائهم ، كما أنها لا يمكنها أن تحكم بمراسيم أو بقوانين عشوائية فضلا عن أنه لا يمكنها أن تتنازل عن سلطاتها التي وضعها الشعب في يدها وائتمنها عليها - وتلك الحدود مرجعها إلى أن الشعب هو صاحب السلطة العليا في الدولة بصفة عامة ، وبالتالي فإنه يمكن أن يأخذ تلك السلطة في حالة الاخلال بالقيام بها .

كما أن السلطة التنفيذية - ويعنى بها لوك على وجه الخصوص الملك - محدودة بالدرجة الأولى وذلك لسببين رئيسيين :
أولهما : أنها تتبع السلطة التشريعية .

وثانيهما : أنها مقيدة بالقانون لأن القانون يحد منها حيث يخضع الملك للقانون شأنه شأن الأفراد . ويعتبر لوك أن هذا مصدر الاستقرار .

هذا وقد أكد لوك على ضرورة الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدول المنظمة تنظيما جيدا حتى لا يتوضع قوة ضخمة جدا في أيدي قليلة ، وحتى لا يكون المشرعون قادرين بموجب سلطتهم التنفيذية في عدم الخضوع للقوانين التي أصدروها هم مثل بقية المواطنين ، وبالتالي يصبحون متميزين عن بقية المواطنين مما يفتح المجال للاستبداد . ومن مساهمات لوك التمييز بين الفرعين التشريعي والتنفيذي في الحكومة على أساس أن أحدهما يعمل دوريا والآخر مستمر . فالسلطة التشريعية تحتاج للأجتماع دوريا فقط ، ولكن لا بد من وجود سلطة تنفيذية تجتمع في كل الأوقات ودورها هو تطبيق وفرض القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية حيث أنه في نطاق الحكومة فإن الفرع التشريعي

له تفوق نسبي . فقد أكد على ضرورة إخضاع السلطة التنفيذية للتشريعية ضمانا للسيادة الشعبية . أما السيادة المطلقة فهي للشعب الذي يعطي الائتمان للسلطة التشريعية للعمل لتحقيق أهداف معينة ويبقى في يده السلطة العليا في حل أو تبديل الهيئة التشريعية إذا وجد أنها تعمل على خلاف ما أئتمنت عليه .

أما السلطة الثالثة فهي «الاتحادية Federative» ومهمتها المحافظة على مصالح الجماعة ككل في علاقاتها مع الأمم الخارجية . وكثيرا ما يخلط بينها وبين السلطة التنفيذية ولكن الاختلافات بين السلطتين التنفيذية والاتحادية تتضح من أن :

- السلطة التنفيذية تختص بالأمر الداخلي بينما الاتحادية تختص بالأوضاع الخارجية .
- أن السلطة التنفيذية يجوز تحديدها وتوجيهها بموجب القوانين الإيجابية
- السابقة بينما الاتحادية - بما أنها تعتمد على التصرفات التي لا يمكن التكهّن بها أو توقعها من جانب الأمم الأجنبية - فيجب أن تترك لقرارات وحكم بعض الأشخاص بدون أن تعرقل كثيرا بموجب القوانين .

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين هاتين السلطتين إلا أنه يرى أن توضع كل منهما في يد واحدة فقط حتى لا يؤدي وجود رئاستين لكل سلطة إلى عدم النظام وفي النهاية يكون الدمار .

وقد سبق أن ذكرنا أن تلاشي الحكومة لا يعني تلاشي المجتمع حيث أن المجتمع كما رأى لوك ينشأ عن طريق الميثاق الأصلي كجسم اجتماعي واحد ويتلاشى فقط نتيجة الغزو الأجنبي الذي يشتت الجسم الاجتماعي إلى أجزاء ويعيد الأفراد إلى حالة الطبيعة . في هذه الحالة فإن الحكومة تدمر أيضا معه . وهذه حالة نادرة أما الحالة الأكثر شيوعا فهي تلاشي الحكومة دون تلاشي المجتمع ويتم هذا من الداخل دون حاجة لعامل خارجي كالغزو وذلك عن طريقين : أولهما : عندما تغير أو تبدل السلطة التشريعية ، وثانيهما : عندما تتصرف الهيئة التشريعية أو الملك ضد ما أئتمنوا عليه .

فتبديل السلطة التشريعية يعنى أن «الروح التى تعطى الشكل والحياة والوحدة للدولة» ، تتحطم وعليه فإن الحكومة تزول . فإذا تغيرت السلطة التشريعية دون موافقة الشعب فإن هذا يعنى أن القوانين لم تعد تنبع من الشعب ولا توجد حكومة مشروعة ، هذا ويتم تبديل السلطة التشريعية بخمس طرق تتلخص فى التالى :

- ١ - عندما يفرض الملك إرادته العشوائية بدلا من القوانين التى تصدرها الهيئة التشريعية .
- ٢ - عندما يمنع الملك الهيئة التشريعية من الاجتماع أو المناقشة أو التصرف بحرية .
- ٣ - عندما يغير الملك الممثلين أو يغير طريقة اختيارهم بدون موافقة شعبية .
- ٤ - عندما تسلم الهيئة التشريعية أو يسلم الملك الدولة الى قوة أجنبية .
- ٥ - عندما يرفض الملك فرض القوانين وبالتالي يثير الفوضى (الأناركية) .

فى كل هذه الحالات فإن الشعب يمكنه أن يأتى بهيئة تشريعية جديدة ويكون تصرفه مشروعا وذلك من أجل الحفاظ على حالة المدنية . فضلا عن أن للشعب حتى الحق فى القيام بتصرف - وقائى - قبل أن يقع فى حالة الاستبدادية .

ولوك يؤكد على أنه عندما تخون الهيئة التشريعية أو الأمير ائتمان الشعب ويعملون أو يخططون لتدمير حرية ، أو ملكية الأفراد ويخضعونهم لسلطة عشوائية فإنهم يفقدون السلطة المعطاة لهم وبالتالي يتسببون فى تلاشى الحكومة . ولا يوجد حاجة للتخوف من أن هذا المبدأ قد يؤدى الى فوضى متكررة : فالأفراد عادة فى رأى لوك لا يقبلون على تغيير حكوماتهم بسهولة . وأن المتمردين الحقيقيين هم أولئك الذين يقاومون القانون - أى المستبدين والذين يخونون ما ائتمنوا عليه - وهم بازالتهم للسلطة التشريعية فإنهم يزيلون أساس سلطتهم ويرتدون الى حالة الحرب .

الاعتصاب والاستبداد وحق المقاومة^(٢١) :

وهو يعرف الاعتصاب بأنه : الحصول غير القانوني بواسطة شخص على منصب معطى من جانب الشعب لشخص آخر . وحتى يمكن تفادى التحلل والفوضى يجب أن تكون هناك مجموعة قواعد تحدد من الذى يشغل المنصب . والاعتصاب هو خرق هذه القواعد .

أما الاستبداد فهو : ممارسة القوة التى لا يمكن لأحد أن يكون له حق فيها أى التى تتخطى حدود القانون الطبيعى أو القوانين الموجودة فى الدولة . فالمستبد يحكم لمصلحته بدلا من مصلحة الشعب ووفقا لأهوائه . والملكية ليست الشكل الوحيد للحكم الذى يمكن أن يصبح استبداديا : فالارستقراطية يمكن أن تصبح استبدادية أيضا إذا لم تستخدم سلطة الارستقراطيين العليا لصالح الشعب .

والاستبدادية توجد حيثما يجاوز المسئول الحدود القانونية لسلطاته ، ويستخدم القوة المعطاة له بموجب القانون لأهداف غير قانونية أو بوسائل غير قانونية . فى هذه الحالة فإن للمواطن حق المقاومة : من ذلك مثلا أن للمواطن الحق فى أن يقاوم التفتيش غير القانونى لمنزله أو القبض عليه بواسطة الشرطة . وهذا يسرى على صغار المسئولين كما يسرى بالنسبة لأكبر المسئولين : أى الملك .

ولو كان حريصا على تأكيد وعيه بما قد يؤدى اليه العصيان والمقاومة من فوضى وتحلل ولكنه يؤكد أن القوة يجب أن تستخدم فقط فى معارضة قوة غير عادلة لأن من يستخدمها فى غير ذلك يعرض للإدانة من الله ومن الأفراد . وفى رأيه أنه لن تكون هناك خطورة أو لبس وذلك للتالى^(٢٢) :

(٢١) انظر : المرجع السابق ، للفصل الثامن عشر ، ص ١١٢ - ١١٨ .

(٢٢) عن هذه الأسباب ولمزيد من المعلومات انظر : المرجع السابق ، بند ٢٠٥ - ٢١٠ ، ص ١١٥ - ١١٨ .

١ - فى كثير من الأماكن فان شخص الملك وسلطته مقدسين ، وعليه فان أحدا لا يستطيع أن يقاوم شخصه . ومع ذلك فان هذا لا يمتد الى موظفيه ومساعديه ، فأى تصرف منهم يمكن أن يلقى معارضة حتى وان كان بأمر من الملك . ومع هذا فان المعارضة لا تؤدى للفوضى لأن سلطة الملك تظل مقدسة والقرارات المشروعة من جانب مسئوليه يجب أن تطاع .

٢ - حتى عندما يكون شخص الملك وسلطته غير مقدسين ، فان حق مقاومة الأوامر غير القانونية لا يؤدى بالضرورة الى الفوضى لأن المواطن سوف يلجأ أولا للقوانين من أجل الحماية ، ولن يقاوم الا إذا سحبت حماية القانون بطريقة غير عادلة .

٣ - وحتى فى هذه الحالة فان المحكوم لن يقاوم بنشاط وفاعلية إذا كانت معاناته معزولة وفردية ولا يوجد رأى عام فى صالحه ، لأن مثل هذه المقاومة سيكون مآلها بالضرورة الفشل .

٤ - ولكن اذا كانت التصرفات غير القانونية عامة ، وكان مجموع الشعب على وعى بأن ممتلكاتهم ، وحياتهم ، ودينهم فى خطر ، فانهم سيقاومون بالتأكيد ، ولا يوجد أى مذهب فى الملكية المطلقة يستطيع أن يكبحهم . وهذه صعوبة تحاصر أى حكومة ويمكن تلافيها بكل سهولة اذا حكم الحكام جيدا وبموجب صالح المحكومين . فالحكم الذى يراعى صالح المحكومين بحق سيقدر من جانب الشعب بسهولة .

٥ - وحتى اذا وعد الملك بأن يحد من تصرفاته وفقا للقانون ولكن يحاول فى السر أن يحكم بطريقة عشوائية فان الشعب سيرى الطريقة التى تتحرف بها الأشياء وسيخلص منه بالتأكيد .

ومن أقوال لوك الماثورة فى هذا المجال : «حيثما ينتهى القانون يبدأ الاستبداد» و «... ان من يتخطى السلطة المعطاة له بموجب القانون مستخدما القوة التى تحت سيطرته على الرعايا بما لايسمح به القانون فانه يكف فى هذا عن أن يصبح مسئولا - أو قاضيا - ويتصرف بدون سلطة

ويمكن معارضته مثله مثل أى شخص يعتدى على حقوق آخر عن طريق القوة،^(٢٣) .

وفى رأى لوك أنه إذا نشب تمرد أو عصيان نتيجة قيام الأمير بالقضاء على حريات الرعايا ، فإن هذا هو خطأ الأمير وليس الرعايا . ولكن من يكون الحكم فيما إذا كان الأمير قد خان أو لم يخن ما ائتمن وعليه وأنه يحكم باستبدادية ؟ يؤكد لوك أن الشعب يجب أن يكون هو الحكم ، لأنهم هم الذين فوضوا السلطة ، وهم أصحاب الحق فى أن يقرروا ما إذا كانت السلطة تمارس بطريقة صحيحة أولا .

التسامح الدينى والعلاقة بين الكنيسة والدولة :

يرى لوك أن حرية العبادة ليست حقا طبيعيا ولكن ضرورة التسامح مستمدة من حقيقة أن الدولة ليست لها سلطة أو قوة حقيقية على أشكال العبادات حيث أن هذه تدخل فى نطاق الكنيسة التى تعتبر : «مجتمعا اختياريا من أشخاص يرتبطون مع بعضهم باتفاقهم للعبادة بطريقة تبدو لهم أكثر الطرق ضمانا لخلاصهم» . وعليه فالكنيسة والدولة متميزتان . والدولة ليس لها سيطرة على الكنيسة الا فى الحالات التى قد تؤدى فيها العقائد الدينية الى العصيان المدنى . وعليه فإن كافة المذاهب يجب أن تحتل ، باستثناء الكاثوليك - نظرا لخضوعهم بحكم الدين لأمر أجنبى ، والملحدين - حيث لا يقيدون بقسم أو وعود .

والتسامح كما يؤكد لوك شىء مطلوب وحسن فى حد ذاته حيث يحافظ على أمانة الرأى ، ولكن يجب ألا يسمح لأى كنيسة بأن تمارس سوى العقوبات الروحية مثل الحرمان الكنسى ، وهو بقوله : «لا يوجد دين أعتقد فى أنه غير صحيح ، يمكن أن يكون صحيحا أو مفيدا بالنسبة لى» .

مساهمات لوك فى الفكر السياسى :

هذا ويعتبر لوك بصفة عامة من أهم أنصار الحكم البرلمانى وتقييد سلطة الملك وتعتبر آراؤه فى هذا المجال من أهم مساهماته . وقد تميز

(٢٣) المرجع السابق ، بند ٢٠٢ ، ص ١١٤ .

أسلوبه بالمنطقيـه والواقعيـه العمليـه . وكان رائداً في مجال تحليل علم النفس القائم على أهمية الحواس . كما تميز بالتركيز على العقلانية والرشـد والتجريبية .

ومن ناحية أخرى فقد أوضح لوك أهمية فصل السلطات في الدولة مع توضيح مجال كل سلطة ، ولكن من الملاحظ أن لوك لم يبرر الفصل بين السلطات على أساس الرقابة والتوازن فيما بينها . وقد كان مونتسكيو هو الذي تبنى تلك الآراء وبلورها في شكل أوضح ، وبالتالي فإن ذلك المبدأ عادة ما ينسب إليه . ومن أهم مساهمات لوك نظرية السيادة الشعبية وحق الثورة فضلاً عن نظرية الحقوق الطبيعية التي بلورها بطريقة تجعل من الواضح كيف أن هذه الحقوق هي مميزات خاصة بالأفراد العاديين وانها أساسية لوجود المجتمع المدني .

وأخيراً فإن آراء لوك نتيجة أسلوبه المقنع المحسوس قد تركت آثارها على التفكير السياسي من بعده سواء في المجال النظري أو في مجال السياسة الفعلية .

الفصل الثالث

جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau

(١٧١٢ - ١٧٧٨)

يعتبر روسو من أهم المفكرين السياسيين وأكثرهم شهرة ، بل إن الرأي الغالب هو أنه يعد أهم مفكر سياسي - بخلاف ماركس - أسهم في إعادة تشكيل المؤسسات السياسية القائمة حيث اعتبر مفكر الثورة الفرنسية . وروسو يعتبر أهم ما أنتجته فرنسا في الفكر السياسي في القرن الثامن عشر بالإضافة إلى مونتسكيو ، وإن كان من حيث الأهمية يفوق كثيرا مونتسكيو الذي جاء قبله . وهو يعتبر أعظم المفكرين السياسيين الفرنسيين على مر العصور . ومن المعروف أن الفكر السياسي انتقلت أهميته من بعد لوك من إنجلترا إلى فرنسا ، وكان روسو رائدا أساسيا في هذا المجال .

كما أن افكاره تعرضت للتفسيرات المتناقضة بدرجة تزيد عن أي مفكر آخر . وكل محاولة تسعى إلى أن تضي عليه طابعا مختلفا . وعلى أي حال فكتابات روسو من الصعب تفسيرها وكثيرا ما يثير الجدل : فالبعض يعتبره مدافعا عن الفردية المتطرفة ، والبعض الآخر يراه المدافع عن الجماعات . كما أنه في الوقت الذي يعتبره فيه البعض المعبر الحقيقي عن الديمقراطية الحقيقية ، يراه البعض الآخر الأب الروحي للشمولية . كما أنه في الوقت الذي ينظر إليه البعض على أنه ممثل روح الثورة ، يراه الكثيرون المنادى بالحذر والتحفظ . كما أن كتاباته يمكن أن نرى فيها أنه يمثل المتفائل بعهد جديد ، ولكنه في نفس الوقت يمكن أن نرى فيه المتشائم الذي لا يرى أملا في البشرية . وعادة ما ينظر لروسو على أنه معنوي مهتم بشفاء الأفراد من أهوائهم ومن المساوىء والآثار السيئة لبيئاتهم الاجتماعية عليهم .

وفى الواقع فان حياة روسو الخاصة مليئة بالتناقضات ، وما من مفكر عاش مثل تلك الحياة البائسة القاسية أو تعرض للظروف التى تعرض لها روسو . مما يجعل أى فرد على وعى بتلك الحياة يتساءل كيف خرج هذا العطاء الفكرى الخالد من وسط مثل هذا الظلام ؟ وكيف استطاعت مثل هذه العبقرية أن تقهر بيئتها الاجتماعية بكل ما كان فيها من فساد ؟

حياته ومكانته فى الفكر السياسى :

وبنظرة مختصرة على حياته وأهم الظروف المؤثرة على آرائه^(١) ، نجد أن روسو من أصل فرنسى ولكن ولد فى جنيف - حيث هاجر إليها جده الأعلى من باريس سنة ١٥٥٠ فى وقت الحروب الدينية . وقد جاء من أسرة متواضعة حيث كان أبوه ساعيا وأمه ابنة قسيس ولكنها ماتت بعد ولادته مباشرة ، ومالبت والده أن هجره ورحل عن جنيف فتولى تربيته خاله . وقد صادفه الكثير من سوء الحظ والمشاكل فى تلقيته العلم والعمل ولم يعيش حياة طبيعية : حيث تنقل فى صغره بين كاهن وموثق ولكنه فشل فى التعليم ثم يتعلم النحت ويحب هذا الفن ، ولكنه يهجره نتيجة لقسوة النحات عليه ، ويتجول مع الأشرار والمنحرفين . ثم يدخل ديراً فى ايطاليا ويتحول عن البروتستنتية إلى الكاثوليكية - التى يعود إليها ثانية فيما بعد - ويهرب من الدير نتيجة فساد أخلاق الرهبان . ويعود للتشرد والفقر الى أن يقرب إلى الموت جوعاً . ويتقلب من جديد فى عدة أعمال حيث عمل فى حانوت كما عمل خاتم مائدة عند أسرة عريقة ولكنه مايلبث أن يترك العمل مفضلاً الحرية على الاستقرار . وقد عاش وهو فى الثامنة عشرة من عمره ولسنوات بعد ذلك عند سيدة - مدام

(١) لمزيد من المعلومات عن حياة روسو ، راجع : جان جاك روسو ، العقد الاجتماعى : أو مبادئ الحقوق السياسية ، ترجمة عادل زعيتر ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية (الاونسكو) ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ٧ - ٢١ . وقد اعتمدنا على هذه النسخة فى التحليل .
انظر أيضا :

Jean Jacques Rousseau, The Social Contract & Discourses, translated with an introduction by G . D . H . Cole, New York : E . P . Dutton & Co . Inc . , 1950 .

دوفارنز - حيث يقضى حياة طيبة فى القراءة والاطلاع ودراسة شتى العلوم كان لها أثرها على تكوينه الفكرى وكتاباتة . ومن أنشطته محاولة تعليم الموسيقى ، ولكنه يفشل فى ذلك وإن كان عمل فى نسخ النوت الموسيقية . وقد مرض مرضا شديدا فتحولت عنه السيدة المذكورة . ثم عمل مربيا لأبناء حاكم ليون التى سافر إليها ثم سافر إلى باريس ولم يحقق نجاحا فى كسب عيشه من الموسيقى ، ولكن نجح فى الاتصال برجال العلم والأدب والفلسفة . كما ارتبط بخاتمة ثم تزوجها وأنجب منها خمسة أولاد أدخلهم جميعا ملجأ اللقطاء غصبا عن الأم ودون أن يترك مايدل على أصلهم فى المستقبل . وهذا التصرف البعيد عن الإنسانية يبرره هو بفقره وصعوبة كسب العيش ، وإن كان يبرر عامة برغبته فى الحرية وعدم التقيد بالتزامات وإن كان هذا قد ترك أثره على آرائه ؛ ويعتبر كتاب «اميل» عن التربية وأصولها بمثابة محاولة من روسو للتكفير عن ننبه هذا .

وقد عمل روسو لفترة سكرتيرا لسفير فرنسا فى البندقية ثم عمل فى وظيفة حكومية أخرى صغيرة فى باريس .

ولكن الحدث الأساسى الذى غير حياته هو فوزه فى مسابقة أعدتها أكاديمية ديجون عن : «هل أدى تقدم العلوم والفنون إلى فساد الأخلاق أو إلى إصلاحها؟» وكان فوزه بالجائزة الأولى عن مقالته «إميل Emile» التى أكد فيها على أن العلوم والفنون أفسدت الأخلاق بل أنها علة فساد الأخلاق . وإن التقدم والحضارة ليس إلا تخلفا من الناحية الأخلاقية والمعنوية . فالثقافة أقرب إلى الشر منها إلى الخير وأن التفكير مناقض لطبيعة الانسان . ودعا إلى الرجوع إلى حالة الطبيعة حيث تبدو الفضيلة والأمانة والقيم المعنوية الأصلية التى أفسدتها المدنية . «ويعد روسو بهذا الكتاب مؤسس التربية الحديثة ، ففيه ألقى دروسا ممتعة فى تربية الأطفال ومذاهب التربية والفضيلة والمبادئ الأخلاقية»^(٢) .

(٢) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعى ... ، ترجمة عادل زعير ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

ويذهب روسو إلى جنيف لينشر رسالة أخرى عن «أصل التفاوت»
توضح حملته على الاستبداد ويقدمها إلى جمهورية جنيف ويرتد عن
الكاثوليكية إلى البروتستنتية ويعود لباريس حاملاً لقب مواطن بجنيف .
وفي هذه الرسالة يوضح المزيد من آرائه عن حالة الطبيعة مؤكداً على
أنه يعد المجتمع - مع فساد - أمراً ضرورياً حيث لا يمكن العودة إلى
حالة الطبيعة ولكنه يؤكد على المساواة الطبيعية وعلى الإنسان الطبيعي
الطاهر وعلى فساد المجتمع الحالي نتيجة التفاوت بين الأفراد في
المعاملات والحقوق .

ثم نشر رسالة «الاقتصاد السياسي» تناول فيها الجدل حول طبيعة
الدولة وإمكان التوفيق بينها وبين حرية الإنسان . وهي وإن لم تتضمن
الكثير من الآراء الاقتصادية ، إلا أنها تتضمن مجمل آرائه السياسية .
وقد جاءت في وقت المجاعة الفرنسية حيث كان الفقراء يموتون من الفقر
بينما الأغنياء يعيشون حياة مترفة .

ولكن قمة نضج آراء روسو وتكاملها يبدو في «العقد الاجتماعي» :
أو مبادئ الحقوق السياسية ، وعنوانه الفرعي يدل على موضوعه .
وقد اعتبر هذا الكتاب أنجيل الثورة الفرنسية .
كما كتب روسو بنفسه قصة حياته في «اعترافاتي» التي نشرت بعد
وفاته موضحاً كافة الجوانب السابق الإشارة إليها .

وكان من نتيجة انكاره عقيدة الوحي مع قوله بوجود الإله في
«إميل» ، أن حكمت عليه جنيف وباريس والبرلمان فاضطر للهجرة إلى
حكومة نوشاتل ولبس زي الأرمن حيث وضع دفاعاً عن «إميل» . ولكنه
حمل على مغادرة سويسرا فذهب إلى إنجلترا حيث استقر عند ديفيد
هيوم - الفيلسوف الإنجليزي الذي سيرد ذكره . ولكنه عاد إلى باريس
متنكراً خشية الاعتقال وأقام بها مبتعداً عن الناس والأصدقاء متعيشاً من
نسخ القطع الموسيقية ، الأمر الذي لم يحقق فيه النجاح حتى بات يعاني
من فقر دق . وأخيراً فقد انتهى به الحال إلى الوفاة فجأة في كوخ كملها
قدمه له صديق بعد حياة مليئة بالأحزان والمعاناة . ومع أنه مات في هدوء

فى تلك الجزيرة - ارمنونفيل - التى تبعد عن باريس نحو ٢٠ كيلو مترا ، إلا أنه مالبث أن نقلت رفاته فى احتفال عظيم إلى مدافن العظماء فى باريس (البانتيون) وذلك بناء على مرسوم أصدره مجلس العهد^(٣) . وهكذا فإن روسو الذى عاش فى بيئة فاسدة حياة مليئة بالحركة والمعاناة والألم والتشرد انتهت به الحال إلى مقار العظماء فى باريس ولكن بعد موته .

وعن روسو يقول المؤرخ الاسكتلندى المشهور توماس كارليل : «لقد قدر العالم على إلقاء ذلك البطل إلى الأسطحة ، وعلى اتخاذ أضحوكة يسخر منها كما يسخر من البله والمجائين ، وعلى إجاعته وتركه يتضور جوعا كالوحش المسجون ، فهل قدر العالم على منعه من إضرار الثورة وإشعال الأرض نارا تلظي ؟ لقد وجدت الثورة الفرنسية انجيلها فى كتابات روسو ، وقد أحدثت آراؤه الشبيهة بالجنون فى آفات المدنية وتفضيله عيش المتوحشين على عيش المتمدنين جنونا فاض فى أنحاء فرنسا وعمرها»^(٤) .

وحياة روسو هذه كان لها الأثر الكبير فى تشكيل عبقريته وآرائه . فقد جاء من الشعب وبالتالى أكد وباستمرار على السيادة الشعبية وآراؤه كانت ثورية وليست إصلاحية . وقد آمن بالمساواة والحرية وتأثر بجنيف حيث سادت تلك المبادئ . وبقدر معاناته فى حياته بقدر قدرته على صياغة آرائه المدافعة عن المساواة وذات الطابع الانسانى وإن كانت التقلبات التى عاشها قد تركت بصماتها على تناقضاته الفكرية .

وقد كان روسو مهتما أساسا بالحرية والحقوق السياسية وقد اهتم على وجه الخصوص باعطاء تلك المبادئ شرعية . فقد رأى أن الفرد يجب أن يعرف مايجب أن يكون حتى يستطيع أن يحكم على ما هو قائم . وقد اهتم بالنظام الفرنسى ولكن أفكاره لم تترك أثارا فى الفكر السياسى فقط بل تركت أثارا ضخمة على الثورة الفرنسية حيث رفعت شعاراتها

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢١ .

آراءه عن الحرية والمساواة واعتبر كتابه «العقد الاجتماعي» انجيل الثورة .

ومن المعروف أن آراء روسو السياسية لا تتسم بالأصالة من حيث أنها في معظمها قد بنيت على أفكار لوك ولكن ترجع الى أسلوبه الشيق في استعراضه لأفكاره كما أنه كان يهاجم ما أصبح موضع هجوم في الدول الغربية : وهو الاستبداد والحكم المطلق . وقد كان روسو يهدف من أفكاره هذه الوصول الى نفس النتيجة التي وصل اليها لوك وهي تأييد الحكم الشعبى الممثل فى البرلمان ولكنه فى الواقع وصل الى نتائج تماثل تلك التي وصل اليها هوبز وهو تأييد الحكم المطلق ولكن فى يد الجماعة وليس فى يد شخص .

هذا وقد بدأ روسو من نفس المنطلق الذى بدأ منه هوبز ولوك : أى من نظرية العقد الاجتماعى بأسسها السابق توضيحها بما تتضمنه من وجود حالة الطبيعة ومن الاتفاق على التعاقد والخروج منها عن طريق العقد الاجتماعى الذى أوجد المجتمع السياسى أو الدولة .

آراؤه بالنسبة للطبيعة البشرية وحالة الطبيعة :

بحث روسو عن طبيعة الفرد بدون أى مؤثرات يكون قد تلقاها من المجتمع ، أى بأبعاده عن كافة الطبائع المصطنعة وبحته كما قد يكون قد خرج من أيدى الطبيعة . وهو بهذا يحاول أن يلقي الضوء على أفضل الظروف التى تتلاءم مع طبيعة الأفراد وشكل المجتمع الذى يتناسب بأفضل صورته مع الفرد واحتياجاته التى تصورها فى حالة الطبيعة . تلك الحالة التى يرى أنها لم تعد توجد وربما لم توجد إطلاقاً وقد لا توجد أبداً . أى أنه لم يؤمن بها على أنها حقيقة تاريخية مثل لوك بل أخذها على أنها حالة افتراضية .

وفى هذا المجال انتقد كلا من هوبز ولوك كما انتقد أيضا مونتسكيو - الذى وان أشار الى حالة الطبيعة الا أنه لم يكن من رواد نظرية العقد الاجتماعى - حيث اعتبر أن كل هؤلاء متطرفون خاصة هوبز ولوك . فالفرد ليس عدوانيا بالدرجة التى وضعها هوبز ، وليس

اجتماعيا بالطبيعة ورشيدا بالدرجة التي وضعها لوك ، كما أنه ليس معنويا بالصورة التي رسمها مونتسكيو .

فروسو يوضح أن هناك قوتين متضادتين تتدافعان الفرد هما :

حب ذات مستتير ومصالح أنانية . والأخيرة اعتبرها تدهورا للأولى . وحب الذات المستتير يبدو في الحاجة الملحة للتواجد والبقاء ومحافظة الفرد على ذاته وهو مصدر لكل ما له قيمة في الحياة أي مصدر لكل ما يعطى رضا حقيقيا للفرد وللآخرين . أما الأنانية فهي تدفع الفرد لتحقيق مصالحه ودفعها الى أقصاها بصرف النظر عن مصالح الآخرين . فالأولى تكبح جماح تصرفات الفرد في محاولة لارضاء الآخرين . بينما الثانية تدفع بالفرد في الاتجاه المضاد . فالفرد بطبيعته يتميز بغريزتين أساسيتين هما :

حب البقاء والحفاظ على النفس من جهة ، والتعاطف مع الآخرين من جهة أخرى .

فحالة الطبيعة اعتبرها روسو حالة ممتدة تتكون من عدة مراحل : ففي مرحلتها الأولى أي حالة الطبيعة الأولى - عاش الفرد في سعادة ورضاء لأنه لم يعرف المفاهيم التي فرضتها المدنية على الأفراد والتي ابعدهم عن السعادة الطبيعية . ولروسو آراء واضحة محددة فيما يتعلق بأثر المدنية على الأفراد حيث اعتبرها أثارا سلبية وليست ايجابية وانها أخرت الأفراد ولم تقدمهم . ويتضح هذا من كتاباته عن التعليم كما وضح في كتاب «إميل» حيث أكد هذا المعنى ، ونادى بضرورة أن يقوم التعليم بدور هام في إعادة تعليم الأفراد وفقا لما تمتعوا به في حالة الطبيعة من غرائز أصيلة قبل أن تفسدهم المدنية . أي أن مهمة التعليم الأساسية هي إعادة صقل الأفراد وفقا للقيم الطبيعية الأصيلة .

ففي حالة الطبيعة الأولى «مجتمع الأسرة هو أقدم المجتمعات ، وهو المجتمع الطبيعي الوحيد» حيث يرتبط الأبناء بالآباء طالما هم في حاجة لحفظ أنفسهم ، فاذا انتفت هذه الحاجة يستقل الأبناء . فالأصل هو الحرية : «وهذه الحرية هي نتيجة طبيعة الانسان ... وبما أن الجميع

يولدون أحرارا متساوين فانهم لا يتركون حريتهم إلا لنفعهم،^(٥) .

وعليه ففي حالة الطبيعة الأولى فان محور سعادة الفرد كانت حريته في اطار بساطة الحياة التي عاشها . فقد رأى روسو أن في حالة الطبيعة الأولى هذه لم يوجد مفهوم «الاعترا ب Alienation» حيث لم يوجد حائل بين الفرد ونفسه ولم يوجد استغلال للفرد واستبدادية ، حيث كان اعتماد الفرد وارتباطه مباشرة بالطبيعة وليس بغيره من الأفراد . فقد عاش الفرد في عزلة عن غيره متعايشا مع الطبيعة ومكتفيا ذاتيا . والمشكلة الرئيسية في رأى روسو هي أن المدنية الحديثة أبعدت الفرد عن السعادة لأنها وضعت عليه القيود وأخضعته للاستبداد . والسؤال هو عن كيفية رجوع الفرد أو إرجاعه إلى ماكان عليه في حالة الطبيعة الأولى وما كان فيه من حرية وسعادة ؟

في هذا المجال يرى روسو استحالة عودة الفرد واقعا إلى حالة الطبيعة الأولى نظرا لزيادة عدد الأفراد ونقص الموارد نسبيا فضلا عن متطلبات المدنية الحديثة التي أملت اعتماد الأفراد بطريقة متزايدة على بعضهم البعض . فالهدف إذن هو العودة المعنوية لحالة الطبيعة حيث لاقيود شخصية على الفرد في ظل وضع موضوعي يفرض القيود في المجتمع الحديث . وقد أوضح روسو هذا بقوله في بداية كتابه :

«يولد الانسان حرا ، ويوجد الانسان مقيدا في كل مكان ، وهو يظن أنه سيد الآخرين ، وهو يظل عبدا أكثر منهم ، فكيف وقع هذا التحول ؟ أجهل ذلك ، وما الذي يمكن أن يجعله شرعيا ؟ أراني قادرا على حل هذه المسألة،^(٦) . وقد حسم هذا السؤال بالعقد الاجتماعي .

العقد الاجتماعي عند روسو :

رأى روسو أن الأفراد في حالة الطبيعة الأولى وفقا لطبيعتهم السابق ذكرها تمتعوا بالاكتهاء الذاتي نتيجة لبساطة الحياة والوفرة وقلة

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

الاحتياجات مع قلة عدد الأفراد . ولكن بمرور الوقت وزيادة المتطلبات والاحتياجات وعلى وجه الخصوص بظهور الملكية بدأ اعتماد الأفراد على بعضهم البعض وبالتالي بدأ يظهر حائل بين الفرد ونفسه أى بدأ يتبلور مفهوم الاغتراب . وما نكره روسو من أن الأفراد ولدوا أحراراً فهذه حقيقة ولكنهم أصبحوا مكبلين بالأغلال فى كل مكان وهذه حقيقة أخرى تتمشى مع رأيه فى أن هذا التكبل ناتج عن الاعتماد الشخصى للأفراد على بعضهم البعض نتيجة لتطور المجتمع السياسى . ومن رأيه أنه طالما أن هناك حائلاً شخصياً بين الفرد ونفسه فإنه لا يمكن أن يتمتع بالحرية . ومن رأيه أن الحرية لا يمكن أن تتحقق فى ظل هذه الظروف الموضوعية الا إذا وجدت سلطة سياسية غير مشخصة (مشخصة) بحيث يكون اعتماد الفرد فى تنظيم أمور الحياة ليس على شخص ، بل على هيئة معنوية ؛ وبهذا يعود الفرد معنويًا الى ما كان عليه فى حالة الطبيعة الأولى .

فالأفراد انتهوا فى حالة الطبيعة الأولى وما آلت اليه فى حالة الطبيعة الثانية من سوء الى حالة تشبه حالة الحرب كما صورها هوبز ، والهدف هو الخروج من حالة الطبيعة الثانية هذه وبعث حالة الطبيعة الأولى معنويًا ، وبالتالي فإن العقد الاجتماعى يتنازل بموجبه الأفراد كل عن نفسه كاملة للجماعة والفرد جزء من هذه الجماعة ؛ كأن اجماع آراء الأفراد فى العقد الاجتماعى أساس لايجاد الارادة العامة أى لايجاد الشخصية الاعتبارية للجماعة ككل . أى أن تنازل الفرد بموجب العقد الاجتماعى هو تنازل تام وكلى يشبه تنازل الفرد عند هوبز ولكنه بصورة أخرى حيث أنه يعطى الفرد نفسه كلية للجماعة منصهرًا فيها ، وبالتالي فإن الميثاق الاجتماعى الذى ينشئ الدولة ينحصر فى : «يضع كل واحد منا شخصه وجميع قوته كشركة تحت ادارة الارادة العامة ، ونحن نتلقى كهيئة ، كل عضو ، كجزء خفى من المجموع» ... «هذا الشخص العام الذى يؤلف على هذا الوجه ، من اتحاد جميع الآخرين ، فيسمى اليوم جمهورية أو هيئة سياسية أو مايسميه اعضاؤها دولة أما المشتركون فيحملون اسم الشعب أو المواطنين كمشاركين فى السلطة ذات السيادة أو

«الرعايا» للخضوع لقوانين الدولة»^(٧) .

ولكن من الملاحظ أن نتائج العقد الاجتماعي عند روسو هي السلطة المطلقة في يد «الشخصية الاعتبارية» للجماعة ممثلة للارادة العامة على خلاف هوبز حيث نتائج العقد الاجتماعي السلطة المطلقة في يد الحاكم المطلق .

الارادة العامة عند روسو :

تحدث روسو عن ثلاثة أنواع من الارادة :

- الاولى : هي إرادة الفرد (الارادة الفردية) «Individual will»
- الثانية : هي ارادة المجموع (إرادة الجميع) «Will of all»
- الثالثة : الارادة العامة «General will»

بالنسبة للارادة الأولى وهي ارادة الفرد فقد اعتبرها انانية لأنها تعبر عن مصالح الفرد ، وبالنسبة لارادة المجموع فهي إرادة معبرة عن الاختلافات داخل الجماعة فهي إرادة الجماعات المختلفة داخل المجتمع ، أما الارادة العامة فهي تمثل إرادة الجماعة ككل معبرا عنها برأى الأغلبية .

والنوع الأول من الارادة ، يتميز بالأنانية لأنها انعكاس لمصالح الفرد . والثاني : يتميز أيضا بالأنانية لأنه ماهو الا تجميع لارادات الأفراد أى للمصالح الأنانية الفردية دون صهرها أى دون التعبير عن ارادة الجماعة أو صالحها . أما الثالث الارادة العامة فقد ركز عليها أساسا وهي تمثل إرادة الجماعة ككل كشخصية اعتبارية ينصهر فيها الأفراد و اراداتهم فهي غير شخصية وهي مستقلة عن إرادة الفرد أو إرادة مجموع الأفراد بل إنها تصبح بدلا من الشخصية الخاصة لكل متعاقد^(٨) .

ويوضح روسو أن السيادة المطلقة هي للارادة العامة التي تعبر عن الجماعة ككائن معنوي مستقل عن الأفراد . وهي بالتالى تعبر عن إرادة

(٧) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

ومصالح الجماعة ككل فهي لا تتميز بالأناية كما أنها لا تخطيء ولا تنحاز. لأنها غير مشخصة أى أنها لا تعبر عن مصالح شخص معين أو حتى جماعات معينة فى المجتمع . وبالتالي فإن من مقومات الارادة العامة أنها :

١ - ليست أنانية .

٢ - لا تخطيء فهي على صواب دائم .

٣ - لا تنحاز .

وعليه فإن الخضوع لها ليس خضوعا إذ من ناحية ، فإن الفرد جزء منها وبالتالي يكون خضوعه لنفسه ليس خضوعا ، ومن ناحية أخرى ، فهي ليست مشخصة بل اعتبارية فخضوعه لها هو تحرير معنوى له ، ولا فرق فى رأى روسو بين خضوعه لها وخضوعه للطبيعة . وبالتالي فإن روسو أنشأ شخصية اعتبارية تقيد الفرد وتلزمه ولكن فى ظلها يكون الفرد غير مقيد . وهذا هو الحل الذى أوجده روسو للخضوع والاختضاع أى للاغتراب .

وباختصار فإن السيادة وان كان مصدرها الشعب الا أن مستقرها الارادة العامة الممثلة للشعب : «الارادة العامة هى التى يجب أن توجه وحدها قوى الدولة وفق هدف نظامها الذى هو الخير العام» ... «والسيادة ماهى إلا ممارسة الارادة العامة»^(٩) .. وهى لا يمكن التنازل عنها أو تجزئتها .

موقفه من العبودية :

واهتمام روسو بالحرية جعله يتناول العبودية^(١٠) ، وهو لم يقرأها بل هاجمها بشدة وكان سباقا على عصره فى هذا المجال . حيث رأى أن الفرد الذى يصبح عبدا لا يرجع هذا بسبب طبيعته بل بسبب طبيعة المجتمع نفسه . فالعبودية مفروضة على الشخص الذى يفرض عليه المجتمع نمط

(٩) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(١٠) أفرد روسو الفصل الرابع من «العقد الاجتماعى» للعبودية . انظر المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٤٠ .

حياة العبيد . «واذا وجد عبيد عن طبيعة ، إذن ، فذلك لما كان من وجود عبيد ضد الطبيعة ، فالقوة صنعت العبيد الأولين والندالة أدامتهم»^(١١) .

وقد هاجم بشدة الآراء السابقة ، خاصة آراء أرسطو الذى اعتبرها ظاهرة طبيعية وان هناك من الأفراد من ولدوا بطبيعتهم عبيدا . فهو يقول : «فالحكم بأن العبد يولد عبدا هو الحكم بأنه لا يولد إنسانا»^(١٢) . وقد أكد روسو على أن الفرد لا يمكن أن يتنازل عن حريته إراديا إلا إذا كان مختل القوى عقليا وانه حتى فى هذه الحالة لايجوز القياس عليه . وعليه فقد نادى بضرورة القضاء على السرقة بكافة أنواعها وصورها والعبودية نوع منها ، وهى شىء مصطنع وليس طبيعيا وليس لإنسان سلطان طبيعى على آخر^(١٣) . وينتهى روسو الى القول : «وهكذا ، مهما تكن الجهة التى ينظر منها الى الأمور يكون حق الاسترقاق باطلا ، لا لأنه غير شرعى فقط ، بل لأنه مخالف للعقل ، خال من كل معنى أيضا ، فكلمات الاستعباد والحق متناقضتان ، متنافيتان مبادلة ، ومن حماقة أن يقول رجل لرجل أو لشعب : أضع معك عهدا يجعل كل غرم عليك وكل غنم لى ، وأراعى هذا العهد مراقنى وتراعيه مراقنى»^(١٤) .

ومن الجدير بالملاحظة أن روسو لم ينظر للعبودية نظرة خاصة فقط - بمعنى اخضاع شخص لسيطرة وإرادة آخر - بل نظر اليها أيضا نظرة عامة بمعنى اخضاع شعب لسيطرة شخص فى إطار حكم استبدادى أو غير قائم على المشاركة الشعبية والرضاء الشعبى المباشر . «وبما أن كل انسان يولد حرا سيدا لنفسه لا يستطيع أحد أن يخضعه بأية حجة كانت من غير موافقته» . وأى تخل عن الحرية لايمكن تبريره الا بالمنفعة المباشرة بالنسبة للفرد نفسه الحر بالطبيعة .

(١١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

تعريف الحكومة عند روسو^(١٥) :

ويعتبر هذا من أهم مساهماته ، وهو نفسه ينبه النظر الى ضرورة تحديد المقصود بكلمة الحكومة وهى الكلمة التى لم توضح جيدا قبل حتى الآن حسب تعبيره .

ويؤكد روسو على أن « لكل عمل حر سببين يتعاونان فى احداثه ، فأحدهما أدبى وهو الارادة التى تعين العمل ، والآخر طبيعى وهو السلطة التى تنفذه » . والهيئة السياسية تتميز بالقوة والارادة هذه باسم السلطة التشريعية وتلك باسم السلطة التنفيذية ولاشئ يصنع بغير تعاونهما حيث أنه ضرورى لسير الدولة . و « السلطة التشريعية خاصة بالشعب ولا يمكن أن تكون الا خاصة به » ، بينما السلطة التنفيذية ليست لها وظائف عمومية كالتشريع أو السيد ولا تقوم على غير اعمال خاصة ليست مطلقا من نابض القانون ولا من نابض السيد التى لا يمكن أن تعد أعماله غير قوانين .

وهو يعرف الحكومة بانها : « هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلا موكول اليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية » . ونسمى اعضاء هذه الهيئة « حكاما » أو « ملوكا » وتحمل الهيئة باثرها اسم « الامير » ، وهكذا يكون على حق كبير أولئك الذين يزعمون ان السند الذى يخضع الشعب به لرؤساء ليس عقدا مطلقا وانما هو تفويض فقط ، وانما هى وظيفة يمارس بها عمال السيد باسم ماأودعهم إياه من سلطة فيمكنه أن يحددها ويستردها ويحولها متى أراد مادام التنازل عن مثل هذا الحق منافيا لطبيعة الهيئة الاجتماعية مباينا لغاية الشركة^(١٦) .

فالحكومة فى رأيه هى بمثابة عامل خاص يجمع بين القوة العامة ويسيرها وفقا للارادة العامة ويمثل حلقة اتصال بين الدولة والسيد ... « ويصنع فى الشخص الآلى مايصنعه اتحاد الروح والبدن فى الانسان » .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٧ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٠١ .

«وهذا هو داعى الحكومة فى الدولة التى تخلط خطأ بالسيد مع أنها ليست سوى وزير له»^(١٧) . وعليه فالحكومة اذن هيئة مصنوعة من عمل هيئة أخرى مصنوعة وهى الارادة العامة ذات السيادة . والحكومة ماهى الا الارادة العليا التى تتولى السلطة التنفيذية ، وهى ليست صاحبة السيادة وانما تمارسها بتفويض منه وبالتالي فانها يجب أن تمارسها ممارسة شرعية والا فمن حق السيد أن يحددها ويستردها ويحولها متى أراد .

والحكومة باعتبارها حلقة اتصال فانها تتلقى الأوامر من السيد وتعطيها للشعب . وان كان من الضرورى حتى يكون لهيئة الحكومة وجود وحياة حقيقية تتميز بها عن هيئة الدولة وحتى تستطيع أن تقوم بمهامها لابد لها من شخصية خاصة وحاسة مشتركة بين أعضائها ، وكذلك لابد لها من قوة ومن إرادة خاصة ومن مجامع وسلطة عقد وفصل وحقوق وألقاب وامتيازات خاصة بالأمير حتى تتمشى مع صعوبة منصبه .

وعلى أى حال فان روسو يؤكد على ان «يكون مستعدا دائما للتضحية بالحكومة فى سبيل الشعب لا بالشعب فى سبيل الحكومة»^(١٨) .

يتضح مما سبق أن روسو بلور مفهوم الحكومة بوضوح بإبعادها الحديثة حيث استخدمها لتعنى السلطة التنفيذية . ومع ان لوك أهتم بالفرقة بين الحكومة والدولة الا أنه استخدم مفهوم الحكومة بالنسبة للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والاتحادية . أى انه فى الوقت الذى استخدم لوك مفهوم الحكومة بالمعنى الواسع ليتضمن السلطات الرسمية فى الدولة ، فان روسو استخدمه بالمعنى الضيق ليقصر على السلطة التنفيذية وحدها . أما السلطة التشريعية فقد أكد على ضرورة بقائها فى يد الشعب وممارستها بواسطته مباشرة .

المشاركة السياسية: عند روسو

ينادى روسو بصفة عامة بضرورة اشتراك الشعب فى السيادة

(١٧) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

السياسية مباشرة : مؤكدا على أن السيادة لا يمكن أن تمثل لذات السبب الذى لا يمكن معه ان تباع . وأن السيادة تقوم فى جوهرها على الارادة العامة والارادة مما لا يمثل مطلقا^(١٩) . وهو لا يؤمن بالممثلين السياسيين عن الشعب ، ومن رأيه أن وجود ممثلين سياسيين يعتبر تقصيرا من جانب الأفراد فى الحياة السياسية وانه تقصير فى حق الارادة العامة حيث يمثل تخليهم عن الصالح العام وانشغالهم بمصالحهم الخاصة^(٢٠) . وهو يركز على اهمال المواطنين فى الخدمة العامة والمشاركة السياسية ويعتبر هذا سبب الاضطرابات ويمثل سير الدولة للهلاك واعلاء المصلحة الشخصية للمواطن على حساب المصلحة العامة : «وكلما كان نظام الدولة صالحا فضلت الأعمال العامة على الأعمال الخاصة» . بل أنه ذهب الى حد اعتبار أن الشعب إذا جعل عنه ممثلين فإن فى هذا القضاء على حرية بل على وجوده نفسه : «فإن الشعب اذا جعل لنفسه ممثلين عاد لا يكون حرا ، وعاد لا يكون موجودا»^(٢١) .

وفى مجال تحليله للمشاركة السياسية أو الحياة السياسية يتناول روسو الديمقراطية المباشرة حيث يؤكد امكانية تطبيقها فى الدول الحديثة على الرغم من تزايد عدد السكان ، وذلك عن طريق ان تكون اجتماعات الشعب بالتناوب بين المدن الرئيسية المختلفة من أجل ممارسة السلطة التشريعية وتجديد ثقته بالحكومة وبالموظفين العموميين . وبهذا يمكن التغلب على صعوبة بل استحالة التقاء كل افراد الشعب فى الدولة عن طريق الاجتماع وهو يؤكد على أهمية ذلك بقوله : «اذا ما اجتمع الشعب اجتماعا شرعيا كهيئة ذات سيادة انقطع كل قضاء للحكومة ، ووقفت السلطة التنفيذية ، ف شخص آخر مواطن هو من التقديس والحرمة كأول حاكم ، وذلك لأنه لا يمثل حيث يوجد الممثل»^(٢٢) .

ولكن روسو أوضح كيف أن اعطاء الأولوية للمصالح الخاصة على

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

المصلحة العامة أدى بالآفراد الى استخدام نواب الشعب أو ممثليه ، وفي قوله : «وأدى فتور حب الوطن والمصلحة الخاصة واتساع الدول والفتوح وسوء استعمال الحكومة الى تخيل سبيل نواب الشعب أو ممثليه في مجلس الأمة . وهذا ماجرى تسميته في بعض البلدان بالطبقة الثالثة . وهكذا وضعت مصلحة الطبقتين (الاكليروس والاشراف) الخاصة في المرتبتين الاولى والثانية ، ولم توضع المصلحة العامة في غير المكان الثالث»^(٢٣) .

وروسو يؤكد على ان نواب الشعب ليسوا بممثليه ولكنهم أوكلوا وبالتالى لايجب ان يقرروا شيئا دون الرجوع للشعب : «وهم لا يستطيعون تقرير شئ نهائيا . وكل قانون لا يوافق الشعب عليه شخصيا باطل ، وهو ليس قانونا مطلقا»^(٢٤) .

ويوضح روسو أن الارادة العامة تتجلى عند احصاء الأصوات : فصوت الأغلبية - وفي تعبيره العدد الاكبر - يلزم جميع الاصوات الاخرى دائما^(٢٥) ، حيث الارادة العامة يعبر عنها برأى الاغلبية .

ومن ناحية اخرى فقد أوضح أن أنواع الحكم تتناسب عكسيا مع عدد السكان - الشعب : فالديمقراطية تلائم الدول الصغيرة ، والارستقراطية تلائم الدول المتوسطة بينما الملكية فهي تناسب الدول الكبيرة ، أى كبيرة السكان فضلا عن امكانية وجود نظم حكم مركبة . إلا أنه فضل الديمقراطية بمفهومها المباشر السابق ذكره تأكيدا للمشاركة الشعبية والارادة العامة .

ويقول روسو عن الديمقراطية «واذا نظرنا إلى الاصطلاح في أوثق معانيه ربما انه لم توجد ديمقراطية حقيقية قط ، وانه لن توجد مطلقا ، فمما يخالف النظام الطبيعي ان يحكم العدد الأكبر وأن يحكم في العدد الأصغر»^(٢٦) ... «ولو وجد شعب من الآلهة لكانت حكومته ديمقراطية ،

(٢٣) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

فحكومة بالغة الكمال كهذه لاتلائم الآميين»^(٢٧) . من ناحية أخرى فقد أشار إلى أن الديمقراطية تتعرض للاضطرابات الداخلية والحروب الداخلية وإلى تغيير نظام الحكم .

ويتساءل روسو عن ماهى الحكومة الصالحة ؟ وهو السؤال الذى يثير الكثير من الجدل مؤكدا على أهمية المشاركة والتفانى من جانب المواطنين : « فإن الحكومة التى يعمرها المواطنون ويزيدونها أكثر من قبل ، وذلك من غير عون خارجى أو تجنيس أو جاليات ، هى أصلح الحكومات لأريب وإن الحكومة التى يقل رعاياها ويفنون هى أسوأها . فيا أيها العادون ! الآن ترك لكم أمر الحساب والقياس والمقابلة»^(٢٨) .

رأى روسو فى الثورة :

فى الوقت الذى أباح فيه روسو الثورة فى حالة سلب حرية الفرد فإنه لم ييحبها فى حالة وجود سلطة الارادة العامة لأن الخروج على الإرادة العامة هو خروج على الصالح العام . ومن المعروف أن آراء روسو كان لها جانبية خاصة فى الثورة الفرنسية حيث رفعت شعاراتها آراءه فى الحرية والمساواة .

مساهمات روسو فى الفكر السياسى :

هذا ويعتبر روسو رائد تحليل تطور المجتمع الانسانى وأول من دعا الى التطور الاجتماعى من المفكرين السياسيين الغربيين حيث بحث التقدم على انه عملية متكاملة تحتاج للتفهم .

وفى استخدامه لنظرية العقد الاجتماعى اعطاها مضمونا أخذت وابعادا أوسع مما اعطاه لها سابقاه هوبز ولوك . فضلا عن مساهماته الرائدة فى مجال تحديد مفهوم الحكومة ، والتركيز على ضرورة المشاركة السياسية وأولويتها مع الدفاع عن الديمقراطية المباشرة وتوضيح إمكانية تطبيقها فى الدولة الحديثة .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

وقد تركت آراؤه فى الحرية والمساواة والسيادة الشعبية آثارها على مر العصور . وعلى الرغم من ان الثورة الفرنسية اتخذت من افكاره شعارا لها الا انه من الملاحظ ان افكاره وجدت صعوبة فى تطبيقها فى النظم الغربية واسقطت فى التطبيق فيها بعد ذلك وان كانت قد بعثت من جديد فى الدول النامية فى ظل نظام الحزب الواحد الجماهيرى الذى يعتبر - على الاقل على المستوى الايديولوجى - تعبيراً عن الصالح العام الجماعى والارادة العامة كما تخيلها روسو . (ويلاحظ انه كان ضد فكرة انشاء احزاب سياسية وحزب انشاء جبهة سياسية) . ومع انه فى افكاره بدأ بداية فردية الا انه انتهى الى تأييد الجماعية والشمولية .

وهناك اوجه شبه بين روسو وافلاطون حيث أن كليهما اشترك فى ضرورة اخضاع الفرد فى النهاية لسلطة مطلقة مستنيرة لاتخضع الا للصالح العام . وافلاطون ركز على التعليم لصقل الحكام الفلاسفة الذين يعبرون عن صالح الجماعة وذلك لانهم تجردوا من نزعاتهم الفردية . كما أن روسو اوجد مفهوم الارادة العامة التى لاتخطئ ولاتنحاز لأى جهة او أحد واخضع الفرد لها وبهذا الخضوع يضمن تمتعه بحريته كاملة . أى ان هدف كليهما واحد وهو تقييد حرية الفرد عن طريق حكم سلطة عامة لاتخطئ ولاتنحاز ، ولكن أساس عدم الخطأ والانحياز عند افلاطون مرجعه العقل والحكمة للفلاسفة الحكام اما عند روسو فمرجعه ان الارادة العامة غير مشخصة . كما أن كلا من روسو وماركس تناول مفهوم الاغتراب وحاول ايجاد حل له وأساس الاغتراب عند كليهما الاستغلال والتسلط ولكن التخلص من الاغتراب عند روسو يكون معنويا فى ظل الارادة العامة فى ظل الأوضاع المادية القائمة فى الدولة ، اما بالنسبة لماركس فان التخلص منه لا يكون الا فى ظل مرحلة الشيوعية بالقضاء على الدولة وعلى الطبقات كأساس للاستغلال والتسلط . هذا ومن الافكار الجذابة لروسو والتى تمثل تحدياً واضحاً تلك الآراء الخاصة بالآثر السلبى للمدنية وان التقدم والتحضر ما هو فى الواقع الا تخلف وخطوة للوراء ضد السعادة المثلى للفرد البدائى الأمر الذى يعيد للأذهان ماسبق أن عالجه ابن خلدون عن البدو والحضر .

ديفيد هيوم ونقده الهدام لنظرية العقد الاجتماعي :

جاءت أهم انتقادات نظرية العقد الاجتماعي من ديفيد هيوم David Hume^(١) الذي ربطه بجان جاك روسو علاقة صداقة وكان ملجأه في إنجلترا بعد نفيه من فرنسا وسويسرا كما سبق ذكره . فقد تناول هذا النقد الأبعاد التاريخية والاجتماعية والسياسية^(٢) .

فمع أنه لا ينفي تماما أن العقد الاجتماعي من الناحية التاريخية قد يكون حقيقيا كأساس لممارسة السلطة في الحالة البدائية ، ولكن طول الفترة الزمنية وتغير آلاف الحكومات والأفراد تجعل من الصعب افتراض احتفاظه بأي سلطة . كما لا توجد أدلة تاريخية على وجوده .

من ناحية أخرى يتكرر هيوم أنه من وجهة النظر القانونية يمكن أيضا محض الفكرة لأن الأطراف الأصليين للتعاقد لا يمكن أن يقيدوا أخلاقهم . فإذا كان هذا التعاقد ضروريا لإيجاد الالتزام السياسي فإن الأفراد من سلالة أطراف التعاقد الأصلي ليسوا تحت أي التزام سياسي حيث أنهم لم يلتزموا بشيء .

وقد أوضح هيوم أن طاعة الحاكم لا تبني على اتفاق إرادي من جانب الأفراد لأنهم واقعا لا يستطيعون الانسحاب من سلطة الدولة إذا لم يوافقوا على الخضوع للحاكم . كما تكرر أن معظم السلطة السياسية في التاريخ مبنية على الاستيلاء والغزو - أي أنه أخذ بنظرية القوة في نشأة الدولة - وأن الطاعة نتيجة طبيعية للعرف أو العادة والتقاليد .

كما أنه يرى أن تبرير وجود الدولة والخضوع لها لا يمكن توضيحه بنفعيتها للأفراد ولا بوعود بالطاعة من جانبهم . فقد كان من معارضي السيادة الشعبية شأنه في ذلك شأن هوبز .

(٢٩) ١٧٧٦ - ١٧١١ .

(٣٠) لمزيد من المعلومات انظر : David Hume, Of The Original Contract, in Social Contract

Essays by Locke, Hume, Rousseau, with an introduction by Sir Ernest Barker, A Galaxy

Book, New York : Oxford University Press, 1962 , pp 147 - 166 .

الفصل الرابع

بارون دي مونتسكيو^(١) Baron de Montesquieu
(١٦٨٩ - ١٧٥٥)

يعتبر مونتسكيو من أهم مفكرى القرن الثامن عشر حيث انتقل الفكر السياسى الى فرنسا بعد أن كانت انجلترا مركزه فى العصر الحديث . وقد تميزت فرنسا بعد لوك بديناميكية الحياة السياسية وبتطور الاختلاف بين الملكية المطلقة المنهارة وبين الشعب ممثلا فى البرلمان . وقد سبق أن ذكرنا أن أهم ما أسهمت به فرنسا فى القرن الثامن عشر هو ما جاء به مونتسكيو وروسو وان كان الأخير يفوق الأول فى أهمية أفكاره وتأثيرها ، أما من حيث السبق التاريخى فان مونتسكيو جاء قبل روسو .

وقد عاش مونتسكيو فى فترة تميزت بالدinاميكية السياسية ولعل أهم أبعاد ما عاشه هو نهاية حكم لويس الرابع عشر ١٧١٥ الذى مثل حكم طاغية مطلق^(٢) . كما أن مولده جاء بعد الثورة الداخلية فى انجلترا والتي

(١) واسمه كاملا : شارل لويس دي سكوندا بارون دي لابريد و دي مونتسكيو .

Charles Louis de Secondat Baron de la Brède et de Montesquieu .

(٢) لمزيد من المعلومات عن حياة مونتسكيو وافكاره انظر :
بارون دي مونتسكيو ، روح القوانين ، ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣ . انظر مقدمة عادل زعيتر .
وقد اعتمدنا فى تحليل افكار مونتسكيو على هذه الترجمة العربية وكذلك الأصل الفرنسى فى الأعمال الكاملة فى المصدر التالى . انظر ايضا مقدمة الأعمال الكاملة لمونتسكيو والتي تتضمن مقدمة عنه كتبها ابنه :

Montesquieu, Oeuvres Complètes, préface de Geoge Vedel, Présentation et Notes de Daniel Oster, Paris : Aux Editions du Seuil, 1964 .

Thomson, op . cit . , pp . 81 - 94 .

انظر :

وطدت سلطة البرلمان بها في مواجهة الملك . هذا وفي الوقت الذي كان فيه مونتسكيو شديد النقد للنظام الفرنسي فقد تأثر كثيرا بالنظام الانجليزي واعتبره مثلاً أعلى على ممارسة الديمقراطية . فالقرن السابع عشر الذي شهد الصراع بين الملكية والبرلمان ، تأكدت فيه في إنجلترا السلطة العليا والتفوق للبرلمان وذلك في ثورة ١٦٨٨ ؛ بينما في فرنسا استطاعت الملكية أن تستوعب التحدي وأن تتغلب على مقاومة سلطتها حتى أن المجلس بها «Estates General» لم يجتمع منذ ١٦١٤ حتى عام ١٧٨٩^(٣) وعندها كان الوقت قد تأخر كثيرا حيث قامت الثورة الفرنسية في مايو من ذلك العام .

ومع أن مونتسكيو كان نصيراً لحقوق الشعب إلا أنه جاء من عائلة أرستقراطية عريقة في النبالة ، وقد ورث عن عمه الثروة واللقب فضلاً عن رئاسة برلمان بورجو . كما درس العلوم في أكاديمية بورجو حيث نشر عددا من البحوث العلمية .

وهو يعتبر على الرغم مما وجه له من انتقادات رائداً في علم الاجتماع . وقد كانت أول كتاباته هي «رسائل فارسية» ١٧٢١ ولكن أهم كتاباته تمثلت في «روح القوانين The Spirit of Laws» الذي جاء بعد الأول بسبعة وعشرين عاماً . ويوضح مونتسكيو أن المؤسسات البشرية يجب أن تختلف وتتباين وأن هذا أكثر من طريقة للوصول للمدينة أي أن الظروف تشكل الحالات وتصبغها بالخصوصية . كما أوضح أن اختلاف المناخ أو التقاليد يتطلب قوانين وكذلك أنواع حكم مختلفة وعليه فإن قوانين أي بلد يجب أن تتماشى مع العادات المحلية والأوضاع السائدة في ذلك البلد . وقد اتخذ مونتسكيو مكاناً وسطاً بين الحقيقة والنظرية وبين العام والخاص وعمل على استخراج ما يجب أن يكون مما هو كائن . ويوضح مونتسكيو أنه إذا كان الأفراد أحراراً فإنه يجب أن يكون لديهم الحرية لكي يخطئوا . وكعالم اجتماع فإن مونتسكيو لم يركز على ما يمكن أن يقوم به بعض الحاكمين بالنسبة للمحكومين كما لم يهتم بمجتمع معين أو فرد معين

Ebenstein, op . cit . , p . 414 - 9 .

(٣) انظر ولمزيد من المعلومات :

بل كان معنياً بجماعات الأفراد ، أى بالأفراد كما هم فى ظل بيئات ومؤسسات مختلفة .

ويعتبر مونتسكيو أول من ساهم فى بلورة دراسة العلوم السياسية فى فرنسا منذ جون بودان فى عصر النهضة وهو لم يركز على التحليل السياسى فقط وإنما اهتم بكافة العلوم الاجتماعية وترابطها وهو يعتبر رائداً فى هذا المجال فى الغرب فقد سبق بقرون الأفكار الحديثة التى تركز على أثر البيئة على النظم السياسية والتى تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية وإن كان قد سبقه ابن خلدون كمفكر إسلامى بقرون .

أسلوبه :

فيما يتعلق بأسلوب مونتسكيو فهو استقرائى تاريخى ولكنه لم يهتم بالوقائع التاريخية بقدر ما اهتم باستخراج أمثلة يبنى عليها نتائج آرائه . ومن الملاحظ أن معرفته لم تكن قاصرة على الأوضاع السائدة فى أوربا بل درس تاريخ الامبراطورية الرومانية ، كما كان على معرفة غير دقيقة - نتيجة لصعوبة المواصلات والاتصالات فى ذلك الوقت - بكثير من بلدان العالم . وهو فى هذا يختلف عن ابن خلدون الذى اعتمد فى معرفته بالأحداث ليس فقط على الدراسة وإنما على الممارسة الفعلية والتجول بين البلدان .

القوانين وأنواعها عند مونتسكيو :

بالنسبة للقوانين فقد عرفها بمعناها الواسع بأنها : تمثل العلاقات الضرورية الناتجة من طبيعة الأشياء ، أى أن الأشياء لا تحدث بطريقة عشوائية . ولكن نتيجة لضرورة ناتجة عن طبيعتها الخاصة . وقد طبق أفكاره هذه على العالم الطبيعى وعلى المجتمع^(٤) . وهو يفرق بين أنواع مختلفة من القوانين :

(٤) فى قول مونتسكيو : «القوانين فى أوسع معانيها ، هى العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء ، ولجميع الموجودات قوانينها من هذه الناحية ، فلالوهية قوانينها ، وللعالم المادى قوانين ، وللعقول التى هى أسمى من الإنسان قوانينها ، وللحيوانات قوانينها ، وللإنسان قوانين» .

فقوانين الطبيعة : هي التي تستمد من الطبيعة الاساسية للفرد قبل تأثره بالمجتمع المنظم أى قبل تقييده بآثار المجتمع أى أنها تمثل الفرد فى حالة الطبيعة وتستمد من طبيعته فى تلك الحالة ، فهى متماثلة مع العقل . فقد رأى مونتسكيو أنه فى حالة الطبيعة وفى ظل قوانين الطبيعة كان هناك مستوى للعدالة المطلقة المجردة ، والمساواة فى الحقوق والواجبات بين الأفراد ولكن عاش الأفراد فى رعب مستمر من مخاطر حقيقة أو تخيلية يسيطر عليهم الشعور بالتقص والجبن وعليه فان الفرد لم يكن عدوانيا ولم تكن هناك خطورة من اعتدائه على جيرانه ومن هنا فقد انتقد افكار هوبز فى هذا المجال حيث اعتبر مونتسكيو أن فكرة التسلط والسيطرة تعتبر فكرة معقدة للغاية ولا يمكن حدوثها الا فى اطار المدنية . فحقيقة أن الفرد اليوم لا يثق فى جاره ويحكم اغلاق بيته وحقائبه ويجند الحراس لحمايته ولكن هذا الأمر أصبح فى اطار المدنية الحديثة ، أى لم يحدث فى حالة الطبيعة كما تصوره هوبز حيث أن من رأيه أن العدالة المجردة كانت سائدة قبل ظهور القانون الوضعى . وعلى هذا ووفقا لمونتسكيو فانه على الرغم من أن الأفراد فى حالة الطبيعة عملوا على تحاشي بعضهم البعض نتيجة الخوف فان علاقات التزاوج والعلاقات الطبيعية الاجتماعية من ناحية أخرى ، دعتهم للاقتراب من بعضهم البعض وان النمو التدريجى وانتشار المعرفة اسهما فى بلورة المجتمع .

أما عن القوانين الوضعية - أو الايجابية كما أطلق عليها أحيانا - فهي تبدأ بدخول الأفراد المجتمع وبالتالي فى فقدانهم خوفهم وعدم جرأتهم الطبيعية وهم بدخولهم المجتمع تصبح المجتمعات واعية بقوتها وتعمل على محاربة الآخرين . وبالتالي ففى ظل هذه المجتمعات الحديثة يبدأ الأفراد فى تعلم استخدام القوة السياسية فى تحسين أوضاعهم على حساب المواطنين الآخرين . والقوانين الوضعية فى رأيه هى نتاج

= انظر : مونتسكيو ، ترجمة عادل زعيتر ، مرجع سابق ، الباب الأول ، حيث يفرد هذا الباب لأنواع القوانين .

انظر أيضا : Montesquieu, De L'Esprit Des Lois , Premiere Partie, Oeuvres Complètes, op . cit . , pp . 530 - 577

تكيف القوانين الطبيعية مع المكان أى جغرافيا ، والزمان أى تاريخيا .
وهو يفرق بين عدة قوانين وضعية :

قانون الشعوب : يتعلق بالعلاقات الخارجية بين الدول ويمكن تلخيصه فى رأيه فى مبادئ أساسية أهمها : فى وقت السلم يجب على الدول أن تتعاون مع بعضها البعض بكل الطاقات الممكنة وفى وقت الحرب عليها أن تتحاشى أكبر قدر ممكن من الخسائر فى سبيل الحصول على أهدافها .

القانون السياسى : يعرفه مونتسكيو بأنه الذى يحكم العلاقات بين الحكومة والمحكومين .

القانون المدنى : وهو الذى يحكم العلاقات بين المحكومين بعضهم وبعض .

وفى تحليله للقوانين يؤكد على نسبتها بمعنى أنه لا يوجد مجموعة قوانين طبيعية صالحة كما لا يجوز تصدير القوانين لكافة المجتمعات . حيث ان القوانين يجب أن تشكل وفقا للأوضاع والظروف الطبيعية المحيطة بالمجتمع مثل المناخ ، والتربة والتضاريس والتقاليد والعادات الممثلة للطابع القومى ، والثروة وأساليب الانتاج والتجارة ، والسكان ونزعاتهم العقلية والخلقية والمهن والدين وشكل الدستور المنظم للمجتمع ، والخصائص الأخرى للشعب المعنى بهذه القوانين ، كل هذه الأشياء مجتمعة تكون ما يعرف باسم «روح القوانين» التى تمثل موضوع اهتمام مونتسكيو .

فالظروف البيئية مجتمعة هى التى تحدد ما يقوم العقل بتعيينه ثم تقنينه .. فالقانون الوضعى يجب أن يتمشى مع العقل وينبع من الظروف المحيطة ، ومن ارادة الافراد . وتلك الظروف هى التى تصب فى قوانين الدولة ؛ وبما انها مختلفة من مكان لآخر ومن دولة لأخرى فمن الطبيعى أن تكون القوانين مختلفة أيضا ومتباينة من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر وفقا لاختلاف الظروف . أى من الطبيعى أن تكون القوانين نسبية بالنسبة للظروف .

ومع تأكّيده على أهمية القانون وضرورة احترامه باعتباره الأساس والمعيار الذى يسيطر على أنماط السلوك البشرى فى أى مجتمع ، إلا أنه بنظرة واقعية رأى أن هناك انتهاكاً للقوانين وتعدياً عليها وذلك لاعتبارين : أولهما : حرية الإرادة عند الأفراد ، وثانيهما : قصور تكاء الأفراد بما لايمكنهم من إدراك أهمية ما يضمنه القانون واحترامه من أجل حياة أفضل لهم .

هذا وغنى عن الذكر أنه كان لمونتسكيو نظرية واضحة فى النسبية الإجتماعية والمعنوية حيث لم يثق فى تطبيق عالمى لأى نظام وركز على تعقد المشاكل الاجتماعية . وقد انعكس هذا بوضوح على آرائه المختلفة سواء فى نسبية القوانين أو نسبية الحكومات أو اختلاف الظروف البيئية وأثارها .

أنواع الحكومات عند مونتسكيو :

ويقسم مونتسكيو أنواع الحكومات إلى ثلاث هى (٥) :

الملكية والاستبدادية والجمهورية .

وقسم النوع الثالث الى شكلين هما : الأرستقراطية والديمقراطية . وعلى ذلك فهناك فى الواقع أربعة انواع من الحكومات .

- فالملكية فى رأيه هى حكم فرد وفقاً للقوانين .
- أما الاستبدادية : فهى حكم فرد وفقاً لرغباته الخاصة .
- أما الجمهورية : فهى حكم مجموع الشعب أو جزء منه .

والجدير فى تحليل مونتسكيو للحكومات أنه لم يركز على عدد الحاكمين بالدرجة الأولى أو الطبقة التى جاءوا منها أى لم يركز على نوعية القائمين بالحكم بل ركز على المبدأ أو الروح السائدة فى نظام الحكم (٦) .

(٥) لمزيد من المعلومات عن أنواع الحكومات انظر : مونتسكيو ، ترجمة عادل زعيتير ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، الباب الثانى الذى افرد مونتسكيو لهذا الموضوع .

(٦) عن المبادئ التى تقوم عليها أنواع الحكم المختلفة انظر ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، الباب الثانى ، انظر أيضاً الباب ٤ - ٨ .

فالديمقراطية فى رأيه تحكم على أساس مبدأ الفضيلة السياسية وتعى حب الدولة وحب المساواة وفى ظل النظام الديمقراطى فان المواطنين يختارون وفقا لمبدأ المساواة وامكانياتهم وقدراتهم والسلطة التشريعية يجب أن تكون بيد الأفراد كما أن التصويت يجب أن يكون عاما .

- أما النظام الأرستقراطى ، فالمبدأ السائد فيه هو الاعتدال الناتج من الفضيلة وليس من التكاسل وعدم الاهتمام ، والموظفون يختارون عن طريق الانتخاب والسلطة التشريعية تركز فى مجلس أعلى مختار والانتخابات سرية .

فيما يتعلق بالملكية : فانها تقوم على مبدأ الفخر أو الشرف ، أى التفرقة فى الرتب والهيبة والمكانة . وعليه فان الأفراد قد يقومون بأعمال ضخمة أو عظيمة فى سبيل الوصول الى رتبة أعلى أو مكانة متميزة والملكية وفقا لتحليله يجب أن تحافظ على المركز المتميز والمرتفع للطبقات المميزة خاصة النبلاء .

اما الاستبدادية فانها تعمل على اساس مبدأ القوة وهى تعمل طالما الافراد يعيشون فى رعب مستمر من العقاب العشوائى للحاكم المستبد . وعليه فان السلطة تكون فى يد الحاكم ومستشاريه الذين يفقدون وظائفهم وارواحهم وفقا لرغبات الملك .

ويرى مونتسكيو أن القوانين فى النظام الديمقراطى يجب أن تنمى المساواة وانها من الممكن أن تنظم وتساوى الثروة . أما فى ظل النظام الارستقراطى فالقوانين يجب أن تطبق باعتدال بحيث لا تتطرف فى استغلال الطبقات الدنيا وتعمل على المحافظة على سلطة وهيبة الطبقة الارستقراطية .

كما أن هذه القوانين يجب أن تحد من نفوذ العائلات الكبيرة ، أما فى النظام الملكى فان الوضع بأكمله قائم على الفخر والرتب ، وعليه فان النظام يجب أن يمارس كلية للمحافظة على هذا المبدأ . ويؤكد مونتسكيو على أن مزايا النظم المختلفة تعتبر نسبية وعليه فانه لا يمكن الدفاع عن

الثورة أو مهاجمتها . وهو يوضح أن السبب الرئيسى للثورة هو فساد الروح أو المبدأ المميز للحكومة القائمة .

كما يوضح أيضا التغير فى حجم الدولة ويعتبره رئيسيا فى الثورة . والحكومات الجمهورية تعمل بنجاح فى الدول صغيرة الحجم ولكن الاستبدادية هى النوع الذى يحقق النجاح فى الأقاليم المترامية الأطراف ، وعليه فإن التوسع فى حجم الدولة يؤدى بالضرورة الى تغيير نظام الحكم القائم بها . والجمهوريات فى رأيه لها أمل أكبر فى الاستمرار لأنها إذا توسعت سيمكنها تغيير نظام الحكم فيها ، أما إذا لم تتوسع فستكون عرضة لغزو ومهاجمة الملكيات المجاورة .

الحرىات السىاسية :

أما عن الحرىات السىاسية فقد استخدم لفظ الحرية استخداما واسعا وطبقه مرتبطا بأى نوع من الحكم يوافق عليه الفرد بصفة عامة . وهو يوضح أن هناك افتراضا شائعا بأن الحرية توجد فقط فى ظل الديمقراطية ولكن مونتسكيو لا يرضى عن هذا الافتراض . وهو يرى أن الحرية السىاسية لا تتكون من الحرية المطلقة وغير المقيدة ولكنها تتكون من حرية القيام بما يجب أن تقوم به ، أى حرية القيام بما تسمح به القوانين^(٧) . بعبارة أخرى فإن الحرية السىاسية تكون فى ظل حكومة معتدلة تحكمها القوانين وليس الافراد وحيث لا يوجد هناك استبداد من جانب من بيدهم السلطة . هذا الاستبداد فى رأيه من جانب موظفى الدولة والمسئولين عامة تعتبر شائعة الا اذا وجدت رقابة خارجية على الحكام تمنعهم من التماهى فى استخدام سلطتهم . ومن هنا يوضح مونتسكيو آراءه فى فصل السلطات . وهو يبين ان افضل مثل على نظام للحكم حافظ على الحرية هو انجلترا ، التى تأثر كثيرا بنظامها ، والتى عالجها بالتفصيل .

(٧) يقول مونتسكيو : محقا إن الشعب فى الديمقراطيات يصنع ما يريد كما يظهر ، غير أن الحرية السىاسية لا تقوم على صنع مايراد مطلقا ، ولا يمكن للحرية فى الدولة ، أى فى المجتمع ذى القوانين ، أن تقوم على غير القدرة على صنع مايجب أن يراد وعلى عدم الأكره على صنع ما لايجب أن يراده ، ويجب أن ينقش فى الذهن ما هو الاستقلال وماهى الحرية .

انظر : Montesquieu, De L'Esprit des Lois, op . cit . , pp . xi, 3 , p . 586 .

مبدأ فصل السلطات عند مونتسكيو :

فيما يتعلق بمبدأ فصل السلطات فقد تأثر مونتسكيو بالنظام الدستوري الذي يفصل بين السلطات مع الموازنة فيما بينها والرقابة - والمعروف ان لفظ الدستورية ادخل في اللغة الفرنسية من بعد افكار مونتسكيو ، كما يجدر أيضا التأكيد على أن مونتسكيو لم يقصد الفصل التام بين السلطات بل قصد وجود فصل مع وجود رقابة وتوازن بينها بحيث يضمن الا تطغى اى منها على الأخرى . وقد اعتبر ان هذا المبدأ (فصل السلطات) هو الضمان الوحيد الاساسى للحرية أى لحرية الأفراد . وقد أوضح هذا من تحليله لديناميكية النظام البريطانى وذلك عن طريق توضيح أن هناك ثلاث سلطات رئيسية فى كل حكومة هي^(٨) :

السلطة التشريعية : المختصة بعمل القوانين .

السلطة التنفيذية : المختصة بالشئون الخارجية .

السلطة القضائية : المختصة بتطبيق القوانين .

وبعد هذه البداية التى تشبه ما جاء به لوك تماما تناول مونتسكيو السلطات كما نعرفها وهى : السلطة .. التنفيذية ، التشريعية ، القضائية . وقد ترك للسلطة التنفيذية وظائف محدودة للغاية حيث قصرها على العلاقات الخارجية . ويعتبر من أهم نقاط قصوره هو انه لم يتناول الدور الاساسى لموظفى الدولة أو مهمة الحكومة فى ادارة شئون الدولة .

وقد أكد على أن فصل السلطات ووضع كل منها فى جهاز مستقل متخصص هو ضمان الحرية ، بينما وضع السلطات خاصة التنفيذية والتشريعية فى يد الملك يؤدى الى فقدان الحرية . واذا اتحدت السلطات الثلاث فى يد واحدة يصبح النظام على درجة متطرفة من الاستبداد ويضرب مثلا لهذا تركيا ونظامها السياسى ، كما أنه بالنسبة للسلطة القضائية فلم ير أن تترك لقضاة مهنيين بل يجب أن تكون فى يد محلفين ، على ان يختار المحلفون من نفس طبقة المتهمين ضمانا لحيثهم .

(٨) انظر ولمزيد من المعلومات ، المرجع السابق ، ص ٥٨٦ - ٥٩٠ .

أما عن السلطة التشريعية فيجب أن تقتصر في يد الشعب ضمانا للحرية بحيث يصبح كل مواطن حاكم نفسه وحيث ان هذا من المستحيل تطبيقه في الدول كبيرة الحجم فإنه يجب أن يقام مجلس تشريعي لممثلي الشعب بدلا من اجتماع الشعب كله . وهؤلاء الممثلون ينتخبون لتمثيل دوائر معينة بدلا من تمثيل الدولة ككل ، أى بحيث يعكسون رغبات الشعب في مناطقهم المحلية ، حيث الأفراد في منطقة معينة هم الأكفاء في اختيار من يمثلهم .

وبالنسبة للسلطة التنفيذية فتترك في يد الملك حتى يكون له حرية الحركة وتركها في يد واحدة أفضل من تركها في يد العديد من الأفراد ورأى أن وضعها في يد العديد من الأفراد المستبدين من السلطة التشريعية فيه قضاء على الحرية . وفي الوقت الذي يجب ان تجتمع فيه السلطة التشريعية دوريا فان السلطة التنفيذية تجتمع على الدوام ، وهى وان تركت في يد الحاكم الواحد كلية الا أنه يجب أن تخضع للرقابة من السلطة التشريعية . وعلى هذا فان نظام فصل السلطات يتوقف على الموازنة بين تلك السلطات حتى لا تطغى أى منها على الأخريات أى حتى لا تعطى أى منها صلاحيات كبيرة على حساب السلطتين الأخريين .

فضلا عن هذا فان فصل السلطات يتوقف أيضا على رقابة كل منها للأخريات حتى تضمن عدم استبدادها . فالسلطة التنفيذية تقوم بالرقابة على السلطة التشريعية عن طريق ما لها من حق الاعتراض ، والسلطة التشريعية تكون لها بعض الاختصاصات القضائية . كما أن المجلس التشريعي الذي يتولى السلطة التشريعية عند مونتسكيو يتكون من مجلسين أعلى وأنى وكل منهما يقوم بالرقابة على الآخر .

وقد تناول مونتسكيو في مجال تحليله لتوازن السلطات والرقابة بينها دور الجيش مؤكدا على ضرورة أن يكون الجيش مرتبطا ارتباطا وثيقا بالشعب في منع السلطة التنفيذية من أن تستخدمه في قهر الشعب نفسه . بمعنى أن الجيش يجب الا يدعم السلطة التنفيذية حتى لا يساعد هذا في استبدادها بالسلطات الأخرى ، كما يجب أن يخضع للرقابة حتى لا يقوم

بانقلاب عسكري يأتي بحكم استبدادي . وتلك الرقابة تتحقق عن طريق ابعاده عن السياسة تماما بعدم اعطائه سلطات كبيرة وكذلك عدم اعطائه فرصة التمرکز في مواقع معينة تمكنه من القيام بالانقلابات . وقد ذهب مونتسكيو الى حد اعطاء السلطة التشريعية الحق في حل الجيش .

ويؤكد مونتسكيو أن الحرية السياسية للمواطن تتمثل في هدوء البال الناتج من تأمين كل شخص على نفسه وممتلكاته ، أي أمنه في ظل النظام القائم ، ولتحقيق هذه الحرية يجب أن تنظم الحكومة بحيث تضمن ألا يخشى أي فرد من أي فرد آخر . وفي حالة اتحاد السلطات خاصة التشريعية والتنفيذية في شخص واحد فلن تكون هناك حرية بل سيكون هناك استبداد سيتمثل في الاستبداد بالقوانين وتطبيقها وفقا لأهداف واضعها وسيكون في رأيه بالضرورة نهاية لكل شيء ، وذلك إذا مارس السلطات نفس الشخص أو نفس الهيئة سواء كان النبلاء أو الشعب . وبالتالي فإن اهتمام مونتسكيو بالحرية مرتبط تماما بمبدأ فصل السلطات الذي يعتبر الضمان الأكيد لها .

الحقوق المدنية :

أما عن الحقوق المدنية فقد تناولها في مجال تحليله للحرية أيضا . فقد رأى تعديل القوانين المدنية والاجراءات بحيث يعطى الأفراد حماية كبيرة في مواجهة الأخطاء القضائية التي قد تتخذ بمعنى أن عقوبة الاعدام يجب ألا تطبق على أساس شاهد واحد فقط ، وان الادانة بالخيانة يجب أن تؤخذ بحرص شديد وان تتمشى العقوبات مع طبيعة الجريمة التي تتميز بالعنف أما الغرامات فتوقع في حالة المخالفات الخاصة بالملكية ، كما أن العقوبات المعنوية يجب أن تؤخذ أيضا بالحسبان .

الرق :

تناول مونتسكيو موضوع الرق ، حيث هاجم الرق والأساس الذي دافع به الكثيرون عنه ، باعتباره في رأيهم مؤسسة طبيعية ولازمة . أما بالنسبة لمونتسكيو فقد اعتبره مؤسسة مصطنعة وشيئا ضارا بالمجتمع وانه يقيد التطور الذاتي في كل من العبد والسيد على حد سواء ويشجع سوء

المعاملة من جانب البعض^(٩) . كما أنه يوضح أن الأسير في الحرب لا يمكن أن تطبق عليه العبودية على أساس أنه تعاقد بحيث فقد حريته في نظير المحافظة على حياته - ان هذا الرأي تبعا لمونتسكيو ليس دقيقا فان المنتصر ليس له الحق في السيطرة على حياة المهزوم كما أن المهزوم يفقده حريته فانه كأسير يفقد صلاحيته في الدخول في تعاقد ، وبالتالي فانه بدخوله في مثل هذا التعاقد يكون في الواقع خارجا عنه . من ناحية أخرى فان تبرير العبودية على أساس الشراء والبيع غير معقول أيضا على أساس أن البيع يتطلب الحصول على ثمن بينما العبد لا يحصل على أى ثمن لنفسه . وعليه فان الرق لا يعتبر مؤسسة طبيعية وانما مؤسسة مصطنعة . والانتاجية في المجتمع الحديث يمكن أن يصل اليها الفرد عن طريق العمل الحر في أوربا الحديثة ، وبالتالي لن يكون هناك داع للرق . بل أنه من المفروض قيام مؤتمر دولي للقضاء على تجارة الرقيق . وقد كان سباقا

لعصره في هذا المجال وان كان من الملاحظ أن هناك تناقضا كبيرا في آرائه في مهاجمته للرق حيث يبدو أنه يقصد به الرق بالنسبة للأوربيين لا بالنسبة للشعوب الأخرى ، حيث انه وهو رائد في الدفاع عن محاربة الرق فلسف استخدام الأفريقيين كرقيق بل اعتبر انه من الطبيعي والضروري استخدامهم ففي «روح القوانين» نجد مونتسكيو رائد الدفاع عن الحقوق ومن أشد المناهضين للرق يدافع في نفس الوقت عن اخضاع الأفريقيين لتجارة الرقيق بل ويبررها ويرشدها بطريقة بعيدة عن الرشد والانسانية مع صيغها بصيغة مسيحية ، فيقول : «اذا طلب منى أن أدافع عن حقنا المكتسب لاتخاذ الزوج عبيدا ، فاني أقول ان شعوب أوربا بعد أن أفنت سكان أمريكا الأصليين ، لم تر بدا من أن تستعبد شعوب

(٩) ففي قول مونتسكيو : «الرق في معناه الصحيح هو وضع حق يبلغ من جعل انسان ملكا لآخر ما يكون به هذا سيد حياته وأمواله المطلق ، وليس الرق طيبا بطبيعته فهو غير مفيد للسيد ولا للعبد لانه لا يستطيع صنع شيء عن فضيلة وغير مفيد للسيد لأنه يألف مع عبيده جميع أنواع العادات السيئة ، لأنه يتعود من حيث لا يشعر فقدان جميع الفضائل الخلقية لأنه يصبح عاتيا ، متسرعا ، قاسيا ، غضوبا ، شهوانيا ، جائرا .

المرجع السابق ، الجزء الثالث ، الباب الحادى عشر .

أفريقيا لكي تستخدمها في استغلال كل هذه الأقطار الفسيحة ... والشعوب المذكورة ما هي الا جماعات سوداء البشرة من أخصم القدم الى قمة الرأس وأنفها أفطس فطسا شنيعا بحيث يكاد يكون من المستحيل أن ترثي لها ، ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الله سبحانه وتعالى وهو نو الحكمة السامية قد وضع روحا وعلى الأخص روحا طيبة في داخل جسم حالك السواد ... إن من المستحيل أن نفترض أن هؤلاء الناس بشر ، لأننا إذا افترضنا أنهم بشر فإننا سنبدأ في الاعتقاد بأننا لسنا مسيحيين،^(١٠) .

أهمية الظروف البيئية ونسبية القوانين :

من ناحية أخرى فان اهتمام مونتسكيو بنسبية القوانين ادى الى التركيز على نسبية الحكومات . فقد نظر إلى المجتمعات باعتبارها كائنات بيولوجية طبيعية ، وعليه فهي مختلفة ومن ثم فقد اراد أن يفسر اختلافاتها .

بمعنى أنه تناول أهمية البيئة وأثرها على التنظيم السياسي والاجتماعي ويعتبر هذا من أهم اسهامات مونتسكيو - فهو يعطى أهمية خاصة لاختلاف المناخ وأثره على اختلاف الأفراد - حيث يؤثر مباشرة على انسجتهم وسلوكياتهم^(١١) ومن ثم أثره على النظم السياسية . والحرية السياسية في رأيه توجد بصفة عامة في المناخ الأقرب للبرودة وفي الطقس المتغير حيث الأفراد في حركة ونشاط . أما في المناخ الحار فالأفراد في خمول وفي حاجة للعبيد للقيام بالعمل . وفي هذا يوضح كيف أن المناطق الشمالية في آسيا سيطرت على المناطق الحارة في الجنوب . بينما في أوروبا فان اقتراب المناخ من البرودة والتقارب بين مناخها لم يتح لأى منها السيطرة على الآخرين .

أما بالنسبة لمدى خصوبة الدولة ، فقد تناول أثرها على نظام الحكم بها موضحا أن حكومة الفرد الواحد توجد غالبا في البلدان الخصبة ، بينما البلدان غير الخصبة فتوجد بها حكومة الجماعة ، أما المناطق الجبلية

(١٠) Montesquieu, De L'Esprit des Lois, op . cit . , Troisième Partie, Livre xv, 5 , p . 620

(١١) انظر المرجع السابق ، ص ٦١٣ - ٦١٨ .

فتسود بها الحرية : «حيث تكون الحرية هي المتاع الوحيد الذى يدافع عنه الأفراد» .

اختلاف الأديان : وأثرها على اختلاف النظم السياسية .
فالمسيحية يراها متمشية مع الحكومات المحدودة والمعتدلة بينما الاسلام ،
وقد أطلق عليه «المحمدية» فانه أفضل فى الحكومات المستبدة فى رأيه .
وبالنسبة للكاثوليكية ، فقد رأى أنها أفضل للملكيات أما البروتستنتية ،
فهى أفضل للجمهوريات^(١٢) .

وقد أكد على أهمية التسامح الدينى فى كل الحالات «لاسيما عند
تعدد الأديان»^(١٣) ، مع ضرورة تدخل الدولة لضمان تحقيق ذلك . وأيا
كانت الديانة التى يدين بها الحاكم فى الدولة فإن مونتسكيو يؤكد على وجود
علاقة ارتباط بين تدين الحاكم وعدله وبنفس المثل الحاد الحاكم ومدى
ظلمه واستبداده بل إن العلاقة بينهما طردية . وهو يؤكد على هذا بقوله :
«ويعد الأمير الذى يحب الدين ويخشاه كالأسد الذى يذعن لليد التى تلاطفه
أو للصوت الذى يسكنه ، ويعد الأمير الذى يخاف الدين ويمقتة كالوحوش
التي تقرض القيد الرادع لها من الانقضاء على المارين ، ويعد الأمير
الذى لا دين له كالحيوان الهائل الذى لا يشعر بحريته إلا اذا مزق
وافترس»^(١٤) .

مساهمات مونتسكيو فى الفكر السياسى :

يعتبر فى افكاره سباقا على عصره خاصة فى مجال الفكر الغربى
وان كان من الملاحظ أن تعميماته الخاصة بالدول غير الأوربية تتميز بعدم
الدقة نظرا لظروف العصر وصعوبة الاتصال والمواصلات . فضلا عن

(١٢) انظر المرجع السابق : ص ٦٩٨ - ٦٩٩ .

(١٣) ففى قول مونتسكيو : «ومن المفيد ، انن ، أن تطلب القوانين من هذه الاديان المختلفة
ألا يكدر بعضها صفو بعض فضلا عن عدم تكدير صفو الدولة ، ولا يعد المواطن
مطيعا للقوانين مطلقا باقتضاره على عدم تكدير كيان الدولة ، بل يجب عليه ، أيضا
ألا يكدر أحد من المواطنين أيا كان» .

(١٤) انظر : المرجع السابق ، الجزء الخامس .

أنه لم يقدّر آراءه على الدراسة التجريبية على خلاف ابن خلدون . ومن المعروف أن ابن خلدون كان الرائد الأول في تحليله نظرية المناخ كما طور آراء أخرى لم يتناولها مونتسكيو فيما يتعلق بنظرية العمران . ومع هذا فإن مونتسكيو قد أسهم اسهاما كبيرا في الفكر السياسي عن طريق تناول مبدأ فصل السلطات مع التأكيد على أهمية الرقابة والتوازن بينها . كما أن مونتسكيو أكد على الأبعاد الاجتماعية مما ترك بصماته على آرائه في نسبية القوانين ونسبية الحكومات وحتى نسبية القيم . وقد بدت هذه المساهمات الأخيرة في دراسة الحكومات المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية . ومونتسكيو خرج بحقل استقراء التاريخ من الأبعاد أو المحدوديات الزمنية والمكانية المحددة بالمطالعات والرحلات حيث درس بشمول التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل زمان ومكان . فهو لم يسترسل في محاولات ميتافيزيقية على نحو ما ذهب إليه من يتصورون الإنسان تصورا تجريديا كما لم يقف مثل غيره عند حد تناول بعض الشعوب في أحوال خاصة ولكنه تناول جميع سكان العالم وتطرق لأحوالهم الحقيقية والعلاقات بينهم كل حسب ظروفه البيئية المؤثرة . وقد كان منطلق مونتسكيو «نظرية القانون الطبيعي» حيث استخدم هذه النظرية التي سيطرت على الفكر الغربي منذ مابعد أرسطو . ولكنه تميز بتخطيها وكان سباقا على عصره في هذا المجال ولم يقدر منهجه في هذا المجال إلا في القرن ١٩ بعد نمو المدرسة التاريخية . وقد رأى أن العدالة المجردة كانت سائدة قبل ظهور القانون الوضعي الذي هو نتاج لتكيف القانون الطبيعي مع الزمان والمكان تاريخيا وجغرافيا على التوالي . والحكومة مثلها مثل القانون حيث ترتبط نشأتها ونوعها بالمكان والزمان ، فقد ركز على نسبية القوانين ونسبية الحكومات ونسبية القيم ولم يؤمن بالعالمية بل بالاختلافات والتميز عامة فقد أكد على النسبية المعنوية .

وخلاصة الأمر أن مونتسكيو وإن كانت آراؤه في كثير من الحالات لا تتسم بالدقة أو الموضوعية إلا أنها استخدمت كالقاعدة التي تقوم عليها الدساتير في العالم منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى اليوم . وتتمثل أهم مساهماته أساسا في نظرياته في مبدأ فصل السلطات ، فضلا عن تعميماته

فى مجال الحكومات المقارنة. وأثر البيئة على النظم السياسية وبالطبع على القيم والقوانين السائدة - الأمر الذى تمثل فى «الاتجاه الايكولوجى» «Ecological Approach» الذى تبلور بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية . ومونتسكيو كثيرا ما ينظر اليه فى الغرب على أنه المؤسس الحقيقى للمنهج التاريخى .

الفصل الخامس

ادموند بيرك Edmund Burke

(١٧٢٩ - ١٧٩٧)

يعد آخر مفكرى القرن الثامن عشر وأهم ما يعنينا من أفكاره هو مايتعلق بأرائه المعارضة للثورة والتي تعتبر رجعية الى حد كبير وتتمثل فى الوقوف فى وجه التغييرات الجذرية مع التأكيد على ضرورة الاصلاح والتغيير البطيء . بمعنى آخر فانه وان نشد الاصلاح فى اطار ماهو قائم إلا أنه رفض التغيير الجذرى الذى يطيح بالوضع القائم وعلاقات القوى القائمة . ومن هنا فقد هاجم بيرك الثورية عن طريق تحليل الثورة الفرنسية التى عاصر بعض أحداثها الدامية . والواقع فان التماذى فى الحكم الارهابى ترك آثاره القوية على آراء بيرك الذى عبر عن نظرية متكاملة فى المحافظة .

الظروف المؤثرة على أفكاره :

ومن الطبيعى أن بيرك قد تأثر الى حد بعيد بظروفه الشخصية وتجربته فضلا عن تأثره بظروف الثورة الفرنسية بأبعادها الدامية^(١) . فقد ولد بيرك فى ايرلندا من أب بروتستنتى وأم كاثوليكية ولكنه عاش حياته السياسية فى انجلترا - أى أنه عاش فى مجتمع مخالف منتميا للأقلية الدينية . وقد درس القانون واهتم بالمسرح وعمل فى البرلمان ، وقد دخل مجلس العموم وانضم الى مجموعة من التقدميين الليبراليين ، وكان مجلس العموم يتميز بالانشقاقات كما كان الانتخاب يقوم على أساس ارسقراطى . وقد انتمى الى حزب الهويج . ومع أنه كان من الناحية النظرية ليبراليا

(١) انظر ولمزيد من المعلومات عن بيرك وافكاره : . 464 - 495 . pp . . cit . . Ebenstein,

الا أنه لم يؤمن بالارتكاز على المبادئ الطبيعية والحقوق الطبيعية بل اعتمد على المنفعة الاجتماعية في آرائه عن الدولة . هذا وقد اتخذ بيرك موقفا خاصا ضد السياسة الاستعمارية البريطانية ، وخاصة ضد شركة الهند الشرقية مما جعل الحكومة تدخل تغييرا في سياستها .

وفي المرحلة الأخيرة من حياته ربط كتاباته بالثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي عاصرها وكان آخر كتاباته هو «انطباعات عن الثورة في فرنسا Reflections on the Revolution in France» الذي ظهر في العام الذي تلاها ، وبالتالي فقد جاء كتابه الأخير هذا تعبيرا عن أهم أحداث العصر وهو الثورة الفرنسية .

وبيرك يعتبر من المفكرين القلائل الذين عملوا واقعا بالسياسة ، فقد عاش معظم حياته كسياسي محترف وبالتالي فان أفكاره لم تأت كنتاج لدراسة بل كنتاج للخبرة بالدرجة الأولى وأراؤه جاءت كانعكاسات للأحداث وكانطباعات خاصة .

منهاجه : وكان منهاجه هو البدء من حدث وحيد والتحليل منه للوراء . وقد كان بيرك يسعى لإصلاح السياسة الانجليزية في مجالاتها المختلفة وبالتالي فقد انتمى وباستمرار الى المعارضة ، ربما كان هذا لظروفه الشخصية . وكان محايدا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه مما مكنه من إبداء رأيه - وفي هذا ينكرنا بعدم الانحياز العاطفي لأرسطو في كتاباته . كان بيرك كثير الشك في الأهواء السياسية وفي العواطف الضخمة وان كان قد اعتبرها مهمة ولكنه اعتبر أن الأهم هو ضرورة وجود تحالف بين العقل والعاطفة ، وهو مايعرف حاليا بالأيديولوجية ، فأى من العقل والعاطفة وحده يخطيء وقد يدفع الفرد الى اتجاه معين متطرف ولكن كليهما معا يحققان توازنا في تصرفات الفرد . وفي رأيه «أن الانسان مخلوق من أجل التأمل والعمل» وانه إذا ما أتبع طبيعته سيحقق النجاح في كليهما .

وواجب السياسي في رأى بيرك ، وهو فيلسوف ورجل حركة في وقت واحد ، أن يوجد الوسائل اللازمة لتحقيق الغايات المثالية .

ومع أن بيرك بدأ بتبنى نظرية العقد الاجتماعي ولكن آراءه فيها جاءت بعيدة عن الوضوح والتحديد وإن كان قد ظل مؤكداً على أن العقد أبدى ومفيد للأجيال ، مستخدماً تلك الفكرة في مهاجمة مبدأ الثورة في حد ذاته .

آراؤه في الثورة والاصلاح :

يوضح بيرك أن فكرة الحقوق الطبيعية للإنسان التي نادى بها روسو أو حتى تلك التي تناولها لوك فكرة مجردة لا تقوم على الحقيقة وما الحقوق الطبيعية في رأيه إلا من اختلاق الإنسان ، فالعلاقات الاجتماعية وجدت مع الإنسان ولم تطرأ عليه . وإن محاولة تحديد حقوق الأفراد واستنباط دستور منظم منطقياً منها لن يؤدي إلى حكومة يمكن أن يعيش في ظلها الأفراد ويكونون أسعد . فاعلان حقوق الأفراد الطبيعية هو ببساطة «مختار الفوضوية» . حسب تعبيره .

وقد نظر إلى أن المجتمع ليس مجرد تجميع إلى مجموعات مختلفة داخلية فيه وقابلة للتبديل العشوائي من جانب أعضائه ولكنه بمثابة كائن طبيعي حي تتكون أعضاؤه بعمق من حياتها المشتركة مع إيقاع تغير ونمو متراكم خاص به^(٢) . وبالتالي فإن الاستعداد لتحطيم النسيج الاجتماعي أو تجربة ذلك يمتص كل قوة الحياة الاجتماعية . فالانقطاع العنيف وعدم الاستمرار يحرم الفرد من وجوده الاجتماعي : من الميراث وغيره من الحقوق والارتباطات . والمجتمع سيذوب في رماد وتراب الفردية . فالمجتمع ما هو إلا شيء حي ينمو ويمتد نحو الماضي والمستقبل . وهو يرى أن إحداث تغييرات جذرية في المجتمع يؤدي إلى إفساد النمو الطبيعي وتعطيل التطور البطيء وذلك بقطع الاستمرار . وقد أكد على أن الأفراد والساسة ليس لديهم القدرة الكافية على التنبؤ بالمستقبل ورؤية آثار التصرفات في الأمد البعيد ، وعليه فإن أضمن الحلول يجب ألا يبنى على المجازفة أو على العواطف والأحقاد بل يجب أن يبنى على المجتمع وما ورثه من قيم سابقة . وقد رأى بيرك أن المجتمع في كافة أشكاله عبارة

Thomson, op . cit . , 123

(٢) انظر :

عن تعاقد ومشاركة بين من ماتوا والموجودين والذين سوف يولدون .
ومن هنا فالمجتمع يتميز بالاستمرار من جيل لآخر ولا يمكن لقلة في أى
جيل من الأجيال الادعاء والقول بأنها ستأتى بعهد جديد أو تأتى بالجديد
الذى يقلب المجتمع رأسا على عقب ويفتح الطريق الى أوضاع مختلفة
تماما عما ورثه المجتمع . وفى حالة احتمال تغييرات جذرية بالشكل
المتكور سيتلوها بالضرورة رد فعل عكسى . وقد تأثر بيرك - كما سبق
أن نكرنا - بالثورة الفرنسية وما تبعها من بعض الأحداث الدامية . وعليه
فإن بيرك يهاجم «يوتوبية الثورة» وسعيها المتطرف الى تجديد أنسجة
المجتمع مؤكدا على أن مثالية كهذا تفتح هوة لا يمكن وصلها بين ماهو قائم
وما يجب أن يكون . فالجوانب المعنوية فى رأيه فى أبعادها الخيرة
والسيئة ، ومميزاتها ومساوئها لا يمكن أن تكون واضحة تماما فهى لا تتمثل
فى بياض ناصع وسواد فاحم . والأهداف الاجتماعية فى أحسن المجالات
يجب أن تقوم على التقويم والمساومة . كما نكر أن الحرية - وهى
المثالية الثورية العظيمة - تعتبر إحدى الفضائل الهامة التى يرجى
تحقيقها ، ولكن هناك فضائل أخرى يجب عدم إهمالها مثل العدالة والسلام
والنظام ، وهى فى الواقع لاغنى عنها لحقيقة الحرية نفسها .

وقد أكد بيرك أن حقوق الفرد أو حقوق الانسان التى رفعت الثورة
الفرنسية شعارها تعتبر كلمة جوفاء ، وأن الأهم ليس الشعار نفسه بل
التطبيق ورفع مستوى معيشة الأفراد . وهو يشير فى هذا المجال الى أن
التغيير الجذرى وإن كان يحدث فى الواقع إلا أنه يفسد المجتمع . فقد آمن
بالاصلاح ويعنى به الاصلاح البسيط وليس القفز . كما آمن بالتغيير
الملائم للظروف وليس المصحوب بالطفرة . ومثل هذا التغيير فى رأيه
هو الملائم فى الأمد الطويل وهو المؤدى الى الاصلاح فى المستقبل كما
أن مثل هذا التغيير البطيء لن يحمل الأجيال القادمة أعباء . وهو يوضح
أن الاستمرار التاريخى للجماعة يفرض تغييرا مستمرا ولكن التصرف
السياسى لا يجب أن يتم فى ظل روح الاختراع الحر والتجربة ولكن فى
ظل ثقافة وتقاليد النمو الداخلى للمجتمع : وفى رأيه أن الصورة المناسبة
هى صورة البستانى الذى يرعى النمو وليس المهندس الذى يجرى

التجارب ويقوم بعملية الانشاء^(٣) .

وعليه فقد كان بيرك في جانب التعقل والحرص في التغيير مهاجما الاندفاع السياسى ، وبالتالي فقد أيد الثورة في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لأنها نتجت عن التطور البطيء الحريص ، بينما عارض الثورة الفرنسية لأنها نتيجة تغيير شامل جذرى ؛ فهي قائمة على نظرية تخاطب العقل : هي نظرية حقوق الانسان ، وباسم العقل تضع جانبا التقاليد والممارسات السائدة لقرون . وبينما يرى المؤرخون أن الأحداث التاريخية فريدة ولا تتكرر ، رأى بيرك - بنظرة السياسى المجرب - أنه من الممكن تعميم ظاهرة خاصة على حالات مشابهة ، وهذا ما طبقه على الثورة الفرنسية .

وفى تأكيده على أولوية الواجبات على الحقوق يوضح بيرك أن المجتمع قد يكون أساسه الأصلي التعاقد ولكن بمجرد قيام الحكومة فإنها لا تعتمد على مجرد موافقة الأفراد على عملها ، أو أن سلطتها لا تستمد من الارادة الشعبية . فكل فرد عليه واجب طاعة واحترام المؤسسات السياسية والاجتماعية التى يجدها قائمة وأن الذين ينادون بأن الفرد حر فى طاعة أو معارضة تلك المؤسسات ينادون ببساطة بالفوضوية والتحلل السياسى . وأنه من الضرورى الاعتراف بالالتزام باحترام القانون لأنه إذا لم يتوافر ذلك فلن تكون هناك قاعدة للاستقرار السياسى . وعلى عكس افتراضات معظم مفكرى العقد الاجتماعى فإن التزاماتنا لاتعبر دائما - وفقا لرأى بيرك - عن ارادتنا الخاصة ولاتنبع من اتفاقاتنا التى تعبر عن هذه الارادة . فالرابطة بين الآباء والأبناء ليست اختيارية وانما هى طبيعية ، ومع ذلك تفرض الالتزامات على الجانبين . وبنفس المثل فان مولد الفرد فى مجتمع ما يفرض بعض الواجبات عليه «فمكان كل فرد يحدد واجبه» .

مهاجمته للمبادئ الثورية :

هذا وقد هاجم بيرك بعض المبادئ الثورية ، خاصة مايتعلق

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

بالسيادة الشعبية وحق الشعب في تغيير الحكومة وفقا لرغبته ، وكذلك صوت الأغلبية كتعبير عن الارادة العامة والحاجة للمساواة السياسية والدستور المكتوب . بل إنه أكد على سمو المبدأ الارستقراطي على الديمقراطي وأن الزعامة في الجمعية الواسعة - ذات الأساس الشعبي - يجب أن تأتي من أولئك المتميزين بحكم النكاء أو الغنى أو نبالة المولد : أي الذين يكونون «ارستقراطية طبيعية» . فهؤلاء يجب أن يكون لهم نفوذ خاص في المجتمع أكثر مما قد تعطيه لهم نسبتهم العددية الى مجموع السكان حتى لاتضيع مساهماتهم وسط أصوات الجماهير العريضة الجاهلة ، حيث ان في ذلك عدم عدالة شديد .

وقد أبدى بيرك تبجيله للمؤسسات السياسية العتيقة أي التي تطورت تدريجيا . ويؤكد على أن التغييرات الطفيفة غير الواعية التي تمت على مر العصور وعلى أساس التطور السياسي البطيء تعبر عن الآمال والحاجات الخاصة بأمة معينة وتتبلور تدريجيا في اطار قانوني متقبل ودستور غير مكتوب وتمثل الحكمة العميقة للجنس . وقد كان معجبا بالدستور الانجليزي كرمز للامتياز والحكمة السياسية حيث تتوازن في ظله السلطة والحرية وتحمى الحياة والملكية ولكن ليس عن طريق مبادئ عامة بل عن طريق عمل القانون ، كما تعمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية على الرقابة والتوازن . والحاجة الى المساومة المستمرة تمثل أساسا أكثر قوة ومثانة للحكومة من تطبيق المبادئ المجردة . ومن رأيه أن الدستور يضمن الاستمرارية حيث يقوم على مثالية الاستمرارية .

تعريف بيرك للحزب السياسي :

وقد كانت كتابات بيرك تعكس باستمرار طابع المعارضة والنقد للتنظيمات والشخصيات السياسية وقد كتب في وقت ظهور حزب الحكومة وبالتالي كتب عنه بمفهومه الحديث . وقد كان من أوائل الذين كتبوا عن الحزب بطريقة سلسلة ومازال تعريفه للحزب مستخدما فقد عرفه بأنه : «اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعا» .

أهم مساهمات بيرك :

وبصفة عامة فإن افكار بيرك تتضح فى اطار آرائه الخاصة بالتقليدية والمحافظة وأولوية الواجبات على الحقوق وان كان البعض يعتبره يمثل ردة فى الاتجاه الليبرالى الغربى خاصة معالجته للقيود الواردة على الحرية الا أنه فى الواقع يمثل نظرة موضوعية لواحدة من أهم الظواهر فى النظم السياسية والفكر السياسى وهى : الثورة . وتعتبر آراؤه الى حد بعيد مكملة لما جاء به أرسطو ، وبالتالى فانها تختلف جذريا مع ما جاء به لينين من بعده .

الفصل السادس

هيجل Georg Wilhelm Hegel

(١٧٧٠ - ١٨٣١)

يعتبر هيجل من المفكرين الذين تركوا أثرا هامة في الفكر والحياة السياسية . وكان رائدا للمدرسة الألمانية وقد بنى ماركس أفكاره على نظريته وإن كان قد قلبها رأسا على عقب ولكن الأساس خاصة فيما يتعلق بالجدلية مرجعه هيجل .

وأهم ما جاء به من أفكار يدور حول تفخيم إن لم يكن تقديس الدولة . وما زالت أفكاره تمثل جزءا هاما من تراث الفكر الألماني .

نشأ هيجل نشأة عادية ، فقد جاء من عائلة بورجوازية وكان ابن موظف كبير في الدولة . ولم يكن مهتما أساسا بالفلسفة ولا بدراستها ولكن كان اهتمامه الأصلي بدراسة اللاهوت والتاريخ وإن كان قد أصبح في عام ١٨١٦ استاذا ورئيسا لكرسي الفلسفة بجامعة هيلبرج .^(١) وقد قضى حياته بالأكاديمية ولم يعمل بالسياسة وإن كان له احتكاك بالحياة السياسية اليومية ولكنه أصبح فيما بعد - بتشجيع من فردريك الثالث - فيلسوف الحياة الألمانية . أي أن هيجل أمضى حياته كفيلسوف محترف . وقد عمل هيجل على التصدي وعلاج بعض المشاكل التي بدأت تتضح في القرن التاسع عشر ، وقد كانت نظرياته في وقت كان فيه تيار الرجعية قد تقهقر من أوروبا وسيطرت الملكية والقومية .

(١) انظر : د . زكريا ابراهيم ، هيجل أو المثالية المطلقة ، عبقريات فلسفية ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٠ ، ص ٨٧ . وقد أشارت بعض المصادر أنه عين استاذا للفلسفة بجامعة برلين عام ١٨١٥ خلفا لفخته . ولمزيد من المعلومات عن حياته وكتابه انظر المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٩٧٠ .

وفي كتاباته نجد فكرة القومية المبنية على الدولة العضوية . ولقد عاصر الثورة الفرنسية ورأى أنها مرتبطة بأشياء أخرى عاشت في القرن الثامن عشر . وقد تأثرت أفكاره بتيارين أساسيين : هما الفكر اليوناني من جهة والثورة الفرنسية وأفكار روسو - فيلسوفها - من جهة أخرى . ولكن حماسه للثورة الفرنسية يخمد بعد وصول الديكتاتورية اليقوبية بعدها الى أقصاها وبالتالي ينتقل هيجل من فيلسوف ثوري هدام الى فيلسوف محافظ .

الفلسفة والواقع والتطور :

وقد اعتبر هيجل أن الفلسفة تقوم على التعرف على ماهو قائم فعلا لامحاولة فرض أشياء وأفكار على العالم . وان الشيء المنطقي هو المقترن بشيء قائم وموجود في الواقع . فلم يفصل هيجل بين ماهو كائن وما يجب أن يكون ، وأكد على أن الموجود حقيقي والحقيقي موجود . وقد بنى منهجه الفلسفي على أن : «ماهو فكري واقعي وأن ماهو واقعي فكري»^(٢) .

ونكر هيجل أن الفلسفة السياسية لا ترتبط بما يجب أن يكون ، حيث ان الفيلسوف لا يجب أن يرسم مشروعاً خيالياً يخفى وراء الحقيقة ولكن يجب عليه أن يحلل ماهو واقع فعلا . كما رأى أن مقدرة الافراد على تفهم العالم محدودة وان مهمة الفلسفة هي التفهم والتفهم فيما يتعلق بالتطورات المختلفة في العالم . كما تكرر أن الشئون الانسانية أشكال من التواجد يمكن تفهمها في ظل مفهوم الاستمرار والصيرورة . كما بين أن الظاهرة المعنية لا تأخذ صفاتها أو مميزاتها من كونها فريدة ولكن من مكانها في عملية التطور . ولم يؤمن هيجل بالفردية التي اجتاحت الفكر الأوربي منذ القرن ١٧ . وعلى هذا فقد أكد أنه لا يوجد في العالم شيء له وجود حقيقي إلا إذا ارتبط بعملية التطور . وتركيز هيجل هذا على الاستمرار والتطور جعل البعض يضيفه الى قائمة الاتجاه المحافظ . وقد

(٢) د . محمد عبد المعز نصر ؛ فلسفة السياسة عند الألمان : دراسة في الفكر الالمانى الحديث ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٥٨ .

أكد هيجل فى هذا المجال على أن تفهم المجتمع لا يكون بتجزئته الى عناصر - وذلك على خلاف الاتجاه الذى كان شائعا فى ذلك الوقت - ولكن بأخذ الموضوع كله فى عملية التطور .

رأى هيجل فى الجدلية الفلسفية والتاريخية :

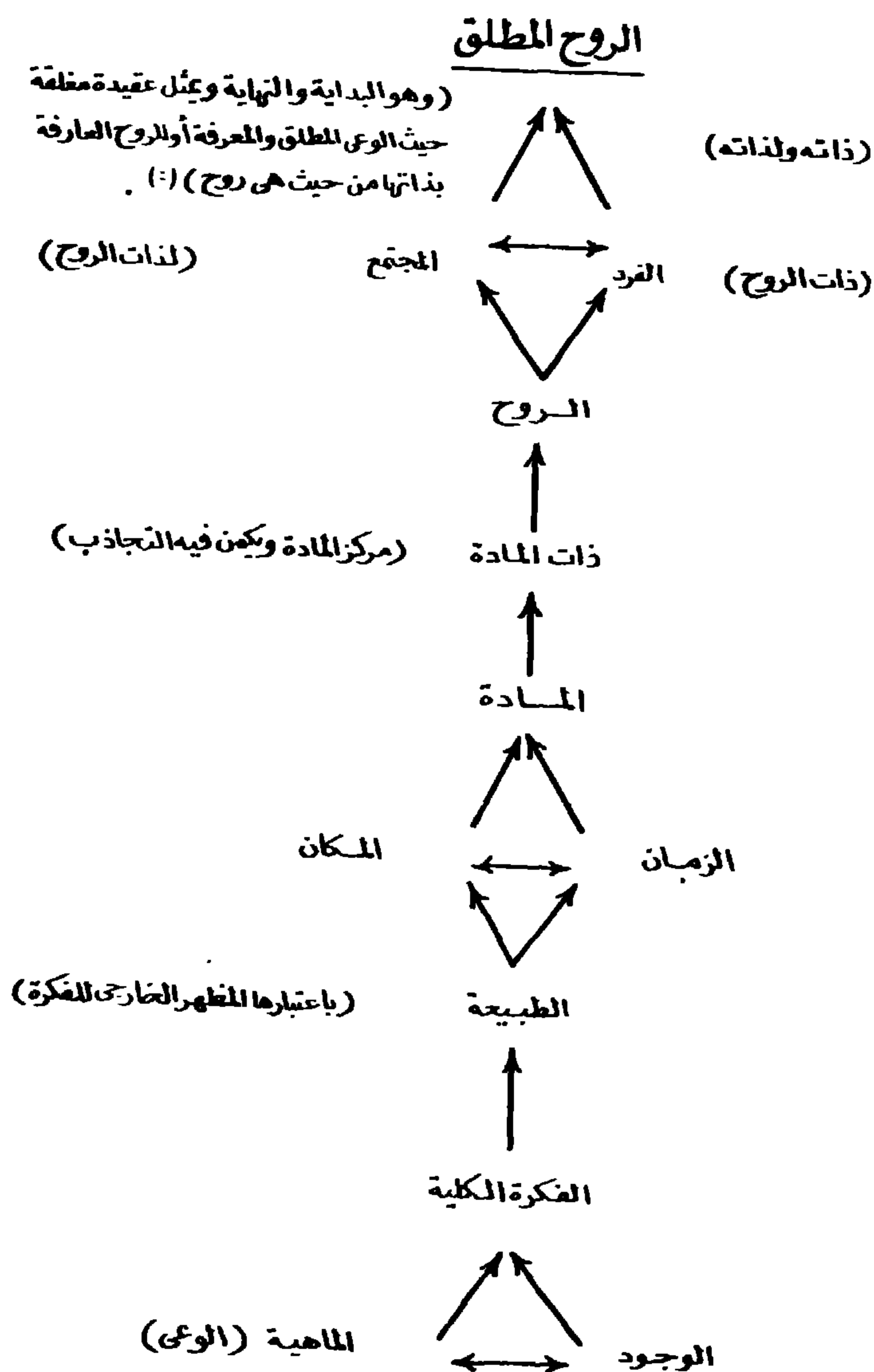
نظر هيجل الى التاريخ على أنه ممكن أن يكون له معنى وتمييز فيما يتعلق بالعلاقة بين تعايش التنظيمات أو المؤسسات أى أنه فى رأيه يمثل تماسكاً على مر الزمن . كما أوضح أن التاريخ له ميزة أساسية هى الحتمية . كما أكد هيجل أيضا على أن التاريخ له أيضا منطق وأن طريقة تفهم العالم لا تكون إلا بالنظر الى ماهو متناقض وماهو غير متناقض من الأمور وهذا مايسميه بالأسلوب الجدلى أو الديالكتيكى . والمعنى القديم لهذا الأسلوب هو أنه تفكير يقوم على التوفيق بين المتناقضات والمتعارضات أو الأضداد فى اطار مفهوم التوليد . وقد اراد هيجل من وراء اتباع هذا الأسلوب الوصول الى طريقة لتبرير التغيير . ومع أن المفكرين اليونانيين القدماء استخدموا الديالكتيكية^(٣) - من ذلك ما يبدو فى محاورات افلاطون - إلا أن هيجل هو الذى أرسى دعائم الديالكتيكية كمنطق فلسفى لدراسة الظواهر العامة .

والمنطق الجدلى - الديالكتيكى - قائم على التسليم بوجود العلاقات بين الأشياء والتناقضات بينها : وهو فى هذا يأتى عكس المنطق الصورى والفلسفة الميتافيزيقية التى تنادى بأن الأشياء قائمة بحد ذاتها ولا يوجد علاقات بينها ، وبالتالي لايعترف بالتناقضات فى الوجود أو الفكر .

وعليه فالمنطق الجدلى يسلم بوجود موضوع أو نظرية أو أطروحة Thesis ، ونقيضها Anti - thesis ونقيض النقيض الذى لايتأتى من فراغ بل كنتيجة للتوليف Synthesis بين النظرية ونقيضها . وبالتالي فالمنطق الجدلى على خلاف المنطق الصورى قائم على الديناميكية وليس الاستاتيكية وذلك بالنظر الى أن كل شىء فى حركة وتغير .

(٣) وكلمة دىالكتيك أصلها يونانى فهى مشتقة من «Dialegetia» التى تعنى الالتقاء للمحاورة بهدف الاقتناع القائم على البرهان . وبالتالي فقد أصبحت كلمة دىالكتيك تعنى لفظيا فن البرهان .

ويمكن تبسيط أهم أبعاد الجدلية من الناحية الفلسفية عند هيجل في الشكل التالي :



(٤) وهي تتمثل في ادراك المطلق بواسطة العقل البشري : والمطلق والله عند هيجل لفظان مترادفان ، فهي تقع في دائرة الدين حيث لا تخرج عن معرفة الله .
لمزيد من المعلومات انظر ولتر ستيس ، فلسفة هيجل ، فلسفة الروح ، المجلد الثاني ، بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ .

فالموضوع أو النظرية عند هيجل كنقطة بداية هي الوجود : حيث الروح توجد أول ما توجد على نحو مباشر وهي تمثل معطى تاريخيا هو عبارة عن الوجود المميز لشعب ما أو لجماعة ما داخل هذا الشعب على أن يكون لدى أفرادها وعى بذاتها وتميزها .

والفلسفة الجدلية هي التى تؤدى عند هيجل الى تحرير الفرد من سلطة الحس وتحرير العالم من سيطرة الواقع الظرفى - حيث هذا الواقع يتسم بالجمود ولايتمشى مع تطور حركة التاريخ . فالواقع الحقيقى للمجتمع - أى الواقع الحركى - يتطلب لبلورته وتجسيده جعل الواقع الظرفى يتمشى مع الجدلية التاريخية التى هي الوعى بالحرية .

هذا وقد قدم هيجل تحليلا كاملا لروح العالم «Welgeist» - فى حركتها وصيرورتها - والاتجاه نحو الروح بدءا من النفس الى الوعى أو الشعور . وقد استخدم الجدلية فى وصف تاريخ الحضارة البشرية الشاملة ، سواء فى جوانبها البسيطة : المعرفة الحسية أو التجريبية ، أو فى أعلى جوانب المعرفة : المعرفة الفلسفية أى معرفة المطلق .

وعليه فقد حاول أن يوضح قيمة الحركة المستمرة فى العالم والأنظمة السياسية والاجتماعية ذاكرا أن الأشياء يمكن أن يكون لها معنى اذا نسبت الى غيرها ، أى أنه حاول أن يفسر التغيير فى العالم بالامتداد الى المنطق الجدلى على أن الاشياء بطبيعتها متغيرة .

وبالتالى فقد هدف من تحليل التاريخ الى التأكيد على النسبية لا الاطلاق ورأى أن الأشياء فى تغيرها تتحول الى نقيضها بل إنها فى النهاية تتحول الى أشياء جديدة تختلف عن الأصل والنقيض . وقد رأى هيجل أن تاريخ العالم «يتبع مملكة الروح» ، وان للروح طبيعة حتمية تفرض هدفا وخطة تعمل تلقائيا وذاتيا لتحقيقها وانها فى عملها هذا تحقق الحرية الحقيقية فى رأيه . فالحرية هي طبيعة الروح وجانبيتها .

وبتطبيق هيجل للجدلية على التاريخ نظر الى التاريخ البشرى على أنه تاريخ صراع وتناقضات ، ومع هذا فهناك تناسق ومصالح وهناك حركة مستمرة . فهو يتميز بعملية ديناميكية على مر العصور وتغير

المراحل الى أعلى بحيث أن كل مرحلة تعتبر خطوة متقدمة على سابقتها في التاريخ البشرى . وفي حركة التاريخ فإن المبدأ الأساسى الذى يفرض نفسه على التاريخ هو الحرية . فالتاريخ يمكن تعريفه على أنه نوع من التحقيق الديناميكي للحرية حيث أن هناك اتجاهاً مستمراً للسعى نحو الحرية ، باعتبارها الهدف المطلق للتاريخ .

وقد ضرب مثلاً بأنه فى الدول الشرقية القديمة : كان الحاكم المستبد هو وحده الحر أى أن الحرية تمثلت فى شخص واحد . ولكن هذه المرحلة انتهت وظهرت مرحلة جديدة تتمثل فى اليونان والرومان قديماً حيث تحقق توسع فى الحرية وأصبحت مركزاً فى القلة الارستقراطية . أما الحرية بمعناها المطلق فقد تحققت فى ظل الحضارة الغربية الحديثة ومثلها البارز الأسمى هو ألمانيا فى رأيه حيث أصبحت الحرية للجميع . والدولة تمثل وحدة التاريخ وتتضمن أيضاً روح التاريخ ، أما الفرد فهو أقل أهمية بالنسبة للتاريخ وذلك على خلاف مآذره الكثير من المفكرين فالأفراد عبارة عن مجرد أدوات لعملية التغير التاريخى للدولة كما أنهم ليسوا دائماً على وعى بعمل روح التاريخ . ومن هنا فقد نبذ فكرة العقد الاجتماعى وأسسها الفردية ، بنظرته الى أن الدولة كائن طبيعى يمثل جزءاً من عملية التطور فى العالم وتطور الفكر أو الروح .

تعريفه للحرية :

إن الحرية بالنسبة لهيجل هى حرية الدولة أى تحقيق ذات الفرد داخل الدولة^(٥) . أى أنها لاتعنى عدم فرض قيود على الفرد فى الدولة ، بل على العكس تعنى فرض قيود على الأفراد ، وذلك حتى يندمجوا فى الدولة . بمعنى آخر فالحرية تعنى أن ينصهر الفرد فى الدولة ويخضع لها كلية : فالدولة فى رأى هيجل أسمى من الفرد . وبالتالي فالحرية لاتعنى الحرية بالمفهوم الليبرالى السابق نكره بل تعنى تقييد سلطة الفرد بواسطة الدولة فهو فى الواقع مهتم بحرية الدولة نفسها : فالدولة هى

(٥) من المراجع الهامة التى تعالج الأفكار السياسية لهيجل بوضوح وبساطة انظر :

John Plamenatz, Man & Society : A Critical Examination of some Important Social & Political Theories from Machiavelli to Marx, London, Longman, 1978 , pp . 216- 268 .

الحرية عند هيجل وهى مصدر حريات الأفراد وتجسيد للحرية التى أطلق عليها «الحرية الرشيدة أو العقلانية» . وباختصار فإن الحرية فى رأيه - التى جعل التاريخ مجرد سعى للوصول اليها - قد أعطاها مفهوما خاصا . وهى لاتعنى عدم وجود قيود على تصرفات الأفراد ، ولكنها تعنى عمل الفرد كجزء من الدولة وأولوية الدولة فى مواجهة الأفراد . فقد أكد على أن الحرية الحقيقية للفرد تعنى قيامه بخدمة الدولة وأن حياته تقوم على وضعه وواجباته كمواطن . فالدولة هى التى تضيف عليه صفة المواطن الحر ان هو اطاع القانون ، الذى يعد الحالة الموضوعية للروح ، وهو الارادة الصادقة : فمن اطاع القانون فقد أطاع نفسه واستطاع أن يقضى على التناقض بين الحرية والضرورة ، ولن يكون هناك مجال للقسر .

السيادة ومنطق الدولة عند هيجل :

رأى هيجل أن السيادة فكرة مطلقة ، نظريا مصدرها الدولة ، وواقعيا يمارسها القائم بالسلطة . والدولة فى رأيه لايمكن أن تصنع فقد عارض فكرة النشأة المصطنعة للدولة حيث اعتبرها كائنا عضويا ينمو ويتمثل فى ارادتها المنطق الكامل . ومن هنا فقد أكد على أن الفرد لايمكن أن يحقق ذاته الا فى الدولة وان كل القيم فى الواقع ليست لصيقة بالفرد كما ارتأتها الليبرالية الغربية ، بل إنها لصيقة بالدولة لأن تحقيقها لا يكون إلا فى ظل الدولة . والفرد يستمد كل ماله من قيمة حقيقية روحية من الدولة التى تعتبر «الفكرة المقدسة كما توجد فى الأرض» . كما انها هى هدف التاريخ وهى لاتحقق للفرد قيمته وصفته كمواطن فقط ، ولكنها تضيف عليه صفة المواطن الحر .

هذا ويختلف منطق الدولة عند هيجل عنه عند هوبز وغيره من مفكرى العقد الاجتماعى فى تأكيده على أن فكرة العقد الاجتماعى مبنية على خطأ . حيث أن بناء الدولة من جانب الأفراد مبنى على أساس ذاتى وهذا فى رأيه يعنى الفوضوية . أى أنه باقامتها على إرادة الفرد تبتعد عن الموضوعية الأساسية لتسيير الحكم . والدولة فى رأيه تنتج تاريخيا ، فهى عضوية وليست مصطنعة ، وهى شخص حقيقى واراقتها تعتبر أسمى

تعبير للعقل حيث انها توسط بين الحرية العامة والحرية الفردية . كما وجه هيجل نقده لفكرة الارادة العامة عند روسو^(٦) حيث أكد أنها لايمكن أن تخرج عن مجرد ارادة المجموع ، أى مجموع ارادات الأفراد . وهى على هذا سوف تؤدى بالمجتمع إلى التخلل لأنها لاتخرج عن تجميع الارادات الفردية الأنانية . كما تعنى أن الأفراد يستطيعون الانتفاض على سلطة الدولة بسحب إرادتهم ، بينما الدولة لاتبنى على مجرد ارادة الافراد وبالتالي لاتقوم على امكانياتهم سحبها منها ، اذا رأوا فى ذلك صالحهم الشخصى : أى اخضاعها لارادة الأفراد التحكيمية وهو الأهم .

والدولة عنده هى حقيقة فى حد ذاتها : فهى حقيقة الفكرة الأخلاقية . والدستور يحدد لكل دولة نظامها السياسى . وبالتالي فان دستور الدولة هو الشكل الذى يتفق مع روح الشعب وعلى ذلك فإن الافراد لايجب أن يخضعوه للتغيير تحكيميا وفقا لارادتهم العارضة ، كما لايجوز استيراده من دولة أخرى^(٧) . والدولة فى رأيه عبارة عن جهاز يوفق بين المعنويات الداخلية أو الذاتية للأفراد وبين العرف الخارجى والقانونى . وقد آمن هيجل ايمانا مطلقا بالدولة وصل به الى حد تقديسها . اذ رأى أنها «تنتمى مباشرة لعالم الروح والفكر والارادة اللانهائى المطلق ونزهاها عن كل تبرير آخر يرسم أصلها فى الواقع او فى مجال الفكر الفلسفى»^(٨) .

السيادة والعلاقات الدولية :

وقد كان لهيجل وجهة نظر فى العلاقات الدولية تشبه ما جاء به مكيافيللى فى هذا المجال خاصة فى ضرورة الاستعمار والتوسع . فالدولة

(٦) انظر :

Hegel, Philosophy of Right, translated by T . H. Knox, Oxford : At the Clarendon Press. 1942 ., p . 157 ff .

(٧) انظر : د . عبد المعز نصر ، فلسفة السياسة عند الألمان ... ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٥٦ . انظر ايضا : توشار ، مرجع سابق ، ص ٩٨٣ - ٢٩٣ .

فى رأيه تمثل الوحدة الأساسية فى العالم ، وهى ذات سيادة مطلقة وعليه فلا يجوز الحد من سلطاتها بل يجب إطلاق يدها فى علاقاتها مع الدول الأخرى . وقد نظر الى الحروب على أنها ليست أمرا خاطئا أو لأخلاقيا - كما ينظر اليها المثاليون - حيث اعتبرها ظاهرة صحية وضرورية لتقوية الدولة فى الخارج ولتوحيد الجبهة الداخلية . فالحرب فى رأيه تجعل الدولة حاضرة فى أذهان المواطنين حيث تقوى مفهوم الجماعة وبالتالي فهو لم يتطلع إلى سلام دائم بل ولم يرغب فى هذا ، ومن ثم فقد أتهم بأنه يفخم الحرب^(٩) .

واعتبر هيجل ان الدولة لها روح هى الطابع القومى . كما رأى أن كل دولة على مر التاريخ تركزت فيها روح العالم ، ومن هنا أصبحت لها أهمية ومكانة فى العالم . وقد اعتبر أن أسمى وضع وصلت اليه الحرية هو ماتحقق فى ألمانيا التى وصلت الى قمة التطور الى أسمى مرحلة للحرية بمفهومها عنده ، الأمر الذى لم تصل اليه أى دولة من قبل ، ولن يمكن الوصول اليه من بعد . وبالتالي لا يكون هناك داع للتحرك للوصول لمرحلة أسمى حيث أوقف الجدلية عند حدود عصره بل دولته .

سلطات الدولة عند هيجل :

أما عن سلطات الدولة فهى ثلاث سلطات رئيسية :

السلطة التشريعية : وهى تمثل مصالح الكثرة .
السلطة الادارية : وتتضمن السلطتين التنفيذية والقضائية وتمارسها الطبقة الارستقراطية وتمثل مصالح القلة .
سلطة ملكية : وتتمثل فى الملك .

وقد أكد على أنه لايجب الفصل بين السلطات فصلا تاما لأن هذا يضر بالدولة .

أهم مساهمات هيجل فى الفكر السياسى :

وقد وجهت الى هيجل العبيد من الانتقادات التى تقوم أساسا على

Plamenatz, op . cit . . p . 261

(٩) انظر :

أن أفكاره تميزت بالمحدودية من حيث تركيزه الى حد بعيد على ألمانيا بالذات الى الحد الذى أوقف فيه الجدلية عندها وعند تنظيماتها وقوتها ولم يدفع بها منطقيا الى نقيضها كما هو متصور من التغير العالمى للتطور التاريخى .

ومع ذلك فقد ترك هيجل آثارا بعيدة المدى فى الفكر السياسى عامة والفكر الألمانى خاصة فالنازية وكافة ما اتخذ لتحقيقها استمد من أفكار هيجل فى قوة الدولة وقدسيتها مرشدا لها .

كما أن من أسهاماته البارزة وضع ضوابط على الفلسفة الليبرالية الغربية بتأكيد على الحرية المحدودة الايجابية بدلا من النظر إليها تجريدياً .

وبصفة عامة فإن من مساهماته الباقية تحليله المنطقى وأفكاره العديدة التى كانت أساسا فى تحليل كارل ماركس ونعنى بالذات الديالكتيكية، وإن كان ماركس قد قلب أفكار هيجل المثالية الفلسفية ووضعها فى قالب ثورى وواقعى .

الفصل السابع

جون ستيوارت ميل John Stuart Mill
(١٨٠٦ - ١٨٧٢)

يعتبر من أهم مفكرى القرن التاسع عشر وهو بلا منازع أهم مفكرى ذلك القرن من الانجليز ومن أهم رواد الاتجاه الليبرالى الغربى . كما تأثر بأحوال عصره فقام بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحقوقها وحقوق المرأة ، أى الدفاع عن الشرائح المضطهدة فى المجتمع التى لم يمكنها الحصول على مركز متميز فى مجتمعها فى ذلك الوقت . وبالتالى فقد نادى بالاصلاح الاجتماعى لصالح تلك الطبقات . وقد سبق أن ذكرنا أنه قد بدأت تتبلور خاصة فى القرن التاسع عشر مشاكل التصنيع وكيف أن ثماره لم تمتد الى الطبقات العريضة . كما أن الأفكار النظرية الخاصة بالليبرالية عند الواقع التطبيقى وبمواجهة تحديات الثورة الصناعية ، ابتعدت عن المثالية . وبالتالى فقد سعى ميل الى اصلاح النظام الليبرالى الغربى ولم يهدف الى احداث تغييرات جذرية فيه .

أهم الظروف البيئية المؤثرة على أفكاره :^(١)

ولد جون ستيوارت ميل فى لندن وهو أكبر أبناء جيمس ميل الذى التقى بعد عامين من مولد ابنه هذا بجرمى بنتام Jermey Bentham رائد الاتجاه النفعى والذى كرس حياته لذلك الاتجاه^(٢) . وقد درس جون ميل

(١) انظر : John Stuart Mill, On Liberty, Edited with an Introduction by Currin V . Shields, The Library of Liberal Arts : Indianapolis, New York : The Bobbs Merrill Co . , 1958
انظر ايضا : Ebenstein, op , cit . , pp . 530 - 535

(٢) لمزيد من المعلومات عن جيمس ميل والبنثامية راجع :

فى صغره اليونانية واللاتينية ثم قرأ فى التاريخ والأدب والفلسفة ثم القانون ثم درس الفلسفة العقلية . وقد شكل جيمس ميل عقل ابنه ليتمشى مع «الصورة البنثامية» . وقد عمل جون ميل مساعدا لوالده فى عمله فى «شركة الهند الشرقية» ثم شغل وظيفة إدارية بها وفى الواقع فإنه قد عمل كل حياته الوظيفية - نحو ٣٥ عاما - فى خدمة تلك الشركة . وتدرج فى مناصبها حتى أصبح ثانى شخصية بها بعد سكرتيرها وظل بها حتى ألغيت سنة ١٨٥٨ بموجب قرار من البرلمان . وقد انتخب عضوا فى مجلس العموم لمدة ٣ سنوات ولكنه لم يفز فى تجديد الانتخاب . ثم كرس حياته فى سنواته الأخيرة للكتابة وقد عاش معظمها فى فرنسا .

ومبدأ النفعية كان بالنسبة له كما أقر هو بنفسه : «عقيدة ، ومذهباً ، وفلسفة وديناً» . وقد كرس جهده لهدف الإصلاح الراديكالى . وقد أنشأ وهو فى سن السابعة عشرة «الجمعية النفعية» لتضم جماعة من الراديكاليين الشباب وكانوا يجتمعون فى مسكن بنثام فى وستمنستر . كما تزعم مجموعة أخرى عرفت «بالراديكاليين النفعيين» . ولكنه فى سن العشرين طرأ عليه ما أسماه : «أزمة فى تاريخى العقلى» ، ومنها أبدى تدريجيا عدم رضائه عن أفكار «البنثامية» كعقيدة مغلفة لاتقبل الجدل وخروجه على سيطرة والده عليه ثقافيا . وقد انتهى الى اعتقادين يناقضان تعاليم والده : أولهما : أن السعادة لايمكن السعى إليها على أنها هدف فى حد ذاتها ولكنها بدلا من هذا هى نتاج للتصرفات الهادفة . وثانيهما : أن تنمية المشاعر أساس حيوى بالنسبة للشخصية المتوازنة توازنا جيدا .

وقد سعى جون ستيوارت ميل الى تحقيق التوازن المنشود بالنسبة لشخصه وذلك بدراسة الموسيقى والشعر والفن .

هذا وأهم ما يذكر عن الظروف الشخصية لميل أنه بحكم تكوين

James Mill, Essay on Government, edited with an introduction by Currin V . Shields, New

York : The Liberal Arts Press, 1955, pp . 7 - 40 .

Ebenstein, op . cit . , p . 506 - 521

وعن بنثام انظر أيضا :

شخصيته كان دائم الوقوع تحت تأثير غيره : فهو وان استطاع أن يخرج من دائرة نفوذ والده الا أنه وقع تحت نفوذ زوجته^(٣) التي كان لها تأثير مباشر عليه وعلى أفكاره . وهو يرجع الفضل لزوجته في بلورة «العنصر الانساني الحقيقي» في كتاباته . بل انه أكد بنفسه على أن كتاباته في أواخر حياته ماهي الا إنتاج مشترك اقتصر فيه على «إمساك القلم» هذا وقد كان لزوجته ميول راديكالية كما كانت لها آراؤها خاصة في النواحي الاقتصادية .

كتاباته :

قام جون ستيوارت ميل بكتابة عشرات المقالات والأبحاث والكتيبات كما كتب مؤلفا عن «نظام المنطق» ، وآخر عن «مبادئ الاقتصاد السياسي» .

أما عن كتاباته السياسية : فأهمها كتابه «عن الحرية On Liberty» وهو أهم كتاباته السياسية قاطبة ويقول عنه إنه عمل مشترك مع زوجته أكثر من أي عمل آخر من أعماله^(٤) . وهو يعتبر الى حد بعيد عملا لم يتم إذ كان يرغب في إعادة تنقيحه - لولا الموت الفجائي لزوجته - وان كان يتضمن أهم أفكاره ، بالإضافة الى كتابه «عن الحكومة التمثيلية On Representative Government» وكتاب ثالث «عن النفعية On Utilitarianism» وفي الواقع فان أهم مساهمات جون ستيوارت ميل في الفكر السياسي تتمثل في الموضوعات الثلاثة التي تناولها في كتاباته أي : الحرية ، والحكومة التمثيلية ، والنفعية .

رأيه في النفعية :

وقد تأثر ميل بأحداث عصره وبالاتجاه الذي زاد من قوة السلطة التشريعية بحيث أصبحت تصدر قوانين تحد تدريجيا من حرية الأفراد

(٣) وهي مسز هاريوت نيلور ، وقد ربطتهما علاقة قوية منذ كان في سن ٢٥ وحتى بلغ ٤٣ عاما ثم تزوجها بعد موت زوجها .

(٤) انظر : John Stuart Mill, op . cit . . p . xv

وتعرض حياتهم للخطر . كما تأثر بمدرسة النفعية التي تزعمها بنتام ومن بعده والده جيمس ميل . ولكن بصفة عامة فإن ميل لم يتفق تماما مع المدرسة النفعية التي تنادى بمبدأ مبسط قوامه السعى لزيادة اللذة أو السعادة والابتعاد عن الألم . وقد اعتبر هذا السعى المصدر الأساسي للتصرف البشرى ، وإن كان مفكرو المدرسة النفعية قد اختلفوا في وجهات نظرهم فيما يتعلق بتصرفات الفرد في هذا المجال . أما جون ميل فقد اختلف مع سابقه فيما يتعلق بأن الدولة يجب أن تقوم بتحقيق أكبر سعادة لأكبر عدد حيث رأى أن الكم وحده غير كاف بل يجب التعرض لنوعية هذه السعادة . وعليه فقد أدخل بعض المعايير النوعية التي تفرق بين أنواع اللذة أو السعادة الدنيا واللذة أو السعادة الأسمى . حيث اعتبر الأولى تقوم على أساس الحواس الحسية أما الأخرى فأساسها العقل والثقافة ، وهذه الأخيرة أسمى وأكثر جلبا للسعادة الدائمة من الأولى . ومن هنا فقد رأى ضرورة بث القيم والسعى لأنبل الفضائل عند الأفراد . فطبيعة السعادة في رأى ميل يجب أن تكون كيفية وليست كمية كما قال بنتام وجيمس ميل وغيرهم . ومع اعتباره المنفعة المعيار النهائي لكل المسائل الأخلاقية ولكن المنفعة يجب أن تكون بأوسع معانى الكلمة وتقوم على أساس من المصلحة الدائمة للإنسان بوصفه كائنا تقديميا⁽⁵⁾ .

وميل بصفة عامة لم يتعرض للدولة بل ركز على الحكومة وجعل وظيفتها الأساسية السعى لتحقيق السعادة التي تتعدد أنواعها حيث أن امتلاك عدة صفات أو فضائل إنسانية تعتبر أساسية بالنسبة للفرد ، أى أن الخير ليس فى التمتع ببعض المتع الحسية بل فى التمتع ببعض الصفات الإنسانية المعنوية أو الفضائل .

هذا ويمتدح جون ميل القيمة الاجتماعية للفردية مؤكدا على أن التقدم يعتمد على تنمية الفردية فحرية التصرف الفردى يجب أن تشجع بقدر الأمكان . مما يثير التساؤل حول ماهى أو ما يجب أن تكون عليه حدود السلطة العامة للمجتمع على الفرد ؟ فقد أراد إظهار حدود التدخل ، حيث التدخل فى رأيه يبرر فقط بالحاجة للحماية الذاتية : أى منع إيقاع

(5) Ibid . . p . 35 .

الأذى بالآخرين . فالفرد حر فى تصرفه طالما لا يمس الآخرين والا فانه من الضرورى التدخل من جانب الحكومة لمنع إيذاء الآخرين .

وجون ميل باعتباره مواليا لنشأته النفعية حاول أن يثبت بمضمون المنفعة الاجتماعية بمعناها الأوسع ، لماذا يجب أن يطبق هذا المبدأ فى حل مسائل الأخلاقيات الاجتماعية . وقد طبق هذا المبدأ أولا على الأفكار والآراء . فحكومة تحت سيطرة الأغلبية لا يجب أن تخنق حرية العقيدة . وقد حلل المبررات فى الدفاع عن مزايا حرية الفرد ومساوىء تدخل المجتمع .

رأيه فى الحرية :

أما عن رأيه فى الحرية فهو يعتبر أكثر من دافع عنها ، وتمثل كتاباته أهم ما كتب فى الفكر السياسى عن هذا المفهوم . وقد ركز على كرامة وهوية الفرد وعلى ضرورة الدفاع عنه ضد أى قيود عشوائية تفرض عليه أو يجبر عليها . وقد يبدو هذا موضعا للتساؤل فى ضوء ما سبق ذكره من أن السلطة التشريعية الممثلة للشعب اكتسبت قوة كبيرة ولكن فى الواقع فإن ميل عبر عن خوفه من استبداد الأغلبية بالأقلية . ولم يكن أول من عبر عن هذا المعنى حيث أنه فى الواقع كرر ما سبق أن عبر عنه «الكسيس دى توكفيل» فى كتابه «الديمقراطية فى أمريكا» الذى أبدى خوفه من استبداد الأغلبية بالأقلية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن ميل طبق على انجلترا نفسها الذى نظر الى نظامها السياسى على أنه بعيد عن الديمقراطية الحقيقية . أى أن ميل أراد التأكيد على قيمة الفرد وضرورة تمتعه بالحرية وعدم نوبانه فى الأغلبية مع الدفاع عن مصالح الجميع بما فيها الأقلية .

وفى تحليله لأفكاره أوضح أن الرفاهية الاجتماعية والتقدم يتوقفان على المواجهة بين الآراء المتعارضة فى مناقشات مستمرة ، وأن الحقيقة لها قيمة اجتماعية ، وأن الوسيلة الوحيدة المضمونة للوصول إليها هى السماح لكل رأى بأن يسمع ، والسماح لأى مبدأ لكى يعبر عن نفسه . ففى رأيه ان المبادئ الزائفة أو غير الحقيقية يجب ألا تقهر بطريقة

مصطنعة حيث أن الغلبة تكون دائما للمبادئ الحقّة في مواجهة المبادئ الزائفة ، وهذه المبادئ الحقّة تستطيع أن تحل بطريقة طبيعية محل تلك الزائفة . والمبادئ الحقّة عند تطبيقها قد تؤدي في بادئ الأمر الى بعض المتاعب أو عدم الرضاء بالنسبة لبعض الطبقات أو الجماعات ولكنها في الأمد الطويل تكون محققة للصالح العام ككل . ولكن يخرج ميل من هذا الاتجاه النفعى الذى بدأه فى تحليل الحرية بالتركيز على ان التبرير الوحيد لفرض قيود على الفرد هو لصالح المجتمع ككل . ولكن الفرد يجب ألا يقهر أو يقيد ضد صالحه الخاص . وان قهر شخص واحد بواسطة المجموع - اذا كان هذا فى صالح المجتمع - فانه لايمكن الدفاع عنه . أى أنه لايركز فقط على تحقيق أكبر سعادة لأكثر عدد حتى على حساب الفرد بل يركز على الدفاع عن الحرية الفردية كفضيلة أساسية مطلوبة لرفاهية الفرد كإنسان . بعبارة أخرى فان الحرية لأكثر عدد لايجب أن تطيح بحرية الفرد وكرامته ، فهو كإنسان يتمتع بكرامة لصيقة به يجب احترامها من جانب الجماعة ومن جانب الحكومة على السواء .

وبالتالى فان ميل نادى بعدم صهر الفرد فى المجتمع ، لأن الفرد يجب أن يظل بصفاته التى يتمتع بها كإنسان ولا يجب أن يطغى أو يهضم الصالح العام صالح الفرد . فالصالح العام فى رأيه لايمثل فى رأى الأغلبية ضد الأقلية بل أن الفرص يجب أن تعطى للمعارضة والقلّة فى إيداء الرأى .

وفيما يتعلق بالحرية فقد أوضح ميل أن شئون الفرد الخاصة تعتبر من صميم اختصاصه هو وله الحق فى أن يمارسها كيفما شاء وبالطريقة التى يراها ، أى أن كل فرد يجب أن يتمتع بالسيادة على نفسه وجسده وعقله . والمشكلة التى تواجه هذا الرأى هو انه اذا كان الفرد سيد نفسه وان المجتمع لايتدخل فى شئونه مادام لا يضر بالآخرين ، فما هو الحد الفاصل بين الشئون العامة والخاصة ؟ ومن هو صاحب الحق فى البت فى هذا الموضوع ؟

فى محاولة لحل هذه المشاكل قام ميل بتعريف الحريات الضرورية للفرد وهى :

أولاً : حرية الضمير : وتشمل حرية التفكير والعقيدة وحرية ابداء
الشعور والرأى فى الموضوعات المختلفة سواء كانت علمية أو
أخلاقية أو دينية ، عملية أو جدلية .

ثانياً : حرية العمل والنشاط الذى يمارسه الفرد وحرية التصرف عامة .
ثالثاً : حرية التجمع والتكتل بين الأفراد أى حريتهم فى تكوين اتحادات
وجماعات لا يكون الغرض منها إلحاق الضرر بالآخرين .

وقد أهتم ميل اهتماماً خاصاً بحرية الفكر حيث رأى أنها يجب أن
تكون مطلقة وغير مقيدة بأى قيود . وهو يؤكد على أن أحداً لا يستطيع
الادعاء بأن حرية الأعمال تتسامى إلى مستوى حرية التفكير . وعليه فإن
حرية العمل قد قيدها بشرط وجود ضرر من ممارسة هذه الحرية على
الأفراد الآخرين . وقد ذهب ميل فى دفاعه عن حرية الفكر إلى حد
تقديسها حيث ذكر أن البشرية أجمعها إذا اختلفت مع شخص واحد فى
رأى فليس لها الحق فى إخماس صوته . أى أن للفرد حرية أصيلة وحقاً
أصيلاً فى الحكم على الأشياء وفى الاعتقاد عن طريق الاقتناع لا عن
طريق القسر أو القهر .

والمجتمع فى رأيه هو الذى يعترف بهذا الحق اللصيق بالإنسان
والذى يقيم مؤسساته بطريقة تمكن من ممارسة هذا الحق بالذات وبقائه .
وقد حاول التوفيق بين حريات الأفراد وواجباتهم نحو الحكومة
والمجتمع .

الحكومة التمثيلية :

فيما يتعلق بالحكومة التمثيلية فقد أوضح أن أفضل أنواع الحكومات
هى التى توجد فيها السيادة للجماعة ككل ، أى أنها تتحقق فى النظام
الديمقراطى وهو ما أطلق عليه الحكومة التمثيلية . واعتبر أن نظام
الحكومة التمثيلية يمكن أن يضمن الحرية للأفراد . فالسيادة فى الدولة
يجب أن تترك فى أيدي الشعب لأنه خير حكم فيما يتعلق بمصالحه ،
ومهمة الحكومة يمكن أن تؤدى بأفضل الطرق وبنجاح إذا مورست تحت
رقابة أصحاب المصلحة المباشرة . أى تحت رقابة الشعب .

فضلا عن هذا فقد رأى أن تطوير شخص متكامل يتوقف على ممارسته لكافة طاقاته . وان الحقوق السياسية والمسئوليات مطلوبة بدرجة كبيرة لتطوير طاقات الفرد وثقافته ومعنوياته .

كما وضح أيضا أن مهمة ممثلى الشعب ليست التشريع بل الرقابة حيث عليهم ان يراقبوا بعناية عمل الحكومة وتعريف الشعب بما تقوم به . كذلك عليهم تعيين أعضاء جدد فى الحكومة كلما كانت تصرفات الحكومة تتعارض مع مصالح ورغبات الشعب . وهو وان اعتبر الديمقراطية أفضل حكومة مثاليا لكنه يستهجن المبادئ المميزة للحكومة الشعبية ، وانتقاداته موجهة للواقع العملى للحكومة الشعبية .

وعلى هذا فقد نادى باقتراح إدخال عدة اصلاحات فى النظام الانتخابى البرلمانى وضرورة تنظيم دستور الدولة لضمان توظيف الكفاءات الممتازة فى المجتمع .

وتتلخص أهم هذه الاقتراحات فى التالى :

أولا : من ناحية اختيار الطبقة الحاكمة رأى أنه يجب ألا تترك للغالبية الجاهلة ، بل لا يصح أن تتساوى أصوات الناخبين حيث يجب اعطاء وزن أكبر للكفاءات ولكن وفقا لرأيه فان هذا لا يكفى لاتقاء التفوق العددي للجماهير الجاهلة التى قد تهدد باكتساح الأقلية المتعلمة . ويلاحظ البعض فى هذا الشأن أن هناك تناقضا كبيرا فى رأى ميل فيما يتعلق بالحرية اللصيقة بالفرد حيث أنه فى مجال التطبيق وتوضيح شكل الحكومة التمثيلية ركز على التمثيل النسبى والثقل النسبى للكفاءات خاصة المثقفين .

ثانيا : نكر ميل أن الحكم الفردى يتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية ، ووظائف الدولة الحديثة لا يمكن أن يتحملها شخص واحد . وعلى هذا فقد حذ النظام البرلمانى كما سبق ذكره ولكنه رأى ضرورة اجراء تعديلات كبيرة على سلطة البرلمان حتى يمكن

معه الاشتراك فى الاشراف على الحكومة التى اقترح زيادة نشاطها واسناد مهمة الادارة للخبراء وأصحاب المعرفة .

وايمانه بمبدأ حرية الفكر المطلقة قد أكده بضرورة ألا يمثل رأى العام فحسب ، بل يجب اتاحة الفرصة للأقليات للتعبير عن نفسها والمناقشة بحرية حتى يمكن التعرف على الاتجاهات المختلفة بجدية وأمانة بما يمكن الحكومة من أن تعمل فى ضوء الأوضاع الموجودة فعلا .

ثالثا : بما أن البرلمان وهو الممثل للشعب تمثيلا عادلا لا يمكنه بطبيعته أن يقوم بأعباء الحكم ، فانه يتعين اللجوء الى خبراء ومتخصصين للقيام بوظائف الحكم مع قصر وظيفة البرلمان على الاشراف والمناقشة ، حيث أن أعضاءه عامة لا يتمتعون بالخبرة التى تمكنهم من القيام بوظيفة التشريع .

ولقد أكد أكثر من مرة أن الحكومة الحرة وراءها مجتمع حر . وفى تأكيد على الحريات وفى مجال بحثه عن الحكومة التمثيلية طالب باعطاء المرأة حريتها كاملة ومساواتها بالرجل .

أهم مساهمات جون ستيوارت ميل :

يعتبر بحق أهم من دافع عن الحرية الفردية ، وبصفة خاصة حرية التفكير والعقيدة وابداء رأى . ومن مساهماته الأساسية توضيحه للحكومة التمثيلية مع توضيح كيفية تحقيقها واقتراحاته فى هذا الشأن . كما أن تركيزه على ضرورة عدم كبح الأفكار وقهرها حيث المواجهة بين الافكار المتعارضة ستكون فى النهاية فى صالح المبادئ الحقّة على حساب تلك الذائفة يعد من الآراء ذات القيمة الواضحة . هذا فضلا عن مناداته بالمساواة التامة بين المرأة والرجل واعطاء المرأة كافة حقوقها ، الأمر الذى يعد متقدما كثيرا بالنسبة لعصره .

الباب الثالث

الفكر الاشتراكي

يعتبر ماركس أشهر المفكرين السياسيين ، وبالطبع أشهر المفكرين الاشتراكيين ، ولكنه لم يكن أول من فكر في الأفكار الاشتراكية ولا فيما آلت اليه الليبرالية الغربية من ناحية عدم تطبيق الأساس الديمقراطي خاصة للطبقات العريضة من العمال أى عدم تحقق المساواة السياسية الفعلية التى طالما نادى بها رواد الليبرالية الغربية فضلا عن عدم مد ثمار التصنيع للشرائح العريضة من العمال ، الأمر الذى أدى بماركس الى المناداة بضرورة الاطاحة بالنظام بأكمله واحلال بديله ، وهو الاشتراكية ، ثم الشيوعية فى النهاية .

وما وصلت اليه الليبرالية الغربية هو ما دعا مفكرين آخرين الى محاولة إصلاح النظام والتغلب على ما واجهته الليبرالية الغربية من مشاكل عند التطبيق خاصة فى عصر التصنيع ، وينعكس هذا فى آراء هيجل وجون ستيوارت ميل كما سبق توضيحه .

ومع أن ماركس يعتبر أهم المفكرين الاشتراكيين فقد سبقه فى هذا المجال العديد من المفكرين^(١) الذين تركزت أفكارهم فى جوهر الاشتراكية وهو أن الفرد هو الغاية ولكن المجتمع هو الوسيلة وهى فى هذا تختلف عن الليبرالية الغربية التى تركز على أن الفرد هو الغاية والوسيلة وبالتالى يجب اطلاق حريته خاصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وكما أن الأفكار الاشتراكية تركز على قيمة الجماعة ، فهى فى نفس الوقت تركز على ضرورة التغلب على مشاكل الملكية الخاصة وتضييق إن لم يكن إزابة الفوارق الطبقيه .

(١) هناك العديد من المراجع فى هذا المجال نذكر منها : توشار ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ - ٤٦٩ . وبول لويس ، الفكر الاشتراكي فى مائة وخمسين عاما ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

Frederick Engels, «Socialism : Utopia & Scientific,» in Karl Marx & Frederick Engels Selected Works, in Two Volumes, Fifth Impression, Moscow : Foreign Language Publishing House, 1962, Vol . II, pp . 93 - 166 .

هذا وتتجانب المفكرين السياسيين فى مجال الفكر الاشتراكى عامة قديما وحديثا ثلاثة تيارات أساسية : أولها مثالى يوتوبى ، والثانى ثورى والأخير إصلاحى .

ومن الملاحظ أن الشيوعية أسبق فى الفكر السياسى من الاشتراكية^(٢) . فقد سبق أن أوضحنا أفكار أفلاطون فى الشيوعية - والتي تأثر فيها بتجربة اسبرطة - وإن كانت تختلف جوهريا عن الأفكار الشيوعية الحديثة فى أنها كانت ذات أساس أرسقراطى وليس ديمقراطيا^(٣) . الا أنه فى مجال تناولها أوضح قيمة الجماعة وخطورة الملكية الخاصة وضرورة القضاء عليها بالنسبة للفتات العليا وحتى فى شيخوخته وأفكاره الأكثر واقعية فقد اهتم أيضا بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الملكية الخاصة وتقليل الفوارق الطبقيّة . فقد ذهب افلاطون فى تطبيقه للشيوعية الى أبعد مما ذهبت إليه الافكار المعاصرة اذ نادى بالغاء الاسرة تماما .

وعلى الصعيد الآخر أوضحنا أهم انتقادات أرسطو لأفلاطون فى هذا المجال - على أساس أن الشيوعية كما صورها غير انسانية وغير عملية - ودفاعه الشديد عن الأسرة والملكية الخاصة ، مع التأكيد على ضرورة تدخل الدولة لتحقيق العدالة بشقيها التوزيعى والتصحيحي وذلك تطبيقا ليس فقط على الثروة ولكن على كل الخيرات فى الدولة ، الأمر الذى بلوره بوضوح الفارابى فيما بعد موضحا دور رئيس الدولة فى ذلك وأسس التوزيع .

وعلى الرغم من الاختلاف الأساسى بين الفكر السياسى المسيحى ، الذى رأى أن الملكية شر ونتيجة للخطيئة الأولى ، والفكر السياسى الاسلامى الذى رأى أنها خير ، إلا أن هناك تأكيدا على أهمية تنظيمها .

(٢) ظهرت كلمة الاشتراكية فى انجلترا وفرنسا فى وقت واحد تقريبا فيما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ .

انظر : توشار ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .

(٣) انظر : ص ٦١ - ٦٤ من هذا المؤلف .

وقد تناول المفكرون المختلفون أمر تنظيم الملكية ، وإن كان المفكرون الاسلاميون قد بنوا أفكارهم على الأسس المستمدة من الشريعة والتي نظمت أمر الملكية وغيرها من الأمور الدنيوية .

ومن أهم رواد الفكر الاشتراكي توماس مور^(٤) «Thomas Moore» الذي يعتبر مثل افلاطون ، في وقوعه في عالم المثاليات ، فقد تخيل في كتاباته جزيرة مثالية - يوتوبية - ليست موجودة في الواقع ولكنها موجودة في أفكاره ويتمثل فيها هناء البشرية ، حيث تتحقق السعادة وتنمحي الشرور . وقام بتحليل نظامها السياسي وانتقاد الأوضاع القائمة في دولته عن طريق تخيله للأوضاع في الجزيرة على نقيض ما هو موجود في المجتمع . وكانت أفكاره رد فعل للظروف المضطربة في إنجلترا في عصره . فقد تصور الأفراد في هذا المجتمع اليوتوبى السعيد حيث لا يعطون وزنا للنقود ولا المادية الفردية ، كما لا يعطون وزنا للتجارة الداخلية حيث الملكية على الشيوع . وأوضح أن العائلة باقية ومحترمة وإن كان يسمح للحكام بأخذ أطفال بعض الأسر كثيرة الانجاب واعطائها للأسر التي لاتنجب . والعائلة وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضا حيث تتكون مجالس عائلات وتتولى الانتخاب والتمثيل . كما تخيل أن حجم دولته محدود ، وبالتالي فإن على الحكام أن يأمروا الأفراد بالهجرة للجزر المجاورة اذا دعا الأمر . وأهالى هذه الجزيرة السعيدة يتمتعون بحرية العقيدة ويؤمنون بوجود إله قوى وإن كان قد آمن بوجود أقلية ملحدة . وكذلك أوضح جماعية الانتاج وتركيز الجميع على الصالح العام باعتباره الأساس الوحيد لتحقيق مصلحة كل فرد .

ومع جانبية افكاره فقد ظلت في عالم المثاليات حيث لم يوضح الأساليب العملية التي يمكن عن طريقها تطبيق هذا العالم المثالى أو الوصول اليه . فأفكاره مثل أفكار افلاطون تعتبر رد فعل لمجتمعهم ومحاولة انتقاد الوضع في صورة يرسمها في خياله .

أما أهم المفكرين السياسيين الذين نادوا بالأفكار الاشتراكية الثورية

٠ (٤) (١٤٧٨ - ١٥٣٥) .

من قبل ماركس نخص بالذكر منهم فرانسيس بابيف^(٥) «Fransis Babeuf» الذى أتى فى القرن ١٨ فى عصر الثورة الفرنسية التى اشترك فيها فكرا وعسكريا ، ويعتبر من أهم دعاة الاشتراكية وكان لأفكاره الثورية فى هذا المجال ولجهوده لجعلها فى عالم الواقع أثرها فى أنه أعدم فى النهاية وذلك لتكوينه منظمة سرية لقلب نظام الحكم .

وقد آمن بابيف بفكرة المساواة المطلقة بين الجميع ، كما نادى بالملكية العامة للأرض بين الجميع وتوزيع الناتج القومى بين المواطنين على السواء . وكان من أهم أعضاء جماعة عرفت بالمساويين وكان أول من أعد أسلوباً ثوريا لتحقيق المجتمع الشيوعى المنشود بدلا من الاعتماد على مجرد التخيل والتصور الذى كان ركيزة سابقه . وقد سار الكثير من الاشتراكيين الثوريين على أفكاره وقلدوه . وقد عمل بابيف على نشر أفكاره بين العمال فى باريس وكون خلايا سرية فى الجيش والبوليس ايمانا منه بأن العنف ضرورى لأن الطبقة الغنية لا يمكن أن تتنازل عن ممتلكاتها الا بالقوة من جانب العمال أصحاب المصلحة الحقيقية . كما رأى أن الثورة الاشتراكية لابد أن تمر بعد نجاحها بفترة ديكتاتورية يتم فيها تصفية تناقضات المجتمع والتمهيد لمجتمع شيوعى يقوم على خدمة الجماعة ككل ، وتلغى فيه المساواة فى الدخول كما تكفل الخدمات الطبية والتعليمية للجميع .

هذا ويلاحظ التقارب الكبير بين أفكار بابيف وأفكار ماركس وانه كلما اقتربنا من التصنيع كلما اقتربنا من الأفكار التى عبر عنها ماركس . فبابيف كان سباقا فى العديد من الأفكار التى جاء بها ماركس خاصة ما يتعلق بحتمية الثورة ومرحلة ديكتاتورية البروليتاريا والشيوعية كمرحلة نهائية . والدولة التى يقترحها بابيف باختصار هى دولة انتاج وعمل تتولى أمورها مجموعة من الموظفين المنتجين ، ويتمتع المواطن المنتج وحده بالحقوق السياسية - كما يفرض نظام بابيف وحدة الزى والطعام على جميع المواطنين .

أما سان سيمون^(٦) «Saint Simon» الذى يعرف بالكونت الناصر

(٥) (١٧٦٤ - ١٧٩٧) .

(٦) (١٧٦٠ - ١٨٢٥) .

والذى اشترك فى الثورتين الأمريكية والفرنسية فكريا وعسكريا ، فقد جاء بالعديد من الأفكار التى أخذها من بعده أتباعه من الاشتراكيين المنادين بالمبدأ الجماعى . وقد تأثر بطبيعة الظروف التى عاشها فى فرنسا بالمجتمع السياسى والصناعى الذى قام بعد الثورة الفرنسية والذى اختفت فيه المعتقدات القديمة ولكن لم ترسخ محلها معتقدات جديدة .

وقد هدف الى ايجاد نظام اجتماعى هرمى جديد يقوم على الكفاية والعمل ، وذلك عن طريق تقدم المعرفة . فقد اعتبر أن فى إمكانه المساهمة فى هذا المجال ووضع دستور عمل يمكن السير على نهجه . فهو لم يركز فقط على أهمية العلم فى المجتمع بل أكد على أن التقدم المستمر يتمثل فى حركة التصنيع . وركز على تمجيد الصناعة والعمل المنتج وإن القيمة الحقيقية فى المجتمع تتمثل فى العمال والزراع وأصحاب المهن الأخرى - وبالتالي فقد رأى أنه يتعين وضع تنظيم جديد للمجتمع يقوم على أساس علمى تمثل فيه الصناعة ورجالها المجال الأول .

ومن الملاحظ أن سان سيمون لم يطالب بالغاء الملكية الفردية ولكن آراءه فى الدولة بواسطة رجال أعمال تختلف أعمالهم ووظائفهم فى صورة شركة أو مصنع كبير وتوزيع الناتج وفقا لمساهمة كل فرد هى أساس المبدأ الجماعى - وقد أسهم أنصاره «السانسيمونيون» فى تطوير أفكاره حيث نظروا الى الملكية الخاصة على أساس أنها آخر الامتيازات المتخلفة عن النظام الاقطاعى وطالبوا بالغاؤها والغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

وعلى الصعيد الآخر نجد أن زويرت أوين^(٧) «Robert Owen» فى انجلترا قدم العديد من الأفكار ذات الطابع الاشتراكى وكذلك العديد من المؤلفات مثل «نظرات جديدة للمجتمع» ، و «العالم الأخلاقى الجديد» و «بناء التشارك بين كافة الطبقات وكل الأمم» و «الثورة الكونية» .

وأوضح أوين أن شخصية الفرد تعكس بيئته الاجتماعية وإن تطوير البيئة هو وسيلة الارتقاء بالوجود الانسانى . وأنه بصرف النظر عن المتناقضات فى المجتمع التى تنافى العقل أو تنافى الطبيعة الا أنه يمكن

(٧) (١٧٧١ - ١٨٥٨) .

أحداث التغيير في المجتمع عن طريق التخطيط وفقا لأسلوب يستمد من العقل والطبيعة ، فمجمال أفكار أوين مبنى على نظريات أخلاقية ميتافيزيقية . وقد أكد على استنكار الاستغلال في العمل وظروف العمل الصعبة التي ميزت عصره ، كما أشار الى مفهوم الصراع الطبقي ، ودور العمال ، وقوة اليد العاملة ، وارتباط قيمة الأشياء والسلع بما يبذل فيها من عمل واستخدام وحدات وقت العمل كوحداث للقياس ، وقد انصب اهتمامه على الزراعة لا الصناعة كنشاط اقتصادي . ومع أصالة أفكاره الا أنها لم تتميز بالثورية حيث نظر للدولة كمؤسسة أو ادارة قائمة لتحقيق التنظيم الجديد للمجتمع وخلق النموذج المنشود للشخصية الفردية .

مما سبق يلاحظ أن أفكار ماركس وجدت لها جنورا تمتد عبر التاريخ متمثلة فيمن يمكن أن يطلق عليهم «رواد الفكر الاشتراكي» ولكن يعنينا على وجه الخصوص أفكار ماركس أهم المفكرين السياسيين ورائد الاشتراكية العلمية والذي تحولت الماركسية من بعده إلى عقيدة فعلية أو دين مدنى إلى حد كبير يدين بها الملايين فى انحاء العالم المختلفة . وان كانت افكاره قد ظلت فى عالم الفكر والنبوءات إلى أن ترجمها لينين إلى واقع مع اضافاته الفكرية الرائدة . فالماركسية لم تعد قاصرة على أفكار ماركس وانجلز ولكن أصبحت تمثل تراكم افكار من جاءوا بعدهما خاصة لينين وغيره . واذا كان لينين قد عمل على تطويع الماركسية للظروف المختلفة التى طبقت فيها فى روسيا فى ظل أول ثورة تنجح باسمها فى عام ١٩١٧ ، فإن الماركسيين الجدد يسعون لتطويع الماركسية للظروف التى لم يرتئها ماركس خاصة القدرة الاستيعابية للنظام الرأسمالى التى مكنته من الاستمرار .

وعليه فقد قسمنا هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : كارل ماركس .

الفصل الثانى : لينين .

الفصل الثالث : نظرة على تطور الليبرالية الغربية والاشتراكية .

الفصل الأول

كارل ماركس Karl Marx

(١٨١٨ - ١٨٨٣)

تركت أفكار ماركس أثرا هامة في العالم أجمع والسبب في شهرتها أن الكثير من أفكاره رغم أنها عولجت من قبل ، وخاصة من جانب بابيف وسان سيمون ، وكذلك منهجه في التحليل ليس من ابتداعه وإنما جاء من قبله استاذة هيجل الذي عرف بارساء ما يعرف بفلسفة التاريخ ، ولكن الجديد في أفكار ماركس أنه خاطب الشريحة العريضة في المجتمع وهي الطبقة العاملة ، كما تتميز أفكاره بالمنطقية وباصطباغها بالصبغة الانسانية . ولكن على الرغم من التسلسل المنطقي لأفكاره من الناحية النظرية إلا أنها من الناحية التطبيقية العملية لم تطبق وفقا لما جاء به ماركس ولكن طبقت بطريقة مخالفة . فأفكار ماركس جاءت في شكل تنبؤات لم يتحقق معظمها الى حد كبير وان كانت قد تقبلت بشكلها الكلي من جانب المؤمنين بأفكاره كعقيدة مغلقة «Dogma» غير قابلة للنقاش والجدل . وقد تأثر ماركس بأحوال ألمانيا التي ولد بها وبالأحوال السيئة التي كانت تعيش بمقتضاها الطبقة العاملة أي تأثر بما نتج عن التصنيع وعدم مد ثماره الى الطبقة العاملة . كما تأثر بعدم تطبيق المساواة التي تعتبر الأساس في الديمقراطية الغربية والتي طالما تحدث عنها المفكرون السياسيون .

وقد أكد ماركس على أن النظام الليبرالي لم يعد يتماشى مع مرحلة التصنيع ولم ير امكانية اصلاحه وإنما اخلاجه ببيدله . وماركس وان تأثر بأفكار استاذة هيجل إلا أنه ثار عليها وقلبها رأسا على عقب كما ورد في

تعبيره . وقد أحل المادية محل الروح التي قال بها هيغل . وقد عبر
ماركس عن هذا بقوله : «لا يختلف منهجي الديالكتيكي في الأساس عن
منهج هيغل فحسب . بل هو نقيضه تماما ، ذلك أن هيغل يعتقد أن حركة
الفكر التي يجسدها باسم الفكرة هي مبدعة الواقع الذي ليس الا الصورة
الظاهرية للفكرة . أما أنا فأعتقد على العكس أن حركة الفكرة ليست سوى
انعكاس حركة الواقع وقد انتقلت الى ذهن الانسان» .

المؤثرات التي أثرت على فكره :

وقد ولد ماركس في المانيا من أبوين يهوديين ، بل ان أجداده من
الجانبين كانوا ولأجيال من الحاخامات . وقد تحول والده - الذي كان
محاميا على درجة من الثراء - الى المسيحية بعد أن تهدد مركزه بسبب
القوانين المعادية لليهود بعد سقوط نابوليون وضم أراضي الراين - حيث
ولد - الى بروسيا^(١) . وقد عاش ماركس معظم حياته في إنجلترا في
المنفى وقد بدأ بدراسة القانون ثم التاريخ والفلسفة وعمل بالصحافة ولما
اغلقت الصحيفة رحل لباريس ودرس الاقتصاد السياسي ، وقد طرد من
باريس فلجأ الى بروكسل . وقد شاركه أفكاره الثورية التي تميز بها زميله
فردريك أنجلز . وقد عمل ماركس بالسياسة منذ صغره وقام - وهو في
نحو الثلاثين من عمره - بالاشتراك مع أنجلز في كتابة أهم أعماله
«المانيفستو الشيوعي» أو «بيان الحزب الشيوعي»^(٢) متخذا من المؤتمرات

(١) انظر ولمزيد من المعلومات عن حياة كارل ماركس :

David McLellan, the Thought of Karl Marx, 2 nd edition, London : Macmillan, 1980, pp .

3 - 16 .

انظر أيضا . Frederick Engels, «Karl Marx» in Marx & Engels, Selected works, Vol II pp .

156 - 166 .

(٢) وقد جاء كنتاج لتكليف من «عصبة الشيوعيين» - وهي جمعية عمال أممية سرية
وذلك في مؤتمرها المنعقد في لندن في نوفمبر ١٨٤٧ - لماركس وأنجلز بوضع
«برنامج مفصل للحزب ، نظري وتطبيقي» ، لينشر باللغات الانجليزية ، والفرنسية ،
والألمانية ، والاطالية والفلمنكية والدانماركية . كما صدرت الطبعة الروسية منه في
ديسمبر ١٨٤٧ .

انظر ماركس وأنجلز ، بيان الحزب الشيوعي ، موسكو : دار التقدم ، د . ت . =

والثورات سبيلا لنشر أفكاره الشيوعية . وكان لكتاباته أثر في إبعاده حيث عاش في إنجلترا حتى وفاته وساهم إنجلز في إعداد أفكاره للنشر ، وسبق أن قام معه بأعداد العديد من المؤلفات كما أن إنجلز هو الذى قام بنشر الجزءين الثانى والثالث من «رأس المال» بعد وفاة ماركس . وقد تكرر إنجلز أن ما أسهم به مع ماركس كان فى مقدور ماركس تحقيقه بدونيه ، وإن ما أنجزه هو وماركس لم يكن بمقدوره تحقيقه بدون ماركس . وأنه نولا ماركس لما كانت نظرية المادية الديالكتيكية . ومع هذا فإن إنجلز كانت له جهوده الخاصة فى تطبيق تلك النظرية على العلوم الطبيعية والرياضية حيث يحدد القوانين الجدلية فى الطبيعة ، وتعتبر آراؤه مكملة لما جاء به ماركس فى «رأس المال» .

وقد قدم ماركس العديد من المؤلفات بعضها بالاشتراك مع إنجلز . وأهم تلك الانجازات هى «مانيفستو الحزب الشيوعى» أو «البيان الشيوعى» ، و «رأس المال» وهما فى شكلهما النهائى نتاج مشترك لهما ويتضمنان أهم أفكار ماركس . هذا بالإضافة الى «الايديولوجية الألمانية» ، و «الصراعات الطبقة فى فرنسا» ، و «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» ، و «الحرب الأهلية فى فرنسا» . فضلا عن هذا فقد انفرد ماركس بنشر العديد من الأبحاث والمؤلفات فى كافة المجالات الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولعل أهمها : «حول المسألة اليهودية» ، و «مساهمة فى نقد فلسفة القانون عند هيجل» ، و «الاقتصاد السياسى والفلسفة» ، و «العائلة المقدسة» ، و «تاريخ المذاهب الإقتصادية» . كما انفرد إنجلز كذلك ببعض المؤلفات أهمها : «حالة الطبقة العاملة الانجليزية» ، و «فيورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية التقليدية» .

= ولمزيد من المعلومات عن عصبه الشيوعيين انظر :

Frederick Engels, «On History of the Communist League» in Marx & Engels, Selected works, Vol . II, op . cit . , pp . 238 - 357 .

وعن النص الانجليزى : للمانيفستو الشيوعى انظر :

Karl Marx & Friedrich Engels, The Communist Manifesto, with selections from The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte & Capital by Karl Marx, Edited by Samuel H . Beer, Crofts Classics, New York : Appleton - Century - Crofts, Inc . , 1955 .

انظر أيضا : Marx & Engels, Selected Works, Vol . I . , op . cit . , pp . 21 - 65 .

وهناك ثلاثة تيارات أثرت في أفكار ماركس :

أولا : الفلسفة الألمانية : حيث تأثر بمنهاج هيجل في التحليل وإن كان تأثره بموقف دولته المانيا بعد هزيمتها من فرنسا عدوتها قد أثر في رغبته في التغير الجذري وليس الاصلاح .

ثانيا : الثورة الفرنسية ، وقد تأثر على وجه الخصوص بالاشتراكية الفرنسية إذ تأثر بأفكار العديد من المفكرين خاصة بابيف وسان سيمون .

ثالثا : الاتجاهات الاقتصادية الانجليزية ، حيث تأثر بأفكار الاقتصاديين الانجليز خاصة أن العالم تحكمه قوانين اقتصادية محددة .

وقد تأثر ماركس بالظروف في إنجلترا - الدولة التي عاش فيها بعد نفيه من ألمانيا - حيث اعتقد أن الأوضاع فيها في ظل النظام الرأسمالي في التصنيع تعتبر أكثر تدنيا مما ساد في ألمانيا مما جعله يعمم تحليله ليس فقط من واقع ألمانيا ولكن أيضا من الظروف السائدة في وقته . وتعتبر أفكار ماركس متكاملة وتكون أساس ما يعرف بالاشتراكية الثورية التي درج على تسميتها «الشيوعية» والتي تختلف عن غيرها من الاشتراكيات في أنها اشتراكية علمية كما أطلق عليها ماركس ، على خلاف الاشتراكيات المثالية ، حيث تركز على فلسفة محددة وحتمية للتاريخ . كما أنها ثورية حيث تختلف عن الاشتراكيات الديمقراطية التي تنبذ الثورة وتهدف الوصول الى الاشتراكية بوسائل تدريجية بدلا من الثورة التي جعلتها الشيوعية أساسا لتحقيق أهدافها .

وفي هذا المجال يؤكد ماركس رأيه قائلا : «إن المفكرين السياسيين طالما سعوا الى التعرف على العالم ولكن الفكرة الأساسية هي تغييره وليس التعرف عليه» .

الملاحح الاساسية لأفكار ماركس :

تعددت جوانب أفكار ماركس من فلسفية إلى تاريخية إلى اقتصادية إلى سياسية ويعنينا الجوانب السياسية والتي تتمثل في صراع الطبقات

وثورة البروليتاريا ، وان كان تفهمها لا يكون إلا في إطار النظرة الكلية لآرائه التي تمثل نظرية متكاملة .

الجوانب الفلسفية : أخذ عن هيجل فكرة الجدلية أو الديالكتيكية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقا لعملية ديناميكية وليس استاتيكية جامدة وان هذه العملية تتكون في شكل متناقضات والتوليف بينها . ولكن بينما طبق هيجل هذه الفكرة على الأفكار الصرفة طبقها ماركس على السلوك المادى ونظر الى التطور على أساس أنه صراع بين الفئات الاجتماعية وأشكال المجتمع . ففي الوقت الذي رأى فيه هيجل أن الفكرة المطلقة - التي ترادف في رأيه فكرة الألوهية - هي أساس الوجود ، فان ماركس أحل المادة محلها ورأى أن المادة هي أساس الوجود ، من هنا كانت المادية الجدلية ، وقد تبلور عن هذا ثلاثة أسس قامت عليها وهي : قانون وحدة الأضداد وصراعها ، وقانون تحول التغيرات الكمية الى كيفية ، وقانون نفى النفى^(٣) . وان التفاعل في اطار

(٣) وقانون وحدة الأضداد وصراعها قائم على الايمان بأن كل شيء يحتوى نقيضه : أى يحتوى على الشيء وضده ، أى السالب والموجب ؛ وأن هذا التناقض يولد الصراع الذى يكون التطور . وبتطبيق ذلك على النظام الرأسمالى يرى ماركس أن ذلك النظام قائم على البورجوازي والعامل (البروليتارى) وهما متناقضان ومتضادان ومتصارعان . ومن ذلك الصراع بينهما يتم التقدم ويسير التاريخ وفقا للحتمية التاريخية من مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ومنها إلى الشيوعية .

أما قانون تحول التغيرات الكمية إلى نوعية (أو كيفية) أن التاريخ - وهو يتمثل في الصراع الطبقي - في انتقاله من مرحلة إلى مرحلة أخرى يمر في أول الأمر بتغيرات كمية ليس لها تأثير كفي كبير أو واضح ولكن تراكمها يحدث فجأة تغييرا كفييا ويكون ذلك عن طريق الثورة التي تغير المجتمع وعلاقاته تغييرا كفييا .

أما قانون نفى النفى أو سلب السلب : فبموجبه فإن التاريخ ينتقل من مرحلة إلى مرحلة - وفقا للقوانين المذكورة - وكل من هذه المراحل هي نفى للمرحلة السابقة عليها : فمرحلة العبودية نفى لمرحلة الشيوعية الأولى أو البدائية ، ولكن مرحلة الاقطاع هي نفى لمرحلة العبودية ، ومرحلة الرأسمالية نفى لمرحلة الاقطاع ومرحلة الاشتراكية نفى لمرحلة الرأسمالية . وبالتالي يمكن النظر إلى مرحلة الاشتراكية مثلا على أنها نفى النفى (فهى نفى للرأسمالية التي هي نفى لمرحلة الاقطاع) وهكذا . وهو يرى أن كل مرحلة لانتفى سابقتها فقط ، بل أنها تظهر متناقضات لاتحل إلا عن طريق عنصر جديد يتضمن الجانب الايجابى أو الصالح من المرحلة التي يجب أن تزول . ومن هنا فإن كل مرحلة لاحقة تعتبر اسمى من سابقتها .

هذه القوانين ينتهى بمرحلة الشيوعية كأسمى مرحلة حيث تنتهى الجدلية والمتناقضات .

الجوانب التاريخية :

رأى أن العالم المادى هو العالم الحقيقى وان الأفكار والمشاعر انعكاس للحقيقة . فالوجود الاجتماعى هو الذى يحدد وعى الأفراد وليس العكس : حيث الوجود الاجتماعى يمثل البناء التحتى الأساسى لوعى الأفراد باعتباره البناء الفوقى . وقد طور ماركس من هذا نظرية عن الحتمية الاقتصادية . رأى بموجبها أن التطور فى عملية الانتاج ينتج من التطور التكنولوجى والتنظيم الاقتصادى ويؤدى الى تغيرات فى عناصر الملكية والتنظيم الطبقي . وهو بهذا ينتج الايديولوجيات المختلفة التى عن طريقها تبرر الطبقات الاجتماعية مصالحها المتعارضة .

وقد قسم ماركس تاريخ البشرية الى خمس مراحل رئيسية ، وذلك طبقا لعلاقات الانتاج^(٤) ودورها فى تاريخ البشرية :

(١) مرحلة الشيوعية الأولى : أو مرحلة المجتمع البدائى والتى قامت على أساس الشيوع فى الملكية وفى استغلال الموارد الطبيعية فلم يعرف الانسان فى تلك المرحلة طعم الملكية الخاصة واعتمدت هذه المرحلة على وجود وفرة نسبية فى الموارد وقلة الحاجات البشرية نسبيا ولكن مع تعدد الحاجات البشرية وازدياد أعداد الأفراد بدأت الموارد تندر نسبيا وبدأ الصراع من أجل الحصول على الموارد لتبدأ مرحلة جديدة .

(٢) مرحلة العبودية : حيث تميز المجتمع هنا - وقصد به المجتمع الاغريقى والرومانى - بظهور الملكية الخاصة وبالتالى ظهور نظام الرق والعبيد كطبقة ، وظهور نظام الأسياد كطبقة أخرى أى تميزت هذه المرحلة بظهور الطبقات والملكيات الخاصة وبدأ الصراع بين العبيد

(٤) وهى تتمثل فى العلاقات المتشابكة للمنتج والمستخدم فى هذا النشاط ومنها العلاقات القائمة بين المشتغلين بمختلف فروع الانتاج فضلا عن العلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الانتاج (وهى مايتطلبه الانتاج من أدوات ومنشآت وغيرها من الأصول الثابتة وبالطبع بالاضافة إلى العنصر البشرى الذى يتولى المهام الانتاجية) .

وأسيادهم لكي يظهر لنا نظام جديد ناتج عن هذا الصراع .

(٣) مرحلة الاقطاع : أو مجتمع القرون الوسطى الاقطاعي ، وتميزت هذه المرحلة أيضا بوجود الملكية الخاصة وبوجود الطبقات وأدوات الانتاج الرئيسية في هذه المرحلة هي نفسها في مرحلة الانتاج السابقة وهي الأرض الزراعية ، وبالتالي فان الطبقات الموجودة في ذلك المجتمع كانت طبقة النبلاء وأمراء الاقطاع وطبقة عبيد الأرض (الأقنان) . وبزيادة الأنشطة الاقتصادية في المجتمع وتطورها مع بداية ظهور التكنولوجيا والمخترعات الحديثة تكونت لنا طبقة جديدة وهي الطبقة البرجوازية - التي بدأت ثورية في أول الأمر - ونشأ الصراع بين هذه الطبقة الجديدة وبين طبقة النبلاء لينتج لنا نظام آخر ومرحلة جديدة .

(٤) مرحلة الرأسمالية : أو مرحلة المجتمع الرأسمالي ، وهي النظام الذي تولد عن انتصار الطبقة البرجوازية وتحطيم النظام الاقتصادي الاقطاعي . ولكن ماركس رأى أن هذا النظام الرأسمالي أيضا حمل في طياته بذور فناءه حيث انه أوجد طبقة ثانية تعارضت مصالحها مع مصالح الطبقة البرجوازية وهي طبقة العمال وتتميز هذه المرحلة بوجود طبقتين متعارضتين أيضا ويتعدد النشاط الاقتصادي وتنوعه وبالتطور التكنولوجي في وسائل الانتاج .

(٥) النظام الاشتراكي : أو «مجتمع المستقبل الاشتراكي» ، وهو النظام الذي سهرث النظام الرأسمالي ويرى ماركس أنه أولى خطوات الشيوعية التي ينشد تحقيقها ويرى أن النظام الاشتراكي حتمي الحدوث وفقا للمادية التاريخية ويتميز هذا النظام بسيادة طبقة واحدة أطلق عليها اسم طبقة البروليتاريا حتى يتم التحول للشيوعية وتختفي الطبقة نهائيا .

وعليه فإن قمة الجدلية والتطور التاريخي هو قيام مجتمع شيوعي يختفي فيه الاغتراب - والاساس فيه الاستغلال من خلال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج - وهو ماميز أول مراحل تاريخ البشرية في ظل الشيوعية الأولى في المجتمع البدائي .

الجوانب الاقتصادية :

رأى أن الاقتصاد يحكم كل شىء بما فيه الدين والسياسة والمعنويات أى أن الأولوية قد أعطيت للاقتصاد كموجه لكافة أوجه الحياة . وأن العمل هو أهم عناصر الانتاج^(٥) .

وقد اتخذ ماركس عن الاقتصاديين الكلاسيكيين الانجليز خاصة ، أن العمل هو أساس القيمة فالعامل لا يحصل على نتاج عمله بل على أقل أجر ممكن بينما يتمتع بنتاج هذا العمل غيره من البرجوازيين المستغلين للعامل حيث يحصلون على فائض القيمة : وهو الفرق بين ما يدفع للعامل وبين النظر الحقيقى للعمل الذى يقوم به . ويرى ماركس أن العامل مقيد وهو فقير ، لأنه لا يملك وسائل الانتاج فهو لا يملك سوى عمله أى سوى أن يؤجر نفسه لأصحاب رأس المال ، وبالتالي فإن عليه أن يتقبل علاقات الانتاج والشروط التى يفرضها عليه صاحب رأس المال . وفى هذا المجال يلاحظ أن ماركس فى أفكاره يتناول مفهوم الاغتراب أو الاستلاب والذى تحدث عنه روسو بأنه وجد فى حالة الطبيعة . أما ماركس فيتناوله على أساس أن العامل يستغل من جانب الغير ، وبالتالي فهناك اغتراب للعامل عن نفسه وعن عمله أى هناك حائل بين الفرد ونفسه نتيجة الاستغلال . وإن كان روسو قد عممه على الفرد كفرد بينما ركز ماركس على عدم حصوله على المقابل الفعلى لعمله .

الجوانب السياسية فى أفكار ماركس :

وتتمثل فى صراع الطبقات وثورة البروليتاريا التى تؤدى إلى ديكتاتورية البروليتارية كمرحلة انتقالية للوصول إلى الشيوعية . حيث أن كتابات ماركس تتضمن القليل من النصوص السياسية التى يعتبر أغلبها مختصرا الى حد بعيد وذات طبيعة حكمية ذاتية فى الغالب . وهى تمثل

(٥) وتتمثل فى عمل ، رأسمال ، وتنظيم .

ولمزيد من المعلومات عن الابعاد الاقتصادية أنظر :

كارل ماركس ، رأس المال : عملية تداول رأس المال ، اشرف على إخراجه
فريدريك انجلز ، ترجمة د . راشد البراوى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،
١٩٦٩ .

على وجه الخصوص انتقادات مجزأة للعقائد السياسية أو المواقف السياسية التي عارضها أو حللها . ولكنها تدل على معرفتها العميقة بالأحداث السياسية الماضية والمعاصرة . وان يبدو واضحا أن ما ينقص آراء ماركس وكذلك آراء انجلز هو : التحليل المنهجي للوظائف المحددة للدولة ، للاختلافات بين النظم المختلفة .

أولا : الصراع الطبقي وثورة البروليتاريا :

فقد نظر ماركس الى الدولة على أنها مجرد وهم زائف ، وبالتالي يجب البحث في جوهرها وهو الصراع الطبقي . وهو في تحليله قد تأثر بأفكاره في مختلف المجالات .

فالدialeكتيكية السابق ذكرها أنت بماركس الى النظر للصراع على أنه المفتاح الرئيسى للوضع الاجتماعى . من ناحية أخرى ، فإن الحتمية الاقتصادية أنت به الى النظر في جذور هذا الصراع فى الأساس الاقتصادى . وكذلك فان مبدأ فائض القيمة أدى به الى أن تعارض المصالح الاقتصادية فى المجتمع هو القائم بين العمال والرأسماليين المستغلين لهم فى سبيل الحصول على فائض القيمة الذى أتى به العمال أنفسهم .

وقد عبر ماركس وانجلز بوضوح عن مبدأ الصراع الطبقي بقولهما فى المانيفستو الشيوعى : «إن تاريخ كل مجتمع بشرى إلى يومنا هو تاريخ الصراع بين الطبقات»^(٦) . كأن الصراع هو أساس وجوهر المجتمعات على مر العصور ، ولكنه اعتبر ان البرجوازية الحديثة قد أسهمت فى ظل النظام الرأسمالى فى تبسيط الصراع بين الطبقات حيث تطور الوضع الى وجود طبقتين كبيرتين تواجه كل منهما الأخرى ، وتعارضها فى مصالحها وهى : الطبقة البرجوازية «Bourgeoisie» وطبقة البروليتاريا

(٦) انظر : Marx & Engels, The Communist Manifesto, op . cit . , p . 9 .

وقد أوردت الترجمة العربية للمرجع المذكور النص كالتالى : «ان تاريخ كل مجتمع ... إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات» .
انظر : ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعى ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

«Proletariat» . أى أن النظام الرأسمالى قد بسط الصراع ولكن زاده حدة^(٧) .

وقد نكر ماركس أن البرجوازية خرجت من النظام الاقطاعى كقوة ثورية وفرضت أفكارها على المجتمع ونظمه وفقا للتجارة الحرة وسيطرة المادة ، مما جعل الأسرة باعتبارها اساس الدولة مجرد وحدة قائمة على العلاقات المادية الخالصة . وقد قامت البرجوازية بتحرير قوة انتاجية جديدة من النظام الاقطاعى للملكية ، وحلت محله تنظيماتها الاقتصادية والسياسية .

وقد لاحظ ماركس ان ملكية وسائل الانتاج تؤدي بالضرورة لخلق مصالح طبقية تعمل بموجبه الطبقة المالكة لتلك الوسائل على السيطرة على الدولة واستخدامها كأداة لاستغلال الآخرين فى الدولة . وهو يوضح رأيه هو وانجلز فى السلطة السياسية بقولهما على سبيل الاطلاق : «السلطة السياسية بالمعنى الصحيح هى السلطة المنظمة لطبقة من أجل اضطرهاد طبقة أخرى»^(٨) .

كما رأى ان النظام الرأسمالى حوى فى طياته بذور فنائه حيث قام بتجميع البروليتاريا فى المدن وعن طريق احباطها وذلك نتيجة عدم تمتعها بما يوازى عملها مما خلق الشعور بالاضطرهاد وعدم الرضا بالوضع القائم . والنظام الرأسمالى بتبلوره يبلور تناقضات داخلية بفعل القوانين التى اعتبرها ماركس حتمية . وهذه القوانين تتمثل فى تراكم رأس المال أى زيادة الغنى فى جانب البرجوازية بجانب قانون تركيز رأس المال فى أيد قليلة من الطبقة البرجوازية مما يعرقل المنافسة الحرة ويلقى بالبعض من صغار البرجوازيين الى صفوف البروليتاريا نتيجة لعدم تحملهم المنافسة . بجانب قانون زيادة بؤس العمال . فكأن زيادة الغنى فى جانب البرجوازية سيرتبط به وفقا لتحليله ازدياد من سيمتلكون هذا الغنى فى مقابل ازدياد البؤس فى جانب العمال مع زيادة قوتهم العددية .

(٧) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

أما بالنسبة للبرجوازية فهي في حربها مع بقايا الاقطاع وبرجوازي الأمم الأخرى ستحتاج لتأييد البروليتاريا كحليفة لها ، وبالتالي ستحصل البروليتاريا على التعليم السياسى وعن طريقه ستحارب البرجوازية كأنه وفقا لوجهة نظره فان البرجوازية ستسعى للحصول على البروليتاريا كحليف ، وبالتالي ستحصل البروليتاريا على التعليم السياسى الذى سيكون سلاحها فى محاربة البرجوازية . من ناحية أخرى فان انتقال صغار البرجوازيين نتيجة لعدم تحملهم المنافسة الى صفوف البروليتاريا سيدعم هذه الطبقة ويمدها بالفئات المثقفة . من ناحية ثالثة فانه وفقا لتحليل ماركس فان تطور النظام الرأسمالى سيؤدى ببعض عناصر البرجوازية خاصة المثقفين الى الانتقال اختياريا للبروليتاريا ، مثلما انتقلت بعض فئات النبلاء فى نظام الاقطاع الى تأييد البرجوازية حيث كانوا أكثر تحررا من غيرهم . نتيجة كل هذه العوامل ستصبح البروليتاريا قوة ثورية هائلة فضلا عن وجود اعتبارات تزكى هذه الثورية فى البروليتارى : فالعامل البروليتارى ثورى ، حيث لا يملك ما يخشى عليه ، وكذلك ليس لديه الشعور بالقومية ، فضلا عن أنه لا يثق فى أخلاقيات ولا دين المجتمع حيث يعتبرها ممثلة لمصالح البرجوازية وانها تفسرها وفقا لمصالحها . فتورة البروليتارى تعبر وفقا لتحليل ماركس عن التقاء الحق والقوة فى جانب البروليتاريا^(٩) .

وقد اعتبر ماركس فى تحليله أن الدولة والقومية والقوانين الدينية والمعنويات ليست الا تعبيراً عن مصالح البرجوازية المستغلة وبالتالي ربطها بالنظام الرأسمالى ولم يثق فى أى منها . كما رأى أن الأزمات الدورية التى يتعرض لها النظام الرأسمالى تزيد بالضرورة بفعل القوانين السابقة . أى تزيد من حدتها الى جانب التناقضات الداخلية . وان المواجهة بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع ستؤدى الى انتصار البروليتاريا فى الاطاحة بالبرجوازية والوصول الى الحكم وجعل نفسها طبقة حاكمة

(٩) لمزيد من المعلومات انظر : : Dr . Horeya T . Megahed, The Proletarian Revolution :

Between Might & Right, Bulletin of The Faculty of Law, Alexandria Univ . , Vol .xvii,

No . 2 , 1975 .

فى مرحلة انتقالية لازمة لتصفية التناقضات فى المجتمع حتى يمكن الوصول الى الشيوعية فى المرحلة النهائية إذ تختفى الدولة كأداة للاستغلال وتعارض المصالح والملكية الفردية لوسائل الانتاج وتصبح هناك ادارة للأشياء . أى تختفى الحوائل بين الفرد ونفسه فيختفى الاغتراب أو الاستلاب . ورغم أن ماركس رأى حتمية زوال النظام الرأسمالى الا أنه رأى فى نفس الوقت أن البرجوازية لن تسلم بسهولة ، وبالتالي ركز على العنف والثورة لتحقيق ثورة البروليتاريا كلازمة لتحقيق الانتقال للاشتراكية . أى أنه ستقوم بها عناصر البروليتاريا الأكثر وعياً وهم الذين أطلق عليهم شيوعى البروليتاريا^(١٠) أو طلائع البروليتاريا وهى المحركة للبروليتاريا فى كافة الدول وتمثل مصالح الكل فهى أكثر عناصر البروليتاريا وعياً وثورية وعدوانية حيث أنها أكثر العناصر تفهما للوضع التاريخى والشيوعية المستقبلية ، وتتولى تكوين طبقة البروليتاريا المرتبطة فى رأيه بالوعى والمصالح الطبقيّة . وقد نادى بضرورة تعاون

(١٠) وقد حرص ماركس وانجلز على توضيح الارتباط التام بين الشيوعيين وبقية البروليتاريا بقولهما :

«ان الشيوعيين لا يؤلفون حزباً خاصاً معارضاً لأحزاب العمال الاخرى وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا بمجموعها وهم لا يدعون الى مبادئ خاصة يريدون تكييف الحركة البروليتارية فى قالبها .

ان الشيوعيين لا يتميزون عن بقية الاحزاب البروليتارية الا فى نقطتين هما :

١ - فى النضالات التى يقوم بها البروليتاريون فى مختلف البلدان ، يضع الشيوعيون فى المقدمة ويبرزون المصالح المستقلة عن الجنسية والعامة الشاملة لمجموع البروليتاريا .

٢ - فى مختلف مراحل النضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الشيوعيون دائماً وفى كل مكان ، المصالح العامة للحركة بكاملها .

فالشيوعيون هم انن ، من الناحية العملية ، احزم فريق من احزاب العمال فى جميع البلدان واشدها عزيمة ، الفريق الذى يدفع الى الامام كل الفرق الاخرى . وهم من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بادراك واضح لظروف حركة البروليتاريا وسيرها ونتائجها العامة . اما هدف الشيوعيين المباشر فهو الهدف نفسه الذى ترمى اليه جميع الاحزاب البروليتارية ، أى : تنظيم البروليتاريين فى طبقة وهم سيادة البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية .

انظر ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعى ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

«عمل في العالم من أجل تكوين الهدف المنشود للثورة والاطاحة بالبرجوازية ومن هنا وجه ندائه «ياعمال العالم اتحدوا» .

ثانيا : ديكتاتورية البروليتاريا :

وضع ماركس مع انجلز برنامجا للعمل في مرحلة وصول البروليتاريا للسلطة وقيامها كطبقة حاكمة اى بعد حصولها على الدولة . ويتلخص هذا البرنامج في عشر نقاط هي^(١١) :

- ١ - «نزع الملكية العقارية وتخصيص الريع العقارى لتغطية نفقات الدولة .
- ٢ - فرض ضرائب متصاعدة جدا .
- ٣ - الغاء الوراثة .
- ٤ - مصادرة أملاك جميع المهاجرين والعصاة المتمردين .
- ٥ - مركزة التسليف كله في ايدى الدولة بواسطة مصرف وطنى رأسماله للدولة ويتمتع باحتكار تام مطلق .
- ٦ - مركزة جميع وسائل النقل فى ايدى الدولة .
- ٧ - تكثير المصانع التابعة للدولة وادوات الانتاج واصلاح الاراضى البور وتحسين الأراضى المزروعة حسب منهاج عام .
- ٨ - جعل العمل إجباريا للجميع على السواء وتنظيم جيوش صناعية ، وذلك لأجل الزراعة على الخصوص .
- ٩ - الجمع بين العمل الزراعى والصناعى واتخاذ التدابير المؤدية تدريجيا إلى محو الفرق بين المدينة والريف .
- ١٠ - جعل التربية عامة ومجانية لجميع الأولاد ومنع تشغيل الأحداث فى المصانع كما يجرى اليوم ، والتوفيق بين التربية وبين الانتاج المادى ، الخ» .

ولكن من الجدير بالملاحظة أن ماركس لم يتناول الجوانب التنظيمية

(١١) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

انظر النص الانجليزى : Marx & Engels. The Communist Manifesto, op . cit . , pp .

أو التأسيسية لتحقيق هذا البرنامج في مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا .
الأمر الذي عالج لينين فيما بعد .

ثالثا : الوصول للشيوعية كمرحلة نهائية :

وقد رأى ماركس كما سبق توضيحه أن السلطة السياسية ما هي الا سلطة منظمة من طبقة واحدة لقمع واستغلال طبقة أخرى ولكن بعد ثورة البروليتاريا والوصول للحكم يتطلب الحال القضاء على البرجوازية نهائيا ووجود طبقة واحدة في المجتمع هي البروليتاريا . وعندما يتم القضاء على البرجوازية وتناقضات المجتمع يتم زوال الدولة . وقد ناشد ماركس الشيوعيين في كل مكان تأييد كل حركة ثورية تقوم ضد الأوضاع السياسية والاجتماعية ، أى أن التكتيك الذي رآه ماركس للشيوعية هو التحالف مع العناصر الدولية الثورية في الدول المختلفة حتى يمكن الوصول للهدف الأسمى من ثورة البروليتاريا وهو الوصول للشيوعية بعد مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا . وباختصار ، فقد رأى ماركس أن ثورة البروليتاريا الناتجة من تناقضات النظام الرأسمالي حتمية وأن القضاء على النظام حتمى أيضا وأن ثورة البروليتاريا تؤدي الى مرحلة انتقالية من الناحية السياسية تتمثل في ديكتاتورية البروليتاريا التي تطور نفسها الى طبقة حاكمة «تهدم بالعنف والشدة علاقات الانتاج القديمة» ، كما تهدم كل رابطة من الأفكار والآراء التقليدية بما فيها الدين والاخلاق والعائلة وكذلك القومية حيث نظر إليها جميعا على أنها مفاهيم بورجوازية^(١٢) ، وتعمل

(١٢) «ان البرجوازية تنتج قبل كل شيء حفارى قبرها ، فسقوطها وانتصار البروليتاريا كلاهما أمر محتوم لامناص منه» .

انظر : ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعى ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(١٣) «اذ هل يحتاج المرء الى تعمق كبير ليدرك ان نظرات الناس ومفهوماتهم وتصوراتهم الفكرية أو باختصار ادراكهم ، يتغير مع كل تغيير يطرأ على ظروف حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وشروط معيشتهم الاجتماعية ؟ وهلا يبرهن تاريخ الافكار على أن الانتاج الفكرى يتبدل ويتحور مع تبدل الانتاج المادى وتحوره ؟ فالافكار والآراء السائدة فى عهد من العهود لم تكن سوى افكار الطبقة السائدة وآرائها وقد يقولون : نعم أن الافكار الدينية والاخلاقية والفلسفية والسياسية والحقوقية وما إليها قد طرأ عليها التعديل خلال التطور التاريخى ، ولكن الدين والاخلاق والفلسفة =

على القضاء - خلال هذه المرحلة الانتقالية - على تناقضات المجتمع وذلك عن طريق برنامج العمل الموضح وفتح الطريق الى المرحلة النهائية المنشودة وهي الشيوعية حيث تختفى الطبقات بما فيها البروليتاريا وبالتالي يختفى الصراع ولا توجد هناك حاجة للحكومة كأداة للاستغلال ومن ثم تتلاشى أو تزول الدولة «would wither away» وتصبح هناك ادارة للأشياء ويصبح كل الانتاج متركزا في أيدي جمعية واحدة تشمل الأمة بأسرها^(١٤). أما من الناحية الاقتصادية فان المرحلة الانتقالية أو ديكتاتورية البروليتاريا تتمثل في الاشتراكية وأساسها «لكل حسب عمله» أما في المرحلة النهائية (الشيوعية) فهي تقوم على «لكل حسب حاجته» أى أن هذه المرحلة يتم فيها الانتقال من «كل حسب عمله» الى «كل حسب حاجته» الأمر الذى يتطلب وجود فائض فى المجتمع وهو يدخل فى عداد التنبؤات حيث لم يتحقق بأكمله .

مقارنة بين ماركس وهيجل :

سبق أن ذكرنا أن ماركس بنى أفكاره على أفكار هيجل خاصة الجدلية ولكنه قام بقلب افكار هيجل رأسا على عقب كالتالى :

١ - هيجل كانت أفكاره فى عالم المثاليات وحل الفكرة من الناحية الفلسفية .. بينما أفكار ماركس واقعية تحليلية للنظام القائم وان كانت قد جاءت فى شكل نبوءات لم يتحقق معظمها .

٢ - فهيجل وان كان يعتبر أهم اساتذة ماركس الا ان ماركس قد ثار تماما

= والسياسة والحقوق كانت مع تلك تحافظ دائما على بقائها خلال هذا التحول المستمر . وهناك فوق تلك حقائق ابدية ، مثل الحرية والعدالة ، الخ . وهي واحدة ، مشتركة فى جميع مراحل التطور الاجتماعى . أما الشيوعية فهي تلغى الحقائق الابدية ، تلغى الدين والاخلاق عوضا عن تجديدهما ؛ فهي تناقض انن كل التطور التاريخى السابق . «فقيم تتلخص هذه التهمة ؟ ان تاريخ كل مجتمع حتى الآن قائم على التناحر بين الطبقات . وقد اتخذ التناحر اشكالا مختلفة حسب العهود ان الثورة الشيوعية تقطع من الاساس كل رابطة مع علاقات الملكية التقليدية ؛ فلا عجب انن ان هي قطعت بحزم ايضا اثناء تطورها ، كل رابطة مع الافكار والآراء التقليدية» .

المرجع السابق ، ص ٧٠ ، ٧٢ - ٧٣ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

على مضمون افكاره وان كان قد سار على أسلوبه . وأهم ما يلاحظ في هذا المجال ان ماركس اعطى الاولوية للمادة التي حلت محل الروح في تحليل هيجل .

٣ - فضلا عن هذا ، أخذ ماركس عن هيجل افتراض ان هناك تطورا جدليا في التاريخ وأن له مضمونا معيناً ، ولكن التاريخ لا يمثل بالنسبة لماركس العقل مستترا في شكل الاحداث ومتطورا نحو المطلق كما هو الحال في تحليل هيجل ، حيث تمثل بالنسبة لماركس في تطور المادة أى مجهودات الفرد في السيطرة على الطبيعة بوسائل الانتاج بتطور المادة والأشكال المختلفة للتنظيم التي تتمشى مع هذه التطورات فيما صورته في تناسق مسبق .

٤ - أما عن مفهوم هيجل للأمم فهي التغييرات الرئيسية للعقل العالمى ، وقد حولها ماركس الى مفهوم الصراع الطبقي الذي أضاف له الدور التاريخي الذي تصوره هيجل .

٥ - وكما صور هيجل أن مصالح الفرد ومثالياته متطابقة مع تلك التي لدولته وانه لايمكن أن تكون هناك معنويات بين الدول وان الدول لا بد وان تكون في حالة حرب مع بعضها ، فان ماركس أيضا رأى أن مصالح الفرد ومعنوياته هي التي تتحدد بالانتماء الى طبقته ولا يمكن أن يكون هناك معنويات بين الأفراد بمعنى ان البرجوازية لها مجموعة مفاهيم ومبادئ مختلفة عن التي للبروليتاريا وان الحروب الطبقيه لا يمكن تلاشيها وانما تحدد ديناميكية التغيير الاجتماعية .

٦ - بالنسبة لهيجل فقد رأى ان التاريخ يمثل تطورا جدليا للأفكار نحو المطلق ، أما ماركس فان التاريخ يمثل تطورا جدليا للتغير الاجتماعي نحو مجتمع لا طبقي .

٧ - هدف هيجل هو الغاء الفرد في سبيل الدولة ، وقد اتضح هذا من تضخيمه للدولة الذي وصل لحد تقديسها ... أما ماركس فقد هدف الى الغاء السيطرة والاستغلال داخل الدولة من أجل الفرد .

٨ - أعطى هيجل أهمية خاصة للدين في الدولة في فلسفته حول الفكر المطلق وجعل الدين أساس الحرية والذاتية بل مرادفا لهما ، وان

القرن التاسع عشر هو قرن الدين حيث استطاع الوصول الى المطلق وهو المسيحية . أما ماركس فقد نبذ الدين حتى ارتبطت آراؤه بالالحاد مؤكدا على أن الدين «افيون الجماهير» ويصرف الأفراد عن الاهتمام بمشاكلهم الدنيوية على أمل حياة أخروية . وقد وصل الى افكاره متأثرا بدور الكنيسة في الدولة وبعض تعاليم المسيحية التي سبق وأن أوضحها مكيا فيللي .

٩ - ان المرحلة الاسمي عند هيجل هي الدولة وسيطرتها في مواجهة الفرد .. أما ماركس فالمرحلة الاسمي عنده هي الشيوعية والغاء الحوائل بين الفرد ونفسه .

١٠ - وقد أوقف هيجل الجدلية عند حدود دولته المانيا .. أما ماركس فقد دفع الجدلية الى أعلى مرحلة وهي الشيوعية حيث تتلاشى الطبقات وتتلاشى الدولة .

١١ - مجد هيجل القومية ، أما ماركس فقد نبذها باعتبارها مفهوماً برجوازيًا وتميزت أفكاره بالعالمية .

وعلى الرغم من أن ماركس قد يكون قلب افكار هيجل رأسا على عقب إلا أنه احتفظ بمعظم مضامين افكاره وان كان قد اعطاها طابعا ماديا . ويرى البعض ان ماركس اساء استخدام افكار هيجل وان كان البعض الآخر يرى انه قد خرج بافكار هيجل الى عالم الواقع بدلا من عالم المثاليات .

وفي هذا المجال يوضح ماركس - كما اشرنا - ان الفلاسفة قد امضوا وقتا طويلا في محاولة تفهم العالم وان المشكلة الرئيسية في الواقع هي تغييره وليس تفهمه .

أهم مساهمات ماركس :

لم يكن ماركس مجرد مفكر سياسى ولكنه كان داعية للثورة والتغيير ، بل وسعى لترجمتها الى واقع . وأفكار ماركس قد ألهمت ايدولوجيات الملايين من البشر في كافة انحاء العالم نظرا لمنطقيتها والطابع الانسانى الغالب عليها ومناداتها بتحرير الانسان من الاستغلال

والاضطهاد . إلا أنها من الناحية الواقعية لم تطبق بأكملها ، وما طبق منها لم يطبق على النحو الذى رآه ماركس . فلم يتم انهيار النظام الرأسمالى كما تصور ولم يزد الفارق الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا حيث لم يزد العمال بؤسا وانما اكتسبوا قوة بوسائل سلمية ، فلم يتصور ماركس دور النقابات العمالية كجماعات ضغط قوية على الحكومات ، كما لم يتصور أن يصبح العمال أصحاب مصلحة فى استمرار النظام الرأسمالى نفسه وأن يصبح ركيزة المجتمع طبقة وسطى قوية . كما أنه من الناحية الواقعية رغم انتقادات ماركس للقومية باعتبارها صنعة البرجوازية ومن أجل صالحها الا أن ما تحقق فى العالم منذ ماركس يؤكد أن القومية تعتبر أهم ايدولوجيات العصر الحديث وأنها وان تبلورت فى أوربا فى القرن الثامن عشر مرتبطة بالثورة الفرنسية ، الا أنها انتشرت حتى عمت العالم أجمع وانها فرضت نفسها كقوة حقيقية حتى فى الدول حديثة الاستقلال ذات النشأة المصطنعة بل وحتى من الناحية الواقعية فى الدول التى تأخذ بالماركسية كأيدولوجية . فالانقسام بين الدول التى تأخذ بالماركسية قائم أساسا على اعتبارات قومية أكثر منها أيدولوجية .

كما انتقد ماركس الدين - متأثرا على ما يبدو بدور الكنيسة فى المجتمع الغربى - حيث نظر اليه على أنه «أفيون الشعوب» وانه يصرف الأفراد عن المشاكل الدنيوية وهو مظهر كل «الاغتراب» أو «الاستلاب» فهدفه القضاء على الاستلاب الدينى . وفى تأكيد ماركس على المادية فانه لم يؤمن الا بما هو موجود وملسوس فلم يؤمن بما وراء الطبيعة فالمادة هى أصل الوجود فى رأيه وهى التى تشكل الفكر . ففى رأيه انه يجب اذن الغاء الدين ولكن يجب قبل كل هذا تغيير التناقض القائم بين الدولة ورعاياها ، بين المواطن والانسان الخاص «وعندما تتحرر الدولة من الدين أى تنفصل عنه ، فان الوعي الدينى عند الأفراد يصبح حرا فى الاعتقاد أو فى عدم الاعتقاد ، والدولة حرة ولكن الانسان لا يتحرر أبدا» . وعليه فقد ارتبطت أفكار ماركس بالالحاد . وهذا فى الواقع وراء نبذ الماركسية فى العديد من الدول خاصة النامية وبالأخص الاسلامية والتى حرصت غالبيتها على تمييز نفسها عن الماركسية حتى وإن أخذت

بالاشتراكية : فهي تتمسك بالقيم الروحية والدينية كما تتمسك بالقومية حيث المشكلة الأساسية بالنسبة لها هي مشكلة بناء الدولة القومية^(١٥) .

فضلا عن هذا فإن ماركس على الرغم من ثورية آرائه وتأكيدده هو وانجلز على ضرورة تدعيم الحركات الثورية في العالم ، إلا أنه لم يقف موقفا ثوريا من الاستعمار بل العكس هو الصحيح : فاحتلال فرنسا للجزائر واخماد ثورة عبد القادر الجزائري ، وتحطيم القرية الهندية (التي نظر إليها ماركس على أنها أساس الاستبداد الشرقي في رأيه) على يد الاستعمار البريطاني قد بورك صراحة وأيد بحماس من جانب ماركس وانجلز على أساس أنه يمثل امتداداً لشعلة الحضارة في هذه المناطق المتخلفة من العالم ، وخطوة متقدمة لفتح الطريق للبورجوازية ومن ثم للاشتراكية^(١٦) . أي أن الاستعمار قد نظر إليه على أنه خطوة على الطريق الصحيح في تقدم البشرية وفقا للتطور الديالكتيكي حيث يمثل واسطة نقل ثورة التحديث والتنمية التي قادتها البورجوازية إلى أفريقيا وآسيا . فما اعتبر آثارا سلبية للاستعمار من تدمير الاطارات التقليدية من مؤسسات وقيم ، اعتبر في نظر ماركس ايجابيا كخطوة على طريق التطور في ضوء المادية الجدلية .

وبصفة عامة فإن ماركس لم يسهم بنظرية في الاستعمار - كما

(١٥) لمزيد من المعلومات انظر : د . حورية توفيق مجاهد ، «الاشتراكية في أفريقيا» ، مجلة الدراسات الأفريقية ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، العدد السادس ، ١٩٧٧ .

(١٦) عن النص الكامل لتصريحات ماركس وانجلز في هذا المجال ولمزيد من المعلومات عن «ترشيده» الاستعمار انظر :

د . حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٢ .

ولمزيد من المعلومات عن ماركس والماركسية انظر : سباين ، مرجع سابق ، الكتاب الخامس الذي أفرد له هذا الموضوع .

انظر ايضا : مجموعة من الاساتذة السوفييت ، المادية الجدلية ، ترجمة مرعي ، السباعي ، جاموس ، بيروت : دار الجماهير ، د . ت ، الجزء التاسع .

ف . كيللي وم . كالزون ، المادية التاريخية ، ترجمة أحمد داوود ، بيروت ، دار الجماهير ، د . ت ، ح ١٤ .

فعل لينين حيث كانت له مجرد خاطرات عنه في ضوء تحليله لنمط الانتاج الرأسمالى وهو ما اعتمد عليه لينين كنقطة انطلاق فى التحليل .

وفى الواقع فان لينين يرجع اليه الفضل فى تطبيق أفكار ماركس لأول مرة فى العالم وفى عالم الواقع على الرغم من اختلاف الظروف .
اى انه هو الذى قام بتطويع أفكار ماركس للأوضاع السائدة فى روسيا والمخالفة لما ارتآه ماركس من تطور النظام الرأسمالى ونضجه وتناقضاته .

وباختصار يمكن القول أن من أهم انجازات ماركس أنه نبه العالم الرأسمالى الى ما يمكن أن يصل اليه بفعل تناقضاته . وبالتالى نبههم الى ضرورة تدخل الدولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الفصل الثانى

لينين Lenin

(١٨٧٠ - ١٩٢٤)

يعتبر فلاديمير ايليتش لينين الامتداد العملى لأفكار ماركس وانجلز حيث سعى الى تطويع تلك الأفكار الى الواقع الروسى المخالف فضلا عن أن لينين طور العديد من الأفكار الماركسية فى ظل الظروف الجديدة للرأسمالية وللثورة البروليتارية فى بداية القرن العشرين وقد عبر ستالين عن ذلك بقوله : «ان اللينينية هى ماركسية عصر الامبريالية ، والثورة البروليتارية ، أو بتعبير أدق هى : نظرية وتكتيك الثورة البروليتارية بوجه عام ونظرية وتكتيك ديكتاتورية البروليتارية بوجه خاص»^(١) .

أهم الظروف المؤثرة على أفكاره :

جاء لينين من الطبقة الوسطى من أسرة اتخذت خط العداء والكراهية للاستبداد القيصرى فتربى على ذلك . ولكن أهم ما أثر فى أفكاره هو اعدام شقيقه الأكبر - الكساندر الذى كرس حياته للنضال الثورى ضد الحكم القيصرى - وذلك لاشتراكه فى محاولة فاشلة لاغتيال القيصر الكساندر الثالث ، وكان لشقيقه هذا تأثير كبير على بلورة افكاره حيث تلقى عنه الفكر الماركسى ، على الرغم من أن لينين لم يتفق معه

(١) جوزيف ستالين ، اسس اللينينية ، دمشق : دار الطليعة ، ١٩٧٠ .

ولمزيد من المعلومات عن الماركسية بعد ماركس انظر :

David Mclellan, Marxism After Marx , 2 nd Edition, Papermac, London : The MacMillan Press Ltd . , 1980 .

فى مبدأ الاغتيال السياسى كأداة للتغيير السياسى . وقد بدأ لينين بدراسة القانون ولكن طرد من الدراسة ومن مدينة فازان نفسها وذلك لنشاطه الثورى . وان كان قد عاود نشاطه ثانية بعد عودته من جديد ولكن لم يستطع مواصلة دراسته . وقد انضم الى احدى الحلقات الماركسية ثم أكمل دراسة القانون وقام بتنظيم أول حلقة ماركسية تحت قيادته . وكان لنشاطه هذا أثره فى عداء السلطات القيصريّة مما جعله دائما فى تنقل هربا منها وقد تنقل داخل روسيا وخارجها متجولا بين العديد من البلدان الاوربية دارسا الحركات العمالية بها . وقد قام لينين وهو فى المنفى بوضع مشروع تكوين حزب ماركسى فى روسيا . وقد كان يعمل كتنظيم سرى فى بادىء الامر خوفا من الرجعية القيصريّة التى كانت تمارس أشد درجات القهر . وكانت فكرته تتضمن اصدار جريدة سياسية لروسيا كانت تتولى مهمة توحيد صفوف اللجان والجماعات الاشتراكية الموجودة بها وذلك على أساس الماركسية بكل أبعادها الثورية ، كما تقوم بالتحريك من أجل عقد مؤتمر الحزب والاتفاق على برنامج الحزب ونظامه الداخلى . وقد قام لينين بعد عودته من المنفى بنشر جريدة «ايسكرا» أى الشرارة وذلك فى المانيا نظرا لظروف القهر فى روسيا . وقد قامت هذه الجريدة بدور المنظم للحزب . كما قامت نشرة «الى الفقراء الفلاحين» بدور دعائى هام فى توضيح برنامج الحزب وسعيه الى ضرورة اتحاد فقراء القرية أى الفلاحين مع العمال . ولكن دور الحزب قد تبلور بوضوح فى كتابه «ما العمل؟» سنة ١٩٠٢ حيث أوضح فيه خطته فى اقامة حزب ثورى بروليتارى قادر على تنظيم وقيادة الطبقة العاملة فى روسيا للقضاء على معادل الحكم القيصري المطلق والرأسمالية . وأكد على ضرورة تسليح الحزب بنظرية ثورية تقدمية وهى الماركسية . وقد تم بالفعل فى المؤتمر الثانى للحزب سنة ١٩٠٣ تكوين حزب بروليتارى وهو الحزب البلشفى اللينينى . وقد ناضل لينين للمحافظة على الحزب من الضغوط والتيارات المختلفة . كما أنشئت جريدة «برافدا» لخدمة أهداف الحزب وقد أشرف لينين بنفسه عليها وعلى توزيعها ونشرها فى المصانع بين العمال مباشرة .

وقد تميز لينين بموهبة ثورية غير عادية كما كان يتمتع بمواهب تنظيمية فائقة وقد كان له دوره القيادي في الثورة الروسية سنة ١٩١٧ كأول ثورة باسم الماركسية . واستطاع الشيوعيون الاستيلاء على السلطة وانتهى عهد روسيا القيصرية لتبدأ الدولة السوفيتية ومشاكل بنائها كنموذج للماركسية . وقد تعرض لينين لمحاولتين لاغتياله بعد الثورة بعام وقد أصيب إصابات بالغة في المحاولة الثانية وقد تأثرت صحته كما تأثر نشاطه بشدة وتوفي في النهاية بعدها .

أهم مؤلفات لينين وإضافاته للماركسية :

كان لينين ثري العطاء حيث قدم مئات الكتب والمقالات فضلا عن التقارير والخطابات السياسية . وأهم مؤلفاته : «تطور الرأسمالية في روسيا» ، و «ما العمل ؟» و «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» ، و «الدولة والثورة» ، و «المرض الطفولي للشيوعية» ، و «مسألة الأرض والنضال في سبيل الحرية»^(٢) ، و «خطوة للأمام ، خطوتان للوراء» .

هذا ومن أهم ما يلاحظ عن لينين انه يجمع بين الفكر والعمل وبين التحليل النظري للثورة وتنفيذها التطبيقي . ومن هنا كانت مساهماته البارزة فبصفة عامة يلاحظ أن أفكار ماركس جاءت مثالية الى حد كبير ولكن استطاع لينين ان يهبط بها الى عالم التطبيق . فأهم مساهمات لينين هو قيامه بتطبيق الماركسية في مجتمع مختلف تماما عن المجتمع الذي بنى عليه ماركس افكاره .

وقد أسهم لينين في الفكر السياسي ببعض الافكار الهامة التي تتمثل في التالي :

- محاولة اثبات ان الثورة الروسية تعتبر تعبيرا مشروعا للنظرية الماركسية .

(٢) عن كتابات لينين انظر : فلاديمير لينين ، المختارات ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٦ .

انظر ايضا : V . I . Lenin, Selected Works, in Three Volumes, Moscow : Foreign Languages Publishing House, 1960 .

- توضيحه لمرحلة الاحتكار والاستعمار في التطور الرأسمالي .
- الدفاع عن النظام السوفيتي خاصة عما يصبح عليه النظام بعد ثورة البروليتاريا .

الثورة الروسية والماركسية :

تمت الثورة في مجتمع بادئ التصنيع وليس مجتمعا رأسماليا وصل في تناقضاته الى النضج الذي ارتآه ماركس والذي اعتبره ضروريا لقيام الثورة . أى أنها تمت في مجتمع زراعى لا صناعى . وقد حاول لينين توضيح هذه النقطة حيث ان البرجوازية في روسيا كانت قلة وضعيفة نسبيا في ذلك الوقت كما كانت في صراع مستمر مع طبقة النبلاء . ومن ناحية أخرى فان البروليتاريا لم تكن منظمة ومستعدة للثورة .

وقد أكد لينين أن الثورة الروسية حققت تنبوءات ماركس لأن نظرية ماركس في شدة نضج النظام الرأسمالي تنطبق على العالم الرأسمالي ككل لا على مرحلة الرأسمالية في أى دولة معينة . وقد بين أنه في سنة ١٩١٧ كان العالم الرأسمالي ناضجا ومستعدا للثورة والانهيار ، وان الرأسمالية الروسية كانت ببساطة أضعف حلقة في سلسلة الرأسمالية في العالم . وقد بدا تدهور النظام الرأسمالي واضحا في بداية هذا القرن نظراً للتصارع الاستعماري وأثر الحرب العالمية الأولى .

نظرية لينين في الاستعمار :

يعتبر لينين بآرائه التي جاء بها في عام ١٩١٦ أهم من تناول موضوع الاستعمار في العصر الحديث^(٣) . ففي محاولة لتوضيح أن العالم الرأسمالي كان ناضجا للثورة عند قيام الثورة في روسيا ، قام لينين بتحليل ما اعتبره المرحلة الاستعمارية للرأسمالية . ونكر ان أعلى مراحل

(٣) لمزيد من التفاصيل عن نظرية لينين في الاستعمار انظر : د . حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٦٢ ، ١١٩ ، ١٢٢ - ١٢٤ .

الرأسمالية تتميز بتركيز الصناعة بدرجة كبيرة ، بحيث يصبح الاحتكار القاعدة وليس الاستثناء ، وبالتالي تصبح المنافسة الحرة في طيات الماضي . فالسلطة والثروة تركزان في مجموعة صغيرة من الأسر الغنية التي تحقق المكاسب الضخمة بينما يتلقى العمال أجورا ضئيلة لا يستطيعون معها استيعاب المنتج ، مما يؤدي الى الأزمات القوية التي تواجه الصناعة والنواحي المالية . وللبحث عن أسواق لهذه البضائع المكسدة والحصول على مواد خام لدفع عجلة الصناعة ، فان الدول الكبرى تتصارع من أجل الاستعمار وتحاول أن تحصل على محميات في المناطق المتخلفة . وبالتالي تقوم الدول باعداد الجيش والأسطول للدفاع عن المصالح الخاصة بها فيما وراء البحار . فالنظام الرأسمالي يتطور داخليا من النظام الحر الى الاحتكار ، وخارجيا من التجارة الحرة الى القومية العدوانية . وفي الصراع على الأسواق الخارجية ومصادر مواد الخام يحدث الخلاف والمواجهة بين الدول الكبرى . ويظهر ذلك بادية الأمر في نظم ومحالفات سرية وتصارع من أجل التسليح مما يؤدي في النهاية الى الحرب المفتوحة بين الدول المختلفة .

وباختصار فان لينين قد أوضح أن القانون العام والاساسي للرأسمالية هو التركيز المستمر لملكية وسائل الانتاج وملكية رؤوس الأموال في أقل عدد من الأيدي . أي ان الاقتصاد الرأسمالي يقع تدريجيا تحت سيطرة الاحتكارات و «الترستات» ، وتتدعم هذه السيطرة الاحتكارية بالسيطرة الدولية للاحتكارات الدولية ، وهنا تتحول الرأسمالية الى الطابع الامبريالي . فالامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار . أو وفقا لرأى لينين فان : «الامبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية» وهي مرحلة الاحتكار . وبالتالي فان الحروب الاستعمارية والتسلط الخارجي حتمي بتبلور النظام الرأسمالي بفعل تناقضاته الداخلية . وقد ذهب لينين الى النظر الى تاريخ الجيل السابق باعتباره صراعاً بين الدول الرأسمالية المتقدمة للسيطرة على المستعمرات والأسواق . وان الدول الرأسمالية قد كونت محالفات لاستغلال المناطق المتخلفة . وقد استطاعت الدول الاستعمارية أن تسيطر بالفعل على أقاليم ومناطق نفوذ خاصة في الشرق الأقصى وافريقيا .

وقد نكر لينين أن هذه النظرية تؤكد الحرب العالمية الأولى التي أتت إليها . كما أكد أن هذه الحروب الضخمة بين الدول الاستعمارية نتج عنها تدريجيا انهيار المجتمع الرأسمالي حيث أن ضعف وعدم فاعلية التنظيم البرجوازي، حسب رأيه يبدو واضحا في ظل أزمة الحرب كما أن الجماهير تحمل السلاح مما يمهد الأمر للثورة .

والثورة في رأى لينين خليفة للحرب التي لا يمكن تلافيها خاصة في الدول المهزومة . فروسيا كانت المجتمع البرجوازي الذي تميز بالفساد الداخلي . وعلى هذا فإن الثورة كانت لها امكانية النجاح .

هذا وقد اكتسبت نظرية لينين في الاستعمار شهرة واسعة فهو يعد أشهر من كتب عن هذه الظاهرة في العصر الحديث . فهي تعتبر بمثابة «ديناميت ايدولوجي» ضد النظام الرأسمالي وقد اكتسبت كلمة الامبريالية - التي تعنى لفظا السياسة الاستعمارية التي بموجبها يقوم شعب بفرض سيطرته أو قوته على شعب آخر - اكتسبت أبعادا ايدولوجية حيث أصبحت تستخدم كمرادف للاستعمار من جانب الدول الرأسمالية وذلك بعد عبارته : «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» . التي جعلها عنوان مؤلفه في هذا المجال^(٤) . هذا على الرغم مما يوجه لنظرية لينين هذه من انتقادات عديدة تدور أساسا حول اخضاعها ظاهرة عالمية عامة في الزمان والمكان مثل الاستعمار لنظام اقتصادي معين وهو النظام الرأسمالي . حيث وجد الاستعمار قبل النظام الرأسمالي وفي ظله ، كما وجد على السواء في ظل دول تأخذ بالاشتراكية . فظاهرة الاخضاع والتسلط مرتبطة بالجماعات الانسانية المنظمة أو شبه المنظمة والاختلاف

(٤) - انظر : V . I . Lenin, Imperialism, The Highest Stage of Capitalism, New York : International Publishers Co . , 1939 .

انظر النص أيضا في : Lenin, Selected Works, Vol . I, op . cit . ,
انظر النص العربي : لينين ، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، المختارات ، مرجع سابق ، المجلد ١ ، الجزء ٢ ، ص ٣٠٥ .
هذا ومن الملاحظ أنه قد استخدم في الترجمة العربية تعبير استعمار أما في الأصل الروسى والانجليزى فقد استخدم تعبير امبريالية لنفس المعنى .

ليس فى الاستراتيجية التى يرمى تحقيقها من ورائه ولكن فى التكتيك والأسلوب المستخدم . فكأن أفكار لينين فى مجال الاستعمار أخذ عليها محدوديتها وذاتيتها حيث إنها لم تسع لبلورة نظرية موضوعية متكاملة فى الاستعمار كسياسة عامة كما فعل مكيافيللى أو هيجل . هذا ومع ان لينين بنى افكاره فى هذا المجال على نظرية هوبسون^(٥) - الاقتصادية والمصلح الاجتماعى الانجليزى ، الذى جاء بها سنة ١٩٠٢ اى قبل آراء لينين بأربعة عشر عاما - الا انه فى الوقت الذى أرجع فيه كل منهما الاستعمار الى النظام الرأسمالى إلا أن هوبسون رأى إمكانية تلافى تطور النظام الرأسمالى الى نظام استعمارى عن طريق تحسين أحوال العمال المعيشية وخلق قوة شرائية داخليا بما يستوعب المنتج ولا تكون معه حاجة للبحث عن أسواق خارجية ، أما لينين فقد أكد على حتمية تطور النظام الرأسمالى فى أعلى مراحله الى النظام الاستعمارى .

الدولة ومرحلة ديكتاتورية البروليتاريا :

يلاحظ أن أهم إضافات لينين هو عمله على تطبيق الاشتراكية وافكار ماركس وانجلز فى المجتمع غير الرأسمالى شبه الزراعى الذى لم يتم فيه نضج النظام الرأسمالى .

فمن ناحية أوضح لينين دور السياسيين - الاشتراكيين الديمقراطيين فى روسيا^(٦) - فى قيادة الثورة أى أوضح أهمية دور العنصر الخارجى عن البروليتاريا فى تنظيم البروليتاريا والجماهير فى الثورة ، على عكس آراء ماركس الذى أوضح أن الشيوعيين من البروليتاريين عليهم مهمة قيادة جماهير البروليتاريا لأنهم أكثر وعيا ويعرفون ما يريد هؤلاء . ومن ناحية أخرى ، بين طبيعة مرحلة

(٥) د . حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ... ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٦) وفى عام ١٩١٨ اتخذ الحزب البلشفى اسم الحزب الشيوعى ، وذلك تعبيرا عن الهدف النهائى للحزب - بناء الشيوعية حيث سيصبح بالامكان تطبيق مبدأ من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته .

انظر : لينين : عن حزب من نوع جديد ، تأليف (تحرير) ومقدمة بافوكيا بولكوفنيكوف وباليينا ستروكوكفا ، ترجمة فؤاد عبد الحكيم ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٥ .

ديكتاتورية البروليتاريا التي تعقب الثورة . وتعتبر آراؤه في هذا المجال أكثر أهمية من ماركس من الناحية التطبيقية . وان كان يعوزها جانبية منطق أفكار ماركس .

طبيعة الدولة ومفهوم اضمحلالها :

هذا وفي سعيه لتوضيح طبيعة مرحلة ما بعد الثورة - أى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا - سعى لينين الى بلورة آراء ماركس وانجلز في هذا الشأن . أى تحليل النظرية الماركسية فى الدولة^(٧) التى يخلصها مما قد طرأ عليها من تشويه . فقد عمل على محاولة احياء وبعث الآراء الأصيلة فى هذا الشأن . وقد استعان لينين كثيرا بنصوص ماركس وانجلز ويبدو هذا واضحا من كتابه : «الدولة والثورة» . ولكن لم تقف مساهمة لينين عند حد بعث الماركسية ولكنه أسهم من جانبه فى توضيح بعض الجوانب الهامة وبخاصة ما يتعلق بمفهوم زوال الدولة ومتى يتم ذلك . يوضح لينين أن أصل وجود الدولة هو عدم إمكان التوفيق بين المتناقضات الطبقيّة أى المصالح الطبقيّة المتعارضة فهى ليست فقط نتاجا لهذه المتناقضات ولكنها أيضا مظهر لها . والدولة فى رأيه ليست هيئة للتوفيق بين الطبقات - كما يراها الرأسماليون - حيث انها لا تنشأ كما لا تستمر اذا كانت هناك امكانية لمثل هذا التوفيق وذلك أنه فى مرحلة من التطور الاقتصادي للدولة تتميز بانقسام المجتمع على نفسه فى شكل طبقات متعارضة فى مصالحها ومتناقضة وهى بالتالى تتصارع من أجل تملك ادوات الانتاج . وعليه تكون الدولة كأداة فى يد الطبقة المستغلة الاقوى الغالبة ومتحيزة لها فهى باختصار ليست حكم عدل فوق المجتمع ككل ولكنها اداة فى يد الطبقة الاقوى لاستغلال الأضعف . وهو فى هذا ييلور

(٧) لمزيد من التفصيل انظر : فلاديمير لينين ، الدولة والثورة ، ترجمة لطفي نظيم ، القاهرة : الهيئة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٠ . وقد أفرد الفصل الأول لموضوع نشوء الدولة وضمحلها .

وعن النص الانجليزى انظر : V . I . Lenin, The State & Revolution : The Marxist Teaching on The State & the Tasks of Proletarian Revolution, in Lenin, Selected Works, op . cit . , Vol . II, pp . 301 - 399 .

ما ذهب اليه ماركس ويعارض مبدأ التوفيق . فالدولة كما أوضح لينين هي جهاز لحكم طبقة معينة لا يمكن التوفيق بينها وبين الطبقة المعارضة لها التي تتحكم في ادوات الانتاج وفي جهاز الدولة نفسه كأداة للتحكم . كما يوضح رأى انجلز في ان سلطة الدولة نشأت من المجتمع وذلك في شكل فصائل خاصة من الرجال المسلحين تتسلخ عن المجتمع وتوضع فوقه . وان هذا التنظيم المسلح هو نتاج انقسام المجتمع الى الطبقات متعارضة المصالح ، والتي لا يمكن التوفيق بينها ، وان مثل هذا التنظيم المسلح يكون في يد فصائل من الرجال المسلحين حيث لا يمكن أن يتولاه مجموع السكان . فالدولة تنشأ وتخلق سلطة خاصة من الرجال المسلحين حتى يمكنها أن «تدير أمرها بنفسها» .

والدولة عبارة عن أداة للاستغلال وان هذه هي السمة الخاصة المييزة لها دائما . فقديمًا كانت الدول الاقطاعية أجهزة لاستغلال العبيد والاقنان ، أما حديثًا فان الاستغلال استمر وان اختلفت الطبقة المضطهدة المستغلة ، فالدول البرلمانية هي أداة استغلال رأس المال للبروليتاريا . وأن الدولة لن تزول الا بزوال الاستغلال والطبقات وذلك في مرحلة الشيوعية حيث «سيرسل المجتمع آلة الدولة بأكملها .. الى متحف الآثار، وفقا لما أكده لينين من قول انجلز .

ويؤكد لينين على الزوال التدريجي للدولة : أى اضمحلالها تدريجيا ، وهو يفرق في هذا المجال بين الماركسيين والفوضويين حيث يرى الآخرون ضرورة الغاء الدولة والقضاء عليها قضاء تاما بين عشية وضحاها أى الآن وفورا ، دون تفهم الشروط التي يتفهمها الماركسيون والتي تجعل هذا ممكنا ، فضلا عن أنهم يريدون تحطيم آلة الدولة دون أن تكون عندهم فكرة محددة عما ستستخدم البروليتاريا مكانها وكيفية استخدام سلطاتها الثورية ، كما أنهم يرفضون تدريب البروليتاريا على الثورة والاستفادة من الدولة الراهنة ، وذلك على عكس الماركسيين^(٨) . ولكن لينين يوضح انه بنجاح ثورة البروليتاريا في الوصول الى السلطة

(٨) لمزيد من المعلومات أنظر : المرجع السابق ، الفصل الرابع والفصل السادس .

فإنها تقضى على الدولة البرجوازية بوصفها دولة أما الدولة او شبه الدولة البروليتارية فإنها تضمحل كأداة قهر . فقد أكد على ان «الدولة هي قوة خاصة للقمع» حيث تستخدمها البروليتاريا فى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا لكبت وقمع الطبقة البرجوازية والقضاء على التناقضات المتخلفة عن النظام الرأسمالى . ويوضح لينين ان هذا هو على وجه التحديد المقصود «بالغاء الدولة بوصفها دولة» . أى أن الالغاء منصب على الاستغلال ولكن تستمر كأداة قهر حتى تصفى التناقضات ويتعود البروليتاريون على أنماط التفكير والتصرف الجديدة .

هذا ويؤكد لينين على أهمية الثورة العنيفة ، وذلك للوصول الى القضاء على الدولة البرجوازية واحلال ديكتاتورية البروليتاريا محلها كمرحلة مؤقتة تضمحل بعدها وتتطور مرحلة الشيوعية . وفى قوله : «ان الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة بروليتارية لا يمكن بدون ثورة عنيفة ، والقضاء على الدولة البروليتارية اى على الدولة بشكل عام لا يمكن عن غير طريق الاضمحلال»^(٩) .

كما يؤكد على أنه من الضرورى تخطيط جهاز الدولة بعد الثورة وألا تكتفى البروليتاريا بعد نجاحها بمجرد الاستيلاء على الدولة . فهو يستند الى آراء ماركس بأن تخطيط جهاز الدولة البيروقراطى العسكرى هو أول شرط لأى ثورة شعبية . على ان تحل «البروليتاريا المنظمة فى شكل طبقة حاكمة» محل آلة الدولة التى يتم تخطيطها . أى يتم تخطيط الجهاز البرجوازى القديم للدولة وبناء جهاز جديد بروليتارى محله ، وبالتالي يكون من الممكن الإلغاء التدريجى للبيروقراطية . فالهدف النهائى هو القضاء على الدولة أى على كل عنف منظم دائم ، ويتم ذلك فى مرحلة الشيوعية حيث ستزول فى ظلها كل ضرورة لاستخدام العنف إذ سيعتاد الأفراد على مراعاة الشروط الأولية للحياة الاجتماعية دون خضوع أو عنف ولكن لا يكون ذلك وفقا لرأى لينين الا فى ظل جيل جديد تربى على المفاهيم الجديدة فى ظل الظروف الاجتماعية الحرة .

(٩) لينين ، الدولة والثورة ، مرجع سابق ، الفصل الأول .

ولم يقتصر جهد لينين على ترشيح ديكتاتورية البروليتاريا - حيث تكون الحاجة لاستمرار الدولة كأداة قهر - ولكنه حرص على انتقاد الديمقراطيات التقليدية انتقادا شديدا ، موضحا أن ديمقراطية الدول الرأسمالية هي ديمقراطية زائفة «psuedo - democracy» وأنها «مقيدة بواسطة الاطار الضيق للاستغلال الرأسمالي» فهي في الحقيقة لا تخرج عن كونها ديمقراطية بالنسبة للطبقات التي تملك أى الأغنياء . بينما بالنسبة للجماهير العريضة فإن الديمقراطية ما هي الا خدعة نظرا لفقرهم المدقع وانشغالهم بحياتهم المعيشية اليومية بحيث ان السياسة لاتعنى شيئا بالنسبة لهم وبحيث أن وسائل تشكيل الرأى العام تتركز فى أيدي الأغنياء فقط . والدولة ليست اداة للتوفيق بين الطبقات ومصالحها ولكنها اداة للاستغلال والقهر فى يد الطبقة الحاكمة على الفئات الأخرى المقهورة . وبالتالي فهي ليست جهازاً فى يد الجماعة ككل للتعبير عن مصالح الجميع والتوفيق بينهم كما ارتأتها الحكومات الليبرالية الغربية حيث أن هذا أمر مرفوض بالنسبة للينين . وبالتالي فإن القضاء على الدولة البورجوازية ومن ثم القضاء على الديمقراطية بالمفهوم الغربى لن يأخذ من العمال مميزات أو حقوقاً حقيقية حيث لم يستمتعوا بشيء فى ظلها بل على العكس فإن مثل هذا الهم سيجلب عليه اقامة مؤسسات سياسية وحكومية جديدة تكون أكثر تحقيقاً للديمقراطية الحقبة بالنسبة للبروليتاريا .

الاطار النظمى لمرحلة ديكتاتورية البروليتاريا :

ويوضح لينين المؤسسات التى تتبلور عن الوضع الثورى والتى تتمثل أساسا فى الحزب الشيوعى و السوفييتات . فقد وضع لينين الأسس التنظيمية اللازمة لترجمة الأيديولوجية إلى واقع . حيث أرسى دعائم الحزب الشيوعى^(١٠) الذى لم يوضحه ماركس «والحزب هو القسم

(١٠) تناول لينين الحزب الشيوعى فى العديد من كتاباته وخاصة فى كتابيه : ما العمل ؟ : المسائل الملحة لحركتنا ، وخطوة إلى الأمام ، خطوتان إلى الوراء : الازمة فى حزبنا . انظر : لينين ، المختارات ، مرجع سابق ، مجلد ١ ، جزء ١ ، ص ١٥٣ - ٣٦٢ ، ص ٣٦٣ - ٦١٦ على التوالى .

وعن تجميع لأراء لينين فى الحزب انظر : لينين ، المبادئ التنظيمية للحزب البروليتارى ، ترجمة سعد رحى ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٤ =

الواعى سياسيا والمتقدم للطبقة ، إنه طليعة الطبقة . وقوة تلك الطليعة عشرة مرات ومئات المرات وأعظم مئات المرات من عدده . هل هذا ممكن ؟ هل يمكن أن تكون قوة المئات أكبر من قوة الألوف ؟ هذا ممكن ويتحقق عندما يكون المئات منظمين فالتنظيم يزيد القوة عشرة أضعاف^(١١) . ولكنه يؤكد باستمرار على أهمية الالتحام بال جماهير موضحا ميكانيزمات ذلك بقوله : «لازلنا قطرة في محيط الجماهير الشعبية ، ولانستطيع أن ندبر الشئون إلا اذا عبرنا تعبيرا صحيحا عن مايعيه الشعب . وبدون ذلك لن يتمكن الحزب الشيوعى من قيادة البروليتاريا ، ولن تتمكن البروليتاريا من قيادة الجماهير ، وسوف تنهار كل هذه الماكينة»^(١٢) . أى أن لينين بين طبيعة دور الحزب الشيوعى وسبيله للحكم والقضاء على التناقضات الموروثة فى المجتمع كما تناول تنظيمه الداخلى . ويعنينا فى هذا المجال توضيح جانبين أساسيين ركز عليهما لينين هما الأيديولوجية والمركزية الديمقراطية حيث يمثلان دعامة الحزب الشيوعى وركيزته .

الأيديولوجية : وقد أكد عليها لينين بوضوح فى كتابه ما العمل ؟ عام ١٩٠٢ أى قبل الثورة بسنوات - على أساس أنها مسألة حياة أو موت . ففى قوله : «فليس يمكن أن تطرح المسألة إلا بالشكل القالى : إما ايديولوجية برجوازية وإما ايديولوجية اشتراكية . وليس وسط بينهما (لأن البشرية لم تضع أيديولوجية «ثالثة» ، اضع إلى ذلك أنه فى مجتمع تمزقه التناقضات الطبقيّة ، لايمكن أن توجد أية ايديولوجية خارج الطبقات أو فوق الطبقات) . ولذلك فإن كل انتقاص من الايديولوجية الاشتراكية وكل ابتعاد عنها هو فى حد ذاته بمثابة تمكين للأيديولوجية البرجوازية وتوطيد لها»^(١٣) . وبالتالي فقد أكد على أهمية النضال الحاسم للحفاظ

= لينين : عن حزب من نوع جديد ، تأليف (تجميع) ومقدمة بافدوكيا بولكوفنيكدفا ويالنياستروكوفا ، ترجمة فؤاد عبد الحكيم ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٢ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٧ ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٩ ، ص ٤٠٦ .

(١٢) لينين ، عن حزب من نوع جديد ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(١٣) ما العمل ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

على نقاوة الماركسية اللينينية . فالأيديولوجية تمثل الرابطة الأساسية التي تربط الشعب كله من خلف الحزب الشيوعي . وأيديولوجية الحزب قائمة على الماركسية وقد عبر لينين عن هذا قائلا : «... اننا نتمسك كليا بأسس نظرية ماركس ، فهي التي قامت لأول مرة بتحويل الاشتراكية من طوباوية إلى علم ، ووضعت لهذا العلم أسسا راسخة ، ورسمت الطريق الذي ينبغي السير فيه مع متابعة هذا العلم ، وصياغة جميع تفاصيله» . وقد كان لينين حريصا - وهو مفكر ورجل حركة معا - على التأكيد على عدم أخذ نظرية ماركس على أنها مغلقة وغير قابلة للنقاش : «فنحن لانعتبر اطلاقا أن نظرية ماركس شيء كامل لايجوز المساس به ، بل أننا مقتنعون ، على العكس ، بأنها لم تفعل سوى أن وضعت حجر الزاوية لذلك العلم الذي يتأتى على الاشتراكيين دفعه قدما في جميع الاتجاهات ، إذا شاءوا ألا يتأخروا عن موكب الحياة . ونحن نعتقد أنه يتوجب على الاشتراكيين الروس بالذات أن يدرسوا نظرية ماركس ويطوروها بصورة مستقلة ، لأن هذه النظرية لاتعطي سوى أحكام توجيهية عامة ، تطبق في بريطانيا مثلا بطريقة مخالفة لما تطبق في ألمانيا ، وفي ألمانيا خلاف ما تطبق به في روسيا»^(١٤) .

فالنظرية الثورية في رأى لينين تعد متطلبا سابقا و لازمة للحركة الثورية وللحزب الثوري : «بدون نظرية ثورية لاتوجد حركة ثورية ... لايمكن أن يقوم بدور المناضل الطليعى إلا حزب يهتدى بأكثر النظريات تقدما»^(١٥) .

المركزية الديمقراطية :

فهى العمود الفقرى للحزب ، وتعتبر من أهم اسهامات لينين فى البناء التنظيمى للحزب الشيوعى وتتمثل فى^(١٦) :

(١٤) المرجع السابق ، ص ٢٧ من مقالة : «برنامجنا» ، المؤلفات الكاملة ، مجلد ٤ ، ص ١٨٢ - ١٨٦ .

(١٥) لينين ، ما العمل ؟ مرجع سابق ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٥ ، ص ١٨٠ .

(١٦) انظر : لينين ، المبادئ التنظيمية للحزب البروليتارى ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

- خضوع الأقلية للأغلبية كمبدأ عام وكقاعدة ملزمة .
- خضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا والالتزام التام بقراراتها .
- الانضباط الصارم الذى يطبق على كافة الاعضاء .
- الالتزام بمبدأ الانتخاب فى كافة أجهزة الحزب^(١٧) ومسئولية تلك الأجهزة عن عملها .
- تقوم عضوية الحزب على أساس الانتقاء والموافقة على برنامج الحزب والمشاركة الشخصية فى عمل أحد تنظيماته ، والمسئولية التضامنية المتبادلة بين العضو والحزب .

وقد كان تأكيد لينين على شق المركزية بالذات بحيث أن كل شىء ينساب من المركز ويعود إليه . فهناك مركز واحد يوجه منظمات الحزب ، وفى هذا يقول : «فرض الموافقة على توجيهات الأجهزة المركزية يساوى تمزيق الحزب»^(١٨) . وعليه فيجب أن تعطى للجنة المركزية وظيفة الرقابة الفعلية . فضلا عن التأكيد على الانضباط الصارم وتصفية الحزب من العناصر المعادية : «الحزب اتحاد اختياري ، لابد حتما أن ينهار ، أيديولوجيا فى بادئ الأمر ثم عضويا ، إذا لم يظهر نفسه من العناصر التى تنادى بالافكار المعادية للحزب»^(١٩) .

ولم يغفل لينين العمل الرائد للصحيفة الحزبية المركزية «... يجب أن تكون الصحيفة قائد الحزب الفكرى ، وأن تطور الحقائق النظرية والأحكام التكنيكية ، والافكار التنظيمية العامة والمهام العامة للحزب كله فى هذا الموقف أو ذلك» . فالحزب يجب أن يكون له «مركزان قياديان :

(١٧) يؤكد لينين على أن الانتخابات لعضوية الجهاز المركزى للحزب أو الأجهزة يجب أن تكون بالتصويت المباشر داخل المؤتمر مع رفض الانتخابات خارجه وكذلك عدم السماح بالانتخابات على درجتين .
انظر ولمزيد من التفصيل عن المبادئ التنظيمية للحزب : المرجع السابق ، ص ١٨٠ - ١٨١ من مقدمة كتيب : العمال والانقسام فى الحزب ، مجموعة المؤلفات الكاملة ، المجلد ٩ ، ١٦٦ - ١٦٧ .

(١٨) لينين ، المبادئ التنظيمية للحزب البروليتارى ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .
(١٩) لينين ، المبادئ التنظيمية للحزب البروليتارى ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ ، من «التنظيم الحزبى وصحافة الحزب» ، مجموعة المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٠ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

الصحيفة المركزية و اللجنة المركزية»^(٢٠) . بحيث يقود الأول فكريا ،
والثانى تطبيقيا مباشرا ، مع ضمان وحدة العمل والتضامن بينهما .

أما السوفييتات «Soviets» فهي تمثل مجالس محلية للعاملين منظمة
على اساس الدوائر الانتخابية الطبيعية للعمال : أى اتحاد المصانع ، وذلك
لمناقشة الأمور السياسية وتنفيذ وإدارة المهام المحلية . وهي تنتخب على
أساس وظيفي لا إقليمي ، كما أنها ليست مجرد ساحات للنقاش أو الكلام
بل انها أجهزة عاملة بحق : حيث انها أجهزة تنفيذية وإدارية . وبالتالي
فهي تختلف بتلك المميزات عن الأجهزة البرلمانية البورجوازية .
واشتراك العمال العاديين فى السوفييتات يمكنهم من الاشتراك المباشر فى
الحكومة وبطريقة ملحوظة أكثر مما تعرفه الدول الرأسمالية .
فالسوفييتات تتناول نقاطا وموضوعات تعنى العمال وتتمشى مع مصالحهم
ومع اهتمامهم الفنى كما أنه يمكنهم تفهمها . وبالتالي يتحقق من خلال
السوفييتات المشاركة الجماهيرية فى الحكومة وممارسة ديمقراطية حقيقية
عن المعروف فيما يسمى بالدول الديمقراطية وفقا لرأيه . هذا وتقوم
السوفييتات على أساس هيراركية السلطة حيث تقوم المستويات المحلية
الادنى بانتخاب أعضاء للمستويات الأعلى مباشرة ، وهكذا تتم التصفية
حتى تنتهى فى المؤتمر الروسى العام للسوفييتات هذا ويؤكد لينين على
أن الممثلين فى أعلى المستويات خاضعون دائما للاستدعاء ، كما لا يوجد
فى النظام السوفيتى نظام رقابة وتوازن وبالتالي فان رقابة البروليتاريا
تتأكد باستمرار ولا يوجد ما يحول بينها .

والعلاقة بين السوفييتات والحزب تتمثل فى قوله : «تمارس
البروليتاريا المنظمة فى السوفييتات الديكتاتورية ، ويتولى حزب البلاشفة
الشيوعى قيادة البروليتاريا»^(٢١) .

(٢٠) لينين ، عن حزب من نوع جديد ، مرجع سابق ص ٣٩ ، من «رسالة إلى رفيق
حول مهامنا التنظيمية» ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٧ ، ص ٨ .

(٢١) لينين ، عن حزب من نوع جديد ، مرجع سابق ، ص ٩٢ . «من الشيوعية
اليسارية» ، «عبث أطفال» هل يجب على الثوريين العمل فى النقابات الرجعية ،
المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٥ .

يؤكد لينين بعض الأسس الاشتراكية في النظام السوفيتي والتي تتمثل في التالي :

- ان العمال وحدهم الذين لهم حق التصويت .
- الغاء كافة الشكليات والقيود البيروقراطية .
- بتنظيم طلائع العمال - أى العمال الصناعيين - فان الشعب كله سيحصل على التعليم السياسى .

هذا وقد أوضح لينين في كتابه «مسألة الأرض والنضال في سبيل الحرية» الأسس التالية فيما يتعلق بالملكية الخاصة :

- أن مسألة الأرض في روسيا تتميز وتختلف عن مسألة الأرض في البلدان الرأسمالية الأخرى .
- يجب نزع ملكية كبار الملاك والعقارات الزراعية - بما فيها اراضى التاج والكنيسة - وتحويلها الى ملكية الشعب بأسره وهو يعنى في هذا المجال الأرض بأكملها بما عليها من عتاد وماشية . «فالأرض بأكملها يجب أن تصبح ملكا للشعب جميعه» .
- ضرورة تحالف البروليتاريا الثورية مع طبقة الفلاحين كي يتحقق نجاح الثورة في المدينة أولا ثم انتزاع حقوق الفلاحين في الريف بعد ذلك ، وذلك بتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين .

وفي هذا المجال يؤكد لينين على أهمية وضرورة سلطة الدولة موضحا قوله ان : «الفوضويين هم من ينكرون أهمية سلطة الدولة ، بينما نحن نقول أن سلطة الدولة هامة بصفة مطلقة ، لافى روسيا اليوم فقط ولكن لأى دولة ، حتى تلك التى تنتقل مباشرة للاشتراكية ... ، كل ما نريده هو أن تكون تلك السلطة كاملة فى يد ممثلى غالبية العمال والجنود والفلاحين ... ، نحن لانكر الحاجة لسلطة قوية فى يد الدولة ، ولكننا نقول فقط أن كافة العقارات الزراعية يجب أن تنتقل إلى أيدي الفلاحين بدون مقابل بموجب قرار من لجنة الفلاحين المحلية على أساس الأغلبية ، وبشرط ألا يتم أى افساد للملكية»^(٢٢) .

(٢٢) انظر ولمزيد من المعلومات : V . I . Lenin, «Speech on the Agrarian Question, May

22 (June 4) 1917,» In Lenin Selected Works, op . cit ., Vol. II. p. 160 .

وعليه فإن لينين لم يؤكد على ديكتاتورية البروليتاريا بل على ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين حيث يرجع إليه الفضل في التأكيد على التحالف الأساسي بين البروليتاريا والفلاحين ، وبالتالي تطويع أفكار ماركس لمجتمع زراعي أساسا بادية في التصنيع ، فقد اتسع مفهوم العامل . وقد كان لينين حريصا على توضيح أهمية الصناعة الكبيرة لبناء المجتمع الاشتراكي . وفي هذا يقول : «ان الصناعة الكبيرة هي الأساس الأول والوحيد الذي يمكن على أساسه أن نضع من مواردنا ونبنى مجتمعا اشتراكيا . فبدون صناعة كبيرة متطورة تطورا عاليا ، فلن يمكن تحقيق الاشتراكية في أي مكان وبالذات في بلد فلاحى» (٢٣) .

وخلاصة الأمر أن الحزب الشيوعي - وهو الحزب الذي سبق وأسس لينين قبل قيام الثورة والذي قاد به الثورة وتولى منصب سكرتيره العام - يمثل الجهاز الداخلي للقيادة والرقابة حيث يتكون من أكثر عناصر البروليتاريا وعيا من الناحية الطبقية أو من المثقفين المكرسين للهدف البروليتاري والذي يعطى له السلطة العليا من قبل البروليتاريا وبالتالي فهو يهدف لتحقيق وتمثيل «الارادة الحقيقية» للبروليتاريا . وعلى الرغم من الطابع الديكتاتوري التفوقى للحزب الشيوعي كما يوضح لينين الا أنه أمر حتمى بالنسبة لظروف الثورة والتناقضات القائمة بعدها . وان كان لم يوضح مدى استمرارية مثل هذه الديكتاتورية من جانب الحزب .

أهم مساهمات لينين :

ويمكن القول باختصار أن مساهمات لينين في مجال الماركسية تتمثل في ترجمة الفكرة كما عبر عنها ماركس وانجلز الى واقع عملي في ظل أول ثورة تقوم باسم الماركسية وأول نظام حكم يتخذها كأيدولوجية ويسعى من خلال تنظيماته الى تحويلها الى عقيدة . ويرجع إلى لينين الفضل في بلورة الحزب الشيوعي ووضع الأسس التي يقوم

(٢٣) انظر : لينين ، عن حزب من نوع جديد ، ص ١٠٥ ، تقرير عن الضريبة النوعية في المؤتمر العاشر لعموم روسيا للحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٣٢ ، ص ٤٠٨ .

عليها فضلا عن توضيح دور السوفييتات ومؤسسات الدولة . فهو رائد المؤسسية في الفكر الماركسى . كما أن من مساهماته الرئيسية توضيح التحالف بين البروليتاريا والفلاحين بما يجعل الماركسية ممكنة التطبيق في المجتمعات الزراعية التي لم تصل إلى حد نضج النظام الرأسمالى والتي لم تعرف تناقضاته التي يعبر عنها ماركس .

كما أن نظريته في الاستعمار - على الرغم مما وجه لها من انتقادات - إلا أنها تعد أهم ماكتب عن الظاهرة الاستعمارية في العصر الحديث فضلا عن انها تعتبر بمثابة ديناميت ايديولوجى موجه للنظم الرأسمالية حيث من بعدها حملت الامبريالية - التي لاتخرج كلفظ عن السياسة الاستعمارية - بإبعاد قيمة ايديولوجية جعلتها عند الكثيرين مرتبطة بخصوصية النظام الرأسمالى .

هذا واذا كانت آراء ماركس وانجلز قد تميزت بالجانبية والمنطقية إلا أن آراء لينين جاءت أكثر عقلانية وتجريبية ، وفي نفس الوقت جاءت خلوا من القيم الدينية والروحية . حيث الهدف هو تدعيم الماركسية كعقيدة مدنية .

الفصل الثالث

نظرة على تطور الليبرالية الغربية والاشتراكية

من كل ما سبق يلاحظ أن أفكار ماركس وجدت لها جنورا تمتد عبر التاريخ متمثلة في أفكار الكثير من المفكرين الأوائل الذين من الممكن ان يطلق عليهم رواد الفكر الاشتراكي . ولكن أفكار ماركس اكتسبت شعبية كبيرة نتيجة منطقيتها وشدة وضوح التحديات التي واجهت النظام الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية . الغربية في الفترة التي عاصرها ماركس .

ولكن يلاحظ أن أفكار ماركس كما سبق القول ظلت الى حد كبير مجرد نبوءات تحقق شق منها ولكن لم يتحقق الكثير . وحتى ماتحقق لم يتم لا في الظروف ولا بالطريقة التي تنبأ بها ماركس . فأفكار ماركس رسمها في اطار النظام الرأسمالي الناضج للثورة بفعل التحديات الكامنة فيه والتناقضات الكافية للقضاء عليه . وقد تنبأ بقيام مثل هذه الثورة في المانيا أو انجلترا حيث تمشت مع تحليله وقد اعتبر ماركس أن تلك الثورة حتمية وان النظام الرأسمالي مصيره للانهار حتما . ولكن من الناحية الواقعية فان الثورة باسم الماركسية لم تتحقق في مجتمع رأسمالي ناضج بل في مجتمع أقرب للزراعي منه للرأسمالي الصناعي : حيث كانت روسيا تمثل مجتمعا اقطاعيا بادئا في التصنيع .

من ناحية أخرى فان النظام الرأسمالي الذي أكد ماركس على حتمية انهياره ظل متماسكا وان كانت قد واجهته الكثير من التحديات . وفي نفس الوقت قام النظام الرأسمالي بإدخال الكثير من الاصلاحات كي لا

يتعرض للانهيار حتى إن الكثيرين يرون أن أهم مساهمات ماركس هو انه نبه النظام الرأسمالي الى اخطائه وما يمكن ان يصل اليه اذا لم يعالج هذه الأخطاء .

وقد حاولت الدول الرأسمالية بالفعل التدخل فى العملية الاقتصادية والخروج من نظام الرأسمالية الحرة بمفهومها الأول القائم على ان الدولة لا تتدخل الا فى أضيق حدود ممكنة وان الأفراد اذا ما تنازلوا عن جزء من حقوقهم للدولة فانما يتنازلون لحماية بقية الحقوق وان هذا التنازل يكون فى المجال السياسى فقط لا فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . اى أن هذا النظام قام على أساس المناداة بما يعرف «بالحكومة الصغيرة» على أساس أن الحكومة قد نظر اليها على انها شر لا بد منه ولذلك لا بد من التقييد المستمر لاختصاصاتها . ولكن اضطرت الدولة الرأسمالية الى الانتقال الى مرحلة الرأسمالية الاجتماعية التى اقتضت تدخل الدولة لعلاج المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عملية التصنيع وتطور النظام الرأسمالى نفسه : من ذلك تدخلها لتحسين أحوال العمال ، منح تعويضات البطالة ، وايجاد تأمينات ومعاشات .

ولكن من الملاحظ ان تطور كل من النظام الرأسمالى والاشتراكى بعد ظهوره كمنافس رئيسى له على المستوى العالمى وتطور الوضع الاقتصادى فى العالم كله دفع الدول الرأسمالية الى الدخول فى مرحلة جديدة تعرف باسم الرأسمالية المقيدة وقد مرت هذه المرحلة بمرحلتين أساسيتين :

أولاهما : جاءت بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد الأزمة العالمية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣١ التى امتدت آثارها السيئة الى كافة الدول فى العالم ماعدا الاتحاد السوفيتى وهو الدولة الوحيدة التى كانت تطبق النظام الاشتراكى . فقد وجدت الرأسمالية انها فى حاجة لحماية نفسها من الانهيار . فظهرت نظرية كينز التى نادى بتدخل الدولة لا فى الشؤون الاجتماعية وحدها بل فى الشؤون الاقتصادية ايضا لتخليص الاقتصاد الرأسمالى من التقلبات الاقتصادية التى ميزت

الاقتصاد الحر تحقيقا للاستقرار الاقتصادى .

وثانيتها : بعد الحرب العالمية الثانية وضحت فى الواقع معالم الرأسمالية المقيدة بعد هذه الفترة وبعد انقسام العالم الى معسكرين شرقى وغربى ، وما اقترن بهذه الفترة من انفتاح الاتحاد السوفيتى على العالم ، وبعد أن كان دولة متخلفة قبلها بنحو ٣٠ عاما أصبح احدى الدولتين العظميين بعد الحرب العالمية الثانية مما وجه نظر النظام الرأسمالى مرة أخرى الى ضرورة امتداد تدخل الدولة لا لمجرد تحقيق الاستقرار الاقتصادى فحسب ولكن للاسراع بمعدل النمو . وبالتالي فقد عملت الدول الرأسمالية المختلفة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا على اتباع نظام البرامج والتخطيط الذى يعتبر خارجا كلية عن الأسس الأولى للرأسمالية الحرة والديمقراطية الليبرالية الغربية بمفاهيمها السابق توضيحها . ويمكن ملاحظة ما تم فى انجلترا بعد الحرب العالمية الثانية من تأميم للبنوك والسكك الحديدية وبعض الصناعات مما يدخل فى نطاق هذا الاتجاه الجديد الذى أملتة التطورات على النظام الرأسمالى .

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظم الرأسمالية عملت على السعى لتحقيق دولة الرفاهية التى نشدها ماركس ولكن بطريقة غير ثورية أى عن طريق اصلاح النظام الرأسمالى نفسه بدلا من القضاء عليه كلية .

من ناحية أخرى يلاحظ أن ماركس كان جامدا فى تشبيهه المجتمع الرأسمالى بصراع طبقي بين طبقتين حادتين يزداد الفرق بينهما حدة بتطور النظام الرأسمالى نفسه حيث يزداد البؤس فى جانب الكثرة والغنى فى جانب القلة وذلك بفعل القوانين التى أوضعها والتى تمثل التناقضات الرئيسية داخل النظام والتى اعتبرها حتمية فى القضاء عليه نهائيا . فالواقع أثبت عدم صحة هذا التنبؤ . فقد أصبح العمال فى ظل النظم الرأسمالية - بفعل تدخل الدولة والدور النشيط للنقابات العمالية - يمثلون طبقة ذات مصلحة فى بقاء النظام الرأسمالى نفسه بعد أن تحسنت أحوالها

المعيشية واتسعت الطبقة الوسطى حتى أصبحت القاعدة التى تميز المجتمع الرأسمالى . أى أن من أهم التطورات داخل النظم الرأسمالية التى لم يتنبأها ماركس هو أن الطبقة البروليتارية فقدت ثورتها وعدم رضاها عن الأحوال القائمة ، واكتسبت قوة ضغط مكنتها من تحسين أحوالها المعيشية داخل النظام نفسه : أى أنها أصبحت طبقة محافظة مرتبطة باستمرار النظام الرأسمالى نفسه .

أما بالنسبة للنقابات العمالية فيلاحظ أن الماركسية لم تركز عليها ، وإن كان ماركس قد أشار لدورها فى تنظيم الوعى العالمى وفى تأييد ثورة البروليتاريا . ولكن تطورت فى الدول الغربية مدرسة فكرية جديدة قائمة على النقابات العمالية أو النقابية - «السنديكالية Syndicalism» . فالسنديكالية ظهرت فى فرنسا فى أواخر القرن ١٩ وركزت على الدور الهام للنقابات العمالية واعتبرت أنها بمثابة وسائل لا يقتصر دورها على تحقيق الأهداف المحددة مثل تحسين الأجور وساعات العمل بالنسبة للعمال ، بل إن دورها الرئيسى هو اعطاء العمال مركزا ومكانة فى المجتمع وتمرين العامل على التعاون الحر مع زملائه العمال بهدف تحقيق ثورة اجتماعية فى الأمد الطويل . فقد نظر هذا الاتجاه الى النقابة بمثابة مدرسة اعداد تتعلم فيها البروليتاريا أساليب الثورة كما تتعلم روح التعاون . ومن أهم الأسس التى نادت بها هذه المدرسة الاضراب العام للعمال تأييدا لقوتهم الاجتماعية ودورهم فى العملية الانتاجية .

ويلاحظ أن النقابية تتشابه مع الماركسية فى حرب الطبقات وفى ضرورة التطور الى مجتمع اشتراكى وضرورة قيام ثورة نشيطة وإن كان تركيز النقابية على أن الأداة الثورية هى الاضرابات . والسنديكالية أو النقابية تشبه الفوضوية «Anarchism» فى عدم ثققتها بالدولة وهى فى هذا تختلف مع الماركسية فى أولى مراحلها بعد ثورة البروليتاريا حيث تنادى هذه فى مرحلة الاشتراكية أو الشيوعية الأولى بدولة قوية فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا . ومن الملاحظ أن لهذه المدرسة تأثيراً كبيراً على الأفكار الاشتراكية فى العالم الغربى مما وقف ضد الماركسية وتقبلها كنظرية كاملة غير قابلة للتغيير أى كعقيدة مغلقة .

كما أن من الاتجاهات التي تبلورت على وجه الخصوص في إنجلترا هو ما يعرف بالاشتراكية الفابية^(١) Fabian (وهي مشتقة من اسم القائد الروماني Fabius فيبيوس الذي اشتهر باستراتيجيته الرامية الى الانتصار في معركة نهائية على خصمه هانيبال بعد سلسلة من المراحل والخطوات) ومن ثم عرف بالمتباطيء . وهذا النوع من الاشتراكية يطلق عليه اسم «اشتراكية المقاعد» ، كما يطلق عليها أنصارها «الاشتراكية الديمقراطية» . ومن أهم روادها جورج برنارد شو . وتؤكد هذه المدرسة على نبذ العنف والوصول الى الأهداف الاشتراكية الثورية ولكن بوسائل سلمية دستورية اصلاحية . وقد وضع الفابيون برنامجا يقوم على الاعداد التدريجي للاشتراكية عن طريق التعليم الشعبى والتدخل التدريجي الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، وافكارهم تركز على التطور التاريخى والمرحلية .

ويلاحظ أن ماركس بنى آراءه على الصراع الطبقي وحتمية الثورة وعدم امكانية التعايش بين المتناقضات ، وبالتالي عدم إمكانية التقريب بين البروليتاريا والطبقة البرجوازية ولا بين الدول الاشتراكية والرأسمالية . بل بضرورة قضاء البروليتاريا والدول الاشتراكية على النظام الرأسمالى ، الأمر الذى لم يتحقق فى الواقع . ومن الملاحظ أن هناك تعايشا سلميا ليس فقط بين الطبقات داخل الدولة الواحدة بل بين الدول أصحاب الأيديولوجيات المختلفة . وتعد سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين أهم العلامات البارزة على هذا الطريق .

كما نلاحظ أن الدول التي تأخذ بالاشتراكية الثورية هي أيضا قد حاولت أن تدخل بعض التعديلات على نظمها حفاظا عليها من الانهيار . أى أن الاصلاحات قد تمت فى كل من النظم الرأسمالية والنظم الاشتراكية

(١) وقد انشئت الجمعية الفابية عام ١٨٨٤ ، وانضمت إلى حزب العمال عام ١٩٠٠ . ولمزيد من المعلومات عن تطور الافكار الاشتراكية فى الدول الغربية بعد ماركس انظر على سبيل المثال : توشار ، مرجع سابق ، ص ٥٥١ - ٥٨٨ .
انظر ايضا : Mclellan, Marxism After Marx ., op . cit .,

الثورية الأمر الذى لم يعد يتمشى فى كل منها مع النظرية الأساسية التى قامت عليها .

هذا وباستقلال الدول الأفرو - آسيوية اتضح أن غالبيتها تسعى لمحاولة اتخاذ ايدولوجيات متميزة قائمة على التوليف بين الماركسية والرأسمالية مع الاحتفاظ بقيمها التقليدية الموروثة وخاصة القيم الدينية . فالأمر لم يوضع فى شكل إما اشتراكية (ماركسية) أو برجوازية كما صور ه لينين ، حيث تسعى غالبية الدول النامية لتأكيد ذاتها على الأقل على المستوى الأيدولوجى وذلك فى سعيها لبناء الدولة القومية . وان كانت الدول النامية - التى تمثل محيط العالم - تواجه «بورطة التبعية» : لمركز العالم المتقدم ، تلك الظاهرة التى أصبحت أهم ما تدور حوله آراء الماركسيين الجدد^(١) .

فالتطبيق أملى بالضرورة قدرا من المرونة عن جمود الاطار الفكرى أو مثاليته .

البيريسترويكا وانعكاساتها : بين النظرية والتطبيق :

توالت التطورات الجذرية فى اتجاه تيار الفكر الاشتراكى وانعكاساتها على العالم أجمع منذ تولى الرئيس ميخائيل جورباتشوف السلطة فى مارس ١٩٨٥ بعد انتخابه أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ومنااداته ببرنامجه الاصلاحى المعروف بالبيريسترويكا الذى أقرته اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى فى أبريل ١٩٨٥ كاستراتيجية للدولة فى الداخل والخارج .

والبيريسترويكا «Perestroika» كلمة روسية دخلت القاموس السياسى مؤخرا وتعنى إعادة البناء ، أما من الناحية الاجرائية أو الحركية فإن لها

(١) لمزيد من المعلومات عن ورطة التبعية - وهو ما اخترناه ليعبر بحق عن حقيقة المشكلة التى تواجه الدول النامية فى ظل الاستعمار كظاهرة عالمية مرتبطة بظاهرة القوة وليس بشخص من يمارسها - وعن المدارس الفكرية المختلفة فى هذا المجال انظر : د . حورية توفيق مجاهد ، الاستعمار كظاهرة عالمية ، مرجع سابق .

العديد من المعانى^(١) : فهي من ناحية تعنى التغلب على حالة الركود وإزالة المعوقات وخلق ميكانيزمات فعالة للتعجيل من عملية التقدم الاقتصادى - الاجتماعى . ومن ناحية أخرى تعنى مبادرة الجماهير والتطوير الشامل للديمقراطية والحكم الذاتى ومزيذا من المصارحة (الجلاسنوست) والنقد والنقد الذاتى فى كافة مجالات المجتمع . ومن ناحية ثالثة ، فهي تعنى التعبئة الشاملة للاقتصاد السوفيتى بتطبيق الأساليب الاقتصادية الحديثة والتجديد والتخلى عن الإدارة بالأوامر مع أحياء وتطوير مبادئ المركزية الديمقراطية بما يحقق توازن جانبيها^(٢) . فضلا عن أن البيريسترويكا تعنى التحول الحازم إلى الأساليب العلمية مع ربط منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية بالاقتصاد المخطط . ومن ناحية أخرى فإنها تعنى اعطاء الأولوية لتطوير الوضع الاجتماعى وتلبية الاحتياجات المعيشية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم مع الاهتمام بالثروة الثقافية والروحية على المستوى الفردى والمجتمعى . كما تعنى البيريسترويكا إزالة التشوهات التى لحقت بممارسة الاشتراكية والاخلاقيات المرتبطة بها وذلك بتنفيذ مبادئ «العدالة الاشتراكية» وبالتالي تضمنت معانى البيريسترويكا الأبعاد المادية فضلا عن الروحية . وعليه ، فالبيريسترويكا ليست هدفا فى حد ذاتها ولكنها الوسيلة الثورية لتحقيق الهدف . فهي : «سياسة للتعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى وتجديد جميع نواحي الحياة»^(٣) ، والحق بركب التقدم التكنولوجى ومستوياته العالمية . ويؤكد جورباتشوف على هذا الجانب الثورى بالذات بقوله : «البيريسترويكا كلمة لها معان عديدة ولكن إذا كان لنا أن نختار بين مترادفاتنا العديدة واحدا يعبر عن جوهرها بدقة أكبر أمكنا أن نقول مايلسى : إن البيريسترويكا ثورة . إن التسريع^(٤) الحاسم للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للمجتمع السوفيتى ، والذى يشمل تغييرات جذرية على الطريق نحو دولة جديدة نوعياً ، هو بدون شك مهمة ثورية»^(٥) .

- (١) لمزيد من المعلومات عن هذه المعانى انظر : ميخائيل جورباتشوف ، البيريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٨ ، ص ٣٥ - ٣٦ .
- (٢) المرجع السابق ، ص ١٠٣ . (٣) المرجع السابق ، ص ٩ .
- (٤) عادة ما يستخدم تعبير تعجيل للكلمة الروسية «uskorenie» .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

ويؤكد جورباتشوف بأن إعادة البناء هذه ليست مجرد تكملة بل امتداد وتطوير للأفكار الأساسية لثورة أكتوبر ١٩١٧ واضفاء ديناميكية جديدة عليها . وفي قوله : «البيريسترويكا عملية ثورية لأنها قفزة إلى الامام في تطور الاشتراكية ، وفي تحقيق خصائصها الجوهرية»^(١) . «وفقا لنظرتنا فإن الثورة تعنى البناء ، ولكنها تتضمن كذلك التدمير على الدوام ، والثورة تحتاج إلى تدمير كل ما هو عتيق ، وراكد ، وكل ما يعوق التقدم السريع ، وبدون تدمير لايمكنك أن تنظف الموقع لبناء جديد . وتعنى البيريسترويكا كذلك ازالة جذرية وحازمة للعقبات التي تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولأساليب ادارة الاقتصاد التي انقضت زمانها ولعقلية القوالب العقائدية»^(٢) .

ويوضح جورباتشوف تميز البيريسترويكا كمفهوم ثوري بأنها تتضمن في نفس الوقت ثورة ذات اتجاهين بقوله : «وتتمثل السمة المميزة للبيريسترويكا وقوتها في أنها تشكل في نفس الوقت ثورة «من أعلى» ومن أسفل»^(٣) . فهي ثورة من أعلى حيث التغييرات الثورية المصاحبة لها تتم بمبادرة ومبادأة من السلطات نفسها حيث يقودها الحزب الشيوعي ، ولكن نجاحها يتوقف على استجابة الجماهير في اطار من المصارحة ونشر الديمقراطية . أى أنه يتوقف على تحويلها إلى ثورة من أدنى ، وقد اعتبر أن مزيدا من الديمقراطية يعنى مزيدا من الاشتراكية . فقد بدأت محاولة إعادة البناء بالحزب وقيادته أى من قمة الهرم إلى قاعدته ولكن نجاحها يتوقف على توحيد ما بين المبادرة «من أعلى» وبين حركة القاعدة وتعبيرها عن المصالح الرئيسية طويلة المدى لكافة جماهير الشعب وإذا اتخذتها برنامجا لها وأيدتها بفاعلية»^(٤) . وقد أكد جورباتشوف مكررا على إن الأساس هو الاشتراكية وتدعيمها وأن الثورة هي في اتجاهها واتجاه تنقيتها وليس بعيدا عنها أو على حسابها . فقد ركز باستمرار على أساس اللينينية : «العودة إلى اللينينية معين أيديولوجي للبيريسترويكا»^(٥) ،

(١) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

والتخلص من آثار الستالينية والاتجاهات الغربية على الاشتراكية . وفي قوله : «ولدينا معيار واحد في حالتنا : سوف ننصت إلى كل ما يدعم الاشتراكية ونأخذه في الاعتبار في الوقت الذي سنقاوم فيه الاتجاهات الغربية على الاشتراكية ولكن في إطار العملية الديمقراطية ، وكرر ذلك بالنزعة الثورية وعدم الانجراف بعيدا»^(١) .

وغنى عن الذكر ان ما تحقق بالفعل بعد ما أكده جورباتشوف هو عكس ما ينادى به ، وقد ظهر هذا جليا على إثر الانقلاب الفاشل ضده في اغسطس ١٩٩١ ، كما سيرد تحليله .

وخلاصة الأمر إن جورباتشوف في تأكيده على حتمية البيريسترويكا رأى أن البديل عنها هو الركود المستمر . فمفتاح فهمها اقتصادى أساسا ، ولكن بدون الجمود العقائدى والقوالب والصيغ الجاهزة .

وقد ربط جورباتشوف بين الجانب الاقتصادى والسياسى فى عملية إعادة البناء هذه ، ومن ثم كانت أهمية الجلاسنوست «Glasnost» - وهى كلمة روسية تعنى المصارحة - والنقد والنقد الذاتى . وهو يوضح أهميتها بقوله : « إن المناخ الجديد ربما يتجلى بأكبر قدر من الوضوح فى الجلاسنوست (المصارحة) . فنحن نريد مزيدا من العلانية بشأن المسائل العامة فى كافة مجالات الحياة . ولا بد إن يعرف الناس ما هو جيد وما هو ردىء ، بغية : الاكثار من الجيد ومكافحة الردىء . وهكذا ينبغي أن تكون الأمور فى ظل الاشتراكية، «واليوم تعد المصارحة مثالا حيا لمناخ روحى ومعنوى وطبيعى موثقا فى المجتمع ، يجعل بإمكان الناس إن يفهموا بشكل أفضل ما الذى حدث لنا فى الماضى ، وما الذى يحدث الآن ، وما الذى نسعى إليه ، وماهى خططنا ، وأن يشاركوا بوعى ، على أساس هذا الفهم . فى جهد إعادة البناء»^(٢) ... «وضمان أكبر علانية ممكنة فى عمل الحكومة والمنظمات الجماهيرية وتمكين الجماهير العاملة من التعبير عن رأيها ، بدون خوف ، فى أى مسألة فى الحياة الاجتماعية أو

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ ..

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

نشاط الحكومة،^(١) . ويؤكد جورباتشوف على أهمية وسائل الاعلام الجماهيرى باعتبارها «أكثر منابر الجلاسنوست تمثيلا وقوة» . وقد اعتمدت عملية اعادة البناء اساسا على وسائل الاعلام الجماهيرى ولجان الحزب الشيوعى . وتبدو أهمية مكانة الجلاسنوست فى قوله : «إننا نحتاج إلى الجلاسنوست كما نحتاج إلى الهواء»^(٢) . فهى السبيل لاشاعة الديمقراطية فى كافة أبعاد المجتمع ومؤسساته . وقد اعتبرت «هدفا سياسيا جوهريا»^(٣) . وتقوم الجلاسنوست على مبادئ أساسية تتمثل فى حق المواطنين فى الحصول على المعلومات عن كافة مجالات الحياة مع حق مناقشة جميع القضايا العامة المجتمعية^(٤) . وعليه فقد تبعها دفعة كبيرة فى حرية الرأى والتعبير والمشاركة بل والحرية الدينية وفى هذا المجال يوضح جورباتشوف رؤيته بقوله : «وليس لدينا على الإطلاق ما يدعونا لأن نقتل من احترامنا للعالم الروحى للمؤمنين ، أو لأن نمارس ضدهم أية ضغوط إدارية»^(٥) .

وبالتالى فإن : البيريسترويكا + الجلاسنوست + اشاعة الديمقراطية^(٦) = التعجيل بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى^(٧) .

وإذا كانت السياسة التى نادى بها جورباتشوف فى اطار البيريسترويكا تقوم على الانفتاح فى الداخل ، فإن هذا الاتجاه يبدو واضحا من الأبعاد الخارجية لتلك السياسة التى عرفت بالسياسة الجديدة .

(١) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) انظر ولمزيد من المعلومات : «قرار الكونغرس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد بشأن الجلاسنوست» ، فى البيريسترويكا والجلاسنوست : من وثائق جورباتشوف ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة : المستقبل العربى ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٥) انظر : البيريسترويكا والجلاسنوست مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(٦) يستخدم البعض تعبير المقرطة للكلمة الروسية «democratizatsia» والمرادفة للكلمة الانجليزية «democratization» .

(٧) «Perestroika + glasnost + demokratizatsia = uskorenice» .

انظر : «Feature Reviews : Revolution from above : Michail Gorbachev's Perestroika», in Third World Quarterly, July 1988, p. 1379 .

فالاهتمام بالابعاد الخارجية جاء نتاجا للأهتمام بالوضع الداخلى على أساس أنه لا يمكن تحقيق التقدم المنشود إلا فى ظل ظروف دولية طبيعية ، فضلا عن أن الاقتصاد السوفيتى المتدهور أساسا لا يتحمل أعباء التسابق على التسلح ، بالإضافة إلى الظروف الدولية فى ظل أسلحة الدمار الشامل التى تهدد البشرية وتكرس المهمة التاريخية للحفاظ على الجنس البشرى من الفناء .

وعليه فقد كانت لجورباتشوف فى ظل البيريسترويكا رؤية واضحة فى الوضع الدولى تقوم على عدم امكانية تجزئة السلام والتأكيد على وحدة البشرية وأولوية المصالح والقيم البشرية على المصالح الطبقية مع احلال توازن المصالح بدلا من توازن القوى وفتح صفحة جديدة من التعاون والتعايش والتكامل بدلا من التنافس والتصارع ، ففى قوله: «تدعو النظرة الجديدة إلى الاعتراف ببديهة بسيطة أخرى : إن الأمن لا يتجزأ . فلما إن يكون أمنا متكافئا للجميع أو لا يكون على الاطلاق والاساس الصلب الوحيد للأمن الاعتراف بمصالح كافة الشعوب والبلدان ، وبالمساواة بينها فى الشؤون الدولية ، وأمن كل بلد يجب أن يرتبط بأمن كل أعضاء المجتمع الدولى»^(١) . وبالتالى فإن البيريسترويكا تنادى فى رؤيتها الجديدة للعالم ، أو السياسة الجديدة ، أنه يجب ألا يحكمه التصارع الايديولوجى الذى عادة ما يحجب الرؤية حول وحدة المصالح بين الدول المختلفة : «ينبغي أن تكون المواقف خالية من التعصب الايديولوجى» ... «ولا ينبغي أن تنقل الخلافات الايديولوجية إلى مجال العلاقات بين الدول ، كما لا يجب أن تخضع السياسة الخارجية لها ، لأن الايديولوجيات يمكن أن تتباعد بينما تبقى المصلحة فى البقاء وفى تجنب الحرب مصلحة عالمية سامية»^(٢) .

وفى هذا المجال يستعرض جورباتشوف مراحل التطور التاريخى وفقا للتحليل الماركسى ولكنه لا ينتهى إلى القول بحتمية القضاء على النظام الرأسمالى وإحلال النظام الاشتراكى بدلا منه فى سبيل الوصول النهائى إلى الشيوعية حيث اعتبر هذا أحد أو هام الفكر الاشتراكى الموروث^(٣) ،

(١) جورباتشوف ، البيريسترويكا ... ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٣) عبر جورباتشوف عن رؤيته هذه بوضوح فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى -

موضحا أن الحكم على صلاحية أى من النظامين المتنافسين أساسا :
الرأسمالى والاشتراكى متروك للتاريخ . ولكن المنافسة يجب أن تستمر
فى إطار سلمى تعاونى . ففى قوله : «إن المنافسة الاقتصادية ،
والسياسية ، والأيدىولوجية ، بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية أمر
محتوم ومع ذلك ، يمكن ويجب الإبقاء عليها فى إطار المنافسة التى
تقتضى التعاون بالضرورة»^(١) . بل إنه يستخدم الديالكتيكية فى رؤيته
الجديدة للوضع الدولى موضحا أن التوليف بين الرأسمالية والاشتراكية
كأضداد يتمثل فى التعايش السلمى ووحدة البشرية التى تمثل الوحدة
الجدلية بين الأضداد^(٢) ، والتى يفرضها عالم اليوم فى ظل الاسلحة
النووية والتهديد بالانتحار المتبادل وحتى يمكن تكريس الجهود للتنمية .
ففى قوله : «ونحن نؤيد تدويل الجهود من أجل تحويل نزع السلاح إلى
عامل للتنمية»^(٣) . فالبشرية فى رأى جورباتشوف مهددة بالفناء ، وهناك
مهمة تاريخية فى الحفاظ على الجنس البشرى : «إن عصب طريقة التفكير
الجديدة يتمثل فى الاعتراف بأولوية القيم البشرية ، أو لكى نكون أكثر
دقة ، ببقاء البشرية»^(٤) .

وخلاصة الأمر فإن البيريسترويكا تقوم فى المجال الدولى على
أساس : «عالم واحد أو لا عالم» .

وقد سار جورباتشوف خطوات واسعة فى سبيل ترجمة أفكاره إلى
واقع فى الداخل والخارج^(٥) وكان الأساس هو المحافظة على الذات

- يوليو ١٩٩١ بأن المدينة الفاضلة للشيوعية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع . انظر الوفد ،
١٣ أغسطس ١٩٩١ .

(١) جورباتشوف ، البيريسترويكا، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٢) لمزيد من المعلومات انظر المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٥) فقد صدرت عدة قوانين اطلقت الحريات من ذلك : قانون الاتحاد السوفيتى حول
بحرية الايمان والمنظمات الدينية ، فى ١ أكتوبر ١٩٩٠ ، وقانون بحق التنظيم ، فى ٩ أكتوبر
١٩٩٠ ، متضمنا حرية تكوين الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات النوعية
وغيرها ، وقانون تنظيم الاستفتاء الشعبى العام ، فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠ . فضلا عن اطلاق
الحرية للصحافة وتغيير المناهج الدراسية وغيرها والاتجاه نحو اقتصاد السوق والملكية الخاصة .

مع تنقية النظام الاشتراكي على هدى من اللينينية وتطعيمه ببعض الجرعات المحدودة المحسوبة من الليبرالية الغربية حتى يمكن المحافظة عليه من الانهيار . ويمكن القول بأن البيريسترويكا مثلت في الأصل وصفة علاجية للمجتمع في كافة جوانبه وأبعاده تقوم على نظرة اصلاحية وليست إحلالية .

ولكن التطورات السريعة المتلاحقة في ظل البيريسترويكا والتي تبلورت بوضوح بعد الانقلاب الفاشل في ١٨ أغسطس ١٩٩١^(١) الذي سعى للإطاحة بالرئيس ميخائيل جورباتشوف وبسياسته الانفتاحية أوضحت عدم امكانية تحقيق التوازن المنشود . وإن الاتجاه كما يبدو نحو الأخذ بمزيد من الليبرالية الغربية مع تدهور الوضع السياسى والاقتصادى والمكانة الدولية للاتحاد السوفيتى كاحدى القوتين العظميين فى العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فالهدم الذى تطلبته عملية اعادة البناء تم ولكن دون ان تواكبه عملية البناء . ومن ثم كان الانهيار ليس فقط فى الايديولوجية والمؤسسات بل وفى ذات الاتحاد السوفيتى الذى تحلل وبدأ الكلام عنه يتردد بصيغة الماضى .

وإذا كان الوضع فى ظل انعكاسات البيريسترويكا على الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية خاصة والعالم عامة لم يتبلور بعد ، إلا ان هناك العديد من التطورات والمؤشرات التى تؤكد خطأ فكريا واضحا واتجاها واقعيا فيما بعد الانقلاب الفاشل المذكور الذى مثل نقطة تحول رئيسية أدت الى الاسراع بتلك التطورات فيما يمكن أن نطلق عليه «ورطة البيريسترويكا» «Perestroika dilemma» . حيث الأحداث سارعت بالمفارقة بين النظرية والتطبيق . وحيث لم تؤد البيريسترويكا إلى تحقيق الهدف المنشود وهو تعجيل التقدم الاقتصادى - الاجتماعى والثقافى ، ولكنها

- أما فى الخارج فكانت أهم التطورات هى اتفاقية الحد من الاسلحة النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والوحدة الألمانية وانتهاء السيطرة على أوروبا الشرقية والتقارب مع الدول الأوروبية عامة فى ظل رؤية جورباتشوف بأن : «أوروبا بيتنا المشترك» .

(١) لمزيد من التطورات انظر : ملف معلومات لاسمىة عن الاتحاد السوفيتى ، القاهرة : وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، سبتمبر ١٩٩١ . انظر أيضا عن تسلسل الاحداث : الاهرام ، ١٩٩١/٨/٢٣ . - ٥٢٤ -

أدت في النهاية إلى التعجيل بالانهيار في كافة المجالات فجرة الحرية كانت أكبر من أن تستوعب ، كما أن التغير السياسي لم يواكبه تطور اقتصادي - اجتماعي بنفس المعدل .

وعليه فقد الحزب الشيوعي سيطرته على السلطة في الاتحاد السوفيتي وانهار تماما بعد الانقلاب الفاشل باعلان الرئيس جورباتشوف استقالته من زعامته وجمد نشاطه وصودرت املكه وتم حل اللجنة المركزية . وقد تم الغاء البند السادس من الدستور الذي يؤكد على الدور القيادي للحزب الشيوعي السوفيتي . كما تم حل جهاز المخابرات المعروف بالكي جي بي « K.G.B » لتورطه في ذلك الانقلاب الفاشل^(١) ، كما تم حل منظمة الشباب المعروفة برابطة الشباب الشيوعي اللينيني (الكومسومول) التي تأسست عام ١٩١٨ - والتي كانت الجسر للتدرج الحزبي - وانهى دورها السياسي^(٢) . من ناحية أخرى فقد احتجبت صحيفة البرافدا السوفيتية - وهي الصحيفة الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي - للمرة الأولى منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وذلك ابتداء من ٢٣ أغسطس ١٩٩١ ، وصودرت أملكها . كما فقدت الحكومة المركزية سيطرتها على صحيفة أرفستيا ووكالة تاس للأنباء التي أعلنت الاستقلال عن الحكومة والتخلص من هيمنتها المفروضة منذ الثورة البلشفية^(٣) .

وخلاصة الامر فقد انهارت المؤسسات كما انهارت الأيديولوجية ، ولا ينطبق هذا على الاتحاد السوفيتي وحده بل انعكس على دول أوروبا الشرقية التي تحررت من سيطرته ، واتجهت مباشرة نحو الليبرالية الغربية وإن كان الانهيار واضحا في الاتحاد السوفيتي فيما حذر منه الرئيس جورباتشوف بأنه يمثل كارثة^(٤) .

فقد بدأ الاتحاد السوفيتي ينهار بل وبدأت تظهر النزعة نحو احياء الامبراطورية الروسية القيصرية . فلم يكن احراق العلم الأحمر - الذي يحمل المطرقة والسندان رمز الشيوعية - على أثر الانقلاب الفاشل ورفع

(١) الامرام ، ١٩٩١/٨/٢٥ .

(٢) الامرام ، ١٩٩١/٩/٣٠ .

(٣) الامرام ، ١٩٩١/٨/٢٥ ، ١٩٩١/٩/٣٠ .

(٤) الامرام ، ١٩٩١/١٢/٤ .

علم روسيا القيصرية إلا رمزا لتلك النزعة وتعبيرا عن الرغبة في تخطي تجربة الاشتراكية. وقد بدأت أبعاد التداعى فى التماسك السياسى للاتحاد السوفيتى باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث - التى ضمها الاتحاد السوفيتى اثناء الحرب العالمية الثانية وهى استونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا - وانضمامها للأمم المتحدة والاعتراف الدولى بها حتى من جانب الاتحاد السوفيتى . بل وبدأت غالبية الجمهوريات الاخرى تنادى بالاستقلال وكانت نقطة التحول الرئيسية هى موافقة نحو ٩٠٪ من شعب اوكرانيا على الاستقلال فى الاستفتاء الذى تم فى أول ديسمبر ١٩٩١^(١) . والذى تبعه اعلان الجمهوريات السلافية الثلاث^(٢) - روسيا الاتحادية واوركرانيا وروسيا البيضاء - قيام كومنولث فيما بينها فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ ، ليحل محل الاتحاد السوفيتى من الناحية القانونية ، وذلك على غرار المجموعة الأوروبية بحيث يكون رابطة بين دول مستقلة ذات سيادة مع التركيز على انشاء سوق مشترك بينها^(٣) . كما يزداد تدعيم الكومنولث الجديد بانضمام جمهورية كازاخستان خاصة ، وبقية الجمهوريات الاسلامية بالاضافة إلى أرمينيا^(٤) . ومن ثم لم يعد للاتحاد السوفيتى وجود من الناحية الفعلية ، وأصبح الكلام عن الجمهوريات السوفيتى بدلا منه . وإن كانت الصورة النهائية لم تكتمل بعد ، إلا أن المؤشرات تؤكد تفكك الاتحاد السوفيتى وفشل جهود الرئيس جورباتشوف فى اقامة اتحاد كونفدرالى على اساس اقتصادى محله .

وعليه فإذا كان الرئيس جورباتشوف قد اكد من قبل ان : «البيريسترويكا تعد خاتمة مناسبة لنهاية القرن العشرين»^(٥) ، فإن التطورات المتلاحقة بعد المحاولة الفاشلة للأطاحة به فى اغسطس ١٩٩١ تثير التساؤل حول : ماذا بعد البيريسترويكا ؟ حيث تلك المنظومة الفكرية التى بدت جذابة من الناحية النظرية ، اصطدمت فى التطبيق بواقع فرضته الآثار التراكمية لأكثر من سبعين عاما من الجمود العقائدى .

(١) الاهرام ، ١٩٩١/١٢/٣ . والاخبار ١٩٩١/١٢/٣ .

(٢) وتضم ٧٠٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفيتى ، كما تتركز بها الاسلحة النووية .

(٣) لمزيد من المعلومات عن اعلان مينسك ، انظر : الوفد ، ١٩٩١/١٢/١٥ .

(٤) انظر الاهرام ، ٢١ ، ١٩٩١/١٢/٢٢ .

(٥) انظر : «Gorbachev Interview: I Am an Optimist,» Time, 4 June, 1990, p. 28 .

الباب الرابع

التجديد فى الفكر الاسلامى

يطرح موضوع التجديد العديد من التساؤلات حول مضمونه وهل يعنى تجديد الدين الاسلامى ؟ أم تجديد بعد معين منه ؟ وهل يقصد به تجديد الدين أم تجديد الفكر أم تجديد المسلمين ؟ وهل التجديد فى مجال الاسلام مرادف لحركة الاصلاح الدينى فى المسيحية ؟ ومتى بدأ التجديد ؟ ولماذا يفرض نفسه على الفكر السياسى فى العصر الحديث بالذات ؟ هذه وغيرها اسئلة توضح مدى تشعب الموضوع .

والتجديد مدرسة تقوم على الاجتهاد واستخدام العقل فى المسائل الفقهية ، وقد تبلورت فى القرن الأول الهجرى ويعتبر البعض أن الإمام أبا حنيفة^(١) إمام المجددين . وإن كان باب الاجتهاد قد اغلق رسميا فى القرن الرابع الهجرى - اكتفاءً بجهود السابقين وخاصة الائمة الاربعة وسداً لأبواب الفتنة والبدع - إلا أن المجددين استمروا طوال تلك الفترات وحتى العصر الحالى ولم ينقطع خط تلك المدرسة^(٢) . وحيث أن الاجتهاد ظنى فإن البعض ينكره مؤكداً على الأصول فقط . ولكن القرآن الكريم باعتبار المصدر الأول للتشريع ينص صراحة عليه : «ولو رنوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم»^(٣) ، وفى قوله تعالى : «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين»^(٤) . وكان الرسول ﷺ القدوة فى هذا المجال وقد حض على الاجتهاد وإعمال العقل وسبق أن أشرنا إلى حديثه مع معاذ بن جبل عامله على اليمن فى هذا الشأن . كما أشار إلى مفهوم التجديد فى حديثه : «إن

(١) (٨٠ - ١٥٠ هـ) ، وقد عرف بالفقيه الحر .

لمزيد من المعلومات انظر : الإمام محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الاسلامية ، القاهرة : دار الفكر العربى ، د . ت . الجزء الثانى ، ص ١٦٠ - ١٧٤ .

(٢) انظر الصعیدى ، مرجع سابق ، حيث يتناول المجددون من القرن الأول الهجرى إلى القرن الرابع عشر بدءاً من عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى الملك عبد العزيز آل سعود . وهو من المراجع الاساسية فى هذا المجال حيث يؤرخ حركة التجديد فى الاسلام .

(٣) النساء : ٨٣ . والنص صريح فى مسائل الأمن والخوف .

(٤) التوبة : ١٢٢ .

الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها،^(٥) وقد اجتهد الخلفاء الراشدون بعد الرسول^(٦) .

وفى حالة استخدام تعبير تجديد الدين الاسلامى فالمقصود بذلك هو المعنى العام للتجديد : أى العودة للأصل وتخليص الدين مما قد يكون قد علق به من شوائب نتيجة البدع أو الجهل أو غيرها ، ولكن لا يقصد به تغيير أحكام الدين فهى ثابتة . وفى هذا المجال يجب توضيح أن هناك جانبين أساسيين فى الدين الاسلامى : جانب العبادات ، وهذه لا تدخل فى باب التجديد حيث أصولها ثابتة مستقرة ، وباب المعاملات وهو مفتوح للتجديد حيث الاسلام يتميز بالمرونة وأنه دين لكل عصر ، فأسس الاسلام العامة العريضة تصلح لأى مكان وزمان . وإذا كان هناك تخلف فهو فى مجال الفكر الإسلامى الذى لم يستطع أن يتمشى مع ما فى الاسس العامة للاسلام من تقدمية . فالتجديد هو فى المسلمين لا فى الاسلام كما يعبر البعض^(٧) . فهو تجديد الفكر الاسلامى^(٨) ليواكب التطورات لا تجديد الدين الاسلامى نفسه . وفى هذا المجال يؤكد على دور العلماء فى ضرورة عدم الجمود والوقوف عند حرفية النصوص والانغلاق على المعانى اللفظية وحدها ، ولكن ربط العلوم الدينية بمشكلات المجتمع وإلا كان علما قاصرا من الناحية العملية . فالتشريع ومتطلبات المجتمع وتطوره يجب أن يكونا كفرسى الرهان ، وإلا فإن التجديد يكون ضروريا حتى يتواءم التشريع مع المجتمع .

وغنى عن الذكر أن التجديد لا يشترط أن يكون عاما بل قد يكون

(٥) عن تأصيل هذا الحديث الصحيح ومناقشته انظر : المرجع السابق ، ص ٨ - ١٠ .

(٦) وقد اجتهد الرسول فى بدر مثلا ، كما اجتهد أبو بكر فى جمع القرآن الكريم (ما بين اللوحين) وهو ما لم يقم به الرسول ، واجتهد عمر بن الخطاب فى فهم روح النص .

(٧) انظر : د . عمر فروخ : تجديد فى المسلمين لا فى الاسلام ، بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(٨) انظر : د . ابراهيم على ابو خشب ، تجديد الفكر الاسلامى : بعض رجال الفكر الاسلامى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ .

جزئيا سواء بالنسبة للموضوع أو بالنسبة للمكان وفقاً للحاجة والمقتضيات .

وبنظرة على حركة الاصلاح الدينى فى المسيحية المعروفة بالبروتستنتية نجد أن هناك اختلافات جذرية بينها وبين اتجاه التجديد فى الاسلام . فحركة الاصلاح الدينى جاءت ، كما أوضحنا ، كرد فعل لسوء ممارسات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية - الأمر الذى أسهم فى ادخال أوربا ولقرون فى ظلام العصور الوسطى - تلك الممارسات التى استندت إلى ما عرف بسلطان المفاتيح فى اكتساب سلطة دنيوية سياسية من وراء السلطة الدينية ، وبالتالى كان هدف حركة الاصلاح الاحتجاج على تلك الممارسات والعودة للأصل وهو فصل السلطتين واخضاع الكنيسة للدولة . كما أدخلت العديد من الاصلاحات التى تأثر فيها رواد الحركة بتلك التجربة فضلا عن تأثرهم بالتعاليم الاسلامية . أما فى الاسلام فلا يوجد فصل بين السلطتين أصلا ، كما لا توجد سلطة دينية .

وإذا كانت المسيحية قد جاءت كدين روحى خالص لم يتناول أحكام المعاملات إلا بالنذر الذى يمس العبادات ، فإن الدين الاسلامى كما أوضحنا أحكم التوازن بين الجانبين . وبالتالى فإن حركة الاصلاح الدينى فى المسيحية حركة ارتبطت بظروف تاريخية خاصة ، ولا يمنع الحال من قيام غيرها مثل ظاهرة الكنائس المستقلة أو المنشقة التى تمثل كل منها مذهباً دينياً متميزاً والتى تجدد فى أمر الدين نفسه . أما التجديد فى الاسلام فهو اتجاه مستمر لاحداث المواءمة المطلوبة بين الاسلام وروح العصر ، أيا كان العصر . وإذا كانت حركة الاصلاح الدينى فى المسيحية قد ارتبطت بعصر النهضة والذى قصد به العودة لأصل التراث الغربى وحيأؤه ، فالمقصود بالتراث هنا التراث الحضارى للفكر اليونانى والرومانى السابق على ظلام العصور الوسطى فى محاولة لتخطيها . أما التجديد فى الاسلام فمبادئه بالعودة للأصل يقصد به المصادر الأصلية للشريعة من القرآن والسنة وما كانت عليه الممارسة الحقة لمبادئ العقيدة فى صدر الاسلام الذى يتخذ كمثال للقياس .

وعليه فإن استخدام البعض لتعبير الاصلاح الدينى فى مجال

الإسلام ليس دقيقاً إلا إذا كان مثل هذا الاختلاف واضحاً في الازدهان .
كما أن التجديد في الإسلام يجب ألا يخلط بالنهضة في الغرب ، مع أنه
يتضمن النهوض بالمسلمين .

ومن الجدير بالذكر أن الفكر السياسي المسيحي الذي قام أصلاً على
مبدأ ازواج السلطتين والفصل بينهما أدى إلى الصراع الذي دام لقرون
بين السلطتين الدينية والزمنية حول : لمن منهما اليد العليا . وقد حسم هذا
الخلاف في نهاية العصور الوسطى ، وذلك باعطاء السلطة العليا للملك
أو الامبراطور واخضاع الكنيسة للدولة كأي مؤسسة بها مع قصر نشاطها
على الأمور الروحية والعودة لأصل المسيحية في هذا . فمن التجربة
الخاصة التي مرت بها الدول الغربية جاءت النظرية المعادية للقيم الدينية
والمتمثلة في أفكار مكيافيللي وهوبز وغيرهم ، وقد نتج في أوروبا عن هذا
التحول إلى الدولة العلمانية (اخضاع الدين للسياسة) وتطور ذلك إلى
تراكمات أدت بمفكر مثل ماركس إلى المناداة بضرورة القضاء على
الاستلاب الديني واعتبار الدين «أفيون الشعوب» . أما بالنسبة للفكر
السياسي في الإسلام فقد قام أصلاً على عدم وجود ثنائية في ممارسة
السلطة وهو ما سيطر على من المفكرين الإسلاميين في العصور الوسطى
على أساس قيام الحكم على أسس مستمدة من الشريعة ، وقد استمر هذا
الخط في الفكر الإسلامي .

مما تقدم يتضح مفهوم التجديد ومضمونه وأنه مرتبط بأحد المبادئ
التي جاء بها الإسلام وهي ضرورة إعمال النظر العقلي وعدم الجمود ،
وأن هذا الخط الفكري لم ينقطع . ولكن ماذا عن التجديد في العصر
الحديث وعن الإمام محمد عبده ؟ ولماذا اعتبر من الأمور الملحة واجبة
البحث ؟ لعل من أهم ما يلاحظ من تطورات هو أن أوروبا التي عاشت
ولقرون في عصور الظلام الفكري استطاعت أن تخرج منها وتدخل
عصر النهضة وتنطلق إلى العصور الحديثة وبفعل التقدم التكنولوجي
الضخم للثورة الصناعية استطاعت أن تصبح المثل الذي يقاس عليه في
التقدم المادي . أما من الناحية الدينية فقد تم فصل الدين عن الدولة كما
تكرنا وأخضاع الكنيسة تماماً للدولة كإحدى مؤسساتها والتركيز على

الدولة العلمانية . وعلى الطرف الآخر فإن الأمة الإسلامية التي انطلقت في توسعها : وكانت المثل الذي يقاس عليه في التقدم الحضارى والثقافى فى العصور الوسطى فى الغرب وكانت مصدر اشعاع فكرى له ، تفككت بفعل العديد من العوامل التي يدخل من بينها ما اسهم به الاستعمار الغربى مما أدى الى التطلع الى نمط الثقافة والحضارة الغربية ومن ثم كان التغريب . أى تبدلت المواقع ولكن واذا كان الغرب قد استفاد من قبل من ازدهار الفكر الإسلامى ، فعلى المفكرين الإسلاميين أن يستفيدوا بدورهم من التقدم الذى انجزه الآخرون . وعليه فإن تحديات العصر والتخلف النسبى الذى لحق بالمسلمين أدى إلى ظهور تيار فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، يتزعمه على وجه الخصوص جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، ينادى بضرورة تقوية ثقة وإيمان المسلم فى ذاته والسعى للعودة الى النبع الأصلى ومحاولة النظر إلى العلوم العصرية ومواكبتها من منظور إسلامى . أى السعى للربط بين الإسلام والمعاصرة على أساس أنه لاتناقض بينهما حيث المواءمة ضرورية وتتمشى مع روح الإسلام .

ويمثل الإمام محمد عبده اطلالة على الفكر المعاصر بما قدمه من برنامج متكامل فى مجال التجديد .

الإمام محمد عبده

(١٨٤٩ - ١٩٠٥) (*)

على الرغم من قصر حياته النسبي الا أنه عاش حياة مليئة بالديناميكية سواء في المجال السياسي أو المجال الفكري .

أهم الظروف المؤثرة على أفكاره^(١) :

هو محمد عبده حسن خير الله ، ولد في قرية محلة نصر - مركز شبراخيت بالبحيرة - وتلقى تعليمه الأولي وحفظ القرآن في القرية ثم انتقل الى الجامع الأحمدي بطنطا ثم الأزهر .

وفي الجامع الأحمدي تأثر بالمذهب الصوفي وبالشاذلية على وجه الخصوص ، وفي الأزهر انتمى الى الحزب الصوفي . لكن الحدث الذي أثر في حياة الشيخ هو التقاؤه بجمال الدين الأفغاني عند زيارته الثانية لمصر فقد ترك أثرا هامة على أفكاره ونقل محمد عبده من الصوفية الى فلسفة الصوفية . وقد ألف «رسالة الواردات» في التصوف ، ثم حصل على العالمية رغم الجهود الجادة من جانب بعض الأعضاء لاسقاطه نتيجة لآرائه وصحبته لجمال الدين الأفغاني ، وبعد ذلك تولى تدريس المنطق والكلام المؤيد بالفلسفة وذلك في الأزهر أيضا . وكانت له العديد من الجهود في مجال شرح المؤلفات الفكرية القديمة والحديثة لطلبته ، وعين مدرسا للتاريخ بدار العلوم كما عين مدرسا للعلوم العربية بالألسن .

(*) (١٢٦٦ - ١٣٣٢ هـ) .

(١) لمزيد من المعلومات انظر : د . محمد عمارة ، الإمام محمد عبده : مجدد الاسلام ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٩ - ٤٥ . انظر ايضا : عبد العاطي محمد أحمد ، الفكر السياسي للإمام محمد عبده ، رسالة ماجستير منشورة ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ - ٩٤ .

ومن أهم المؤثرات على حياته وأفكاره ارتباطه بجمال الدين الأفغانى الذى انتقله من الاستغراق فى الصوفية ، وشجعه على قراءة الكتب الأجنبية الحديثة المعربة كما مهد له طريق الصحافة بتدريسه على الكتابة فيها ، حتى تفوق عليه . وقد اشترك معه فى النشاط السياسى وتحولت دروسه الى هذا المجال ، كما ساهم معه فى تنظيماته السرية ضد الانجليز والتي أقامها فى مصر . ودخل معه الماسونية - ولم تكن قد دخلتها بعد العناصر والتأثيرات اليهودية - وتأثر خاصة بدورها الذى قامت به فى أوربا فى العصور الوسطى ضد استبداد الأباطرة والباباوات ، كما اهتم بأرائها الخاصة بالديمقراطية والتحرر وبالتخلص من نفوذ الكنيسة وتخديرها لعقول العلماء . وعلى الرغم من أنه قد رفع بعض شعارات الماسونية ولكنه مالبت أن هجرها عندما وجد أنها قد خرجت عن هذا الخط الثورى الذى جذبه اليها ولقد استهجن فيها ما اتخذته بعد ذلك من مهانة الاستبداد والصلة بالنفوذ الأجنبى ، وبالتالي فقد خرج هو والأفغانى عنها وانضما للحزب الوطنى الحر وشعاره «مصر للمصريين» . وقد نفى الأفغانى من مصر وعزل الامام من مناصب التدريس وحددت اقامته ولكن صدر عفو عنه وعين رئيسا لتحرير «الوقائع المصرية» وتولى الرقابة على المطبوعات ثم عضوا فى المجلس الأعلى للمعارف العمومية بعد انشائه .

وفى هذه الفترة كان مبعدا عن التدريس ، وبالتالي فقد ركز على العمل فى الصحافة والسياسة . وانضم مع الحزب الوطنى الحر الى العربيين - على الرغم من أنه كان فى بادىء الأمر معاديا للثورة العربية على انها عمل غير مشروع ويجر المشاكل على البلاد - وألقى بثقله فى جانبها فى النهاية بمقالاته الحماسية ، حتى صار أحد زعمائهم . وبعد هزيمتهم حوكم مع زعمائها وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر ثم نفى إلى بيروت عام ١٨٨٢ ولست سنوات ولكنه أقام بها نحو عام ثم لحق بالأفغانى فى باريس وعمل معه على اصدار جريدة «العروة الوثقى» التى كانت لسان حال الجمعية السرية المعروفة بنفس الاسم والتى انتشرت فى بلاد الشرق خاصة مصر والهند ، وصدر منها ١٨ عددا^(٢) .

(٢) انظر : جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، العروة الوثقى ، بيروت : دار =

وكان الشيخ محمد عبده يعمل في هذه الجريدة رئيساً لتحريرها ،
أما في تنظيم العروة الوثقى فقد شغل منصب نائب الرئيس . وانتقل بين
العديد من البلدان في أوروبا والشرق واستطاع دخول مصر أثناء ثورة
المهدي في السودان ، كما زار لندن داعياً لضرورة جلاء الانجليز عن
مصر والتقى بوزير الحربية هناك وبكبار الصحفيين وممثلي الرأي العام .

ولكن بعد توقف «العروة الوثقى» وعمله المباشر لنهضة بلاد الشرق
هجر باريس الى بيروت على أمل العودة لمصر وإنشأ جمعية سرية
للتأليف بين الأديان شارك فيها ممثلون للأديان الثلاثة السماوية .

كما مارس النشاط الثقافي والتربوي والفكري وكان ملتزماً بنمط
العروة الوثقى في العداء الصريح والمباشر للانجليز . وقد برزت في تلك
الفترة جهوده الثقافية والتربوية والفكرية . وقد عين في المدرسة السلطانية
واستطاع بجهوده أن يحولها من مدرسة شبه ابتدائية الى شبه عليا . وبدأ
تفسير القرآن بمنهج عقلى حديث مطبقاً فيه منهج أستاذه الأفغانى ، وكان
ذلك بالمسجد العامرى في بيروت حيث كان يعقد جلسات التفسير ، وجذب
لدرسه العديد من الفئات بما فيها بعض المسيحيين المستنيرين . وقد عمل
الامام محمد عبده على التأليف فضلاً عن التدريس : فألف «رسالة التوحيد»
وقام بترجمة العديد من أعمال جمال الدين الأفغانى عن الفارسية ، كما
قام بترجمة بعض المؤلفات عن الفرنسية التى تعلمها باعتبارها مفتاحاً
للعلوم العصرية .

وفى النهاية - عاد لمصر لما استخدم نفوذه لدى المسؤولين حيث
حصل على عفو من كرومر بعد أن اقتنع انه لن يعمل بالسياسة وسيحصر
نشاطه على المجال الثقافى والتربوى والفكرى .

= الكتاب العربى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م (حيث تم تجميع كتابات جمال الدين
الأفغانى والشيخ محمد عبده فى العروة الوثقى ونشرها فى مجلد واحد) .
والجدير بالذكر أن الرئيس السابق أنور السادات قام باحياء هذه المجلة وبدأ فى
استكمال اصدار أعدادها .

وبعودة الشيخ محمد عبده من النفي غير سياسته ، ورأى ضرورة التعامل مباشرة مع اللورد كرومر وقدم اليه مباشرة اللائحة التي كتبها لاصلاح التربية والتعليم في مصر . ولكن رفض الخديوى عودته للتدريس ، وعين قاضيا أهليا في محكمة بنها وتدرج الى مستشار في محكمة الاستئناف الأهلية ثم عين عضوا في مجلس ادارة الأزهر كأول مجلس يؤسس بهدف إصلاحه . ثم عين الامام محمد عبده مفتيا للديار المصرية ، وظل بمنصبه هذا حتى وفاته^(٣) . وفي فترة توليه منصبه نادى باصلاح المحاكم الشرعية ، وألف واحدا من أهم مؤلفاته وهو كتاب : «الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية» ، الذي رد فيه على الصحفى فرح انطون الذى هاجم الاسلام على أنه ضد العلم . مؤكدا كيف أن الاسلام ينادى بالعلم والثقافة ويتمشى مع المعاصرة والعقل أكثر من النصرانية . وكان لموقفه المهادن للانجليز أثره في غضب الأفغانى الذى هاجمه بشدة حتى إن محمد عبده لم يرثه عند وفاته . كما كان لموقفه هذا أثره أيضا في إثارة العداء بينه وبين الزعيم مصطفى كامل الذى رأى ضرورة التخلص من الاحتلال كمتطلب سابق لاصلاح السياسى والاجتماعى ، بينما رأى محمد عبده فى الاصلاح السياسى والاجتماعى والوصول للشعب وسيلة للتخلص من الاحتلال بمقاومته^(٤) .

هذا وقد حدد الامام محمد عبده مجالات الاصلاح الذى يدعو اليه فى :

- التجديد فى الفكر الدينى .
- الاصلاح الادبى «اللغوى» .
- الاصلاح التعليمى والتربوى .
- اصلاح الأزهر واخلال العلوم العصرية .
- فضلا عن الاصلاح السياسى .

وان كان قد ركز فى مرحلته الأخيرة على المجالات الثلاثة الأولى على وجه الخصوص .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٤) د . عبد الباسط حسن ، جمال الدين الأفغانى ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٢ ص ٢١٠

التجديد فى الفكر الدينى :

تناول محمد عبده الفكر الدينى بشكل أوسع ورأى ان التجديد يتمثل فى : «تحرير الفكر من التقليد ، وفهم الدين على نهج سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه الى ينبعها الأولى ، واعتباره ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد من شططه ، وتقل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الانسانى ، وانه على هذا الوجه يعد صديقا للعلم ، باعثاً على البحث فى أسرار الكون ، داعياً الى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها فى أدب النفس واصلاح العمل كل هذا أعده أمراً واحداً»^(٥).. وفى هذا المجال أكد على ضرورة النظر الى العقل باعتباره أفضل القوى الانسانية ، حيث أنه أهم ما يميز الانسان عن غيره من الكائنات والاسلام كما يبين الامام محمد عبده : «اطلق سلطان العقل من كل ما كان قيده ، وخلصه من كل تقليد كان استعبده ورده الى مملكته يقضى بحكمه وحكمته»^(٦) . وهو فى مجال التجديد يواجه تيارين أساسيين كان لهما أثرهما فى استقطاب الأمة الاسلامية وخاصة المثقفين فيها وهما من ناحية تيار الجمود فى اطار الظلام الفكرى للعصر المملوكى العثمانى ورؤية طلاب علوم الدين فى ذلك الوقت ، ومن ناحية أخرى تيار التغريب القائم على العلمانية وضرورة الأخذ بالحضارة الغربية والنظر الى الدين على أنه لا يواكب العصر وذلك فى رؤية طلاب الفنون فى ذلك الوقت .

وقد هدف محمد عبده الى تحديد الأصول التى لا يكون المسلم مسلماً الا بها والتى سادت قبل ظهور الفرق والشيع أى فى صدر الاسلام . هذه

(٥) انظر : الاعمال الكاملة للامام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الثانى ، ص ٣١٨ .
انظر ايضا محمد عمارة الإمام محمد عبده : مجدد الاسلام ، مرجع سابق ، .

(٦) رسالة التوحيد للإمام محمد عبده ، دراسة وتحقيق د . محمد عمارة ، كتاب الهلال ، سلسلة ثقافية شهرية ، القاهرة : دار الهلال ، العدد ٣٥٥ ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

الأصول هي الصورة البسيطة التي تقوى من ثقة المسلم في دينه وتجعله يواجه التغيرات المادية دون اهتزاز لهذه الثقة . وهذه الصورة لا يكفي أن تنتقل للمسلم ، بل يجب أن تنتقل بطريقة محددة وأقرب الى عقول المسلمين ، وذلك لتصحيح وإزالة ما طرأ عليها من خطأ في فهم الدين .

وقد أراد محمد عبده أن يقوى الجانب المعنوي في المسلم وأن يبعث في نفوس المسلمين شعوراً دينياً نقياً وقوياً فركز في جهوده على تقديم الحل الملائم للفرد المسلم والمجتمع لمواجهة التحدي الغربي خاصة ما يتعلق بالشك في الفكر الاسلامي . وقد نادى بضرورة التأكيد على الصورة التي لا تتغير على مر العصور والتي تركز على المبادئ العامة للإسلام ولا تركز على مدرسة اسلامية معينة بل تترك للمسلم حرية الاجتهاد بما يتلاءم مع هذه المبادئ مما يجعل الاسلام في نظره حياً دائماً .

كما هدف الى الربط بين الاسلام والمعاصرة وتوضيح التواءم بين الاسلام ومتطلبات العصر . واستخدم الشيخ محمد عبده مقاييس عقلانية لاجداث مظاهر التجديد في جوانب الفكر الاسلامي ولكن في الواقع لم يسع لتقديم مدرسة إسلامية جديدة كبديل للمدرسة التقليدية ولكن سعى لتقديم صورة للإسلام الصحيح الذي يواكب العصر . والمجال الذي يركز عليه هو الفهم والادراك للدين وليس مجرد التفقه فيه .

هذا وتتناول دعوة الامام محمد عبده إلى الإصلاح الديني ثلاثة أمور أساسية^(٧) :

أولها : الدعوة الى تحرير الفكر من قيد التقليد بحيث لا يخضع العقل الا لسلطان البرهان دون أن يتحكم فيه زعماء مدنيون أو دينيون .

ثانيها : الربط بين الدين والعلم واعتبارهما صديقين متلازمين ومتكافئين ولا مجال للتصادم بينهما حيث لكل منهما وظيفته لحاجة البشر ، وأى منهما لا يغني عن الآخر .

(٧) جمال الدين الأفغاني ، والشيخ محمد عبده ، العروة الوثقى ، مرجع سابق ص ٣٦ .

ثالثها : الرجوع فى فهم الدين وكسب معارفه الى منابعه الأولى قبل ظهور الخلاف وذلك على طريقة السلف الصالح . وقد أكدها فى القرآن الكريم وقليل من السنة .

وبصفة عامة ، فقد بين أهمية الوعي بمسار التطور التاريخى والتركيز على دور العقل فى مجال فهم الاسلام فهماً صحيحاً ، وعليه نادى بضرورة العودة الى منبعه ، واستخدام العقل الذى يعتبر أقدر القوى التى يتمتع بها الانسان فى فهم الاسلام .

الاصلاح اللغوى :

وقد عالج من شقين : فمن ناحية ، أكد على ضرورة إصلاح اللغة العربية والاحتذاء بما فعله الفرنسيون وغيرهم وذلك بإصلاح فنون اللغة وآدابها واتقان الكتابة والخطابة فيها بتأليف المجامع لوضع المعاجم اللغوية وتاريخ تطور اللغة وفلسفة البيان والانتقاد وغيرها . وقد أوضح أنه لايرجى الوصول إلى ما وصل إليه الفرنسيون فى هذا المجال إلا بجهد شاق مدة خمسين سنة .

من ناحية أخرى ، نادى بضرورة تعلم لغة من لغات العلم الأوربية حتى يمكن الاطلاع على المعارف . ففى قوله : «إن العالم المسلم لايمكنه إن يخدم الاسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر إلا اذا كان متقناً للغة من لغات العلم الأوربية تمكنه من الاطلاع على ماكتب أهلها فى الإسلام وأهله من مدح ونم وغير ذلك من العلوم»^(٨) . فكأنه بعبارة أخرى يكرر ماسبق أن ورد فى التراث من قول مقتضاه : «من تعلم لغة قوم أمن مكرهم» ، وهو فى هذا المجال ينادى بفضل تعلم اللغة الأجنبية حتى يؤمن شر أصحابها ، فضلاً عن التعلم منهم ومواكبة العصر .

فالاصلاح اللغوى يخدم التراث من جهة ، ويسهم فى مواكبة التقدم والعلوم العصرية من جهة أخرى .

(٨) انظر : الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص

الإصلاح التعليمي والتربوي :

أعطى الإمام محمد عبده أهمية خاصة للإصلاح التعليمي والتربوي على أنه متطلب سابق للازدهار والإصلاح السياسي . وهو يبين هذا بوضوح في رأيه : «فمن يريد خير البلاد فلا إلا يسعى في اتقان التربية ، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه»^(٩) . وقد كانت له آراؤه المتبلورة في هذا الموضوع : فمن ناحية لم يقصد بالتعليم في هذا المجال التعليم المدني خلوا من التعليم الديني ، حيث بين ضرورة أن يكون الدين هو أساس التربية : «العلم المحي للنفوس هو علم أدب النفس ، وكل أدب لها هو الدين ، فما فقدناه هو التبحر في آداب الدين ، ومانحس من أنفسنا طلبه هو التفقه في الدين واننا في تحصيل هذا العلم الحيوي لانحتاج إلى الاستفادة من البعداء عنا ، بل يكفيننا فيه الرجوع لما تركنا ، وتخليص ما خلطنا ، فهذه كتبنا الدينية والادبية حاوية لما فوق الكفاية مما نطلب وليس في كتب غيرنا مايزيد عنها إلا بما لاحاجة بنا إليه»^(١٠) .

من ناحية أخرى قسم النظام التعليمي إلى مراحل لإعداد فئات ثلاث هم : العامة ، والساسة ، والعلماء مع التأكيد على الاهتمام بهذه الفئة الأخيرة . وهو يلخص رأيه في قوله : «أمر التربية هو كل شيء ... وعليه يبنى كل شيء .. وأى إصلاح للشرق والشرقيين لابد وأن يستند إلى الدين .. والناس في التعليم طبقات ثلاث : فالطبقة الأولى : العامة من أهل الصناعة والتجارة والزراعة ومن يتبعهم . والثانية : طبقة الساسة ممن يتعاطى العمل للدولة في تدبير أمر الرعية ، وحمايتها من ضباط العسكرية ، وأعضاء المحاكم ورؤسائها ومن يتعلق بهم ، ومأمور الإدارة على اختلاف مراتبهم . والطبقة الثالثة : طبقة العلماء من أهل الإرشاد والتربية . ويجب تحديد مايلزم لكل واحدة من هذه الطبقات الثلاث من التعليم كما ونوعا»^(١١) .

(٩) انظر : مخطأ العقلاء ، الوقائع المصرية العدد ١٠٧٩ في ١٤ ابريل ١٨٨١ ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٢٩٩ .

(١٠) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، الجزء الأول ، ص ٦٥٠ .

(١١) المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ٧٧ - ٨٣ .

ومن ناحية ثالثة أكد على دور الاغنياء في تمويل انشاء المدارس ، والبعض يعتبرها نظرة ارسقراطية منه للتعليم ، ولكنها تتضمن انعكاسا لرؤيته عن التكافل الاجتماعى ودور الاغنياء والقادرين تجاه الوطن . كما نُظر لآرائه عن دور التربية والتعليم على أنها مثالية أكثر مما يجب^(١٢) على أساس أنها خطوة لحل كافة المشكلات الأخرى : أى بمثابة المتغير المستقل بينما غيرها من العوامل تمثل متغيرات تابعة . ولكن الدراسات فى مجال التحريك الاجتماعى تؤكد أهمية التعليم باعتباره أخطر عوامل التحريك الاجتماعى لأى مجتمع ، ولكنه بالطبع ليس سبيل السعادة المطلقة كما تصورها .

ومن ناحية أخيرة يجدر التأكيد على أنه اعتبر الإصلاح التربوى سبيلا للإصلاح السياسى ، بل أنه يوضح أنه حاول اقناع جمال الدين الافغانى وهما فى المنفى بباريس بهجر السياسة والتركيز على التربية وهو مرفضه الافغانى^(١٣) .

اصلاح الأزهر :

فى سعيه لتجديد الأزهر شن هجوما شديدا على نظام الدراسة بالأزهر^(١٤) وجموده . ونادى بادخال العلوم العصرية كالجغرافية والتاريخ وغيرها وذلك سعيا لربط علماء الدين بمواكبة العصر . فهو لم يناد بالدراسة الدينية المنفصلة عن الدراسة المدنية والتي تكرر جهودها وتضييعه فى الشكليات ، بل سعى لتطوير الأزهر لا ليجعل منه جامعة مدنية ولكن ليؤهل خريجه للتعرف على العلوم العصرية من منظور اسلامى .

وذلك الإصلاح فى رأيه يحتاج لتدخل السلطة ، ولكنه فى نفس

(١٢) انظر : د . محمد عمارة ، الإمام محمد عبده : مجدد الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٣٠ .

(١٣) انظر : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(١٤) انظر عن مثل هذا الهجوم : الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

الوقت أكد على أهمية عدم تدخل السلطة فى شئون الأزهر . أى بعبارة أخرى فإن إصلاح الأزهر لا يتم إلا بتدخل السلطان ، ولكن قيامه بدوره لا يتم إلا بدون تدخله . وقد حذر - وهو رجل الأزهر - من مثل ذلك التدخل .

من ناحية أخرى فقد وضع أملا أكبر فى دار العلوم - التى تجمع بين العلوم الدينية والعصرية - عن إصلاح الأزهر بل ذهب إلى القول باحلال دار العلوم محل الأزهر^(١٥) . وقد جرت عليه آراؤه هذه عدااء رجال الأزهر على الرغم من أنه ليس فقط خريجا له ، وعمل بالتدريس به ، وكان عضوا بمجلس إدارته ، ولكنه كان أيضا مفتيا للديار كما سبق أن ذكرنا .

التجديد فى الفكر السياسى :

تناوله عن طريق تحليل عدة أبعاد ، فمن ناحية تناول طبيعة السلطة موضعا موقف الاسلام من السلطة الدينية مؤكدا على أن الاسلام لم يعرف هذه السلطة وانه قلبها وأتى عليها من أساسها^(١٦) ، وعلى هذا فهو ينفى استغلال الدين كأكراه لاعتناق عقيدة معينة كما ينفى أى حقوق لرجال الدين ، فالاسلام لا يعرف هيئة دينية - كهنوت - ذات سلطات هيراركية كذلك التى وجدت فى العصور الوسطى فى الغرب وادخلته فى عصوره المظلمة . من ناحية أخرى ففى مجال التجديد فى الفكر السياسى تناول

(١٥) فى قوله عن دار العلوم وأمله فيها إنها : «تصلح أن تكون ينبوعا للتهذيب النفسى والفكرى ، والدينى والخلقى ، ويمكن أن ينتهى أمرها إلى أن تحل محل الأزهر ، وعند ذلك يتم توحيد التربية فى مصر .. انظر : المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ١١٩ .

(١٦) انظر ولمزيد من المعلومات : الامام الشيخ محمد عبده ، الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، القاهرة : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، ١٩٥٤ م - ١٣٧٣ هـ ، ص ٥٦ - ٦١ .

يوضح الامام محمد عبده أن هذا الأصل من أصول الإسلام الخاص بقلب السلطة الدينية يقابل أحد أصول المسيحية وهو الخاص بسلطة الرؤساء . انظر ولمزيد من المعلومات : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

الاسلام والسلطة المدنية ، حيث الاسلام لايعرف الدولة الثيوقراطية ولا الطبيعية الثيوقراطية للسلطة (سلطان الهى) فالأمة هى مصدر سلطة الحاكم ، وأساس سلطته دنيوى وليس دينيا ، وهو غير معصوم . وقد عمل الإمام محمد عبده على التأكيد على السلطة المدنية للحاكم مع اعطائها وظيفة دينية تتعلق بالمحافظة على القيم الأساسية والمبادئ العامة للاسلام وبث هذه القيم . فتطبيق الشريعة فى رأيه يحتاج لمن بيده حق الحكم والسلطة والنفوذ حتى يفرضها ، مما يصبغ السلطة بالطابع المدنى : فالسلطة مدنية بوظيفية دينية ، وليست دينية بطابع مدنى . من ناحية أخرى ، فإن علماء الدين مثل المفتى أو القاضى وشيخ الاسلام وغيرهم والهيئات التى تتبعهم ، ليس لهم سلطان دينى على الأفراد إلا فى نطاق التوجيه والارشاد دون أى حق فى السيطرة على إيمان الأفراد أو ادعاء سلطة إلهية أو تسلسل فى مجالها : فدور السلطة فى هذا المجال مدنى بالاضافة إلى وظائفها الدينية .

محورية الشريعة :

رأى فى هذا المجال ضرورة تطوير النظرة الى الشريعة مؤكدا على أن الفهم الصحيح لها يعتبر متطلبا سابقا لاصلاح حال المسلمين حيث المشكلة تتمثل فى تخلف الفكر فى هذا المجال .

ومن ناحية أخرى فقد أكد أيضا على أن الشريعة الحقة كانت فى العصر الذهبى للاسلام - عصر السلف الصالح - وليس فى المدارس والمذاهب الفقهية ، وبالتالي فإن من الضرورى الفهم الصحيح للشريعة حيث أن فى ذلك مصلحة الأمة ، فيجب الحفاظ على الأصول العامة للعقيدة والتى هى محدودة بالقياس فيما تركه الشرع لاعمال العقل والاجتهاد . وفى هذا المجال فإن للإمام محمد عبده العديد من الفتاوى ومحاولات الاصلاح خاصة فى قانون الأحوال الشخصية ، وقد اهتم على وجه الخصوص بابرار الوظيفة الاجتماعية للدين .

ومن الملاحظ أنه لم يهتم بموضوع الخلافة التى شغلت المفكرين فى العصور الوسطى فقد نظر اليها نظرة عقلانية أى حسب أهميتها

ومنفعتها ولم يعتبرها جوهر الدولة الاسلامية .

أسس النظام السياسى :

تناول الامام محمد عبده فى هذا المجال عدة أمور تتمثل فى الاسس التالية :

الاساس الاول : الحرية : مؤكدا على حرية الارادة الانسانية ودلل عليها بأن العقل والوجدان والاجماع يثبتون هذا كما أكد على أن فكرة القضاء والقدر ليست عائقا لتصرفات الانسان حيث فسر القضاء بمعرفة الهية مسبقة لوقوع أمر ما ومع هذا فان هذه الاحاطة الالهية بما سيقع لاتمنع الفرد من استخدام العقل .

وقد أكد الشيخ محمد عبده على اضعاف التزام أخلاقى على الحرية . من ناحية أخرى رأى أن حرية الانسان ليست مطلقة ويتضح هذا من كتاباته عن الغاية من هذه الحرية ، فالحرية بالنسبة للفرد مرتبطة بحرية المجموع وحرية الفرد من خلال واجباته أو وظائف يؤديها للمجتمع ، وعامة أضفى هذا الطابع الأخلاقى على الحرية بما يحد من اطلاقها . كما أكد على ارتباط الحرية بالوطنية .

فضلا عن هذا فقد ركز على وجود حريات أساسية لايجوز أن تمس اطلاقا وهى حرية التفكير والقول والانتخاب ، فاهتمامه بالمحتوى الاجتماعى للحرية كان من المنطقى أن يرتبط باهتمامه بالحرية السياسية . ومن ناحية أخرى يلاحظ انه فى مجال دفاعه عن الحرية تناول عدة قضايا على رأسها تحرير المرأة والعمل والعمال كما وضع ضوابط على الحرية وهى ضوابط أخلاقية واجتماعية وسياسية . وقد نعى على من يتخذون حرية الفكر كأساس لتقليد الحضارة الغربية والأخذ بقشورها مع نبذ القيم المتوارثة والتراث . وقد اطلق عليها «الحرية البتراء» . «فذاك الحرية التى سموها اطلاق الفكر قد عتقت صاحبها من قيد العقل ، وأسلمته إلى الجهل الأعمى ... وانا نخشى لو تمادينا فى هذا التقليد الأعمى ، واستمر بنا

الأخذ بالنهايات الزائدة قبل البدايات الواجبة ، أن تموت فينا أخلاقنا وعادتنا^(٩) .

أما الأساس الثاني : فهو الشورى : وهي أحد دعائم الدولة الإسلامية وقد تناولها بالتحليل ويلور عدة أفكار جديدة في هذا المجال موضحاً أن الشورى ضد الاستبداد وأنها تعبير عن الحرية السياسية وهي تتطلب وجود هيئة سياسية تقوم بها .

ومن ناحية أخرى فقد أوضح أن الشورى ليس لها تطبيق محدود يوضح مناخ المشاركة بين الحاكم والمحكوم . وعليه فقد رآها مرتبطة بالاطار الديمقراطي ، وكان يؤكد على حتمية الإرادة الشعبية عامة .

أما الأساس الثالث وهو القانون : فقد عرفه تعريفاً حديثاً واعتبره أيضاً الأساس في التفرقة بين المجتمعات المتقدمة ، وتلك المتخلفة ، ووضع له مقومات أساسية اجتماعية وسياسية اعتقد بموجبها في حق الأمة في اختيار قانونها الخاص عن طريق المجلس النيابي حيث يبين : «أن القانون الصادر عن الرأي العام هو الحقيق باسم القانون»^(١٨) . وهو يؤكد أن النظر إلى الكون يبين أن لكل الكائنات قوانينها ومن ثم فعلى الحاكم الاستند فقط إلى القوة الغاشمة بل إلى القانون حيث إنه الضمان الأساسي لحرية الأفراد ، وأساس ازدهار الأمة : «فالقانون هو سر الحياة ، وعماد سعادة الأمم ، وأن القوة لاتأتي بثمرتها الحقيقية إلا إذا عضدت باتباع الشرع والقانون العام الذي أقر العقلاء بوجوب اتباعه ... فإذا أرادت تلك الأمة - التي تصرف نوو البغى والغرور فيها على خلاف القانون ، أن

(١٧) انظر : «كلام في خطأ العقلاء» ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، الكتابات السياسية ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(١٨) كما يتكرر نفس القول : «أن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر عن رأي الأمة العام ، أعني المؤسس على مبادئ الشورى ، وأن الشورى لاتنتج إلا بين من كان لهم رأي عام يجمعهم في دائرة واحدة ، كأن يكونوا جميعاً طالبين تعزيز شأن مصالح بلادهم» .

أنظر : «الشورى والقانون» ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، الجزء الأول ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

تعيد مجدهما الأثيل ، وعزها الأول ، فلا بد لها من إعادة شأن القانون،^(١٩) .

وقد كان حريصا على التركيز على أن القوانين تختلف باختلاف أحوال الأمم ، ومن ثم لا يجوز استيرادها من الأمم الأكثر تقدما^(٢٠) . وفي هذا المجال يتشابه مع مونتسكيو وإن كان يتميز عليه في تأكيده على الفكر كأساس لروح القانون بدلا من الظروف الطبيعية ، فضلا عن التأكيد على الشرع وليس فقط على القوانين الوضعية ، هذا بالإضافة إلى توضيحه كيفية نشر القوانين وتعميق فهمها بين الأفراد بتشكيل جمعيات في القرى والمدن لتفاهم القوانين واللوائح والمنشورات ، وإلا ضاعت الحقوق^(٢١) . وبصفة عامة ربط بين التجديد الاجتماعي وصعود الشورى والقانون ورأى وضع حق التشريع في يد سلطة أخرى غير الحاكم أى في يد السلطة التشريعية .

نظام الحكم :

أوضح الشيخ محمد عبده في هذا المجال شكل الحكومة ، حيث ركز على العلاقة بين السلطات على أساس وجود فصل نسبي بينها أى الفصل مع التعاون . كما أكد على ضرورة وجود دستور ينص على أن

(١٩) من مقالة «القانون والقوة» ، الوقائع المصرية ، العدد ١٠٣١ فى ٧ فبراير ١٨٨١م ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٢٠) ففى قوله : «وحيث أن أحوال كل أمة تابعة لمعلوماتها ، على نسبة بينهما كنسبة العلة والمعلول ، فهى إنما تتخذ لأعمالها حدودا ، وتختار لأوضاعها قوانين بحسب قوتها فى النظر ، ورتبتها فى الفكر ... ولما كانت القوانين مناط ضبط الأعمال ، لتكون منتجة لجلائل الفوائد ، وهى ثمرة الأعمال النظرية ، وخلاصة الأبحاث الفكرية ، صارت قوانين كل أمة على نسبة درجتها فى العرفان ، واختلفت القوانين باختلاف الأمم فى الجهالة والعلم» .

انظر : «اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم» ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣١٠ .

(٢١) بكلام فى خطأ العلماء ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٠٨ .

يتولى جميع شئون الحكومة سلطة تشريعية تسن القوانين وسلطة تنفيذية تكلف بتنفيذها على أن يتولى أعضاء مجلس شورى النواب مساءلة الوزراء بشأن تنفيذ القوانين . كما أكد على ضرورة فصل دائرة القضاء عن الإدارة مع تأكيده على أهمية العدالة التي تعتبر أحد مبادئ الدولة الإسلامية الأساسية والتي حظيت باهتمام المفكرين السياسيين الإسلاميين على مر العصور . وباختصار فقد نادى بضرورة قيام الحكومة الدستورية البرلمانية القائمة على فصل السلطات مع تعاونها وارتكازها على الإرادة الشعبية .

الحاكم عند الإمام محمد عبده :

أما عن الحاكم الذى يتولى مهام الحكم فى الدولة فيلاحظ أنه فى المرحلة الأولى من فكره ركز على الإرادة الشعبية والحكومة التى تركز عليها والتى تصل الى الحكم عن طريق ديمقراطى ، ولكنه بدأ يعكس أفكاره بحيث بلور أفكاراً جديدة توضح تشككه فى الثورة والإرادة الشعبية والقوى الشعبية بعد هزيمة الثورة العربية فبدأ يدعو الى الحاكم القائد ثم الحاكم المستبد العادل وهو فى اتجاهه الأخير يقترب من أفكار مكيا فيلى الذى ركز على أن يكون الحاكم قويا مطلقا وطنيا ولكن الاختلاف الواضح هو أن الامام محمد عبده وضع للحاكم ضوابط وقيودا ودعا الى التزامه القيم التى تسود المجتمع حاكما ومحكوما . ويحتاج تحليله بل دعوته لأهمية وجود الحاكم المستبد العادل لوقفه : فتحت عنوان : «إنما ينهض بالشرق مستبد عادل»^(٢٢) ، يبين أن مثل هذا الحاكم ضرورى لإقرار

(٢٢) فى قوله تحت هذا العنوان :

«مستبد يكره المتناكرين على التعارف ، ويلجئ الأهل إلى التراحم ، ويقهر الجيران على التناصف ، يحمل الناس على رأيه فى منافعهم بالرغبة ، إن لم يحملوا أنفسهم على ما فيه سعائهم بالرغبة ، عادل لا يخطو خطوة إلا ونظرته الأولى إلى شعبه الذى يحكمه ، فإن عرض خط لنفسه فليقع دائما تحت النظرة الثانية ، فهو لهم أكثر مما هو لنفسه .

يكفى لإبلاغهم غاية لا يسقطون بعدها خمس عشرة سنة ، وهى سن مولود لم يبلغ الحلم ، يولد فيها الفكر الصالح وينمو تحت رعاية الولي الصالح ، ويشند حتى يصرع من يصارعه . خمس عشرة سنة يثنى فيها أعناق الكبار إلى ما هو خير لهم»

العدل ودفع الظلم وحمل الأفراد على مافيه سعادتهم بحيث يكون هدفه وهاديه الأساسى صالحهم لا صالحه الشخصى . وقد وضع مخططا واضحا لمثل هذا الحاكم قائماً على برنامج يمتد لخمس عشرة عاما يراها كافية لتنشئة الصغار نشأة سليمة بتثقيفهم وغرس القيم فى نفوسهم ، أما بالنسبة للكبار فيلوى اعناقهم ويعالج ما اعتل من طباعهم لما فيه خيرهم وخير اخلافهم مستخدماً كافة الوسائل التى قد تصل إلى البتر والكى . وهذه السنوات المطلوبة تحشد وراء الحاكم حشدا كبيرا ممن يتبعونه من أعوان الإصلاح : إما من صالحين كانوا ينتظرونه ويعتبرونه القدوة الحسنة ، أو ناشئين شبوا على وجوده ، أو من يتبعونه نتيجة الرهبة منه أو الرغبة فى فضله . وهو يؤكد أن خمسة عشر عاما ليست بالكثير لتربية أمة فما البال اذا كان الأمر بالنسبة لأمة .

ولكن حكم المستبد العادل يمثل الخطوة الأولى الضرورية للإعداد للصالح وللانتقال تدريجيا إلى الحكم النيابى وذلك بتشكيل المجالس البلدية

= ولأعقابهم ، ويعالج ما اعتل من طباعهم بأنجح أنواع العلاج ، ومنها البتر والكى إذا اقتضت الحال ، ويُنشئ فيها نفوس الصغار على ما وجّه العزيمة نحوه ، ويُسند نياتهم بالتثقيف ، يتعهدا كما يتعهد الغارس شجرة بضم أعواد مستقيمة إلى سوقها لتنمو على الاستقامة . خمس عشرة سنة تحشد له جمهوراً عظيماً من أعوان الإصلاح ، من صالحين كانوا ينتظرونه ، وناشئين شبوا وهم ينظرونه ، وآخرين رهبوه فاتبعوه ، وغيرهم رغبوا فى فضله فجاروه .

حتى إذا عرفت الأفكار مجاريها بالتعريف ، وانصرفت إلى ما أعنت له بالتصريف ، وصح الشعور بالتعليل ، واستقامت الأهواء بالتعديل ، أباح لهم من غذاء الحرية ما يستطيع ضعيف السن قضمه ، والثاقبة من المرض هضمه ، وأول ما يكون ذلك بتشكيل المجالس البلدية ، ثم بعد سنين تأتى مجالس الإدارة ، لا على أن تكون آلات تدار ، بل على أن تكون مصادر للآراء والأفكار ، ثم تتبعها بعد ذلك المجالس النيابية . نعم ربما لا يتيسر لرجل واحد أن يشهد هذا الأمر من بدايته إلى نهايته ، ولكن الخطوة الأولى هى التى لها ما بعدها ، ويكفى لمدّها خمس عشرة سنة ، وما هى بكثير فى تربية أمة ، فضلاً عن أمة .

هل يعدم الشرق كله مستبداً من أهله ، عادلاً فى قومه ، يتمكن به العدل أن يصنع فى خمس عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده فى خمسة عشر قرناً ؟

انظر : «انما ينهض بالشرق مستبد عادل» ، مجلة الجامعة العثمانية ، السنة الأولى ، الجزء الرابع ، ١ مايو ١٨٩٩ م ، ٢١ ذى الحجة ١٣١٦ ، ص ٥٤ - ٥٥ ، الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، الجزء الأول ، ص ٧١٦ - ٧١٧ .

أولاً ثم مجالس الإدارة التي يجب أن تكون فعالة كمصادر حقيقية للآراء والأفكار ثم المجالس النيابية في النهاية .

وبخلاصة الأمر أن الحرية لا يجب أن تعطى مرة واحدة حتى يمكن استيعابها ، بل يجب الإعداد لها اعداداً فكرياً بحيث يواكب نمو المؤسسات نمو الأفراد . وفي هذا المجال يلاحظ أن الامام محمد عبده يرى أن الشعب الذي يلجأ إلى الثورة والتدخل العسكري يعنى أنه غير مهيبء بعد للحرية ، فلو كان ناضجاً في هذا المجال ومعداً لممارستها لما احتاج لذلك . فكأن الإعداد للحرية والاستعداد لها يجعل انتقال السلطة سهلاً وسلمياً .

هذا وقد أكد الامام كما أوضحنا على أهمية القيم الروحية وكذلك الاجتماعية في المجتمع كما أعطى مهام أساسية للحكومة حيث ركز على ضرورة دورها في المجالين التربوي والثقافي ، ورأى أن تقوم بمهام التهذيب من خلال مدارسها التعليمية المختلفة ، وهو لم يهتم بالتعليم الديني فقط بل بالتعليم المدني أيضاً ، فالاصلاح يحتاج للسلطان حتى يمكن تحقيقه . من ناحية أخرى فقد حث الحكومة على ترشيد إدارتها واصلاحها بما يسهل تنفيذ السياسة العامة .

كما أكد على أهمية دور الصفوة المستتيرة حيث أعطاهما أهمية ديناميكية في الرقابة على مصالح الأمة ، وتلك الصفوة قوامها التربية والتعليم الصحيح : السبيل إلى تكوينهم للقيام بأعمال الحكومة النيابية ، وهي تأتي من الطبقة الوسطى وتعتبر ركيزة النظام السياسي وأعطاهما دوراً هاماً في تقييد سلطة الحكومة ومعالجة الاستبداد وحمل الحكومة على العدل والاصلاح وتعويدها الاهالى على البحث في المصالح العامة واستشارتها إياهم في الامر بمجالس خاصة تنشأ في المديریات والمحافظات^(٢٣) ، فهي باختصار حلقة الوصل بين الحكومة والجماهير . ومع أنه ركز على دور الطبقة الوسطى فإنه لم يحصر هذه

(٢٣) انظر ولمزيد من المعلومات : «السلطة للصفوة المستتيرة» ، الأعمال الكاملة للامام محمد عبده ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٣١٦ - ٣١٧ .

الصفوة المستنيرة بين أبناء هذه الطبقة حيث اعتبرها صفوة مفتوحة تقوم على المشاركة وتسمح بتصعيد أبناء الطبقة الدنيا اليها^(٢٤).

السياسة وجمود المسلمين :

سبق أن أوضحنا أن الإمام محمد عبده عمل بالسياسة مع جمال الدين الأفغانى ولكنه هجرها مكرسا جهده لمجالات الإصلاح الأخرى التى اعتبرها متطلبا سابقا للإصلاح السياسى ، وأن موقفه هذا هو الذى فارق بينه وبين جمال الدين الأفغانى الذى ظل مكرسا نشاطه للعمل السياسى .

وقد عبر الإمام محمد عبده عن عدائه للسياسة بصراحة ووضوح وذلك فى دفاعه عن الاسلام وابعاد ما يحاول البعض الصاقه به من جمود واضطهاد العلم على أساس أن الاسلام برىء من مثل تلك الصفات حيث أنه دين علم ويحث على التقدم الدائم والنظر العقلى كأول أصل يقوم عليه ، وإذا كان هناك اضطهاد ، أو قهر أو غيرهما فمرجعه للسلطة وممارسة السياسة وفقا لأهواء الحكام . وفى هذا يقول : «إن السياسة تضطهد الفكر أو الدين أو العلم فأنا معك من الشاهدين . أعوذ بالله من السياسة» ، ومن لفظ السياسة ، ومن معنى السياسة ، ومن كل حرف يلفظ من كلمة السياسة ، ومن كل خيال يخطر ببالي من السياسة ، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة ، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم أو يجن أو يعقل فى السياسة ، ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس وأما ماوصفت بعد ذلك من الجمود فهو مما لايصح أن ينسب إلى الإسلام وقد رأيت صورة الإسلام فى صفاتها ونصوع بياضها ، ليس فيها مايصح أن يكون أصلا يرجع إليه شىء مما تكرت ولا مما تنبأ بسوء عاقبته (رنان) وغيره . وإنما هى علة عرضت للمسلمين عندما دخل على قلوبهم عقائد أخرى ساكنت عقيدة الإسلام فى افئدتهم ، وكان السبب فى تمكنها من نفوسهم وأطنائها لنور الإسلام من عقولهم ، هو السياسة ، كذلك هو تلك الشجرة

(٢٤) انظر ولمزيد من المعلومات : عبد العاطى محمد أحمد ، مرجع سابق ص

الملعونة في القرآن (٢٥): عبادة الهوى واتباع خطوات الشياطين - هو السياسة (٢٦).

وعليه فعدم أتباع تعاليم الاسلام والبعد عنه من جانب الحكام والمحكومين هو السبب في تخلف المسلمين وليس السبب في الاسلام نفسه الذي تقدم المسلمون على غيرهم عندما اتبعوه . ومن هنا يؤكد الامام محمد عبده على أهمية الحاكم الصالح مع وحدة الهدف (٢٧).

أهم مساهمات الإمام محمد عبده :

بصرف النظر عما وجه إليه من انتقادات كان أشدها من رجال الأزهر ، إلا أنه يعتبر من أهم الأعلام البارزة لمدرسة التجديد في الفكر الإسلامي في العصر الحالي . ويرجع إليه الفضل في التأكيد على ربط الدين بالمعاصرة على أساس أن هذه تعتبر من مقومات الدين الاسلامي باعتباره ديناً عقلانياً بالدرجة الأولى . كما أن من مساهماته الدعوة لتأكيد الذات وتقوية ايمان وثقة المسلم في تراثه مع محاربة التغريب ، وإن كان حريصاً على عدم الانغلاق والاستفادة مما وصل إليه الغرب من تقدم .

والإمام محمد عبده قدم برنامجاً شاملاً متكاملًا للتجديد في كافة النواحي وإن كان المجال التربوي والتعليمي قد احتل عنده المكانة المتميزة حيث اعتبره مفتاح المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمتغير المستقل بالنسبة لبقية المتغيرات . وغنى عن الذكر أن التعليم يعتبر أهم عوامل التحريك الاجتماعي وفقاً للدراسات الحديثة في مجال التنمية

(٢٥) «أنها شجرة : تخرج من أصل الجحيم . طلعتها كأنه رؤوس الشياطين . فإنهم لأكلون منها فمالؤن منها البطون . ثم إن لهم عليها لشوباً من حميم . ثم إن مرجعهم إلى الجحيم . إنهم ألقوا آباءهم ضالين . فهم على آثارهم يهرعون» الصافات : ٦٤ - ٧٠ .

(٢٦) انظر : الشيخ محمد عبده ، الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، مرجع سابق ص ١٠٠ - ١٠١ . وذلك في رده على فرح أنطون . ولمزيد من المعلومات عن رأي رينان انظر ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢٧) انظر : «الحياة السياسية» ، الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٣٣٦ - ٣٤٥ .

السياسية ، ولكنه بالطبع ليس العامل الوحيد كما كان ضد التركيز على العلم المدني بعيدا عن الدين ، أو العلوم الدينية بعيدا عن العلوم المدنية : فالدين هو دعامة المجتمع وركيزة التعليم دينيا ومدنيا . وبالتالي فإن اصلاح الأزهر يعتبر أساسيا في هذا المجال لإخراجه من الجمود وبعث الفاعلية فيه وإدخال العلوم العصرية : لا ليصبح جامعة مدنية أخرى ولكن ليصبح جامعة دينية - اسلامية - تخرج عارفين بالعلوم المدنية وباحثين عن أصولها في الدين ، حيث الاسلام ثرى بما يحوى في المجالات الدنيوية وتحتاج للمتخصصين لتخريجها ، بما يواكب التطورات العصرية المختلفة . والكثير من آرائه في مجال الاصلاح التربوى والتعليمى واصلاح الأزهر والاحوال الشخصية وتحرير المرأة يتردد صداها في الوقت الحالى .

ومن مساهمات الشيخ محمد عبده الأساسية افكاره السياسية : فتأكيده على روح القانون وخصوصيته المستمدة من ظروف كل مجتمع كان قوامه العوامل الروحية أكثر من تلك المادية التى ركز عليها مونتسكيو من قبل . والقانون لايعنى عنده القانون المدنى فقط حيث تركز اهتمامه اساسا حول الشريعة . كما أن من مساهماته توضيحه للقيود التى يجب أن ترد على الحرية ، فالحرية عنده مقيدة وليست مطلقة .

ومن أفكاره مفهوم الحاكم المستبد العادل الذى اعتبره المنقذ للشرق ، والذى وضع خطة زمنية لتحقيق هدفه وخاصة اعداد النشء الاعداد الصالح الامر الذى يعتبر هدفا هادفا للوصول للحكم البرلمانى الذى نظر اليه على انه النظام الأمثل . وكان من افكاره الجذابة أيضا تلك الخاصة بضرورة اعطاء الحرية بجرعات محدودة حتى يمكن استيعابها وحسن ممارستها . فضلا عن توضيحه للدور القيادى للصفوة المستنيرة مع التركيز على حسن اعدادها .

والإمام محمد عبده يتشابه مع مكيا فيلى في تأكيده على ضرورة الحاكم المستبد القوى للوصول الى الحكم البرلمانى ولكنه يختلف عنه جذريا في أنه اعتبر الدين ركيزة النظام السياسى أيا كان ، ولم يفصل بين

السياسة والقيم الروحية والاخلاقية كما فعل مكيا فيللي الذي يعتبر الابن البار للنهضة في الغرب . فقد حرص الامام على التأكيد على صفة العدل . لتقترن بالاستبداد الذي لم يقصد به أن يعمل الحاكم لمصلحته ولكن للمصلحة العامة . كما أن مهمة الحاكم أخلاقية بالدرجة الاولى ولا تقتصر على الناحية الحمائية، فضلا عن أنه يتكلم عن دور الحاكم بالنسبة للشرق ولم يركز أساسا على الوحدة القومية بالذات . كما يتشبه مع أفلاطون في تأكيده على أهمية الحاكم القوى ، ولكن يختلف معه في أنه لم يخصصه بالعقل والحكمة ، بل أكد على أن العقل قد أختص به الانسان كإنسان . ومن ثم فإن الحكم الامثل هو القائم على الارادة الشعبية والممارسة من جانب الافراد ولكن بعد أن يعدوا لها . ومن الواضح أن الامام محمد عبده قد انتهى إلى ما ابتدأ منه أفلاطون وهو نبذ السياسة .

أن الخط الذي ينتظم في آراء الإمام محمد عبده هو تقوية أيمان المسلم في عقيدته مع ضرورة التسامح الديني والحفاظ على الوحدة الوطنية ، والمفتاح الرئيسي الذي أكد عليه هو التربية والتعليم قبل كل شيء : فالفكر وليس المادة هو أساس التغيير . فقد دعى باختصار الى ضرورة استيعاب الحضارة الغربية مع الحرص على عدم الاستيعاب فيها وذلك بالتمسك بالقيم الروحية والمحافظة على الذات .

★ ★ ★

بعض المراجع المختارة

- ابراهيم ابراهيم هلال (تحقيق وتقديم) ، الاسلام وأصول الحكم : عند الامام على رضى الله عنه ، دراسة وتحليل لكتابه رضى الله عنه إلى الأستر النخعي حينما ولاه حكم مصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .
- ابراهيم على أبو الخشب (دكتور) ، تجديد الفكر الإسلامى : بعض رجال الفكر الإسلامى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ .
- ابراهيم دسوقي أباطة (دكتور) ، وعبد العزيز الغنام (دكتور) ، تاريخ الفكر السياسى ، بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣ .
- ابو نصر الفارابى فى الذكرى الألفية لوفاته ، ٩٥٠ م ، تصدير د . ابراهيم مذكور ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- ابن تيمية (شيخ الاسلام تقي الدين أحمد) ، السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ، كتاب الهلال ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨١ .
- _____ الحسبة فى الاسلام ، الاسكندرية : دار عمر بن الخطاب ، د . ت .
- _____ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الطبعة الثانية ، القاهرة : المكتبة القيمة ، ١٤٠١ هـ .
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) ، مقدمة ابن خلدون ، تمهيد وتحقيق د . على عبد الواحد وافي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د . ت .
- أحمد فخرى (دكتور) ، مصر الفرعونية ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠ .
- افلاطون ، رجل الدولة ، بيروت : دار بيروت وصانق للنشر والطبع ، ١٩٥٩ .
- الغزالى (أبو حامد) ، التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، القاهرة : مكتبة الجندي ، د . ت .
- _____ احياء علوم الدين ، خمسة اجزاء ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د . ت .

- _____ الرد الجميل لالهية عيسى بصريح الانجيل ، دراسة وتحقيق د . محمد عبد الله الشرقاوى ، الرياض : دار امية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ .
- _____ المنقذ من الضلال : والموصل إلى ذى العزة والجلال ، حققه وقدم له د . جميل صليبا ، ود . كامل عياد ، الطبعة العاشرة : بيروت : دار الاندلس ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ .
- الفارابى (المعلم الثانى أبى نصر) ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، القاهرة : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، د . ت .
- _____ «السياسة» مجموع في السياسة ، من تراث الفقه السياسى الاسلامى . تحقيق ودراسة د . فؤاد عبد المنعم احمد ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، شوال ١٤٠٢ ، ١٩٨٢ .
- _____ تحصيل السعادة ، تحقيق وتقديم وتعليق د . جعفر ال ياسين ، بيروت : دار الاندلس ، ١٩٨١ .
- _____ فصول منتزعة ، تحقيق د . فوزى مثرى نجار ، بيروت : دار المشرق ، ١٩٧١ .
- _____ كتاب الملة ونصوص أخرى ، تحقيق محسن مهدى ، بيروت : دار المشرق ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٨ .
- _____ كتاب السياسة المدنية : الملقب بمبادئ الموجودات ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٤ .
- _____ أحصاء العلوم ، تحقيق وتقديم وتعليق د . عثمان أمين ، الطبعة الثالثة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .
- _____ الماوردى (الامام ابو الحسن) ، قوانين الوزارة ، من تراث الفكر السياسى الاسلامى ، تحليل ودراسة د . فؤاد عبد المنعم أحمد ومحمد سليمان داود ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٨ .
- _____ الاحكام السلطانية : والولايات الدينية ، راجعه د . محمد فهمى السرجانى ، القاهرة : مكتبة التوفيقية ، د . ت .
- _____ التحفة الملوكية فى الآداب السياسية ، المنسوبة للأمام ، تحقيق ودراسة د . فؤاد عبد المنعم ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، د . ت .
- المودودى (أبو الأعلى) ، الحكومة الاسلامية ، تعريب أحمد أدريس ، الطبعة الثانية ، القاهرة : مطابع المختار الاسلامى ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .

- الندوى (أبو الحسن على الحسنى) ، الحافظ احمد بن تيمية ، الكويت : دار القلم ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- أمين الخولى، «صلة الاسلام باصلاح المسيحية» ، القاهرة : مطبعة الأزهر ، ١٩٣٩ .
- باركر ، ارنست ، النظرية السياسية عند اليونان ، ترجمة لويس أسكندر ، القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦ .
- بوست، جورج (دكتور) ، فهرس الكتاب المقدس ، بيروت : مكتبة المشعل باشراف رابطة الكنائس الانجيلية فى الشرق الاوسط ، ١٩٨١ .
- توشار ، جان وآخرون ، تاريخ الفكر السياسى ، ترجمة د . على مقلد ، بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .
- تيرنر ، بريان ، ماركس ونهاية الاستشراق ، ترجمة يزيد صايف ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ .
- جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، العروة الوثقى ، بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م (حيث تم جمع كتاباتهما فى العروة الوثقى ونشرها فى مجلد واحد) .
- حامد ربيع ، (دكتور) الاسلام والقوى الدولية : نحو ثورة القرن الواحد والعشرين ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١ .
- حبيب جرجس ، أسرار الكنيسة السبعة ، طبعة خامسة ، القاهرة مكتبة المحبة ، ١٩٧٩ .
- حسن ابراهيم حسن (دكتور) ، وعلى ابراهيم حسن (دكتور) ، النظم الاسلامية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، د . ت .
- حمد عبد الرحمن الجنيدل ، التملك فى الاسلام ، رسالة ماجستير من المعهد العالى للقضاء بالرياض ، «منشورة» ، الرياض : عالم الكتب ، ١٣٩٠ هـ .
- حورية توفيق مجاهد (دكتورة) ، الاستعمار كظاهرة عالمية : حول الاستعمار والامبريالية والتبعية ، القاهرة : عالم الكتب ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥ .
- _____ محاضرات فى تطور الفكر السياسى الاسلامى والغربى من جزئين ، مطبوعة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

- _____ «سياسة توازن القوى» ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٩ ، ١٩٧١ .
- _____ «الاشتراكية في افريقيا» ، مجلة الدراسات الأفريقية ، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة ، العدد السادس ، ١٩٧٧ .
- خالد محمد خالد ، الدولة في الاسلام ، القاهرة : دار ثابت للنشر والتوزيع ، ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعي : أو مبادئ الحقوق السياسية ، ترجمة عادل زعيتر ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية (الاونسكو) ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤ .
- زكريا ابراهيم (دكتور) ، هيجل أو المثالية المطلقة ، عبقریات فلسفية ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٠ .
- سباين ، جورج هـ .، تطور الفكر السياسى ، خمسة أجزاء ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٥٤ .
- ستالين ، جوزيف ، أسس اللينينية ، دمشق : دار الطليعة ، ١٩٧٠ .
- صلاح الدين بسيونى رسلان (دكتور) ، الفكر السياسى عند الماوردى ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ .
- عبد الحميد متولى ، مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦ .
- عبد الرحمن بدوى ، ارسطو ، خلاصة الفكر الأوربى ، سلسلة الإنابيع ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٣ .
- عبد السلام بنعبد العالى ، الفلسفة السياسية عند الفارابى ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ .
- عبد العاطى محمد أحمد ، الفكر السياسى للإمام محمد عبده ، رسالة ماجستير منشورة ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .
- عبد المتعال الصعيدى ، المجددون فى الاسلام ، من القرن الأول الى الرابع عشر ، القاهرة : مكتبة الاداب ومطبعتها ، د . ت .
- على عبد المعطى (دكتور) ، ومحمد جلال أبو الفتوح شرف (دكتور) ، الفكر السياسى فى الاسلام : شخصيات ومذاهب ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ .

- عبد الفتاح أحمد ابراهيم (دكتور) ، ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفى ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
- عبد الوهاب خلاف (الشيخ) السياسة الشرعية : او نظام الدولة الاسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية ، القاهرة : دار الانصار ، ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .
- عثمان أمين (دكتور) ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ .
- عمر فروخ (دكتور) ، تجديد فى المسلمين لا فى الإسلام ، بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسى : دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- فهمى هويدى ، القرآن والسلطان : هموم اسلامية معاصرة ، الطبعة الثانية ، بيروت - القاهرة : دار الشروق ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- قاموس الكتاب المقدس ، بيروت : مكتبة مشعل باشراف رابطة الكنائس الانجيلية فى الشرق الاوسط ، الطبعة السادسة ، ١٩٨١ .
- كرانستون، موريس (محرر) ، اعلام الفكر السياسى ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٦١ .
- كيللى ، ف . وكالزون ، م . العادىة التاريخية ، ترجمة أحمد داود ، بيروت : دار الجماهير ، د . ت .
- لاکوست ، ايف ، العلامة ابن خلدون ، ترجمة د . ميشال سليمان ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٢ .
- لاوست ، هنرى (المستشرق الفرنسى) ، نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية فى السياسة والاجتماع ، ترجمة محمد عبد العظيم على ، تقديم تعليق د . مصطفى حلمى ، القاهرة : دار الانصار ، د . ت .
- لسويس ، بول ، الفكر الاشتراكى فى مائة وخمسين عاما ، ترجمة عبد الحميد الدواخلى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .
- لينين ، فلاديمير ، المختارات ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٦ .
- _____ الدولة والثورة ، ترجمة لطفى فطيم ، القاهرة : الهيئة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٠ .

- _____ المبادئ التنظيمية للحزب البروليتارى ، ترجمة سعد رضى ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٤ .
- _____ عن حزب من نوع جديد ، تأليف (تحرير) ومقدمة بافدوكيا بولكوفنيكوف ويااليناستروكوف ، ترجمة فؤاد عبد الحكيم ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٢ .
- ماركس ، رأس المال : عملية تداول رأس المال ، أشرف على إخراجة فريدريك أنجلز ، ترجمة د . راشد البراوى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .
- ماركس ، وأنجلز ، بيان الحزب الشيوعى ، موسكو : دار التقدم ، د . ت .
- محمد أسد ، منهاج الاسلام فى الحكم ، نقله إلى العربية منصور محمد ماضى ، الطبعة الخامسة ، بيروت : دار العلم للملايين . ١٩٧٨ .
- محمد حسين هيكل (مكتور) ، الحكومة الاسلامية ، القاهرة : دار المعارف ، د . ت .
- محمد المبارك ، استراتيجية العالم الاسلامى ، وزارة الحج والاقاف ، المملكة العربية السعودية ، نوحية ١٣٩١ - يناير ١٩٧٢ ، ص .
- محمد الخضر حسين ، الحرية فى الاسلام ، القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨٢ .
- محمد الصادق عفيفى ، (مكتور) المجتمع الاسلامى واصول الحكم ، القاهرة : دار الاعتصام ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٠٠ م .
- محمد ربيع (مكتور) ، النظرية السياسية لابن خلدون ، القاهرة : دار الهنا للطباعة ، ١٩٨٣ .
- محمد سليمان داود (مكتور) و فؤاد عبد المنعم أحمد ، الامام أبو الحسن الماوردى ، الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٨ .
- محمد عبده (الامام الشيخ) ، الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ، القاهرة : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- _____ رسالة التوحيد ، دراسة وتحقيق د . محمد عمارة ، كتاب الهلال ، القاهرة : دار الهلال ، العدد ٣٥٥ ، يوليو ١٩٨٠ .

- _____ الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، جمعها ، حققها وقدم لها محمد
عمارة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢
- محمد طه بدوي (دكتور) ، رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم
السياسة ، الاسكندرية : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ،
١٩٦٧ .
- محمد بيسار (دكتور) ، الفلسفة اليونانية : مقدمات ومذاهب ، بيروت ، دار
الكتاب اللبناني ، ١٩٧٣ .
- محمد عمارة (دكتور) ، الإمام محمد عبده : مجدد الاسلام ، بيروت :
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ .
- _____ الاسلام والسلطة الدينية ، قضايا اسلامية ٤ ، القاهرة : دار الثقافة
الجديدة ، ١٩٧٩ .
- _____ نظرية الخلافة الاسلامية ، قضايا اسلامية ٥ ، القاهرة : دار الثقافة
الجديدة ، ١٩٨٠ .
- محمد عبد المنعم نصر (دكتور) ، فلسفة السياسة عند الالمان : دراسة في
الفكر الالمانى الحديث ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة
والنشر ، ١٩٨٢ .
- محمد فؤاد عبد الباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الكتب
المصرية ، القسم الادبى ، بيروت : دار احياء التراث العربى ، د . ت .
- محمد ضياء الدين الرئيس (دكتور) ، الاسلام والخلافة في العصر الحديث :
نقد كتاب الاسلام واصول الحكم ، القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٦ .
- _____ النظريات السياسية الإسلامية ، الطبعة السابعة ، القاهرة : مكتبة دار
التراث ، ١٩٧٩ .
- محمد أبو زهر (الإمام) ، تاريخ المذاهب الاسلامية ، الجزء الأول : في السياسة
والعقائد ، الجزء الثانى : في تاريخ المذاهب الفقهية ، القاهرة : دار
الفكر العربى ، د . ت .
- ملر ، اندرو ، مختصر تاريخ الكنيسة : من البداية الى القرن العشرين ،
القاهرة : مكتبة كنيسة الاخوة ، ١٩٧١ .
- مكياقلى ، نيقولو ، مطارحات مكياقلى ، تعريب خيرى حماد ، بيروت : المكتب
التجارى للتجارة والتوزيع والنشر ، ١٩٦٢ .

- _____ الأمير ، تعليق بنيتو موسولينى ، تعريب خيرى حماد ، تعقيب فاروق سعد ، تراث الفكر السياسى قبل الامير وبعده ، الطبعة الحادية عشرة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- مصطفى حلمى (دكتور) ، نظام الخلافة فى الفكر الاسلامى رسالة ماجستير منشورة، القاهرة : دار الانتصار ، ١٩٧٧ .
- _____ تقديم ودراسة ، الاسرار الخفية وراء الغاء الخلافة العثمانية ، دراسة حول كتاب : النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والنعمة ، لشيخ الاسلام مصطفى صبرى ، الاسكندرية : دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .
- مصطفى كمال وصفى (دكتور) ، مصنفه النظم الاسلامية : الدستورية والدولية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ .
- _____ النظم الاسلامية الأساسية ، القاهرة : عالم الكتب ، د . ت .
- مصطفى غالب ، الفارابى ، فى سبيل موسوعة فلسفية ، بيروت : دار مكتبة الهلال ، ١٩٨٤ .
- مونتسكيو ، بارون دى ، روح القوانين ، ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣ .
- مصطفى محمود منجود ، الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية فى صدر الاسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد ، جمهورية أفلاطون ، القاهرة : دار المطارف ، ١٩٦٣ .
- نيفين عبد الخالق مصطفى ، ابو نصر الفارابى : دراسة تحليلية لفكره السياسى - دراسة فى الفكر السياسى الاسلامى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .
- _____ (دكتورة) ، المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى ، رسالة دكتوراه منشورة ، القاهرة : مكتبة الملك فيصل الاسلامية ، ١٩٨٥ .
- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الاوربية فى العصر الوسيط ، بيروت : دار القلم ، ١٩٧٩ .

من المراجع المختارة للطبعة الثانية :

- البيرسترويك والجلانوسيت : من وثائق جورباتشوف ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة : المستقبل العربى ، ١٩٨٨ .
- السيد محمد السيد عمر ، الدور السياسى للصفوة فى صدر الاسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اشراف د . حورية مجاهد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- خليل عبد المنعم خليل مرعى ، العدالة فى نظام القيم السياسية الاسلامية : نموذج الخلافة الراشدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اشراف د . حورية مجاهد ود . مصطفى منجود ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الاسلامية : نظرة فى الواقع العربى المعاصر ، رسالة دكتوراه منشور جزء منها ، اشراف د . حورية مجاهد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- _____ (دكتور) ، التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر : رؤية اسلامية ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩ .
- طه عبدالعليم طه (دكتور) ، سياسة جورباتشوف للتغيير فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت ، العدد ٢٠ ، ابريل ١٩٨٧ .
- _____ ، الاصلاح بين الرومانسية والواقعية فى الاتحاد السوفيتى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ .
- ماجدة على صالح ربيع ، الدور السياسى للأزهر من ١٩٥٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اشراف د . حورية مجاهد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .
- مصطفى حلمى (دكتور) ، نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة ، الاسكندرية : دار الدعوة ، ١٩٨٨ .
- مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية للأمن فى الاسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اشراف د . حورية مجاهد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

المراجع الأجنبية

- Allen, J . W . , A History of Political Thought in The Sixteenth Century, London : Methuen, 1960 .
- Aristotle, The Politics of Aristotle, edited & Translated by Ernest Barker, London : Oxford University Press, 1962 .
- Ethique de Nicomaque, T . J . Voliquin, Paris : Garnier Flammarion, 1968 .
- Augustine (st .), The City of God, translated & edited by Marcus Dods, New York : Hafner Publishing Co . , 1948 .
- Barker, Ernest, (Sir), The Political Thought of Plato & Aristotle, New York : Dover Publications, Inc . , 1957 .
- , The Politics of Aristotle, London : Oxford Univ . press . , 1968 .
- De Crespigny, Anthony & Wertheimer, Alan, (eds .), Contemporary Political Theory, London : Thomas Nelson & Sons, Ltd . , 1971 .
- Dillenberger, John (ed .), Martin Luther : Selections From his Writings, New York : Doubleday & Co . Inc . , 1961 .
- Downton, James V . Jr . , & Hart, David K . (eds .), Perspectives on Political Philosophy, (3 Vols .), New York : Holt , Rinehart & Winston, Inc . , 1971 .
- Ebenstein, William, Great Political Thinkers : Plato to the Present, Third Edition, New York : Holt , Rinehart & Winston , 1965 .
- Hacker, Andrew, Political Theory : Philosophy, Ideology, Science, New York : The Macmillan Co . , 1961 .
- Harmon, M . Judd, Political Thought, New York : McGrawHill Book Co . 1964 .
- Hobbes, Thomas Leviathan, Edited by Oakeshott, New York : Collier Books, 1962 .
- Jenkin, Thomas P . , The Study of Political Theory, Studies in Political Sciences, New York : Random House, Inc . , 1955 .
- Jones, W . T . , Masters of Political Thought, Boston, Houghton Mifflin Co . , 1966 .
- Leeds, C . A . , Political Studies, London : Macdonald & Evans, 1978 .

- Lenin, V . I ., Selected Works, in Three Volumes, Moscow : Foreign Languages Publishing House, 1960 .
- Locke, John, The Second Treatise of Government, edited with an Introduction By Thomas P. Peardon, The Library of Liberal Arts, Indianapolis, New York : The Bobbs Merrill Co . Inc ., 1952 .
- Macek, Josef An Essay on the Impact of Marxism, Pittsburgh : University of Pittsburgh Press, 1955 .
- Machiavelli, Niccolo, The Prince & The Discourses, Introduction by Max Lerner, New York : The Modern Library, 1950 .
- Mannheim, Karl, Ideology & Utopia, A Harvest Book, New York : Harcourt, Brace & World Inc ., 1964 .
- Marx, Karl & Engels, Frederick, Selected Works, in Two Volumes, Fifth Impression, Moscow : Foreign Languages Publishing House, 1962 .
- ——— & ———, The Communist Manifesto, edited by Samuel H . Beer, Crofts Classics, New York : Appleton - Century - Crofts, Inc ., 1955 .
- McDonald, Lee Cameroon, Western Political Theory, New York : Harcourt, Brace & World, Inc ., 1968 .
- McLellan, David, The Thought of Karl Marx, 2 nd Edition, Papermac, London, The Mac Millan Press, 1980 .
- ———, Marxism After Marx, 2 nd Edition, Papermac, London : The Mac - Millan Press, 1980 .
- Macfarlane, L . J . Modern Political Theory, London : Thomas Nelson & Sons Ltd ., 1972 .
- Megahed, Horeya T., «The Proletarian Revolution : Between Might & Right,» Bulletin of the Faculty of Law, Alexandria University, Vol. XVII, No.2, 1975 .
- ———, Hobbes : Between Totalitarianism & Authoritarianism, Bulletin of The Faculty of Law, Alexandria University, 1975 .
- Mill, James, Essays on Government, edited with an introduction by Currin V . Shields, New York : The Liberal Arts Press, 1955 .
- Mill, John Stuart, On Liberty, edited with an introduction by Currin V . Shields, The Library of Liberal Arts : Indianapolis, New York : The Bobbs - Merrill Co ., Inc ., 1958 .
- Montesquieu, Oeuvres Complètes, préface de Geoge Vedel, Présentation et Notes de Daniel Oster, Paris : Aux Editions du Seuil, 1964 .

- Plato, Great Dialogues of Plato, Translated by W . H . D . Rouse, A Mentor Book, New York : The New American Library, 1964 .
- Plamenatz, John, Man & Society : A Critical Examination of some Important Social & Political Theories From Machiavelli to Marx, London, Longman, 1978 .
- Raphael, D.D ., Problems of Political Philosophy , London : The MacMillan Press Ltd . , 1976 .
- Rosenthal, E . I . J. Political Thought in Medieval Islam, Cambridge : The University Press, 1962 .
- Rousseau, Jean Jacques, The Social Contract & Discourses, translated with an introduction by G. D. H. Cole, New York : E. P. Dutton & Co. Inc ., 1950 .
- Sabine, George, H., A History of Political Theory, 3 rd., edition, London : George G. Harrap & Co. Ltd., 1960 .
- Saunders, J. J., A History of Medieval Islam, London Routledge & Kegan Ltd ., 1965 .
- Strauss, Leo and Cropsey, Joseph, (eds.), History of Political Philosophy, Chicago : Rand McNally & Co., 1963 .
- Thucydides, The Peloponnesian War, translated by Rex Warner, Baltimore - Maryland : Penguin The Classics, 1962 .
- Thomson, David, (ed.), Political Ideas, Baltimore, Maryland : Penguin Books, 1966 .
- Watkins, F. M., The Age of Ideology - Political Thought, 1750 To the Present, New Jersey : Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1964 .
- Watt, William M., Islamic Political thought : the Basic Concepts, Edinburgh : Edinburgh Univ., Press, 1968 .
- Wolin, Sheldon S. Politics & Vision : Continuity & Innovation in Western Political Thought . Boston, Toronto : Little Brown & Co . Inc ., 1960 .

محتويات الكتاب

الصفحة

١٨ - ٩

مقدمة

الجزء الأول الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى

٢٦ - ٢١

مقدمة

الباب الأول الفكر السياسي اليوناني والروماني

٢٨	مقدمة
٤٥ - ٢٩	الفصل الأول : البيئة السياسية في اليونان القديمة
٢٩	دولة المدينة
٣٣	طبيعة النظام السياسي لأثينا
٤٠	حرب البلوبونيز وأثرها في ازدهار الفكر السياسي
٧٣ - ٤٦	الفصل الثاني : أفلاطون
٤٩	مفهوم أفلاطون عن العدالة
٥١	نشأة الدولة عند أفلاطون
٥٤	حكم الفلاسفة
٥٨	أسس وضوابط الدولة المثالية : التعليم والشيوعية
٦٤	أنواع الحكومات والتغير السياسي
٦٧	واقعية أفلاطون في شيخوخته
٧٢	أهم مساهمات أفلاطون في الفكر السياسي
١٠٤ - ٧٤	الفصل الثالث : أرسطو
٧٥	أهم أسباب واقعية أرسطو
٧٨	نشأة الدولة عند أرسطو
٧٩	علم السياسة : علم السعادة أو علم السيادة
٨٢	أهم الانتقادات التي وجهها أرسطو لأفلاطون

الانتقادات التي وجهها أرسطو لاسبرطه	٨٥
رأى أرسطو في الدستور	٨٥
صفة المواطن عند أرسطو وأساس الدولة	٨٦
آراء أرسطو في الحكم وأنواع الحكومات	٨٩
رأى أرسطو في الحكومة الدستورية	٩٨
النظرية العامة للثورات	١٠٠
مساهمات أرسطو في الفكر السياسي	١٠٣
الفصل الرابع :	
انهيار دولة المدينة والاتجاه نحو العالمية	١٠٥ - ١١٠
الأبيقورية	١٠٦
الرواقية	١٠٧
الفصل الخامس :	
الفكر السياسي الروماني	١١١ - ١٢٠
بوليبوس	١١٣
شيشرون «سييسرو»	١١٦
سنيكا	١١٨
اهم مساهمات الرومان في مجال الفكر السياسي	١١٩

الباب الثاني

الفكر السياسي المسيحي

مقدمة :	١٢٢ - ١٢٤
الفصل الأول :	
الأسس الفلسفية للفكر السياسي المسيحي	١٢٥ - ١٣٤
أولا : موقف الكنيسة من القانون	١٢٥
ثانيا : المساواة وعدم المساواة	١٢٦
ثالثا : النظم الاستبدادية ومبدأ الطاعة	١٢٩
رابعا : الملكية الخاصة	١٣٠
خامسا : مبدأ ازواج السلطتين أو «مذهب السيفين»	١٣١
الفصل الثاني :	
القديس أوغستين	١٣٥ - ١٤٤
حرية الإرادة الانسانية	١٣٨
مفهوم الطاعة والاستبداد	١٤٢
رأيه في القانون الطبيعي والقانون الوضعي ...	١٤٢
موقفه من الملكية الخاصة	١٤٤

الفصل الثالث :	القديس توما الأكويني	١٤٥ - ١٥٣
	رأى توما الأكويني فى الدولة	١٤٨
	أنواع الحكومات	١٥٠
	وظائف الدولة	١٥١
	السلطة ومبدأ الطاعة	١٥٢
	الملكية والثروة	١٥٣

الفصل الرابع :	مارسيليو البادوى	١٥٤ - ١٥٨
	رأى مارسيليو البادوى فى الدولة	١٥٥
	التراتب الاجتماعى	١٥٥
	أنواع القوانين عند مارسيليو البادوى	١٥٦
	تنظيم الكنيسة	١٥٧

الباب الثالث

الفكر السياسى الاسلامى

١٦٢ - ١٦٠	مقدمة :
١٧٨ - ١٦٣	الفصل الأول : أسس الدولة فى الفكر السياسى الاسلامى.....
١٦٤	مبدأ الحكم بما أنزل الله
١٦٤	مبدأ المساواة
١٦٩	مبدأ العدل
١٧٠	مبدأ الشورى
١٧١	مبدأ الطاعة
١٧٣	الخلافة

الفصل الثانى :	الفارابى	١٧٩ - ٢٢٢
	السعادة فى فكر الفارابى	١٨٢
	١ - نشأة الدولة	١٨٢
	٢ - حرية الارادة الانسانية	١٨٥
	٣ - انواع الاجتماعات الانسانية	١٨٦
	٤ - العلم المدنى : علم السعادة	١٨٨
	المدينة الفاضلة	١٩٢
	رئيس المدينة الفاضلة	١٩٣
	الفارابى والفلسفة العملية	١٩٦
	صفات رئيس المدينة الفاضلة	١٩٧
	النظام والتراتب الاجتماعى	٢٠٥

٢٠٨	الروابط المشتركة
٢٠٩	العدالة عند الفارابي
٢١٢	الوسطية والاعتدال
٢١٤	مضادات المدينة الفاضلة
٢٢١	مساهمات الفارابي ومكانته في الفكر السياسي

الفصل الثالث : الماوردي ٢٢٣ - ٢٣٩

٢٢٥	نشأة الدولة والأسس التي تقوم عليها
٢٢٧	نظام الحكم
٢٢٧	الامامة
٢٢٩	حقوق الأمة على الامام
٢٣٠	حقوق الامام على الأمة
٢٣١	الوزارة والوزير
٢٣٥	حقوق الملك على الوزير
٢٣٦	امراء الأقاليم والبلدان
٢٣٦	الحسبة
٢٣٨	الديوان
٢٣٨	اهم مساهمات الماوردي في الفكر السياسي

الفصل الرابع : الامام الغزالي ٢٤٠ - ٢٥١

٢٤٢	آراء الغزالي السياسية
٢٤٤	أصول العدل كأساس للحكم
٢٤٩	وظيفة الدولة
٢٤٩	أسباب انهيار الدولة
٢٤٩	الوزير وصفاته عند الغزالي
٢٥٠	نظرية الامامة
٢٥٠	الصفات التي يجب توافرها في الإمام
٢٥١	مساهمات الغزالي في الفكر السياسي

الفصل الخامس : الامام ابن تيمية ٢٥٢ - ٢٦٥

٢٥٥	آراء ابن تيمية في نشأة الدولة
٢٥٦	الولاية وأركانها
٢٥٩	أولو الأمر
٢٥٩	الامام وسلطته عند ابن تيمية
٢٦٠	وظائف الدولة
٢٦٢	نظام الحسبة عند ابن تيمية
٢٦٥	اهم مساهمات ابن تيمية

الفصل السادس	:ابن خلدون	٢٦٦ - ٢٩١
	آراء ابن خلدون السياسية	٢٧١
	نشأة الدولة والمدينة	٢٧٢
	ظاهرة العمران عند ابن خلدون	٢٧٣
	مراحل المجتمع البشرى	٢٧٤
	العوامل الجغرافية وأثرها «نظرية المناخ»	٢٧٤
	نظرية العصبية	٢٧٦
	أطوار الدولة عند ابن خلدون	٢٨٠
	نظام الحكم	٢٨١
	السمات الأساسية للملك	٢٨٢
	الخلافة أو الإمامة الكبرى	٢٨٤
	شروط منصب الإمامة	٢٨٥
	الخطط الدينية الخلافة	٢٨٦
	انقلاب الخلافة إلى الملك	٢٨٧
	الوزارة عند ابن خلدون	٢٨٩
	الحجابه	٢٨٩
	ديوان الأعمال والجبايات	٢٨٩
	ديوان الرسائل والكتابة	٢٩٠

الجزء الثانى الفكر السياسى فى عصر النهضة والعصر الحديث

٢٩٥ - ٢٩٧

مقدمة

الباب الأول الفكر السياسى فى عصر النهضة

مقدمة	٣٠٠ - ٣٠١
الفصل الأول :	نيقولو مكيافيللى	٣٠٢ - ٣٣١
	أولا : ايطاليا	٣٠٣
	ثانيا : ظروفه الشخصية	٣٠٣
	أهم الآراء حول مكيافيللى	٣٠٥
	الاحتجاج الذى اتبعه مكيافيللى	٣٠٩

رأيه في الحكم وأساسه : القوة السياسية	٣١٠
نظرية مكيا فيللي للطبيعة البشرية	٣١٢
مكيا فيللي ومسالك الحكم	٣١٢
موقف مكيا فيللي من القيم الدينية والأخلاقية ...	٣٢١
أراؤه في الاستعمار	٣٢٥
أهم مساهمات مكيا فيللي في الفكر السياسي	٣٢٨
الانتقادات الموجهة لمكيا فيللي	٣٢٩
الفصل الثاني :	
حركة الإصلاح الديني : البروتستانتية	٣٣٢ - ٣٤٥
أهم الأبعاد السياسية لحركة الإصلاح الديني ...	٣٣٤
مارتن لوثر	٣٣٦
جان كالفن	٣٤٢
نشأة الدولة وواجب الطاعة في أطارها	٣٤٤
الفصل الثالث :	
جان بودان	٣٤٦ - ٣٥٢
الفرد والمجتمع ونشأة الدولة	٣٤٧
السيادة عند بودان	٣٥٠

الباب الثاني الليبرالية الغربية

مقدمة	٣٥٤ - ٣٥٨
الفصل الأول :	
توماس هوبز	٣٥٩ - ٣٧٨
هوبز وأساس نشأة الدولة	٣٦٢
آراء هوبز في الطبيعة البشرية	٣٦٣
حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى	٣٦٤
طبيعة العقد الاجتماعي	٣٦٨
الحكم المطلق كنتاج للتعاقد	٣٦٩
الثورة عند هوبز	٣٧٠
حقوق ومميزات الحاكم عند هوبز	٣٧٢
سلطة عمل القوانين	٣٧٤
علاقة الحاكم بالدين	٣٧٥
حدود ما يتمتع به المحكومون من حريات	٣٧٦
أهم مساهمات هوبز في الفكر السياسي	٣٧٦

الفصل الثاني : جون لوك ٣٧٩ - ٤٠٤

- الرد على نظرية الحق الالهي للملوك في الحكم ٣٨١
- الطبيعة البشرية وحالة الطبيعة ٣٨٢
- العقد الاجتماعي ٣٩١
- حقوق الأفراد وحريتهم عند لوك ٣٩٤
- أهمية القانون في الدولة ٣٩٥
- الحكومة والمجتمع عند لوك ٣٩٧
- الاغتصاب والاستبداد وحق المقاومة ٤٠١
- التسامح الديني والعلاقة بين الكنيسة والدولة ... ٤٠٣
- مساهمات لوك في الفكر السياسي ٤٠٣

الفصل الثالث : جان جاك روسو ٤٠٥ - ٤٢٣

- حياته ومكانته في الفكر السياسي ٤٠٦
- آراؤه بالنسبة للطبيعة البشرية وحالة الطبيعة .. ٤١٠
- العقد الاجتماعي عند روسو ٤١٢
- الارادة العامة عند روسو ٤١٤
- موقفه من العبودية ٤١٥
- تعريف الحكومة عند روسو ٤١٧
- المشاركة السياسية ٤١٨
- رأى روسو في الثورة ٤٢١
- مساهمات روسو في الفكر السياسي ٤٢١
- ديفيد هيوم ونقده الهدام لنظرية العقد الاجتماعي ٤٢٣

الفصل الرابع : بارون دي مونتسكيو ٤٢٤ - ٤٣٩

- القوانين وأنواعها عند مونتسكيو ٤٢٦
- أنواع الحكومات عند مونتسكيو ٤٢٩
- الحريات السياسية ٤٣١
- مبدأ فصل السلطات عند مونتسكيو ٤٣٢
- الحقوق المدنية..... ٤٣٤
- الرق ٤٣٤
- اهمية الظروف البيئية ونسبية القوانين ٤٣٦
- مساهمات مونتسكيو في الفكر السياسي ٤٣٧

الفصل الخامس :ادموند بيرك ٤٤٠ - ٤٤٦

- الظروف المؤثرة على أفكاره ٤٤٠
- آراؤه في الثورة والاصلاح ٤٤٢

٤٤٤	مهاجمته للمبادئ الثورية
٤٤٥	تعريف بيرك للحزب السياسى
٤٤٦	أهم مساهمات بيرك فى الفكر السياسى

٤٥٦ - ٤٤٧	هيجل :	الفصل السادس
٤٤٨	الفلسفة والواقع والتطور	
٤٤٩	رأى هيجل فى الجدلية الفلسفية والتاريخية	
٤٥٢	تعريفه للحرية	
٤٥٣	السيادة ومنطق الدولة عند هيجل	
٤٥٤	السيادة والعلاقات الدولية	
٤٥٥	سلطات الدولة عند هيجل	
٤٥٥	أهم مساهمات هيجل فى الفكر السياسى	

٤٦٥ - ٤٥٧	جون ستيوارت ميل :	الفصل السابع :
٤٥٧	أهم الظروف البيئية المؤثرة على أفكاره	
٤٥٩	كتابات	
٤٥٩	رأيه فى النفعية	
٤٦١	رأيه فى الحرية	
٤٦٣	الحكومة التمثيلية	
٤٦٥	أهم مساهمات جون ستيوارت ميل	

الباب الثالث

الفكر الاشتراكى

مقدمة

٤٧٣ - ٤٦٨

٤٩٣ - ٤٧٤	كارل ماركس	: الفصل الأول :
٤٧٥	المؤثرات التي أثرت على فكره	
٤٧٧	الملامح الأساسية لأفكار ماركس	
٤٧٨	الجوانب الفلسفية	
٤٧٩	الجوانب التاريخية	
٤٨١	الجوانب الاقتصادية	
٤٨١	الجوانب السياسية	
٤٨٢	أولا : الصراع الطبقي وثورة البروليتاريا	
٤٨٦	ثانيا : ديكتاتورية البروليتاريا	
٤٨٧	ثالثا : الوصول للشيوعية كمرحلة نهائية	

مقارنة بين ماركس وهيجل	٤٨٨
اهم مساهمات ماركس	٤٩٠
الفصل الثاني :	
لينين	٤٩٤ - ٥١١
اهم الظروف المؤثرة على أفكاره	٤٩٤
اهم مؤلفاته ومساهماته في الفكر الماركسي	٤٩٦
الثورة الروسية والماركسية	٤٩٧
نظرية لينين في الاستعمار	٤٩٧
الدولة ومرحلة ديكتاتورية البروليتاريا	٥٠٠
طبيعة الدولة ومفهوم اضمحلالها	٥٠١
الاطار النظمي لمرحلة ديكتاتورية البروليتاريا .	٥٠٤
اهم مساهمات لينين	٥١٠
الفصل الثالث :	
نظرة على تطور الليبرالية الغربية والأشترابية	٥١٢ - ٥٢٦
البيرسترويكا وانعكاساتها : بين النظرية والتطبيق	٥١٧

الباب الرابع

التجديد في الفكر الاسلامي

مقدمة	٥٢٨ - ٥٣٢
الامام محمد عبده	٥٢٣ - ٥٥٣
أهم الظروف المؤثرة على أفكاره	٥٢٣
التجديد في الفكر الديني	٥٢٧
الاصلاح اللغوي	٥٢٩
الاصلاح التعليمي والتربوي	٥٤٠
اصلاح الأزهر	٥٤١
التجديد في الفكر السياسي	٥٤٢
محورية الشريعة	٥٤٣
أسس النظام السياسي	٥٤٤
نظام الحكم	٥٤٦
الحاكم عند الإمام محمد عبده	٥٤٧
السياسة وجمود المسلمين	٥٥٠
أهم مساهمات الإمام محمد عبده	٥٥١
المراجع	٥٥٥ - ٥٦٦

رقم الايداع ١٨٨٢
ترقيم نولى ٧ - ٠٣٧٩ - ٠٥ - ٩٧٧

دار الطباعة الحديثة
أول شارع الجيش
ت : ٩٠٨٣١٨

د. حورية توفيق مجاهد

مدرس قسم العلوم السياسية - كلية اقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة سابقاً.

دكتوراه الفلسفة Ph. D في العلوم السياسية جامعة انديانا
بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩

★ لها العديد من البحوث والمؤلفات الرائدة، منها نظام الحزب الواحد
في أمريكا : بين النظرية والتطبيق، والإعمار كظاهرة عالمية :
حول الإعمار والإبريرية والنبعية .

هذا الكتاب ..

يعتبر بحق نتاج سنوات طويلة من جهود بحثية وتدرسية تراكمت
لدى المؤلف ليترجم - بتعمق الجدير وإسراع المتماثل - في صفحات
مليئة بالتحليل للفكر السياسي خلال مرحلة طويلة تمتد من أواخر
أبي الفلسفة السياسية حتى الإمام محمد عبده صاحب فلسفة التجديد
في الفكر الإسلامي المعاصر مبرزاً أهم توجهاته الفكرية المتمثلة في :
الليبرالية الغربية، والإشتراكية، والتجديد في الفكر الإسلامي. وهذا أولاً
إيجاد علاقة ارتباط بين الأفكار السياسية لكل مفكر وأثر وف
المؤلف والمؤسسات التي عاصرها. ثم أن كل فكر كان يلعب دور
السياسة نتيجة فتاها. أثر في نفس الوقت في تطور الفكر السياسي.
كما تناولت هذه الطبعة الجديدة تحليل آخر تطورات الفكر الاشتراكي في
ظل البروتوكول وانعكاساتها .

وتدبرص المؤلف على أن يميز مؤلفه عما سبق من المؤلفات في نفس
المجال وذلك بتقدم رؤية جديدة عن خلال الاعتماد على المراجع
الأصلية، وتحليل الأفكار بدلاً من تاريخها فضلاً عن الإهتمام بالخاص
بافكر الإسلام .

وقد أضاف المؤلف بهذا الكتاب إلى المكتبة العربية جديداً ... كانت
في حاجة إليه .

الناشر ...

الطبعة الثالثة

الناشر مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة